

کتابخانه آصفیہ کراچی آباد و کن

————— (*) —————

۲۰۵۷۸

نمبر داخلہ

تاریخ داخلہ

تاریخ مصر

تاریخ

نمبر کتاب

۱۷۸۵

نمبر کتاب و رقم مذکور

4359
~~SECRET - SIA~~
SIA

ناتج مصر

قبل الاجتئال البريطانى وبعده

تأليف

السيو تيودور رودستين

تعريب

٢٠٥٤٨
١٤٨٥

على حمشكى

وتتضمن مقدمة العرب حديثا مهما

مع سعد باشا في لندن عن المفاوضات

يطلب من مكاتب افانس بموم عطات السكك الحديدية
المصرية

ومن مكتبة الهلال بشارع الفجالة بمصر

ومن مكتبة زيدان بشارع الفجالة بمصر

ومن مكتبة بنك مصر بشارع الدواوين بمصر

ومن المكتبة التجارية بشارع محمد على بمصر

سنة ١٣٤٥ هجرية — سنة ١٩٢٧ ميلادية

۱۸۴۴۴	دانش
۴۷	فن مغرب
۲۴	کتابخانه



المعرب
على احمد شكري

فهرست الكتاب

صفحة

- ١ كلمة العرب وتضمن حديثا مع سعد باشا في لندن عن المفاوضات
١ مقدمة المستر بلنت
١٦ وعود انجلترا

الباب الاول

انتهاج مصر

- ٤٤ الفصل الاول . بدء الاعتداء
٦٤ الفصل الثاني . مصر في قبضة حملة الاسهم
٨٥ الفصل الثالث . «المالية العليا»
١٠٢ الفصل الرابع . حملة الاسهم في ميدان العمل
١٢٣ الفصل الخامس . الوزارة الاوربية والثورة الاولى
١٤٧ الفصل السادس . سقوط الوزارة الاوربية
١٦٨ الفصل السابع . الانقلاب الحكومي
١٩٣ الفصل الثامن . مصر تحت المراقبة الثنائية

الباب الثاني

احتلال مصر

- ٢١٧ الفصل التاسع . ثورة سبتمبر عام ١٨٨١
٢٤٠ الفصل العاشر . وقفة انجلترا بين السلم والحرب

- ٢٩٦ الفصل الحادى عشر . دسائس التدخل
 ٢٩٢ الفصل الثانى عشر . الساسة بصفتهم محرضين على الاجرام
 ٣١٢ الفصل الثالث عشر . مذبحه الاسكندرية المدبرة
 ٢٣٣ الفصل الرابع عشر . سياسة المدافع الضخمة
 ٣٥٢ الفصل الخامس عشر . الاستيلاء على مصر

الباب الثالث

ادارة مصر

- ٣٧٥ الفصل السادس عشر . اعمال اللورد كرومر المالية
 ٣٩٤ الفصل السابع عشر . اعمال اللورد كرومر المالية (تمة)
 ٤٢٦ الفصل الثامن عشر . الغاء السخرة والكرباج
 ٤٣٦ الفصل التاسع عشر . سياسة اللورد كرومر الاقتصادية
 ٤٦٢ الفصل العشرون . الآثار الادبية للادارة البريطانية

الباب الرابع

ثلاث سنين من عهد جديد

- ٤٩٥ الفصل الحادى والعشرون . سياسة الدين المزوج بالشدة
 ٥١٨ الفصل الثانى والعشرون . الحركة الرجعية والارهاب
 ٥٤٣ تذييل . تقرير لجنة الجمعية العمومية بخصوص رفض مد امتياز

قناة السويس

صفحة بيان بصور الكتاب

المنفور له السلطان حسين	سلطان مصر السابق	
محمد بك طلعت حرب	مدير بنك مصر	
وؤاد بك سلطان	عضو الادارة المتدب	
المنفور له محمد سلطان باشا	رئيس مجلس النواب السابق	
المستر وفريد سكاون بلنت	واضم مقدمة الكتاب	١
المنفور له سعيد باشا	خديو مصر السابق	٤٥
المنفور له اسمايل باشا	خديو مصر السابق	٤٧
المسيو فرديناند دلبس	صاحب مشروع قناة السويس	٦٠
المستر دزرائيلي	رئيس الوزارة البريطانية السابق	٨٣
اللورد بالمرسون	وزير خارعة انجلترا السابق	١٠٠
المستر غلادستون	رئيس الوزارة الانجليزية السابق	١٠٥
اللورد غراتيل	وزير خارجية انجلترا السابق	١١١
الدوق ديكلزبه	وزير خارجية فرنسا السابق	١١٥
الامير حليم باشا	عم الخديو اسمايل باشا	١٢٣
الامبراطور نايون الثالث	امبراطور فرنسا والحكم في قضية قناة السويس	١٢٤
المسيو دى بلتيير	المراقب الفرنسي	١٢٦
اللورد كرومر	التنصل الانجليزى العام	١٢٨
نوبار باشا	رئيس الوزارة المصرية السابق	١٤٢
راض باشا	» » » »	١٤٣
الجنرال غردون باشا	قائد الجيش الانجليزى في السودان	١٤٤
أحمد عرايم باشا	زعيم الثورة العربية	١٤٥
المنفور له توفيق باشا	خديو مصر السابق	١٤٦
المنفور له الشيخ محمد عبده	مفتي الديار المصرية السابق	١٤٧
شريف باشا	رئيس الوزارة المصرية سابقا	١٦٢
محمود باشا سامى البارودى	» » » »	١٦٥
المسيو فرسينيه	وزير خارجية فرنسا السابق	١٦٧
المسيو ليون غامبثا	» » » »	١٦٩
اللورد دوفرين	السفير البريطانى في الاسانة	١٧١
السيد دروموندوOLF	المنسوب البريطانى في مؤتمر الاسانة	١٧٤
المستر جون برايت	عضو الوزارة البريطانية في عهد المستر غلادستون	١٧٦
وقد استقال من الوزارة احتجاجا على ضرب الاسكتلرية		
الاميرال سيمور	الاميرال الانجليزى الذى ضرب الاسكتلرية	١٧٧
الامير بهارك	المستشار الالماني	١٨١
البارون دى جير	وزير خارجية روسيا السابق	١٨٦

24

[illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم

وبه نستعين وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين وبعد
فهذا كتاب «تاريخ مصر قبل الاحتلال البريطاني وبعده» كما سميناه نحن
أو كتاب «خراب مصر» كما سماه صاحبه . وهو كتاب فذائي على تاريخ
مصر في عهد المغفور له اسماعيل باشا ثم تدرج الى ذكر الفضائح الخاصة
بالقروض التي عقدتها مصر وكانت بداية الدين المصري الذي أدى إلى
وقوع مصر في قبضة حملة الاسهم . وقد بين الكتاب كيف تأسس
صندوق الدين ومانال البلاد في أوائل انشائه من ضروب الارهاق
والمسرف وكيف تأمر رجال المال على خلع اسماعيل باشا . ثم تدرج الى
تفصيل حوادث الثورة المرافية ووصفها أدق وصف وأشار الى دسائس
رجال السياسة الاجنبية مما كانت خاتمته مذبحه الاسكندرية التي
أقام المؤلف البرهان على أنها من تدير أولئك الاجانب . ثم أسهب
في شرح ما تلا ذلك من الحوادث وعرج دلي موقدة النل الكبير التي
انتهت بزحف الجيش البريطاني على القاهرة واستيلائه على مصر ثم خصص
للمؤلف جزءا كبيرا من الكتاب شرح السياسة المال - طباعة منذ الاحتلال
وفصل اعمال لورد كرومر التي انتهت بمأزق دسائس .

ولم يشأ المؤلف أن يعتمد على الروايات المتحيزة بل دعم أقواله

بالمستندات والوثائق الرسمية فجاء الكتاب من خير ما اخرج للناس عن تاريخ الاعتداء البريطاني على مصر الى وقتنا هذا . وحسب القارىء دليلا على مسيبه هذا الكتاب من القلق للدوائر البريطانية السياسية ان جريدة التيمس قالت مرة في سياق مقال افتتاحى عن مؤلفه « ازسمة بريطانيا في الشرق لم تأثر من شيء كما تأثرت من كتاب خراب مصر » وافاد عنى المستر بلنت صديق المصريين المشهور بوضع مقدمة بيعة للكتاب ختمها بأبيات الوعود التي قطعها بريطانيا العظمى لجلاء عن مصر

أما المؤلف فهو المسيو تيودور رودستين الذى كان قد فر من روسيا في عهد الحكم القيصري واستوطن انجلترا ازهاء عشرين عاما اختلط في اثنائها بأقطاب الساسة فيها . ثم تعرف به المنفور له مصطفى كامل . باشا وقدر له المامه التام بالقضية المصرية فجاء به الى القاهرة لتحرير جريدته « ذى اجيشيان ستاندارد » ثم اصبح المؤلف فيما بعد الساعد الايمن للمستربلنت في تحرير المجلة الانجليزية « ايحيت » التي حظرت لورد كتشرد خولها الى القطر المصرى لصراحته المتناهية . ولما دالت دولة القياصرة على انرشوب ثورة البلاشفة عاد المسيو رودستين الى روسيا حيث اختاره لينين سكرتيرا لاصاله . ثم عينته الحكومة الروسية فيما بعد وزيرا مفوضا لها في طهران ولكن لم يمض على تسلمه مهام منصبه الجديد سوى بضعة اشهر حتى ارسل لورد

- ج -

كيزون الى الحكومة الروسية مذكرة طويلة طلب اليها فيها سحب
السيورودستين من طرراق انجارجا على انهما كه في نشر الدعاية ضد
انجلترا في الهند .

ونقا. وضع للسيورودستين كتابه هذا في سنة ١٩١٠ اي وهو
حديث العهد بالحركة الوطنية في مصر ومن ثم شرعت بريدة القواء
في نشر مقتطفات منه ولكن الحظ اسعدنا بالعرف بالمولف شخصيا
في لندن سنة ١٩١١ بواسطة المرحوم فريد بك وهناك اخع علينا المؤلف
هو المرحوم المستر بلت بضرورة ترجمة الكتاب المذكور وغيره مما
كتبه المستر بلنت عن المسألة المصرية ليقف المصريون - وخاصة النشء
الحديث - على اسرار الحوادث التي ادت الى احتلال بريطانيا لوالدي النيل
فراقت لنا الفكرة وبانرا من فودنا الى ترجمة الكتاب الحاضر
ثم كتابي "استر بلنت وهما التاريخ السري للاحتلال البريطاني ومذكراته"
وقد نشرتهما جريدة "البلاغ" .

وفي اواخر سنة ١٩١٧ عدنا الى مصر فاولنا طبع الكتب المذكورة
ولكن السلطة العسكرية رفضت ذلك واستعدنا مندوبها في تلم
المطابعات وطلب الاطلاع على الاصل الانجليزي ثم قال انه لايسه
النصريح بطبع شيء منها في خلال الحرب لانها مرجحة ضد بريطانيا !!
فلم نوبنا من الاذعان .

ثم ذهبنا الى لندن في وواخر سنة ١٩٢٠ واجدنا بالاستر بلنت

فكان اول مأسأنا عنه ترجمة الكتب المذكورة فاقضاه على ادار
من المكائبات بيننا وبين رجال السلطة العسكرية في مصر في هذا
الصدد واعتذرنا له عن عدم استطاعة نشر ترجمتها .

ثم تقادم الهد على مآرجناه وجاءت حوادث تفتيش المنازل قبل
سفرنا الى لندن وبعد عودتنا منها في اوائل سنة ١٩٢٢ فآثرنا ان
تخلص من الكتب المذكورة ومن ترجمتها وذلك باحراقها جملة واحدة .
وفي سنة ١٩٢٢ حصلنا من المستر بلنت بشق الانفس على نسخة
بالانجليزية من كتابنا الحاضر فنتقلناه الى العربية ونشرناه تباعا في جريدة
« الرشيد » باسم « تاريخ المسألة المصرية من عهد اسماعيل باشا الى سنة ١٩١٠ »
لكي لا يستلفت انظار قلم المطبوعات . وبينما كنا نهم بجمع الكتاب
وطبعه حدثت ظروف شخصية لا محل لدكرها هنا فقدنا في خلالها
النسخة الانجليزية ومعظم اصول الترجمة واخيرا وفقنا الى طبع الكتاب
بفضل مساعدة الاستاذ الكبير محمد بك مسعود .

وسيالاحظ القارئ ان الصور الواردة في الكتاب وهي التي كلفنا
البحث عنها عناء وای عناء لا تتبع سباق الحوادث ولعل عذرنا في
ذلك اننا لم نحصل عليها جملة واحدة لندرجها بحسب السياق بل كنا
نحصل على البعض منها هنا والبعض هناك ولم نوفق بتانا الى الحصول
على البعض الآخر . وفي اوردية في نهاية الكتاب بابا بالصور المذكورة
ومكان سباقها في الكتاب وادري يسعنا مناسبة هذه الصور الا ان نقدم

بخالص الشكر الى حضرة العالم الكبير الاستاذ احمد بك لطفى السيد مدير الجامعة المصرية فهو الذى سهل لنا سبيل الحصول عليها ايام ان كان مديرا لدار الكتب الملكية كما لا يفوتنا ان نشكر ايضا حضرة صديقنا الاستاذ توفيق بك اسكاروس وجميع حضرات موظفى دار الكتب لمساعدتهم الجليلة لنا فى هذا الصدد ايضا . كذلك اقدم خالص شكرى لجناب المحترم جليا ردو بك والاستاذ محمد بك هلال لتفضلها باعطائى بعض الصور النفيسة . وننتقل بالقارىء الآن الى المسألة السياسية فنقول ان المؤلف قد اقام الدليل على ان اسماعيل باشا لم يكن ذلك « الخرب » الذى طالما زعم المتحيزون من المؤرخين بأنه كان سبب خراب مصر وشقتها . فلقد رأينا مما شهد به كبار الاجانب فى مصر ان اسماعيل باشا هو الذى حول مصر من صحراء موحشة الى جنة زاهرة . ثم لقد تكلفت هذه العملية نفقات طائلة ولكن ما كان اخلق بهذه النفقات ان تمود بالربح الوفير على مصر لولا ما تسرب من اموال المصريين الى جيوب السماسرة الاجانب ومن هذا حذوم ولف نفهم .

ولقد ختم المؤلف قصته بما وقع من الحوادث فى عام ١٩١٠ فبقي علينا لكىما نربط الماضى بالحاضر ان نذكر بكل ايجاز اهم ما حدث منذ ذلك الحين ففى عهد السير الدون غوردست تم التقرب بين قصر عابدين وقصر الدوبارة فكانت النتيجة مطاردة زعماء الحزب الوطنى ومحاربة الحركة الوطنية ولكن جاء اللورد كيتشر بعد وفاة السير الدون غوردست فعاد

النفور والنشاد بين عابدين ودار العمية الى سابق عهدهما وخاصة وان اللورد كتشنر لم يكن ينسى ما بطن انه اهانته لحقته من سمو الخديو السابق في حادث الحدود .

ولم يكن لسموه تكة يتكلم عليها في مقاومة اللورد كتشنر بعد ان صار رجال الحزب الوطني مشنتين في طول الارض وعرضها . ونحسب ان ساعة اصطدام اللورد كتشنر بسمو الخديو كانت آتية لارب فيها لولا ان نشبت الحرب العالمية واضطرت انجلترا الى استبقاء اللورد في بلادها للانتفاع بمزاياه ومواهبه العسكرية . على ان اللورد حتى وهو بعيد عن الديار المصرية لم ينس ان يثار لنفسه من حادث الحدود فاشار على الحكومة البريطانية - وقد كانت لمشورته وتشدد المقام الاول من الاعتبار - بعزل سمو الخديو واعلان الحماية على مصر وهكذا انتهى عهد الخديوية بسبب ما كان من المداء الشخصي بين الخديو واللورد كتشنر .

وفي الوثائق التي نشرها دولة رشدي باشا وما تبودل في اوائل اعلان الحرب بينه وبين رجال حاشية الخديو من الخطابات والبرقيات ما يدل دلالة واضحة على ما كان لهذا المداء الشخصي من الاثر البعيد في كيفية القضية المصرية وتغيير وجهتها تغييرا كليا فحجرة قلم واحدة خلست وبراوة تسمى انما حومر القومية المصرية من مركزها الذهبي الى نزاع داخلي بين انجلترا ومصر . وما اراد ان يتركه كان حتما يبقى مجرودا

باطل لو أن مصر من جانبها رفضت العمل تحت ظل الحماية . اذ لا يخفى ان الحماية هي عقد بين امة وأخرى تقوم بمتنضاه احدهما بحماية الاخرى فلو ان مصر برهنت وقتئذ على انها ترفض العمل بنظام الحماية لكان لنا الآن شأن اخر غير شأننا الحاضر .

وهنا لا نجد بدا من الاشارة بكلمة موجزة الى احاديث دولة رشدي باشا . وقبل ان تنفوه بشيء نقول صراحة ان دولته انما فعل ما فعله وهو مرتاح الضمير بانه يخدم مصلحة بلاده ويؤثرها على كل مصلحة أخرى . بمعنى ان دولته لم يقبل العمل تحت ظل الحماية الا بعد ان اقتنع ضميره بان المصلحة العامة في ذلك . فلم يكن دولته خائنا لولي نعمته ولا مفرطا في حقوق بلاده عند ما قبل العمل تحت ظل الحماية . هذا ما علمته على رؤوس الاشهاد ولعل لدولته المذرفا فعل بعد ما رأى نية التدر من الانجليز وأرسالهم اغاخان إلى مصر في الوقت الذي كانت فيه للورد كتشتر الكلمة العليا في تصرفات وزارة لندن

ولكن ألم يكن يجدر بدولته وهو الرجل الذي حنكته التجارب وخبر الانجليز خبرة طويلة وعرف مبلغ استخفافهم بالوعود والعهود متى كانت لا تنفق ومصلحهم ، أن يطلب من الانجليز وعدا كتابيا بان تصير مصر مستقلة بعد أن توضع الحرب أوزارها بل لماذا لم يطلب الانجليز وقتئذ بان يمتدوا مع مصر بحالفة هجومية ودفاعية تقف بها الدولتان جنبا إلى جنب ؟

— ح —

ان الانجليز كانوا وقتئذ - وقبل مجيء الجنود الهندية - يتلطفون مع المصريين في القول فكان يحدد بدولته ان ينتهز فرصة قلقهم من ناحية تركيا ويقدمهم بان من مصلحتهم ترضية المصريين بمقد محالفة معهم كالتى اشرنا اليها آتفا فاذا مارفضوا ثبت لديه سوء نية القوم فهناك كان يرفض العمل معهم ولما وجد من يتوجه اليه بكلمة قد الان .

ولل دولته يعرف تماما ان رفض التعاون في العمل مع الانجليز في الوقت الذى كانوا يشددون فيه بحقوق الامم المهضومة كان يوقعهم في حيص يص لامن الوجهة الادبية خسب بل ومن الوجهة الحرية ايضا . لانه لم يكن يعقل ان ينامر الانجليز بمناصبة المصريين وايلامهم في شعورهم وعواطفهم بينما كانت الجيوش التركية تهدد قناة السويس .

ونظن ان دولة الباشا يوافقنا على انه كان في وسعه معاكسة الانجليز وعرقلة اعمالهم سواء اكان في داخل الحكومة ام خارجها ولا عبرة بما يقال عن القوات الانجليزية والهندية والاورستالية التى كانت بعصر وقتئذ كفتد - وأيا كيف ان انجلترا التى خرجت ظافرة من حرب الجبابرة فف - به - ما اثره الشعب المصري في سنة ١٩١٩ ولا تقل انه لم يفتد - به - من سنة ١٩١٤ بثورة كهذه ولكن كان هناك به - به - لم يفتد - به - استخدام . وصفوة القول

اننا اضغنا في سنة ١٩١٤ فرصة ذهبية نادرة فلما يسمح الدهر بمثلها. فلم
نتنهنز فرصة الشغال بال انجلترا بحرب عالمية لتنتزع من برايتها استقلالنا
بل استنمنا الى وعودها ، وكثيرا ما هي ، واطمان نفوسنا الى الاتفاظ
المعسولة التي الهتنا بها الى ان خرجت من ورطتها فربحت وخسرنا وها
نحن نجنى ثمار تماديننا في الثقة باليهود الانجليزية والاطمئنان الى أقوال
ساسة الانجليز

ولا نرى بدا ونحن نتكلم في صدد الحماية من ان ثبت هنا ما كتبه
اللورد ادوارد غراي اذ ليس يخفي ان اقواله حجة في هذا الموضوع ذلك
لان اعلان الحماية كان في أثناء تربيته في وزارة الخارجية . قال اللورد
في مذكراته التي نقلناها الى العربية وسنفرغ من طبعها قريباً في الفصل
الخامس والعشرين تحت عنوان « سياسة الحلفاء في أثناء الحرب »
ما نصه :—

« ولا بد من كلمة هنا في صدد مصر التي تمعدت مسائلها بعد دخول
تركيا الحرب ولست اذكر بالضبط الاراء الخاصة التي تلبت علينا
ووجهت سياستنا في اتجاه معين . فقد تماقبت الحوادث وكان كل منها
يطلب البت فيه بسرعة ولكن المسألة كانت تلخص فيما يلي

« ان موقف مصر لم يطرأ عليه اى تغيير بسبب وجود الاحتلال
البريطاني . هذا من الوجهة الدولية ، اما من الوجهة السياسية فن
المصريين بعد ان دخلت تركيا الحرب اصبحوا من دعايا الاعداء . وقد

رأينا ان الحاجة ماسة الى وضع ما يحول دون وقوع ارتباكات قانونية
فلو اننا ضمنا مصر الى الامبراطورية البريطانية لسويتنا المضلات
السياسية دفعة واحدة ولكن كان هذا الحل يكون غلطة كبرى واحر
به ان نزعزع الهيبة الاسلامية ويؤثر في مركز مصر بصفتها دولة اسلامية.
ثم لا ننس ان حلفاءنا كانوا يؤولون هذا الملل باننا باذنا الى انتهاز
فرصة الحرب لتحسين مركزنا ولتقضاء لبايات خاصة . وعليه كانت
تكون النتيجة اننا نقضب حلفاءنا ونثير شكوكهم فينا ونخرج عواطف مسلمي
الهند ونوغر صدور المصريين وندفهم الى الخروج علينا . وبديهي ان
الحالة العامة لم تكن وقتئذ تسمح بمثل تلك المغامرة . لهذا رأينا ان الحل
الصالح الوحيد هو ان تملن الحماية على مصر ولكن هذا الحل ترك طبعا
عدة مشاكل خطيرة تنتظره الحل فيما بعد ، انتهت اقوال اللورد غراي .
فتاريخ مصر في عهد الحماية لا يخرج عن كونه صفحة واحدة كان
فيها الترم علينا والنم للانجليز الى ان وضعت الحرب أوزارها وهبت
الامة المصرية من رقدتها تنشد مساواتها بالامم الاخرى . ولا بد هنا
من الاعتراف بفضل دولة رشدي باشا في اذكاء نار الشعور الوطني .
ولقد انكرت القوة النشوم حق مصر وحاولت كم انفاسها ولكن المشوب
غضبة فبمجرد ما ايقن المصريون ان السياسة الانجليزية تريد غمط حقوقهم
ثاروا ثورتهم السامية المشهورة فارغموا ساسة لندن على اطلاق سراح
معتقلي مالطة وعدت الامة المصرية اطلاقهم فوزا لها .

هنا بدأ الصراع السياسي الجدي بين مصر وإنجلترا وهنا صارت الكلمة لرجال السياسة بعد أن حبطت مشورة رجال السيف والمدفع . وإن لمن دواعي الأسف أن نذكر هنا أن مصر خرجت خاسرة من هذا الصراع السياسي فلقد ساءت حالها عما كانت في سنة ١٩١٤ . ولا يحتاج الإنسان إلى أكثر من أن يدير بصره حينما أراد فانه يصطدم اصطداما بالنفوذ الإنجليزي برغم ما يسمى بالاستقلال .

ولقد أرسل الإنجليز إلى مصر أحد أساطين الاستعمار في بلادهم ألا وهو اللورد ملتر فكان نصيب لجنته المقاطعة التامة من الشعب المصري فاقاب إلى قومه ينصح اليهم بتلبية مطالب المصريين بعد أن تغفلت الوطنية في نفوسهم بشكل معدوم النظر .

ولقد كانت الماعة رهيبة والحالة دقيقة . فإن الإنجليز بعد أن قاطع المصريون لجنتهم تجاهلوا وجود الوفد بأدى ذي بدء وعولوا على اللضى في سياستهم بدون الاستئناس برأيه في حل القضية المصرية . ولكن الرجوع المستر بلنت تدخل لإزالة الجفاء بين الحكومة البريطانية من جانب واللورد المصري من الجانب الآخر فكانت النتيجة أن ذهب اللست هيرست إلى باريس ودعا لوعده إلى الذهاب إلى لندن فقبل .

ولا يسعنا هنا أن نقول أن الوفد وتقدّر الذهاب إلى لندن « لمفاوضة الإنجليز » أسا بعد أن كانت أعماله حتى ذلك الحين قاصرة على نشر الدعاية المصرية في باريس وغيرها من العواصم

— ل —

الاورية وفي امريكا - نقول انه كان ينبغي عليه ان يتثبت قبل رحيله الى العاصمة الانجليزية من الاساس الذي ستدور عليه المفاوضة. وهذه ملاحظة سنبين للقارىء اهميتها فيما يلى .

ثم دارت المفاوضات بين اللورد ملر وبين الوفد حيث تمخضت عن مشروع ملر المشهور الذى عرض على الامة المصرية فرفضته ان لم يقرن بالتحفظات وهو المشروع الذى اعلن دولة سعد باشا زغول في حديث له مع بعض الطلبة المصريين في لندن بانه مشروع حماية «بالخط الثلث» . ولا بد هنا من الاعتراف بالفضل لدولة محمد سعيد باشا فقد كان قطب الرحي في حركة المعارضة للمشروع .

ونعود الآن الى الملاحظة السالفة . فقد تشرفنا ذات ليلة في اواخر اكتوبر سنة ١٩٢٠ بمقابلة دولة سعد باشا في فندق سافواى بلندن . ولسابق صداقة بين دولته ووالدنا تبسط معنا في الحديث الذى استمر حوالى اربع ساعات . فلما استمعناه في ان نبدي له ما عن لنا من الانتقادات على سياسته العامة افسح لنا صدره الابوى واطهر لنا استعداد له لسماع مايجول في نفوسنا .

ولما كنا قد سمعنا بان بعض الصحف المصرية كذبت رأى دولته في المشروع كان من الطبيعى ان تفتح الحديث باستجلاء رأى دولته فصرح لنا انه اخبرهم حقا « بان مشروع لورد ملر هو حماية بالخط الثلث » ولكنه انما قال ذلك لم في حديث خصوصى لا لينشروه

وفي جريدة الاهالي بصفة خاصة .

ثم اخذ دولته يقص علينا من انباء الوفد وكيفية تشكيله وماحدث بعد ذلك من الحوادث الى حين سفره من مالطة الى باريس . وقد تطرق الحديث الى ذكر المفاوضات فدار بيننا حوار كالاتي :

س : كيف وافقتم معاليكم على الحضور الى لندن مع عدم علمكم بالاساس الذي تدور عليه المفاوضات ؟

ج : لقد اكدوا الى ان اساسها الاستقلال التام لمصر والسودان
س : من هم الذين اكدوا لك ذلك ؟

ج : مندوبو الوفد الذين ارسلناهم الى انجلترا لجلس النبض .

س : اذن لم يصل الى معاليكم شيء رسمي لامن اللورد ملزر ولا من احد من اعضاء لجنته ؟

ج : كلا .

س : سبق ان شغلتم معاليكم منصب القضاء الاعلى في مصر فلم يكن يطاوعكم ضميركم على الحكم في امر من الامور الا بعد الاطلاع على المستندات والوثائق الخاصة به . وانتم قد عركتم الدهر وتعرفون من ماضي لورد ملزر ما قد لانعرفه نحن معشر الشبان فكيف استجزتم لانفسكم الاقدام على امر خطير كقل مركز القضية المصرية من باريس الى لندن ولما يصلكم مستند رسمي من لجنة اللورد ملزر عن الاساس الذي تدور عليه المفاوضات ؟ الاترون معاليكم ان حضوركم الى لندن كان

غلطة سياسية كبرى ؟

ج : لا اكتملك الحقيقة يا ولدى فلقد خدعني زملائي وغرروا بي .
 س : ان الامة المصرية اذا وضعت ثقتها في معاليكم فهي لا تعرف
 شيئا عن هؤلاء الزملاء فلماذا لم تنبذوا استشارتهم وقد رأيتم خطأها ؟
 ج : لقد خفت من تفرق الكلمة . ان اغلوية اعضاء الوفد
 استحسنوا الذهاب الى لندن فرأيت ان ازل على رأيهم تقاديا من
 الظهور بمظهر المتعنت الخارج على الاغلبية .

س : ولكن نسيت معاليكم ان الامة وكلتكم في السعي للاستقلال
 التام لمصر والسودان أفلم يكن يجدر بكم استشارة البلاد قبل الاقدام
 على امر خطير كهذا وخاصة وانكم لم تكونوا من رأى اغلوية الوفد ؟
 ج : ماذا احدثت على كل حال وقد رأوا ان لا بأس من استطلاع
 رأى القوم هنا وقد حضرنا لهذه الغاية .

س : اذن فاذ كان رأيكم في مشروع اللورد ملتر من بدء الامر ؟
 ج : كان رأيي أنه حماية بالخط الثلث وان كان يشتمل على بعض
 المزايا .

س : لماذا لم تسارحرا الالهة بهذا حتى كانت تستبرأ رأيكم وان
 زعيمها الذى تسترشد البلاد برأيه عند الخطر ؟

ج : اذ المشروع كما اعتبرته يشتمل على بعض مزايا خرفا من ان
 يلومنى الشعب المصرى لا تقى سمومته من هذه الزيا استصوبت عرض

الامر عليه .

س : هذا كان يكون حسنا لو ان الدين اتدبهم مع اليكم لعرض المشروع على الشعب اكتبوا بمرئته دون ان يظهر وانحيزم له فما بالك وهم لم يتركوا وسيلة من الوسائل الا التجأوا اليها لحل الامة على قبول المشروع كما هو ؟

ج : لقد كلفتهم بالوقوف على الجهاد التام عند عرض المشروع على الامة ؟

س : ألم يخبروك كيف استقبلته الامة ؟

ج : لقد افسوني ان الامة راضية عنه كل الرضى .

س : هذا غير الواقع يا معالي الباشا . ألم يبلغوك ما كتبه الاستاذ عبد الحميد بك ابو هيف في نقد المشروع ؟

ج : كلا . بل كل ما قالوه لي ان الامة ابدت بعض رغبات في صدد المشروع وانهم هم الذين اوعزوا اليها بتقديم تلك الرغبات !!

س : ولكن يا باشا هذا ايضا غير صحيح فلقد طلب فريق من الامة التحفظات وتشدد في قبولها ونادي الفريق الاخر بسقوط المشروع بتاتا . فهلا كان من المستحسن ومعايكم مقتنعون بان المشروع حماية « باخط الثالث » أن تصارحوا الامة بهذا الرأي فان اصغت لمشورتكم قطعتم المفاوضات وعدتم الى حظيرة الوطن مرفوع الرأس وان أبت الا التلوح وراء المشروع استقلتم من رئاسة الوفد وأنزقم على الامة

بانتخاب رئيس بدلکم یسمى للحصول لها على استقلال زائف ؟ اذ
ليس یحتی على معالیکم ان الامة وکلتکم فی السعى للحصول على
الاستقلال فان لم توقفوا فی مهمتکم فردوا الامر لها وليس فی ذلك غضاضة
علیکم . لان الزعيم هو الذى یقود مواطنیه الى طلب الکمال فان
ساروا خلفه طائعين فیها ونعمت وان أصروا على الرضى بالقشور دون
الباب فلیترك لهم زعامتهم ولیعلم انهم لم ینضجوا بعد الضوج الکافی .
ج : انى معول على قطع المفاوضات اذا لم یصنع القوم الى
مطالبنا .

وهنا تشعب الحديث فتناول عدة مسائل اخرى لا یتسع لها
هذا المقام .

تم لم تمض على هذا الحديث بضعة ايام حتى ذهبنا مرة اخرى لزيارة
سمد باشا فأخبرنا انه یعد معدات السفر بعد ان رأى من تعنت القوم
وتصلبهم ما ینذهب بصبر الحليم .

وبعد انقطاع المفاوضات ومناذرة سمد باشا للندن هدأ الجو
السیاسى هدوا نسبها ونشطت الدعاية المصریة بمض النشاط . ولكنها
كانت غیر موفقة لسوء الحظ لانها كانت قائمة على الابهام والنموض .
بمعنى أن الذین کلفوا بها لم یشرحوا للانجليز ولاعضاء حزب العمال
خاصة ما یفهمه المصريون من نظریة الاستقلال التام .

ونذكر بهذه المناسبة ان الاستاذ مکرم عبيد جمعنا مرة فی لندن بالمستر

— ف —

سوان عضو البرلمان المشهور قبل عيئته الى مصر فتجاذبنا معه اطراف الحديث طويلا . فكان مما سألتنا عنه ما نفهمه من نظرية الاستقلال التام قتلنا له على الفور اتنا نفهم منها جلاء الانجليز عن البلاد المصرية بأسرها لافرق في ذلك بين القاهرة والاسكندرية او السويس أو العريش . وقد سألتناه بدورنا هل يعتبر الانجليز انفسهم مستقلين اذا احتل الاسطول الالماني احد ثغورهم ؟ فكان جوابه بالنفي طبعاً .

ولا اظن ان صراحتي هذه ألت المستر سوان بل بالعكس جعلته يقول لي على مرأى ومسمع من الاسناد مكرم « اني اهني نفسي بمعرفة لك لانك تستطيع ان تميز بين الاستقلال والاحتلال » .

وبهذه المناسبة ايضا اقول اننا تناقشنا عدة مرات مع المرحوم المستر بلنت في منزله في فساد مشروع ملز واخيرا استصوب أن يقدمني الى المستر ماسنجهام محرر جريدة النيشن وقتئذ واحد اساطين الكتاب السياسيين الانجليز فلما سألتنا رأينا في المشروع اجنباه فورا بأنه مشروع فاسد يراد به الضحك على ذقون المصريين الذين لن يرضوا عن الاستقلال التام بديلا . فلما سألتنا عما نفهمه من تلك العبارة لم تتردد في ان نجيبه بان الجلاء التام عن وادي النيل هو أول شروط ذلك الاستقلال . فلما أبدى المستر ماسنجهام دهشته لتلك الصراحة دار بيننا الحديث الآتي :

انا : لا داعي للدهشة لأن انجلترا اذا كانت جادة في رغبتها في

حل المسألة المصرية بما يتفق والعهود التي قطعها للمصريين ولاوروبا
فعلها ان تجعل بالجللاء عن وادي النيل لان موقفها فيه هو موقف
المنتصب لأعلى ولا أكرهه، شبهه في كل البحوث بموقف ألمانيا عند
احتلالها البلجيك.

هو : ولكن كيف نحمي ذات الدول ذات جلا الانجليز
عن مصر؟

أنا : ان القناة طلبة لدى السفنات في نظر الانجليز .
ولكن لنبحث الموضوع بحثه ، ذلك ان ضعف مركز انجلترا من الوجهة
القانونية والاطنية .

فانت تسلم معي باننا لا نمانع من زيادة الاسطول
البريطاني في البحر المتوسط . فراه ، حيث ، حايانا انجلترا ثم ان
اليونان صنيعتها . وليس لنا سدا في البحر اتركي فان قلت أنه
يختل أن يتأخر عليها سدا في البحر اتركي فقلت أنه
قد علمتنا أنه لا سدا لا نريد في البحر اتركي فقلت أنه
على معدات الدفاع اتركي في البحر اتركي . أو بمباراة اخرى
ان فرنسا وايطاليا امر من امر اتركي فقلت أنه لا يستطيع
انزال جنود في اتركي . في البحر اتركي . الاشتباك مع
الاسطول البريطاني . اتركي . والتغلب عليه . فان تمت
لاسلوكم اتركي على اتركي . كما حاجه لحمايتكم

الموجودة في منطقته القنطرة . اما اذا وقع المكس وتقلب عليكم اسطول المدوفان تفتى عنكم حابيتكم في الساعة . ن س يكون مصيرها الهلاك العاجل مهما كانت قوتها . وحسبك انها مسح بين نار الجيش للهاجم ونار المصريين الذين لا بد ان يهزموا . لك عرصه فيقبلوا لكم ظهر المجن . نغير لكم ان تحمى من مصر . بن زولاهم وذلك بالجلاء عن بلادهم قاطبة وان تعمدوا اليها . والاستعانة بكم عند الحاجة وتقوية اسطولكم في البحر . انتم تستطيعون صد عادية المعتدين على مصر .

ثم لعلكم لا تقولون انكم ترون مصرين اذ ليست لهمؤلاء مصلحة في تعطيل مرور . متى عادت اليهم في سنة ١٩٦٨ بعد انتهاء اشتيرش . من اكبر موارد الثروة في البلاد .

هنا اقتنع المستر ماسنجر . ح بان تلك هي اول مرة يرى فيها امكان حل النساء المستر بلنت بان يضرب على . ر د ر د بر الرجل بوعده وكتب يقول انه متزوج . لة عصرية هو الجلاء عن وادي النيل ونفها . ب ب مصرى . ولم نكن هذه الا راء من قايده . ك ر ري جريدة . الدليل هيرالد او المانشستر بشار . ز . او اعضاء

البرلمان امثال المستر سوان والمستر لانسيورى صاحب الديلى هيرالد او المستر رامزى مكدونلد نفسه قبل توليه الوزارة وغيرهم وغيرهم .
ثم رأينا اتاما للفائدة ان نترجم التقرير الذى وضعه الحزب الوطنى فى الرد على مشروع ملز ووضعا له مقدمة اتينا فيها على نقط الخلاف التى يتنا وبين الانجليز وتكلمنا عن مسألة القناة بالمعنى الذى تكلمنا به مع المستر ماسنجهام وذكرنا الانجليز بان الجلاء هو الحل الوحيد للمسألة المصرية وطبعنا ذلك كله ووزعناه على اعضاء البرلمان والصحف الانجليزية والامريكية وموظفى قلم السكرتيرية فى عصبة الامم .

ولست اظن انا خسرتنا بهذه الصراحة بقدر ما خسرتنا باستعمال الابهام والنموض فى مخاطبة الشعب الانجليزى . لان المعروف عن هذا الشعب انه عادل محب للانصاف ولكنه يعشق الصراحة ويكره المداجاة والمواربة . ولعل هذا من اهم الاسباب التى حالت دون تفاهنا معه مباشرة . فالى ان يسمع قضيتنا خالية من النموض والتعبد فلا أمل فى حل القضية المصرية بالشكل الذى يحقق امانتنا القومية . فواجبنا اذن هو نشر الدعاية المصرية فى انجلترا وليكن اساسها طلب الجلاء واقتناع الانجليز بان هذا الحل فضلا عن انه لا يهدد مصالحهم او يعارض معها فانه الوحيد الذى يتفق مع شرفهم وشرف تاجهم . ونعود الان الى حديث المفاوضات فنقول ان دولة سعد باشا

ما كاد يرجع الى مصر حتى هبت ريح عاصفة . زقت البلاد احزابا وشيما ففرق يطلب المفاوضة وفريق يرفضها ويستنكرها وفريق يرى ان تكون على يد سعد باشا بينما يرى فريق آخر ان تكون على يد دولة عدلى باشا . ولقد كان خليقا بالاساسة الانجليزان يقفوا متفرجين على تلك الحرب الشعواء التي تعاطحت فيها الاحزاب المصرية بلا جدوى .

ولقد كان مع الاسف لهذه الحرب الطائشة صدى بين الطلبة في اوربا مما جعلهم يستقبلون دولة عدلى باشا اشتهع استقبال في طريقه الى لندن على رأس الوفد الرسمى .

ولقد ذهبنا باسم الجمعية المصرية في لندن لمحادثة دولة عدلى باشا في فندق الكارلتون بلندن في موضوع المفاوضات فالتينا له لاجل الخروج في برنامج ولا في مطالبه عن برنامج ومطالب الوفد فمجينا اذن من ذلك التعاطح السخيف بين الاحزاب لغير ما سبب جوهرى اللهم الا الخلاف على رئاسة الوفد الذى يتولى المفاوضات .

ولم يكن دولة عدلى باشا أقل من دولة سعد باشا غيره على مصالح بلاده فقد قطع المفاوضات بعد ان ضاق صدره فرعا بمنى اللورد كيرزون والمستر تشرشل . وما كاد يعود الى مصر في أواخر سنة ١٩٢١ حتى قدم استقالته وانسحب من ميدان السياسة وهنا أصبح جو السياسة المصرية مكفرا بما تجمع فيه من السحب ، وهنا ايضا .

ازدادت نار الدواوة والبغضاء اشتعالا بين المصريين بعضهم وبعض .
فنى من نفي الى سيدل واحتس من اعتقل فى الماظه وقصر النيل
والهاريق وغيرهما وغيره ؛ وظلت البلاد بلا وزارة الى ان تقدم لها
دولة ثروت باشا ؛ اواخر سنة ١٩٢٢ فشكل وزارته على اساس
تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ الذى احتفظت فيه انجلترا بصفة مطلقة
بالنقط الاربع الى نفي كل وحشة منها لهدم استقلال مصر .

ولست بحاجة ، ثم ن المقام لا يتسع ، لبحث مواطن الضعف
فى هذا التصريح وهى به سايلا على قيمته العملية انا صرنا اعجوبة
الاعاجيب بين الامم فيما تتمتع برلمان واستقلال وسفراء فى
الخارج اذا بالاحتلال مرتبط فى عاصمة بلادنا واذا بمندوب بريطانيا
السامي تكفى كله ، لمدة سنة لاقاء البرلمان واغلاق دور السفارات
والمفوضيات . ومع ذلك يومه بشان من يسبح بحمد هذا التصريح
ولمده نعمة كبرى على البلاد ؛

ثم توالى فى ذلك من حياات وزارة دولة يحى باشا فاعادت
معتلى جبل شافى فى ذلك من المنفيين السياسيين بعد ان اتفقت مع
الانجليز على قانونى التوقيضات ولما دارت الانتخابات
البرلمانية اسفرت نتيجة عن غلبة وفدية فتولى الوزارة دولة سعد
باشا برغم انه لم يكن له اياها سمو الامير الجليل عمر
طوسون . وليس له ان يأتى لانسان هنا ان الوزارة السعدية

لم توفق الى حل النزاع القائم بيننا وبين انجلترا في عهد تربع وزارة العمال في دست الحكم .

وبهذه المناسبة لابد لنا من أن نقول صراحة ان مصر خسرت أيما خسارة لعدم ائتلاف أحزابها بعد ظهور نتيجة الانتخابات في سنة ١٩٢٤ . فلقد كان في وسع زعيم الاغلبية أن يدعو إلى عقد مؤتمر وطني عام كالذي عقد بعد ذلك بعامين فيتصافى الزعماء فيما بينهم ويقسموا ألا يشكل أحد منهم الوزارة إلا إذا غيرت وزارة العمال الاساس الذي قام عليه تصريح ٢٨ فبراير . فان وفقت إلى ذلك - وهو ما كان مرجحاً جداً نظراً لما أصبح عليه مركزها من اللثانة والمنعة على أثر نجاحها في حل مشكلة التعويضات الألمانية - حلت المعضلة المصرية حلاً نهائياً ملائماً لمصلحتنا . وأما إذا راوغت في إجابة مطالبنا أو لم تجد من البرلمان البريطاني ما يشجعها على المضي في سياسة اللسالة معنا فلا نكون قد نخسرنا شيئاً وحسبنا ان نكون قد خرجنا من المعركة السياسية متحدى الكلمة متراسي الصفوف

ولكن فانت تلك العروسة الذهبية وظلت الوزارة السعدية تتباطأ في فتح باب المفاوضات إلى أن ترمز مركز وزارة العمال وأصبح سقوطها أمراً لا بد منه بعد أن تألب عليها المحافظون والاحرار . وما كان أولانا بأن لا تفتح باب المفاوضات مع تلك الوزارة بعد أن رأينا وهن مركزها وشدة حاجتها الى المصالح بابه مسألة من المسائل لتعزيز

خ -

مركزها على حسابها . وهو ما حدث فعلا فان الرئيس مكدونلد الذى صرح مرة وهو فى بور سعيد د أن المسألة المصرية يمكن حلها فى أثناء تناول فنجان القهوة ، ماكداد يقع بصره على دولة سعد باشا حتى أخذ يعالج المسألة المصرية بشكل يحسده عليه اشد المحافظين غراما بالاستعمار . وكانت النتيجة طبعاً فشل المفاوضات ولم يجد وزارة المال تشبها وتعتما شتبا بل لقد فضحت نفسها وخلفها الكثيرون من انصارها .

وفى عهد الوزارة السعدية وقع حادث اغتيال السردار فأتخذ الساسة الانجليز خريصة لقضاء لبااتهم فى السودان وغيره . على ان حادث الاغتيال ان كان قد دل على شيء فانه دل دلالة واضحة على ان ما يسمونه الاستقلال المصرى ليس له وجود فى الحقيقة . ولعلنا لم ننس ذهاب اللورد اللنبي فى خمسمائة من فرسانه وتقديمه انذاره المشهور لدولة سعد باشا ولا ما ترتب على هذا الانذار من سقوط وزارة الاغلبية وتعطيل البرلمان الى آخر ما هنالك من الحوادث المحزنة التى لاتزال اثارها ماثلة للعيان .

ولقد اظهرت عجاكمة قتلة السردار ان الامة المصرية كانت بريئة فعلا مما وصمتها به الحكومة البريطانية وقت تقديم بلاغها المشؤوم ولكن ماذا يبنى الساسة الانجليز ذلك وقد نالوا امانهم وقضوا لبااتهم ؟ والآن وقد ائتلفت الاحزاب وحلت ما يسمونها سياسة التفاهم محل سياسة التشاد والعناد بين مصر وانجلترا فهل يمكن أن يقال اننا نخطو الى الاستقلال أم اننا ندهور ونقهقر ؟ ان الموقف جلي والحالة

لا نحتاج الى بيان أو شرح فقد أوشكنا أن ننسى مطالبنا القومية التي
ثارت الامة من أجلها بفضل هذه السياسة الجديدة . اننا ممن يحبذون
التفاهم مع الانجليز بل والتحاليف معهم ولكن الاستسلام والتفريط في
حقوقنا لا يصلحان أساساً للتفاهم . وماقصة تفاهم لا يكون بين الند والند
والصديق والصديق ؟ فليذكر الساسة الانجليزان التفاهم الدائم لا يكون
الا بتحقيق أمانتي المصريين القومية . بهذا وحده يضمنون ولاء
المصريين ويكسبون قتهم بقطع النظر ممن يتربص في كراسي الحكم
في القاهرة .

ان انسحاب بريطانيا من وادي النيل هو الحل الوحيد للمسألة
المصرية لا من وجهة المصريين بل من وجهة الانجليز انفسهم فليتم
الساسة الانجليز النظر في هذا وليشيعوا بوجوههم عن نصائح
رجال العسكرية الذين يحسنون لهم دوس ما قطعت بريطانيا على نفسها
من الوعود المقدسة للجلاء عن مصر .

وعلى الساسة المصريين واجب صريح . لقد قطعوا شوطا بعيدا
في سبيل التفاهم مع انجلترا ولكن بلا جدوي . فها عادوا ادراجهم
واهابوا بامتهم ان تستأنف جهادها للشروع لتحقيق امانتها القومية بعد
ان اصم الانجليز آذانهم عن سماع كلمة الحق ؛ ان الوقت لا يزال فيه
متسع فيقولوا كلمتهم حتى تتحد صفوف الامة جميعا وتقف كلها كالبنيان
المرصوص وتتلانثي اخلافاً الحزبية فليس من الرجولة في شيء ان يتقاتل

المصريون على العرض بينما الناصب واقف يتفرج علينا ويتسلى باختلافاتنا .
لقد عينا الى الان بذكر المسألة السياسية التي تهتم لها جميع
البيئات المصرية طبعاً ورأينا فيها هو أننا تأخرنا بمراحل مما كنا عليه في
سنة ١٩١٩ وحسبنا ان الانجليز لا يزالون يتدخلون حتى في اختيار
وزرائنا . وهل أدعى إلى السخرية من هذا الاستقلال الذي لا يكفل
لرئيس حزب الاغلبية تشكيل الوزارة بل يقضي عنها اقضاء ويوكل أمر
تشكيلها إلى رجل يرتكن الى حزب من الاحزاب ؟

بقى أن نقول كلمتنا في الحالة الاقتصادية التي نشأت عن الثورة المصرية
لقد كان المأمول أن يعنى الزعماء بها عنايتهم بالشؤون السياسية . وكيف لا
والمال هو روح النهضة القومية وقلبيها النابض ؟ ولقد رأينا مصطفى كمال
في تركيا فضلاً عن عنايته بالمسائل السياسية يولى المسألة الاقتصادية
وغيرها من الشؤون الحيوية جزءاً كبيراً من تفاته واهتمامه فما لبث أن
حرر تركيا من الرق الاقتصادي بعد أن حطم بسيفه ماحولها من
الاضلال السياسية

وقد كادت تكون النهضة المصرية ناقصة لولا أن قيض الله لها من
من وضع الدعامة التي يقوم عليها الاستقلال الحقيقي . فبينما كان الناس
مشغولين بالمسألة السياسية يتناحرون تارة من أجل مظاهر كاذبة
وتحد كلمتهم تارة أخرى على انتشار البلاد من الوحدة التي أوقعها فيها
تخاصمهم وتبازمهم - تقول بينما كان يجرى ذلك كله كان هناك رجل يعمل

في سكون وهدوء بعيداً عن الضوضاء والثرثرة فإذا به قد وضع خلسة الصخرة التي تستند إليها مصر إذا عصفت بها الأعاصير وتلوذ بحماها ان حبس لها الدهر أو تجمعت عليها الخطوب والملمات .

ولم لك تعرف ذلك الرجل فهو « طلعت حرب » وكفي .
فهذا الرجل معها أمعن في الفرار من الشهرة إذا بآثاره ثم عليه في كل مشروع اقتصادي حيوى . وبحسبنا أن نسرده عليك بمضى تلك المشروعات حسب توارخ تأسيسها . فهناك مطبعة مصر - والشركة المساهمة المصرية لصناعة الورق والشركة المساهمة المصرية لتجارة وحليج الانطاف وشركة مصر لتمثيل والسينما - وشركة مصر للنقل والملاحة .

ولكن هناك ما هو أهم من كل هذا . هناك بنك مصر يلغفر مصر . فإذا ذكر اسم طلعت حرب ذكر الى جانبه بنك مصر الذي أصبح كالقوة في جبين النهضة المصرية .

ولسانمخ وحدها الذين نذيع فضل الرجل فلقد أراد أخيراً أن يستقيل من عضوية مجلس الشيوخ لكثرة اشغاله ولكن المجلس رفض ذلك وأبى ان يحرم من ذلك الكوكب اللامع الذي ينير الظلام أملمه متى جدَّ جد البحث في الشؤون المالية

ولقد كان طلعت حرب موقفاً في انتقاء الرجال الذين اعتمد عليهم فأعانوه ورسم لهم الطريق فسلوكه غير هياين ولا وجلين . يمينا

— غ —

انهم خير جماعة أنجبتهم البلاد تعاونوا فيها بينهم على وضع قواعد مجد
مصر. فالى الأمام ياطلعت انت وفراعتك الأيمن فؤاد سلطان فلقد والله
وفتما اسم مصر عاليا بين الامم وقدتما لمواطنيكما فى خلال الأزمات
الاقتصادية من المساعدات ماسيقتى مذكورا لكما بالفخر المقرون
بالجد والشكر. وما دام بنك مصر هو البنك الذى يجدر بكل مصرى أن
يفتخر به كما لو كانت له فيه حصة فلا نجد أوفق من أن ننظم هذه
المجالة بكلمة موجزة عن هذا البنك وفى يقيننا أنها ستصادف من
قلوب القراء ارتياحا واقتباطا. فلقد بلغ رأس ماله ٨٢٠٠٠٠ جنية مصرى
ودعا قرر فى غضون هذا العام وألعام المقبل طرح اسهم جديدة للاكتتاب
العام فيها.

وفضلا عن الفروع الكثيرة التى فتحتها البنك ولا يزال يفتحها فى
داخل القطر فقد قرر أن يفتح فرعاً أولياً فى ميدان فندقوم بمجوار الأوبرا
بياريس وسيحتفل بافتتاحه فى صيف هذا العام وهو لمترك خير
اتلاق عن مصر وابناء مصر.

فترجو النجاح لذلك الفرع ونرجو أن يلحق به فرع آخر فى
عاصمة أخرى فهذا يعلن طلعت حرب عن كفاءة المصرى وأهليته
للاستقلال التام

على احمد شكرى

مصر فى ١٥ ابريل سنة ١٩٢٧



المغفور له
السلطان حسين كامل



محمد بك طلعت حرب



فؤاد بك سلطان



المغفور له محمد سلطان باشا
رئيس مجلس النواب في عهد الخديو توفيق باشا
وهو والد السيدة الجليلة هدى هاتم شعراوي

مقدمة

بقلم صديق المصريين المشهور



المسترونفريد سكاون بلنت

كثيرا ما حاول « المستر غلادستون » في الجيل الماضي أن يبرر
ضرب الاسكندرية بقوله ان « واجب الشرف » هو الذي ذهب به
الى مصر تنفيذاً للوعود التي قطعها اسلافه في الوزارة ، وانه سيبادر
بالجلاء (وهو واجب يقضى به الشرف أيضا) متى استتب النظام في
وادي النيل .

والآن وقد مضى على الاحتلال ثمانية وعشرون عاماً نسمع «السير ادوارد غراي» - خليفة «مستر غلادستون» - يلوك لفظي الواجب والشرف ولكن لا لتعجيل الجلاء بل لتبرير نية البقاء في مصر الى الابد، وهي نية لم يمد ثمة سبيل الى انكارها. ويظهر أن حجة «السير ادوارد» هي ان انجلترا نظراً الى انها لبثت في مصر تلك المدة الطويلة توطن النظام وتدير للمصريين شؤونهم من غير ان تزعج في جعلهم راضين عن وجودها في بلادهم أو شاكرين لها خدماتها - ترى ان من «العار» عليها ان تتخل عن واجبها حيالهم او تتركهم ضحية القوضى التي يزعم انها لا بد واقعة اذا هي جلت عن وادي النيل !

وبالرغم من سكوت اشياح «السير ادوارد» البرلمانيين عن نظريته هذه لازلت ميالا الى اعتقاد انه يوجد قليل من المصنفين في صفوف الاحرار الانكليز والاسكولانديين أي مدهم أن تسبغ مثل هذا الطهي السياسي ولا بد أن يكونوا قد أحسوا بالتناقض المريب في دعوى الشرف التي يدعيها السير ادوارد حيال شعب لا يربطه بالامبراطورية الانجليزية رابطة رسمية او غير رسمية، ذلك انه ليس لانجلترا في بلاده مركز شرعي ما. وطالما صرح على رؤوس الاشهاد بأنه في غنى عنا وعن مساعدتنا وكثيرا ما طالبنا بالجلاء العاجل. أفلا يحذر بقداماء الاحرار بعد دعاوى الشرف والواجب هذه - ان يتساءلوا عن السبب الادبي الذي يجعلنا نحكم المصريين رغم ارادتهم فان قيل إن وجودنا عاد عليهم

فى الماضى بالفوائد العظمى وان استمرارنا فى بلادهم لابد ان يعود عليهم فى المستقبل بأكبر الفوائد، أفليس من اللدهش اذن أنهم ينظرون إلينا بعين البغضاء والكراهية؟ وإذا كنا حقاً أتقذناهم ولا نزال نتقذهم من القوضى فلماذا يتشبثون برحيلنا؟ بل ما الذى يجعلنا نعاملهم فى سبيل نظام سناء لهم - لا بصفة الاصدقاء - وهي دعوى طالما رودناها - بل باعتبارهم شعباً مغلوباً على امره فنلنى حرية صحافتهم ونتمكث الوعود التى كررناها لرفقة نظمهم حتى افسحنا بعملنا هذا المجال للحكم الاستبدادى وما يتفرع عنه من الرذائل كالجاسوسية وتفتيش المنازل والاعتقال والنفى والسجن كما كانت الحال فى أيام العصور المظلمة، لا بل صرنا نعتبر مطالبتهم لنا باحترام وعود الجلاء التى قطعناها لهم بمثابة تحريض على الفتنة فنهددم - ادا ما أخفقت وسائل الضغط الخفيفة هذه - بالالتجاء الى الاحكام العرفية ؟

وعندى ان الكتاب الحاضر يقدم الجواب الشافى لما يعتبر لغزا غامضاً . فهو بقلم رجل اذا لم يكن انجليزياً فقد اتخذ هذه البلاد وطناً ثانياً له بعد طول مكثه فيها وهو فوق ذلك رجل تجرئ فى عروقه الغيرة على سمعة انجلترا وشرفها ولا سيما أنه يرى الشعب الانجليزى فى معالجهته للمسالمة المصرية بصفة خاصة قد حاد عن جادة الصواب وأوشاك ان يتطوح نهائياً فى طريق غير شريف مخوف بالمخاطر . فالكتاب عمل قد وضعه عقل فريداً حاط علماً بالموضوع الذى تولى معالجته لا من جهة صدق الرواية فحسب

بل من جهة طول المراس والمعرفة المباشرة بالعوامل الخفية التي تسيطر باسم المصالح المالية على شؤون اوربا وتنذر انجلترا بالسقوط الامبراطورى. فالكتاب يزود وجود هذه الحالة الخطيرة قبل كل شىء الى جمل شعب عامل كالشعب الانجليزى وقصر الوقت الذى ينحصره لدرس شؤون شعب آخر وهما سببان يدفعانه الى النهاية الى وضع ثقته التامة فى رهط من الوزراء وتوليتهم النظر فى مصالحه الخارجية وهؤلاء يكادون لا يقولون عنه جهلا بها. وهو يعتقد ان الشعب الانجليزى لو وقف على تاريخ التصرفات السياسية المالية الشائنة الخاصة بمصر لاستحال على الاحرار منه ان يظلوا مخدوعين بدعوى الرخاء المادى الذى قيل انه عاد على مصر بسبب الاحتلال البريطانى، ولرفضوا بتاتا ان يخطوا خطوة أخرى وراء زعمائهم الراسيين فى البرلمان لمؤازرة سياسة لا تتفق وتعاليم الاحرار فى شىء. وانى لأراني مدفوعا لمشاركة المؤلف فى اعتياده واعتذاره عن جهل الشعب الانجليزى ومن بينه الوزراء. فانى لأذكر جيداً كيف أن هذا الراديكالى الطيب القلب « السير ويلفريد دلويسون » عند اطلاعه فى صيف سنة ١٨٨٢ - بينما كانت مدافع اسطول « السير سيمور » تطلق قنابلها على الاسكندرية من غير ان يعرف السبب فى ذلك الاعتداء - على كراسة صغيرة عنوانها « نهب المصريين - قصة شائنة » خلص فيها مؤلفها بصورة تستوقف الانظار ما جاء فى الكتب الزرق عن ديسية القرض الذى دفع حكومتنا الى القيام فى وجه الشعب المصرى جاعلة

قضية دائني مصر قضيتها - قال في استغراب واندهاش: «لو ان هذه الكراسية نشرت منذ شهر لما رضى «المستر غلادستون» عن هذا الظلم والعسف» وهو قول حق . فان الكراسية طبعت ست مرات في مدة لا تتجاوز ستة أسابيع . وكانت تتبعتها ان أثارت ثائرة السخط وتوبيخ الضمير في نفس كل من قرأها من الاحرار الصادقين - ومع ما أحدثته هذه الكراسية من رد الفعل الذي لم يأت الا بعد ان أزف الوقت وأصبح في حكم المستحيل وقف رضى الحرب فانه جرح سمعة حكومة ذلك العهد ودفعها الى اعلان رغبها في اصلاح خطتها نحو المصريين مما أدى الى هذه الوعود المقدسة التي قطعت لها مراراً وقد اتينا عليها في آخر هذه المقدمة - والتأكيد فيها بأن حقوق المصريين بصفتهم شعباً حراً ستبقى محترمة وان قسطاً وافراً من حريتهم الدستورية سيجري سريداً .

وقد مضى على هذا الحادث ثمانية وعشرون عاماً فقدت في خلالها الكراسية المذكورة التي وضعها المستر سيمور كيز منذ زمن بعيد كما أن الحادث نفسه أصبح نسياً منسياً اللهم الا اذا استثنينا نفر القليل من الساسة الذين شهدوه ولا يزالون أحياء الى اليوم . وقد اسدل الستار على الفضائح المالية التي أتت عليها الكراسية وهي الفضائح التي لم يستطع احد تحديدها أو تقضها الى هذه الساعة حتى انى لأرتاب فيما اذا كان ثمة رجل واحد في الوزارة الحاضرة - وزارة «المستر اسكويث» - خلا اللورد مورلي « على ما يحتمل ، له قل المام بكيفية تدخلنا في مصر .

وانى اعتقد أن «السير غراى» نفسه يجهل جهلا مطبقا تاريخ الاحتلال بما أن مجلس العموم أصبح الآن خالياً من وجود عضو انجليزى واحد لا ينتمى لحزب يستطيع ان يقدم للمجلس من ذهنه الخاص المعلومات المتعلقة بذلك الاحتلال. ولعل السير تشارلس ديلك هو العضو الوحيد الذى يستطيع القيام بهذه المهمة ولكنه لا مراً قد انزمت الصمت. وهناك شخص آخر قد يثير شجاع يستطيع الكلام فى الشؤون المصرية هو المستر جون ديلون وهو ليس نائبا عن احدى الدوائر البريطانية بل هو ايرلندى يطالب بالحكم الذاتى.

وماذا كانت نتيجة هذا الجهل المطبق ؟ كانت نتيجة ان رسخت فى نفس الجمهور طائفة من الخرافات الشبيهة بالرسمية خاصة بملاقاتنا بمصر وكلها مناقضة للحقيقة ، هذا فضلا عن أن الكلمة النافذة أصبحت الآن للأشخاص الذين يهتم من الوجهة المالية بقاء احتلال إنجلترا لوادى النيل موهمين الشعب بأن ادارة شئون مصر فى الماضى كانت ظاهرة ناجحة وأنها ستكون كذلك فى المستقبل. وأولى هذه الخرافات وأكثرها ذيوغا هي أن ظهور إنجلترا على المسرح المصرى كان بآدى. ذى بدء عملا من أعمال الخير المحض ا ففى مثلام تكن مسئولة عن وقوع مصر فى الدين بل انها أنقذتها من الافلاس والخراب، وانها منذ ذلك الحين نجحت نجاحا مفردا فى ادارة المالية المصرية ، وانه ليس ثمة

مجال للارتياح في زاهتها الرسمية ، وان الرخاء الذى تتمتع به مصر راجع الى مجهوداتها ، وان الفلاحين أصبحوا الآن في مجبوحة من العيش لم يألفوها من قبل ، وان مصر الحديثة اذا كفرت — كما يقول « السير غراى » — بتلك النعمة فليس يرجع ذلك الى غلط انجلترا وانما يرجع الى ضعف ذاكرة الجيل المصرى الحاضر والى سليقة الامم في نكران الجليل .

ويمتثل جداً أن « السير ادوارد » نفسه يؤمن بتلك الخرافة كما ذكرناها هنا . ولكن ايمانه هذلبها لا يجعلها حقيقة . واني أرجو ان يفيد هذا الكتاب هو وزملاءه الذين يفوقونه جهلاً . أما فائدته لهم شخصياً أولن عداهم من الاحرار فهي أنه يطلعهم من جديد بتفصيل أوفى مدعم بالتواريخ الى وقتنا هذا ، على قصة الكرامة المنسية وبميد الى ذاكرتهم الخطأ الاول الذى ارتكبته انجلترا حيال المصريين بصفتها دولة تقرض القروض توطئة لاستعباد مدينتها اعتداداً بسطوتها الحربية ، ويكشف لهم الستار عن حقيقة الموقف المالى الحاضر . أى انه يخونهم فرصة نادرة — بلا احتياج للتعقق فى الوثائق الرسمية التى لانهاية لها — للوقوف على حقيقة تاريخ مصر السالى فى خلال الاربعين عاماً الماضية . واذا ذلك يستطيعون أن يفرقوا بين الحق والباطل بمدان طال أمد تخدير الضمير الوطنى وقناضيه عن سلسلة أعمال السف الجنايئة بفعل شرذمة الانصار الرسميين وفى طليعتهم اللورد كرومر وهو أقلمهم

جميعاً استحقاقاً للثقة.

وسوف لا يحد القراء في هذا الكتاب ما يتعلق شرفنا القومي ولكنهم سيجدون هدى لهم من غيره وربما اعانهم على ان تسترد ضائرتهم ما فقدته من قوة التمييز بين الهدى والضلال . ومع اننى قليل الثقة بأن يتأثر به موظفو وزارة الخارجية - وهم الذين يعدون الوزير بما هو فى حاجة اليه من البيانات والمعلومات - فيشيرون بانتهاج سياسة أخرى هي أدنى الى قواعد الشرف والانصاف - فاني احسب انه لن ينجب الخيبة كلها من يستند الى مبادئ الشرف والعدل فى مخاطبة الوزارة مجتمعة . ومهما يكن من شئ فان السعي فى هذا السبيل لا يذهب سدى وائى ليسرنى ان يقرن اسمى بكتاب هذه غايته . ولما كانت المسائل المالية مما لانسينه تقى فقد كنت عاجزاً عن البحث فى مالية مصر فى كتاب خاص بى . ولكن طول خبرتى باصول المسألة المصرية يجيز لى ان أعترف بلا تردد بالمزية العظيمة لما ذكر فى هذا الكتاب بشأن هذه المسائل وسيجد القراء كيف صيغت الحقائق فى قالب يسترعى الانظار بطريقة لا عهد لى بها فى كتاب سابق

واليك يانا بانحرافات الرسمية الزائفة التى تذاع بين الجمهور مما فنده الكاتب تفنيدا تاما .

أولا - ان مصر قبل تدخاها فى شؤونها كانت دولة همجية غارقة فى بحار الجهالة لافانون لها ولا نظام مجردة من الوسائل العادية الاولى

لصيانة الارواح والاموال !

ثانيا - ان تدخلنا لم يكن بمحض ارادتنا بل ساقطنا اليه ظروف
خارجة عن طوقنا !

ثالثا - ان امتداد اجل الاحتلال كان بالرغم منا وذلك لاسباب
أخرى خارجة أيضا عن طوقنا

رابعا - ان مصر مدينة لانجلترا بكل رخائها المادي الحاضر !
خامسا - انه يجب عليها ان تشكرنا بصفة خاصة لاننا اتقناها
من الافلاس !

سادسا - ان ادارتنا لماليتها كانت تنطوى على النزاهة وان النجاح
المطرد كان حليفها !

سابعا - ان واجبيننا حيالها وحيال انفسنا هو الاستمرار على
تلك الادارة !

ثامنا - ان المصريين عاجزون عن فهم مصالحهم !

تاسعا - اننا لو جاورنا عن مصر لسادت فيها الفوضى !

عاثرا - ان الحكم الذاتي قد جرب حديثا في مصر وأخفق فن
العبث اذن المثابرة على ذلك الطريق وان خير حكومة لها هي الحكومة
الاستبدادية المكونة من الاجانب !

وسيرى القارىء بعد البحث العادل ان ليس بين تلك الخرافات
خرافة واحدة يمكن ان يقال انها حقيقة أو شبه حقيقة ولكن لا يوجد

لسوء الحظ بيننا معشر الانجليز الا القليل ممن يمكنه ان يعرف بالضبط مواطن المبالغة ومواضع الكذب والتشويه ، أو لديه الوقت الكافي لتتقيد نفسه بمراجعة الوثائق الصحيحة . وسيجد القارىء الشئ الكثير من تلك الوثائق في الكتاب الحاضر . واني الفت نظرا لعضاء مجلس العموم بصفة خاصة الى الفصول الاخيرة من الكتاب المتعلقة بمالية السنوات الست التي أعقبت إلغاء صندوق الدين ، وخصوصاً الفقرات المتعلقة بالعبء المالى الذى وضع على كاهل مصر لخدمة المصالح الانجليزية في السودان ، وكذلك الى النزاع الذى شجر حول مد امتياز شركة قناة السويس وسيجد القارىء بشأن النقطة الاخيرة في الخاتمة نص التقرير الشهير . الذى وضعت له لجنة الجمعية العمومية واصر السيد اوداردغراى زهناطويلا على ان لا يرضى على البرلمان ، وقيل عنه انه دليل على عجز الجمعية العمومية مع انها أظهرت فيه بالحجج الدامغة والبراهين القاطعة ما كان يراد ان يضحى به في ذلك المشروع من المصالح المصرية . ولعمري ان اخفاء مثل ذلك التقرير عن البرلمان طول دور انعقاده الماضى مع انه ينبى عليه حكمتنا على طلب المصريين للحكم الذاتى ، لدليل جديد على سوء نية وزارة خارجيتنا بل وبما كانت اغرب ما جاء في سلسلة التعميمات والا كاذب التى امتازت بها علاقاتها بمصر في خلال الاربعين عاما الماضية . هذه هى قائمة الكتاب للقراء الاحرار . أما جماعة الاستثماريين الذين يستوي لديهم الحق والباطل والذين لا يعرفون أن لانجلترا مهمة



أخري في هذا العالم البسط ممتلكاتها واستنزاف ثروة الأمم الشرقية التي يوقعها الجدل العائر في قبضة يدها، فاني أسلك بهم سبيلا في البحث اهدى الى النرض . وقد لا نخلو من فائدة للاحرار متى قرنت بالحجة الاولى حجة العدالة والشرف . فان وادي النيل أصبح بسبب طول احتلالنا له يعتبر مستعمرة بريطانية لنا فيه حقوق ومصالح دائمة معترف لنا بها من جميع دول العالم وسيظل معترفا لنا بها (١) وهذه أيضا خرافة تنطوى عل شيء من الخطر . وقد ساعد على انتشارها بين ظهرائنا جهلنا بسياسة أوروبا العامة وأحوال الدول العظمى ومطامعها . ولو كلف المرء نفسه بالقاء نظرة على خريطة العالم القديم وموقف مصر واشراقها على طريق المواصلات بين البحر المتوسط والبحار الهندية لأدرك أن هذا المركز مهما كانت أهميته في نظرنا (مع أننا دولة بحرية نائية لما طريق بحري آخر) لوقوعه على أخصر طريق لنا الى الهند، فان له أهميته وخطره كذلك في نظر دول القارة الاوربية التي تملك ثنورا على البحر المتوسط وهي أهمية حرية بأن تزداد وتتضاعف على مرور الايام كلما ازدادت تجارتها البحرية تفوقا على تجارتنا . وليس برتاب أحد في أنه سيأتي يوم قريب تدخل فيه المانيا في عداد دول البحر المتوسط، فليس من المقول وقتئذ أنها هي أو النمسا أو ايطاليا - مع ما هن عليه من طموح تجارى وحلف سياسى - لا يكثر ثمن بموقف مصر السياسى

(١) لقد نهجت الحرب الحالية مذهب اله صاحب المقدمة من الاراء المرب

أو أن يسمح ببقاءها في قبضة انجلترا وهي أكبر من ينافسهن في تجارتهم مع أنه ليس لها حق في مصر وليست لها فيها مصالح مباشرة تمدل مصالحهن . والواقع أنه لم تعترف دولة من هذه الدول بحقنا الدائم في احتلال وادى النيل وليس في نية دولة من الدول أن تسكت عليه متى سنحت الفرصة للملائمة للمطالبة بسحبه . وعندى أن فرنسا وان كانت قد اتفقت معنا كتابياً منذ ست سنوات على المسألة المصرية في مقابل تساهلنا معها في المسألة المراكشية فإنها لن ترضى عن ضم مصر الى الامبراطورية البريطانية أو عن بسط أى نوع من أنواع الحماية الدائمة عليها . وأقل احتمالاً من هذا أن تنزل لنا الحكومة التركية أو السلطان - وهو سيد مصر الشرعي - الا تحت الضغط الشديد - عن حق دائم في الاحتلال أو ما يسمى حقوق تركيا في مصر بصفتها جزءاً لا يتفصل عن الامبراطورية العثمانية . وقد تكون حكومة الاسنانة الحاضرة شديدة الرغبة في الاحتفاظ بالعلاقات الودية معنا ولكن لا ينتظر أن يذهب بها الحرص على هذه العلاقات الى أكثر من موافقتنا على ارجاء البت في الموضوع .

لذلك فانه من السخف أن ننتظر صيرورة مصر ملكاً لنا من طريق القانون القانون أو من طريق السياسة أو من طريق «التلصص أو الشراء» كما قال غلادستون من قبل . فعلى المستعمرين البريطانيين أن يطرحوا هذه الامال بتاتا إذ لن يجيز لنا من نهمه أمر مصر أن ندعجها

في امبراطوريتنا .

وقد يسمح لنا مركزنا الفعلي بأن نحفظ بمصر بضع سنوات أخرى وهو مركز المحتل لولاية عثمانية احتلالا غير مألوف (كما قال المستر بلفور) ولكن ذلك رهن باليوم الذي تري فيه تركيا أو الدول الاوربية أن ليس من مصلحتها اطالة أمره أو باليوم الذي لاتستطيع فيه قواتنا الحربية لإرغام العالم على الرضا ببقائنا في وادي النيل .

وبعد فاني أتقدم الى الذين يتشبثون بالبقاء في مصر بالحق أو بالباطل أن يفكروا فيما عسى أن يكون عليه موقفنا متى أزفت ساعة الحساب . ولقد لبث القوم في زمن الورد كرومر اثني عشرة سنة أو أكثر يظنون أننا نستدرج المصريين ان أن يرضوا باحتلالنا بلادهم عسكريا واداريا وكانت حججهم في ذلك أن ماتعم به مصر من السلام والرخاء المادي وما تتمتع به من العدل في ظل القوانين النفاذية ومن حرية صحفية ووجود نظام تشبه النظم الحرة ولو من بعيد . كاف لابقاء الشعور الوطني في صفنا فيما لو نشبت الحرب بيننا وبين أي دولة أوربية ولو كانت مع السلطان نفسه ! لقد بلغت الثقة بالورد كرومر بعد زوال المعارضة الفرنسية في سنة ١٩٠٤ - وضم فرنسا الى جانب انكلترا الى حد أنه اقترح فعلا على وزارة الحربية الاستغناء عن حامية القاهرة وتحويل نفقاتها غير الضرورية الى جهة أخرى ! ولكن ذلك الحلم كان قصير الاجل . فلم تكدمر سنة واحدة على ذلك الاقتراع عندما اندفع الورد

كرومر الى الدخول مع السلطان في نزاع اجترأ أن يظهر فيه بمظهر المدافع عن حقوق مصر الارضية ، حتى أدرك لشدة دهشته أن مصر الوطنية على بكرة أبيها ضده الى حد أنه جعل يظن أن في الامر احدى مؤامرات الجامعة الاسلامية . ثم أعقبت ذلك حادثة دنشواي التي كشفت الستار عن الحق المتغلغل في نفوس المصريين ضد الاحتلال الانجليزي وكان فيها القضاء المبرم على أحلامه . فلم يأت عام ١٩٠٦ حتي جعل يلح في طلب قوات أخرى لتميز الحامية التي كان يشرف في سنة ١٩٠٤ بالاستفتاء عنها .

اتنا لاجل الاحتفاظ بمركزنا غير الشرعي الذي زججنا فيه بأنفسنا في مصر ندوس حرمة القواعد والاحوال التي قررتها الانسانية المتمدينة ، ذلك أنه لاحق لنا في وادي النيل حتى ولاحق الفتح نفسه . ومع ذلك فانا لا نزال نعتبر أنفسنا - ولو من الوجهة الاسمية على الاقل - على أتم أصفاء مع المصريين وندعي أن وجودنا على ضفاف النيل ليس الا بصفة صدقاء للخديو أو ضيوفه . لعمري ! اتنا قد زرغم على الجلاء في ظروف شائنة كالتي يجهد « السير غراي » نفسه لتحاشيها ويومئذ لانستطيع أن نخدع أنفسنا بتلك العبارات انبراقة كحب الخير أو خدمة الانسانية بل إن غشنا الذي طال أمده سيحقق بنا .

« لي انني أنسال ماذا عسى أن تكون تلك المصلحة المادية - حتى من الوجهة الاستعمارية - التي نخدعها بنشبتنا بالبقاء في مصر ؟ ليس

لانجلترا في وادى النيل قائدة تذكر اللهم الا بعض المناصب العالية ذات المرتبات الضخمة التى يترع فيها نفر من أبناء أعيان الانجليز وكبارهم . فبرغم وجودنا في مصر تلك المدة لم نشرع حتى في استثمارها . وانك ترى فرنسا وايطاليا واليونان ممثلة في جالياتها أكثر من انجلترا . ولولا جيش الاحتلال وبعض ميثاق الرعايا الملطيين خلا وادى النيل بتاتا من الانجليز . هذا فضلا عن أننا ليس لنا في مصر مزايا تجارية ليست للأمم الأخرى . فلا يكاد يوجد بين ملاك الدولتنا أو متاجر القاهرة مالك أو متجر انجليزى واحد . فقتبشنا بالبقاء في مصر لا يمكن أن يدود بالفوائد الأعلى شذمة من الموظفين الانجليز وبعض الرأسماليين (وأغلبهم من اليهود) ونقر من أصحاب المصارف والمقاولين وسامسة الشركات فقط . أمّن أجل هذه الشذمة ومن أجل المجد الاستعماري ندأب على تمرير أنفسنا للخسارة وتحمل العار الذى لا يحى ؟ لعمري إن المسألة حتى لو قيست بالدراهم والدانير لا توازى هذا الثمن الباهظ . ملحوظة : وانى أردف هذه المقدمة بنبرة من أشهر الوعود التى قطعها باسم انجلترا ممثلوها الرسميون وفيها استهجان للاحتلال من الوجهة القانونية والادبية . وانى الفت اليها أنظار القراء ممن قد يقدم التكاسل عن استيعاب القضية بحذافيرها أو الذين تحجرت ضمائرهم فلم يعودوا ينجلون من السكت بعهود قطعت منذ ثلاثين عاما فقد تفيد الذكرى في وخز ضمائرهم .

وعود إنجلترا

في يوم ٤ نوفمبر سنة ١٨٨١ صرح « اللورد غرانفيل » في رسالته
المسماة « مصر » صفحتي ٢ و ٣ بما نصه :

« ان ما نرى اليه سياسة حكومة جلالة الملكة هو رقابية مصر وتمتعها
بالحرية التامة التي حصلت عليها بموجب الفرمانات السلطانية العديدة...
انه لا مندوحة لنا عن ان نكرر ان إنجلترا لا تبني قيام وزارة مشايعة لها
في مصر لان حكومة جلالة الملكة تمتد ان وزارة كهذه لا تقوم إلا على
تأييد احدى الدول الاجنبية أو على مالا احد المعتمدين السياسيين الاجانب
من النفوذ الشخصي - لا محالة مخففة على السواء في خدمة بلادها وخدمة
الدولة الاجنبية التي يظن انها قائمة لخدمة مصالحها ».

وفي يوم ٧ فبراير سنة ١٨٨٢ خطبت جلالة الملكة « فيكتوريا »
في البرلمان فقالت :

« سأبذل أقصى ما لدى من النفوذ للاحتفاظ بالحقوق الموجودة
فعلا سواء أكانت اقرتها الفرمانات السلطانية ام الاتفاقات الدولية المختلفة
وسيبكون ذلك بروح حب الخير لحكومة البلاد وترقيه نظمها ترقية
مقرونة بالحزم والحكمة.

وفي يوم ٢٥ يونية سنة ١٨٨٢ وقع اللورد دو فرين وممثلو الدول
المعظمي الخمسة عهد البراءة الخاص بمصر. وقد جاء في صفحة ٣٣ منه ما يلي :

« تتمهد كل من الحكومات الممثلة هنا - فيما قد يعمل بالاتفاق
بينهن من الترتيبات لتنظيم شؤون مصر - بأن لا تسعى لامتلاك شيء
من أراضيها او للحصول على أى امتياز خاص أو أية مزية تجارية لرعاياها
عدا الامتيازات العادية التى يصح ان تشارك فيها رعايا الدول الاخرى » .
وفى يوم ٢٨ يولية سنة ١٨٨٢ نشرت الوقائع المصرية صورة الخطاب
الذى ارسله « الاميرال سيمور » بتاريخ ٢٦ يولية سنة ١٨٨٢ الى المنفور
له « الخديوى توفيق » وقد جاء فيه :

« أعلن ان الوقت ملائم لان أؤكد اسموكم من جديد بصفتى
اميرال الاسطول الانجليزى أن حكومه بريطانيا العظمى ليس لها
غرض مطلقا فى فتح مصر او التعرض لدين المصريين وحرمتهم بحال ما
بل ان غايتها الوحيدة هي حمايه شخصكم (كذا) وحمايه الشعب المصرى
من التأثيرين » .

وفى يوم ٢٥ يولية سنة ١٨٨٢ خطب السير « تشارلس ديلك »
فى مجلس العموم فقال :

« ان غرض حكومة جلالة الملكة بمعد تخليص مصر من الطغيان
العسكرى أن تترك الاهالى أحراراً فى ادارة شؤونهم (كذا) ..
ونحن نرى أن خير الوسائل لخدمة مصالح انجلترا ومصر على السواء هي
أن تقوم فى مصر حكومة حرة لاحكومة مستبدة ... فنحن لانرغب
مطلقاً فى أن نرغم المصريين على العمل بما نسنه لهم من نظم أو قوانين

بل تفضل أن يترك الخيار الحر لهم وحدهم . . اننا لا نريد فقط أن نظل
النظم الموجودة في تلك البلاد محترمة بل أن لا تقوم المصاعب مطلقاً في
سبيل ترقيتها ترقية منطقية على الحكمة . فلا نرغب مطلقاً في أن نغد
يدنا الى شؤون البلاد الداخلية أو أن نحول دون حكم البلاد بواسطة
أبنائها الا بحسب ما تقتضى به الضرورة القصوى (كذا) . أن واجب
الشرف ليعتم على هذه البلاد (انجلترا) أن تظل مخلصة صادقة لمبادئ
النظم الحرة التي تفخر بها .

وفي يوم ١٠ أغسطس سنة ١٨٨٢ صرح « المستر غلادستون » في
مجلس العموم بما نصه :

« ان في استطاعتي الذهاب الى أبعد من ذلك الحد بأن أجيـب
حاضرة العضو المحترم الذي تسأل : هل في نيتنا احتلال مصر احتلالاً
دائماً : بأن من الامور التي لا تقبل الجدل اننا لا ننوي بتاتا القدوم على
عمل مثل ذلك العمل والا كان منافضاً لمبادئ حكومة جلالة الملكة
وأرائها مناقضاً لليهود التي قطعناها لا ورثا وأستطيع الذهاب الى أبعد
من ذلك فأقول انه مناقض لآراء أوربا نفسها . »

وفي رسالته الثانية عن مصر صفحة ١٠٩ بتاريخ ١٩ ديسمبر سنة
١٨٨٢ كتب (اللورد دوفرين) ما يأتي :

« لقد قلت لكل من سألني عن موقفي حيال المسألة المصرية أن
لانية لنا أصلاً في الاحتفاظ بالسلطة التي آلت اليها بهذه الطريقة بل

أن غرضنا الاسمي أن تسير علاقاتنا مع المصريين بطريقة تجعلهم يعتبروننا بطبيعة الحال أصدقاء صميمين ونصحاء مخلصين . فبناء على ذلك لا نريد أن نفرض عليهم بطريقة عرفية ما يمتن لنا من الآراء أو أن نقيمهم تحت وصاية مثيرة لعواطفهم .

وذكر (اللورد غرانفيل) بتاريخ ٢٩ ديسمبر سنة ١٨٨٢ في رسالته الثانية الخاصة بمصر صفحة ٣٣ ما يأتي :

« عليك أن تخطر الحكومة المصرية بأن حكومة جلالة الملكة راغبة في سحب جنودها من مصر متى سمحت الظروف بذلك وأن الانسحاب قد يكون على دفعات مختلفة الزمن وفق ما تسمح به سلامة البلاد . وترجو حكومة جلالته أن يكون بقاء القوة الحاضرة في مصر قصيراً جداً » .

وكتب (اللورد دوفرين) بتاريخ ٦ فبراير سنة ١٨٨٣ في رسالته السادسة عن مصر صفحة ٤١ ما نصه :

« لقد أصبح من المعترف به أن بلاد الخديو خارجة عن دائرة الحرب الاوربية أو المنافسات الدولية » .

وقال في صفحة ٤٣ من الرسالة نفسها ما نصه .

« ان وادي النيل لا يمكن ادارته من لندن . فاية محاولة من جهتنا للقيام باعباء من هذا القبيل خليقة بأن تجعلنا موضع كراهة المصريين وارتياهم . بل ان القاهرة نفسها تصبح وقتئذ بؤرة لما يكاد لنا من

الدسائس والمؤامرات الاجنبية فلا يمضى وقت طويل حتى نرى أنفسنا مضطرين الى التخلي عن دعوانا في ظروف شائنة واما الى الشروع في ضم البلاد نهائياً . أما لو قنعنا بالحد الاوسط في النفوذ وأفهمنا المصريين أننا بدلا من أن نبغى حملهم على قبول حكم استبدادي غير مباشر نعمل بأخلاص على اعدادهم لحكم أنفسهم في ظل صداقتنا الثابتة الدعائم فاقهم لا يعدمون أن يعلموا أننا من جهة أول الامر الاوربية اهتماما برفاهتهم وأمنهم ومن جهة أخرى اننا أزهد الامر في أن نجعل مآولتنا الحوادث من النفوذ ينحط الى أن يكون مظهر سلطة من شأنها إثارة النفوس واحفاظها أو القضاء على سجيته الوطنيه والحريه اللتين تفاخر بانماثهما حينما نزلنا .

وقال في الصفحة ٥٠ من الرسالة نفسها مانصه .
(و ثم نظام آخر لا غنى عنه لجعل النظم السالفه الذكر ناجحة مشمرة ذلك هو الصحافة الحرة) .

وفي الرسالة نفسها صفحة ٨٣ قال مانصه .
« لو أن المهمة التي عهد الى اداؤها كانت قاصرة على وضع شؤون مصر على قاعدة ولاية هندية تابعة لنا لتنيرت وجهة النظر ، أو لاختضعت يد الحاكم العام القادرة كل شيء لارادته فلا تنقضى خمسة أعوام حتى تتضاعف ثروة البلاد ورفاهيتها بازدياد مساحة الاراضى المزروعة فيها وما يرتب على ذلك من تعاظم الدخل وبالعاء الرق والسخره

جزئيا ان لم تقل كليا وبتقرير المدل واصلاحات أخرى نافعة . بيد ان المصريين اذ ذاك يقولون بحق انهم اشتروا هذه المزايا بثمن غال هو استقلال بلادهم . فضلا عن ذلك فان حكومة جلالة الملكة قد وعدت بانها لاتنحو هذا النحو .

وذكر في الصفحة نفسها مانصه :

« ان مجرد منحنا البلاد نظما نيابية دليل على نزاهة أغراضنا وما كنا لنفعل ذلك لو أن نيائنا كانت منصرفة الى إبقاء حكومة مصر خاضعة لاوامرنا . لانه مهما عظم سلطان الدولة الحامية على حكومة مستبدة ضئيفة لا يبقى له أثر مع وجود مجلس نيابي أهلي . »

وفي ٦ أغسطس سنة ١٨٨٢ صرح « المستر غلادستون » في مجلس العموم بقوله .

« إن الدول الاوربية الاخرى لتدرك تماما ماتضمنه الحكومة البريطانية من المقاصد العامة وهي مقاصد قد تعطي بالطبع حقها من مراعاة الظروف ولكنكم اصدروا واحتفظ بها لاعلى أنها بلاغات فحسب بل على أنها فوق ذلك عهد وموائق . »

وفي يوم ٩ أغسطس سنة ١٨٨٣ صرح « المستر غلادستون » في مجلس العموم بما يأتي .

« ان الشك والارتباب اللذين يخامر ان بعض الناس سببهما رغبة بعضهم في احتلال مصر احتلالا أبديا وضعاها إلى الامبراطورية

الانجليزية نهائياً وهي غاية لمعارض فيها أشد المعارضة ولا تقبل بحال ما الاشتراك في أى عمل يؤدي إلى تحقيقها . فنحن نقاوم فكرة الضم وكل ما يقرب منه كما أننا نقاوم كل قول يدعو إلى توقعه . نعم نقاوم ذلك كله لانه مناف لمصالح إنجلترا ومخلى بواجبنا حيال مصر نقاوم من أجل تلك الوعود المقدسة الصريحة التي قطعناها للعالم بطريقة جدية وفي ظروف عصيبة . وهي وعود اكتسبت ثقة أوروبا عامة في حوادث غاية في الخطر والحرج . وإذا صح القول بأن لبعض الوعود حرمة تحتم مراعاتها أكثر من غيرها فإن للوعود التي قطعناها بشأن مصر حرمة خاصة توجب البر بها . على أننا نشعر أيضاً بأن الاحتلال إذا تعدى أجله حداً معيناً قد يفضي إلى الغم ولهذا فأننا سنحرص بكل ما استطعنا على أن لا يتخذ الاحتلال بالتدرج صفة الدوام والاستمرار ... وبالطبع لا نستطيع تحديد يوم الانسحاب النهائي ولكننا سنبتذل وسنمنا لأن يتم الجلاء بأقصى سرعة ممكنة . ان الشروط التي نستطيع معها الجلاء هي كما صرح بها « اللورد غرانفيل » وتتلخص في استتباب النظام في البلاد واعداد الوسائل اللازمة لحفظ سلطة الخديو ... ان السيد المحترم (السيرس . نورثكوت) ينظر إلينا كما لو كنا عقدنا النية على البقاء في مصر إلى أن توجد نظم بالنمى حد الكمال المطلق . ولكن مثل هذه الرغبات لا تحوم بنفوسنا البتة ... بل نريد — وإني أتكلم بلغة يفهمها الناس — أن نهيش لمصر أسباب التهوض ، ومتى ضمننا لها النظام ووجدنا

فيها قوة مدنية وحرية كافية لحفظ النظام مع رجل فوق عرشها تثق
بمدله وبره ونظام قضائي يديره رجال اكفاء تحت رقابة مستتيرة وإذا
ما وضعنا بها أساس نظم تشريعية غرست فيها بعض بذور الحرية - إذا
ما فعلنا هذا كله فانا نعتقد أن قد تم واجبتنا .

وفي رسالته ٢٣ صفحة ١٣ بتاريخ ١٦ يوفية سنة ١٨٨٤ صرح
« اللورد غرانفيل » بما يأتي :

« ان حكومة جلالة الملكة ... ترغب أن يتم الجلاء في بدء سنة
١٨٨٨ علي شرط أن توافق الدول العظمي وتتشذ علي أنه لا يمتحنى من هذا
العمل علي السلم والنظام » .

وفي يوم ٢٦ فبراير سنة ١٨٨٥ صرح « اللورد دربي » في مجلس
اللوردات بما يأتي :

« لم يرح أذهاننا من أول الامر أن يكون احتلالنا لمصر مؤقتاً
غير بعيد الاجل فنحن لا نريد أن يكون الاحتلال دائماً ... وقد عاهدنا
هذا البلد وعاهدنا أوروبا علي ذلك فاذا ما اتبعت سياسة أخرى فلن
تكون لنا يد فيها » .

وفي يوم ١٠ يوفية سنة ١٨٨٧ صرح « اللورد سالسبري » في
مجلس اللوردات :

« بان لارغبة لنا في إعلان الحماية علي مصر لان حكومة جلالة
الملكة طلما تعهدت بانها لا تريد القيام بذلك العمل ... وقد أمهـب

صديقي النبيل في ذلك الوعد ونطق بالحق عندما قال إنه تعهد مابرح مائلا أمام أعيننا ... فالحقيقة التي لا ريب فيها هي أن وجودنا في مصر الذي لم يعترف به أي اتفاق ... هو الذي أثار في نفوس رعايا السلطان شكوكا لا مسوغ لها في نياتنا .

وفي يوم ١٢ أغسطس سنة ١٨٨٩ صرح (اللورد سالسبري) في مجلس اللوردات بما يأتي .

« ولا مندوحة لي عن الرد على صديقي النبيل الذي يطالبنا بأن نحول مركزنا في مصر من أوصياء الى ملاك وأن نعلن أن اقامتنا في مصر هي اقامة خالدة - لا مندوحة لي عن ان اذكره بأنه لا يقدر تها محرمه المهود المقدسة التي قطعها حكومة جلالة الملكة والتي لا مناص لها من الاحتفاظ بها . ففي مسأله كهذه لا نستطيع التفكير في أي الطرق اسهل أو أجدى علينا . ذلك لان الطريق الوحيد الذي لا تحول لنا عنه هو الطريق الذي تقضى عهودنا وقانون أوروبا باتباعه »

وفي أول مايو سنة ١٨٩١ صرح « مستر غلادستون » في مجلس العموم بما يلي .

« لا يسعني الا أن أبدي مواقفي ... بأن احتلال مصر هو بمثابة عبء ثقل ومشكلة من المشاكل ، وان احتلال وادي النيل بصفة دائمة يكون منافرا لسياستنا التقليدية في حين انه مناقض لقوانين أوروبا . ولن اكون انا الرجل الذي يضع مبدأ جديدا مؤداه اننا استكشفنا

واجباً يجعلنا في حل من التهميات والمواثيق التي قطعناها على انفسنا
بمحض ارادتنا... فالأمر الذي لايسلم معه شرفنا من الاذى هو أن
تكرر بناتاً ما مرتبطون بعهود مقدسة تحول دون فكرة الاحتلال الدائم
وأن تفسر ذلك الاحتلال الذي لانهاية له تفسيراً يحول لاعتبارات فرعية
دون تقاذ التهميات التي قطعناها).



وقد نص الاتفاق الفرنسي الانجليزى الموقود في ٨ إبريل سنة
١٩٠٤ على :
(أن حكومة جلاله الملك تلمن انها لاتنوى مطلقاً تغيير موقف
مصر السياسي).



وذكر (اللورد كرومر) في تقريره سنة ١٩٠٧ صفحة ١٢ .
(أن هناك مصاعب لايمكن تذليلها تحول دون إعلان الحماية
الانجليزية على مصر . فأولا يتحتم تغيير موقف البلاد سياسياً . وهذا
يناقض مانص عليه الاتفاق الفرنسي الانجليزى الموقود في ٨ إبريل سنة
١٩٠٤ بأن للمتفاوضين لانيوان تغيير موقف مصر السياسي) .
وفي ٢٤ أكتوبر سنة ١٩٠٨ حادث محرد المقطم (السير الدون
غورست) حديثاً اعترف (السير غراى) في البرلمان بأنه رسمى إفسأله

المحور السؤال الآتى :

« يقال أن في نية بريطانيا العظمى أن تعلن قريباً حمايتها على مصر أو تضمها نهائياً إلى الإمبراطورية الانجليزية . فهل يسمح جناب «السير غورست» أن أسأل عما إذا كانت الاشاعة صحيحة أو كاذبة ؟

فاجابه «السير غورست» « ان الاشاعة لأساس لها على الاطلاق ويمكنك تكذيبها صراحة . فلقد ارتبطت بريطانيا العظمى مع تركيا والدول الاوربية بعهود ومواثيق رسمية تقضى باحترام سلطة الدولة صاحبة السيادة على مصر . فانجلترا تحافظ على تلك الوعود التي كررتها عند إبرام الاتفاق الفرنسي الانجليزي . فقد صرحت في تلك الاتفاقية بأنها لا تنوى بتاتاً تغيير مركز مصر السياسى . ولا يرغب الشعب الانجليزي ولا حكومته في نقض تلك العهد » .

وفي الصفحة الاولى من تقرير سنة ١٩٠٩ كتب «السير غورست» يقول :

« يوجد بين الطبقات المتعلمة الراقية في مصر طائفة محدودة ولكنها آخذة في الازدياد تدريجاً ، تهتم بالمسائل المتعلقة بحكومة البلاد وإدارتها . وهذه الطائفة تطمح بحق إلى أن تعاون في تعجيل اليوم الذى تصبح فيه مصر قادرة على حكم نفسها بلا مساعدة من الخارج . ولما كانت هذه أيضاً هي الغاية التي تتجه نحوها السياسة الانجليزية فلا تنافر في المبدأ بين عناصر الاصلاح المصرية وعناصر الاصلاح الانجليزية ،

وفي الصفحة ٤٩١ من التقرير نفسه قال :

« إن السياسة التي أقرتها الحكومة الانجليزية منذ الاحتلال لم تتغير بحال ماوهي قائمة على أساس أعداد المصريين لحكم أنفسهم بأنفسهم ومساعدتهم في نفس الوقت على التمتع بجزايا الحكومة القويمة » .
وفي الصفحة ٥١١ من تقرير سنة ١٩١٠ كتب « السير غورست » يقول :

« أن سياسة انجلترا في مصر لا تختلف بحال من من الأحوال عن السياسة التي تتبعها في سائر البلاد الواقعة تحت نفوذها وهي تلخص في تقديم رفاهية الاهالى على كل الاعتبارات الاخرى » .
فهل رأيت في تاريخ معاملات انجلترا الامبراطورية صحيفة من الوعود مثل هذه في قداستها وحرمتها قطعت لتطرح فيما بعد في زوايا النسيان !!?

-- انتهت المقدمة --

حاشية للمعرب — إلى هنا انتهت سلسلة الوعود التي ذكرها المستر بلنت . وقد رأينا إتماماً للفائدة أن نثبت الوعود الأخرى بعد أن أذن لنا اارحوم المستر بلنت بنشرها .

صرح السير ادوارد مالت القنصل الانجليزى العام في مصر في ٢١ ستمبر سنة ١٨٨١ لجلالة السلطان بما يأتى :

« إن حكومة جلالة الملكة لا ترمى إلى احتلال مصر أو ضمها

ولا تبغى بعملها إلا صيانة سيادة السلطان وتوطيد سلطنة الخديو)
وصرح اللورد غرانفيل لموزوروس باشا السفير التركي في لندن
في ٤ أكتوبر سنة ١٨٨١ بما يأتي :

(إنه بالرغم من جميع الاشاعات والريب التي تحوم حول مصر فليس
لنا أى غرض فى العمل على احتلالها أو ضمها إلينا وكل ما نبغى إنما هو
بقاء القديم على قدمه مع صيانة حقوق السلطان .

وصرح لورد غرانفيل لسفير الحكومة الروسية في لندن في ١٩
أكتوبر سنة ١٨٨١ بما يأتي :

(بأنه لم يكن ثمة أى غرض ذاتى لدى حكومة جلالة الملكة واؤكد
أن غرضها صيانة حقوق السلطان وبقاء الحالة الحاضرة)

وأرسل لورد غرانفيل وزير الخارجية البريطانى إلى السيد ادوارد
ماليت تفرافاً فى ٤ نوفمبر سنة ١٨٨١ قال فيه :

« ان فى علاقة مصر بحكومة السلطان لأقوى ضمان لها ضد أى
تدخل أجنبى وليس لنا غرض نرمى اليه الا صيانة استقلال مصر
الاداري الذي منحها إياه جلالة السلطان ولا يمكن أن تحاول حكومة
جلالة الملكة مساس هذا الاستقلال لأنها ان فعلت تكون قد خالفت
تقاليدنا التاريخية الشريفة . »

وصرح لورد دو فرين سفير إنجلترا في الاستانة في ٤ نوفمبر

سنة ١٨٨١ بما نصه :

« صرحت اليوم للسلطان بأنه لا مطمح لانبجلا في مصر، والرأى العلم فيها يجمع على وجوب الاحتفاظ بالحالة الاصلية ، حتى أبدو بهذا التصريح ما يحوّل بخاطر جلالته » .

وصرح لورد غرانفيل للمسيو تيسو سفير فرنسا في لندن في ٢٠ مارس سنة ١٨٨٢ بما يأتي :

(اننا متفقون مع الحكومة الفرنسية على عدم التدخل الفعلي في أمور مصر أو احتلالها عسكرياً) .

وأرسل لورد غرانفيل الى الدول في يوم ١٠ يولية سنة ١٨٨٢ منشوراً قال فيه :

(يقتصر عمل الاميرال سيمور في المستقبل بأزاء مصر على دفاع الاسطول الشرعى دون أن يكون تمت غرض خفى للحكومة البريطانية) .

وصرح السير تشارلس ديلكوكيل وزارة الخارجية للمسيو تيسو السفير الفرنسى في ١٨ يولية سنة ١٨٨٢

(بأنه لا مهمة للجنود البريطانية التى نزلت الى مصر الا العمل على استتباب الامن فى الاسكندرية .

وصرح المستر دلاستون رئيس الوزارة الانجليزية فى مجلس العموم فى ٢٤ يولية سنة ١٨٨٢ .

« بأن ليس لانجلترا مطمع في مصر وهي لا تبني بأرسال جنودها اليها الا إعادة النظام وتوطيد سلطة الخديو المفقودة . وقد صحت عزيمتها على أن تترك لاوربا وضع الحل النهائي للمسألة المصرية) .
وأرسل لورد غرانفيل الى لورد دوفرين في ٢ أغسطس سنة ١٨٨٢ تلمذافا قال فيه .

« تتشرف حكومة جلالة الملكة بأن تبلغ مؤتمر القسطنطينية بأنه متى تم النرض العسكري قاتها استدعو الدول الى وضع حكومة ثابتة في مصر » .

وقال المستر غلادستون رئيس الوزارة الانجليزيه في سياق خطبته في مجلس العموم في يوم ٩ أغسطس سنة ١٨٨٢ .

« أعلن بأعلى صوتي الى العالم المتدين أن ليس لانجلترا في مصر منافع خاصة وانما هي منافع العالم أجمع . اننا لم نذهب الى مصر الا لتنقذ شعبها من الظلم والاستبداد العسكري وأؤكد أن انجلترا نقيه الضمير لا ما رب لها تسترها عن أعين الدول ولها الحق كل الحق في أن تطلب الى هذه الدول الثقة بها والمعطف عليها »

وصرح المستر غلادستون في مجلس العموم في ١٢ أغسطس سنة ١٨٨٢ بما يأتي :

« ليست في تية انجلترا مطلقاً أن تقدم على احتلال مصر ولن تقدم عليه لأن إتيانه يناقض المبادئ التي أعلنتها حكومة جلالة الملكة

الى أوربا وينافى الدعوة الصريحة التى وعدتها إياها .
وأرسل لورد غرانفيل منشوراً إلى سفراء إنجلترا فى الخارج بتاريخ
١٦ أغسطس سنة ١٨٨٢ أو صام فيه :
« أن يؤكدوا لجميع الحكومات تجمد إنجلترا من كل غاية أو مطعم
شخصى فى مصر وأن الحكومة البريطانية عازمه عزماً أكيداً على
أن تشترك مع جميع الدول فى تسوية جميع المسائل الخاصة بمصر وقناة
السويس » .

وصرح لورد غرانفيل فى ٦ سبتمبر سنة ١٨٨٢ .
« بأن إنجلترا لاتنوى بعملها فى مصر أن تبسط حمايتها عليها أو
تجعلها خاضعة لغيرها » .

وصرح المستر مادسون فى خطبة ألقاها فى سكاربورو يوم ١١
أكتوبر سنة ١٨٨٢ بما نصه .

« لاتنوى إنجلترا البقاء فى مصر يوماً واحداً أكثر مما تقتضيه
الضرورة وهى تؤمل أن تعود إليها الحكومة الأهلية بعد قليل ولا
حاجة لإنجلترا فى بسط سيادتها على مصر أو ضمها إليها وإنما هى
ترغب فى أن تعيد مصر للمصريين » .

وصرح مستر غلامستون فى ١٤ نوفمبر سنة ٢٨٨١ فى مجلس
العموم بما يأتى :

« أقتص عدد الجنود البريطانية الى ٢١ ألفاً منذ ٤ نوفمبر . وليس

الاحتلال الاوتمياً وستضع الحكومة الانجليزية شروطه عن قريب بالاتفاق مع الحكومة المصرية) .

وصرح المستر جوزيف تشمبرلن (والد السير أوستن تشمبرلن) في مجلس العموم في ١٩ ديسمبر سنة ١٨٨٢ بما يأتي :

(إنى لأضيق وقتى في تكذيب ما ينسبونه للحكومة من أنها تنوى بسط حمايتها الدائمة على مصر لأن مثل هذا العمل يسبب الاسف الشديد خلفنا إذ به نكون قد أوجدنا أرلندا جديدة في الشرق . ولا ريب في أننا سنجلو عن مصر متى استتب النظام فيها . اننا لا نريد أكثر من أن نضمن لمصر الامن والسعادة والاستقلال) .

وجاء في خطاب العرش لجلالة الملكة فيكتوريا عند افتتاح البرلمان الانجليزي في ١٥ فبراير سنة ١٨٨٣ مانصه :

(نؤكد للدول أننا سننفذ جميع الاتفاقات الدولية الخاصة بمصر وصرح المستر غلادستون في مجلس العموم في يوم ٥ مارس سنة ١٨٨٣ بما يأتي :

(اننا لا نطيل أجل احتلال مصر الى ما بعد الوقت الذي تقضي فيه الضرورة بوجود الجنود بها . ولا ريب أن هناك أمماً أخرى لها من الحقوق والمصالح ما لانجلترا في مصر ، والحكومة الانجليزية لاتعترف بمصالح خاصة بها منفصلة عن المصالح العامة التي للأمم المتحضرة وصرح مستر غلادستون في مجلس العموم في يوم ٩ أغسطس

سنة ١٨٨٣ بما يأتي :

« ان حكومة جلالة الملكة لم تفكر أصلا في ضم مصر اليها إذ أن عملا كهذا يكون وصمة في شرف إنجلترا » .

وصرح السير تشارلس ديلك في مجلس العموم في ٩ أغسطس سنة ١٨٨٣ بما يأتي :

« ان حكومة جلالة الملكة تعارض كل المعارضة ففكرة ضم مصر الى إنجلترا حرصا على عهودها الدولية وعودها الصريحة وعلى شرفها » وقال السير وليام هاركورت في سياق خطبه له في ١٥ أبريل سنة ١٨٨٤ ما يأتي :

(ان إنجلترا لا تبني بأي حل ضم مصر إذ لا مسوغ لها من الحق وإلا عد هذا العمل منها - على فرض وقوعه - خرقا لسياستها ولما اشرفها . وكفى أن يكون ضدها تبرص ووضع الحسرة والاسف حتى اليوم ومن واجبنا أن نخلو عن مصر بهجرد إعادة الامن والسكينة الى ربوعها » .

وصرح لورد غرانفيل لسيو وادنجتين سفير فرنسا في لندن في ١٦ يونيه سنة ١٨٨٤ بما يأتي :

« تتعهد حكومة جلالة الملكة بان تسحب جنودها في بدء سنة ١٨٨٨ بشرط ان توافق الدول على أن الجلاء يمكن أن يتم بدون تمكيد السلام والامن في مصر وأنها (أي الحكومة الانجليزية) ستعرض في

نهاية الاحتلال أو قبله دلى الدول والباب المالى حيدة مصر على القاعده
للممول بها فى حيدة باجيكا »

وصرح المستر غلادستون فى مجلس العموم فى يوم ٢٣ يونيه سنة
١٨٨٤ بما يأتى :

« ان الحكومة الانجائزية تعهد بان لا تطيل احتلالها العسكرى
لمصر الا الى أول يناير سنة ١٨٨٨ اذا كانت الدول صاحبة الشأن تصرح
وقتنذ بأن جلاءنا لا يعكر الامن فى مصر ولا يشك أحد فى أن عرقلة
هذا التعهد من جهتنا تجعل شرف بلادنا عدما .

وصرح لورد غرانفيل فى مجلس اللوردات بمثل هذا التصريح تماما
فى ٢٣ يونيه سنة ١٨٨٤ .

وصرح لورد غرانفيل لسفير تركيا حسن باشا فهمى فى ٨ فبراير
سنة ١٨٨٥ بما يأتى .

« ان الحكومة البريطانية عازمة على أكيد اعلى الجلاء عن مصر
لا سباب سياسية ومالية » .

وصرح مستر غلادستون فى مجلس العموم يوم ١٥ فبراير سنة
١٨٨٥ بما يأتى

« ان الحكومة البريطانية عازمة كل العزم على أن لا تبقى فى مصر
يوما واحدا أكثر مما تقضى الضرورة بوجودها فيها » .

وقال مستر غلادستون فى منشوره الانتخابى الصادر فى يوم

١٨ سبتمبر سنة ١٨٨٥ .

« ان انسحاب انجلترا في مصر واجب عثم الاداء ونحن لا نقبل
أبدًا ضمها الى املاكنا وبسط حمايتنا عليها أو احتلالها الى أجل غير
مسمي، كما أننا نرفض بتاتا الفكرة القائلة باخذ تمويض عما بذلناه في
سبيلها من الجهود والضحايا من اليوم ، ولعل كل انسان ان السياسة
الانجليزية التي وجهت الى مصر قد قامت على الخطأ . وخير ما يجب
علينا عمله حالا هو ان نضع حدا سريعا للتدخل في شؤون مصر »
وصرح لورد سالسبري في مجلس اللوردات في ١٠ يويه سنة
١٨٨٦ بما يأتي .

« ليس في وسع حكومة جلالة الملكة أن تبسط حمايتها على مصر
احتراما لمواثيقها السابقة وتطبيقا لنصوص القانون الدولي ، وان مماها
يجب أن ينتهي في مصر في اليوم الذي تتفق فيه مع الباب العالي على صيانة
حقوق الخديو وبقاء القديم على قدمه »

وصرح لورد سالسبري رئيس الوزارة البريطانية لأمسيوود نجتون
سفير فرنسا في ٢٩ نوفمبر سنة ١٨٨٦ بالعبارة الآتية :

« انكم تخبطون كل الخطأ اذا اعتقدتم اننا نؤى البقاء في مصر .
اننا لا نرجي بقاءنا فيها إلا لانتظر اليوم الذي نجلو عنها فيه بشرف .
ونؤكد لكم أننا مصممون على الجلاء » .

وخطب اللورد سالسبرى في وليمة محافظ لندن في ٩ نوفمبر سنة ١٨٨٦ فقال :

« أجمع الوزراء الانجليز منذ أربع سنوات على الاعتراف بأن احتلال انجلترا لمصر زائل لا محالة . وقد سجلت اوربا هذه الاعترافات ولا يمكن أن يؤثر طول امد الاحتلال في مركز مصالحها » .

وصرح لورد سالسبرى رئيس الوزارة في مجلس اللوردات في ١٠ يونيه سنة ١٨٨٧ بما يأتي :

« لانستطيع الحكومة الانجليزية وضع مصر تحت حمايتها وذلك بناء على تعهداتها السابقة واحتراما لقواعد القانون الدولي ، وان مهمتها يجب أن تقف عند الاتفاق مع الباب العالي على الدفاع عن الخديو ضد الفتن السياسية ولا تتعدى الاحتفاظ بالحالة الحاضرة في وادي النيل . ولقد عقدت اتفاقية في هذا الصدد مع تركيا وهي تقضى بأن الاحتلال الانجليزي ينتهي بعد ثلاث سنوات » .

وقال سير دروموندولف في تقريره الذي قدمه الى نخامة الصدر الاعظم في سنة ١٨٨٧ بصفته سفيراً فوق العادة في الاستانة مانصه :

« لقد نفت حكومة جلالة المسكة مانسب اليها من الميل الى ضم مصر لاملاكها أو بسط حمايتها عليها . ولقد أشيع أكثر من مرة أن انجلترا تامل على احتلال مصر احتلالاً دائماً وانى اجاهر بان ذلك منافض كل المناقضة لتقاليدنا السياسية ولمهود انجلترا العانية وتصر بحمايتها

الرسمية لجلالة السلطان وهو فوق ذلك يمد أنها كاظها الحزمة القانون
الدولى العام » .

وصرح السير جيمس فى مجلس العموم فى ١١ أغسطس سنة
١٨٨٧ بما يأتى :

« ان فشل المفاوضات الأخيرة بين تركيا وانجلترا لا يقلل من
تبعة انجلترا فيما يخص بما قطعت على نفسها من الموائق ازاء الدول جماء ؟
وصرح المستر سميث فى مجلس العموم فى أول ديسمبر سنة ١٨٨٨
بهذه العبارة التالية :

« يمكننا أن نتظر فى القرب العاجل جلاء جنودنا عن وادى
النيل بأسره » .

وصرح لورد سالبرى رئيس الوزارة فى مجلس اللوردات فى
٢٢ أغسطس سنة ١٨٨٩ بما يأتى :

« ان حكومة جلالة الملكة لا يمكنها أن تعلن حمايتها على مصر
ولا أن تبدى رغبتها فى الاستمرار على احتلالها حتى لا تنقض عهد
انجلترا الدولية » .

وقال لورد سالبرى فى ٩ نوفمبر سنة ١٨٩١ فى مجلس العموم :
« لانستطيع أن نبسط حمايتنا على مصر أو نحتلها احتلالاً أبدياً
والا نقضنا موائقنا الدولية وعودنا الصريحة »

« وصرح اللورد سالبرى رئيس الوزارة فى ١٤ افاظ لندن فى ٩

نوفمبر سنة ١٨٩١ بأنه :

« ليس غرضنا الاساسى قطع العلاقة الى تربط مصر بالدولة العلية .
وانما غرضنا هو المحافظة على مركز مصر الشرعى الحالى ، ومركزها
حيال الامبراطورية العثمانية الميين فى المعاهدات والفرمانات واننا نتقدم
فى هذه السبيل وتؤمل من صميم أفئدتنا أن ندرك ذلك الغرض قريباً »
وخطب السير تشارلس ديوك فى مدينة سدن فى ١١ يناير سنة
١٨٩٢ فقال :

« ان انجلترا تعهدت بالجلء عن مصر متى قامت فيها حكومة ثابتة
ولقد حان وقت الجلء . وليس هذا لانا وعدنا به فقط بل لأن
مصلحتنا أيضاً تتطلب القيام به . فان احتلال مصر هو الذى جر
الحكومة الى النزول عن هالجولند والتخلى عن الموقاس فى مدغشقر
وتضحية حقوق المستعمرين فى ترينيث . »

وصرح اللورد دوفرين سفير انجلترا فى باريس للمسيو دوفيل فى
٢٥ يناير سنة ١٨٩٣ بما نصه :

« ان الضرورة التى قضت بزيادة الجنود البريطانية فى مصر
لا تدعو الى تأكيد جديد من حكومة جلالة الملكة بعد ما ذكرته
فى مواقف عدة بشأن الجلء عن مصر »

وصرح لورد روزبرى وزير الخارجية البريطانية للمسيو وادنجمن
سفير فرنسا فى ٢٥ يناير سنة ١٨٩٣ بما يأتى :

« أن زيادة جيش الاحتلال في مصر دعت إليها ضرورة سياسية ولا يمكن أن تؤثر في التأكيدات التي أكدتها حكومة جلالة الملكة بشأن نيّاتها إزاء مركز مصر الشرعي »

وصرح لورد كمبرلي وزير الهند في مجلس اللوردات في ٣١ يناير سنة ١٨٩٣ بما يأتي :

« أن إرسال جنود إلى مصر فوق الجنود الموجودين فيها لا ينبغي بأي حال مركزها الدولي » .

وصرح لورد روزبري في ١٢ فبراير سنة ١٨٩٣ بما يأتي .
« أن تعهدات إنجلترا إزاء مركز مصر الدولي لا تزال واجبة الاحترام » .
وصرح السير هنري كبل بانرمان في ١٩ أكتوبر سنة ١٨٨٤ بأن :
« احتلال إنجلترا لمصر لم يكن إلا مؤقتا وإن دوام بقائنا في مصر لا يكون إلا نقضا لمهودنا الرسمية وسببا لاحتقار الشرف البريطاني في نظر أوروبا » .

والقي السير تشارلس ديكنز محاضرة سياسية في ١٤ أكتوبر سنة ١٨٩٥ قال فيها .

« أن من أسباب متاعب إنجلترا احتلالها لمصر وليس لنا نفع من بقائنا فيها ويجب علينا أن نجلو عنها بإسلام » .

وصرح اللورد روزبري في ١٠ نوفمبر سنة ١٨٩٥ بأن .
« احتلال إنجلترا لمصر عقبة دولية يجب أن نعمل على إزالتها حالا »

وأرسل مستر غلادستون بصفته الشخصية كتابا الى المنفور له مصطفى
كامل باشا من مدينة يياريتز في ١٤ يناير سنة ١٨٩٦ قال فيه .
« ان وقت الجلاء قد حان منذ سنين . ولطالما عمل على هذا الجلاء
لما كان على رأس الحكومة الانجليزية ولكنه لم ينجح » .
وصرح لورد سالسبرى رئيس الوزارة البريطانية للمسيو كورسيل
سفير فرنسا في ١٢ أكتوبر سنة ١٨٩٨ بأن .
« وادى النيل كان دائما ولا يزال ملكا لمصر » .



الباب الاول

انتهاب مصر

«المال يامولاي المان»

من مقال للسير فردريك هريسون

في جريدة البال مال غازيت

بتاريخ ٧ يونيه سنة ١٨٨٢

مصر قبل الاحتلال

البريطاني وبعده

الفصل الاول

بدء الاعتداء

يبتدىء تاريخ مصر الحالى - من حيث علاقة إنجلترا به مباشرة بالسنوات الاخيرة لحكم « الخديو اسماعيل » عند ما ظهرت أول مرة متاعب رعاياه الاقتصادية .

ففى عهد سلفه « سعيد باشا » كانت مصر بلا جدال أكثر بلاد الشرق رخاء . ذلك لان الحروب التى انتزعت الاهالى الفلاحين من عقر دورهم فى أيام « محمد على » كانت قد وضعت أوزارها منذ زمن طويل ، وخفت ضريبة الاراضى الى ثلث ما هى عليه الآن وهبطت نفقات المعيشة الى درجة لا تكاد تصدق ، حتى أن قرشا صاغا واحداً كان كافياً لسد حاجات أسرة بأكملها من الفلاحين فى اليوم . وفى الوقت نفسه ازدادت العناية بإنشاء المشروعات العامة مثل السكك الحديدية والقناطر الخيرية الشهيرة ، وهى مشروعات بدىء العمل فيها فى عهدى (محمد على) و « عباس الاول »

وقد حفرت نزع جديدة لارى وأدخلت التفرقات والطلبيات
البخارية لأول مرة كما أعطي «السيو دليسبس» امتيازاً بحفر قناة
السوس . ولما طالت الحرب الداخلية في امريكا انتهز زراع القطن
للمصريون تلك الفرصة الذهبية التي عرضت لهم فلم يرمء امان حتى ضاعفوا
صادراتهم التي ارتفع ثمنها الى ثلاثة أضعاف تقريباً
ولم يكذبوا خلفه «اسماعيل باشا» العرش سنة ١٨٦٣ حتى لوحظ



المغفور له سعيد باشا

تغير كبير . فنظراً لصعوده الى عرش «محمد علي» في الوقت الذي كان
عصر المدينة فيه ممثلاً في فرنسا على عهد « نابوليون الثالث » — وهي
فرنسة (اوفباخ) و « هوسان » ، فرنسة المسالية العالية حيث عمت

الرشوة والاسراف وضربت الفوضى أطنابها في كل فرع من فروع الادارة العامة — خطر « لاسماعيل باشا » الذى كان ميالاً بسليقته الى البذخ ومنزماً بحب الابهة والتظاهر بالمظمة أن يمتدنى حذوه فيصبح « نابوليون ثالثاً » آخر في الشرق . ولادرالك تلك الغاية شرع في العمل بهمة وبلا كلال فلم يمض الا سير من الزمن حتى سارت الركبان في جميع أقطار المعمورة بأوصاف بلاطه وقصوره ومهرجاناته وخدمه ومطابخه وقد اعجب كل انسان بمبقرته ولهجت اللسان بشدة كرمه . ولما حان موعد افتتاح قناة السويس — اعد اسماعيل باشا وليمة هائلة دعا اليها معظم اصحاب التيجان في اوربا ومن بينهم فرنسيس جوزيف امبراطور النمسا وولى عهد بروسيا والامبراطورة اوجيني نفسها . وقد لبي هؤلاء الدعوة وجاءوا الى مصر بصحبة رجال حاشيتهم واقطاب السياسة في بلادهم وخدمهم وكبار رجال الفن عندهم وفتحت صحافة العالم صدرها عدة أيام لوصف الحفلات الباهرة التى أقامها عزيز مصر لضيوفه ومن بينها تمثيل رواية عايدة لاول مرة وهى التى وضعها المؤلف المشهور فيردى لهذه المناسبة خاصة .

ولا ريب أن هذا البذخ قد كلف اسماعيل باشا نفقات طائلة . ومما زاد الطين بلة أن أسعار القطن هبطت في الوقت نفسه بعد انتهاء الحرب الامريكية مما اضطر اسماعيل باشا أن يلجئ الى الاقتراض من البيوتات المالية ولا سيما في لندن . وقد كانت شركة فريهلونج

وغوشن وشركائهما أقرضت سلفه سعيد باشا في سنة ١٨٦٢ مبلغ ثلاثة ملايين من الجنيهات بفائدة باهظة قدرها ٨ في المائة . فلا عجب اذا أظهرت استمدادها لاقرض اسماعيل باشا . وكانت هذه الديون باديء ذي بدء قروضا شخصية . ذلك لان السلطة التي كانت لاسماعيل باشا كانت دون ساطة الملوك الماديين لذلك كان عرضة لتضييق هذه السلطة بصفته نائباً للسلطان وهذا ما جعله غير قادر قانونا على أن يرهن إيراد مصر بطريقة الزامية لضمان القروض المقدمة اليه .



المفقور له اسماعيل باشا

لذلك كانت الشروط التي أعطى القروض بمقتضاها فادحة بل انها قربت فعلا من الربا الفاحش . فلم يحل سنة ١٩٦٨ اي بعد تبوئه العرش

بخمسة أعوام حتى كان قد استدان من عدة جهات ما يقرب من ٢٥,٥٠٠,٠٠٠ جنيه بفوائد تتراوح اسما بين ٧ في المائة، و ١٢ في المائة وقملا بين ١٢ في المائة و ٢٦ في المائة^(١). فارتفعت الحكومة العثمانية لما قد ينجم عن مثل تلك المسئولية الخطيرة وحظرت عقد قروض جديدة. بيد أن اسماعيل باشا تمكن في سنة ١٨٧٠ من عقد قرض جديد بمبلغ ٧ ملايين جنيه بفائدة فادحة تبلغ ١٣ في المائة قملا في مقابل رهن أطيان الدائرة السنية. فاضطر الباب العالي أن يخاطب الحكومة الانجليزية مباشرة - بصفتها الدولة التي تمثل أكبر فريق من الدائنين . وقد احتج سلفا على وضع أى اتفاقات مالية لم يسبق أن أقرها حضرة صاحب الجلالة الشاهانية مما قد يمس دخل مصر بصفة مباشرة أو غير مباشرة^(٢)

هنا يتبدى الفصل الاول من مسؤولية إنجلترا حيال مصر فنقد امتارت سياسة إنجلترا في خلال القرن التاسع عشر بالاحتفاظ بمحالفه السلطان ضد النزعات الاستقلالية التي كانت تقوم بها مصر من آن الى آخر بتحريض فرنسا^(٣). ومع أن هذه الدولة قد أرغمت على مغادرة مصر في سنة ١٨٠١ الا أن تفوذها القديم ظل متفوقا في مصر

(١) اقرأ تقرير كيف ص ٧

(٢) راجع الاوراق البرلمانية (١٠٠) ١٨٧٠ ص

٢٥ « راجع الاوراق البرلمانية (٢٠٦) ١٨٣٩ ص ٦٤ و ٦٥ عن اراء ليد مار - ون وجميع

الاوراق الخاصة بالمرامات الموضحة الى حديوى مصر رقم ٤ « ١٨٧٩ »

هذا الى تزويدها الخديوين بمختلف المستشارين وفتح بلادها امام شبان مصر العديدين الذين هرعوا الى المدارس الفرنسية لتلقي أصول المدينة الفريسة . ولم يكن هناك شك في أن مصر - فيما يتعلق بطبقتي الاغنياء والموظفين - أخذت تنطبع تدريجاً بالطابع الفرنسى ، حتى أن القابضين على دفة السياسة الفرنسية بدأوا يحملون بسط حمايتهم على أرض القراعة اعتماداً على سياسة التدخل السامح . ذلك هو السر في مساعدتها للخديو على التخلص من التبعية العثمانية ، وهو كذلك السبب الذى جعل انجلترا تمارض فكرة الاستقلال . هذا من الجهة الواحدة ومن الجهة الاخرى لم تكن وزارة الاحرار قد قضت شهر العسل بعد فلم تكن نيات انجلترا منصرفة وقتئذ الى بسط امبراطوريتها حتى تشمل مصر^(١) بل قنعت بصيانة وادى النيل من كل تدخل من جهة فرنسا وابقائه داخل تلك الدائرة الساحرة التى حفظت سلامة الامبراطورية العثمانية^(٢)

ففى الظروف المشار اليها كان كل انسان يتوقع ان لا تتوانى الحكومة البريطانية فى تلبية نداء الباب العالى ومساعدته على التخفيف

(١) لقد كتب « بالمرستون » وتحدث ماضيه : « تريد تادل التجارة مع مصر والسر الى دون تحمل عبء حكمها ٠٠٠ فلنرى تلك اللاد بواسطة تجارتنا ولنكن لحجيم عن مروها »
راجع حياة « بالمرستون » فى الجزء الثانى ص ١٢٥ بقلم « المير آتلى »
(٢) « شرت اليمس فى ٢٥ أغسطس سنة ١٨٧٩ خطأ « لالمستر ديبى » حاه فيه : « ان سياسة انجلترا مد القدم ترمي الى المحافظة بكل قواها على الصلة الموحدة بين مصر وتركيا وهما تحول دون ان يكون لمرسا اى مؤذ فى القاهرة »

من اندفاع اسماعيل باشا وان تبادر بذكر الخديو بان من واجباته اطاعة
أوامر السلطان ثم تصدر تحذيرها الى المضاربين الانجليز في الوقت
نفسه . ولكن كان تقوم الجهات المبذلة انما اتقروا في قويا في وزارة
الخارجية بحيث أن نداء الباب العالي ذهب صحيحة في واد . وقد استطاع
اسماعيل باشا أولا بارشاء الصدر الاعظم وثانيا بارشاء السلطان نفسه
لان يحصل فقط على الاذن بمقد قرض جديد ببلغ ٣٢٠٠٠٠٠ ر. ٣٢٠٠٠٠ جنيه
بل على أن يحصل ايضا في سنة ١٨٧٣ على فرمان خاص باللاق يده
اطلاقا تاما في موارد الامارة الخديوية سواء في مسألة القروض أو
المقاولات أو منح الامتيازات . ولقد اسرع السير هزري اليوت السفير
البريطاني في الاستانة فصرح (١) بأن ماناله نائب السطان في مصر
من استقلال الادارة الداخلية لقيمة له على الاطلاق اذا لم يكن في
وسمه أن يلجأ الى الاسواق الاجنبية للحصول على الاموال الطائلة التي
تقتضيها الاعمال التي تدر الخير على مصر وتكفل بوموارد البلاد العجيبة
التي يجلس على عرشها .

فجيرة نلم واحد تحول بهذا فرمان ما كان يتبر حتى الآن ديننا
خاصا على الخديو الى دين على الحكومة المصرية أما في هذا التحول
تم يعلم الحكومة ان هذا التحول لا يتجربا في ريب . في هذا كره
أولئك الذين ...

بالفضل في ادارة شؤونهم المالية

وما أسرع ما حانت الساعة التي أصبحت فيها مسئولية انجلترا اكثر مباشرة وتدخلها في شؤون مصر السياسية والمالية أكثر نشاطاً وادنى الى الاعتداء . وليس من ريب في أن الرزايا التي نزلت بفرنسا في الحرب السبعينية وما أعقب ذلك من تقلص نفوذها في سائر انحاء المعمورة سحرت الباب الساسة البريطانيين وجعلتهم يحامون بمشروعات جديدة في الشرق بدلا من مجرد مقاومة النفوذ الفرنسي الذي كان يدينهم في الماضي . وقد تجلى ذلك في شرائهم لاسهم قناة السويس ، وفي الوقت نفسه كانت أحوال مصر تسير من سيء الى أسوأ رغم القروض العديدة أو بالحري من جرائها .

ولقد حدث أن اسماعيل باشا عند ما أخرج داثو في سنة ١٨٧٢ التجأ الى مشروع مالي خطير يعرف بقانون المقابلة وهو يقضى بان ينزل لملك الاراضى الزراعية عن نصف الضريبة المفروضة عليهم نزولا تاما على أن يدفعوا اليه في وقت معلوم ستة أمثال هذه الضريبة . كذلك عرض اسماعيل باشا في سنة ١٨٧٤ فائدة دأعة قدرها ٩ في المائة لكل من يكتب في قرض داخلي غير مردود قدره ٥٠٠.٠٠٠ ر. جنيه وهو ما يعرف بدين الرزنامة . على انه لم يمن صيف سنة ١٨٧٥ حتى كان الخديو في حاجة شديدة الى المال لسد نفقاتهم واثنيه ولذا استقر رأيه على أن يبيع اسهمه (او اسهم مصر) في شركة قناة السويس وقدرها

١٧٦٢٠٦ سهما من مجموع ٤٠٠٠٠٠ سهم بيد الشركة . وما اسرع ماوقف المستر دزرائيلى - رئيس الوزارة البريطانية اذ ذاك - على رغبة الخديو هذه وفي الحال قرر شراء هذه الاسهم في يوم ٢٥ نوفمبر سنة ١٨٧٥ بمبلغ أربعة ملايين من الجنيهات بمساعدة بيت آل رونشيلد في لندن .

ولعمري لقد كان هذا عملا ليست له سابقة في تاريخ انجلترا لانه كان عملا من أعمال المضاربة الجريئة . نعم أن الاسهم عادت بالبيع الوفير فيما بعد (ذلك أن سعر الاسهم المذكورة يبلغ في البورصة الآن ٣٥ مليون جنيه) ولكن لم يكن من حق الحكومة أن تغامر بأموال الامة في مشروع ربما عاد بالخسارة والضرر . وفي الواقع لم يوجد في انجلترا وقتئذ من أتحمي باللائمة على المستر دزرائيلى على عمله هذا . ومن جهة أخرى فقد كان من البدع للمستحثة أن تشتري الحكومة الانجليزية في عمل تجارى خاص بأذن من البرلمان وبمساعدة أهل البيوتات المالية . ولكن السر في هذا العمل الذى لا نظير له يمكن ادراكه من الاطلاع السياسية التى كانت حكومة دزرائيلى تحدث نفسها بها حيال مصر بعد أن خفت صوت فرنسا فقد علت كبيرة صحف مدينة لندن « التيمس » بتاريخ ٢٦ نوفمبر سنة ١٨٧٥ على تلك الصفة بقولها : « ان الجمهور هنا وكذلك في البلاد الاخرى سينظر الى هذا العمل العظيم الذى قامت به الحكومة من وجهته السياسية لامن وجهته

التجارية. فهو بمثابة مظهره. انه لاعلان عن نيات معينة والمبادرة بالعمل الى تحقيقها فن المستحيل أن تفرق في أذهانتنا بين شراء أسهم قناة السويس وبين علاقات إنجلترا المقبلة بمصر أو بين مصير مصر وما يحيط بمستقبل الامبراطورية العثمانية من المخاوف ... فاذا أدت الثورة والاعتداءات من الخارج والرشوة من الداخل الى سقوط تلك الامبراطورية سياسياً ومالياً فقد يتعين علينا اتخاذ الوسائل التي تكفل سلامة ذلك القسم من أملاك السلطان لما لنا به من الصلة الوثيقة». ولقد كانت هذه الصراحة بعينها، واحسب انها تتنافى وما قام بزعمه الاحتلالون أخيراً من أن تدخل بريطانيا في مصر كن «أمراء قضت به المقادير» وان إنجلترا قاومته الى النهاية فلم تدعن له الا تحت الضرورة القاهرة وزولا لحكم حوادث لم يكن يستطيع أن يحسب حسابها من قبل^(١)

ولم يبق بعد ذلك الا أن تتحين الحكومة البريطانية الفرصة الملائمة لانسحاب الامبراطورية العثمانية مالياً ان لم يكن سياسياً لتستولى على مصر كما اشارت الى ذلك جريدة التيمس لسان حالها. وقد كان يلوح أن هذه الفرصة دنا وقتها. فقبل اتمام صفقة الاسهم بستة أسابيع تقريباً أي في ٥ أكتوبر سنة ١٨٧٥ نشرت التيمس في صدر صحيفة الاخبار

(١) ذكر لورد كرومر في كتابه «١٠٠ ر المدينة» جزء اول ص ١٣٠ «ان السياسة البريطانية حاولت جهداً ان تلقى من عاتقها عبء المشكلة المصرية. ولكن كانت الظروف من القوة بحيث لا يمكن وقف تيارها بالعمل السياسي فمصر كان مقدراً لها ان تقع في أيدي الانجليز. وفضلاً عن ذلك فانها كانت من نصيبهم على الرغم من معارضة البعض في دهاهم اليها بينما لم يحمل البعض الاخر اذهبوا اليها ام لم يذهبوا وانه لم يكن هناك من رغب الذهاب اليها رغبة شديدة. اما هم فلم يكنهم عدم رغبتهم في الذهاب اليها بل قاوموا مقاومة شديدة شرفة كل ملأمن شأنه ان يذهبهم الى الذهاب اليها»

البرقية الآتية من مراسلها في الاستانة وهي : « قرر الباب العالي انه في السنوات الخمس التي تبتدى من أول يناير المقبل سيدفع نصف سندات الدين العام وقسط استهلاكه قهراً والنصف الآخر سندات ذات خمسة في المائة » . ولما كان هذا بمثابة اعلان لافلاس الحكومة العثمانية لم نلبث أن رأينا الذعر الهائل يستولى على بورصة لندن حتى انه لم يؤثر فقط في السندات التركية بل تعداه الى السندات المصرية الخاصة بقروض « اسماعيل باشا » . ثم قرأنا العبارة الآتية في نفس العدد في مقال « الحالة المالية » « استولى الذعر في اليوم على سوق السندات الاجنبية . ولم تعلق فيها النشرة الصادرة من البنك العثماني الامبراطوري الخاص بالدين التركي الا في منتصف النهار واذ ذاك تدهورت السندات التركية أولاً وأعقبها السندات المصرية تدهوراً هائلاً كانت تبيحته أحداث ذعر شديد ولم يشاهد أى تحسن عند اقفال البورصة بل استمرت السندات المصرية في تدهورها الى ما بعد ساعات العمل . وليس نعمة أبناء عن مصر ولكن الدولتين مرتبطتان في ذهن الجمهور ارتباطاً تاماً بحيث أنه يعتبرهما كتلة واحدة » . وفي الواقع مضى اليوم التالي وما بعده بدون أن تتحسن السندات المصرية بل استمرت في هبوطها رغم التأكيدات العديدة من جهات عديدة بأن مصر ليست جزءاً من الدولة العلية الا بالاسم فقط وان ماليها لا تتأثر بحال المالية العثمانية . وفي الواقع كان

العالم يعرف أن مالية مصر لا تنقل عن مالية تركيا خلافاً . والآن وقد أعلنت تركيا إفلاسها فقد كان يخشى أن تحذو مصر حذوها والا فإذا عسى أن يسمنه أساعيل باشا وقد بلغت ديونه ٦٨ مليون جنيه اقترضها بفوائد فاحشة وتضحيات مدعشة ما بين سمسرة وخهم ونحو ذلك ؟ فلا عجب أن نزلت سندات ١٨٦٨ بمد هذا الاعلان بأسبوعين الى ٥٧ وسندات ١٨٧٣ الى ٥٧ وربيع .

وليس ريب في أن الباعث على شراء أسهم قناة السويس كان توقع ما يؤدي اليه اعلان تركيا إفلاسها من انهيار تركيا ومصر معاً . بيد أننا نعلم جميعاً أن هذا التوقع لم يصدق فيما يختص بتركيا على الأقل ، لأن الدول الأوروبية لخوف بعضها من بعض قد امتنعت عن أن تفصل فيما بينها وبين الباب العالي وبذلك أمكنه أن يخرج من عراكه مع دائنيه فائزاً حتى أنه أخطر حملة السندات التركية أن يقنعوا بالقليل الذي قسم لهم وهم صاغرون .

ولكن اذا كان التدر لم يجر بما توقعوه لتركيا فقد عزموا أن يحققوه فيما يختص بمصر . وهكذا رأينا إنجلترا بعد شراء أسهم القناة تخطو أول خطوة عالية لتسليط نفوذها في شؤون المصرية .

وكما هي الوسيلة في الاستعمارية اتخذت الامور المالية اداة للاتقاء . فبالأساليب على ما رزئت به مصر من هبوط سنداتهما في بورصة لندن حتى بادى الجرائل استمانون قنصل

بريطانيا العام في القاهرة الى اخطار اللورد دربي بما أظهره له الخديو - منذ ايام - من الحاجة الى رجال اكفاء ملين بالنظم المتبعة في مالية حكومة جلالة الملكة لمعاونة ناظر المالية المصرية على معالجة الفوضى التي اعترف سموه بوجودها في تلك النظارة^(١) ثم كرر الطلب نفسه تحريريا بعد أسبوع ولكنه عدل الى طلب استعارة رجلين « يشرفان على الدخل والخرج تحت اشراف ناظر المالية » على شرط ان تكون لأحدهما على الاقل « دراية تامة بعلم الاقتصاد السياسي الذي رسم للام في المصور الحديثة المبادئ الصحيحة التي تنموها موارد الدول »^(٢) ولم يكن هناك ما يستغرب في هذا الطلب اذ أن الحكومة البريطانية قد سبق أن اعارت الخديو المستر نبل والمستر آكتن اللذين وظفا في نظارة التجارة التي انشأها الخديو حديثا واللذين رضى الخديو عنهما تمام الرضاء^(٣) وكل ما يستوقف النظر في هذا الطلب الجديد هو أن الموظفين طلبا لنظارة المالية وهو أمر قد يكون طبيعيا في تلك الظروف. ومع ذلك فقدمرت اسابيع ثلاثة دون أن ترد الحكومة الانجليزية على طلب الخديو ثم جاء الرد فكان خفيفا بعض الشيء ، فبدلا من أن يبادر اللورد دربي الى ارسال الرجلين اللذين طلبهما الخديو أخذ يستشير وزارة المالية المرة بعد المرة . ثم أخبر الجنرال استانتون في ٢٧

(١) مصر رقم ٤ سنة ١٨٧٦ ص ٣

(٢) المصدر السابق

(٣) من خطاب ارسله المستر ماك كون عضو البرلمان الى « التيمس » في ١٧ ابريل سنة ١٨٧٦

نوفبر ان الحكومة ترى أن ترسل الى مصر «بثة خاصة تنظر هي والخديو فيما يـأله سموه من النصـح فى الشؤون المالية» (١) وكان هذا الرد خطوة واسعة الى الامام فى ميدان العمل . لان الخديو لم يطلب اى استشارة وانما طلب فقط موظفين من موظفى الحكومة للعمل تحت ارشاد ناظر المالية وأوامره . ولكن اللورد دربى أغفل الاستشارة واقترح أن يرسل لجنة مالية خاصة بدلا من الموظفين المطلوبين . فوافق الخديو على الاقتراح . ولا يدري أحد هل كانت موافقته لحاجة فى نفسه أو لأنه أخطأ فهم الامر ، ثم اقضى اسبوع وتشكلت اللجنة من خمسة من كبار موظفى الحكومة برئاسة المستر - الذى أصبح فيما بعد - السير ستيفن كيف رئيس الخزينة العام . وأرسل اللورد دربى للمستركيف بتاريخ ٦ ديسمبر خطاباً شرح فيه تاريخ الطلب المقدم من الخديو والبواصـت التى حدثت بالحكومة الى ارسال اللجنة قائلاً : « بما أن نجاح الادارة للمالية فى أى بلد من البلاد يتوقف تماماً على الحكمة فى حد التزاماته ووفقاته كما يتوقف على ترقية موارده أو ادارته الاقتصادية ، فينبغى أن توضح حكومة الخديو مكانة السيدين المطلوبين وسلطتهما . ولما لم يكن من المستطاع الوصول الى التفاهم عن طريق التراسل فقد رأينا أن نرسل « رجلاً تثق به حكومة جلالة الملكة وهو فوق ذلك مشهود له بالكفاءة فى الشؤون المالية والادارية

(١) مصر رقم ٤ « ١٨٧٦ » ص ٤

ليفاوض الخديو وحكومته في ادارة مصر ومركزها المالى وبذلك تكون حكومة جلالة الملكة أقدر على مد الخديو بالمعونة التي يريد بها بمقتضى تقريره . ثم استأنف يقول « ولا تشك حكومة جلالة الملكة في أن الخديو سيكون صريحاً صراحة تامة في معاملته لكم وأنه سيسهل لكم كل التسهيل الوقوف على حقيقة شؤون مصر المالية وبذلك تستطيعون أن ترفعوا اليها تقريراً وافياً » .

وأحسب أنه يستحيل أن تقرأ هذه الرسالة الرسمية باللهجة ولا تدرك أن الوزارة البريطانية بارسالها أحد رجالها الى مصر كانت ترمى الى أكثر من البحث عن أى الكتاب يزيد اسماعيل باشا . فيدنا الخديو يتكلم عن ضرورة إثناء ثروة بلده حتى يزيد دخله اذا باللورد دربي يلح في وجوب حصر البحث في ثقافات مصر وادارتها ، ويدنا يريد الخديو أن يكون الموظفان طوع أمر ناظر المالية اذا باللورد دربي يتكلم عن « الوقوف على حقيقة » حال المالية المصرية واسداء « النصيح » للخديو . ولقد كانت هذه الفعلة من اللورد دربي بمثابة تطفل وتفتيش كما أجاد بعضهم وصفها في مجلس العموم^(١) ولا عجب اذا رأينا « التيمس » تكتب فيما بعد^(٢) هذه العبارة « ليس هناك دليل أو شبه دليل على أن الخديو كان يطلب موظفاً كبيراً يفحص حساباته ويزجر خدمه

(١) خطبة « المستر لوى » في ٥ اغسطس سنة ١٨٧٦ للنقاشات البرلانية لهنارد المجلد

٢٣١ سنة ١٨٧٦ ص ٩٣٩ وما يليها

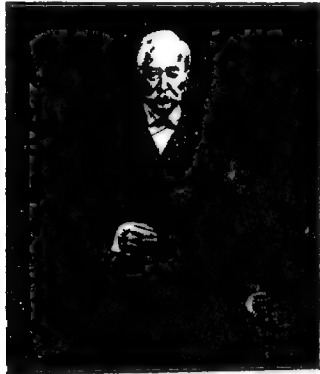
(٢) راجع التيمس في ٢٤ مايو سنة ١٨٧٦

ويسدى له النصح ويخبر العالم عن موعد افلاس الخديو اذا كان
ثمة افلاس»

أما سبب هذا العمل الغريب فقد بينه وزير المالية وقتئذ. فانه
عند ما سئل عنه أجاب بأن الحكومة الانجليزية بينما كانت تفكر
فيمن يحسن ارساله الى الخديو اجابة لطلبه اذ عرضت للبيع أسهم
القناة فاجابها (١). هذا هو الحق الذي لا ريب فيه فقد أبرق «اللورد
دربي» - كما رأينا في يوم ٢٧ نوفمبر الى «الجنرال استانتون» يخبره
برغبة الحكومة في ارسال لجنة خاصة الى مصر ولم يكن مضى على
شراء الاسهم سوى يومين اثنين فقط، وكان هذا دليلا على ما بين
هاتين المسألتين من الارتباط. فشراء الاسهم كان عملا سياسياً أرادت
به انجلترا أن يكون لها حق قوى يسوغ لها امتلاك مصر اذا ما انحلت
أجزاء الدولة العثمانية كما أنه لم يكن ارسال «البعثة» من ناحية انجلترا
الاسمياً وراء تقرير هذا الحق بأسرع ما يمكن لتعمل الخديو نظير
صنيعتها عنده على قبول ارشادها في شكل رقابة مالية أيا كان نوعها.
ثم ان اللورد دربي قد اعتمد على المستر كيف في رسالته الرسمية
التي اقتبسنا منها العبارة «أن يحرص على الا يطلع عليها (أي
الحكومة) بنصح بشعر بأن الحكومة الانجليزية ترغب في التدخل في شؤون
مصر الداخلية فوق ما ينبغي لها» (٢). ولكن هذا طبيعي فانه لا يصح

(١) المناقشات «البرلمانية» لهنسارد المجلد ٢٣١ سنة ١٨٧٦ ص ٦٣١-٦٣٢
(٢) مصر رقم ٤ «١٨٧٦» ص ٣

أن تذكر البواش الحقيقية التي حملت الحكومة على ارسال البعثة
في مستند رسمى قد يظهر للعالم يوما ما . ومع ذلك فقد اهتم اللورد
دربي في هذه الرسالة عينا بالتلميح الى ما قد تقوم به البعثة من جلائل
الاعمال (١) فقال « ولو ان الفرض الاول من بعثتك هذه هو الاتفاق
مع الخديو على المعونة الادارية التي طلبها سموه فلا يفوتك أن تنصيده



المسيو فرديناند دلسبس

صاحب مشروع قناة السويس

معلومات حجة كبيرة الاهمية لمصر أو لهذه البلاد » (٢) . ثم ختم
الخطاب بقوله « ولا تري حكومة جلالها ضرورة لزويدك بالتعليمات

(١) مصر رقم ٤ (١٧٨٦) من ٣

(٢) مصر رقم ٤ سنة ١٨٧٦ ص ٥

التفصيلية لانها تفضل أن تترك شؤون اللجنة بقدر المستطاع الى فطنتك
وبعد فترك ،

ولقد قر في نفس الجمهور وقتئذ ان المستر كيف لم يذهب الى
مصر الا للمفاوضة في بسط الحماية البريطانية عليها ان لم يكن على الاقل
لتقرير الرقابة المالية عليها في مقابل مساعدة مالية كبيرة حتى أن بورصة
لندن تملكها الذعر لما أذيع في يوم ٤ يناير سنة ١٨٧٦ بان المستر كيف
تساجر مع الخديو وحزم أمتته عائداً الى إنجلترا دون أن يتم
مهمته ^(١) . وبعد ذلك بلاسييم عادت التيس وقد وقفت على أسرار
الحكومة تبحث في موقف مصر المالي معتبرة بما مضى فقالت مانصبه :
« والنتيجة أن لا شيء اصمن لسلامته — أي موقف مصر — من
أحداث تغيير أسامي في الحكومة المصرية ومالياتها . ولا شك انه لو
كانت الثقة بمصر فيما مضى أشد من الثقة بها اليوم لاستطاعت أن
تتفق مع دائئنها على خير من الشروط التي اتفقت واياهم عليها . فالمسألة
اذن كيف تموز مصر هذه الثقة . الظاهر ان كل ما يقال في هذا
الموضوع قائم على الاعتقاد بان الخديو يخضع بطريقة ما صاغراً للارشاد
الانجليزي ، وانه سيمهد الى إنجلترا بإدارة مالية مصر ، وانه سيتحول
الى مصر بعض الثقة بانجلترا فتمكن من نقص قائمة ديونها ونقص
اقساطها السنوية نقصاً كبيراً . ولكن لا بد لذلك من علاقة بين

(١) مقاله المالية في « التيس » يوم ٥ يناير سنة ١٨٧٦

الحكومتين ليس ثمت أى ضامن لها ولا بد من عطف من والى مصر لا ترى على وجوده دليلاً ما . وفى هذا القول ما يدل دلالة واضحة على اعتماد انجلترا لان تقوم بإدارة المالية المصرية نظير خضوع الخديو «لارشاد انجلترا» ومع أن هذه الجريدة أصبحت بعد شهرين نهزاً بهذا الاتصال وتمده أخفى ضروب التضليل (١) فلها كانت شديدة الرغبة فيه وقما كان المستر كيف بمصر .

ومن سوء حظ المستر دزرائيلى وحيلة الاسهم أن اخفقت بعثته المستر كيف الاخفاق كله . وكان السبب فى اخفاقها يرجع بمضه الى الخديو وبمضه الى المستر كيف وشيء منه الى الحكومة الفرنسية . فاما الخديو فقد سمح على كره منه (٢) للمستر كيف بتفقد حالة المالية المصرية وقبل فعلا ما عرضه عليه وهو أن يستبدل بالموظفين الخاضعين لناظر المالية «مستشاراً انجليزياً» هو المستر (الذى أصبح فيما بعد السير ريفرز) ولسن المراقب العام لادارة الدين الاهلى الانجليزى . وقد كان عمله ذلك بمثابة رضا بتطفل آخر من جهة الحكومة الانجليزية . بيد انه لم يسمح باكثر من ذلك، أما المستر كيف فربما لم يكن السياسى الذى يليق من كل الوجوه لهذا الامر الخطير الذى ندبه له المستر دزرائيلى وذلك لما كان عليه من شرف النفس وطهاره الخلق . وقد كان السبب

(١) التيس فى ٢٤ مارس سنة ١٨٧٦

(٢) قالت اليمس يوم ٢٤ مارس سنة ١٨٧٦ « من السامه أن الخديو لم يكن يمدى بالسط ما جاء من امله » المستر كيف « وقد استولى عليه الغضب الشديد عند ما عرف ما اتعده ذلك الموظف الخطير لسمه من حق التقيب فى شئون مصر

الاكبر في اخفاقه هو أن الحكومة الفرنسية لم بكد يصل الى سمعها
قباً بمثته حتى قررت ارسال مندوب من قبلها الى مصر لينافس المستر
كيف فيما قد يعرضه من الاقتراحات باسم الحكومة البريطانية وحملته
القرطيس الانجليز (١) وكانت ذلك المندوب هو الميواوتري الذي
كان من قبل قنصلاً عاماً في القاهرة . وقد قام بواجبه خير قيام حتى ان
الخديو عندما رأى رجلين يتباريان في ترصيه افهمه المستر كيف انه
يستطيع الاستغناء عن ارشاد انجلترا .

وهكذا انتهى بالجيوط سمي الانجليز الاول للاستيلاء على مصر
ومما يؤسف له أن المؤرخين المحققين (٢) لم يكلفوا انفسهم اخبارنا
بالفصيلات التي ذكرناها آنفاً . بل نراهم يفتتحون كلامهم بذكر
ما جرى به القلم من قضاء ويختتمونه بفاذ ذلك القضاء . فاما بين هذين
من الاطوار فانهم لم لنيوا بد كره — بل كانهم تواطأوا على اغفاله .

(١) راجع الرقية الواردة على « التيس » تاريخ ٣١ يناير سنة ١٨٧٦ من مراسلها
الاربيسي ميسو « دي لوتير » (الذي كان طول هذه الازمة على اتصال تام بعمله الاسم
الفرنسي وكان كذلك صدماً « ما للمصر وليس وسى كار حاشيه الحدو ومهم وارماشا
(٢) اسارعش اللورد كرومر في عظم مزلة « تخيل الرواية » واحطار « واصاف
الحقائق » حيث يقول « اطي ادعى بحق اي في مركز دي مرة فادره من حيث
الوصول الي الحقائق — الفصل التهديد ليكتتاب « مصر الجديدة » ص ٣٠٢ »

الفصل الثاني

مصر في قبضة حملة الاسهم

في أوائل فبراير غادر « المستر كيف » القاهرة تاركاً الخديو منهمكاً في مفاوضة « المسيو أوتريه » وجماعة من الرأسماليين الفرنسيين وعلى رأسهم « المسيو باستريه » وصلته معروفة بشركة المصارف الأنجليزية المصرية . وكانت فكرتهم متجهة الى انشاء مصرف وطنى مصرى يشرف عليه مندوبون دوليون تعينهم انجلترا وفرنسا وإيطاليا وتكون غاية العمل هي تحويل الديون المصرية السائرة ^(١) الى دين واحد بفائدة ٩ فى المائة وضمان السكة الحديد ويقوم بوجه عام بتسليم الإيرادات ودفع « الكوبونات » وتبادل الاعمال الخاصة بالبنوك مع الخزانة وغير ذلك . وكانت الحكومة الفرنسية شديدة الميل الى اشتراك انجلترا فى ذلك المصرف . حتى أن « الدوق ديكايزه » وزير الخارجية عرض على « اللورد دربي » بصفة رسمية أن تعمل الحكومة ثمان جنبا الى جنب فى الشؤون المصرية دون تنافس ^(٢) . ولكن لورد دربي تجاهل هذا

« ١ » قسم بعضهم ديون اسماعيل باشا الى ثلاثة أنواع سائرة وثابتة وداخلية . فالسائرة جاءت من أعمال تمت لاسماعيل باشا ولم تدفع أجورها قديماً بل بقيت ديباً عليه والثابتة عبارة عن قروض اقترضها اسماعيل باشا من المصارف الأوروبية بهيئة ثابتة تدخل بعض مصالح الحكومة مثلاً . والداخلية عبارة عن ديون مصرية بمجته عندها اسماعيل باشا عدد ماتمتر عقد القروض السائرة والثابتة ومثلها دين الرزنامة الذى اءلنا القول عليه .

(٢) مصر رقم ٨ « ١٨٧٦ » ص ١

الاقتراح لسببين أولهما أن الخديو لم تكن نفسه تراح لرؤية ماليته تحت رقابة وكلاء من الاجانب، وثانيهما أن الوقت لم يكن ملائماً لعرض اقتراحات جديدة فقد كان «المستريفرزولسن» وهو الرجل الذي أعين به الخديو لاصلاح ماليته على أهبة السفر الى مصر^(١). وكان المستر ويلسن وقتئذ في باريس يطالع على التقرير السرى الذى يكتبه للمستركيف عن المالية المصرية^(٢). ولقد كانت نظرة واحدة كافية لاقناعه بان ما ترغب فيه الحكومة الفرنسية من اشتراك الحكومة البريطانية معها في مشروع المصرف المصرى لا يتفق مع مصلحة حملة الاسهم الانجليز لان معظم هؤلاء من حملة أسهم الدين الموحد وليس من مصلحتهم أن يضاف الى هذا الدين معظم ديون الخديو السائرة التى كان جلها مستمداً من المصارف الفرنسية.

ولقد حذر مراسل التيمس الباريسى الحكومة البريطانية في شهر مارس من الاشتراك مع «اوتريه» أو «باستريه» اذ أن ذلك الاشتراك لا بد أن يؤدى الى هبوط قيمة الاسهم التى بأيدي الانجليز^(٣) فلم تمر ثلاثة أيام حتى أعلن «اللورد دربي» في يوم ٦ مارس - رداً على ما طلبه الخديو أكثر من مرة من تعيين مندوب انجليزى للبنك بأن الحكومة الانجليزية لا تشترك في المشروع الفرنسى بحال

(١) مصر رقم ٨ (١٨٧٦) ص ٢

(٢) مصر رقم ٧ (١٨٧٦) تقرير المستركيف ص ١

(٣) التيمس ٣ مارس سنة ١٨٧٦

ما^(١) ثم شفع ذلك بقوله « اذا عرض مشروع عملى بتشكيل لجنة تتسلم الدخل وتستخدمه فى أداء الدين المصرى فان حكومة جلالتهما تغييره اهتمامها ». فكانت الحكومة البريطانية - كما أعان « المستر دزرائيلى » فى مجلس العموم^(٢) « لم تكن مستعدة للنظر فى وضع نظام لمصرف شبه رسمى ولم تشأ البحث فى شيء غير انشاء لجنة للمراقبة المالية البحتة^(٣) . ولكن هذا الرأي لم يصادف ارتياحا لدى الخديو ولذلك آثر اهمال المشروع كله. فسر المليون الانجليز سرورا كبيرا لهذا الاهمال ويدلك على ذلك ما كتبتته جريدة ال « ايكونوميست »^(٤) اذ قالت « اننا ليسرنا جدد السرور هبوط مشروع القرض الفرنسى واللجنة الفرنسية . لان نجاح أى هذين المشروعين يودى الى أواخر العواقب وحسبك أنه يودى الى صيرورة الفرنسيين حكام مصر وهو الامر الذى حمل اللورد بالمستون على مقاومة حفر قناة السويس والذى دفعنا الى اتفاق أربعة ملايين من الجنيهات خشية أن تصبح اسمهم الخديو فى القناة أسهما فرنسية » .

على أن الامر لم يقف عنده هذا الحد . فان الحكومة الفرنسية

(١) ممر رقم ٨ - سنة ١٨٧٦ من ١٠

(٢) الماقتات الرأية المجلد ٢٢ سنة ١٨٨٦ من ١٤١٨

(٣) ذكر اللورد كرومر فى ص ١٢ من اجزاء الاول من كتابه « مصر الخدية » فى رواية تاريخ الماقتات التى حرت بشأن العرب الذى « ان فرنسا وايطاليا اتفقتا ان ترسل كهاهما مندوبا ، لكن لورد دزرائيل لم يتدخل فى شؤون مصر الداخلية وانى ان يسير مندوبا انجليزيا » حقا « ان الة فى الرواية الى انزيا المعينة »

(٤) مجلة « جريدة اليمس » فى عدد ١٧ ابريل سنة ١٨٧٦

عند ما رأَت اخفاق المالىين الفرنسيين فى مشروعهم لم يرق لها أن تخلى الجو كله للانجليز بل باذوت بارسال مستشار مالى من قبلها الى مصر هو «المسيو فيليه» وقد كان مفتشاً مالياً عاماً «لمساعدة» الخديو على تنظيم ماليته من جديد (١) ولم يكن ثمت ريب فى أن تلك الفعلة كانت بمثابة حركة سياسية معارضة لارسال «المستر ولسن» الى مصر. فقامت قيامة اللورد دربى واستولى عليه الذعر فابرق الى القائد «استاتون» يأمره بأن ينصح للخديو بأن لا يتسرع وأن ينتظر ريثما ينصل «المستر وفرز ولسن» الى القاهرة على الاقل (٢). فظهر الخديو ميلاً تاماً لاتباع تلك النصيحة وأخبر القائد «استاتون» بأنه سينظر بسرور تام فيما قد يعرضه «المستر ولسن» من الاقتراحات ويعمل بها فعلاً إذا كانت حقيقة أعود بالخير على مصر مما يعرضه الفرنسيون (٣).

يبد أن «للمستر ولسن» على أثر وصوله جعل يلعب فى إيجاد لجنة مراقبة مالية فى مقابل توحيد الدين كله وتقصى فائدته. أما «المسيو فيليه» فانه طلع على الخديو بمشروع وضعه حملة القراطيس الفرنسيون بالاشتراك مع الحكومة الفرنسية وقد أهمل الفرنسيون فى هذا المشروع إنشاء المصرف الذى كان سبب الخلاف فى المشروع السابق واقترحوا بدلا منه تأليف لجنة تتفرغ للدين العمومي وحده على أن تدب أعضاءها

(١) مصر رقم ٨ سنة ١٨٧٦ ص ١٤

(٢) المصدر عينه ص ١٤

(٣) المصدر عينه ص ١٤

حكومات متنوعة على أن تكون مهمتها تسلم الإيرادات التي تخصص لدفع الكوبونات. ورمى المشروع الى غاية أخرى فوق ذلك هي توحيد جميع الديون السائرة والثابتة على شروط معينة وضمانها ببعض موارد دخل الحكومة المصرية. وما هو أن سمع اللورد دربي بهذا المشروع حتى أ برق حالا يطلب تفاصيله^(١). فلما وقع نظره عليها أعلن أنها مما لا يمكن الموافقة عليه لان اللجنة لن تكون لها سيطرة فعلية على المالية وانما سيقصر عملها على تسلم الاموال بالنيابة عن الدائنين يضاف الى هذا أن شروط تحويل الدين السائر الى دين ثابت ضارة بحملة أسهم الدين الموحد. ولكن لما كان الخديو ميالا الى تنفيذ المشروع صممت الحكومة البريطانية على أن تصده عنه قسراً.

ففى ٢٠ مارس فاجأ اللورد دربي الخديو باعترامه نشر تقرير « المستركيف »^(٢). ولا شك أن هذا العمل يعتبر عملاً غير لائق. فان « المستركيف » لم يسمح له بالنقيب فى مالية مصر والوقوف على أسرارها الا بعد أن تم الاتفاق بين الخديو والحكومة الانجليزية على أن يظل تقريره مكتوماً وأن يتخذ قاعدة لتقديم المساعدة المالية اللازمة للخد فقط. ولكن الحكومة الانجليزية همت بنسب ذلك التقرير بحجة وامة هي أن اللورد يهدف فى الاطلاع عليه وليس يحق أن معنى نشر التقرير فى ذلك الوقت هو القضاء المبرم على الثقة بالخديو

(١) مسرورم ٨ - ١٨٧٦ ص ٢٥

(٢) مسرورم ٦ - ١٨٧٦ ص ١٥

وقد احتج الخديو علي هذا التهديد أشد احتجاجاً قائلاً « ان المعلومات التي أعطيت » للمستركيف « كانت سرية بحتة ولم يقصد منها الا اطلاع حكومة جلالتهما على مجرى الاحوال (١) فاذا نشر التقرير قبل أن يتم الاتفاق مع الممولين الانجليز وقبل تعيين مندوب انجليزي (لصندوق الدين) أصبح كل بحث في مالية مصر صاراً به أي الخديو - لالة فأصنفت الحكومة البريطانية الى ذلك الاحتجاج ورجعت عن عزمها، ولكنها فعلت ما هو أدهى وأمر، ذلك انه عند ما سئل المسترد ذرائعاً في مجلس العموم عن موعد نشر تقرير المستركيف لم يجب بأن التقرير وضع على أن ألا ينشر بل أجاب بأنه لا يمانع في نشره وانما الخديو هو الذي يعارض في ذلك أشد المعارضة (٢). ولعمري لقد كان قوله هذا تلميحاً ظاهراً بأن تقرير المستركيف لا يبعث على الرضا. وقد ظهر أثر ذلك القول في الحال فقد هبطت أسعار الاسهم المصرية واشتد البلاء. فلما أحس الخديو بحرج موقفه سمح بنشر التقرير المشؤوم بعد مرور عشرة أيام على تصريح المسترد ذرائعاً قائلاً (٣) انه لم يطلع على التقرير ولكنه يتوق الى نشره لثقتة بأن المستركيف انما قرر الحقيقة كما هي ولعله أن نشره يبدد شكوك الجمهور التي لا مسوغ لها. ولكن سبق السيف العذل.. فقد أنى الجرح أن يحسن الظن بمالية مصر بالرغم من

(١) مصر رقم ٨ (١٨٧٦) ص ١٥

(٢) المائعات الرئانية لهتلارد . المجلد ٢٣١ سنة ١٨٧٦ ص ٦٣٩

(٣) مصر رقم ٨ سنة ١٨٧٦ ص ٢٨

أن هذا التقرير لم يكن من الخطر بالمنزلة التي لمع اليها «المستر دزرائيلي» وكان كل ماعلق به «اسماعيل باشا» المسكين على هذه القطة الخفيفة التي أتها الحكومة البريطانية أن قال «لقد حفروا الى القبر» ثم ان «المستر كيف» نفسه لم يجد مئاصبا من الاعتراف « بأن بعته أغلقت أسواق العالم المالية في وجه الخديو بدلا من أن تساعد على الاقتراض (١)

واذ ذاك لم يبق أمام «اسماعيل باشا» الا أن يعلن الافلاس. وفي يوم ٣ ابريل نشر تقرير «المستر كيف»؛ وبعد أربعة أيام من نشره أعلن الخديو عجزه عن دفع الاقساط وطلب تلجيلها ثلاثة أشهر. وبهذه المناسبة كتبت التيمس ما نصه (٢) « لقد تسببنا في هبوط الاسهم المصرية الى أبعد مما كان يمكن أن تهبط اليه لو لم نتدخل في مالية مصر، فلو بدا للخديو مثلاً أن يرسل الى وزارة خارجيتنا يقرعها ويقول لها بصريح العبارة ان تذبذب سياسة انجلترا الخارجية هو الذي أضعف الثقة به في البورصات الاوربية وعليها وحدها يقع اللوم اذا رأى نفسه الآن عاجزاً عن تسوية ديونه السائرة وما كان ليمجز عنها لولا تدخلنا - انه لو فعل ذلك لما وسعنا الا أن نقره على تقريره (٣)

(١) المقتضات المرفوعة لـ حـ ر ٣٣١ سنة ١٨٧٦ م ٦٢٧ و ٦١٠

(٢) التيمس يوم ٢٦ ابريل - ١٨٧٦

(٣) قانون هذا مردوداً ورد في ص ١٢ من المجلد الاول من كتاب «مصر الحديثة» - لـ ر هيل - جاء ان حركته اعمدة ان ادارة اسماعيل باشا السنة المالية البلاد لا بد أن تؤدي الى ابرار من عامل أر آجل - ولقد وقع المحدث في ٨ ابريل اذأجل الخديو دفع سندات الخزانة - ولم يثر الثورت بكده واحدة الى ان دور الذي قامت به الحكومة البريطانية كانه لم يقل في تمهد كتابه (ان أول مراتب الخطأ في التاريخ أن تذكر الخطأ ناقصة خبر كاملة »

على أن الحالة كانت لا تحمل على القنوط واليأس . فان «لستر كيف» قال في تقريره بعد تحليله التفصيلي لمالية مصر (١) « يتبين من هذا الحساب ان موارد مصر اذا احسنت ادارتها قامت بسداد الديون المصرية . ولكن لما كانت الموارد التي يمكن الانتفاع بها مقصورة على دفع أرباح القروض الحاضرة كان لا مناص من تسوية جديدة تحول الدين السائر الفادح الى دين ثابت ذي فائدة معتدلة . . ان في وسع مصر أن تحتل جميع ديونها الحاضرة متى كانت ذات فائدة معقولة ولكن ليس في وسعها أن تمنع في اقتراض ديون سائرة جديدة بفائدة ٢٥ في المائة وعقد قروض بفائدة ١٢ أو ١٣ في المائة لتسديد هذه الديون الجديدة . ولم يكن ذلك رأى « المستر كيف » وحده بل تابعه فيه مالى آخر هو السير « جورج اليوت » وكان ضد المسيو « باستريه » في مشروع البنك الاهلى وكان قد ذهب الى مصر قبل ذلك بعامين بدعوة من «اسماعيل باشا» لدراسة الحالة المالية المصرية درساً دقيقاً . فقد صرح بنفسه في مجلس العموم (٢) « بأن التحقيق كشف الستار عن حقيقة الحالة في مصر فاذا بها حالة لا تدعو الى اليأس . . بل انها حسنة ونعنى بذلك أن يكون دخلها كافياً لوفاء الديون وفاء عادلاً . وأقصد بهذا أنه بضمان معقول . . . كن مع تخفيض الفائدة . . فلو عمل بالمشروع الذى عرضته على الخديوفاني لاشك في أن مصر تستطيع

(١) معررقم ٧ سنة ١٨٧٦ ص ١٢

(٢) المناقشات البرلانية هنسارد المجلد ٢٣٩ سنة ١٨٧٦ ص ٦٥٢ - ٦٥٣

اداء جميع الفوائد واتساع الاستهلاك ويكون تحورها منها في مدة خمسة وستين عاماً هذا مع ترك مبلغ كاف لادارة البلاد ادارة حسنة، انى أعتقد تماماً أن حالة مصر ثابتة لان لها موارد كافية قد تمت في الماضي وزادت زيادة عجيبة وليس ثمت ما يحول دون نموها ورفقها كذلك في المستقبل .

تلك لعمري شهادات ناطقة عن حقيقة الحالة المالية في مصر . ولعل أهم نتيجة يخرج بها الانسان من قراءة هذه الشهادات هذا الجزم بأنه اذا حول دين مصر السائر الى دين ثابت وعدلت فائدة الدين الموحد كله فان مصر تتغلب على ديونها وترضي جميع دائئها .

وهذا ما كان ينويه «اسماعيل باشا» الذى لم يكن يقبل شيئاً مما عرضته عليه الحكومة الانجليزية بمد ما رآه من غدرها . فقبل المشروع الفرنسي وأصدر في ٧ و ٢ مايو أمرين عالين يقضيان بأن ينشأ صندوق الدين الممومى وأن تحول جميع الديون النابتة والسائرة الى دين موحد فائدته ٧ فى المائة من قيمته الاسمية ويستهلك فى مدة ٦٥ سنة وأن يقبل سندات معظم القروض بقيمتها الاسمية لاعتبارات يقتضيها التحويل الجديد ، أما سندات الديون السائرة التى كان أغلبها بفائدة ٢٠ فى المائة و ٢٥ فى المائة فتعطى تمويضاً قدره ٢٥ فى المائة أى قبل بسعر ٨٠ وأن يجبس على الديون بعض موارد الحكومة وهو ضرائب أربع من أغنى مديريات مصر و « دخليات القاهرة »

والاسكندرية ورسوم الجمارك والدخان وغير ذلك مما بلغ مجموع دخله نحو ٨ ملايين من الجنيهات في السنة - لاداء الفوائد وأقساط الاستهلاك ويضاف الى هذه الموارد أراضي الخديو الخاصة المعروفة بالدائرة السنية التي كانت مدينة بمبلغ ٨٨٠٠٠٠٠٠ جنيه وكانت ردها السنوى ٦٨٤٠٠٠ جنيه

ولعمري لقد كانت هذه تسوية عادلة للدائنين لالمصريين الذين أصبحوا مكلفين بدفع فائدة قدرها ٧ في المائة^(١) ولقد ظهر على الحكومة الانجليزية هتية من الزمن شبه استمداد للمفاوضة على أساس هذا المشروع على شرط أن يشترك في عملية التحويل مصرف « روتشيلد » الذي قدم « لدزرائيل » من قبل يد المساعدة لشراء أسهم قناة السويس. وقد ذهب « السير فانتايل روتشيلد » فعلا الى باريس للتثبت من امكان هذا الاشتراك^(٢). فلما وصل اليها وجد ما كان مستظرا من قبل إذ ظهر له أن فائدة المشروع لحملة أسهم الدين السائر من الفرنسيين اعظم مما ينبغي فهي تميلهم تمويضاً قدره ٢٥ في المائة وبقدر فائدة الموضوع لهؤلاء كان ضرره للانجليز حاملي اسهم الدين الثابت الذي سيبلغ ٩١ مليون جنيه. ثم انه وجد أن مندوبي صندوق الدين لن يخولوا سلطة استثنائية بل يكونوا طوع أمر الخديو إذا شاء عزلمهم وإذا شاء أبقاهم وبذلك

(١) رأى نائب مجلة التيمس المالية يوم ٢٨ ابريل سنة ١٨٧٦ « ان هذه العائمة تبلغ نصف ما يمكن أن تحمله مصر بسهولة في الظروف الحاضرة
(٢) برقية من باريس الى التيمس الى ٨ ابريل سنة ١٨٧٦

يظل الخديو كما قالت التيمس يتحدثها المعروفة « على نحو ما كان عليه من الاستبداد بشؤون مصر » (١). وهذا يدلك على أن الانجليز لم يكونوا يقنعوا بأقل من خضوع اسماعيل باشا خضوعاً تاماً للإرشاد الانجليزي. ثم كتبت هذه الجريدة التي هي لسان حال رجال الاعمال في لندن تقول (٢) (لا بد من احد أمرين. فأما أن تقوم حكومة موالية للخديو فتند إليه يد مساعدتها علناً نظير قبول سلطتها الحامية وإلا فليات الخديو بمشروع من عنده).

فلما رفض الخديو رفضاً باتاً قبول (حماية الحكومة الانجليزية ولم ينل مشروعه القبول لاعنديت « روتشيلد » ولا عند (المستر دزرائيلي) — كتب « اللورد دزربي » في يوم ٢٦ مايو الى « القائد استاتون » يخبره « ان المشروع كما يظهر للحكومة عرضة للنقد الشديد من عدة وجوه وعلى ذلك لايسع الحكومة أن تتحمل تبعه تعيين مندوب لصندوق الدين » (٣).

وهنا ظهر موقف الحكومة البريطانية قبيحاً جداً فهما الامران العاليان اللذان صدرافى مايو، وهماى ثلاث من الحكومات الاربع اللاتى طلب اليهن تعيين مندوبين لصندوق الدين قد أجبن الدعوة فعلاً، وهما قد ظهر للناس أن الخديو — اعتماداً على مساعدة فرنسا — ربما يقرر

(١) التيمس في ٥ مايو سنة ١٨٧٦

(٢) التيمس في ٧ ابريل سنة ١٨٧٦

(٣) مصر رقم ٨ سنة ١٨٧٦ من ٧٧ — ٧٩

في نهاية الامر أن يضرب بمطالب الانجليز عرض الحائط ويترك لهم الحرية في اختيار أحد أمرين : أما أن يقبلوا مشروعه وأما أن يفعلوا ما بدا لهم . وهنا اشتد القلق في بورصة لندن ووالى حملة الاسهم المصرية اجتماعاتهم وبالتوا في الاحتجاج على « مسلك الخديو الاستبدادى » وضعف سياسة الحكومة البريطانية وانتهالت الرسائل على الصحف طالبة إيجاد مخلص من هذه الورطة . ومما زاد الطين بلة أن « المستر ريفرز ولسن » الذى كان يراد تعيينه « مستشاراً مالياً » قد عاد الى أوروبا لأنه رأى كما قال مراسل التيمس الاسكندري والاسفله فؤاده (١) « استحالة البقاء في مصر بعد أن قبل الخديو مشروعاً عارض فيه معارضة قوية » ورفضته الحكومة البريطانية رفضاً شديداً . وأخيراً رأت الحكومة البريطانية أن تدعن لحكم الظروف فتترك من أجل حملة الاسهم مشروعها المحبوب . وظهر لها أنه مادام الامر له صبغة مالية فلن تنى فرنسا في التأثير على اسماعيل بلشا ليقبل حمايتها واذا كان الامر كذلك فلا مندوحة لها— أى لانجلترا— من ان تعدل زمناً ما عن مطامعها، وتسعى لوضع تسوية مع فرنسا لصيانة مصالح حملة القراطين الانجليز علي الاقل . ولا ريب في أن ذلك غاظ المستر دزرائيلي غيظاً عظيماً ولكن ماذا عساه أن يصنع للتخلص من مضايقة حملة الاسهم

ولا سيما بعد فشل البعثين السالفتين ؟

ولقد كانت الحالة تقضى باستئصال الحكمة والحذر . ولم يكن الوصول الى تسوية مع فرنسا بالامر الشاق وينبغ على القن أن الزيارة التي قام بها «الابرل دربي» الى «الموق ديكازيه» — وزير خارجية فرنسا وقتئذ — كانت كافية لوضع المسألة بحذا فيرها على قاعدة مرضية (١) ولكن موقف الخديو كان على العكس من ذلك . إذ لو قرر «الابرل دربي» الانسحاب الآن لكان عمله بمثابة اعتراف صريح بالهزيمة لأن المداد الذي كتب به رسالته الاخيرة الى «القائد استاتون» لم يكن قد جف بعد — لذلك ظهر أن لا بد لانفاذ الموقف من أن يدعن الخديو ادعانا طفيفا للبدأ الذي تشبث به الانجليز وأت يوافق هؤلاء موافقة غير رسمية على ما يتفق عليه الخديو مع دائنيه . وهنا أصبحت الحاجة ماسة لشخص كفء يقوم بهذه المفاوضات الدقيقة . وما أسرع ما ذلت الصعوبة بظهور «المستر الذي أصبح فيما بعد اللورد غوشن» على مسرح العمل .

وكان «المستر غوشن» وقتئذ أحد الاعضاء البرلانيين من دائرة ذوى الاعمال في مدينة لندن . وكان فوق ذلك عضواً في وزارة الاحرار السابقة وأحد شركاء فريلينج وغوشن الذي كان أول من أقرض «اسماعيل باشا» ديونه الاولى . وبهذا أصبح في إمكانه أن يعمل بصفة

(١) مرقبة التيس من مراسلها الباريسى تاريخ ١١ ابريل سنة ١٨٧٦

رسمية لمصلحة حملة القراطيس وبصفة غير رسمية لمصالح انجلترا السياسية من غير أن يقيد حكمته بقيد مامع أنه يتفذر رغباتها. لهذا قبول تعيينه بالسرور والابتهاج وقد ذهب عدة مرات الى باريس لمفاوضة حملة الاسهم الفرنسيين ثم فاز في النهاية بحملهم على المدول عن مشروعهم الاول والاستماضة عنه بآخر. قتم الاتفاق على تحويل الدين السائر الى دين ثابت على شرط تخفيض التمويض للمطلي لحلة أسهمه من ٢٥ الى ١٠ في المائة. ثم تقرر أيضاً ألا يدخل دين الدائرة السنية - وهو خاص بالخديو - في الدين الثابت بل يضم الى الدين السائر وجعلها ديناً واحداً بفائدة اسمية قدرها ٥ في المائة. وكذلك لاتدخل قروض سنة ١٨٦٤ وسنة ١٨٦٥ سنة ١٨٦٧ في الدين الثابت العام كما قيل لاسباب فنية والحقيقة أن مصرف فريبنج وغوشن كانت له مصلحة في ذلك علي أن تستمر فائدتها كما كانت في الماضي ١٠ في المائة - ١٢ في المائة وبهذه الطريقة يمكن تخفيض الدين الثابت الحقيقي الى ٥٩.٠٠٠.٠٠٠ جنيه وتكون فائدته الاسمية ٧ في المائة وتقرر فوق ذلك لاجل هذا التحويل أن يعقد قرض ممتاز جديد يسمى الدين الخاص قدره ١٧.٠٠٠.٠٠٠ جنيه وفائدته خمسة في المائة وهكذا كان مجموع الديون التي طلب الى مصر دفعها سنوياً قد بلغ ٦.٥٦٥.٠٠٠ جنيه أي نحو ٦٦ في المائة من ايراد البلاد الرسمي.

هذا ما كان من حيث المالية. ولضمانة هذه الاقساط الكبيرة تقرر

قبول الموارد التي عرضها اسماعيل باشا في مشروعه . وقد عين بجانب صندوق الدين مراقبان عامان لضمان تلك الموارد يشرف أولهما على دخل الدولة والآخر على الخرج ويشتركان في اعداد الميزانية دون ان يكون لهما الحق في التدخل في أعمال النظار ويكون تعيينهما وعزلهما بيد الخديو فقط . وكان هذا هو الجانب السياسي في مشروع المستر غوشن الذي أراد أن يوفق به بين طلبات الحكومة البريطانية والخطة السلبية التي ظل الخديو متمسكها الى الآن . ولم يكن المشروع في ظاهره يدعو الى الريب أو يثير الشكوك ولا سيما أن تعيين المراقبين والاستثناء عنهما كان بمحض ارادة الخديو . ولكنه كان بالرغم من ذلك خطوة واسعة المدى اذا أمكن بمقتضاه لأول مرة ادخال أجانب يعملون لمصلحة لأجانب في الادارة المصرية وبذا أصبحت تحت اشراف أوروبا الاعلى . وكانت هذه فاتحة الشر وطرف سكين يمكن - مع توخي المهارة في الظروف الملائمة - غرزه تدريجيا الى أن ينتهي بالقضاء التام على سلطة الخديو واحلال سلطة أخرى محلها .

ولما اذيع ان المستر غوشن توصل الى وضع اتفاق مع حملة القراطيس الفرنسيين هلت البورصة فرحا وابتهجت ابتهاجا لانظير له . وفي اوائل اكتوبر سنة ١٨٧٦ اقام المستر غوشن حفلة الوداع فحضرها حملة القراطيس واقسم فيها دأف يحصل لهم على أعظم

مايستطاع تحصيله (١) وبعد أيام قليلة سافر الى مصر وبصحبه السيو جويرير ممثل حملة الاسهم الفرنسيين ذلك الرجل القوى الارادة الذي اعتزم ان لا يهمل فرصة لتسوية المسألة تسوية مرضية وتنظيف المالية المصرية مما علق بها من الادران والاوساخ .

ثم سافر « المستر غوشن » على انه في الظاهر مندوب خاص يمثل الفين من حملة الاسهم الانجليز كما أعلن ذلك خطيب الحكومة في مجلس العموم فيما بعد اذ قال (٢) « ان الحكومة امتدت اولئك السادة (المستر غوشن وحاشيته) بمقدار معين من المساعدة كما تقضى اللياقة عاينها بمساعدة أى فرد انجليزى يزعم السفر الى الخارج ولكنهم يؤدون مهمتهم على عهدتهم » وبالطبع لم يكن هذا القول الا من قبيل الكذب الادبى الذى يجيز للوزراء التفوه به علناً وبلا حياء أو خجل من اجل المنفعة العامة . فان الحكومة فى الواقع بدلا من امداد المستر غوشن بالمساعدة « المعتادة » كلفت القنصل العام فى القاهرة بصفة خاصة أن يلتفت نظر الخديو الى مكانة الاشخاص الذين سيعملون معه وان يذكره بان « المستر غوشن » هو أحد الوزراء السابقين الذى يحتمل جداً ان يعود الى الوزارة يوم ما (٣) اما « المستر غوشن » فبدلا من ان يسير دفة المفاوضات على عهده كان القنصل العام الانجليزى يساعده

(١) التيمس في يوم ١٠ اكتوبر سنة ١٨٧٦

(٢) المناقشات البرلمانية لهنسارد المجلد ٢٤٣ سنة ١٨٧٦ من ١٦٢٦ و من ١٦٢٧

(٣) مصر رقم ٢ سنة ١٨٧٩ من ٧ و ٨

مساعدة فعلية اينما سار . وبالطبع لم يكن هذا الا تنفيذاً للخطة التي تم الاتفاق عليها من قبل أى ان هذا التعزيد لم تكن له علاقة ما بمسألة « اللياقة » التي اشار اليها خطيب الحكومة .

وهنا بدأت سلسلة شائنة من المساومة من جهة والتهديد والوعيد من الجهة الاخرى اختتمت بمأساة غامضة كان اسماعيل باشا بطل الرواية فيها بينما المحرضون ظلوا محتجين الى يومنا هذا لا يعرجون على الظهور للناس في ثوبهم الحقيقي . فقد كان من المنتظر الا يطول امس مقاومة « اسماعيل باشا » حملات « غوشن وجوير » لان سلامة العرش كانت حتى الآن قائمة على ما بين حملة القراطيس الفرنسيين والانجليز من تنافس . أما وقد زال ذلك التنافس واتفق الطرفان فيما بينهما فلم يبق للعديد من مناص من الاذعان لهما والنزول على ارادتهما .

وقد وقف الى جانبه « اسماعيل صديق باشا » أحد نصحائه الاقدمين وناظر للمالية وكان معارضا في اى اذعان من الخديو . وليس لنا من نعلمد عليه في تعرف اخلاق ذلك الناظر سوى اصدقاء « المستر فوشن » وحملة الاسهم الذي وصفوه لنا بأنه انموذج حي لطبقة الباشوات الشرقيين ، أى انه رجل قاس الضمير غليظ القلب عديم الامانة شديد التمصب وربما كانت اخلاق الباشا على النقيض مما رواه عنه اعداؤه الذين عارض مشروعاتهم الشيطانية السافلة ، وعلى كل حال فان خطته اذ ذاك كانت الخططة التي تقضى بها الوطنية الصحيحة . فقد كان يقول

بما ان مسألة الدين ستسوى بالاتفاق مع الدائنين مباشرة فن الحق
الموافقة على تسوية اساسها ٧ في المائة وألح في طلب تخفيض الفائدة الى
٥ في المائة باعتبارها أقصى ما تستطيع ان تدفعه مصر دون ان تبحر على
نفسها الخراب . اما من حيث السماح بوضع مالية البلاد تحت المراقبة
فعنه الحقيقي وضع الادارة تحت المراقبة ولقد كان من رأيه ان ذلك
العمل يعتبر الخطوة الاولى في سبيل تسليم الوطن الى ايدي الاجانب
وهي الخيانة العظمى بعينها . وفي الواقع لقد أئذر الخديو بانه اذا اقر
تلك المادة من برنامج « غوشن (١) » - « جوير » ثارت البلاد ثورة
عامة وهناك ما يحمل على اعتقاد ان المفتش ما كان ليحجم لحظة من
تنفيذ ذلك التهديد أو يتأخر عن بذل كل ما في وسعه لنجاح الثورة .
وعلى ذلك أصبحت المسألة مفعمة بالخطر . وقد ارسل وقتئذ مراسل
التمس الاسكندري الى صحيفته يقول « ينبغي الاعتراف بان المشروع
الجديد يعتبر ضربة قاضية على سلطة الخديو المطلقة بل انه يقتصرها
انتقاصاً بليفاً ... لذلك نقول ان قبوله مشكوك فيه . ان الخديو
لو ترك شأنه لرأى بحكمته ... الامر من قبول للمشروع .
ولكن الفريق الذي طالما استفاد من استمرار القديم على قدمه ... قوى
جدا ولزعيمه اسماعيل باشا للمفتش ناظر المالية سلطان كبير على

(١) في الرقية الى مشربا التمس يوم ١٣ نوفمبر أنتم شركة روتر المفتش تهمة « الاضرار
على الخديو والتقول عليه أنه ناع مصر للمسيحيين محاولا بذلك تهيج الشعور الذي صعد
الاحراء التي اتخذها عوش وحوير » . وقد أصح من المألوف لدى يحيى لصيد في المساء
العكر من الاوربيين أن يهبوا بالتصعب الديني كل شعب اسلامي ثور على مشروعاتها الاستعبادية

الخديو» (١)

فلا غرو اذا اصبح ابعاد المفتش مسألة تكاد تكون بمثابة حياة أو موت لانصار « النظام الجديد ». وهذه المناسبة كتب للراسل نفسه يقول « ان سقوطه - سواء كان بحق أو بغير حق - أصبح مرغوبا فيه ولعمري ليس ادعى الى انعاش بورصة الاسكندرية الكاسدة من تحقيق تلك الاشاعة التي رددت كثيراً عن سقوط المفتش» (٢)

وبعد عناء طويل تحققت الغاية المطلوبة . ذلك ان الخديو لعجزه من جهة عن مقاومة تهديدا المستر غوشن ولعدم قدرته من جهة اخرى على فصل المفتش بالطرق المعتادة لماله من النفوذ الكبير - دعاه للتزعم معه ذات يوم وهناك أو عز بقتله . وفي الحال طير مراسلو الصحف نبأ سقوط « ألدعدو للإصلاح » وخطر القنصل العام الحكومة الانجليزية بان (٣) « مساعي بعثة غوشن جوير بعد أن لبثت عدة أيام في موقف يبعث على الارتياح من جراء دسائس ناظر المالية السابق قد خطت خطوات واسعات في طريق النجاح على أثر سقوط المفتش » ولم يبق في البرلمان من استهجن هذا الحادث المنكر كما أن الذين اقاموا أنفسهم بعد لكشف مساوىء الخديو لم يؤاخذوه على فعلته هذه أو يشيروا اليها وهم هم الذين لم تفهم فرصة من الفرص للتسبغ على اى

(١) التيمس يوم ١٣ نوفمبر سنة ١٨٧٦

(٢) التيمس يوم ١٣ نوفمبر سنة ١٨٧٦

(٣) مصر رقم ٢ سنة ١٨٧١ ص ٢١

اعوجاج في خلقه مما كان تافها. (١) بل كان الامر بالعكس فان تلك
الانباء السارة ما كادت تصل بورصة الاسكندرية حتى ارتفعت الاسهم
المصرية ثلاثة بنوط في ساعة ونصف. وكتب مراسل التيمس الى
صحيفته بلهجة الفرح يقول (٢) « ان ابعاد المفتش يعتبر هنا بمثابة خاتمة
نظام عتيق... فان الباشا كان زعم الحزب الذي جعل ديدنه لنظر بعين
السخن الى ازدياد النفوذ الاوربي وتمامه كل تقدم للمدينة في البلاد... »



المستر ديزرثيلي

فسقوطه - وهو انثى « ا » تم « م » و « م » معارضا يعتبر بشير
النجاح « وفي الواقع انتم » ا : « و » حتى ارسل الخديو الى
« المستر غوشن » « اسيو » « ديزر » ا : « بول مشروعها » (٣) واذ ذلك

(١) لم ير لارد روس ١٢
(٢) التيمس يوم ٢٤ اكتوبر ١٩٠٥
(٣) في يوم ١٠ نوفمبر ١٩٠٥
مشموم غوشن حوير رسا
التي الى هذه الحكاية
ا : « مراسلها الامكندوى
ال ١ ش وفي يوم ١٨ نوفمبر قبل

اصبحت « المدينة » حقيقة واقعة في وادى النيل وهنا تبوأ انجلترا وفرنسا وفي مقدمتهما حملة القراطيس مقعد الظفر والفوز وفاتهم انهم لم يصلوا الى غايتهم الا بعد ان داسوا الجنة الهامدة وتلطخت ثيابهم بدمائها (١) ولعمري لقد كانت هذه بداية ملائمة لحكم قام على الارهاق وبالغنى تغلب في النهاية على كل المصائب .



(١) ذكر المستر بنت في كتابه التاريخ السرى للاحتلال الاجليزى من ٣٩ سنة ٤١ حكاية مقتل المنتش كما سمعا من السير ريمرز ولسن . والقصة كما رواها السير ريمرز تلخص في أن الحديبو أمر بقتل المنتش خيفة أن يكشف للمستر غوشن والمسيو حوير ما أتاه الحديبو من ضروب المش والتدليس والتلاعب في الحسابات التي عرضها عليهما . ولكن السير ريمرز ولسن ليس بالرجل الذي ستظهر منه ان يروي الحكاية بلا تحيز فقد كان رئيس لجنة التحقيق الدولية التي عقدت للبحث عن السر في احراق التسوية التي وضعا « المسترغوشن » و « المسيو حوير » ومع أن السير كان ملوما — لانه لا يمكن اى مملكة مهما كانت غنية أن تقدم ٦٦ في المائة من دخلها السنوى لسداد ديونها — فان اللجنة حاولت تلمس سبب آخر ماخترعت عبارة التلاعب في حسابات الحديبو . ان أى انسان يكلف منه هاء مراعاة البراهين الموجودة أمامنا الآن سواء كانت رسمية أم غير رسمية لا يجد مناصا من أن يشمر بأن القتل — ان لم يكن باعاز مباشر من المولى فانه على الأقل طبعة منطهم على الحديبو . وان الانحياز السبب الذي كتبت به البلاغات الرسمية الخامسة هذه المسألة لا مفر من ان يشير الشكوك في كنه تلك الحاجة الهامسة . وقد خلق الصكولويل تشارلس لوح على كتاب اللورد كرومر في صحيفة « سدي ستار » التي تصدر في وشتونون فقال « ان الكتاب — الصكولويل لوح — يرف شخصيا أن اللورد فييان (الذي وصل اليه الاجليزى في القاهرة) ارسل الى ولاء الامور في لندن تقريرا بتفاصيل الحاجة » . في مصر أما الشخص الذي عزى اليه اللورد فييان الجريمة فقد رقى الى رتبة الرسان واسم عليه بلقب سير . ان الواجب يقضي بأن تعرف شخصية القتال وهذا لا يكون الا بنشر تقرير اللورد فييان

الفصل الثالث

« المالية العليا »

الآن وقد وصلنا الى هذه النقطة من روايتنا هذه يحسن بنا قبل مواصلة الحديث ان نلقي نظرة على حالة مصر الاقتصادية لتتمكن من معرفة « الاقدار » التي طوحت باسماعيل أولا ثم بمصر ثانيا الى الهلاك وسوء المنقلب .

وانا تثبت هنا ما خطه شاهد عيان رأى الحوادث عن كثب في الوقت الذى ساء فيه حكم اسماعيل باشا (١) فقد قال : « تعتبر مصر مثالا باهرا للتقدم . فقد فاق تقدمها في سبعين عاما تقدم كثير غيرها من الممالك في خمسمائة عام » . وربما ادهش هذا القول اولئك الذين اعتادوا ان يقرنوا تاريخ تقدم تلك المملكة المتكودة الحظ بالاحتلال الانجليزي . ولكن أقوال هذا الشاهد عن حكم اسماعيل حتى سنة ١٨٧٥ - مهما كانت داعية الى الاستغراب - فانها كلها صحيحة بمعنى ان أعماله في ذلك العهد جديرة بان تقارن بالفخار بأعمال اسلافه . فالتاريخ يذكر (٢) مثلا انه بين سنتي ١٨٦٣ و ١٨٧٥ - أى في خلال

(١) هذا الشاهد هو نفسه مراسل التيمس الاسكندري ، التيمس يوم ٦ يناير سنة ١٨٧٤ وقد أصبح فيما بعد الدوكتور للمدو

(٢) راجع ما كتبه المسبو مولفان في صحيفة «الكويتبرورى ونيو عدد اكتوبر سنة ١٨٨٢ بعنوان : « المالية المصرية » ص ٥٣١ . وما كتبه البارون فون مالورى بعنوان « مصر والتدخل الاجنبى » ص ١٤٤ و ص ١٢٣ - ١٢٥ . وما كتبه المستر بيرد بعنوان « الاربابك المصرى » سنة ١٨٨٤ ص ٤٩ وتقرير التركيف فى عدة مواضع .

٤٠٠٠٠٠ ر ٤٥٤ ر جنيه الى ١٣٨١٠٠٠ ر جنيه . هذا فضلا عن أن عدد
الاهالى زاد من ٨٣٣٠٠٠ ر ٤٨٣٣٠٠٠ ر نسمة الى ١٨٠٠٠ ر ٥١٨٠٠٠ ر نسمة . ولعمري
إن هذه لصحيفة باهرة لما حدث من التقدم فى عهد مازال الكتاب
يصفونه زوراً وبهتاناً بعهد الفجور المالى (١)

على أن التقدم السريع كان محسوساً فى جهات أخرى . فقد أدخلت
على الادارة - كما حدثنا كاتب طائر الصيت خير بأحوال مصر (٢)
عدة اصلاحات « لم يكن يحلم بها أحد من حكام مصر السابقين » لان
النظام الادارى المؤسس فى عهد محمد على أدخل عليه الآن تعديل
كبير وطراً عليه التحسين من عدة وجوه كما أن نظام الجمارك وضع
على أساس جديد تحت اشراف نفر من خبراء الاوربيين . ثم ان
مصلحة البريد التى كانت حتى الآن ملكاً للأفراد اشترتها الحكومة
ووضعتها تحت ادارة موظف من موظفى ادارة عموم البريد فى لندن .
وفوق هذا وذلك أدخل تعديل على النظام القضائى فقد أنشئت
المحكمة المختلطة التى وضعت حداً لاعفاء الاجانب من طائلة العقاب
فى كثير من الامور الواقعة فى دائرة القانون المدنى ثم استبدلت

(١) فى سنة ١٨٨٢ كتب « المستر لاون قبيل امريكالىام ومصر فى ص ٣٦٢ من كتابه
« مملكة الحدبو » ماضه : « ظللاً قبل بطيش ورددت الالسن بطيش أيضاً شعوباً وكتابة
لن الحدبو اقترص نحو ٩٠ مليون ... سوى بناء بضعة قصور من الخشب والطين ا
وهى دعوى طائلة وطائشة تقدر ماضى كادده ... الحقيقة التى لا راع فيها هى ان مالدخل من
التعسيات على المشروعات العامة الى ابدأت وتمت فى مصر فى سلال الاثنى عشر عاماً الماضية
كانت فوق الوصف بل هى فوق ان تقارن بها مشروعات مملكة أخرى . »
(٢) هو المستر «ستالى لىبول» فى كتابه «مصر» سنة ١٨٨٩ من ١٧٩ وما بعدها .

العقوبات المنصوص عليها في الشريعة الاسلامية بمقوبات القانون النظامي الاوربي (١). ولا يفوتنا أن نذكر الاجراءات الشديدة التي اتخذت في ذلك العهد لالغاء الرق والقضاء على تجارة الرقيق وهو إصلاح جدير بأن نلهج بالثناء على من قاموا به نظراً لما كلف الخزائن المصرية من النفقات الهائلة مع أن الخديو بالنائه الرق كان يأتي أمراً مخالفاً لتعاليم دينه وتقاليده شعبه ومصالح الجمهور (كذا) (٢) أضف الى كل ماتقدم مساعي الحكومة لترقية التعليم (٣) ففي عهد سعيد باشا لم تزد ميزانية التعليم عن ٦٠٠٠ جنيه سنوياً ولكنها بلغت في عهد اسماعيل باشا ٨٠٠٠٠ جنيه هذا عدا ما أضيف اليها فيما بعد من ايراد بعض الاراضي التي اشترت ثانية من شركة قناة السويس بمبلغ ١٠ ملايين فرنك لجعل التعليم مجانياً وليعيش الطلبة على نفقات الحكومة من مأكل ومشرب وملبس (٤). وفي ذلك العهد أيضاً أسست لأول مرة - لافى مصر فقط بل في الامبراطورية العثمانية بأسرها - مدارس البنات وأنشئت دار الآثار العربية في بولاق وأضيف الى دار الكتب عدد

(١) راجع ما كتبه «مالورتي» من ١٠٨ من كتابه السالف الذكر
(٢) هكذا قال «مالورتي» في من كتابه السابق . راجع أيضاً محاضرة المتر فرائيس كوب التي ألقاها في «حمية السن» ونشرتها «التييس» في يوم ٢٠ مارس سنة ١٨٧٨ اد قال «هاك عمل عظيم سيقى خالداً الى الابد في تاريخ حكمه اسماعيل باشا الا وهو القضاء على تجارة الرقيق في بلاده»
(٣) كتب المستر ليون في كتابه السالف الذكر من ١٦٠ يقول «لقد كان التقدم في التعليم والمعارف في عهد اسماعيل باشا مما يسوتب الاطوار اعجاباً وسيبقى ممدوداً كذلك في كل بلاد العالم»
(٤) راجع احوال مالورتي من ١٠٤

من أنفس الكتب حتى أصبحت من أشهر مكاتب العالم . ولقد قيل ان مصر لم يكن بها في سنة ١٨٦٣ (١) سوى ١٨٥ مدرسة ابتدائية . ولكن لم يأت عام ١٨٧٥ حتى بلغ عدد تلك المدارس ٤٦٨٥ مدرسة تحتوي على ما لا يقل عن ١١١,٨٠٣ من الطلبة عدا الكثير من المدارس العالية التابعة للحكومة وللمجالس البلدية . كما أنشئت أيضاً مدارس خاصة للجنود .. لكل أدرطة مدرسة . وقد أكدت لنا لجنة التعليم العسكري في سنة ١٨٧٢ أنه لم يكن يوجد في الجيش المصري بأجمه من الامين سوى ٤٢ شخصاً فقط (٢)

ولعمري ان الانسان ليكاد يداخله الريب في هذه الحقائق نظراً لما يعرفه عن ادارة اسماعيل باشا من الجهة الاخرى . ولكن ذلك لا يمنع من كونها حقائق وقمت اعترف بها الصديق والمدعو على السواء .

بل ان التيمس (٣) وهي الأعداء الخديو اعترفـ في الوقت الذي طاب لها فيه الاعتراف ـ « بأن مصر تقدمت تقدماً مذهباً في عهد اسماعيل باشا ... فقد ضاعف موارد البلاد للمادية الى أقصى حد سمحت به معارفه وتجاربه ... كما أن السكك الحديدية والوراني وقناة السويس هي من صنع يده . زد على ذلك أنه سعى في تحسين الزراعة

(١) راجع تقرير الفصل الانجليزي في اسكندرية سنة ١٨٧٧ ص ٣٠

(٢) راجع تقرير الفصل الانجليزي في القاهرة سنة ١٨٧٣ ص ٣١

(٣) التيمس يوم ٢٧ سبتمبر سنة ١٨٧٩ وكذلك تقرير « كيف » ص ٢ اذ قال « ان الثروة المصرية قد زادت قوة انتاجاً زيادة عظيمة في عهد خديوها الحاضر

بأن أدخل بنفورا جديدة وطرقا حديثة وبذل كل جهد لاصلاح الادارة من الوجهة القانونية والتنفيذية »

وان من الاهمية بمكان ان تذكر هذا المنحى الاصلاحي لحكم اسما عيل باشا اذ بواسطته نستطيع الوقوف على كنه الخراب الذي ساقه اليه اسرافه. المالى والحقيقة التى لامناص من الاعتراف بها هي أن الخديو مادام قد توسع فى تلك الاصلاحات فلا مناص له من أن يحاط بصعوبات مالية ولو لم تكن له وجوه أخرى لاتفاق المال. ذلك أن أمثال هذه الاصلاحات سواء اكانت مادية أم أدبية تحتاج بطبيعتها الى زمن طويل قبل ان تثمر الثمرة المرجوة منها، لهذا كان من الخرق فى رأى ان ينفق الخديو فى اقل من ثلاثة عشر عاما ما يقرب من ٥٠ مليون جنيه على هذه المشروعات العامة وحدها التى لم يكن ينتظر جنى ثمارها الا فى الاجيال المقبلة. والى هذا أشار « المستر كيف » بحق فى تقريره (١) اذ قال : « ان مصر يمكن ان يقال انها فى دور الانتقال. لهذا هي تعاني من مساوىء النظام الذى استبدته بقدر ما تعاني من مساوىء النظام الذى استقبلته. انها مصابة بالجهل والمواربة والتبذير والاسراف وهي صفات اشتهر بها الشرق (كذا) ... وهي فى الوقت نفسه تعاني من الاسراف الهائل الذى نشأ عن التسجل فى تقليد المدنية الغربية (هذه الملاحظة الاخيرة ليست من عند المستر كيف بل من

عند المؤلف) وان الملاحظة الاخيرة حقيقة لارب فيها . فان «اسماعيل باشا» كما حدثنا السير «صامويل بيكر»^(١) حاول في وقت قصير اتمام مشروعات كان اتمامها يستغرق سنين عديدة من الصبر والتؤدة . فلا غرو اذا رأينا المصائب المالية تغمر مصر بعد أن أصبح هذا الرأسمال الكبير عاطلا وليس في خزائنها احتياطي ما .

على أن هذه المصاعب لا ينبغي المبالغة فيها أو إخراجها عن حدودها. « فالستر كيف » نفسه يعترف بأن عجلة الحديد وعدم اكترائه في سبيل اتمام مشروعاته هو خطأ « لم يقتصر على مصر وحدها بل شاركها فيه الممالك الجديدة الأخرى » وقد ضرب المثل « بالولايات المتحدة » « وكندا » ثم قال بصراحة مانصه . « قد لا يوجد في مصر بأسرها ما يقرب من التبذير المروع الذي صحب ادخال السكك الحديدية في إنجلترا » وهناك شهود عيان آخرون يميلون الى النظر الى ادارة الحديد المالية مصر بعين الرأفة واللين . فقد قال أحدهم (٢) مانصه « مهما كانت متاعب مصر المالية المؤقتة فانها لم تؤثر مطلقا في هبوط تجارتها لأن موارد البلاد لم تزد في زمن من الازمان الحديثة كزيادتها في عهد اسماعيل باشا كما ان حصة مصر من ايرادات السودان انشط مما هي عليه الآن

١ داحم « النورسلي ريزو » د د ر سنة ١٠٨٢ هـ ص ٧٠ بنوال « اصلاح مصر »

۲ راجع ماقالہ المستزاد کہ 'ن' عشو الہ مال ر کتابہ « مصر کا ہی »

سنة ١٨٧٧ م ١٧٤ هـ. كذبت في المجلد ١٢ من الكتاب السالف الذكر في الفصل التاسع عشر اذ حدثت البرية التي ذاعت وقد فطن ان مصر كانت على حافة الانهيار.

وحسبك ان الفائدة على ثمن اسهم الموحد تبلغ ١٤ في المائة . وحدثنا ايضاً «المستر» (الذى أصبح فيما بعد السيد) جون فاوور «مهندس الخديو الاستشارى العليم بالشؤون المصرية قال (١)» انفق مصر فى خلال العشرة الاعوام الماضية مبالغ طائلة على مشروعات عظيمة كانت من اسباب ترقيتها السريعة ووضعت الاساس لسعادتها فى المستقبل ... وقد يقال ان هذه المشروعات تمت فى وقت اقصر مما كانت تسمح به مالية البلاد . وهو ما يسلم به من بعض الوجوه ولكن ليس فى استطاعة أحد ان ينكر انها كانت ضرورية للتقدم الوطنى . وها هو آخرهم «السيد صامويل يكر» يشهد (٢) «بان الخديو فيما بين سنتى ١٨٦٤ و ١٨٧٨ احدث تغييراً مدهشاً لا عيب فيه الا أنه تم بأسرع مما كانت تتحمله الخزانة ولكنه كان على كل حال تغييراً فى سبيل التقدم وقد بذر بواسطته بذور العظمة المقبلة» .

وبالاختصار «كانت عجلة الخديو ونجاها له حالة الخزانة» عند القيام بهذه التحسينات العظيمة من داوى الاسف ولكن لا يمكن بحال ما ان يقال انهما وحدهما سبباً لخراب المالى المروع الذى دفع «اسماعيل باشا» الى اعلان الافلاس بل ينبغى قصص سبب ذلك الخراب فيما سماه «المستر كيف» بحق «جبل الشرق وموارثه وتبذيره واسرافه» .

ولقد انتهز الكتاب فرصة متاعب الخديو المالية فأسهبوا فى نقد

(١) راجع خطابه لتييس يوم ٢٨ اكتوبر سنة ١٨٧٥

(٢) راجع كتابه «اصلاح مصر» ص ٥٣٩

تلك الصفات التي عرفت عن الشرق ولكن أليس من المدهش انهم
سكتوا عن الجشع الغربي فلم يذكروه الا عرضا ؟
ان طمع الخديو وتردده واعمال السفالة التي اتاها المولون
الاوريون سارت جنبا الى جنب في احداث الخراب الذي ذهبت
مصر ضحية له بحيث أن كل محاولة للتفريق بينهما والقاء المسئولية كاهها
على الخديو وحده تعتبر انها كالحرمة التاريخ .

ان العدل ليقضى بان تقرر هذه الحقيقة التي لا ريب فيها وهي ان
مصر - وان كانت في آخر عام ١٨٧٥ أصبحت مدينة بمبلغ ٦٨ مليون
جنيه - عدا الديون السائرة - الا ان المبلغ الحقيقي الذي وصل خزائنها
لم يتجاوز الـ ٤٤ مليون جنيه . اما الفرق وقدره ٢٤ مليون جنيه فقد وجد
طريقا الى جيوب اصحاب القروض واعوانهم اما بصفة سمسرة او
ككفأة او غير ذلك من النفقات الكمالية (١) وقد ترتب على هذا ان المبلغ الذي
تمين على الخزانة دفعه سنويا بصفة فوائد واستهلاك لم يبلغ فقط ٧ في المائة
أو ٨ في المائة وهي الفائدة الاسمية التي اتفق عليها من قبل - بل بلغ في
الواقع الى ضعفين أو ثلاثة اضعاف ذلك . اى ان المسألة أصبحت مسألة
لصوصية ونهب مالى لا نظير له الا فيما حدث في تركيا . وكأننا
تآمرت « المالية العليا » في لندن وباريس رسميا على سلب الخديو ، اذ
مالبتنا ان رأينا المصارف الزائفة ذوات الاسماء الطنانة كمصرف

١ راجع تقرر « كيف » ص ٧ . وقد ذكر « مولهاال » في الفصل الاول من كتابه
ان مجموع القروض التي اقترضتها مصر منذ سنة ١٧٦٢ لم ترد عن ٥٠ مليون جنيه وصف

« الانجلو ايجبسيان » تنشأ بقتة في جنح الظلام لا لسبب سوى اغراء الخديو بمقد قروض جديدة بفوائد فاحشة .

ولعل اصدق مثل لذلك التلاعب المروع القرض الاخير وقدره ٢٨ مليون جنيه الذي عقد في سنة ١٨٧٣ لتسديد الديون السائرة (١) . فقد جعل مقداره الاسمي ٣٢ مليون جنيه بفائدة ٧ في المائة و١ في المائة للاستهلاك . ولكن البنك لم يسلم الخديو سوى ٧ و ٢٠ مليون جنيه واحتفظ بالباقي وهو يقرب ١٢ مليون جنيه كضمان ضد الطوارئ . وليت البنك اكتفى بذلك بل انه بعد التمهيد والوعيد ارغم الخديو على قبول ما قيمته ٩ ملايين من سندات دينه السائر بسعر ٩٣ للسهم مع ان ثمن السهم وقتئذ لم يزد على ٦٥ وهو ما دفعه البنك فملا عند شراء تلك الاسهم ١١ فلاغرو اذا قام بين الانجليز من زوار على سمعة بلاده فيكتب في بدء عام ١٨٧٦ ما نصه (٢) « ان هذا الدور الذي لعبته المالية الحديثة لهو دور يخلق بالانجليزى الصبم ان يحمر وجهه خجلا عند ذكره وأن يحنق رأسه فراراً من النار عند ما لم أذكر ان فيه كان لهم ضلع في مثل هذه الاعمال الشائنة » . ان جرد هذا الكلام من البشربؤساء وشقاء لا نظير لهما .

فهذه الوسائل انما هي - - - - -

(١) تقرير « كس » ص ١١٠
(٢) راجع ما كتبه « شمع زير » ص ١٠٠
والسألة الشرقية

الاول في الحالة التعيسة التي وجدت مصر نفسها فيها رغما من التقدم العظيم الذي تقدمته في خلال الاعوام الثلاثة عشر التي سلفت مباشرة ورغما مما كان ينتظر لها من الخير العميم في المستقبل . وهذا هو عين ما اعترف به «المستركيف» نفسه إذ قال (١) «ان هذه الاحصاءات— عن الواردات والصادرات والتعليم وغير ذلك— تدل على أن مصر في عهد خديوها الحالي خبطت في سبيل التقدم خطوات واسعة في عدة جهات ولكن موقفها المالي الحاضر برغم هذا التقدم الباهر ... مفعم بالخطر . فالمصروفات وان كانت باهتلة— إلا أنها لا تؤدي وحدها الى الازمة الحاضرة التي يمكن أن يقال انها لم تنشأ الا عن شروط القروض الفادحة التي كان معظمها خارجاً عن طوق الخديو لقضاء طلبات مستعجلة»

وانا لتقدم متطوعين لاولئك الذين يحاولون زوراً وبهتاناً أن يفهموا العالم ان أعمال اسمايل وحدها كانت سبب ما حاق بمصر من الخراب والدمار بهذه الشهادة التي قام بها رجل لم يعرف بصداقته للخديو فقد قال ان مصر في عهد الخديو لم تخط قفط في سبيل التقدم خطوات واسعة في عدة جهات بل ان متاعبها الموقته— مها كانت عديدة— «لم تنشأ الا عن الشروط الفادحة» التي أرغمه جماعة الممالين على قبولها . وبالطبع لا ينبغي أن يـتمتـح الانسان من أقوالها هذه اننا

تجاوز عن العجلة غير المحمودة التي سمح بها الخديو لاولئك الافاعي
أن ينسابوا في تلك البلاد المنكودة الحظ التي كان خديويا عليها،
وانا لشديدو العطف على الشعب المصري الذي لا يذكر اسم ذلك
الخديو حتى الآن الا مقرونا بالسباب واللعنات ولكن ثمت فارقا
عظيمين أن يمتدحه المصريون سبب بلوام ويين أن يصمه المليون
وأعوانهم تلك الهمة وم يعلمون أنها أفك بين . « انهم يعرفون جيد
المعرفة أنهم هم أنفسهم الذين وضمو مصر علي حافة الخراب - هم
« الافاقيون المحتالون » كما وصفهم أحد كبار النفقات للمالين (١) -
« الذين جعلوا أصابعهم في آذانهم حتي لا يصل اليها أنين المصريين
البائسين » .

ولم يكن هؤلاء وحدهم الافاقين المحتالين الذين جعلوا حرفتهم
الاتجار بضمف اسماعيل باشا بل وجد الى جانبهم المقاولون الذين باعوه
سلمهم أو تهدوا بالقيام بمشروعات الاصلاح التي ابتكرها في مقابل
أثمان باهظة كانت حرية بالقضاء على سممتهم في أوروبا . فثلازادت نفقات
بناء ميناء الاسكندرية بمقدار ٨٠ في المائة عن نفقاتها الحقيقية ، كما ان
بناء السكة الحديدية بلغ اربعة اضعاف النفقات الاصلية وقس علي ذلك

(١) هو المسترا . ج. ولسون . راجع مقالته « موقف مصر المالي » في « مجلة فرزر »

الذين بنوا مصانع تكثير السكر ووابورات المياه^(١) الخ الخ .
 ف معظم مستشارى الخديو الفنيين وغيرهم ماعد القليلين منهم - كانوا
 مأجورين أو انهم أخذوا الرشاوى أحيانا من نوع خاص من المرائين
 طاولتهم ضمايرهم فضلا عن كل ما تقدم على تكوين عصبة لارغام الخديو
 على قبول شروطهم الجائرة . بل أن نفس الحكم الشهير الذى أصدره
 نابليون الثالث فى النزاع الذى قام بين الخديو وشركة قناة السويس
 يصح ضمه الى اعمال أولئك المقاولين الاوربيين . فقد كان جفر تلك
 القناة من أشأم المشروعات التى سببت لمصر كثيرا من المتاعب المالية
 والاقتصادية واشدها خطرا عليها . فضلا عن أن جفرها كان صدم
 القائدة بتاتا لمصر - نظرا لموقعها الجغرافى فى ركن سعيق من اركان
 البلاد يفصله عن المنطقة الزراعية لسان صغير من الارض فقد أضرتها
 ضررا بليغا بطريق مباشر اذ حولت تجارتها «الترانسيت» عن مجراها
 القديم طريق اسكندرية الى طريق السويس^(٢) . وقد تظل الوسائل
 التى تمكن بها الميسودى لينسبس من اقتناع سعيد باشا بالمواقفه على

(١) راجع كتاب « موغال » ص ٥٢٩ وما بعدها وما يمت على الدهشة والاستغراب
 ان حيل أولئك المقاولين والبنائين اتخذت فى كثير من الاحايين دليلا على «اسراف» اسماعيل
 باشا « فقد حل « المستر ادوارد ديسى » فى مقال مشهور نشرت « مجلة القرن التاسع عشر »
 فى ديسمبر سنة ١٨٧٧ تحت عنوان « الخديو ومصر » حلة شواء على الخديو بمناسبة موافقته
 على ١٣ مليون جنيه لاد السكة الحديدية فى حين أن نفقاتها فى الواقع كما قدرها جابه لم
 تتجاوز ٣ مليون جنيه فقط ولكن «المستر ماك اوين » فى العدد التاسع من المجلة تقمها رد
 على الكاتب فقال « ربما ظن المستر ديسى المبلغ المذكور باهظا ولكن مصر ليست المملكة
 الوحيدة التى زادت نفقات سككها الحديدية عن النفقات الحقيقية » .

(٢) مصر رقم ٢ سنة ١٨٧٩ ص ١٨٤

ذلك المشروع المشنوم سرا غامضا الى الابد ولكن اكثر غموضا من هذا هو كيف وافق «سميد باشا» على تقديم ٢٠٠.٠٠٠ من عمال السخرة لاجراء عملية الحفر في مقابل هذا المبلغ الزهيد وهو ١٥ في المائة من صافي ارباح الشركة بعد دفع الحصص القانونية .

ويكفى للتدليل على فساد الاتفاق المقودين سميد باشا والشركة ان نقول ان «اسماعيل باشا» ما كاد يتبوء الا وبكة الخديوية حتي النفي هذه المادة مع مادتين آخرين جائرتين تقضيان باعطاء الشركة منطقة عريضة من الارض على جانبي القناة وتخويلها حق حفر قناة من الماء العذب بلا أجر أو مقابل . ففي النزاع الذي شجر اذ ذاك بين الخديو وبين الشركة حكم «نابليون الثالث» على «اسماعيل باشا» بأن يدفع للشركة مبلغ ٣٦٠.٠٠٠ و٣٠٠ جنيه بمثابة تعويضات (١) فهذا الحكم ولو انه احدث استياء شديدا وقتئذ لم يكن سوى حلقة من سلسلة النهب والسلب التي طوقت بها أوروبا المتتورة الصالحة جيد مصر .

فبكشف الستار عن مثل هذا التلاعب وغيره مما يعجز الحصر ولا يقل عنه خسة ودناءة تتضح للناس — حقيقة الحملة التي بدأها حملة القراطيس الانجليز والفرنسيون وثابروا عليها بتوفيق ونجاح . والى هذا يشير البارون «فون مالورتي» بهكم اذ قال (٢) «مادام لدى الخديو ما يقدمه

(١) راجع ما كسه « المستر ماكوان » في كتابه ص ٨٩

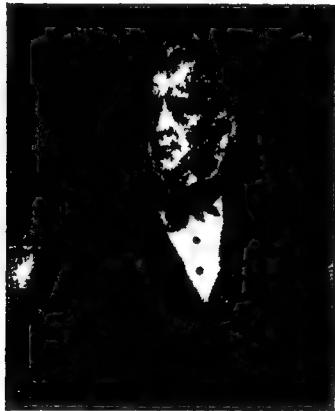
(٢) راجع كتابه ص ١٣١ و ص ١٢٢

من الضمانات تبقى الغرف الخلفية في الوزارات خاصة بجماعة المالىين وكلهم على استعداد لاقراضه الملايين العديدة بفوائد فاحشة يعاقب عليها قانون بلادهم لكنهم بقدر ما كانوا متزلزين متعلقين له حبا في الاستفادة منه اصبحوا مهددين وحين شأن الدائن حيال مدينه القدس. ولو كانت هذه الديون الفادحة خاصة بشخص عادى لاجتمعت محكمة من المحاكم وخفضتها الى المستوى العقول. وقد رأينا «المستركيف» نفسه يشير في تقريره الى ماعسى ان يتخذه الخديو من الاجراءات اذا عجز عن تسديد المبالغ التي اقترضه اياها دائنوه بتلك الفوائد الفاحشة. فقد قال (١) «ان مصر في استطاعتها تحمل ديونها الحاضرة بأسرها بفائدة معقولة ولكنها لا تستطيع ان تستمر على تجديد ديون سائرة بفائدة ٢٥ في المائة وعقد قروض جديدة بفائدة ١٢ و ١٣ في المائة لتسديد تلك الزيادات المضافة الى ديونها وهي التي لم تعد على الخزانة المصرية بليم واحد». أو بمعنى آخر كان يتعين على الخديو - في رأى «المستركيف» - ان لا يعترف بتلك الديون الكمالية التي ارضى على الاعتراف بها بحجة الضمانة ضد الطوارىء وأن يخفض الفائدة الى الرقم الذى تجعله موارد البلاد. (٢) وربما جاء عمله هذا مطابقا لما كان يتوقعه الدائنون انفسهم بينما كان في الوقت نفسه يضمن مصالحهم المشروعة في المستقبل. ولا ريب في ان

(١) راجع ما كتبه سابقا ص ٢٣

(٢) كانت «التيس» مسها مائة الى هذا الرأى كما تدل على ذلك اقتراحاتها رقم ٥ ابريل

الخديو كان يحد نفسه اما عاجلا أو آجلا مسوقا الى اتباع هذا الطريق وبذلك يتقدم مصر من العبء الثقيل الذي استنزف ثروتها وقضى بعد سنوات قليلة قضاء . برما على كل ما عمل من قبل من اعمال الاصلاح والتحسين المنظمة وكانت نتيجة ايقاع البلاد في القوضى المالية



اللورد بالمريستون

والادارية . ولكن دائنيه كانوا أكثر حرصا وتيقظا . نه فان الاشخاص الذين عوضوا انفسهم . قدما في الماضي بخضم ما شاء لهم خصمه من القروض في مقابل الخساره المحتملة اقاموا الدنيا وأتعدها الآن ليحولوا بين الخديو وبين تخفيض بعض ديونه . والى هذه الضجة اشارت مجلة

ادبرج بعد عزل الخديو ثمانية عشر شهراً اذ قالت (١) «ان الخديو لم يستمرىء ذلك المرعى الوخيم ونهج تلك الخطة الابمساعدة تفريمشون الآن فى اوربا مشية الفخار والخيلاء يلعنونه بعد أن امتلأت بطونهم من مختلف موائده ولقد كان رسل الوقار هؤلاء يتسكعون يومياً على أبواب الوزارات فى لندن وباريس طول عام ١٨٧٦ طالبين الى الحكومتين التدخل لمصلحتهم وهم الذين لم ينكشف لهم مساوىء قاصرهم (الخديو) الا لما وقف دفع الكوبونات ذوات القوائد الفاحشة التى لو كانت فى إنجلترا لهدا الجمهور من الفضائح الشائنة » .

ولقد رأينا كيف كلت بالنجاح مجهودات رسل الوقار الذين لا مندوحة لنا عن ان نضم اليهم جماعة المدافعين عنهم . فلنتظر الآن ماذا كانت نتيجة مساعيهم .



(١) راجع مقالها بعنوان « مصر المقيدة وغير المقيدة » فى عدد ابريل سنة ١٨٨١

الفصل الرابع

حملة الاسهم في ميدان العمل

ان الفترة التي تخطت اصدار الامر العالى الخاص « بجوير - غوشن » وتشكيل الوزارة الاوربية في أغسطس سنة ١٨٧٨ ، وقدرها اثنان وعشرون شهرا - هي التي تصح ان توصف بحق بالمراقبة الثنائية الاولى أو بالمراقبة الثنائية للمالية . فهي في الواقع تمثل الفترة التي انتقلت فيها شؤون الادارة المصرية الى ايدى موظفين أجنبى لم يخرجوا من العمل جبهة لمصلحة حملة الاسهم ولو انهم كانوا بالاسم في خدمة الخديو . وقد قلنا فيما سبق ان الحالة الجديدة هي نتيجة امتناع الحكومة عن مواصلة مشروعاتها السياسية مؤقتا واطلاقها ايدى حملة الاسهم للوصول مع زملائهم الفرنسيين الى وضع اتفاق لتوحيد العمل في وادى النيل .

وقد كان من أثر هذا الحياد المتفق عليه ان استمرت الحكومة تفض نظرها عن الاتفاق الجديد وتعمده من قبيل الاتفاقات الخاصة . فلم تشأ تعيين مندوب لصندوق الدين أو لمنصب المراتب العام الانجليزى . بل انها أكدت لحزب الممارضين انها لن تسمح لأى موظف انجليزى ان يتبوأ مقعده في خدمة الخديو الا بعد تقديم استقالته من خدمة

الحكومة الانجليزية . (١) ولقد أوفت الحكومة بتعهداتها فقط فيما يختص «بالمستر رومين» القاضى السابق فى جيش الهند الذى دعاه «المستر غوشن» ليكون مراقباً عاماً للدخل بجانب «البارون دى مالارى» الذى عينه الفرنسيون لمراقبة الخرج . ولكنها حثت فيما يختص «بالمستر جيرالد» أحد موظفى إدارة المالية الهندية - دعاه «المستر غوشن» ليكون وكيلاً للمراقب العام فى وزارة المالية المصرية واكتفت باعطائه اجازة لمدة سنة (٢) هذا فضلاً عن انها لم تفكر حتى فى ان تحيل على الاستيداع للماجور بارنج (الذى أصبح فيما بعد اللورد كرومر) وهو الذى قبل فى نفس الوقت نفسه من «المستر غوشن» منصب المندوب الانجليزى لصندوق الدين بمرتبة سنوية قدره ٣٠٠٠ جنيه يدفعه الخديو . ومن هذا يتبين ان خطة الحياد التى وضعتها لنفسها حكومة بريطانيا فى ذلك المهد كانت حملاً ثقيلاً على شهوراتها الاستعمارية .

ودخل النظام الجديد فى دور التنفيذ ابتداء من آخر سنة ١٨٧٦ . وما هى الا أيام حتى قام الدليل على كفاءته فان «كوبون» يتاير دفع فى ميعاده المقرر . بل ان القسط كان جاهزاً قبل حلول ميعاده رغماً من الكساد العام فى الاسواق التجارية والصناعية ومن حالة البؤس العام التى كان الفلاحون يرزحون تحتها على ان هذه المعجزة لم تحدث الا

(١) المناقشات البرلمانية لهسارد المجلد ٢٣٢ سنة ١٨٧٧ من ١٢١

(٢) المناقشات البرلمانية لهسارد المجلد ٢٣٢ سنة ١٨٧٧ من ١٢١

بطريقة بسيطة :. فان مصروفات البلاط والحريم الكالية لم تخفض الى أدنى حد فحسب بل اجل دفع مرتبات معظم موظفى الحكومة وحل جزء من الجيش . ولما تبين ان تلك الموارد لم تكف للحصول على المال اللازم اقتضى الامر الالتجاء الى « الكرياج » لحل الفلاحين على تقديم ما عندهم من الاموال . والى هذا اشار احد الكتاب المعاصرين الذين اذ قال (١) « جيت الضرائب بصرامة متناهية وقد اجتمعت الانباء الواردة من داخل البلاد على توقع جباية ضرائب العام الجديد قبل عام من موعدها » واحسب ان من المفضل ان نذكر ان هذا الكاتب نفسه كتب قبل ذلك التاريخ بشهرين اثنين فقط . عرضا بمجهودات « المستر غوشن » فقال (٢) « منذ زمن وقر في اذهان فريق كبير هنا وفي لندن ان مصر لا تستطيع ان تدفع سوى ٥ في المائة فقط . وعندى ان اعفائها من هذا الجزء الكبير من ديونها يعتبر اثما عظيما في حق الآداب العامة والسياسة العامة ... ان المبلغ المطلوب سيسده الفلاحون بصدر رحب بل سيبقى بعد تسديده مبلغ كاف لمساعدة الزراع على شراء الاسمدة لاراضيهم » . وان الانسان ليستطيع ان يصور لنفسه الصدر الرحب الذى دفع به الفلاحون ضرائبهم قبل حلول مواعيدها بعام كما يمكنه ان يقدر الكسب الذى اكتسبته « الآداب العامة »

(١) راجع ما كتبه مراسل « التيس » الاسكندري يوم ٢٦ يناير سنة ١٨٧٧

(٢) راجع رسالته الى « التيس » يوم ٢٧ نوفمبر سنة ١٨٧٦

أو « السياسة العامة » باقتطاع ارزاق اولئك المساكين وأعتابهم حتى يدفعوا « الكوبون » .

ولقد تجلت هذه الروح نفسها في ادارة المالية عام ١٨٧٧ . فللحصول على « كوبون » يوليه اقتضى الأمر الالتجاء الى عدة وسائل بارعة . فمن



المستر غلادستون

ذلك اعطائهم لشركة انجليزية امتياز تصدير العظام البالية واتخاذ القبور المصرية القديمة مخازن للفوسفات وكذلك اعطائهم امتياز استغلال آبار الزيت الموجودة في الاسماعيلية ثم دفعهم رسوم الكمرك في الاسكندرية بمقدار ١٠٠ في المائة وزيادة أجور الشحن بالسكة الحديدية بهذه النسبة أيضاً وغير ذلك . ولقد اقترح أيضاً أن يصرح لشخص يدهى

« للسيو بلان » المعروف في أندية موناكو و هو مبرج بإنشاء دور للمقاومة وأخرى للطرب وهلم جرا ولكن المشروع أخفق لعدم اتفاق الفريقين (١) على أنه لما حل موعد دفع « كويون » يولية تين أن هناك عجزاً رغماً من كل المجهودات السالفة . وكان السبب أن الواردات على كرك الاسكندرية قلت كثيراً بعد رفع التعريفة الكمركية كما أن حركة نقل البضائع بطريق السكك الحديدية هبطت هبوطاً قاحشاً لتحويل جزء كبير منها الى طريق النيل (٢) . فترتب على ذلك أن اتزع القوم من فلاحى المديرية المختصة بأداء الدين محاصيلهم « بحجة للتأخر عليهم » - مع أن الضرائب دفعت قبل ميعادها بستين ثم باعوا هذه المحاصيل لشركة انجليزية تسمى شركة هويتورث بمبلغ ٥٠٠.٠٠٠ جنيه (٣) . وقد كتب مراسل التيمس يشير الى ذلك فقال (٤) « ان هذا هذا المحصول يشتمل قبل كل شئ على ضرائب عشرية سبق أن دفعها الفلاحون . واذا ما استعرض الانسان أمامه صورة أولئك الفلاحين الذين لدعتهم الفاقة وأصبحوا لا يجدون من الزاد الا ما دون الكفاف وقد أضنام الثعب فى اخصاصهم الحقيمة - وهم يعملون صباح مساء لملء

(١) راجع ما نشرته « التيمس » من الخطابات التى ارسلت لها من اسكندرية فى يومى ٣ مارس ١٢ وديسمبر سنة ١٨٧٧ .

(٢) راجع عاصرة « السنر فرانس كوب » فى عدد « التيمس » بتاريخ ٢٠ مارس سنة ١٨٧٨

(٣) « التيمس » فى ١٥ يونيه سنة ١٨٧٨

(٤) راجع « التيمس » فى ٢٧ يونيه سنة ١٨٧٧

جيوب الدائنين - تقول اذا استعرض كل ذلك أمامه أصبح يرى أن تسديد الكوبون في موعده عمل غير جدير بالمباهاة أو الفخار. وعيناً حاول الخديو اقناع الدائنين باستحالة دفع الكوبون وتوسل الى المراقبين الا يلقيا بالبلاد الى هاوية الخراب بذلك الابتزاز والاعتصاب^(١) ولكن الموظفين الاوربيين وهم الذين لا يعينهم الا أداء الواجب بقدر الاستطاعة شأن أشرف الرجال^(٢) أصموا آذانهم عن سماع أى رجاء. ومن ثم دفع الكوبون بتمامه. والى هذا العمل أشار القنصل الانجليزى العام وقتذاك بقوله^(٣). « لقد دفعت مصر فى خلال ثمانية أشهر ما يقرب من ٦ ملايين جنيه. وهي شهادة ناطقة بحسن النظام الجديد. ولكنى أخشى أن نكون قد حصلنا على هذه النتائج بعد هلاك الفلاحين بسبب بيع حاصلاتهم قبل حصادها قسراً وجباية الضرائب مقدماً قبل موايدها. هذا فضلاً عن ان مرتبات الموظفين الوطنيين التى يعد دفعها بانتظام شرطاً أساسياً لحسن الإدارة قد أجل دفعها لسداد الكوبون وبهذا تنكسر ما للمستخدمين من متأخرات. بل ان مراسل التيمس^(٤)

(١) مصر رقم ٢ سنة ١٨٧٩ من ٧٢ و ٧٣.

(٢) فى المجلد الاول من « مصر الحديثة » ص ٢٤ تنفى « اللورد كرومر » بمجهودهم و زملائه أذ قال « ولا ادعى صفات خاصة للموظفين الاوربيين الذين هبطوا مصر حوالى ذلك الوقت . . ولكن كانت لها جميعاً صفات مشتركة . فقد كنا جميعاً أمثاء غلصين . . واعتزنا القيام بالواجب الى أقصى ما فى استطاعتنا »

(٣) مصر رقم ٢ سنة ١٨٧٩ من ٧٢ و ٧٣.

(٤) « التيمس » فى ٢١ يولييه سنة ١٨٧٧

الذى كان شديد التفاؤل بالرغم من احتجاجات «اسماعيل شاصديق» رأى نفسه مضطراً لان يحذر «المستر رومين» «الا ينسى الفلاحين في غيرته علي مصالح الدائنين والا رأى نفسه يوماً ما قد جاوز حدود قدرة البلاد علي الانتاج».

فترتب علي هذه الخطة المالية التي بلغت المثل الاعلى في «المهارة والانسانية» ان شلت ادارة البلاد بأسرها في خريف هذه السنة نفسها أى قبل مرور عام واحد علي اتفاقية «غوشن جويير». وفي سنة ١٨٧٧ بعث «المستر فيفات» الي حكومته يخبرها (١) ، «بأن الخزانة أصبحت خاوية علي عروشها . وان مرتبات الجنود وموظفي الحكومة لم تدفع منذ اشهر وان البؤس والشقاء قد ضربا اطفالهما بين الاخيرين وان ادارة البلاد بأسرها أصبحت مشلولة».

وقد ذهب من الإيراد العام وقدره ٥٤٣٠٠٠ ٩٠ جنيه في سنة ١٨٧٧ مالا يقل عن ٧٤٧٣٠٠٠ ٧٠ جنيه الي ايدي الدائنين فلم يبق بعد خصم الجزية السنوية لتركيا وفوائد اسهم قناة السويس الا ما يقرب من مليون واحد من الجنيهات لادارة شؤون البلاد (٢). وما وافى يوم ١٥ ديسمبر حتى حل ميعاد دفع الكوبون فاجل دفعه الي اسبوعين . وقد أصبح ظاهراً لكل انسان ان مثل هذه الحالة لا يمكن ان

(١) مصر رقم ٢ سنة ١٨٧٩ من ٩٧

(٢) مصر رقم ٢ سنة ١٨٧٩ من ١١٢

تدوم طويلا . فان حملة القراطيس واعوانهم كانوا يعملهم هذا « يقتلون
 الاوزة من اجل ييضها الذهبي » فصار من المهم ان يعدل مشروع « غوشن
 جوير » خدمة لمصالحهم أنفسهم ان لم يكن لمصلحة المصريين . ثم
 تبين « المستر رومين » نفسه — فضلا عن الخديو — ان العبء الذي
 لقى على الاهالي بموجب هذه التسوية أثقل من ان يحتمل فكذب
 مذكرة طويلة أثبت فيها أن الضرائب التي يدفعها الفلاحون قامت
 كثيرا بمقدرتهم الاقتصادية (١) ولكن حملة الاقساط رأوا غير هذا
 الرأي . فان الماجور « بارنج » — خادم الدائنين الامين — كتب في
 الحال مذكرة معارضة قال فيها ان الباعث على كتابتها « احتمال اتباع
 رأي « المستر رومين » واتخاذ حجة لاحداث تغيير موقت أو دائم في
 العلاقات الموجودة بين الحكومة المصرية وحملة أسهم الدين المصري
 الذين تمثل مصالحهم هنا » ثم أخذ يناقش الارقام الذي ذكرها « المستر
 رومين » ويقارنها بالضرائب المفروضة على فلاحى فرنسا وتركيا
 والمهند نفسها الى ان وصل الى هذه النتيجة وهي « ان الضرائب
 المصرية اذا قورنت بضرائب البلدان الاخرى لاتعتبر ثقيلة أو فاحشة »
 ثم زاد على ذلك قوله « ولست أترد في ان أقول اني وزملائي لا يسعنا
 الاعتراف بمدالة الطلب الموجه الى الدائنين بالتنازل عن شيء من
 حقوقهم أو بذل تضحيات جديدة لا لسبب سوى الزعم بأن تقرير

« المستر زومين » يصف حالة موارد الإيراد في مصر وصفاً حقيقياً^(١) وقد خيل الى « الماجور بارنج » ان تمت غرضاً آخر من الورطة . ذلك أنه شد رحاله هو والمسيو « دى بليبير » المندوب الفرنسي في صندوق الدين - قاصدين أوروبا لمفاوضة حملة القراطيس وعند عودتهما اقترحا على الخديو عمل تحقيق دولي عن حالة البلاد المالية للتوفيق بطريقة حاسمة بين مصالح حملة الاسهم وبين مصالح المصريين . ولمرر قد كان الاقتراح في منتهى الوقاحة لان مصر كانت لاتزال دولة مستقلة فلا تستطيع مع الاحتفاظ بكرامتها - السماح للاجانب بالتفتيش في شؤونها المالية . ولكن وقاحة الاقتراح تتجلى بشكل أوضح متى وقفنا على البواعث الخفية التي دعت الى تقديمه . فقبل كل شيء ينبغي اجمال فكرة ان حملة القراطيس كانوا حقيقة يرغبون في التوفيق بين مصالحهم ومصالح مصر . فلم يكن هناك شيء من هذا القبيل . فان شركة روتر^(٢) ذكرت لمندوبها في باريس في أواسط مارس سنة ١٨٧٨

(١) مصر رقم ٢ سنة ١٨٧٩ من ١٤٦ - ١٤٩ . ومن المهم ان نقرأ في ضوء هذا الدفاع من مصالح حملة القراطيس « أسف اللورد كرومر » على عدم اعتزاز الخديو بأهمية تلك التدابير التي تركته وجهاً لوجه امام أمثال هؤلاء الرجال « الأمساء » . فقد قال في المجلد الاول من كتاب « مصر الحديثة » ص ٢٥ ماض « فلان الخديو يجمع في اكتساب ثقة هذا الشريحة من المواطنين الاحاب وتمكن من حلهم على مساعدته لما كان تحت مجال لثقتك في بقاءه على أريكة الخديوية الى آخر أيام حياته » فانظر الى عظم الثقة العظيمة التي كان في استطاعة « الماجور بارنج » وقتئذ ان يعنها ! اما بخصوص « شريحة المواطنين الاجاب » فما يجدر ذكره ان الشكاوى بلغت عنان السماء وقتئذ من « ازدياد عدد المواطنين الاجاب ذوي المراتب الصعبة » راجع الخطاب المنشور في « التيمس » من القاهرة بأروخ ١٠ فبراير سنة ١٨٧٧ .

٢ راجع « التيمس » يوم ١٤ مارس سنة ١٨٧٧

وأن لجنة الدائنين الانجليز أعلنت انها لا تستطيع السكوت على أى تغيير أو تعديل فى التزامات الخديو وترى أن لجنة التحقيق - اذا تبين ان مايدفع من المال الآن غير كاف لسداد القسط - لا يتعين عليها ان تعمل لتخفيض فائدة الديون بل لتضع نظام الضرائب على أساس جديد بحيث يضمن دفع الفوائد بتمامها .. ويقال ان القنصلين الانجليزى



اللورد غرافيل

والفرنسى أخذا بالتضامن فيما بينهما الوسائل اللازمة لحل الخديو على احترام التسوية المالية التى وافق عليها « ومن هذا يتبين ان المراد بإيجاد لجنة التحقيق لم يكن لتعديل اتفاقية « غوشن جوير » - كما كان يتعين بحكم الظروف القهرية - بل لاكتشاف موارد جديدة سواء أكان

ذلك بفرض ضرائب جديدة أو بوضع اليد على إيرادات اضافية لتبقى تلك الاتفاقية الوحشية نافذة . وتمهداً لتلك الناية أذيع ممداً أن الخديو ووزراءه أخفوا جزءاً من الإيراد المطلوب للاقساط لمصلحتهم الشخصية^(١) بل بلقت المرأة بالقوم ان زعموا ان وزير المالية سيق الى المحكمة المختلطة في فبراير سنة ١٨٧٨ « ليدين للقضاء علة العجز فيما كان ينبغي ارساله الى صندوق الدين من الاموال » . وقد كان الى جانب ما ذكر اطيان الخديو الخاصة واطيان اسرته فقد كان في وسع حملة القراطيس وضع أيديهم عليها كما أشار الى ذلك مكاتب « التيس » الاسكندري إذ قال^(٢) « ان يتنا به متاع تقيف قيمته على ١٥ أو ٢٠ مليون من الجنيهات ليس عليه في الوقت الحاضر سوي رهن واحد لا يمكن أن يقال بحق أنه غارق في الدين أو عاجز عن ارضاء دائنيه » يتضح من هذا ان الفرض من لجنة التحقيق المنشودة هو سلب المصريين وواليهم من جديد لسد نفهم اولئك الدائنين الطامعين .

ولا غرو اذا رأينا الدهشة تستولى على الخديو لهذا الاقتراح وقد رفض باديه ذى بدء الاصغاء اليه ولكنه وافق في النهاية على شرط الاتجاوز اللجنة البحث عن موارد جديدة . ولم يكن هذا ليرضى حملة القراطيس . فقد طلبوا البحث في مصروفات الحكومة

(١) مصر رقم سنة ١٨٧٩ ص ١٢٢ . وكذلك الخطاب الذي ارسل « للتيس » من سكندرية في يوم ١٤ فبراير سنة ١٨٧٨ .
(٢) « التيس » اول مايو سنة ١٨٧٨ .

علمهم يجدون وسيلة لتخفيفها الى الحد الأدنى بحيث يضمن دفع فوائد الدين .

فغضب الخديو أشد الغضب لهذا الاعنات . اذ كان معناه تسليم ميزانية البلاد الى الاجانب والساح لهم بالتصرف فيها كما تشاء اهوؤم او بالاحرى وضع مصر تحت الحماية الاوربية المشتركة وفي ذلك القضاء عليها باعتبارها دولة مستقلة . ولا ريب في انه طالما اعاد الى ذاكرته في تلك الساعات المصيبة نصائح المفتش بالا يسمح لافاعى الاوريين بالاقتراب من ادارة البلاد ولكن وقت الندم كان قد فات وسبق السيف العذل ا وقد قاتل المستر غوشن بلهجة التهديد في التيمس (١) « اننى سأبذل ما فى وسعى ونفوذى للقضاء على محاولة الحكومة المصرية حصر دائرة التحقيق وهنابداً يظهر بذمة فى التلغرافات الواردة من باريس واسكندرية اسم الامير حليم (٢) عم اسماعيل باشا المطالب بعرض الخديوية والذي عاش فى الاستانة شبيه منفي وهدد المستر غوشن الخديو فى خطاب ثان ارسله الى التيمس باتخاذ اجراءات معينة فى مؤتمر برلين المقبل « حيث ستدور بلاريب ربح المناقشة حول مركز مصر » (٣) ومن الصعب التكهن الى أى حد كان فى الامكان تنفيذ تلك التهديدات الفامضة . ولكن تأثيرها كان على كل حال سريعاً حاسماً . ذلك ان

(١) « التيمس » يوم ٣١ يناير سنة ١٨٧٨

(٢) راجع مثلا افتتاحية « التيمس » يوم ٧ سبتمبر سنة ١٨٧٨

(٣) « التيمس » يوم ٢٥ فبراير سنة ١٨٧٨

الخديو رأى نفسه ازاء هذا الارهاق المتوالى مضطراً الى الخضوع والاذعان لطلب حملة القراطيس . فاصدر في ٤ ابريل سنة ١٨٧٨ أمراً عالياً بتعيين لجنة تحقيق دولية أصبحت مهمتها - كما طلب حملة الاسهم - في نظر الانجليز والفرنسيين لاغير مقصورة على الشؤون الخصوصية بل تتعداها الى القيام بعمل تحقيق رسمي سيؤدي حتماً الى اتخاذ قرارات يتعين على الخديو ان يوافق عليها أو يرفضها مع تحمل تبعه ما يترتب على هذا الرفض،^(١)

وفي الوقت نفسه استمر ابتزاز الفوائد من الفلاحين البؤساء كما كان الحال في الماضي كأنه لم يحدث امر ذوبال . ومما زاد الطين بلة ان النيل في خريف العام السابق انخفض عن منسوبه المعتاد فترتب على ذلك جبن المحصول في سنة ١٨٧٨^(٢) ولم يقف الخطب عند هذا الحد بل ان الطاعون البقري تفشى بدرجة مروعة مما ترتب عليه هبوط سوق القطن هبوطاً فاحشاً . فكانت نتيجة هذه الرزايا المجتمعة ان ضربت الجماعة اطنابها في الوجه القبلي بشكل لم يعرف مثله منذ أجيال عديدة . واذا ذاك خرجت النساء باطفالهن هائبات على وجوههن متنقلات من قرية الى أخرى في طلب بلغة من العيش حتى اضطرون في كثير من الاحيان الى التزود بما كن يلقينه من فضلات الطرق وحالتها .

(١) راحم بوقية « التيس » من « باريس » يوم ١٠ ابريل سنة ١٨٧٨
(٢) لم يزرع أكثر من ٨٠٠ فدان لعدم وجود الماء مما أصاب على الخزانة نحو مليون جنيه

ولقد قيل ان مالا يقل عن ١٠,٠٠٠ شخص ذهبوا ضحية المجاعة في صيف ذلك العام عدا الذين قُتلت بهم الامراض الناشئة عن الفاقة كاللوسينطاريا وغيرها (١) وبالرغم من ذلك كما فان الخديو ما كادي طلب



الدوق دي كازيه

تأجيل كوبون شهر مايو حتى قبول اقتراحه بالرفض الجاف . وبعثاً حاول أن يحمل الموظفين الاجانب على دفع مرتبات الموظفين علي الاقل - لان معظمهم كاد يقتله الجوع - وحذرهم بلهجة للصدور الذي يكاد يَحْتَق من شدة الكرب بانه « لن يكون مسئولاً عن المواقب » (٢) وقد

(١) مصر رقم ٦ سنة ١٨٨٨ ص ٧٠

(٢) مصر رقم ٢ سنة ١٨٧٩ ص ١٩٤ — ١٩٨ . وما قاله مراسل « التيمس » السكندري يوم أول مايو سنة ١٨٧٨ وهو « ان وجود جيش كبير من صغار الموظفين على حافة المجاعة لضحية أكبر وأخطر من تحطيل صدوق الدين من موقعا » ومم ذلك بقولون زوراً ان الخديو لم يسم لكسب ثمة تلك التهمة من الموظفين الاجاب الامناء . !!

كان كل من « للستر فينان » و « للستر دومين » موافقا على تأجيل دفع ذلك الكوبون الموبق (١) بيد ان الحكومة البريطانية أذعنت لهويشات حملة الاسهم . ولكي تضمنه وزارة فرنسا لها في مؤتمر برلين أصممت اذنيها عن سماع أى توسل وابتقت في الحال بوجوب دفع الكوبون .

ومع انه لم يبق الا اسبوع واحد لاداء المطلوب في تلك القصاصه الثمينه فان ما حصل من المال كان لا يزال ينقصه نحو مليون جنيه . ولكن شركة « روتر » اخذت تعزى الجمهور بقولها « ان الحكومة المصرية بما تضمنه عليها انجلترا وفرنسا من الضغط الشديد لن تغفل وسيلة من الوسائل لاداء الكوبون في ميعاده » (٢) وفي الواقع قد دفع الكوبون في موعده تماما . ولكن باى طريقة ؟ هذا ما نترك للقارىء تصوره . فان الفلاحين اضطروا في كثير من الاحوال الى بيع حاصلاتهم قبل حصادها بنصف قيمتها بل بأقل من ذلك ثم شرائها ثانية لسد جودهم فادى ذلك الى انفاربعض المديرىات ورحيل الالهالى عنها نهائيا . وكذلك دفع كوبون شهر يوليه في ظروف مشابهة لالتى سبق شرحها . وقد حاول الخديو من جديد ان يؤجل الدفع قائلا « انه سبق ان سلم للدائنين كل ما يستطاع تسليمه وأن من المستحيل ان يقدم لهم شروطا خيرا مما سبق

(١) « التيس » يوم ١٤ مايو سنة ١٨١٩

(٢) « التيس » في ٢٥ ابريل سنة ١٨٧٨

له اعطاءهم اياها الا بخراب البلاد التي أصبحت تنوء الآن بالتزاماتها الفادحة» (١) ولكن «المستر فيفان» - بناء على تعليمات حكومته اجاب على هذا بكل انكار قائلاً «ان الدائنين ينبغي ألا تمس مصالحهم بسبب حالتيهم لم يكونوا مسئولين عن ايجادها». وقد دفع الكوبيون بتمامه. غير «أن المستر فيفان» الذي كان يعلم الظروف ويقدرها كتب الى رئيسه يخبره «ان الادارة الاوربية ربما كانت تعمل - بنير علم - على خراب الفلاحين خراباً تاماً ومم مصدر ثروة البلاد وعندى اثنا عشر الانجليز مسئولون مسئولية كبيرة عن هذا التخريب» (٢). ولكن يا اسفا على ما حل بالمستر فيفان ا فلم تقع فقط كلماته هذه وغيرها مما سبق ان فاه به في ظروف مختلفة على اذان صماء بل انها في النهاية كلفته منصبه. اذ لم يمض على تحذيره الاخير سوى اثني عشر شهراً حتى استدعي لعدم كفاءته مطلقاً للقيام بواجب الدفاع عن مصالح حملة الاسهم!

وفي الوقت نفسه كانت اللجنة الدولية جادة في عملها بل كانت في الواقع وعلى وشك الانتهاء منه. وقد اختتمت الدوائر السياسية فرصة تأليفها للتساؤل عما اذا كان الوقت لم يحن بعد لبسط «الحماية» على مصر وطلقت الصحف «نجس» مبلغ شعور فرنسا حيال هذه المسألة فكتبت التيمس بلهجة السياسي الخبير تقول (٣) «مهما كانت ماجريات

(١) مصر رقم ٢ سنة ١٨٧٩ ص ٧١

(٢) مصر رقم ٢ سنة ١٨٧٩ ص ٧٣

(٣) «التيمس» يوم ١٩ ابريل سنة ١٨٧٨

الاحوال في المستقبل المجهول فليس من المبالغة في شيء ان يقال ان مصر ستبقى الى امد طويل مركزاً له اهمية سياسية كبرى. ولسنا وحدنا الامة التي تتطلع الى وادي النيل . اذ لو كانت الحال كذلك لسهل حل المسألة المصرية . فمن يده حكم محمد علي ... حاول الفرنسيون ان يكون لهم النفوذ التام في مصر . لذلك لانستبعد ان ينظروا بعين البصيرة الى كل خطوة نخطوها تلوح عليها مسحة الرغبة في أن تكون لنا السيطرة على سياسة مصر ، وكان هذا بمثابة عجز للتثبت بطريقة ماهرة من شعور فرنسا ولكن مراسلي تلك الصحيفة أذن لهم ان يكونوا أكثر صراحة في الكلام عن هذه النقطة . فمثلاً رخص لمراسلها السكندري ان يختم وصفه واراد مصر الزراعية بقوله (١) « ان هذا الوصف - سيكون على جانب عظيم من الاهمية في نظر الفريق الذي يرى ان انجلترا بعد زمن قصير اما ان تكون حامية وادي النيل واما ان تكون مالكة » كذلك رخص للمراسل نفسه ان يكتب في العبارة الآتية بمناسبة الاشاعات المزعومة عن قرب اعلان الحماية الانجليزية الفرنسية على مصر وهي (٢) . « ان فكرة الحماية الفرنسية الانجليزية لا تقابل بالارتياح . فلقد جربنا الادارة الثنائية طويلاً ورأينا كيف كان التنافس بين صاحبي الاشراف حائلاً دون التقدم حتى اننا نراقب كثيراً في امكان استقامة

(١) « التيس » يوم ١٧ ابريل سنة ١٨٧٨

(٢) « التيس » يوم ٢٦ مارس سنة ١٨٧٨

العمل في ظل هذا الاشتراك ... ولقد تساءل الناس عن حقيقة مصلحة فرنسا في مصر ... نعم ان أحد المصارف في باريس قد تورط في اقراض مصر . ولكن خمس سنوات في ظل الحماية الانجليزية كفيhle باخراجه من هذه الورطة » .

وقد تبين على أثر هذا أن فرنسا تعارض أشد المعارضة في بسط الحماية الانجليزية على مصر . نعم انها كانت راغبة - بل كانت في الواقع تسمى في بسط الحماية الفرنسية الانجليزية على مصر ولكن هذا الاقتراح لم يرق في عين إنجلترا فقد كانت ترى في الحماية المزدوجة القضاء المبرم على مطالبها الشعبية في مصر . وقد تقرر أخيراً المدول عن الاقتراحين وعزت إنجلترا نفسها بقولها ان مصالح فرنسا في مصر « وان كانت لا تخرج عن كونها وهمية فان مصر لا تستحق ان نجاني فرنسا من أجلها » (١) فاختار إنجلترا في بسط حمايتها وحدها على مصر ومعارضتها في الوقت نفسه لاية خطوة جديدة تتخذ لبسط الحماية الدولية أو المزدوجة هو الذي جعلها تتظاهر بفتة بالموافقة على ان تشتمل لجنة التحقيق على مندوب مصري وأن تظل صيغتها مالية فحسب . لا بل انها ذهبت الى أبعد من ذلك بأن حذرت الحكومة الفرنسية التي كانت شديدة القسبث بإبعاد كل العناصر المصرية من اللجنة « بالألا تتطرف في معارضتها » وان تذكر ان « الخديو مازال حاكم البلاد المستقل » (٢) غير انها رغبنا

(١) برقية مراسل « التيس » البارسي يوم ٢٣ سبتمبر سنة ١٨٧٨
(٢) راجع الخطاب للمرسل « لتيس » من أسكندرية يوم ١٢ ديسمبر سنة ١٨٧٧

من ذلك لم تهمل وسيلة من الوسائل ليكون لها النفوذ الاكبر في اللجنة لتظهر للخدوي أية الجهات ينبغي عليه ان يحسب حسابها . ثم تقرر ان تكون اللجنة من موظفي صندوق الدين الاربعة مع اضافة ممثل عن إنجلترا وآخر عن فرنسا وثالث عن مصر . وكان «رياض باشا» صديق إنجلترا مندوب مصر «والمسيو دى لسبس» منشىء القناة مندوب فرنسا ورئيس اللجنة في آن واحد وابدى الخديو رغبة شديدة في ان يكون الكولونيل (الذى أصبح فيما بعد القائد) ج غوردون مندوب إنجلترا . ولكن «الكولونيل» أبعد بطريقة غريبة^(١) واستبدل بالسير «ديفرز ولسون» الذى سبقت الاشارة اليه في بدء المتاعب المصرية وكان «السير ديفرز» لا يزال موظفاً في مصلحة الدين الاهلى برتب ١٥٠٠ جنيه سنوياً فتعينه في اللجنة كان نقضاً شائناً للعهد الذى قطعته الحكومة الانجليزية على نفسها بالتزام الحياد التام في الشجار القائم بين

(١) راجع كتاب «السير ويليام بتر» المسمى «تشارلس جورج غوردون» من ١٣٩ - ١٤٠ اذ قال «قصتها - أى «المسيو فردينا دى لسبس» و «الكولونيل غوردون» - كان بمثابة ضئيل على ان عملها سيكون بحيث لا يأتيه الشك من بين يديه ولا من خلفه . ولكن الواقع هو ان الرجال شرفاء النفوس لم يكن وجودهم مرغوباً فيه لامن حلة الاسهم ولا من الدول المتنافسة اللاتي كن يتهاقن على العريضة المصرية . فقد أوصل الخديو في طلب الرجل الوحيد الذى كان في امكانه انقاذ عرشه وبلاده ولكن ذلك الرجل تقرر ابعاده بأقصى سرعة ممكنة . ولم يسع غوردون الا ان يقتل رجلاً فيخفى نفسه في مجاهل السودان مدة عامين آخرين بعد مآراء من المعارضة القائمة في وجهه من كل صوب وتسفيه موطنى الحكومة الانجليزية لأآراءه وهسته بأحوبة الوزراء البريطانيين الوقحة وسخرية أذئاب الصحف في مصر منه وضيق صدره بما دسه ضده في القصر والتصليات الباشاوات والمندوبون والتناصل وعصابة التماسين في القاهرة ممن ألوا العبد في الماء المكر » وكان من رأى غوردون تأجيل دفع فوائد الدين حتى تدفع أولاً المرتبات المتأخرة لموطنى الحكومة .

الخديو ودائنيه أو على الأقل يحملها من قبلون التوظف في مصر على الاستقالة من وظائفهم في إنجلترا . علي أنها حاولت بادية ذى بدء ان تنكر ان « في نيها التدخل بصفة رسمية بين الخديو ودائنيه » . غير انها عادت فاعترفت فيما بعد بأن عملها كان تدخلا وقد بررت بحجة أن التعيين كان ضروريا « لتمكن من الدفاع عن مصالحنا الخاصة » (١)

ومنى ذلك على ما يظهر ان مصر كان محظورا عليها ان تتفق مع الدائنين على تسوية قد تمس الجزية السنوية لتركيا التي تمهدت إنجلترا بالدفاع عنها !! (٢) ولقد وصف مراسل « التيمس » الحالة أصدق وصف عندما قال . ولقد كان السير « ريفرز ولسون » في عيشته في المرتين شخصا خصوصيا لا مندوبا رسميا من قبل الحكومة الانجليزية . وقد دفعت الخزانة البريطانية نفقات سفره » (٣) .

ولقد كان تعيين « السير ريفرز » نعمة كبرى على إنجلترا إذ سرعان ما أصبحت له وللماجور بارنج الكلمة النافذة ثم كان هناك عضو آخر في اللجنة يحسب حسابه وهو السيد بليبير . ولكن للماجور بارنج كان قد آمن جانبه وإذاك وقف في بداية الطريق فلم يكد

(١) المناقشات البرلمانية لهنسارد المجلد ٢٣٩ سنة ١٨٧٨ ص ٢٢٨

(٢) المناقشات البرلمانية لهنسارد المجلد ٢٣٩ سنة ١٨٧٨ ص ١٦٢٧

(٣) « التيمس » في ١٧ أبريل سنة ١٨٧٨

بمخطوطات قليلة حتى جارت الجالية الفرنسية على بكرة أيها
بالاحتجاج عليه لانه تهاون في الدفاع عن مصالح فرنسا مرضاة لانجلترا



الامير حليم باشا

مما أدى في النهاية الى استدعائه وفضيحه (١) وقد بقي «السيودي
لبس» ولكنه اسكت كذلك بطريقة مجهولة مما أدى الى اقالته .
ومن ثم انتخب «السير ريفرز ولسون» رئيساً للجنة وبهذا اقلعت
السفينة مراسيها بعد انتخاب مجارها من رجال يركن اليهم بين تهليل
بورصتي الاسكندرية ولندن وتصفيقهما .

(١) راجع « مستندات ومتخبات من الصحف » نشرتها الجالية الفرنسية في مصر
سنة ١٨٨١

الفصل الخامس

الوزارة الاوردية والثورة الاولى

في شهر ابريل سنة ١٨٧٨ بدأت لجنة التحقيق الدولية أعمالها وما حان أول أغسطس حتى كان تقريرها الاول - واسمه (التمهيد) - مجهزاً ومعداً للنشر . ولا مناص من الاعتراف بأن أعضاء اللجنة لا سيما الاعضاء الانجليز منهم أقدموا على مهمتهم بنشاط كبير وغير محدود وانهم فضحوا كثيراً من المخازى التي كانت متفشية وراء الستار كالرشوة والفضوضي التي امتازت بها الادارة المالية المصرية .

ولقد بسط الاعضاء الحقائق في تقريرهم كما هي ثم عرضوه على الخديو وأذاعوه بين الملاّ بقصد التنديد بالفضائح واستئزال السخط عليها . ولا ريب في ان كثيراً مما ذكره كان حقيقياً . بيد أننا لو تذكرنا أعمال الرشوة والخلل التي تقع يومياً في ظل حكومات ديمقراطية متنورة كحكومة انجلترا أو فرنسا أو الولايات المتحدة لمادهشنا كل هذه الدهشة لتغلغلها في حكومة أو قراطية كحكومة اسماعيل باشا . لا بل ان مجرد وجودها في ظل حكومة استبدادية حري بالآ يسرف الانسان في التنديد بها أو أن يتطرف في الحملة عليها كما فعلت اللجنة . وأقسم لو سمع لبعض لجان أجنبية بالتمق في بحث كثير من أسرار

الدولة ظهرت غير واحدة من الدول في طول أوروبا وعرضها من
البورتغال الى الدانيمرك ومن روسيا الى انجلترا في عين الجمهور بمظهر
لا يشرف أو يبعث على الفخار . فالفوضى التي لوحظت في مصر كانت



الامبراطور نابليون الثالث

طبيعية بل انها مبررة نظراً لقرب عهد البلاد بالجمعية ولذا كان مثل
هذا الترقى والنشوء بطيئاً بطبيعة الحال وهوما اعترفت به التيمس نفسها
فيما بعد اذ قالت (١) « ان هذا التدرج يحتاج عادة الى زمن فيجب إذن
تمهده بالاناة والصبر » . ثم أضافت الى ما سبق هذا التهكم الخبيث
« ان من الناس في هذا العصر من يتمجلون السكال المطلق في كل شيء »

(١) راجع « التيمس » يوم ٢٧ سبتمبر سنة ١٨٧٩

تعبلا لا يدل على الحكمة والعقل. وكأنهم نسوا الاجيال البطيئة والاشواط الطويلة التي قطعتها كل دولة من دول أوربا قبل أن تصل الى حالتها الحاضرة أو فاتهم أن مائة عام في تاريخ الأمم ليست الا شيئا يسيرا ، على أنه ينبغي أن يضاف الى ما تقدم أن شطرا كبيرا من هذه الخازي والنفوضي - ولعله شرما فضحه أولئك الاعضاء الفيورون - لم ينشأ عن الورطة التي أوقع حملة القراطيس مصر فيها فحسب . بل عن الادارة الاوربية التي أوجدها المراقبون وهي الادارة التي استنزفت دماء الفلاحين وأدت الى الارتباك الكلي والجزئي وساعدت على تقشي الرشوة بوضعها موظفي الحكومة بين نارين فأما أن ان يموتوا وأسرهم جوعا واما يعيشوا عيشة تلفة فيحصلوا قوت يومهم بطرق الابتزاز والرشوة . والى هذه الحال السيئة أشارت التيمس فيما يمتريها أحيانا من نوبات الصراحة إذ قالت (١) « ان الادارة السيئة التي قبض لمصر أن ترزح تحتها في الاشهر الاخيرة والارهاق الذي نزل بالفلاحين هما محور التهمة للموجهة الى الخديو . وينبغي أن نذكر أن اسماعيل باشا لم يكن مستثولا عن كل ما حدث . لقد كان حتما عليه أن يمجّد الاموال لاداء ما استداناه وهذا كما لا يخفى مما طالبت به حكومتنا وغيرها من الحكومات فاضطر الى الالتجاء الى الطرق التي تكفل الحصول عليه ذلك لان من أهمته الغاية لا ينبغي أن يحفل بالوسائل للوصول الى تلك

(١) راجع « التيمس » يوم ٢٧ يولييه سنة ١٨٧٩

الغاية فالذى أمر بدفع كوبون مايو من العام الماضي كان في الواقع كمن أمر بمعاملة الفلاحين بمثل ما عوملوا به .

ولكن مثل هذه الاعترافات وما شابهها من الظروف المخففة لم ترق في أعين أعضاء اللجنة وهم الذين هبطوا وادى النيل لا لينتموا للماذير للخديو بل ليقسموا الحجة عليه ويظهروا للعلا مساوىء حكمه



السيودى بلينير

وليستخلصوا من كل ذلك ما يبرر وضع بلاده تحت ادارة الدائنين . وعلى ذلك كان أول وأهم طلب لهم هو أن يتنازل «الخديو» عن سلطته الاوتقراطية - لالمثلى الشعب المتخفين كما قد يتبادر الى الذهن - بل لوزارة كانت في الاسم تحت رئاسة ناظر مصرى هو «نوبار باشا»

على شريطة أن ينضم اليها السيد « ريفرز ولسن » كناظر للمالية . وقد طعن البعض بهذا التعيين بل ان « اللورد كرومر » نفسه ما قتيء يقول بلهجة الفخار والمباهاة : ان هذا التمييز كان الخطو الاول في سبيل المسئولية الوزارية (١) وهو لعمري أغرب ما يوصف به استبدال أوتقراطية الخديو باوتقراطية حملة الاسهم (٢) وقد اقتضى الحال ذر شيء من الرماد في أعين الرأي العام الاوربي ولهذا هلت الصحف لذلك الوصف وجمت طعنطن .

ثم شفخوا . عليهم الاول هذا بمطلب الاصلاحات المالية . وكان في طليعتها الا يسلم الخديو « للدولة » ضياعه الخاصة أى الدائرة السنية ومساحتها ١٣١٨٥١٣١ فداناً فقط بل يسلم أيضاً أطيان الاسرة الخديوية ومجموع مساحتها ٤٣١٨٠٠٠ كل ذلك في مقابل مرتب معين يخصص للقصر وللأسرة أو كما اشار الى ذلك مكاتب « التيمس » الباريسى بمدة طويلة قبل أن ينشر تقرير اللجنة ، وقد كان طول المدة على اتصال تام

(١) راجع ما كتبه « اللورد كرومر » في المجلد الاول من كتاب « مصر الحديثة » ص ٥٧ اد قال : « ان دعائم الحكم بأجمعه كانت مهددة بالسقوط والانهيار . فكان من البت والحالة هكذا التمسك في وصم اصلاحات تافهة على الورق قبل اصلاح الحال الرئيسى في النظام الحكومى وقد أصبح من اللازم تقييد السلطة الاوتقراطية التى كان الخديو يتمتع بها . وعلى ذلك تقرر ادخال مبدأ المسئولية الوزارية »

(٢) راجع إشارة مكاتب « التيمس » السكندري في يوم ٣٠ أغسطس سنة ١٨٧٨ الى الشرط الثانى الذى رضى بموجبه « بوبار باشا » تشكيل الوزارة « التى قال « بوبار » «ها متبكاً أها ودارة مسئولة — أى غير مسئولة أمام الخديو »

« بالسير ريفرز ولسن » - فقد قال « يتساءل الناس من أين جاءت
لاسماعيل باشا كل هذه الاراضى الخاصة. ومن الجلى انه لم يعلم من المستطاع
الضن بها عن مطالب مصر المشروعة لان هذه الاراضى لم تصبح ملكا



اللورد كرومر

للخدو الاعلى حساب الفلاحين المساكين (١). فالجنة مصممة على ان
تميد لمصر - « وللفلاحين للمساكين » أو بالاحرى لمحة القراطيس -
كل استحقاقهم الماضى والقبلة. لان الفكرة كانت متجهة - وهذا
هو ثاني « الاصلاحات » - الى رهن تلك الاطيان ليتمكن قضاء الديون
السائرة التى تجمعت أخير أو قيمتها ٧ ملايين جنيه بواسطة المبلغ الجديد.

وقد أشارت « الشمس » (١) الى ذلك متناسية ما كتبه مكانها الباريسي حديثا عن « الفلاحين للمساكين » ، فقالت « ان من دواعي الاغتراب لدائى الحكومة المصرية ان ايرادات الدائرة السنية لن تبقى بعد الآن في معزل عن ميزانية البلاد » .

وكان هذان الاصلاحان مع انشاء حكومة مسئولة هو كل ماطلبته اللجنة في الوقت الحاضر على انها كانت لاتزال مشغلة باعداد تقرير آخر تقترح فيه تسوية التأخر من الضرائب حتى سنة ١٨٧٥ باعتبار ان جبايته أصبحت من الامور المستحيلة والفناء ثمانية ابواب للضرائب القانونية كانت في الواقع « عبئا ثقيلا على دافى الضرائب أكثر مما كانت مفيدة للخزانة » (٢) ولكننا لو غرضنا النظر عن هذين الاصلاحين الغريبين لرأينا أن اللجنة قصرت أعمالها بوجه الاجمال على مضاعفة ما في أيدي حملة القراطيس من الضمانات ونقل دفعة الادارة من يدى الخديو الى أيدي وزارة كانت تعمل قبل كل شى لمصاحبة البيوتات المالية الاوربية . أما فيما يختص بتخفيف أعباء « الفلاحين للمساكين » الذين طالما ذرف اعضاء اللجنة من أجلمهم دموع التماسيح في أثناء التحقيق فلم تسمع كلمة عطف واحدة عنهم . فلم تخفض قائدة الدين من جهة ولم تبذل من جهة أخرى محاولة مالمعالجة مسألة الضرائب الجائرة التى

(١) « الشمس » ٢٦ أغسطس سنة ١٨٧٨

(٢) راجع « تقرير عن التسوية الموقفة للحالة المالية » ص ٦٦

غضب الاعضاء غضبة مضرية لقد احتوا واسهوا في الكلام عنها . وكان
 وقتئذ في مصر ما يربى على الـ ١٠٠٠ ر ١٠٠ أجني لم يشتركوا بليم واحد
 في الضرائب وقد احتوا بالامتيازات للتجار بالمواد المهربة مما قضي
 على إيرادات الكمارك قضاء مبرما (١) . وكأنما سدت الطرق في وجه
 اللجنة فلم تتمكن من التقدم باقترح واحد لازالة تلك الفضيحة الشائنة ،
 كما أنها لم تقه بكلمة واحدة عن ازدياد عدد للمستخدمين الاجانب باطراد
 وهم الذين أغاروا على الادارة المصرية منذ أواخر سنة ١٨٧٦ وكان لهم
 كل النعم وعلى البلاد الترم . وقد كان عدد من عين من الاجانب في
 الحكومة المصرية فيما بين سنتي ١٨٦٤ و ١٨٧٠ ١٦٠ شخصاً . وفي
 سنتي ١٨٧١ و ١٨٧٥ عين ٢٠١ موظف . وفي سنة ١٨٧٦ وحدهما جيء
 بما لا يقل عن ١١٩ أجنبيا حشروا في سلك الخدمة للملكية حشراً .
 وفي سنة ١٨٧٧ عين ٧٦ موظفاً وفي سنة ١٨٧٨ : ١٣١ (٢) . ثم سارت
 الامور فيما بعد في هذه السبيل من سوء الى أسوأ . غير ان توريد
 للموظفين الاجانب في الفترة التي تكلم عنها كان قد بلغ حد الفضيحة
 كما يشهد بذلك مكاتب « التيمس » في القاهرة إذ قال (٣) « إن معظم
 كبار الموظفين هم من الاجانب الذين تصرف لهم المرتبات الضخمة

(١) مصر رقم ٢ سنة ١٨٧٩ ص ٩٤ و ١٥٥

(٢) المصري رقم ٤ سنة ١٨٨٢

(٣) « التيمس » في ٢٣ يناير سنة ١٨٧٩

لهدئة حينئذ الى الوطن ولتمويضهم عن آلام الغربة . وقد حشرت
المنافسات الدولية هنا ثلاثة أو أربعة من الموظفين في عمل لا تحتاج
تأديته الا الى شخص واحد . ولقد كانت نتيجة هذه التجارب في
طرق الحكم ان أقل كاهل مصر بعدد من الموظفين ذوى مرتبات
ضخمة لا عمل لهم الا قبض المرتب . وشهد زميله السكندري بهذا أيضاً
إذ قال (١) « ان كثيراً من محبي المهجو من السائحين يجدون تسليّة
كبيرة في عدد المستخدمين الاجانب الذين تبلغ مرتباتهم آلاف
الجنيهات في مقابل أعمال زهيدة يؤدونها في حين ان مئات المستخدمين
الوطنيين لا يستطيعون ان يحصلوا على مرتباتهم الزهيدة التي لم تدفع
لهم منذ عام أو أكثر مع انهم قاموا بخدمات جليلة نافعة . ثم ان هذه
الشكاوى يرجع عهدها الى زمن أبعد من ذلك بعد تربع الوزارة الاوربية
في دست الحكم بأربعة أو خمسة أشهر ولكن مراسل «التيمس» كتب
عند بدء أعمال اللجنة يقول . « ان التذمر من جيش الموظفين
الاجانب الذي جيء بهم لاصلاح مصر أصبح عاماً الآن . فهم
يتقاضون مرتبات ضخمة - يبلغ مجموعها ٦٠٠.٠٠٠ جنيه سنوياً - في
مقابل الاعمال التافهة التي يقومون بها . لعمري إننا نتهدر الى الهاوية
بسرعة بالرغم من السائحين الانجليز والفرنسيين والاطاليين » (٢)

(١) «التيمس» في ٢٥ ديسمبر سنة ١٧٧٨

(٢) «التيمس» في ٥ ابريل سنة ١٨٧٨

ومع ذلك فإن اللجنة لما وقفت ازاء هذه الحقائق وجها لوجه لم تقترح شيئاً ما لاصلاح الاحوال. فهناك مثلاً دولة فقيرة تنفذ فريقاً من الكسالى مبلغ ٦٠.٠٠٠ جنيه جيء بهم للترجيع فى مناصب لا تحتاج الى كثير من العمل بينما المستخدمون من أبناءها - وهم الذين تنوقف ادارة البلاد الحقيقية على مجهوداتهم - تصرف لهم مرتبات « طافية تخرس على الاختلاس وتقرى بأخذ الرشوة ومع ذلك قد وقف صرف ذلك المرب الزهيد منذ بضعة أشهر » (١) الا انها لحال جديدة بانارة غضب النصفين وخليفة بالاصلاح الحقيقى ١١ ولكن اللجنة مرت بهذه الحالة بمهارة من الكرام واكتفت بأن تقول فى تقريرها الثانى « ان الدائنين لا ينبغي أن يطلب اليهم بدل تضحيات جديدة الى أن يبذل المدينون كل التضحيات المعقولة التى فى وسعهم » (٢)

فلما عرض هذا المشروع العجيب على الخديو استولت عليه الدهشة طبعاً. فقد توقع أن تطالبه اللجنة بأطيان ولذا عرض من تلقاء نفسه فى خلال جلساتها أن يتنازل للحكومة عن قسم منها يبلغ ٢٠٠ و ٤٠٠ فدان (٣) ولكنه لم يكن يتوقع اقتراح مصادرة أطيان أعضاء أسرته وفوق هذا وذلك لم يكن يخطر بباله مطلقاً أن تطالبه اللجنة بالتنازل

(١) التمس ٢٣ بإير - ١٨٧٩

(٢) راجع « القرار من التسوية الموقفة للحال المالى » ص ١٢

(٣) كتب مراد - من السكرتيرى فى يوم ١٠ بوفه سنة ١٨٧٨ - حول « على أثر اداعة هذا السأ ارتفعت أسهم الموحد والنايت بطريقه مدهشة بل ان بورصة الاسكندرية ثملت من سدة الروح - فم - سنة أربع حتى ارتفعت أسهم الموحد ١٤ بطا - وبن العرب ان التاريخ لا يذكر شيئاً عن قرع « العالين المساكين » على أثر اداعة هذا التبا

عن سلطته الشرعية لوزارة غير مسئولة يأمر الاجانب فيها ونهون .
على ان من الغريب انه لم يعارض أعداءه معارضة جدية كما كان ينتظر .
ولا ندرى السر في ذلك التهاون أكان ناشئا عن تخوفه مرة أخرى من
العزل واحلال الامير حليم محله أم عن سآمته وماله من تلك
المتاعب المنغصة التي تمجز الحصر . فانه بعد تردد قليل قبل للشروع
وأصدر في يوم ٢٨ أغسطس أمراً عالياً كلف فيه «نوبار باشا» بتشكيل
الوزارة متعهداً بالآي عمل عملاً بالاستشارتها (١) .

وهنا بدأنا نشهد سلسلة من المصاعب المألوفة الناشئة عن التنافس
الانجليزي الفرنسي . فان «السير ريفرز ولسن» كما قدمنا أصبح يسمى
ناظر المالية . فترتب على ذلك الغاء مكتب المراقبين العامين واحالة
مهمتهما على «السير ريفرز» وحده . فعمضت انجلترا على هذه الفرصة
الذهبية بالنواجذ وقبضت عليها بكتايديها ومنحت «السير ريفرز» اجازة
بعامين يقضيهما في مصر . وما أسرع ما قامت قيامة فرنسا واعتبرت
محاولة انجلترا الاستئثار بالادارة المصرية عملاً في منتهى الوقاحة وطلبت
أن يكون لها كرمى في الوزارة يخولها صوتاً حاسماً في الشؤون المصرية
كالذى تتمتع به انجلترا . فبادرت انجلترا وهي أشبه بطفل ضبط يسرق
تفاحاً - الى اعطاء التأكيدات القوية بانها لم تكن تنوى سوء أو عرضت

(١) مصر رقم ٢ سنة ١٨٧٩ من ٢٨٨ . على أثر وصول تلك الانباء الى لندن أبقى
«السير ستافورد نورثكوت» وزير المالية في الحال الى السير ريفرز ولسن يهتف على هذا الجاح
البلهر . «التيس» ٣١ أغسطس سنة ١٨٧٨

بواسطة «نوبار باشا» نظارة وزارة الاشغال العمومية على «رجل فرنى» محترم مستقيم ولكنه شخص مجهول لا يتمتع بمميزات خاصة تؤهله لهذا المنصب . وكان فيما مضى يشغل مركزاً ثانوياً في وزارة المعارف وقد تمكن قبل اعتزاله الخدمة بأسبوعين بمساعدة أحد النظائر الفرنسيين من شغل منصب وضيع في نظارة المالية كتعويض له من منصبه الحاضر ، (١) وكان هذا ضيقاً على ابالة . فطار له لب فرنسا حثاقاً وعصفت بها عاصفة النضوب الى حد أنها هددت بمقاطعة الاتفاق المبرم مع الخديو مقاطعة تامة وان تغسل يدها منه اذا أثبت إنجلترا أن تعطياها ما تستحقه من الرعاية والاحترام وعبثاً أبرقت التيمس وأرعدت وهددت تهديداتها «التيارية» وقذفت حممها ونددت بهذه الدعاوى الفرنسية وأسفت مقدماً جد الاسف للخراب الذى تعرض له قضية الاصلاح المصرى المقدسة من جراء هذه «المنافسات الدولية» الابدية (٢) ولكن إنجلترا اضطرت فى النهاية الى الاذعان وعلى ذلك عين «السيودى بلنير» ناظراً للاشغال العمومية مع توسيع اختصاصاته بحيث تشمل السكك الحديدية ومصلحة البريد ماعدا فرعها فى الاسكندرية . وكانما هذا كله لم يكن كافياً فزادت ايطاليا والنمسا الطين بلة بان طلبت أولاهما نظارة الحفانية وثانيتها نظارة المعارف . ولكن هذه المطالب عدلت بتعيين أحد الايطاليين

(١) راجع برقية مراسل التيمس الباريسى يوم ٢٣ سبتمبر سنة ١٨٧٨

(٢) التيمس ١٥ اكتوبر سنة ١٨٧٨

رئيساً عاماً للحسابات وأحد المتساوين مساعداً لناظر المالية (١) وبهذا تمت لأوروبا السيطرة على وادى النيل .

أما ماهية تلك السيطرة فليس من الصعب على القارئ تصورهما . فانه منذ أذيع أن الخديو وافق على تشكيل وزارة أوربية أبرق مراسل التيمس السكندري الى صحيفته يقول (٢) « ليس من المحتمل في الوقت الحاضر أن تعود البلاد الى الحكم الاوتوقراطي والاهواء الاستبدادية وفوق هذا فانه متى سددت الديون السائرة ... ودفعت فوائد الدين الثابت بانتظام ... فان رأى العام الاوربي لاتهم طريقة الحكم في مصر سواء أكانت سيئة أم حسنة » . ولقد أصاب هذا الكاتب كبدا الحقيقة في وصف الحالة بخدافيرها بالعبارة الوجيزة السالفة فان أوروبا في الواقع ما كان يعنها شيء مطلقاً من ادارة مصر مادام حملة القراطيس يملأون جيوبهم . ومن أجل هذا وحده عينت وزارة «نوبار - ولسن» . ولا جدال في ان مهمتها كانت شاقة . فان مالا يقل عن ١٢٣٣١٠٠٠ جنينها انتزع انتزاعاً من المصريين في الفترة التي تخلت وضع اتفاقية «خوشن جوير» الى تشكيل الوزارة النوبارية كل ذلك لاداء الدين وهذا بالطبع عدا ماسدد من ديون الدائرة السنية . فلا غرو اذا أصبحت موارد البلاد في أحط درك حتى ان تحصيل المبالغ اللازمة لدفع

(١) راجع برقية مراسل التيمس الباريسي في ١٤ أكتوبر سنة ١٨٧٨

(٢) التيمس في ١٦ سبتمبر سنة ١٨٧٨

الكوبون حدث بوسائل خارقة للعادة وهو ما اعترف به مكاتب التيمس نفسه إذ قال (١) «ان الواقع الذى لا سبيل الى الشك فيه هو أنه بالرغم من وجود المراقبين الاجانب فى الوقت الذى هطلت فيه صحف لندن وانبهجت بالتغيير (تشكيل وزارة نوبار ولسن) واعتبرته بشير اخلاص لمصر - فان الفلاحين الذين جرفهم السيل الاخير من منازلهم كما جرف منازلهم ودوابهم وآلاتهم - يساقون الى المحكمة لدفع المتأخر من الضرائب » فقل لى بريك كيف يتأتى استمرار استئلال العباد فى مثل تلك الظروف المصيبة ؟؟ ومع ذلك قررت الوزارة بقاء هذه الحالة لصون مصالح حملة القراطيس . وكان «السير ريفرز» قبل تربيته فى منصبه الجديد قد ذهب الى باريس لمفاوضة بيت روتشيلد لعقد قرض قيمته ٨٠٠.٠٠٠.٠٠٠ جنيه مضمون برىع الدوائر هناك وتم الاتفاق على عدم القيام بأي مسعى لتخفيض فوائد الدين بل يبذل كل جهد لادائها الى آخر السنة على الاقل حيث يستطيع حملة القراطيس أن يموهوا بقسط منها على الجمهور (٢) ولقد أجاد «السير جورج كامبل» كل الاجادة عند ما صرح فيما بعد فى مجلس العموم بشجاعة وايضاح « بأن

(١) التيمس فى ٥ ديسمبر سنة ١٨٧٨

(٢) راجع رسالة مكاتب التيمس اليارسي يوم ١٧ مارس سنة ١٨٧٩ اذ جاء فيها « ان الجماعات المالية السكرة الى تحمل كتيبا من الاسهم المصرية والتي تهدها المستر ريفرز ولسن عند القرض الاخير بدم تخفيض فوائد الدين قبل نهاية العام - قد أصرت على تنفيذ ذلك التمهيد حتى لو أدى ذلك الى أن تدفع مصر القوائد من أصل القرض الجديد ومع ذلك فان اللورد كرزمر يقول ان المجلد الاول من كتاب « مصر الحديثة » ص ٧١ اذ ليس تمت شك وان وزارة نوبار ماذا تمثل قسنة القسم والمدنية »

تلك المحاولة التي كان المراد بها في الظاهر ادخال الحكم الصالح في مصر لم تكن سوى لعبة مالية عظيمة لرفع الاسهم المصرية ولتمكين اولئك الذين لهم فيها نصيب من أن ينثروها على الجمهور. (١) وقد بر «السير ريفرز» بوعده تماما. فان كويون الدين الموحد لما حل ميعاد دفعه في نوفمبر وتبين انه يتقصه أكثر من مليون واربعمائة من الجنيهات رأى «السير ريفرز» تكلمة ذلك النقص من القرض الذي يتذكر القاريء انه عقد بآدى ذى بدء لتسديد الدين السائر. وبهذا تسلم حملة القراطيس الكويون تماما. ولم يكف «السير ريفرز» بذلك بل أخذ من القرض مليون جنيه آخر لتسديد قسط الرهن على الدائرة كما أخذ فضلا عما تقدم بضع مئات الآلاف لدفع الجزية وتسديد بعض طلبات الحكومة وهكذا لم يمر الا زمن يسير حتى كانت الايدى قد عبثت بالقرض فلم تترك لسد شهوات حملة الدين السائر سوى ٢,٣٠٠,٠٠٠ جنيه فقط (٢) ومع ذلك فان بيت روتشيلد أبى دفع هذا المبلغ ما لم تعف الدائرة السنية للرهونة للاجانب من الضرائب (٣). وبالطبع لم تفكر الوزارة في أن تصرف شيئا من المرتبات المؤخرة للموظفين البؤساء الذين كانوا يتضورون جوعا كما أن دائنى الحكومة المخصوصيين أهمل أمرهم وظلوا

(١) المناقشات البرلمانية لهنسارد المجلد ٢٢٤ سنة ١٧٧٩ ص ٨٣٩

(٢) راجع الخطاب الوارد لاتييس من الاسكندرية يوم ٨ يناير سنة ١٨٨٠

(٣) التيمس يوم ٢٠ مارس سنة ١٨٨٠

خارج التسوية . (١) وفي الوقت نفسه استمر تحصيل الضرائب من
 الفلاحين على شدة وقسوته وقد أشار مكاتب التيمس الاسكندري
 الى هذه القسوة في أوائل سنة ١٨٧٩ فقال (٢) « يؤكد كثير من سكان
 الوجه البحرى ان الربع الثالث من ضرائب هذا العام يجرى تحصيله
 الآن بنفس الوسائل الشديدة التى كانت متبعة من قبل . ولعمري ان
 ذلك ليحمل على الاستغراب اذا قرن بما نسمعه من الاشاعات عن موت
 الفلاحين فى منطقات الطرق وخراب مساحات واسعة من الاراضى
 واقفارها من جراء الاعباء المالية الفادحة وبيع الزراعين لنوابهم والنساء
 لحليهن وتهافت المرايين على دور الرهن وملكها بسندتهم وازدحام المحاكم
 بقضايا نزاع للملكية والواقع أن حالة الفلاحين قد تخرجت وضاعت بهم
 السبل وسدت فى وجوههم المنافذ حتى ان أسلهم قياداً بدأ أنيته يسمع .
 وقد أشار الى ذلك المراسل نفسه فى شهر يناير اذ قال (٣) « يوجد فى
 القاهرة الآن مئات من العمدة والمشايع كل بمثل قرية من القرى جاءوا
 لتقديم المرائض بطلب تخفيض الضرائب . ولقد حاصروا أبواب
 الوزارات حتى انك تراهم متربصين حولها ينتظرون دخول الوزراء
 وخرجهم بينما مرأئضهم قد غطت بلاط المصالح » .

(١) مصر رقم ٢ سنة ١٨٧٩ م ١٠٠ مخصوص المدعو كبير أحد البائين الخصوصيين
 وهو الذى يد أن صاق ذراعاً وضع يده على صندوق الخزانة وأن يسله الا يمد تخليص
 حقونه . ولكنه أرفغ بواسطة المحاكم على تسليمه والا اعتبر عمله هذا - كما أعلن رسياً -
 « عملاً بالأمور المالية التى تعنى مصالح حملة القراطيس »

(٢) التيمس ٣١ مارس سنة ١٨٧٩

(٣) التيمس ٢٣ يناير سنة ١٨٧٩

ولقد أصبح ظاهراً للعيان ان هذه الحالة لا يمكن استمرارها طويلاً وانه لابد من أن تؤدي الى فضيحة شائنة في أقرب وقت . وما أسرع ما أوجد الوزراء أنفسهم الفرصة الملائمة .

فلقد استقر رأيهم ذات يوم جمعة على القيام « باصلاح » جديد للحصول على مايكفى لاداء كوبون . ابريل . وأصدروا امرهم بأقالة ٢٥٠٠ ضابط من ضباط الجيش « لم يستلم أحد منهم مرتبه عن الثمانية عشر شهرا السالفة كما ان الكثيرين منهم كانت لهم مرتبات متأخرة عن ضمني هذه للدة » . (١) وكان قرارهم هذا بمثابة شرارة في الخزن بارود . فقد يجوز البعث طويلاً بمصالح الموظفين المملكين دون ان يخشى حسابهم ، كما ان من المستطاع استغلال فلاحين جهلاء لارائطة بين بعضهم وبعض ، ولكن من الخطر ان يهان رجال اعتادوا قيادة الصفوف فضلا عن انهم كانوا منظمين ولديهم مايكفيهم من سلاح ومهمات ولهم في الحياة الاجتماعية مقام رفيع . ومما يدلك على ان سادة مصر الاوربيين كانوا سادرين في طينياتهم انهم ضربوا بنصائح « المستر فيفان عرض الحائط (٢) وقرروا اقالة هذا المدد المائل من الضباط . وفي يوم ١٨ فبراير سنة ١٨٧٩ بينما كان « نوبار باشا والسير ريفرز ولسن » ذاهبين الى مكنتيهما اذا أحاط بهما لفيق من الضباط وسحبوها على مرأى من الجماهير الخفيرة من مركبتيهما وساقوها الى نظارة المالية

(١) التيس ٣ مارس سنة ١٨٧٩

(٢) راجع الرسالة المنفورة في التيس من اسكندرية بتاريخ ١٠ مارس سنة ١٨٧٩

حيث اعتقلوها ريثما يصدر قرار الضباط عامة . وما وصل نبأ هذه « الهزاة » الى اسماع الخديو حتى نزل في الحال وأطلق سراح المعتقلين وامر الضباط بالفرق . واذ رفض هؤلاء تلبية أمره كلف ضباط الحرس باطلاق النار عليهم . ولا ريب في ان حياة الخديو كانت في هذه اللحظة عرضة لخطر عظيم . واخيراً انصرف الضباط بعد ان وعدوا بالنظر في شكواهم (١) .

ولقد اهاج هذا الحادث وقتئذ هائج النفوس وكان بلارب تدير سوء بما يستمغنص به . فانه دل على ان الشعب المصرى مهما بلغ ضعفه شأن كل شعب زراعى يمشى جماعات متباعدة فانه لن يضعف امام الاستبداد الداخلى أو الخارجى . فان هناك الجيش المصرى أو بالاحرى ضباطه يستطيعون مقاومة المعتدين الاوربيين وانهم لن يحجبوا عن ذلك اذا تغلب عليهم اليأس . ومن المبعث ان يسمى هذا الحادث وما تلاه من الحوادث الماثلة له مجرد شغب عسكري . فان ماشر به الضباط كان يشع به الشعب على بكرة ابيه ولكن لم يكن قادراً على ابداء رغبته أو العمل بطريقة منظمة . ثم روج مراسل التيمس في باريس — وهو كما علمنا من الصق الملتصقين بجملة الاسهم الفرنسيين ومن أخلص أصفياء «نوبار باشا» «والسير ريفرز ولسن» اشاعة فواها ان الشعب العسكرية المذكور كان في الواقع من تدير الخديو . وقد زعم انه يستند في روايته

هذه الى برقية جفرية وصلته من القاهرة (١). وقد أقر « السير رفرز ولسن » نفسه هذه الرواية فيما بعد وقص على « المستر بلنت » التفاصيل التي نشرها الاخير في كتابه (٢). وليس ثمة ما تستند اليه هذه الرواية الا اقوال « السير رفرز » نفسه و « برقية » « المسيو بلويتز » الغريبة (٣) علي انه يوجد ما يناقض ذلك في التقرير الرسمي الذي رفعه المستر فيفيان عن الحادث كما ان مراسلي التيمس المعروفين باطلاعهم على ماجريات الامور قد دفعوا هذه التهمة في رسائلهم دفعا تاما (٤). بل إن كل شهادات

(١) التيمس في ٢١ فبراير سنة ١٨٧٩
(٢) « التاريخ السري للاحتلال البريطاني لمصر » الطبعة الثانية من ص ٤٥ الى ص ٤٧

و ص ٦١٥
(٣) تأييدا لرواية « السير رفرز » اقتبس « المستر بلنت » في كتابه الانف الذي ذكر ص ٤٨٣ شهادتي عراق باشا والشيخ محمد عبده . ولكن عرلي كما يقول هو نفسه - كان متنبيا في الارباب عند حدوث الفتنة وكل ما قاله الشيخ محمد عبده هو انه يؤيد اقوال عراق باشا . والارجح أن كلا منهما انما كان يردد الاشاعة التي احدثت تشويقا - سد والتي بافرا بتصدقها بسبب حقدهما على الحديو . على ان الورد كرومر الذي لا يمكن اتهامه بالاعتصاف في الطعن على اسمايل باشا اعترف من ناحيته بأن كل ما يقال عن اشتراك الحديو في الفتنة لا يخرج عن الحسد والتخمين وكل ما يستطيع ان يثبت به الحديو هو اشتراكه الادبي فيها « مصر الحديوية - المجلد الاول من ص ٧٨ الى ص ٨١ » .

(٤) كتب لورد فيفيان يقول « يزعم أعداء الحديو ان له ضلما في المؤامرة وهذا ما يملئ تساهله مع المشركين عن الفتنة . فان صم ذلك فقد أقدم فعلا على أمر خطير لا يستبعد ان يكلفه ضياع عرشه ولكن مسلكه في يوم الفتنة الاولى يتنى هذه التهمة في حين ان ما نشأ عن تبرج عدد كبير من الضباط بلا وسيلة لكسب العيش مع أن لهم مرتبات من : ٢ ليرر سقطهم كل التبرير . « مصر رقم ٥ « ١٨٧٩ » ص ٣١ . وقد كتب مراد التيمس في القاهرة ما يأتي :

« ان مطالب الجيش قد املت اهمالا تاما بالرغم من التصريح الرسمي الصادر في مايو الماضي بوجوب دفع كافة المرتبات المتأخرة . وقد كانت نتيجة هذا الاهمال ان ا - عاصر الدولة خطرا قد أصبح في حالة تمرد له مسوغ . وعشياً تند المستر فيفيان بحماسة الرأي القائل بتسريح جيش لم تدفع مرتباته . ولكن التوم لم يباؤوا بانزلوه وارتابوا في ذلك الخطر ثم أنهم لم يدعوا للجيش مرتباته . وأخيرا قرروا تسريح الجود والضباط . فكانت النتيجة حدوث يوم الفتنة ١٨ فبراير (التيمس في ١٠ مارس سنة ١٨٧٩)

المعاصرين لتدل بالعكس على ان الخديو فوجيء « بالفتنة » كما فوجيء بها « نوبار باشا » والسير ريفرزولسن « وان « اسماعيل باشا » كان جادا عندما اصدر أمره للحرس باطلاق الرصاص على المتمردين . واغلب الظن ان



نوبار باشا

الضباط الذين لهم ضلع مباشر في الحادث لم يفكروا فيه من قبل بل اندفعوا الى ارتكابه بلا تردد أو سبق اصرار لما بصروا بالرجلين المقيوتين يقتربان في مركبتيهما .

وقد كانت نتيجة « الفتنة » سقوط الوزارة النوبارية في الحال .

فان الخديو لما كانت كراهته «لنوبار» تفوق بطبيعة الحال كراهته
للإجانب صرح في اليوم التالي للفتنة بأنه لا يكون من الآن فصاعداً
مستثولاً عن الأمن العام والنظام الا اذا أبعد نوبار من مركزه . فبعد
مناقشة قصيرة سلم «الستر فييان» بطلب الخديو ولكنه أكد له
« ان استقاله نوبار باشا ... لأهمية لها مطلقاً الا من حيث تغيير



رياض باشا

الأشخاص فقط ولكنها لا يمكن أن تعني أى تغيير في النظام » (١)
وفي الواقع لقد طرأ بعض التغيير على النظام . فقد كان المقرر عند
تشكيل الوزارة « المستولة » ألا يتدخل الخديو في الإدارة وألا يحضر
جلسات مجلس الوزراء . مع أنه طلب إليه في نفس الوقت أن « يشترك »

مع الوزراء كما أشار الى ذلك «المسترفيان» إذ قال (١) «إن الشيء الذي تريده حكومة جلالها هو أن الخديو — بدلا من تظاهره بعدم الاكتراث والتأفف من النظام الجديد — يتعين عليه أن يضع معرفته وقوته ونجاها تحت تصرف وزرائه وأن يشترك معهم بولاء ومودة في دائرة حقوقه الشرعية ، أى أن الخديو — الذي كانت له كلمة



الجنرال غوردون باشا

مسموعة بين عامة الشعب — لم يطلب اليه الاعتماد عن ادارة البلاد فحسب بل أن يسمح باستعمال اسمه كستار لاختفاء دسائس النظام الاجانب وبذلك يساعد حملة القراطيس على القيام بأعمالهم الجهنمية وهم في مأمن من العذل واللوم بينما تقع على كاهله تبعه نتائج تلك الاعمال !! وقد أبى الخديو للواقعة على ذلك قائلا (٢) انه اذا لم يخطيء فهم المبادئ الاولى للحكومة الدستورية فان المسئولية عن ادارة شئون الدولة تقع على

(١) مصر رقم ٥ سنة ١٨٧٩ ص ٣

(٢) مصر رقم ٥ سنة ١٨٧٩ ص ٣

النظار - لاهلى رئيس الحكومة « وعلى هذ قوم خطة الحياذ وأطلق
لنظاره الحرية التامة فعملهم بذلك المسئولية الفعلية أمام الرأى العام
المصرى . ولكن اعتداء ١٨ فبراير به النظر الى صعوبة حكم البلاد
بدون الخديو كما اعترف بذلك مراسل التيمس السكندري على أثر وقوع
الحادث إذ قال (٢) « لقد كان من الخطأ الكبير أن نحاول حكم البلاد
بدون الخديو . فان النظر اعتبروه مجرد موقع لقراراتهم . فبدلاً من أن



احمد عراقى باشا

يروا تعاوناً في العمل رأوا مقاومة سلبية وعلى هذا تحولت الامور من
سيء الى أسوأ في كل فرع من فروع الادارة ، فترتب على ذلك أن
أظهر كل من «المستر فيفان» والسير ريفرز «ولسن» بعد سقوط نظارة
«نوبار باشا» استعماًداً لتحويل الخديو نصيباً حقيقياً في ادارة بلاده على

(٢) التيمس يوم ١٠ مارس سنة ١٨٨٩

شريطة أن تظل قرارات المصوتين الاجنبيين في النظارة هي العليا كما كانت من قبل. ولكن الخديو رفض ذلك الشرط بتاتا. وفي النهاية وفق بين الرأيين بأن عين ولي العهد محمد توفيق باشا - وكان شابا عايدا لا ينتمي الى



المفقور له توفيق باشا

هؤلاء ولا الى هؤلاء - رئيسا لمجلس النظار وظل الخديو بمسدا عن المجلس. ثم استأنفت الوزارة الاوربية أعمالها بعد ذلك التعديل



الفصل السادس

سقوط الوزارة الاوربية

بينما كانت النتائج المادية التي ترتبت علي فتنة ١٨ فبراير كما وصفناها في الفصل السابق كانت نتائجها الادبية أعظم شأنًا وأبعد خطراً. فالملحظة التي أبداهها مراسل التيمس وهي أن أوروبا لا يمتنعها كثيراً إصلاح الحكم أو فسادة في مصر اذا سددت الكوبونات في



المنفور له الشيخ محمد عبده

مواعيدها انما تكون صحيحة لو رضي المصريون بما قسم لهم وقتعوا به مستسلمين. على أنهم ما كادوا يظهرون أنهم لا يصبرون على الارهاق

الاجنبى الا الى حد محدود حتى ظهر فساد هذه الملاحظة ورأت صلاح الحكم أو فساد في مصر يمينها فلا إذ عليه يتوقف سلامها وطمأنينتها. ولقد أظهرت الفتنة لاوروبا ان من الخطر بمكان أن تعبت بمصالح المصريين وعواطفهم كما اتضح لها أن استمرار سياسة حملة الاسهم لا بد أن يؤدي الى أوخم المواقف مما تراخى أمداً ذلك . كذلك قمت هذه الفتنة اعين الانجليز وهم الذين لم يكن يمينهم شيء مما يجري في وادي النيل في ظل الادارة المالية الدولية الفاسدة وأثارت احتجاجاً شديداً ممن لم تضطرم الروابط الحزبية الى الرضا عن أعمال الحكومة . فلقد قام الاحرار وقتئذ على بكرة أيهم يحتجون على استمرار استغلال الفلاحين المصريين بلا رحمة لمصلحة حملة الاسهم . ولا ينبغي اتهام هؤلاء الاحرار بالنفاق والتذبذب السياسى لانهم غيروا موقفهم هذا بعد مرور ثلاثة أعوام . وليس ريب في أن وجود الاحرار في صفوف المعارضة هو الذى زاد احتجاجهم شدة . وينبى أن نذكر أن خلوم من مسئولية الحكم هو الذى جعلهم ينظرون الى الامور بعين بعيدة عن الهوى ويعربون عما يحول في خواطرهم بصراحة خالية من القيود . وأذنب الظن ان المحافظين لو كانوا في صفوف المعارضين لجاءت الاحتجاجات من جانبهم كما جاءت من جانب الاحرار لان الحقائق كانت ظاهرة وملحوسة بحيث لا يسمع الانسان ان يتجاهلها او يغمض عينيه عنها . وليس من شك في ان الحزب الذى كانت في يده مقاليد الحكم وقتئذ

قد رأى الحقائق واضحة جلية ولكن الاغلاط الاولى التي ارتكبتها باسمه وزارة دزرائيلى حالت بينه وبين قيامه بمآقضى به الامانة السياسية والمصلحة السياسية على السواء .

ولقد ضجج الناس من كل جانب وراحوا يطلبون تخفيض فائدة الديون فى الحال وان تماد الى الخديو سلطته الاولى باعتبار ان هذا هو العلاج الوحيد لتخفيف ضغط المصريين الشديد (١) ثم اخذت انهار الصحف تفيض بوصف سوء الحالة التي يمانها الفلاحون ومع ان التقارير الرسمية اكدت أن معظم «الاشاعات» مبالغ فيها فان الاشخاص الذين كانوا وقتذاك فى مصر وصفوا المجاعة وصفا يفتت الكبد واعلنوا أن الفلاحين قد أصبحوا أشبه شئ «بالاشباح» (٢) فما قاله «السير جوليان جولد سمد» الذى أصبح فيما بعد أحد دعاة الاحتلال (٣) ، من خطبة مؤثرة «ان القروض التي يحاول ذلك السيد (السير ريفرز ولسن) ان يؤدي عنها فائدة تقدر ٧ فى المائة لم تؤخذ وفق قيمتها الاسمية فنحن والحالة هذه نساعد على بقاء فائدة فاحشة فينبى لانجلترا ان تستعمل نفوذها لتخفيضها بعد ماراته من فقر الفلاحين وبؤسهم» . اما مكاتب التيمس الاسكندرى فانه اثار من ناحيته الى الجانب السياسي فى الخطة التي

(١) انظر مثلا مقالة اليسى الافتتاحية فى عدد ٢٦ مارس سنة ١٨٧٩
 (٢) من خطبة الكولويل الكسندر فى مجلس السوم (الناقشات البرلمانية لمصادر المجلد ٢٤٤ > ١٨٧٩) ص ٨٢٨
 (٣) المناقشات البرلمانية لمصادر المجلد ٢٤٤ ص ٨٤١

ينهبها « السير ريفرز ولسن » وزملاؤه فقال : « ان مجلس النظار يدبر الامور بدون رئيس الدولة المحروم من حكم بلاده . وقد أخذت الادارة تنتقل رويدارويدا الى ايدي الاجانب واقلت المناصب المالية في أوجه المصريين . وبالرغم من هذا كله فان مصر لا تزال للمصريين اما سيدم الذين يخدمونه ويخشون بأسه فهو الخديو » . (١)

على ان العمل الجريء الذي قام به الضباط لم يفتح عين اوربا فحسب بل فتح عين مصر أيضاً فلقد كان بمثابة شرارة كهربائية في جو مغم بالضغط والتذمر . فلا تسلم مما ادى اليه انفجار ذلك التذمر من مظاهرات الى اجتماعات عقدها المشايخ والاعيان والعلماء اتروا فيها التجميل بوقف النظام الحاضر والفوا منهم وفودا قابلت الخديو ووعدهته بالمعونة في نصاله مع الاوربيين وطلبت ان يكون للامة نصيب في حكم البلاد . (٢) ولقد روى التاريخ الرسمي فيما بعد ان «اسماعيل» باشا هو الذي دبر هذه الحركة ليوم الناس ان الانقلاب الحكومى الذى كان يستعد له لم يكن الا عملاً دفعته اليه قوة الشعور القومى العام ومنطقه (٣) . وبما يدعو الى العجب حقاً أن المعاصرين الرسميين وغير الرسميين لم يلحوا الى شيء من هذه التهمة في خلال الاشهر الثلاثة الاولى من سنة ١٨٧٩ وهى الاشهر التى كانت الحركة تستجمع فيها قواها

(٢) التيمس ٣ مارس سنة ١٨٧٩

(١) مصر رقم ٥ و ١٨٢٩ ص ٧٠ و ص ٨٥ . وكذلك التيمس رسالة من الاسكندرية

تاريخ ٣١ مارس سنة ١٨٧٩

(٣) اللورد كرومر « مصر الحديثة » المجلد الاول من ص ٨٥ الى ص ٨٦

تدريجاً . ولعل أول من أثار هذه التهمة هو الرجل القدي خلف «المستر فيفان» في القاهرة في نفس الوقت الذي رأى فيه «اسماعيل باشا» ان الفرصة سانحة لان يعي ضد أعدائه هذه القوات الوطنية التي التفت حوله من تلقاء نفسها . وأحسب ان اتهام «اسماعيل باشا» بأنه مدبر الحركة الوطنية . ليس بأصدق من اتهامه بأنه هو الذي دبر فتنة ١٨ فبراير . ففي كلتا الحالتين لم يزد «اسماعيل باشا» على ان استفاد من أمور واقعة . ففعل مايفعله كل من يكون في موقفه .

ولو أن الاوربيين الذين كانوا يدبرون دفعة الشؤون المصرية أوتوا ذرة من حسن السياسة - ولا نقول من الانسانية - لحولوا تيار الحركة الوطنية الى طريق مأمونة ولكفوا أنفسهم كل ما كانت تنذر به من خطر . على ان هذا لم يكن يكلفهم أكثر من أن يردوا قائمة الدين الى الحد المعقول وان يستعينوا بنواب الامة في تجديد نظام البلاد مالياً واقتصادياً . ولو أنهم فعلوا ذلك لاقاموا مصالح الدائنين على دعائم وطيدة دائمة وخلصوا دون عودة استبداد الخديو الذي كانوا يعدونه أساس البلاء . ولكن لم يكن في نية سادة مصر الاوربيين أن يقدموا على أحد هذين الامرين . فأما عقد البرلمان فأمر لا سبيل الى النظر فيه لان مصر الدستورية كانت تقضي قضاء مبرماً على ما كانت انجلترا وفرنسا تبتئانه سراً من النيات السياسية لمصر . وأما تخفيض فوائد الكوبونات فقد دار البحث فيه ووافق «المستر فيفان» بصفة خاصة

على اجراء ذلك الاصلاح الاساسى (١). أما لجنة التحقيق الدولية التى واصلت اجتماعاتها بعد صدور قرارها الاول فقد اتضح لها أن لامناس من هذا التخفيض اما عاجلا واما آجلا بل شيع فلما أن « السير وفرز ولسن » نفسه قد أعد مشروعاً لتخفيض الفائدة على الدين الى ٥ ونصف فى المائة لتاية سنة ١٨٩٠ أو الى ٥ فى المائة الى سنة ١٨٨٦ (٢). على أن كل هذه المباحثات والمشروعات لم تنخفض الا عن مشروع واسع المدى يرمى الى قصص نفقات الحكومة قصصاً جديداً وفرض أنواع أخرى من الضرائب . وكانت أول مواد هذا المشروع جعل المرتب السنوى للخدو وأسرته ٣٠٠٠٠٠ جنيه فقط . ولو ذكرنا أنهم جردوا مما كان لهم من أملاك شاسعة فلم يبق لهم دابة واحدة ولا محراث واحد رأينا أن هذا المرتب ليس من السخاء والكرم فى شيء (٣) وهذا العمل مع شذوذه يمكن المرور به بدون تعليق . ولكن مالا يطبق أحد السكوت عنه هو تقريرهم فرض ضريبة على الاراضى المعروفة بالاراضى المشرية . فان هذه الاراضى كانت فى بدء الامر أراضى بورا وزعها الولاة السابقون على اتباعهم الذين كانوا أشبه بالامراء الاقطاعيين بشرط أن يصلحوها فى مقابل اعفائها من الضرائب

(١) التيمس رسالة من الاسكتندرية فى يوم ٣١ مارس سنة ١٨٧٩

(٢) برقية روتر الى التيمس فى عدد ١٠ مارس سنة ١٨٧٩

(٣) ولقد زادت لجنة التحقيق برقيتها المهود عند اقتراح ذلك المبلغ قولها « طبعا لا ينتظر ان يطالب سموه بمرتب ضخم والوقت الذى يقوم فيه اللاتون ينفذ تضحيات جديدة ؟ (انظر تقرير الخ ص ١١)

اعفاء تاماً دائماً. وليس هذا المقام مقام البحث فيما إذا كان هذا الترتيب حكماً أو غير حكيم فإنه يمكن من أمر هذه الهبة فإن الرجوع فيها مستحيل بمقتضى أمر خديو عال ولا سيما إذا كان إصدار هذا الأمر بناء على طلب الأجانب أموره لمصلحة المرابين الأجانب وباسم « حرمة » الالتزامات التي قطعتها الدولة على نفسها. ولعمري لقد كان من الفحة أن يطلب إلى الخديو أن يحث بوعده لرعيته ليفي به للأجنبي — وناهيك به من أجنبي — ولقد اعترف وقتذاك أن هذا الاقتراح معناه « مصادرة حقوق الملكية » (١) من أناس ظلما دفعوا عقيرتهم بوجوب احترامها عندما اتفق أن كانوا هم أصحاب تلك الحقوق ولم يتغير ذلك الاعتقاد إلا فيما بعد.

ويرتبط بهذا الإصلاح، أو تقي ارتباط اقتراح الناطلتمهدات الناشئة عن قانون المقابلة فقد يذكر القارىء أن هذا القانون يعني أصحاب الأتليان اعفاء دائماً من دفع نصف الضريبة على أطيائهم بشرط أن يؤدوا ستة أضعاف تلك الضريبة في أجل معين. وقد اقترح القوم الآن إلغاء ذلك التخفيض وكانت حجبتهم في ذلك أن مبلغ السبعة عشر مليون جنيه الذي ذكر في الميزانية أن أصحاب الأتليان دفعوه بمقتضى هذا القانون لم يدخل أكثر من نصفه إلى خزانة الحكومة هذا فضلا عن أن الخديو لم يكن ينوى الوفاء بتمهده هذا. وأن من المستحيل الآن أن تثبت المرء من صحة هذه البيانات الصادرة

(١) استعمل مراسل التيس في القامرة هذا الاصطلاح يوم ٢٣ يناير سنة ١٨٧٩

من جانب لجنة التحقيق الدولية . على ان ما يدعو الى العجب حقا هو ان اللورد « ادموند فيتز موريس » وكيل وزارة الخارجية وقتئذ وقف في مجلس العموم بعد الناء قانون المقابلة لمدة سنوات ليرد على سؤال وجه اليه عن البواعث التي ادت بالسير « ريفرزولسن » الى استنتاج ان الشرط الاكبر من مبلغ ١٧ مليون جنيه لم يدخل الخزانة ، فقال ببساطة « ليس هناك ما يدعو الى الظن بان مبلغا قريبا من هذا قد دخل الخزانة فعلا » (١) . وفي نفس هذا الوقت كان مراسل التيمس الاسكندري يخبر صحيفته « بالاموال الطائلة التي دفعها للملاك » وطلب ان يوضحهم بسغاه (٢) . واخيرا كان هناك مشروع وضعه بحذق المسيو بلنسيير وهو يقضي بسن نظام للاعفاء من السخرة في نظير دفع مبلغ معين . والغاية التي قصد اليها من هذا المشروع - الذي نفذ في عهد ادارة لورد كرومر - هي ان تفرض السخرة على الطبقات اللبسورة سواء اكانت هناك حاجة حقيقية الى عمال اضافيين ام لم تكن ثم يطلق المسخرون في نظير بدل يدفعونه . ولمعمرى ان هذا النوع مهذب من انواع السلب والاقتصاب وهو خير مثال للوسائل التي سلكتها الوزارة في الوصول

(١) للمقائلات البرلمانية لفشارد المجلد ٢٧٦ « ٨٨٣ » ص ١٤٣٣

(٢) التيمس ٢١ يناير سنة ١٨٨٠ . يقول المستر بلنت في كتابه الاتف الذكر ص ٤٤ « ان مشروع . . . الناء نظام المقابلة الذي لو تم لكان مثله مصادرة اراضي تبلغ قيمتها ١٥ مليون جنيه ، أطلق بال كل مالك وحمل الناس على الاعتقاد بأنه قد يناهض على يد الناظر الانجليزى أسوأ مما ناله على أيدي سابقه . أما اللورد كرومر - كما يؤخذ من كتابه الاتف الذكر ص ١١٧ وما بعدها - فانه يبدى عدم اكترتات بقرال الناء التزامات قانون المقابلة . وما اشوقنا الي ان نعرف هل كان يقف مثل هذا الموقف لو عمل في انجلترا ما يشبه هذا السل .

الى اغراضها (١) .

ولقد كان متوقفاً ان تؤدي انباء هذه الاصلاحات المزمعة الى اثاره الطبقات الموسرة وتعرفها لأول مرة ان مصالحها مرتبطة بمصالح الطبقات الدنيا ارتباطاً وثيقاً . وقد ادرك «اسماعيل باشا» ان هذا هو وقت العمل ان كان لابد من عمل . واليك ما فعله . كان «محمد علي» قد انشأ مجلساً من المشايخ والاعيان يجتمع من آن الى آخر لمد الخديو برأيه في أمور الضرائب الجديدة وما أشبه ذلك . فأعاد اسماعيل باشا هذا المجلس في سنة ١٨٦٦ واجتمع في خلال حكمه ثلاث مرات . ومع أن النواب هم في الاسم منتخبون بواسطة الاهاالي الا ان الحكومة هي التي تعينهم في الواقع . فليس لديهم القوة أو الشجاعة الادبية للقيام بمهمة النيابة . فخطر للخديو بالاتفاق مع العلماء والاعيان أن يحول ذلك المجلس الى برلمان بأن يوسع سلطته ويزيد عدد أعضائه ويدخل في البلاد ما يقرب في الواقع من مبدأ حق الاقتراع العام . واذا كانت المجلس لا يزال منذ الشهرين الساتين مجتمعاً في دور انعقاده الثالث كان من السهل عليه جداً تنفيذ تلك الفكرة وذلك بإصدار منشور مناسب وإصدار الامر بأجراء عملية الانتخاب . وبالطبع كان المقصود بالبرلمان أن يكون قاعدة للأعمال الأخرى التي تكلوه وهي تتضمن استبدال الوزارة الأوربية بوزارة وطنية مسئولة وإصدار قانون مالي جديد يحل محل الامر العالي الخاص

باتفاقية «غوشن جوير» وقد كان أم ما اشتمل عليه ذلك القانون تخفيض فوائد الدين الموحد من ٧ في المائة الى ٦ في المائة ودفع ٥٥ في المائة من الدين السائر نقداً وتسديد الباقي في خلال عامين ونصف عام وتخصيص مبلغ ٤ ملايين جنيه سنوياً لشؤون البلاد الادارية (١)

ولقد أثار ذلك للشروع أولاً وآخره سخرة الاشخاص الذين تأثرت مصالحهم به . فاتهم زعموا أن هذه النوبة الدستورية التي اتتبت الخديو فجأة لم تكن سوى مناورة خبيثة للتخلص من الوزارة الاوربية ثم العودة - بعد مرور الوقت المناسب - الى الحكم الاستبدادي . أما القانون للمالى فقد صوروه بأنه خدعة يراد بها تحدير أعصاب الدائنين مؤقتاً لكنه مستحيل التحقيق (٢) .

واننا وایم الحق لاخر من يظن اخير بأولئك الملوك الذين « يمنحون » شعوبهم الدستور أو ان فعزوا اليهم نيات حسنة . فاتهم على الدوام أرفع من أن تظن بهم أمثال هذه الظنون ولا يذكر التاريخ لاحد منهم منذ أيام الملك يوحنا الى وقتنا هذا من « تقدم » الى شعبه بالدستور الا نحت العوامل القهرية والا اذا كان في نيته استرداده وتعطيله عند سروح الفرصة الملائمة . وهذا ما أشارت اليه « التيمس » بعد مضي عدة أشهر إذ قالت (٣) « كم من أمير أوربي

١ راجع الخطاب المرسل للتيمس يوم ١٩ ابريل سنة ١٨٧٩

٢ راجع أقوال « اللورد كرومر » ص ١٠٥ وما بعدها

٣ « التيمس » يوم ٢٧ سبتمبر سنة ١٨٧٩

وله ليتمتع بالحكم المطلق قد قنع بالعدول عن هذا الحكم ورضى بهذا المنصب البسيط منصب ملك البلاط ولقد وعد الكثيرون منهم بأحداث تغير ولكن لم يوجد بينهم واحد نفذ وعده بأمانة واخلاص ، قالتي ، الذي يحدث عادة في مثل هذه الاحوال هو أن الملوك بعد أن «يوجدوا» البرلمان لتخليصهم من الورطات الوقتية التي أوقفوا أنفسهم فيها - يجدون أنفسهم وجها لوجه أمام حالة لا تلبث أن تصبح - بعد شيء من التردد والتضال الشديد - مسيطرة على كل شيء . ولا ريب في أن الامر كان كذلك في الحالة التي نحن بصدها . وقد كتب مراسل التيمس السكندري على أثر انعقاد البرلمان الجديد يقول (١) « ان البرلمان هو في الاسم هيئة نيابية ولكن نظام الترشيح الرسمى الفرنسي أصبح متبعا الى حد أن المرشحين الرسميين لا ينجحون قط بل أنني لم أسمع مطلقا بانهم عورضوا أو قدمت ضد مطنون . وعلى كل فلا مناص للحكومات النيابية من اجتياز هذا الدور الابتدائي . وأغلب الظن أن برلمانا لم يكن في كل أدواره الماضية محتفظا كل هذا الاحتفاظ باستقلاله الحاضر . وللبرلمان المصرى مزاياه في بحث المشروعات التي ترمى الى اصلاح النظام الزراعى والاعمال العمومية » (٢)

ولم يمس على ذلك الا قليل حتى كان مراسل الصحيفة نفسها في

١ « التيمس » ١٥ ابريل سنة ١٨٧٩

٢ راجع ما كتبه المتر ماكواف في كتابه « مصر كما هي » في هاتين ص ١١٨
اذ قال « لقد صاروا - أى النواب - أكثر استقلالا وأصبوا حاملا مائلا في سياسة مصر الداخلية »

القاهرة في مراكز يسمح له - عشية الانقلاب الحكومي - ان يقرر ان البرلمان قد أقام الدليل على تقهه للبلاد في عدة مسائل . فقد قال (٢) « ينبغي الا ينتظر الى البرلمان بعين الازدراء . فلقد أظهر النواب دلائل الحياة المديدة كما أظهروا جنوحاً الى استقلال الرأي وليس هذا بالامر المديم الاهمية . ومنذ أيام ذهب «رياض باشا» ناظر المالية شخصياً لانتهاء دور المجلس رسمياً . وهناك خطب خطبة صافية سداها الادب ولحنها الوفاة أنني فيها على النواب لما قدموه من الخدمات واعترف لهم بأنهم قاموا بواجباتهم خير قيام وأطلمهم بانتهاء الدورة البرلمانية . ولكنه عجز عن ان يمثل دور «أوليفر كرومويل» فقد أتى المجلس الانصراف وانبرى أحد الاعيان خطيباً فرفض تحيات الوداع هذه وأعلن بالنيابة عن زملائه انهم بالعكس لم يفعلوا شيئاً يستحق الذكر وانهم لا يزال أمامهم الشيء الكثير مما يجب عمله في سبيل الاشراف على الوزارة وانهم بناء على ذلك يأبون الانصراف . وقد عضده زملاؤه النواب بنفس الاجماع الذي عضده به الاعيان زميلهم «ميرابو» في ملعب النفس في «فرساي» في أحد اللواتف التاريخية المشهورة . وعلى ذلك ظل البرلمان للصري موالياً انقاده وطلب ان يكون النظار على بكرة ايهم لافرق بين الاجنبي والوطني خاضعين لارادته ومستولين أمامه عن ادارة دفة الاهمال أي ان النواب بالاختصار أرادوا تحويل هذه الحكومة

« المستولة » اسما الى حكومة مستولة حقيقة » .

فن هذا يتبين ان البرلمان المصري الذي أوجده الخديو
« اسماعيل باشا » لم يكن الالموبة التي طالما جدثونا عنها . ولقد كتبت
« التيمس » في سياق افتتاحية عقدها على أثر الانقلاب الحكومي
ما نصه : (١) « من الجائز أن نقول ان عدداً عظيماً من النواب هم صنائع
الخديو . ولكن مهما كانت الطريقة التي تنتخب بها أية هيئة نيابية فلا
ريب في انها تصير مستقلة بمض الاستقلال متى أصبح أعضاؤها يعملون
معا . ويظهر ان البرلمان المصري لم يشذ عن تلك القاعدة » . وفي الواقع
فان القول - كما يزعم المؤرخون الرسميون في ذلك العهد - بان الاعيان
والعلماء وبقية الطبقات المصرية العليا كانوا آلات صماخ في أيدي « اسماعيل
باشا » يأمرهم فيطيعون ويقول فيسمعون من غير أن يكونوا مستقلين في
أخلاقهم أو آرائهم - ليس الا انها كاعضاء لحزمة التاويخ وقلبا صريحا
للحقائق . ومع انهم كانوا على استعداد لاتباعه وشد أزده في كل ما يقدم
عليه من الاممال للقضاء على السيطرة الاجنبية فانهم كانوا في الوقت
نفسه يبنضونه جد البنص ويمتبرونه السبب الرئيسي في خراب ديارهم
حتى انهم بعد الانقلاب الحكومي فكروا في خلعه (٢) . اما الى أي
حد كان الخديو مبنوضاً فعلا فيدل عليه انه لم يرتفع صوت واحد لدفاع

(١) افتتاحية التيمس في ١٦ ابريل سنة ١٨٧٩

(٢) اعترف « عرابي باشا » للمستر بلنت بان نيته كانت مقودة على ظلم الخديو أو

قتله في فبراير سنة ١٨٧٩ « وراجع التاريخ السري ص ٤٨٣

عنه عند مزله ومناخه للبلاذبل ان كثيرا من الالهالى فرحوا سرا جد
الفرح لذلك. ومن هذا يتبين ان كل خطر من احتمال سعى «اسماعيل باشا»
لتحويل البرلمان الجديد الى أداة لقضاء آربه الشخصية كان يمكن تلافيه
بسهولة بأن تقف أوربا الى جانب نواب البلاد وتستعمل نفوذها لشد
أزر الحكومة الدستورية البرلمانية الحقيقية. ولكن شيئا من ذلك لم ينظر
ببال أوربا لانه لم يك شيء فى الواقع أبعد عن بالها من سعادة الشعب
المصرى ورفاهيته.

ولا نظننا نستطيع الخوض فى مشروع الخديو للمالى بنفس هذا
التأكيد والتثبت فان التبعات التى تطلها على نفسه - بالرغم من اقتراح
تخفيض القوائد - كانت لاتزال فادحة. ومع أن يث «رونشيلد» كان
لا يزال تحت يده نيف ومليونان من الجنيهات لتسديد شطر من الدين
السائر فقد كان من المستبعد أن يستطيع الخديو تسديد ٥٥ فى المائة منه
على اننا نعرف فى نفس الوقت أن حملة القراطيس والدول الاوربية
قرروا - بعد مرور عام - تخفيض القوائد بمقدار ١ فى المائة ومع ذلك
تبين لهم ان فى الامكان الحصول على القوائد. كما اننا نعرف أيضا فيما
يختص بالدين السائر ان مبلغا لا يقل عن ٣٠٠.٠٠٠ جنيه قد دفعه
أصحاب الاطيان الاغنياء للخديو تقدماً^(١) وان بعض أولئك الاغنياء
أظهروا استعداداً لهن عقارهم وأطيانهم كضمانة لعقد قرض جديد^(٢)

(١) راجع الخطاب المرسى للتيس من اسكندرية بتاريخ ١٢ مايو سنة ١٨٧٩

(٢) «التيس» فى ١٦ ابريل سنة ١٨٧٩

ولا مشاحة في انه كان من المستطاع تنفيذ برنامج الخديو بمحذا فيه بقليل من الجهد على شرط ان يكون الاشراف على هذه الاعمال لا للخديو بل للبرلمان . وعندنا ما يحملنا على اعتقاد أن الطبقات الموسرة لو انها قامت بتقديم هذه التضحيات لتحرير البلاد من كابوس السيطرة الاجنبية لما كانت تسمح للخديو مطلقاً بالعودة الى نظامه العتيق بل لامسكته في قبضة يديها فلا يفلت منها ولو جهت اهتمامها الى تنفيذ التعهدات التي قطعتها البلاد . ولكن ذلك كان نفس الشيء الذي رفضته أوروبا سلفاً . فانها أعلنت ان فكرة البرلمان مستحيلة وان المشروع المالي خيالي محض وعلى ذلك رفض الاقتراحان بمنتهى الاستخفاف والازدراء .

وهنا يقضي المدل بأن تنوء بالاجلال والاكبار باسم شخص لم يكن ميالاً الى التفريط في حقوق المولدين الاويين ولكنه كان في الوقت نفسه بعيد النظر مستقيماً صريحاً الى حد جعله يدرك بثاقب رأيه أن السياسة التي كان « السير ريفرز ولسن » يتبعها لا بد أن تؤدي حتماً الى كارثة بل الى ثورة . فعني بذلك الشخص « المستر فيفيات » فنصل انجلترا العام . فانه كثيراً ما خاطب الحكومة المصرية بلهجة عنيفة كأنه أعدى أعدائها واقسى المرائين من دائئها بحكم أنه موظف معين من قبل الحكومة الانجليزية بيد أنه كثيراً ما شفع تقاريره الرسمية بتحذير ولاية الامور في انجلترا من عواقب التطرف والمبالاة وكثيراً ما لقت نظرم الى حرج موقف الحكومة المصرية بل بلغ به الامر

الى حد الاحتجاج في ابريل سنة ١٨٧٨ على الوسائل المتبعة في جباية الضرائب من الفلاحين المساكين لدفع الكوبون. ألح أكثر من مرة في ضرورة وقف الدفع وتخفيض الفوائد على الديون (١) لهذا كان كثير الانتقاد للسير ريفرز ولسن وزملائه الذين كانوا يعتبرونه « فضولياً » الى أقصى حد (٢) وقد كان أيضاً شديد السخط على مازعه الناظران الاجنبيان من أن في الاستطاعة حكم



شريف باشا

مصر مع جعل الخديو كالفصر على يسار العدد وإطالماً ألح في وجوب اعطاء الخديو نصيباً من الحكم ونصح بإيماده عن الوزارة. ولما جاء مشروع (السير ريفرز) الاخير مخالفاً لآرائه اتسع المجال بينهما لتبادل

(١) راجع المطلب المرسل لاتييس من اسكندرية يوم ٣١ مارس سنة ١٨٧٩
(٢) ان الورد كرومر كان « في المستر ميبان عند ماتكم عن القنصل السوميين
النصليين الذين يشدقون بارهاق الفلاحين اصلحة حملة القراطيس » راجع مصر الحديثة
المجلد الاول ص ٨٤

ال عبارات الجافّة في صدد الاقتراح الخاص بمصادرة حقوق أرباب الاملاك وفي صدد التصلب في عدم تحقيض القوائد . ومن المستحيل أن نذكر هنا ما دار من المراسلات بين «المستر فيفيان» والسير ريفرز ولسن « من جهة وبين الحكومة الانجليزية من جهة أخرى . وحسبنا أن تلك الحكومة انحازت الى «السير ريفرز» واستدعت المستر فيفيان يوم ٢٠ ابريل سنة ١٨٧٩ (١) وأرسلت بدلا عنه المستر « الذي أصبح فيما بعد السير » فرانك لاسلز وكان أشد رغبة حتى من « السير ريفرز نفسه » في خدمة حملة القراطيس (٢) ففي هذه الظروف الغربية التي لم يؤول استدعاء الحكومة الانجليزية فيها للمستر فيفيان الا بأنه دليل جديد على رغبتها في شد ازر «السير ريفرز ولسن» في شروعاته المشثومة ضد كل معتد متطفل - خطر للسير ريفرز فجأة أن يعطى افلاس الدولة المصرية بتأجيل دفع كوبون ابريل لمدة شهر . فهذا هو منقذ المصريين الذي هبط بلادهم لنصريف شؤونهم - والذي سلب الفلاح والحديو

(١) ان خطاب « السير ريمر ولسن » « للمستر ملت » راجع التاريخ السرى من ٤٨ الذي أتى فيه على الاسباب التي أدت الى عزله لمطيم الاهمية . فقد قال فيه « ان كرسي فيفيان » هو السبب بل هو أكثر حرص على احوالنا أمل بذلك الاتفاق بتمتة مع ان التطلعات المرسلة اليه صعبة خاصة كمنه بالسهر على حياته . ولقد اطار الرجل الى صف الحديو رأساً لالسبب آخر سوى الحسد المصحوب بالهوة والغرور » راجع أيضاً المناقشات البرلمانية المجلد ٢٤٤ سنة ١٨٧٩ من ٥٢٣ و ١١٦١

(٢) لقد أحرر اللورد كرومر في كتابه سمحة ٩٦ ان « السير فرانك لاسلز » صدرت له الطبعات ببدل موته الودية « للسير ريمر ولسن » في سائر معاملته مع الحديو . وفي موضع آخر يرى « اللورد كرومر » - بد اسباب طويل عن السياسة الفرنسية وتتشدد ووصفه ايها ماها « شديدة الحرص على مصالح الدائنين الاحياء » يقول « ان الحكومة الانجليزية مالت الى قضية الملاحين المصريين »

وأسرته والذي كدس ديناً جديداً بدون انقاص المبدء القديم أو تخفيض باب واحد من أبواب الضرائب (١) والذي استباح لنفسه التفتيش في تفاصيل الادارة وأسهب غير مرة في عدم كفاءة الحكم الوطنى - هذا هو بعد ادارة دفة البلاد منذ عامين كاملين وبعد استنفاذ كل مواردها - يطن أن مصر عاجزة عن القيام بتمهدياتها وينبئ اعلان افلاسها !! فبشئت هذه الشهادة شهادة الفقر والافلاس وما أحرأها باثارة سخط المصريين الذين عوملوا كمجرد قطع من الغم بكل ازدراء وامتهان !! فلا عجب ان رأينا هذا الاعلان المهلك الذى

(١) يقول المستر بلنت بحق (راجع كتابه الاث الدكر ص ٤٤) « ان الملايين النسة من الجنيتات التى دفعها « روتشيد » غدا معطها في تسديد الطليات المستعجلة ولم تعفى الضرائب بحال ما أو تخفف الطليات بل استمر استعمال السكر في النرى بشدة وعظيمة أ كثر مما كانت في الماضى وقد دفل عامل جديد . . . فقد أول بأنه توطئة لزيادة الضرائب زيادة أخرى »

ولقد رفع قنصل السويد في القاهرة وقتئذ الى حكومته تقريراً مهياً وصف فيه الحالة قال في سياقه : « ان الطريقة التى اتبعت الى الآن في تنظيم المالة المالية تشبه الطريقة التى يتبعها الانسان مع مدين عادى . . . قصر النظر عما اذا كانت ديون مصر لمصاحبة البلاد وما اذا كان يوجد من يستحق المطب من الدين أغرضوها القود بالربا الفاحش أو استفادوا فوائد عظمى على حسابها فان مصر يجب عليها على كل حال أن تنفذ تمهدياتها . ولكن تمت يوناً شاساً بين هنا وبين الزعم بان الاهالى والبلاد يجب تغريبها نخبياً تاماً لارضاء شهوات الدائنين . ان من الصعب أن يشر الانسان الاهالى متشابهين مع الحكومة بحيث يصح ائقال كواهل الفلاحين بالضرائب المادحة وتخويل الدائنين حق بيع الملاحين ومساكنهم لقصاء لياتهم . ان مصر الآن بمثابة ضحية كبيرة يدبره الدائنون ولكن مع هذا التارق العظيم وهو أنه بينما يدرك الدائنون عادة أهمية تنمية موارد الضحية للحصول على ديونهم تراهم في هذه الحالة لاهم للواحد منهم الا العرف والامتصاص كأنهم نسوا ان من التسجيل أن يحمسد الانسان اذا لم يزرع من قبل . . . فبحجة ان سداد الديون ينبغي أن يقدم على كل اعتبار آخر نرى الاحكام الصادرة ضد الحكومة باقية بلا تنفيذ ونرى المستعدين يتقرون في اذال البؤس والشقاء لانهم لم يحصلوا على مرتباتهم منذ أشهر عديدة ونرى كل الاعمال المنثرة النافقة معطلة ودولاب الادارة واقفاً » « مصر رقم ٢ سنة ١٢٨٩ ص ١٧٩ ر ١٨٦٩ وما بعدها » تلك كانت شهادة جهود البيان الاجاب !!

فاه به ناظر المالية الاجنبى يثير غضب الشعب الى درجة الغليان ويجعله يتسائل : أهذه اذن نتيجة ادارة الاجانب لشؤون مصر ؟ أمن أجل هذا استنزفوا دم الاهالى ؟ ثم ماذا يخبئه لنا المستقبل فى أحشائه ؟ لاشئء اللهم الا زيادة الضرائب مرة أخرى وتضييق الخناق على الشعب . وفى الحال كتب الاهالى تقريراً وطنياً طلبوا فيه طرد الاجنبى العاتى



محمود باشا سامى البارودى

وعرضوه على الخديو . وقد أمضاء سبعون من العلماء على رأسهم شيخ الاسلام وبطريقك الاقباط وحاخام اليهود بالنيابة عن طوائفهم وستون من الباشوات ومثلهم من البيكوات وأرمنون من الاعيان وكثير من ضباط الجيش (١) فما كاد الخديو يستلم هذه الوثيقة حتى جمع ممثل

(١) راجع الخطاب للرسل الى التيس من الاسكندرية يوم ٩ ابريل سنة ١٨٧٩

الدول الاجنبية في يوم ٧ ابريل وأعلنهم برغبته في تشكيل وزارة وطنية ووضع قانون مالي جديد ثم أرسلت الخطابات في الحال الى الناظرين الاجنبيين لاجبارهما باستقالة « توفيق باشا » واستثناء الخديو من خدماتهما وصدر الامر العالي الى « شريف باشا » - وهو رجل اشتهر بنزعاته الدستورية - بتشكيل وزارة جديدة. وقد جاء في سياق الامر الخديو العالي بتشكيل الوزارة مانصه : « ان الوزارة السالفة قد أثارت سخط الاهالى وقلقهم سخطاً أصبح متغلغلا في سائر طبقات شعبنا المعروف بالمدوء والسكينة . فان شروعا المالى الذى أدى الى اعلان افلاس البلاد وتحطيل القوانين التى كانت لها مزية كبرى في عين الشعب والذى اضدى على الحقوق المكتسبة قد انتهى بأثارة السخط الوطنى ضدها » (١) ثم ختم الامر العالي بهذه العبارة . « ينبغي أن تكون الوزارة مسئولة حقيقة أمام برلمان تنظم حقوقه وطرق الانتخاب له بحيث يستطيع أن يقوم بما تقتضيه الاحوال وأن يحقق الامانى القومية » .

ذلك اذن هو « الانقلاب الحكومى » الشهير وهى تسمية غريبة (٢) لحالة رضيت بها الامة كافة لانها كانت ترمى الى استبدال عصاة الدسائسين الاجانب بوزارة وطنية برلمانية . ولقد أتى من جاء بعد هذه الحوادث من المؤرخين الا أن يقفوا عدداً من الصحائف على هذا العمل

(١) التيمس يوم ٢٣ ابريل سنة ١٨٧٩
٢ راجع كتاب الورد كرومر المصل السادس

النيل بأن شوهوه وحرفوا مراميه الحقيقية . كل ذلك ليبروا انتقام
أوروبا وقيامها بذلك الانقلاب الحقيقي الذي قامت به فيما بعد . بيد
اننا سنرى ان المدول من المؤرخين المعاصرين رأوا غير هذا الرأي



السيو فرسينيه
وزير خارجية فرنسا



الفصل السابع

الانقلاب الحكومى

ربما كانت الحوادث التى امتلأت بها الأشهر الثلاثة التى تخللت عزل الوزارة الأوربية وخلع اسماعيل باشا احفل صحائف التاريخ المصرى قبل الاحتلال البريطانى بالمظة واملاؤها بالاعتبار . ومن سوء الحظ أن رد القصة التى فى تلك الصحائف ناقصة بل ان هناك عدة وثائق مهمة غير موجودة مما يجعل مهمة المؤرخ المنصف من الصعوبة بمكان .

ومما يزيد فى خطورة تلك الفترة استئناف المشادة بين بريطانيا وفرنسا وهو أمر كثير ما تشوهدت آثاره كلما تخرجت الشؤون المصرية . فقد كان من المنتظر أن يحدث عمل اسماعيل باشا « الاستبدادى » « فزعاً » فى سائر أنحاء أوروبا . فهنا كان كل شىء سائراً طبقاً لاهواء المالية الدولية فن وزارة أوربية تهتم بالكتبونات الى لجنة دولية تشغل بوضع مشروع جديد للسلب . ثم ان للنافسة السياسية بين إنجلترا وفرنسا أصبحت وكان لا وجود لها . ففى وسط ذلك كله وعلى حين فجأة يقوم الخديو بمثل ذلك العمل الاستبدادى !

فكان الشعور الذى ظهر فى أول الامر شعور غضب وتذمر . ثم ان اسماعيل باشا - كما تدل على ذلك التصريحات المديفة التى

فاه بها الوزراء في البرلمان - كان له الحق التام في عزل موظفيه الاوويين متى اقتضت المصلحة ذلك (١) بيد ان ارتفاع الخديو بهذا الحق واسقاطه الوزارة بذلك الشكل كان في نظر القوم عملا في منتهى الجرأة . وفي



المسيو ليون غامبتا

وزير خارجية فرنسا

الحال أعلن كبار الموظفين الاجانب في القاهرة شبه اضراب عن العمل ذلك انه كان من المتفق عليه عند تعيين الوزارة الاوروية التواء مناصبي المراقبين العموميين ومراعاة خاطر المستر رويين وزميله الفرنسي باعطاء

(١) أعلن وزير المالية « ان المستر ولسن عند ما ذهب الى مصر ذهب بصفته ناظرا من نظار الخديو فله اذن الحق المطلق في عزله اذا اقتضت المصلحة ذلك » . (المناقشات البرلمانية هينسرد المجلد ٢٤٤ سنة ١٨٧٩ ص ١٢)

كل منهما ٤٠٠٠ جنيه بالرغم من ان الخزانة كانت خاوية على عروشها^(١) والآن وقد تشكلت وزارة وطنية وتولى اسماعيل باشا الامر بنفسه فقد دعا السير ايفلين بارنج والعضو الفرنسي بصندوق الدين الى القيام باعمال المراقبين . ولكنهما اجابا بالرفض التام . وقد حذا حذوها الموظفون الاجانب الآخرون حتى لم يبق في النهاية من ظل قائما بعمله سوى موظفي صندوق الدين^(٢) ولكن هؤلاء الموظفين أيضا وجدوا الفرصة فيما بعد لظهور تدمرهم . فان شريف باشا عند ما أعلن عزمه على دفع كوبون مايو المستحق بالفائدة المخفضة وقدرها ٥ في المائة صرح أعضاء الصندوق بأنهم يرفضون استلام القسط الا اذا دفع الكوبون بتمامه ثم طالبوا بدفع جميع المتأخر من قسط الاستهلاك منذ نوفمبر السابق مع ان « السير ريفرز ولسن » نفسه هو الذي وقف دفع ذلك المتأخر وكذلك كوبون ابريل عن قرض ١٨٦٤ وهذا أيضا لم تدفعه الوزارة السالفة^(٣) ولسنا في حاجة الى القول بان هذه الاجراءات حازت القبول لدى كل من الحكومتين البريطانية والفرنسية لابل ان أولاهما ارسلت الى الخديو تلومه على ما فعل وتطلب اعادة التأخرين الاوربيين وهددته في حالة الرفض باتخاذ ما يلزم من الاجراءات للدفاع عن مصالحها في مصر والبحث عن خير الطرق التي تكفل صلاح الحكم ورفاهية البلاد^(٤) .

(١) مصر رقم ٥ (سنة ١٨٧٩) ص ١٧
 (٢) « مصر الحديثة » لورد كرومر المجلد الاول ص ١٠٣
 (٣) التيسر رسالة من الاسكندرية بتاريخ ٥ مايو سنة ١٨٧٩
 (٤) مصر رقم ٥ (١٨٧٩) ص ٥٩

ولكن الى هنا وقفت التهديدات والاحتجاجات فعندما رفض الخديو بمد طول الاخذ والرد اعادة الوزارة الاوردية لم تحجم انجلترا عن القيام باى عمل حتى انها وافقت فعلا على تعيين المراقبين مع ان فرنسا ابت بتاتا الاصفاء لمثل تلك الالهانة . لان كل ما كانت تطلبه هو خلع اسماعيل في الحال وان يكون الاحتلال احتلالا مشتركا ولكن



اللورد دوفرين

السفير البريطاني في الاسكندرية

هذا هو ماردفنه الفريق البعيد النظر من الساسة الانجليز في أى مقابل مهما كان خلافا . وقد دفع هذا الفريق صوته بشدة محتجاً على استمرار التدخل في الشؤون المصرية مطالباً بان يترك الخديو وشأنه للعمل مع وزرائه الوطنيين على اقصاد البلاد وقد كتبت صديقنا التيمس بصراحة

عجيبة تقول (١) «ان الحكومة لتركب أشنع غلطة اذا هي حاولت ان تخلق لانجلترا مسئولية جديدة بعد أن تخلصت من ذلك باعادة السير ريفرز ولسن الى منصبه في مصلحة الدين الاهلى . فلا يصح لمجرد الرغبة في عدم الافتراق من فرنسا ان تندفع الى ارتكاب تلك الغلطة بارسال مذكرات مشتركة أو غير ذلك ... فالبلاد غير ميالة للاصرار على اتخاذ تدابير قوية ضد الخديو . فالسألة في طورها الحاضر - كما يسلم الجميع بذلك - لا تخرج عن كونها مجرد مسألة تخص حملة القراطيس وخدم وان تنير الخديو نظاره لم يمرض للخطر مصلحة من المصالح السياسية التي تهتم انجلترا . فواجب الحكومة - الى ان ينهض الدليل على ان المصالح الحقيقية الانجليزية قد اصبحت عرضة للخطر - هو ان تتحاشى حمل المسئولية عن ادارة مصر المالية سواء بالاشتراك مع فرنسا أو وحدها - ولا يطالب بحمل هذا العبء إلا أولئك الذين يظنون أن انجلترا برغم واجباتها ومشاكلها المتعبة يجب أن تقوم بجميع الفوائد لدائى الخديو » وتلك صراحة عجيبة تكاد تبلغ حدود الخبط خصوصاً اذا لاحظنا أنها صادرة من صحيفة كانت قبل كل شيء تمثل الدوائر المالية في مدينة لندن . ولقد أعادت الصحيفة نفسها الكرة بعد الكرة وجعلت تكيل لدعاوى حملة القراطيس التهم والاستهزاء الشديدين وفضحت غاية أوردبا الحقيقية بتدخلها المتواصل في شؤون مصر ودافعت عن الخديو وعن

الحركة الوطنية المصرية ضد حملات خصومها المنكرة . وفي سياق مقالة افتتاحية عقدتها بخصوص الحقوق المزعومة التي يدعيها حملة القراطيس كذبت الصحيفة المذكورة بشدة الفرية القائلة « ان عمل الخديو نشأ عنه تصدع أركان الحكومة واضطراب حبل النظام الاجتماعى فى مصر » . ثم استرسلت فقالت « ان الحقيقة هي أن جريمة الخديو التي لا تقتصر في نظر الذين يطالبون بخضعة ليست هي ارهاقه للفلاحين بل هي نكته أو تهديده بنكث العهود المقطوعة لدائنيه (١) على أن ورود العيارة الخاصة بالفلاحين كان سببه ان تقارير القناصل — بايماز من حملة القراطيس — بدأت تصف بشكل مروع وسائل الشدة التي يتبعها النظام الجديد في جباية الضرائب (٢) كأنما كان هذا أمراً جديداً لا عهد للإدارة به من قبل ولم يسمع به الا منذ عزل الناظرين

(١) التيمس بتاريخ ١٨ ابريل سنة ١٨٧٩
 (٢) لقد أظنبت المستر لا سيل و « وصف البؤس الذي تتج عن صرامة الوسائل التي اتبعتها الحكومة المصرية في جباية الدخل » واكد اللورد سالبرى ان « اسماعيل باغا » لم يستفد تلك الفرصة الا في تهديد عهد الارهاق والقسوة الذي كان سبباً في ملء خزائنه بالاموال في الماضي (مصر رقم ٥ (١٨٧٩) ص ١٦٢ و رقم ٣ (١٨٧٩ ص ١٠) راجع أيضاً مجموعة التقارير التفصيلية « مجموعة التقارير التفصيلية رقم ٥ (١٨٨٠) ص ١٩ - ٣٠ . ويظهر ان بعض اولئك الوكلاء أساءوا فهم الاوامر الصادرة اليهم فأرسلوا تقارير طيبة . فشلا قرر اثنان منهم في الوجه القل — وهما مصريان — بان حالة الفلاحين « في رغاء » الا أن للمستر بودج وكيل القنصل في القاهرة ذيل هذين التقريرين شك الملاحظة السديدة وهي « ان وكبلى قصدا في الوجه القبل هما اعميان لسوء الخط ونظراً لهما تحت رحمة كاتبهما فأرى متبالة تقريرهما بما يستحقانه من الحذر » — ومعنى ذلك اذا كان له معنى — انهما لو استطاعا فهم التعليمات الصادرة اليهما فهما صحيحا لكننا تقاريرهما بشكل آخر وقرر وكيل آمران الاعتياء والافتراء يكادون بما ملون بالتساوي في مسألة جباية الضرائب . وهما أيضاً لاحظا للمستر بودج بطريقة مبهمه « ان المعلومات التي استقيتها من مصادر اخرى تشير الى أن الاعتياء كانوا بما ملون على الدوام بطريقة تدل على الحماة » حقا ان تلك التقارير لمهزلة

الاوربيين (١) وكان المقصود من ذلك عمو الاثر الذى قد يتركه تنفيذ القانون المالى بطريقة ناجحة في أنفس الجمهور . وتستسمح لنا فرصة أخرى فيما بعد لئرى كيف ان هذه الطريقة الماهرة قد استعملت في كثير من الاحايين لتسييج النفوس واثارة الخواطر وكل ما نلاحظه على كل حال هو أنها فشلت في هذه المرة فشلا شائنا في ادراك الغاية التى كانت ترمى اليها . وقد عادت التيمس الى الضرب على نعمة الاستهزاء



السير درومند ولف

بدعاوى طائفة حملة الاسهم (٢) فقالت « ان دائنى مصر يكادون على ما يظهر الآن - يكونون الفريق الوحيد الذى يهتم بالتنوير . نعم ان مساويء اسماعيل باشا قد تذكر كمسوغ لهذا الاهتمام ولكن يجب ان

(١) قال اللورد كرومر « ان جميع مساويء الحكم القدم قد عادت بمجرد اعتلاء وزارة شريف باشا لنصبة الحكم » مصر المدة المجلد الاول ص ١٢٦
(٢) التيمس بتاريخ ٢٤ يونيو سنة ١٨٧٩

نذكر ان أشد الناس طمعاً في اسماعيل وأكثرهم إلحاحاً في تقيّه كانوا يقولون بمكس ذلك منذ أسابيع قليلة فقط. فهم الآن يطالبون بالتدخل لدواع انسانية سامية ويقولون لهم يريدون أن يكفوا البلاد شر تبذير حاكمها. على أن العهد ليس يبعد عندما كان هؤلاء الاشخاص أنفسهم لفرط حرصهم على مصالح دائني مصر يهزأون بفكرة ارهاق الفلاح ويسخرون من القول بأن السخرة مرهقة له وان البلاد مثقلة بالديون ولعمري إن هذا العطف الشديد الذي يكيلونه لرعايا الخديو الفجائي في منشأه بحيث لا يمكن أن يكون خالياً من الشبه «

ولعمري ان هذه الاعترافات الصريحة لمي أبلغ رد على الخرافات التي روجها جماعة المؤرخين المتحمسين فيما بعد. بيد ان الخطأ كل الخطأ هو أن يظن الانسان أن تلك الاعترافات صادرة عن رغبة حقيقية في ترك مصر تعمل لا تقاذ نفسها بنفسها أو أن يحاول الانسان مقارنتها بالسياسة العدوانية متى كانت فرنسا تلح وقتئذ في اتباعها خدمة لمصالح البيوتات المالية الفرنسية على ما يظهر. فلقد كانت الحقيقة - اذا كانت هناك حقيقة - على النقيض من ذلك تماماً لان فرنسا كانت قد قطعت كل أمل في السيطرة على مصر يوماً ما مادامت إنجلترا واقفة في طريقها. فأصبح جل ما تصبو اليه أن تمنها من ادراك هذا المركز. فمن أجل ذلك كانت تقترح دائماً العمل المشترك أو الاحتلال المشترك فاذا استحال هذا وذاك تمخّل تركيا مصر. ولكن الجمهور نظراً لعدم معرفته

دخائل الامور كان يرى أن سياسة فرنسا عدوانية بجحة مع انها كانت في الواقع سياسة يملها التقدير الدقيق وهو أن الدولتين مادامتا مشتركيتين في ادارة وادى النيل أو احتلته تركيا فليس ثمة محل للخوف من وقوع مصر بيد انجلترا . فمن أجل هذا وحده كان الذين يحملون برؤية الراية الانجليزية تحفّق على أضفاف النيل يعارضون أشد معارضة في الاشتراك مع فرنسا في أى عمل من الاعمال يراد به الضغط



المخترجون برايث

لدى اعتقال من الوزارة احتجاجاً على ضرب الاسكندرية بالقنابل على الخديو . ذلك أنهم أدركوا أن امتزاج سياستهم بسياسة فرنسا انما يضيع عليهم الفرصة لامتلاك مصر يوماً ما وعلى هذا راق لهم أن يتركوا مصر وشأنها أن دون يفعلوا ما أشارت به فرنسا فيضمنون بذلك ألا تصبح مصر في قبضة فرنسا بينما قد يوجد ظرف في المستقبل

تقع فيه مصر غنيمة باردة بأيدي انجليترا . نعم جاءت الرياح على عكس ما اشتهوا حتى الآن ولكن كان ذلك راجعاً الى جلبة حملة القراطيس وضوضائهم والى نفوذهم العظيم في دوائر الحكومة . أما الآن فقد حانت الفرصة لتصبح ذلك الخطأ فاداً يمنع وقد عزل الوزيران



الاميرال سيمور

الذي أطلق قنابله على الاسكندرية

الاجنبيان وقررت مصر أن تسلك الطريق الذي تختاره لنفسها، من الوقوف هنا والانسحاب من هذا التحالف الخطير مع فرنسا ؟؟ وهو نفس ما أشارت به التيمس وطالبت باتباعه وهي بطبيعة الحال تنطق بلسان الدوائر المطلعة . فاصبحت الساسة الجديدة تتلخص في هذه

العبارة فليست قط حملة القراطيس ! فقد كانوا السبب في أن إنجلترا أخطأت ذلك الخطأ المروع واتبعت سياسة الانتحار — وقد حان الوقت المناسب الآن لنهج سياسة جديدة !!

اذن فهذه هي القاعدة التي قامت عليها مآظنه السذج سياسة عدم العدوان التي كثر أنصارها في إنجلترا وهي السياسة التي عملت بها الحكومة الانجليزية في الشهرين الاولين الذين أعقبا عزل الوزارة الاوربية . وعلى ذلك أخذت انهار الصحف الانجليزية تفيض بالهجمات الشديدة على حملة القراطيس وتندد بالمساوىء التي امتلأ بها عهدهم في خلال السنوات الثلاث الماضية . وبالاختصار فقد استعملت الآن كل نظرية للتدليل على ان الخديو وحكومته الجديدة سيقودان مصر الى طريق الرشاد والسعادة . ولم نسمع وقتئذ أى نهك من تلك الحركة الوطنية التي كانت لاتزال في مهدها كما حدث فيما بعد . وقد كتب مراسل التيمس الاسكندري وقتئذ يقول (١) « ان الخديو وان أصبح ملك البلاد فانه لا يمكنه الآن أن يهمل شأن الحزب الوطنى الذى يقال ان تفوذه عليه يكاد يقرب فى معظم الاحوال من الامر والنهى . فالجيش والباشوات والعلماء — بحوارجلا واحداً وغاية الجميع اقامة الدليل على ان مصر قادرة على حكم نفسها بنفسها وقد أظهر البرلمان الذى اجتمع حديثاً وزاد عدد أعضائه الى المائة عدة علامات تدل على الحياة والنشاط

وتبشر بمستقبل برلماني زاهر ، بل ان مكاتب الصحيفة نفسها في القاهرة لم يتردد في أن ينشر بشيء من الاستحسان حديثا دار بينه وبين الخديو . فان اسماعيل باشا بعد أن أسهب في شرح المظالم التي كانت يشعر هو المصريون بها في ظل حكم حملة القراطيس الذي انقضى عهده ختم حديثه بهذه الكلمات القليلة التي تكاد تكون نبوءة بما سيحصل فيما بعد قال . « قد يمكنكم حكم مصر بواسطة الوالي زيد أو الوالي عبيد بسلام وبسهولة اذا ما استعصم بالشعور الوطني ، اما اذا قاومتم هذا الشعور فلا أقول انكم لا يمكنكم أن تحكموها بواسطة الوالي زيد أو الوالي عبيد ولكن حكمكم وقتئذ لا يقوم الا على القوة والنفوذ والارهاق » (١) ولقد طيرت هذه الكلمات الى جميع أنحاء المعمورة ولقت اليها نظر الحكومة الفرنسية . ولا مشاحة في أن الكلمات التي فاه بها اسماعيل باشا صادقة اليوم بقدر ما كانت صادقة منذ ثلاثين عاما . بعد أن عزلت الوزارة الاوردية في أوائل ابريل .

كان من الممكن في تلك الظروف أن تترك مصر وشأنها لان فرنسا كانت تعلم انها لا تستطيع - رغم انجلترا - أن تقوم باعمال قهرية ضد الخديو واغلب الظن انها لم تكن ميالة للقيام بشيء من هذا القبيل بعد

(٢) التيمس يوم ٢٨ ابريل سنة ١٨٧٩ . كذلك راجع أيضا خطاب المراسل نفسه الى صحيفته يوم ٣٠ أغسطس سنة ١٨٧٩ . وأرسل مراسل التيمس في القاهرة في يوم ١٦ ابريل سنة ١٨٧٩ خطابا الى صحيفته يخبرها بخضام العناصر الدستورية واتحادها جيبا تحت راية الحزب الوطني الذي أصبح شعاره « مصر للمصريين »

ما نزل بها حديثاً من الهزائم في مراكش وهي هزائم ما فتئت الصحف الانجليزية تذكرها بها متناسية واجبات المجاملة (١) أما اقتراحها بتدخل سلطان تركيا في النزاع فقد قوبل بالمعارضة الشديدة من الرأي العام الذي ظل طوال الاعوام يدافع عن حقوق السلطان ويؤيد سيادته على مصر ثم أصبح فعلاً ينفر من مباح اي اقتراح يرمى الى الاستعانة بالسلطان لحل المشكاة المصرية والى هذا تشير التيمس حيث تقول: (٢) «ان اقتراح دعوة السلطان الى التدخل في شأن مصر لا يمكن ان يكون صادراً الا عن شخص حقير لاحتية له كل همه الاحتفاظ باسعار الاوراق المالية من الهبوط الى الغد» ولكن التيمس كانت على الرغم من ذلك تعلم ان المسألة ليست مسألة «اسعار اوراق مالية» لانها اضطرت الى التصريح في مقام آخر بان تدخل السلطان «ليس في مصلحة الدول العربية عامة وانجلترا خاصة» (٣)

ثم تغيرت الحال لمصلحة فرنسا بتدخل المانيا في الامر فجأة اما كيفية حدوث ذلك فتراه في شهادة السير ريفرز ولسن فقد اخبر المستر بلنت بانه على اثر عودته من مصر ذهب فوراً الى أهل روتشيلد في باريز وتمكن من ادخال الذعر في قلوبهم وحملهم على ان يطلبوا الى بسمارك ان يقدم لهم (٤) وطبعاً لم يطلع السير ريفرز المستر بلنت على

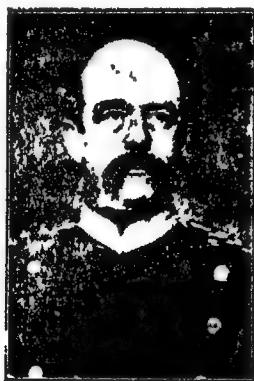
(١) راجع افساحية التيمس يوم ١٠ ابريل سنة ١٨٧٩

(٢) التيمس في ١٤ ابريل سنة ١٨٧٩

(٣) التيمس في ١٨ ابريل سنة ١٨٧٩

(٤) راجع المرح السري لاحتلال بريطانيا مصر ص ٦٥ و ٦٨

الوسائل التي استعملها جماعة روتشيلد للتأثير في المستشار الألماني . فأنها كانت على جانب عظيم من الأهمية . فالقراء يذكرون أنه كان لا يزال مستحقاً على جماعة روتشيلد نصف ومليون جنيه من باقى القرض الذى عقده السير ريفرز في الظاهر لسداد حملة أسهم الدين السائر . وإنما نقول



الامير بسمارك

في الظاهر لان الوزارة الاوربية كما رأينا لم تنفق ملياً واحداً من ذلك المبلغ في هذا السبيل بل فضلت ان تترك للوزارة الوطنية الجديدة مهمة اسكات أولئك الدائمين . بيد ان شريف بلشا لما طلب الى جماعة روتشيلد دفع الباقي من حساب القرض المستحق عليهم في الحال فوبل طلبه بالرفض التام بحجة ان الاراضى التي كان من حقهم ان يتسلموها خالية من كل

رهن قدرهنتها ووزارة ولسن السابقة (١) ولم يكن هذا الا مجرد ادعاء اختلقه آل روتشيلد فقد كانوا يعلمون جيد العلم ان الاموال التي يطلبها شريف باشا انما هي لفك هذا الرهن الذي يحول دون تحرير الاراضى المذكووة . نعم كانوا يعلمون ذلك ولكنهم رأوا بدعاهم - وقد لا يكون بدون مساعدة السير ريفرز ولسن نفسه - انهم اذا ابوا دفع باقى القرض فان اصحاب الدين السائر لا ينالون حقهم وبما ان معظمهم من رعايا المانيا والنمسا فلا مناص من ان تبادر هاتان الحكومتان بالتدخل لحمايتهم . تلك هي الوسيلة التي دفعت بسمارك الى الظهور على مسرح المسألة المصرية وهو ظهور نحسب ان قواده خفق فرحاله لانه كان يعلم انه لا بد ان يودى الى النزاع الشديد بين فرنسا وانجلترا نزاعا قد يودى الى تخاصمهما . وعلى ذلك لم يحن يوم ١٧ مايو حتى قدم الى الخديو احتجاجا شديدا باسم حكومتى المانيا والنمسا على الطريقة التي ارادت الحكومة المصرية ان تعامل بها اصحاب الدين السائر ومما طلبها بلامبرر فى ارضائهم وارسلت المانيا فى الوقت نفسه مذكرة الى كل من حكومتى فرنسا وانجلترا تخبرهما « بانها لا تريد الا مجرد الدفع عن مصالح رعاياها المالية مع ترك المسألة السياسية لانجلترا وفرنسا » (٢) وقد استولت الدهشة على الحكومتين المذكورتين وشعرتا بحرج موقفهما خصوصا لان المطالبة باداء كل الدين السائر لم تكن فى حساب حملة القراطيس الانجليز

(١) راجع خطاب مراد التيس السكندري يوم ١٢ يونيه سنة ١٨٧٩

(٢) راجع الخطاب المرسل للتيس من اسكندرية يوم ١٩ يونيه سنة ١٨٧٩

والفرنسيين وم الذين ارادوا الانفراد بالتسمية . وفي الحال رفع مراسل التيمس عقيرته بقوله ان لجنة التحقيق الدولية رأت استحالة اداء كل الدين السائر (١) ثم ان الحكومة الانجليزية نفسها اعترضت على المشروع الالماني لانه «مضر بمصالح الدائنين» (٢) ونظراً للثغرة التي تركت عمداً في الاوراق الرسمية الخاصة بتلك الازمة والتي عرضت فيما بعد على مجلس العموم (٣) يستحيل علينا تتبع المفاوضات التي تبودلت بين انجلترا والمانيا وتعداك ولكننا علمنا من مصدر آخر (٤) ان شريف باشا لما ضيقت عليه المذاهب بعد احتجاج بسمارك ارسل الى الدول في يوم ١٥ يونيه مذكرة يخبرها فيها بسحب الامر العالي المالى وان الدين السائر سيؤدى باكمله وان فوائد الدين للوحد ستترك تسويتها للدول المعظمي نفسها . ولكن هذا الاذعان كان عديم الجدوى (٥) فان اللورد سالسبرى بعد ثلاثة ايام اصدر التعليمات الى المستر لاسلز بان يقترح على الخديو النزول عن العرش لابنه توفيق والا «رأت الدول النورية نفسها مرغمة على عرض هذه الاعتبارات — وهي ان السلطة المطلقة

(١) التيمس في يوم ١٩ يونيه سنة ١٨٧٩

(٢) برقية روتر من القاهرة المنشورة في التيمس يوم ١٢ يونيه سنة ١٨٧٩

(٣) مصر رقم ٣ سنة ١٨٧٩ . اما للثغرة المشار اليها فهي واقعة بين ٣٠ مايو و ١٨ يونيه . ففي حلال هذين الشهرين العصيين رفضت الحكومة رسمياً اماماً اعطاء أى معلومات عن سير المفاوضات مفضلة مواجعة البرلمان بالامر الواقع . ومن الجهة الاخرى فان حزب الاحرار لم يملك مطلقاً في طلب تاحل الحاكم للمناقشة

(٤) برقية روتر المنشورة في التيمس يوم ١٦ يونيه سنة ١٨٧٩

(٥) في يوم ٢٠ يونيه سنة ١٨٧٩ كتب مراسل التيمس البارون رول «تعبت الدول المعظمي اذعان الخديو في هذه النقطة ولكنها أضرته فان تنازله لاستمر هاجلاً لخدمة الادارة وتهديد موارد البلاد العمومية ولوهاق الناجين

التي يتمتع بها الخديو هي اساس فساد النظام العام - على السلطان الذي يستمد الخديو سلطته من فرمانه « (١) » فلما أظهر اسماعيل تردده بذلت للساعي لدى السلطان فارسى فى يوم ٢٦ يونيه برقية أعلن فيها خلع الخديو . فلما رأى اسماعيل ان استمرار المقاومة لا يجدى فتىلا أعلن رسمياً تنازله عن العرش لولده توفيق بحضور كبار رجال الدولة . وبعد أربعة أيام ودع شعبه وغادر القاهرة ليعيش فى منفاه الى آخر أيامه . وقد أدركته المنية فى الاستانة يوم ٨ مارس سنة ١٨٩٥ وبعد وفاته بأسبوع نقلت رفاته الى الاسكندرية فى قصر الليلة التى اختارها مديرو دار الاوبرا فى القاهرة لتمثيل رواية « حايده » وهى الرواية الملحنة التى اطرب بها اسماعيل حملة التيجان من ملوك أوروبا وامراتها وعليها يوم افتتاح قناة السويس . وسواء أكان تمثيل تلك الرواية فى ذلك المساء مجرد صدفة ام مظهره اراد بها الاحتلال ان يظهر قوته وشيأته فانها كانت ادل على لؤم السياسة الاوردية وخسبها أكثر مما دلت على تولى نعيم الدنيا وزواله (٢) .

وأحسب أن من المستحيل على كاتب هذه السطور وهو الذى يرى قيمة الافراد فى التاريخ محدودة - ان يودع هذا الرجل دون

(١) مصر رقم ٣ - سنة ١٨٧٩ ص ٩

(٢) من المستطرف أن ذكرى هذه المآلات الشققة ان المحاكم حكمت فى ٨ أغسطس سنة ١٩١٠ على شخص اسمه محمد وجيه - بال «لبس شهرين لكتابة مقال احتج فيه على فكرة إقامة تمثال لاسماعيل باشا . قرأه - المحاكم - ذكرت الخديو مقدسة فى نظر الاحتلال مد أن أهائه فى الماضي

أن يشمر بشيء من العطف نحوه . نعم انه لم يكن الحاكم الذي يعتبر أنموذج الكمال - وليت شعري كم عدد هؤلاء الكاملين - بل ربما كان أسوأ قليلا من غيره ، ولكن هناك أمرا بارزا يتضح لنا من ظروف حياة الخديو فلولا وهن عزيمته أيام افلاسه الاول لاستطاع حفظ عرشه من الضياع واسمه (ذلك الاسم الذي أصبح تلويثه وتقيحه أمرا لازما لتبرير ما توالى عليه من ضروب الاعتداء) بل ولاتخذ استقلال بلاده (١) على أن الكاتب المنصف لا يستطيع في الوقت نفسه أن يسهب في لومه على تلك النقطة الاساسية الموقفة أولا لان الرجل قد ذاق الامر من جرائها ثانيا لانه اذا جاز لومه جزاء على خطاه فاذا عسى أن يكون جزاء المالمين والمرايين الذين أوقموه في أحاييلهم أو جزاء الحكومات التي ساعدتهم على اقتناصه حيا ؟ وقد كتب السير جوليان جولد شמיד بعد خلع الخديو بمدة أشهر يقول (٢) « لقد ظهر تأثير حملة القراطيس أكثر من مرة . فلقد أرسلت اللجنة تلو اللجنة

(١) في يوم ١ فبراير سنة ١٨٧٩ كتبت النيمس قول « لما كلمة قوطها انصافا لمصر وماليتها فالتفاد النضاب بغنى عليهم الا ينسوا حوادث مينة . فالجرب المهلكة أثرت في موارد مصر . وجاء مبوط أسمار القطن فأضعف قدرها على دفع الضرائب . أما الطاعون البقري فقد استنزف مواردها بنوع خاص . كما أن احتياض منسوب النيل زاد الطين بلة . وبارغم من جميع أسباب القاتة هذه فقد حافظ الوالى يولاء على تهادته . . . مع ان الحرب في تركيا هيأت الفرصة الذهبية لكل وال عنائى في تركيا ان يتسلل بما عليه من الواجبات نحو دولته عن دفع الديون الاوربية » قارن بين هذا وبين حكم اللورد كرومر في ص ١٤٤ من كتابه اذ قال « لقد سقط الخديو ضحية الاسراف وسوء استعمال السلطة الى غير ذلك من التهم التي لا يؤيدها التاريخ المصحف

(٢) النيمس يوم ٢٢ أغسطس سنة ١٨٧٩

للتفتيش في شؤون مصر المالية . ثم نشرت تقارير أحكمت وضمها
ويثبت كيف يدفع هذا الكوبون . ولكن النتيجة الوحيدة لكل .
ما تقدم ان أعباء الاهالى لم تخف بمقدار ذرة بل زادت زيادة هائلة كما
أن ديون البلاد أخذت تتراكم بسرعة مدهشة وقد زاد السير ولسن
هذه الديون . . فيخلق بدائي مصر أن يتذكروا هذه الحقيقة وهي لو
أن الخديو السابق احتذى حذو مولاه السلطان فالتى ديونه كما فعل السلطان



البارون دى جبر

سمير روسيا في الاستانة

بدلاً من أن يدفع فوائد باهظة على ديون حرضه أولئك الدائنون
على اقتراضها وتراكمها . لظل الى اليوم جالساً على عرش مصر ولكان
المصريون بلارب في حال أكثر رخاء وسعادة من حالهم اليوم . هكذا
حكم الشهود العدول المعاصرون في قضية الخديو ودائنيه وهو حكم

جدير بانعام النظر فيه خصوصاً لان الذين فاهوا به صاروا فيما بعد من أنصار الاحتلال . بل ان التيس نفسها - التي غيرت رأيها طبعاً في هذه المسألة فيما بعد كتبت إذ ذاك تهكم عند مادافع السير ستافورد نورثكوت وزير المالية وقتئذ في مجلس العموم عن اعتداء يوم ٢٦ يونيه بحجة د أنه كان ضروريا لا لاجل حملة القراطيس بل لاتقاذ البلاد من الفوضى، فقالت (١) « اننا لم نر مطلقاً أقل دليل على قرب وقوع الفوضى حتى لو افترضنا أن حملة القراطيس المصرية هوملوا كما هومل داثنو اليونان وتركيا وأسبانيا وكثير من الجمهوريات الامريكية الجنوبية » ثم قالت في مقال آخر (٢) « فاذا تساءلنا لماذا حدث هذا الاعتداء (اعتداء يوم ٢٦ يونيه) فاثنا لا نرى أملاً إلا جواباً واحداً يعتبر بمثابة اعتراف لما للمال من سلطان عظيم يزيد على مر الايام » فهذه الاقوال يصح أن تكون تطبيقاً على ذلك «الانقلاب الحكومي» الذي أقدمت عليه الدول العظمى يوم ان خلعت اسماعيل وأرسلته الى المنفى .

وقد امتاز الشهران الاولان اللذان اعقبا خلع الخديو بمدم الثبات والقرار في سياسة انجلترا وفرنسا . فقد كان أول ما انجحت اليه نية الحكومتين بطبيعة الحال هو اعادة الحال الى ما كانت عليه قبل ٧ ابريل - أى قبل عقد البرلمان - ولكن نظراً لمعارضة توفيق باشا

(١) التيس يوم ١٢ اغسطس سنة ١٨٧٩

(٢) التيس يوم أول اغسطس سنة ١٨٧٩

الشديدة في ذلك تقرر العدول عنها ثم تقرر فيما بعد إعادة منصب
الراغبين العموميين ولكن سلطتهما كانت متوقفة على الشكل العام
الذي ستأخذه الحكومة المصرية . فان تولى أمر البلاد برلمان فان
سلطة الراغبين تصبح طبعاً محدودة بل ان مركزها يصبح رهن ارادة
النواب أى أن منصبها يصبح بمعنى آخر مركزاً ثانوياً وتصبح مهمتها
محصورة في عملية المراقبة لاغير . أما اذا كان في النية منح للراغبين



الجنرال ولسلي

صاحب موقعة التل الكبير

سلطة ادارية واسعة وجعلها - كما يشاء حملة القراطيس - أسياد مصر
للتصرفين في أمورها فان البرلمان يصبح كالصفر على يسار المدد
وإذن فلا مناص من العودة الى الحكم الاستبدادى . على أن توفيق
باشا نفسه نظراً الى شدة احتكاكه بانصار الحكم النيابى أيام ان كان
وليّاً للعهد أظهر ميلاً شديداً للحل الاول . كما مال أيضاً الى ذلك الحل

هذا الفريق من الجمهور الانجليزى الذى كان يطالب بسحب النفوذ الاجنبى بكيته . فقد قال ذلك الفريق « ان انجلترا ينبغي عليها أن تلمن مبدأ سحب النفوذ الاجنبى كله بما في ذلك نفوذها لان ذلك هو خير وسيلة « لخدمة مصالحنا وتنمية سعادة مصر . وهنائها (١) » وقد أيدت هذه النظرية صديقتنا التيمس وهي شاهدنا الكبير النفع المنصف إذ قالت (٢) « ان التدخل الذى قمنا به الى الآن كان قليل الفائدة هذا اذا لم يقل انه كان مضرًا . وان منشأ لنحوم حوله الشكوك بحيث لا تجعل له فى النفوس حرمة أو مكانة . ان مصر قد تركت لادارة شؤونها حتى تعذر تسديد مطالب حملة القراطيس المصرية . ولم يزد إلهاق الفلاحين زيادة محسوسة إلا فى بضعة ظروف مخصوصة عند ما استعمل الضنط الشديد لتسديد مطالب حملة الاسهم ومع اتنا قضينا بالمواظبة على الدفع فى المواعيد المقررة وبم ذاتنا ضينا عما اتبع من الوسائل للحصول على الا. وال فانتالم نمحرك الستتأ مرة واحدة بالاحتجاج على المعاملة الصارمة التى كانت موجودة . وقد كانت الامور تدار على مرأى ومسمع منا ومن سميء الى اسوأ وزاد العطين بلة وجود المخاطرين والموظفين الاجانب فى الحكومة . ان مجرد الخوف من كل عمل يشعر بالافلاس . هو وحده الذى دفع الدول النورية الى أن تسلك الى التدخل طرقا دافعت عنها زورا ورياء بأنه لم يكن من باعث عليها سوى محض الرغبة فى إيجاد

(١) التيمس يوم ٢٧ سبتمبر سنة ١٨٧٩

(٢) راجع التيمس يوم ٢٠ أغسطس سنة ١٨٧٩

حكومة صالحة في البلاد ولا نرانا نشعر بشيء من العطف على سوء استخدام الحكومات الاجنبية نفوذها لمصلحة الدائنين ويحسن انتهاز الفرصة لاتباع سياسة جديدة أسسها ترك مصر وشأنها بدون تدخل من الخارج ،

ولكن هذه الاقوال لم تكن سوى صيحة في واد في وقت ازداد فيه شره حملة القراطيس الى القوة بعد نجاحهم في اعتداء ٢٦ يونيه ولهذا وجدت الحكومة نفسها من جديد تنفذ مشاريعهم وتقضى أوطارهم بدلا من عنايتها بالمصالح السياسية الهامة وان التاريخ ليثبت أن القنصل العام الفرنسي في القاهرة وهو المسيو تريكو كان ميالا لحكومة دستورية في مصر وأنه بذل أقصى ما في وسعه لمقاومة نفوذ المستر لاسلز السيء وحمل الحكومة الفرنسية على الانضمام الى شريف باشا وجماعة الوطنيين الذين كانوا معه . ولكن ذهبت هذه المجهودات أدراج الرياح . لان كاتما الحكومتين واصلتا الضغط على توفيق باشا الضعيف الارادة لجله على اسقاط الوزارة والغاء البرلمان وقد كان لهم مأرأدوه ففي يوم ١٨ أغسطس رفض بتاتا التوقيع على مشروع الدستور الذي عرضه عليه شريف باشا لموافقته . وعلى ذلك استقال شريف باشا . وفي الوقت نفسه تسلم المسيو تريكو أمرا من حكومته بالعودة الى فرنسا وعلى ذلك عادت البلاد الى الحكم الاستبدادي القديم . ذلك هو الشكل الذي تأخذه عادة غيرة أوربا على الاصلاح طالما كانت متأثرة باعتبارات

الريح والمكسب.

وطبعا كان استبداد الخديو معناه في الواقع استبداد الممولين الاجانب^(١) فان توفيق كان كما قدمنا ضعيفا . وقد تقرر أن تكون الوزارة في يد رياض باشا الذي أقام الدليل في وزارة نوبار باشا على أنه آلة ماضية في أيدي الاجانب كما تقرر أن المراقبين - ولو أن نفوذهما لا يسرى على الادارة الفعلية في الوزارات بل يكون قاصراً على « البعت والمراقبة والتفتيش » لا يزلها الخديو الا برضاء الدولتين المختصتين^(٢) وقد كان ذلك أول المهد لايجاد مراقبة سياسية مشتركة مميّنة على مصر وهو عمل طالما رغبت فيه وسمت اليه فرنسا وطاوض فيه أولو النظر والبصيرة من الساسة الانجليز . فمن هذه الوجهة جاز اعتبار ذلك انتصاراً سياسياً لفرنسا ولكن النفوذ كله أصبح لانجلترا في الواقع نظراً للمهارة التي اتبعت في اختيار الشخصين اللذين عهد اليهما عمل المراقبين وهما الماجور بارنج من جهة والمسيودي بلينيير من جهة أخرى . ومن الجائز أن فرنسا لم تحفل كثيراً بما اذا كانت فائدتها المادية في استغلال مصر قد زادت عن انجلترا أم نقصت مادامت مصالحها السياسية في وادي النيل أصبحت مضمونة بهذا الحكم المشترك . واجتتابا لما عسى أن يحدث في المستقبل من الارتباك

(١) يقول اللورد كرومر في ص ١٤٥ من كتابه ان اعتزال اسماعيل كان لاذنا بالقضاء على حكومة الفرد المطلق في مصر .

(٢) راجع الخطاب المرسل الي التيمس من اسكندرية يوم ١٩ نوفمبر سنة ١٨٧٩

تقرر حمل السلطان على الناء فرمان سنة ١٧٧٣ واصدار آخر في محله وكان
أهم ملجاء فيه المادة الخاصة باقصاص الجيش إلى قوته الاولى وهى ١٨٠٠٠
جندى والمادة التى تحظر على الخديو عقد قروض جديدة - اللهم إلا
ما تقضى به الضرورة لتنظيم الحالة الموجودة على أن يكون ذلك برضاء
الدائنين - ومنعه عن النزول للأجانب ولو مؤقتاً عن «أى امتياز
ممنوح لمصر أو أى جزء من أراضيها» . ويجدر أن نضيف أن التقييد
الخاص بالقروض كان نتيجة تشدد إنجلترا فى حين أن التقييد الخاص
بالامتيازات والأراضي كان نتيجة مجهودات فرنسا وبذلك حفظ كل
فريق من الآخر ما كان فى اعتباره أهم مافى الأمر وأعظمه



الفصل الثامن

مصر تحت المراقبة الثنائية

صدر الامر العالى باعادة المراقبين العموميين فى يوم ٤ سبتمبر ولكن الماجور بارنج وزميله لم يتسلما مهام أعمالهما الا بعد ذلك التاريخ بفترة طويلة . لانهما كانا متفيين بباريس حيث ذهبا لاستشارة حملة القراطيس والاتفاق معهم على برنامج العمل ومن ثم حكمت التاريخ المصرى المرة ان سيدي مصر الجديدين قررا الان العمل بنفس الخطة التى من اجلها خلع اسماعيل واسقطت الحكومة النياية . فقد تقرر ان تخفض الفائدة على الدين الموحد وان يدفع حملة الدين السائر جزء من ديونهم بل ان يقف دفع الجزية المقررة (١) للباب العالى اذا وجد ان مالية الحكومة لا تكفى لدفع مرتبات الموظفين . فما كان يعتبر في عهد اسماعيل ووزارته الدستورية عملا استبداديا لاسبيل الى احتماله أصبح يعتبر الان ضربا من ضروب السياسة الرشيدة وخطة مالية صائبة ولم يدفع كوبون نوفمبر الا بسعر ٦ فى المائة (٢) ووقف دفع الجزية وبدأت المفاوضات فى

(١) فى الجزء الاول ص ١٦٦ من كتاب « مصر الحديثة » يصف اللورد كرومر هذه القرارات بلهجة حم عن الارتياح اذ قال « لقد سألونا — « الحكومة » المصرية » اذا كان يجوز لهم عقد القروض لتقيد مهادنهم . ولم يكن هناك عمل للربى بوع الرد فادا كان دفع الجزية مستحيلا فمن الواجب وقف ادائها . ومثل هذا يقال عن « فائدة الدين الموحد »

(٢) اللورد كرومر فى الجزء ص ١٦٧

الحال لتنقيح الامر المالى الصادر لنوشن جووير تنقيحاً تاماً . كما ان آل روتشيلد عدلوا فجأة عن معارضتهم فى تسليم صافي قرض سنة ١٨٧٨ . بل ان المانيا والنمسا تنازلتا عن اعتراضهما على دفع جزء من الدين السائر فلم يدفع لحساب حملة اسهم هذا الدين فى آخر العام سوى مبلغ ١٨٤٠٠٠٠٠ جنيه واستولت الحكومة المصرية - أو المراقبان انفسهما - بعبارة أخرى على المقدار الباقي (١) لانفاقه فى شؤون أخرى (٢) ولم يكن كل هذا جائزاً الان فحسب بل كان عملاً يستحق الاطراء والثناء وعلى كل فقد كانت تمت اجراءات اخرى اتخذت «لتنظيم» الحالة المالية ريثما تجتمع اللجنة الدولية قريباً بناء على طلب للمراقبين لتصفية الامور تصفية نهائية . وكان اول هذه الامور انشاء قانون المقابلة وفرض ضريبة على الاراضى المشربة - وهما امران أديان فى الماضى الى اسقاط الوزارة الاجنبية « المسئولة » .

واذ لم يكن هناك اسماعيل اخري مانع فى هذه الاجراءات امكن اتخاذها بلا اقل حساب وقد تجرأت صحيفتان من الصحف الوطنية على رفع عقيرتها احتجاجاً على تلك الاجراءات ولكنهما عطلتا فى الحال بأمر من رياض باشا (٣) وكذلك قدمت بضع مرافض احتجاجاً على هذا النظام الاستبدادى الجديد ولكن الاوامر صدرت بالقبض على مقدميها

(١) راجع ص ١٦٧ من كتاب « مصر الحديثة »

(٢) التيمس يوم ٨ نوفمبر سنة ١٨٧٩

(٣) راجع الخطاب المرسل « للتيمس » من اسكندرية بتاريخ ٨ ديسمبر سنة ١٨٨٩

ونفى زعمائهم الى النيل الايض (١) ولا جدال في انه كان يراد بهذه الاعمال تعريف الشعب المصرى بان عصر الاستبداد قد فات أوانه. ثم صدر في عامى ١٨٨٠ و ١٨٨١ أمر ان عاليان ادخل بمقتضاها المشروع الذى كان عزيزاً على المسعودي بليزير الا وهو مشروع الاعفاء من السخرة. واخيراً - هذا من حيث الاجراءات المهمة فقط - تقرر تخفيض مرتب حلیم باشا مع الخديو المطالب بالعرش والذى طالما ذكر اسمه في معرض التهديد امام الخديو السابق من ٦٠٠٠٠ جنيه الى ١٥٠٠٠ جنيه سنوياً (٢) وينبى الا نفسى ان مرتب ال ٦٠٠٠٠ جنيه هذا كان نتيجة اتفاق معقود بين حلیم باشا والخديو اسماعيل في سنة ١٨٧٠ يتسلم الاول بموجبه هذا المبلغ لمدة اربعين عاماً في مقابل التنازل عن أملاكه وامتيازاته وحقه في العرش والتعهد بعدم التزول في الاراضى المصرية. ولعم الحق لقد قام الخديو أشرف قيام بنصيبه من ذلك الاتفاق حتى في الوقت الذى سمح فيه حلیم باشا للذسسين الاجانب باستعمال اسمه كوسيلة لتخويف الخديو ولكن ما كاد هؤلاء السادة الاجانب يتربعون في كراسى الحكم حتى قرروا إلغاء ذلك الاتفاق - وهم أولئك الذين طالما طنطنوا بنيرتهم الشديدة على حرمة العقود بين الدائن والمدین والذين أصبحوا الآن يسيطرون على الاراضى عينها التى قام عليها حق حلیم باشا في المرتب

(١) برقية روتر المنشورة في « التيمس » بتاريخ ٢٨ مايو سنة ١٨٨٠

(٢) مصر رقم ١ سنة ١٨٨١ ص ١٠ و ١١

السنوى . وقد حاول حلیم باشا ان يحتج لدى بعض الحكومات الاوردية ولكن محاولاته ذهبت أدراج الرياح كما كان ينتظر . فلم يسمعه الا ان يصبر على أحكام القدر وينشد مع شيلر - اذا كان يعرف الالمانية - قوله المأثور « اما وقد أدى المغربى عمله فليذهب المغربى حيث شاء » .

وفي الوقت نفسه أخذت لجنة جديدة مكونة من أعضاء صندوق الدين برئاسة السير ريفرز ولسن مرة أخرى توالى الاجتماع للنظر فى مالية البلاد فى حين ان الدول العظمى أخذت على عاتقها سلفاً ان تؤيد قرارات اللجنة ايا كان نوعها . وبدأت اللجنة أعمالها فى أوائل ابريل ولم يمض سوى ثلاثة أشهر حتى فرغت منها وضمنت خلاصة اجملاتها فيما يسمى « بقانون التصفية » الذى صدر به أمر عال فى يوم ٢٧ يونيه سنة ١٨٨١ (١) وبموجب هذا القانون قدر دخل مصر بهذا المقدار القليل وهو ٥٠٠ ر ٥٦٧ ر ٨ جنيهات وحددت فائدة الدين الموجد ٤٠ ٪ فى المائة مع اضافة ١ فى المائة قسط استهلاك فيكون المجموع ٥ فى المائة بدلا من ٧ فى المائة مجموع الفائدة وقسط الاستهلاك الماضيين وبهذا خفضت فوائد الدين بنحو مليونى جنيه سنويا . وكتعويض عن هذه التضحية قرر القانون ان تنفق المبالغ الزائدة من الإيرادات المخصصة فى جميع الاحوال فى استهلاك اسهم الدين بل تقرر ان يستخدم الزائد من الإيرادات الحرة احيانا فى هذا الغرض حتى يكون

المستهلك في السنة معادلا لنصف في المائة من قيمة الدين الموحد الاسمية (وهو ينيف عن ٥٧ مليون جنيهه). ثم نص القانون على عقد قرض جديد بمبلغ ٦٠٠ و ٦٠٠ ر ٥ جنيهه واضافته الى الدين الممتاز لسداد الدين السائر. وبهذا يبلغ الدين الممتاز ٦٠٠ و ٥٣٠ ر ٢٢ جنيهه ويكون مضمونا بالسكك الحديدية والموافى والتلفرافات والكمارك وايراد أربع من المديريات



ضرب الاسكندرية بالقنابل

ثم قسم حملة الدين السائر الى عدة طبقات تسلم بعضهم ديونهم كاملة وحمل البعض الاخر على قبول تخفيض في مطالبهم! وقد بلغ مجموع ما يستحقونه نيفا و ١٢ مليون جنيهه وهي شهادة تاطقة للإدارة المالية الاجنبية منذ تعهد « السير ريفرز ولسن » بدفع دين سائر يبلغ التسعة ملايين جنيهه .

من هذا يتبين لنا أن قانون التصفية خفض فائدة الدين الى حد أدنى من الحد الذي اقترحه اسماعيل . بل ان بعض الاعضاء ما كاد

يقترح انقاص الفائدة الى ٦ في المائة حتى يادرم اسل التيسر الاسكندى
- الذي يذكر القراء شدة معارضته - أثناء مفاوضات غوشن جوير -
في تنقيص الفائدة عن ٧ في المائة وتكهنه بأن تدفع البلاد هذه الفائدة
القادمة بسهولة وطيب خاطر - الى أن يكتب على الفور بأن مثل ذلك
العمل يكون « قسياً وعتيماً الكياسة في آن واحد » (١) ولا جدال
في أنه لو خفضت هذه الفائدة - كما تبنى اسماعيل صديق باشا في سنة
١٨٧٦ لكفيت مصر مؤونة هذه المصائب التي كانت من نصيبها في
خلال الاربع السنوات اللاحقة وظل اسماعيل على الاريكة الخديوية
ولكن حملة الاسهم أرادوا الحصول على « رطلهم من اللحم كاملاً »
ولم يمتنعوا بأقل منه الا بعد أن تبين لهم استحالة الحصول على ما يطلبون
وانهم بتعتهم واصرارهم لا يتجحون الا في تخريب البلاد وتضييع آخر
فرصة لهم .

ومع ان تخفيض الفائدة - وان جاء متأخراً عن ميعاده - لا يمكن
أن يقابل بنير الارتياح فان النصوص الخاصة بزيادة الايراد كانت
مستهجة فقد كانت جلياً أنهم تعمداً تقدير الدخل تقديرًا منخفضاً
لاستخدام الزيادة في مصلحة حملة القراطيس وذلك على حساب الادارة .
ومع أن الامر كان كذلك فان ميزانية سنة ١٨٨٠ الموضوعة طبقاً
لقانون التصفية قضت أن تكون الفائدة وتوايها نحو ٤٣٥٠٠٠٠

جنيتها وتركزت للادارة مبلغاً يعادل ذلك للمبلغ على أن تخضع منه الجزية السنوية للباب العالى وفائدة قناة السويس التي يبلغ مجموعها مع بضعة دفعات صغيرة معينة نحو مليون جنيه . وبهذا يكون المبلغ المخصص لسد حاجات الادارة وفروعها هو ٣٤ في المائة من مجموع الايراد وهذه



فرار الاجانب من الاسكندرية

هي السرقة بعينها . وقد ذكر مراسل «التيبس» الاسكندرية وقتئذ بأن «كيف وفوليت وغوشن جوير وسائر من سبقهم من النطاسيين كانوا أكثر سخاء نحو الادارة المصرية» الى أن قال «وانى لاظن أن للرافيين رغبة منها في ارساء الامور قد ضربا المجاعة على الادارة» (١)

(١) التيبس في ٣ فبراير سنة ١٨٨٠

ولكن الترتيب المذكور الخاص بتحويل الزيادات من الدخل لسداد الدين زاد الطين بلة . فقد كان معناه أن البلاد مهما عظم ثمنها الى الشفاء بعد الضنك الذى نشأ عن فساد ادارة السنوات الماضية وانه مهما عظمت مجهودات الحكومة فى القيام على مواردنا المالية ومهما خفف العبء عن الاهلين بتقص نفقات الدين فان ثمره هذا كله لانجنيها البلاد بل ينجيها الدائرون الاجانب . فالتعليم والرى والحقانية وحاجات الحكومة الجمة التى لم تعط نصيبها من العناية منذ عام ١٨٧٥ ستبقى غير معنى بها بينما سمح بأن يسير انحلال مصر اقتصاديا وأديا واجتماعيا بالسرعة التى كان يسير بها فى الماضى فهل كان فى استطاعة أحد ابتكار سياسة أكثر وحشية من هذه ؟ ومع ذلك فانها كانت السياسة التى قررت حكمة أوروبا المجتمعمة اتباعها . ولما جطت - انجلترا فيما بعد نفسها مسئولة عن ادارة مصر ماليا - أى عن دفع ديونها - أصبح فساد هذه السياسة واضحا للعيان الى حد أن اللورد كرومر أصبح يعتبر رجلا سياسيا عظيما لمجرد اقتناعه بذلك الفساد . ولكن لم يكن فى الوقت الذى تكلم عنه من يهتم قيد شعرة بمصير مصر مادامت الكوبونات تسدد فى مواعيدها . وكانت هذه الخطة أشبه بخطط المقامرین المستبشرين الذين جعلوا كل همهم الحصول على أكثر ما يستطيعون الحصول عليه مادامت الفرصة سانحة لذلك تاركين شؤون المستقبل للمستقبل . فاذا استطاعت مصر - بأحدى المعجزات - احتمال ذلك

المب فيه والاقبذت نبذ الحذاء الخلق
والى جانب ماسلف وافق قانون التصفية على الناء قانون المقابلة
وفرض ضريبة على الاراضى المشربة . أما من حيث الاول فقد قدر
أعضاء اللجنة أنفسهم أن أكثر من تسعة ملايين جنيه قد دفعها خمسمائة
الف شخص وإذا ذاك رأى اللجنة أن تخصم سنويا نظير ذلك بشحو



السيو سات هيلير مارتيلى
وزير خارجية فرنسا وصاحب اقتراح المراقبة العسكرية

واحد ونصف فى المائة من رأس المال الذى دفعوه أى (١٥٠.٠٠٠.٠٠٠) جنيه
توزع عليهم - كل بنسبة حصته مدة خمسين عاما . وطبعاً تقرر فى نظير
ذلك أن تنجى الضرائب على أطيائهم كاملة . تلك كانت الطريقة التى
عومل بهادائنوا الحكومة الوطنيين بعد أن رفضت مطالب أغلبهم
وكانت تبلغ نيفا و ٨ مليون جنيه بحجة ساذجة هى ان الاموال التى

دفعوها للحكومة وهمية أكثر منها حقيقة ومن سوء الحظ ان هذه الطريقة لم تطبق على الدائنين الاجانب أيضاً الذين كانت معظم ديونهم وهمية (١)

اما المراقبة الثنائية الصحيحة - اى المراقبة الثنائية السياسية - فأنها ظلت الى ان احتلت إنجلترا مصر في سبتمبر عام ١٨٨٢ بيد ان عهد هذا الصحيح المطرد انقضى قبل الاحتلال بأثنى عشر شهرا وذلك لمودة الحكيم النيابي . وقد كان هذا النظام في غاية النجاح من وجهة نظر حملة القراطيس . فان تنفيذ ميزانية سنة ١٨٨٠ اتسج زيادة في الايراد المخصص تبلغ نحو ٦٤٠.٠٠٠ جنيهها عن زيادة في الايراد الحر تقرب من ٦٠٢.٠٠٠ جنيهها مجموعها نصف و ١٢٠٠.٠٠٠ جنيه وقد ذهب معظم هذه الزيادة في استهلاك سندات الدين . وكذلك ميزانية عام ١٨٨١ كانت مرضية أيضاً فقد بلغت زيادة ايرادها المخصص نحو ٦٧٠.٠٠٠ ج وبلغت الزيادة في الايرادات الحرة ٢٠٠.٠٠٠ جنيه . وجاءت النتائج طبقا لما توقعته لجنة التحقيق الدولية عند ما قدرت انه ابتداء من ١٨٨١ ان لم يكن قبله « تستطيع موارد مصر - التي تدار بحكمة - ان تضمن انتظام تقدم الاعمال العامة » (٢) وهنا بدأ كل انسان يشعر بالارتياح

(١) يرى اللورد كرومر ان من بواعث الاسف - طبعا بعد غاذا السهم - ان لم يرد الفائدة لاؤلك الذين كانوا يستحقون اموالا بقتضى قانون المقابلة « راجع الجزء الاول من كتابه من ١٢٢

(٢) دمج التقرير التميدى « من ٤٩

الشديد وفعلا لم يحل شهر يونيه سنة ١٨٨٠ أى بعد مرور عام واحد على التقارير القنصلية الباعثة على التشاؤم التى أرسلها المستر لاسل حتى وصلت الى لندن مجموعة تقارير قنصلية جديدة وقد صورت حالة البلاد بصورة خلافة واثنت أطيب الثناء على نجاح الادارة الجديدة . فالتقارير — كما قال القنصل العام الجديد المستر (الذى أصبح فيما بعد السير ادوارد) مالت فى الرسالة المرفقة بها (١) «تحمل الانسان على اعتقاد ان حالة الفلاح قد انتظمت وانتقلت الى ما هو احسن انتقالا دائما وقد اندم استعمال الكرباج فى جباية الضرائب ... وقد دفع الفلاح الضرائب عن رضاه وطيب خاطر وهو آخذ فى ان يعتاد الاستعداد لتحضير الاقساط فى مواعيدها المقررة » بل ان التقارير نفسها تقول ان «نتيجة الاصلاحات التى أدخلتها الادارة الجديدة كانت أعظم واسرع من كل ماتوقمه أو تمكن به الذين أشاروا بالاصلاحات أو أدخلوها» وان «المرايين اصبحوا لا يستطيعون اقراض أموالهم للفلاحين وان كل ما يقال من ان اسعار الربا تتراوح بين ٨ الى ٣٠ فى المائة يمكن عده لنوا لا أصل له » وان «الفلاحين على وجه العموم يرون انهم الان فى حالة من الرخاء والطمأنينة لادهد لهم بمثلها منذ سنوات عديدة . وكانت هذه نتائج باهرة اذا ذكرنا انها تمت فى مدة دون الستة اشهر ولكن تغيرت هذه الحال للأسف شأن كل نجاح يصيب الانسان فى

هذه الحياة . وسنرى انه لم تمض الا اعوام قليلة - حتى كان نفس أولئك القناصل ووكلائهم يرون الامور بغير هذه العين تبعا لتغير مقتضيات السياسة . فان اللورد كرومر تفتى في تقريره السنوى عن سنة ١٨٩٨ بمحامد مشروعه الجديد ومشروع امداد للفلاحين « بسلفيات » صغيرة من البنك الاهلى وقد ذكر فوائد الربا الفاحشة التى قد تبلغ ٤٠ في المائة او اكثر ، التى ارغم الفلاحون البؤساء على دفعها للمرايين (١) كما ان السكراباج ماد فيها بعد للظهور مرة أخرى عند ما كانوا يلوحون امام اعين الشعب بان الغاء السكراباج مظهر اصلاح خيرى عظيم . وفى نفس اللحظة التى كان المستر مالت ومرووسيه يسطرون تقاريرهم الخلابه كان مراسل « التيمس » الاسكندرى يوالى تقديمه لتقرير المراقبين عن سنة ١٨٨٠ قائلا « قد يكون حسنا ان يرضى أعضاء صندوق الدين كان يتسلم كل منهم مرتباً سنوياً قدره ٣٠٠٠ جنيه ولكن الم يكن الاولى ان يوجه المراقبان همهما الى سوء حالة المعارف والاشغال العمومية » . ثم قال فى آخر تقديمه « واذا نظرنا الى التقرير بصفة اجمالية نستنتج ان المراقبين ميلان الى اعتقاد ان انتظام المالية معناه انتظام الحكومة » (٢) وبعد شهر من هذا كتب ذلك السيد نفسه فى سياق كلامه عن اعتمادات سنة ١٨٨١ يقول « ولا يسعنى الا ان أختم خطابى بقولى ان ميزانية سنة

(١) مصر رقم ٣ سنة ١٨٨٩ من ١٧

(٢) «التيمس» بتاريخ ١٠ مارس سنة ١٨٨١

١٨٨١ يهنأ بها دائن ممومي اكثر ما يهنأ بها فلاح مصرى» (١) ونم شاهد آخر هو «المسترفليبرز استوارت» عضو البرلمان الذى لا يفتأ يظهر على المسرح بين آن وآخر كلما دعت الحاجة الى تقديم ادلة «نزينة» و«بميدة» عن القرض «من القوائد الجلية التى أصابت مصر من الحكم الاجنبى وخصوصاً الانجليزى . فقد كتب الى «التمس» فى ابان الثورة العرابية فى الوقت الذى كان من الضرورى ان يلفت فيه نظر الجمهور الى المصيبة العظمى التى تحمل بمصر لو استبدل الحكم الاجنبى بالحكم الوطنى فقال: «لاول مرة فى التاريخ الحديث أمكن الشعب المصرى فى ظل الرقابة الاجنبية ان يتخلص من الظلم الفظيع الذى عاناه فى القرون الماضية . فقد أصبحت العدالة حقيقة واقعة وانتهى حكم العصا وحل محله بسرعة مذهشة عهد الرخاء والطمأنينة فى الجهات الريفية» (٢) فلما ذهبت الرقابة الاجنبية الى حال سبيلها وحلت محلها الرقابة الانجليزية اكتشف «المستراستوارت» أسباباً قوية تجعله يتكلم بصراحة عن حوادث الماضى واذا ذاك كتب يقول (٣) «كثيراً ما زرت مصر فى عهد المراقبة الثنائية وقبلها وفى استطاعتى ان اقول ان كل ما اصلحناه من المفاسد ظل موجودا فى عهد المراقبة الثنائية . فالضرائب الجائرة التى كانت جبايتها مرتفع المسف والظلم والسخرة وما يتصل بها من سوء التصرف والفسوة

(١) «التمس» يوم ٢٧ ابريل سنة ١٨٨١

(٢) التمس بتاريخ ٨ مارس سنة ١٨٨٢

(٣) مصر رقم ٢ سنة ١٨٩٥ ص ٣

والارغام على العمل في معامل السكر (وهي احدى التهم الكبيرة التي وجهتها لجنة التحقيق الدولية الى اسماعيل) وفي خواص شئون الاغنياء وذوى الشأن — هذه الشرور كلها وغيرها مما لا أستطيع ذكره ظلت تستعمل في ارض مصر الى ان أخذنا على عواقبنا اصلاح البلاد، وانا لنترك للقارئ الحكم في أي الحالين كان « المستراستوارت » يتكلم بما يناقض الحقيقة . اما نحن شخصياً فانا ندرأه بالشبهة في انه يقول غير الحقيقة في الحالة الثانية (١) .

وفي الواقع ان المبدء وان كان خف قليلا عن كاهل الاهالى بعد تخفيض اقساط الدين الا ان سوء الادارة في الماضي وماتلاه من انهاك قوة الشعب جعللا دور النقاة مؤلما وبطيئا ولا سيما ان حرمان الادارة من كل زيادة قد تكون في الايراد لم يكن عملا ايجابيا لمساعدة عملية النقاة . واذ ذاك أخذت الاعمال العامة تتداعى وأصبح تعليم الشعب في على النسيان وتفتت الرشوة والربا الى حد انها أو شكت ان تهدم الحياة القومية من أساسها . وعلى ذكر الربا ينبغي ان نذكر ان المحاكم المختلطة التي انشئت في سنة ١٨٧٦ كانت بمثابة اداة مروعة لاستعباد الفلاحين من الوجهة الاقتصادية ذلك لان المحاكم المذكورة بسطت

(١) يقول المستر بلنت في كتابه « التاريخ السرى » ص ١٢٨ — ١٢٩ « ان نظام المراقبة الثانية على فقط بالمالية علم بمكر مطلقاً في أي امر آخر وكان الفلاحون وقتئذ لا يزالون يمكنون بالسكراباج كما ان المحاكم كانت موبوءة بالرشوة وكان اصحاب الاملاك غارقين في الدين واملاكها تترع منهم تدريجاً ... ولم يكتم امر في ذلك العهد شيء يشبه الرق الادبي تشعبه الحكومة كلا ولا أي تخمين في النظام الاداري

احكام القانون الخاص الاوربي في وسط هيئة اجتماعية كانت تعيش في
الغالب معيشة الفطرة وفي أحوال تشبه أحوال القبائل. وقد شرح اللورد
دوفرين فيما بعد اثر تلك المحاكم احسن شرح بقوله (١) « لم يكن بيد
الدائن فيما مضى سلاح زرع الملكية المدين وسقوط حقه بمضى المدة



السيو سار وزير خارجية فرنسا
وكان من أشد المطالبين بسحب الاحتلال البريطاني

ولا تميز الشريعة الاسلامية ان يحكم عليه غيائياً . وكما ان ادخال القانون
الانجليزي في الهند خول الدائن سلطة جديدة كذلك ادى ادخال نظام
المحاكم المختلطة في مصر الى تقوية رغبة الفلاح في الاستدانة لان أملاكه
أصبحت تعتبر ضماناً قانونية لما يستدينه ومن جهة اخرى الى تحويل
الراهن سلطة واسعة لبيع املاك المدين متى ثقلت ديونه . فكانت
النتيجة هي عين مارواه التاريخ منذ العصر الروماني الى وقتنا هذا عندما
يطبق قانون أساسه الملكية الشخصية على بيئة من البيئات لم تفقه بمد

معنى الملكية الشخصية بوضوح تام . ولقد قيل فعلا في سنة ١٨٧٩ ان معظم الفلاحين أصبحوا لا يملكون الاراضى التي يزرعونها وان تسعة أعشار الاراضى تابعة لطبقات أخرى (١) وربما كانت ذلك من قبيل المبالغات ولكننا نعرف عن ثقة الا وهو « اللورد دوفرين » نفسه ان الاموال المدونة في قوائم الرهن زادت فيما بين سنتى ١٨٧٦ و ١٨٨٢ من ٥٠٠.٠٠٠ جنيه الى ٧.٠٠٠.٠٠٠ منها ٥.٠٠٠.٠٠٠ جنيه خاصة بالفلاحين . هذا عدا ما عليهم من الديون للمرايين في الارياف والتي يقدرها اللورد دوفرين بين ثلاثة ملايين واربعة ملايين جنيه (٢) ولقد كان سبب ذلك الخراب . وقد كان المال الذى انتزع من الفلاح بشكل مرعب منذ ان بسط حملة القراطيس حكمهم على مصر . ولقد اضطر اللورد دوفرين الى الاعتراف بهذه الحقيقة اذ قال (٣) « ان هذه الديون تراكت حديثا وسببه كما يقول الفلاحون ما كانت الحكومات السالفة تفرضه عليهم من أموال باهظة غير مشروعة قد حملتهم على ركوب متن الدين ويريد (اللورد دوفرين) بهذه الكلمات طبعاً التعريض بعهد اسماعيل باشا وكأنما فاته ان السنوات الاخيرة من ذلك العهد ليست من عهد اسماعيل باشا الا بالاسم فقط واما الواقع فكانت عهد وكلاء حملة القراطيس . فالراية الثنائية بدلا من ان تحاول تلطيف حالة الفلاحين

(١) ذلك كان رأى «مسيو دو» مدير مصلحة الطب البيطرى ومصلحة الدواجن بكادوكرا

«مسيوراير» في كتابه «سياحة دراعية في وادى النيل» ص ٤٦

(٢) مصر رقم ٦ سنة ١٨٨٢ ص ٦١

(٣) مصر رقم ٦ سنة ١٨٨٢ ص ٦٢

السيثة هذه سمحت باستمرارها بوضع يدها على ماضي ان ينبغي ان وجوه الاصلاح الاقتصادى . والى هذا يشير مراسل التيس الاسكندري فى أغسطس سنة ١٨٨٠ بقوله (١) ينبغي ان نذكر ان فلاح اليوم أصبح خارقا فى الدين اكثر مما كان عليه فى أى زمن فى الماضى فهبوط النيل وعجز المحصول . يؤدى ان الى انتقال قسم كبير من الاراضى الى الاجانب .

وكذلك فيما يختص بالرشوة . فهى مرتبطة تمام الارتباط بسياسة حشر وظائف الحكومة — ماهو حقيقي منها وماهو صوري خلق جزاها — بالاجانب وترك الوطنيين ومعظمهم فى الوظائف الحقيرة يموتون جوعا . ولقد أشرنا الى هذا الموضوع فيما سبق وكل ما يمكن ان نضيفه هو انه فى سنة ١٨٧٩ التحق بخدمة الحكومة مالا يقل عن ٢٠٨ موظفين جديهم من الخارج وجيء فى سنة ١٨٨٠ ٢٥٠٠ وفى مارس من سنة ١٨٨٢ كان عدد الموظفين الاجانب فى الحكومة المصرية لا يقل عن ١٣٥٥ يتقاضون كل سنة مرتبات ضخمة غير منقوصة قدرها ٣٧٩٠٥٦ جنبها سنويا (٢) وكان ذلك فى وقت تدهورت فيه حالة البلاد اقتصاديا وحرمت الادارة من كل زيادة مهما كانت طفيفة والدائنون الوطنيون امارفضت طلباتهم أو نال منها النقص والتخفيض ثم رأينا فيما بعد

(١) راجع المطايع المرسلة « للتيس » من الاسكندرية بتاريخ ٢٠ أغسطس سنة ١٨٨١

(٢) مصر رقم ٤ سنة ١٨٨٢ ص ٥

(اللورد دوفرين) نفسه يحاول ان يبرر اطعام هذا الجراد المنتشر بمحبة ذات وجهين. أولا ان الموظفين الاجانب هم فئة قليلة اذا قيسوا بالموظفين الوطنيين الذين يبلغ عددهم ٥٣٠٠٠ ويتقاضون - نويانحو ١٦٤٨٨٠٠٠ جنيه وثانيا لان الحكومة المصرية لا تلبث بدون اولئك الموظفين الاجانب ان تصبح طعمة للمضاربين الخوة والمقاولات المخربة والاعمال الهندسية الخداعة (١) ولقد ظهر بعد ذلك بقليل ان عدد الموظفين الوطنيين لم يكن ٥٣٠٠٠ بل كان ٩٢٠٠ فقط وان اللورد دوفرين قد اعتمد على تقرير المستر ماليت فضمن العدد الاول جنود الجيش النظامي والبوليس ومحال الكمارك ومحال السكك الحديدية وغيرهم (٢) وهناتين ان عدد الموظفين الاجانب ينيف عن ١٠ في المائة من مجموع الموظفين هذا فضلا عن انهم كانوا يشغلون المراكز السامية ويتقاضون مرتباتهم كاملة وفي مواعيدها في حين ان الموظفين الوطنيين كانوا يشغلون الوظائف الحقيرة ولم يتسلموا مطلقا مرتباتهم مدة شهرين بتتابع وانتظام. وعلى ذلك يمكن وصف النتيجة بنفس الالفاظ التي وصفها بها السير ايضلين بارنج فيما بعد . ونلاحظ فقط انه حينما يتكلم عن الحكومة المصرية يبنى حقاً ان ينصرف كلامه الى حكم المراقبين والوزارة الاوردية . فقد قال في أحد تقاريره « منذ عهد قريب فقط كانت

(١) مصر رقم ٦ سنة ١٨٨٣ ص ٦٧

(٢) مصر رقم ١٤ سنة ١٨٨٣ ص ١٨

الحكومة المصرية تهج هذا التهيج المفرى بانتشار الرشوة بلا جدال ولعمري كان محالاً ان يتوقع الانسان الاستقامة أو النزاهة في طائفة من الموظفين ذوي مرتبات ضخمة وحظ بسيط من التعليم ولعظمهم اسرات كبيرة لم تدفع لهم مرتباتهم منذ أشهر عديدة . (١)

أما من حيث الوجه الآخر من الحجة التي يسوغ بها اللورد دو فرين استخدام عدد كبير من الموظفين الاجانب فهذا أيضاً يصح الاستشهاد بشهادة شاهد نزيه مثل السير ايفلين بارنج فقد كتب في سنة ١٨٨٦ يقول (٢) « من الاسباب الجديدة التي أدت الى الارتباك المالي الموجود الآن في الحكومة المصرية تلك السنة التي اتبعت في السنين الماضية سنة حشر عدد كبير من الموظفين الاوربيين في وظائف الحكومة والى هذا أضاف كما هي عادته تعليلاً غلطاً ان قال « ان سنة ١٨٧٩ هي أول سنة شعر الناس بها بوطأة المراقبة الاوربية على المالية المصرية ولكن قبل ان تشر هذه المراقبة ثمر ايدى كروقت الحوادث التي ختمت بالثورة المراهية » فلقد رأينا ان في تلك السنوات التي « بدأ فيها الناس يشعرون بوطأة المراقبة الاوربية » ان زخري سيل الموظفين الاوربيين . بل ان « السير بارنج » نفسه يقول « ان انعدام المراقبة الفعالة يدل عليه تعيين موظفين جدد في سنة ١٨٨٨ و ١٨٨١ و ١٨٨٢ » ومما تنبني ملاحظته ان خطة السير ايفلين بارنج جعلته يتناسى ان أولئك الموظفين الجدد

(١) مصر رقم ١٥ سنة ١٨٨٥ ص ٦٠

(٢) مصر رقم ١١ سنة ١٨٨٢ ص ٥ و ٦

كانوا كلهم من الاوربيين . ولكن القارىء ليس في حاجة الى تنوير خاص في هذه النقطة . على أن الموظفين الاوربيين كانوا أنفسهم مصدراً من مصادر خراب البلاد بقطع النظر عما يحتمل ان يكونوا فعلوه في سبيل حماية مصالح الحكومة ضد المضاربين الخونة ، وهناك على كل حال من الادلة القوية ما يحمل على اعتقاد أنهم قاموا بهذه الحماية المحمودة بطريقة تنافى دعوى اللورد دو فرين . فلقد امتازت فترة المراقبة الثانية بالمضاربات التي تعجز الحصر وبالمقاوالات الصورية فيما بين الحكومة وأفراد المقاولين والمالين . من ذلك ان شركة انجليزية برأسها « دوق سذرلد » حصلت برغم ارتفاع الاجر الذى طلبته على اتفاق برى مديرية البحيرة بالاسلات الزافعة مع وجود القناطر الكبرى التى بناها محمد على والتي كان في الامكان الاتفاع بها في هذا الغرض . ومنه أيضاً جمل بيع الملح احتكاراً وقصره على شركة انجليزية دوز شركة فرنسية ضمناً لمصالح الانجليز الذى يستوردون الملح للهند . ومنه أيضاً ان شركة فرنسية أخرى عرضت على الحكومة ان تدير الاسلاك البرقية مع أسلاك تونس والجزائر وتخفيض نفيلر ذلك اجرة الكلمة من فرنكيين الى خمسة وعشرين سنتيماً ولكن الحكومة رفضت منحها ذلك الامتياز وفضلت بقاء تلك الرسوم العالية لان ذلك في مصلحة شركة الممرات الشرقية وقد يضيق المقام عن ذكر الامثلة العديدة من ذلك النوع (١) ولكن حسبنا ما ذكرناه

(١) للاطلاع على أمثال هذه الحقائق راجع « مستندات ومحاورات من المصنف » سنة ١٨٨١ (وتوجد بالمكتب الرعلاي)

في اعطاء القارىء فكرة عن شكل المراقبة الثنائية من حيث « حماية مصالح الحكومة المصرية من المقاولات المخربة » وغيرها. وربما كان « اللورد دو فرين » نفسه لا يعلم أى تدجيل يجرى به لسانه عندما أورد هذه الحجة السقيمة دفاعاً عن الموظفين الاوربيين غير ان الذين امدوه بها كانوا يعلمون حقيقة الامر جيد العلم ولا بد ان يكونوا قد اسروا في انفسهم السخرية من سذاجة ذلك السياسى الكبير

وربما يستحسن بهذه المناسبة ان نشير الى سيئة أخرى هي من نوع ما ذكرنا ولا تختلف عنه في سببها ونفى بذلك ما سبق لنا ذكره ألا وهو اعفاء النزلاء لاوربيين من الضرائب المقررة . فقد نصت الامتيازات على عدم تكليف الاجنبي كائناً من كان يدفع ضريبة الا باذن من حكومته . ولقد انتفع الاوربيون بهذا النص إما انتفاع . وقد حاول اسماعيل باشا أكثر من مرة في أيام حكمه اثارة هذه المسألة قائلاً: ان من الاجحاف البين ان يهبط البلاد اناس غرباء طلباً للنفي في ظل القوانين المصرية ومع ذلك هم لا يدفعون ملياً واحداً ثمتاً لتلك الحماية اللهم الا ما كان من طريق الضرائب غير المقررة في حين ان الاهالى أنفسهم يدفعون اموالاً جسيمة على هيئة ضرائب ارضية فلما حاول اسماعيل باشا ذلك تمضت الدول فوافقت على ان تدفع رعاياها أيضاً ضريبة ارضية أما ما يفرص في المدن من الضرائب كضريبة القرضه وعوائد المنازل وبند التمتعة في الاعمال التجارية فقد رأت الدول تركها

للاهلالي الوطنيين ليشتموا بها دون غيرهم . فكانت النتيجة ان الاجانب نظراً لعدم اشتغالهم بالشؤون الزراعية لم يدفعوا شيئاً من المال المفروض على الاراضى وفي الوقت نفسه رغما من أعمالهم المالية والتجارية الواسعة اعفوا من ضرائب المدن واصبح ما يدفعه المصريون في العام من الضرائب الاخيرة وهو ٤٣٠.٠٠٠ عقبة في سبيل منافستهم الاوربيين في الشؤون التجارية (١) .

ذلك اذن هو نظام المراقبة الثنائية . فلم يكن سوى تكملة لحكم حملة القراطيس الذي أول ماخيم على البلاد في عام ١٨٧٩ ولكن مع هذا الفارق الجوهرى وهو ان نظام المراقبة لم يكن تاما غسب بل انه اتخذ شكلا سياسيا واضحا . وقد كتب علامة القانون الدولى الميسو دى مارتن (٢) الشهير فيما بعد يقول « لقد كانت المراقبة الانجليزية الفرنسية عملا سياسيا أريد به خصيصا ايقاع الخلل في دولا بالحكومة المصرية وتقييع حكومة الخديوى أمين رعاياه ووقف كل اصلاح ادارى وتشريعى يحتمل ان يمس بوجه من الوجوه مصالح الدائنين الاجانب »

(١) مصر رقم ٦ سنة ١٨٨٣ من ٧٦

(٢) راجع كتاب « المسألة المصرية » من ٣٧١ وفى سنة ١٨٨٣ وقف السيد « شارلس ديك » فى مجلس النواب . وكيلا ساه لوزاره الخارجى فقال « كانت مراقبة ثنائية : المراقبة الثنائية التى لها « اللورد دى » ، والثانية التى لها « اللورد سالبرى » فالمراقبة الثنائية التى كانت موضع حلات خطاء الاحرار هى المراقبة الثالثة . وفى سنة ١٨٧٩ حرمت الحكومة المصرية حق عزل المراقبين وفيها طلع التدخل الاحمى الى قلب الحكومة المصرية وأنشأت الحكومة مراقبة سياسة بكل معنى الكلمة (راجع هاسارد « مجموع الماشات البرلمانية » المجلد ٢٧٦ سنة ١٨٨٣ من ٢٢٣) . لقد أدت حلات الاحرار على المراقبة الثنائية السياسية الى وضعهم أيديهم على مصر بحلتها

الباب الثاني

احتلال مصر

اذا توزع مركزنا في مصر لمعزنا عن ان نوجد مسوغا لعملنا
امام محكمة دولية فعلينا ان نكتب تاريخنا من جديد ...
اذا كنت تاجراً ولا تريد الافلاس فلا يسمعك ان تسير تجارتك
طبقاً لتعاليم المسيحية الاولى وليست انجلترا وحدها هي التي تعمل
بهذا المبدأ .

المستر ادوارد ديبى فى كتاب « مستقبل مصر »

الفصل التاسع

ثورة سبتمبر عام ١٨٨١

لم يكن ينتظر بعد سابقة ١٨٧٩ ان تستمر الحالة التي أتينا على وصفها في الفصل السابق طويلا من غير أن تثير الاحتجاج والقيام بمحاولة أخرى قلب الحكم المطلق الذي كانت تتمتع به الوزارة الاوربية . ولو كان الخديو الجديد رجلا قوي المزينة ذا نفس طموحة كايه لرأت مصر فيه رجلا يأخذ على عاتقه عبء القيام بعمل حاسم ضد المراقبة واستنهاض الشعب لمساعدته ولكن توفيق باشا كان متردداً وضيقاً فلم يكن ينتظر ان يأتي ذلك العمل الحاسم من جهته (١) بل قضى سير الحوادث المنطقي ان تكون الثورة ضد حكم الاجانب الاستبدادي في هذه المرة أيضاً على يد الجيش وكان يقوده فلاح بسيط ساذج بلغ رتبة أمير الاي الا وهو احمد عرابي وليس لنا - بعد المثل الذي ضربه لنا الجيش التركي حديثاً - ان ندهش لاقدام الجنود على زعامة الحكومة الوطنية وانبرائهم للدفاع عن الحرية والحقوق الوطنية في الشرق - كما

(١) كان توفيق في بادئ الامر تحت تأثير شريف باشا وكان معارضاً في استدعاء نوبار باشا وتدخل المراقبين في المسائل الخاصة بالضرائب ولكنته وقع - كما رأينا هنا - فيما بعد تحت تأثير القناصل وواق على الدستور . راجع التيمس بتاريخ ٢٠ أغسطس و ١٢ سبتمبر سنة ١٨٧٩ (برقيات باريس) و ١٢ سبتمبر سنة ١٨٧٩ الخطاب المرسل من الاسكندرية وأيضاً راجع تاريخ عرابي بقلمه في مقدمة كتاب التاريخ السري للمستر بلنت ص ٤٨٤

قيل وقتئذ بحق (١) « كان الجنود ولا يزالون المامل الاكبر في الحركات السياسية فلم وحدهم من الشجاعة والاتحاد ما يمكنهم من تحقيق غاياتهم اما بقية الشعب فكالاغنام تجز وتذبح دون ان تبدي حراكا . وكان هذا هو حال مصر بالضبط فقد وصفها مكاتب « التيس » (٢) وصفاً



احمد عرابي باشا

في منفاه

صادقاً في قوله « ينبغي ان تذكر ان الجيش هو الهيئة الوطنية الوحيدة التي تملكها مصر في الوقت الحاضر وما عدا ذلك فقد تطرقت اليه يدا مندوبي فرنسا وانجلترا وسيطرت عليه وحورته » ومن هذا نرى ان

(١) راجع ماكتبه السير وليام جريمور في التيس بتاريخ ١٠ يار سنة ١٨٨٢

(٢) التيس بتاريخ ١٢ سبتمبر سنة ١٨٨١

الجيش كان مقدراً له ان يلعب دوراً مهماً في الحركة الوطنية اذ كان لا بد من ظهور هذه الحركة يوماً من الايام . فبصفته الهيئة الوحيدة التي ما زالت بعيدة عن الرقابة والتي كانت على شيء من النظام والقوة أصبح نقطة الارتكاز الطبيعية التي تجمع حولها السخط القومي الذي كان لا مفر من ظهوره اما عاجلاً أو آجلاً ليجد له مخرجاً فعالاً .

ومن ثم أخذت الامور تتطور تدريجاً ومن تلقاء نفسها فقد بدأ الجيش بالدفاع عن المصالح الخاصة به وانتهى بان أخذ على عاتقه الدفاع عن مصالح الشعب . ولقد رأينا بدء ذلك التطور في ١٨٧٩ عند اسقاط وذاوة نوبار باشا بفعل الضباط الذين تأخرت مرتباتهم وكانت المصلحة الشخصية هي الباعث على العمل . واغلب الظن ان الموظفين الملكيين ما كانوا يتأخرون عن احتذاء حذو الضباط لوان صفوفهم كانت منظمة وقد كانت الحال كذلك في مايو سنة ١٨٨١ عند ما قدم بعض الضباط ومن بينهم عرابي عريضة الى وزير الحرية شككوا فيها من عدم دفع للرتبات وتسخير الجنود . ثم اجري التحقيق لساعته في تلك الشكوى وتبين انها صحيحة (١) بيد ان مصالح المجموع بدأت تظهر هذه المرة منفصلة عن مصالح الافراد فان الرعيضة المذكورة اشارت الى ما في نظام الترقية من الغبن والمحسوبية في عهد ناظر الحرية عثمان رقتي وهو رجل من الطبقات العليا فلذا كان يعمل على ابقاء الضباط الفلاحين في

(١) كتاب بلاد الانكسار الذكر ص ١٣٣ وما بعدها

الرتب الصغرى . ولقد أصبحت هذه المصالح المشتركة أساس العمل الذي أقدم عليه عرابى واصدقاؤه في يناير وفبراير من العام التالى (١) على ان نظام المحسوبة الذى اشتكى منه الضباط لأول مرة لم يستمر معمولا به فقط بل ازدادت وطأته باضطهاد سائر الضباط الذين هم من الفلاحين ورتبة الضباط الاتراك أو الجراكسة كافة .



السير ادوارد ماليت
الفنصل العام الانجليزى فى مصر

فلم يكده ينتصف شهر يناير سنة ١٨٨١ حتى قرر عرابى ورفقاؤه أن يقدموا لرياض باشا رئيس الوزارة عريضة أخرى أشد لهجة من سابقتها وطلبوا فيها استقالة وزير الحرية وأجراء تحقيق دقيق فى نظام

(١) الكتاب الاثنتى الذكر من ١٣٥ - ١٣٨

الترقيات . وكان هذا بمثابة تمرد . لهذا قرر مجلس الوزراء - بعد تردد طويل - ان يقمعه . لكنهم لما لم يجرؤوا على القبض على الضباط المذنبين وعما كتبهم بالطرق المتبعة أمام محكمة عسكرية لجأوا الى حيلة مألوفة في الشرق . فقد طلبوا الى عرابي وضابطين آخرين ممن قدموا العريضة أن يحضروا الى وزارة الحرية بقصد التظاهر بمفاوضتهم فيما يجب اتخاذه من الاجراءات للاحتفال المراد إقامته بمناسبة عقد قران إحدى الاميرات أما حقيقة الامر فأنهم كانوا يريدون القبض عليهم والتخلص منهم بأي طريقة خفية . وقد نصب الشرك بأحكام تام برضاء توفيق باشا نفسه . ولكن الطيور لم تقع في شباكه فقد نجا اليهم خبر المؤامرة بواسطة أحد زملائهم من ضباط القصر فلم يكذب يقبض على عرابي ورفيقه حتى ظهر حراس القصر بزعامه صديق لمرابي في مكان الحادث وطردها ناظر الحرية والقواد الذين كانوا معه في الحجرة وعادوا ظافرين الى ثيكناتهم يقودهم الضباط المحررون . وفي الحال اصدر الضباط منشورا شرحوا فيه للجمهور المسألة بمخاديفها وكرروا فيه المطالبة باستقالة ناظر الحرية . فلم يبق ثمت مناص من استقالة عثمان رفقي وعين في مكانه (١) محمود سامي المروف بزعمته الدستورية والذي كان مديرا للاوقاف في وزارة شريف سنة ١٨٧٩ وهو للنصب الذي ظل يشغله في وزارة رياض

(١) نجد البيان الرسمي عن هذه القصة في مصر رقم ٣ سنة ١٨٨٢ ص ٢٢ والصفحات التالية

حدثت هذه الثورة الصغيرة في أول فبراير سنة ١٨٨١ وكانت الثورة الباجعة الثانية التي قام بها رجال العسكرية بيد ان نتائجها كانت أبعد وأهم من النتائج التي ترتبت على التمرد الاول . فالكيفية الشاذة التي حاول بها مجلس النظار برمه التستر على ناظر الحرية مع انه كان منهما باساءة استعمال وظيفته اساءة منظمة والطريقة الشرقية الاستبدادية



محمود باشا سامي البارودي
في منفاه

المحضنة التي أرادوا بها تسوية النزاع قد دفعتنا الجيش الى التدخل في المسألة السياسية مسألة عدم مسئولية الحكومة من بعد عزل اسماعيل واثبتنا في أذهانهم ان حياتهم ومستقبلهم فضلا عن مستقبل البلاد غير مأمونين ما دام حكم توفيق الاستبدادي وحماة الاوربيين قائما

ومن جهة أخرى فان الشعب نفسه أو بالحري طبقاته المتعلمة الميالة للتقاليد الدستورية احست بقتة انها في الواقع ليست قليلة الحيلة كما توهمت حتى الآن فان لديها في الجيش قوة مادية متجربة لو امكن استماتها لجاناب الاصلاح الدستوري لوضعت حدا عاجلا لشقاء البلاد وذلكا . وقد أصبح عرابي وزملاؤه بفضل عملهم الجريء الفعال موضع اعجاب الجميع وبذا اصبح العمل الذي كان يراد به مجرد احتجاج عسكري عملا وطنيا مجيدا في نظر الوطنيين وصار عرابي محبوبا لدى الشعب وأصبح يسمي «الرجل الاوحد» ولم يلبث أن وثقت العلاقات الودية بينه وبين الزعماء السياسيين في ذلك العصر (١)

ولقد كان في استطاعة أى انسان أن يتنبأ بان الجيش متى سنحت له فرصة التقدم الى الامام مرة اخرى فلا يكون ذلك لخدمة مصالحه الشخصية بل لخدمة مصالح البلاد السياسية العامة . ويظهر ان حكومة مصر «ومستشاريها» الاوربيين الى مابعد فتنة أول فبراير بقليل ادركت خطر استمرار التحرش بالجيش فسمت انهدئة خواطر الضباط المأجبة بان دفعت مرتباتهم في مواعيدها وكررت وعدها لهم بمراعاة المدل في الترقية . فلم يأت شهر مايو حتي كانت الحالة قد تحسنت الى حد استطاع معه «السير ادوار ماليت» تنصل بريطانيا العام أن يبرق لرؤسائه «بان لديه ما يحمله على اعتقاد ان الثقة أخذت تعود الى ما

(١) راجع كتاب بلنت السالف الذكر ص ١٤٣ و ١٤٤

كانت عليه،^(١) ولحسن الحظ أو لسوءه لم تلبث هذه الثقة الا زمناً يسيراً. فان رياضاً بعد أن ظن انه هدأ روع الضباط بدأ يفكر في الوسائل التي يمكنه بها التخلص من عرابي ورفقائه ليقضي على الحركة الدستورية التي أخذت تنمو في الجيش في مهدما فشرعت الجواسيس تقتنى خطواتهم ووضعت منازلهم تحت المراقبة المستمرة وتواترت الاشاعات عن إعداد مشروع دنيء لاغتيال عرابي وبعض كبار زملائه وأصبح محمود سامي الذي كان معروفاً بصداقته لعرابي والدستوريين عرضة للمضايقات الدنيئة وكثيراً ما غلبه الخديوي ورياض.^(٢) ومن المستحيل أن يعرف الى أي حد كان كل هذا بناء على تحريض المراقبين اللذين كانا على علم طبعاً بهذا التحرش من جهة النظار. ومن المؤكد انهما لم يفعلا شيئاً لوقفه بل انهما سمحا لرياض بالاستمرار في خططه الخطيرة. وكان الرجل الوحيد الذي احتج على هذه السياسة هو البارون «دي رنج» قنصل فرنسا العام الذي كان شديد المطف على الحركة الوطنية الى حد أنه انحاز الى عرابي في خلال حوادث فبراير. لانه رأى فيها خير دافع لعدوان انجلترا - بيد أن الخديو لهذا السبب نفسه اضطر أن يطلب الى الحكومة الفرنسية استدعاه وحدث للبارون دي رنج ما حدث للمستر فيفيان. فقد استدعي في آخر

(١) مصر رقم ٣ سنة ١٨٨٢ ص ٨٢

(٢) راجع كتاب بلنت السالف المذكور ص ١٤٦

يوم من الشهر عينه (١) ولذا ذلك خلا الجو لرياض ولم يمد يحنى أحداً سوى الضباط أنفسهم ولكيما يجردم جثا من المقدرة على المقاومة قرر في شهر اغسطس أن يرسل الاورطتين اللتين كافتا بقيادة عرباني وصديقه الحميم عبد المال الى أطراف البلاد الاولى الى اسكندرية والثانية الى دمياط

ولما اعترض محمود سامي على تلك الفكرة طلب اليه أن يستميل ومن ثم اعطيت نظارة الحرية الى داود باشا صهر الخديو وهو أحد كبار الرجسين وقد كان دائماً على استعداد لارتكاب أى شيء مرضاة للمصبة الحاكمة . وكان هذا التعيين ايذاناً لعرباني وأصدقائه بأن وقت العمل قد حان . فكانت فاتحة العمل أن رفض طاعة الامر الذى اصدره داود باشا في يوم ٨ سبتمبر بترحيل الاورطتين ثم أرسل في صبيحة اليوم التالى اخطاراً الى توفيق باشا في قصر الاسماعيلية اخبره فيه بأنه هو وجنوده سيكُونون بانتظاره في سراي عابدين وفعلاً سار باورطته قاصداً ساحة عابدين تصحبه الاورط الثائرة الاخرى من فرسان ومشاة ومدفعية وعسكر أمام السراي وقبيل الساعة الرابعة بعد الظهر وصل الخديو يحف به مستشاروه رياض وسير اوكلند كلفن المراقب الانجليزى العام والقائدستون الاميريكى وبعض ضباط آخرين

(١) راجع «مستندات ومختارات» التى سبقت الاشارة اليه وراجع أيضاً «كتاب مصر الحديثة» لورد كرومر المجلد الاول ص ١٨٠

وكان وصوله بعد أن طاف بعدة مراكز عسكرية - عملاً بإشارة
كلفن - ليستوثق من إخلاص جنودها - فلما تلاقي الخديو برأى
كان النظر رهيماً جداً كما وصفه عرابى نفسه فيما بعد (١) وانا لنعلم



السير ادوارد غورست

صاحب سياسة الاتفاق الوردى

من مصادر أخرى (٢) أن مستشارى الخديو وعلى الأخص سير اوكلند
كلفن الحوا عليه بأن يقتل عرابى فى الحال رمية بالرصاص على مرأى
من الجنود ولكن توفيق خاتته قواه وكان كل ما فعله أن اصغى لاقوال
عرابى وبعد تبادل بعض الفاظ الغضب معه دخل السراى تاركاً أتمام
المفاوضة للمستركوكسون القنصل العام بالنيابة الذى جعل يتردد عدة

(١) راجع كتاب بلنت المذكور أعلاه ص ١٤٨ - ١٥٠

(٢) راجع كتاب لورد كرومر المذكور أعلاه ص ١٤٨ - ١٨٨

مرات على السراى يحمل حديث كل منها للآخر . واخيراً أسفرت هذه المفاوضات الطويلة عن اذعان الخديو التام . وكانت المطالب التي قدمها عرابى منحصرة فى ثلاثة أمور - اسقاط الوزارة ومنح الامة الدستور وزيادة الجيش حتى يبلغ حدة الاقصى وهو ١٨٠٠٠ جندى وقد لبى الخديو هذه المطالب الثلاثة وتفرق الجنود وسط هتاف الشعب وتهليله قاصدين نكتاتهم

وهكذا انتهت الثورة دون اراقة قطرة دم واحدة فى سبيلها (١) وقد اتفق أن للستر بلنت نفسه كان موجوداً فى مصر فى ذلك الوقت وأن وصفه لمظاهر الابتهاج والفرح العام فى القاهرة وغيرها من الجهات (٢) ليتفق فى جميع تفصيلاته وما شهده جيلنا الحاضر من الافراح فى تركيا بعد ٢٤ يولية من العام الماضى وفى روسيا بعد صدور منشور القيصر

(١) باني عقل لورد كرومر اليرغراطي ان يرى فى حوادث يوم ٩ سبتمبر شيئاً سوى مجرد « فتنة عسكرية » وانك لتجد فى نهايه المجلد التام من كتابه « مصر الحديثة » جدولاً تاريخياً للحوادث وقد دونت فيه حوادث يوم ٩ سبتمبر كالآتى « تمرد الجيش المصرى مرة أخرى - سقوط وزارة رياض . تعيين شريف باشا رئيساً للوزارة » وربما كان العمل الذى قام به الحوود الاتراك بقيادة انور بك ونايى بك فى يولية سنة ١٩٠٨ « فتنة عسكرية أيضاً . » (٢) راجع كتاب بلنت المذكور أعلاه ص ١٥٢ - ١٥٣ . ولا بأس من ايراد بعض جل وردت فى وصف تلك الافراح قال : « ان الاسبوع الثلاثة التى تلت تلك الحادثة المشهورة كانت من أسعد الاوقات التى شهدت مصر من الوحة السياسية . وانى لمقبط لان المقدير احمدنى بروة ما حدث بينى رأسى فلم أقف على اخبارها بالسماع والا كنت اردت فى فى صحتها . وفى الواقع أنى لم اشهد فى الماضى ولا اشهد فى المستقبل شيئاً يشبه ما حدث بحال ما . فان الاحزاب السياسية على نكرة ايها وسكان القاهرة قد اتحدت كلتهم مؤمناً لتحقيق تلك الامنية الوطنية الطيبة لا فرق على ما يطر بين الخديو وبين سائر الرعية . . وسرت فى مصر رنة الفرح بشكل لم يسمع بمثله فى وادى النيل منذ مئات السنين . وليس من المبالغة أن تذكر أن الناس حتى الغرياء منهم كانوا يستوقفون بعضهم بعضاً فيتماقون فى الشوارع فرحين بهد الحرة الجدد المدهش الذى طلع عليهم على حين فجأة طالع العجر أثر لينة بحيفة طويلة »

يوم ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٠٥ . فان حملة صادقة من الجيش كانت كافية لتحرير أمة بأسرها من قيود الاستعباد وفتحت أمامها طريق الإصلاح الدستوري الحقيقي . وقد عهد عراني الى شريف باشا المعروف بنزعة الدستورية منذ أيام اسماعيل بتشكيل وزارة وطنية وجعل يوم ٢٦ ديسمبر موعد اجتماع مجلس شوري النواب .

ولكن كيف كان وقع نأ الثورة في أوروبا ؟ لقد وصف السير وليام جريجوري . وكان اذ ذاك من الافراد القليلين الذين ايدوا الحركة الوطنية . ذلك الوقع في خطاب ارسله الى التيمس (١) جاء فيه ان ميلاد الحكومات الجديدة يمان عادة بدق الطبول وضرب الدفوف ولكن هذه الحكومة الوطنية لم تغز من دول اوربا الحرة بدعوة طيبة واحدة مع أن سكان مصر قد رفعوا اكتفهم ضارعين الى الله أن يمد في عمرها ويكمل أعمالها بالنجاح . فلقد قدمت تلك الحكومة الى العالم بين اعراض الساسة وقدح رجال الحكومة ولعن الاسواق المالية . وكانت الصحافة الانجليزية قد بدأت فعلا بعد فترة أول فبراير تدخل الذعر في أنفاس الجمهور لظهور قوة جديدة في ميدان السياسة . فقد تبين أن الجيش باخضاعه الحكومة المصرية لارادته قد ادخل على الحالة عاملا جديداً قضي على التدابير السابقة قضاء مبرماً وجعل تحديد المركز من جديد امراً ضرورياً لا مندوحة عنه في الغالب . وشرعت التيمس تشير بنموض

الى « ما لانجلترا من المصالح السياسية العظيمة في مصر » تلك المصالح التي لا يمكن التخلي عنها بحال من الاحوال وفي شهر مايو سافر السير إدوارد ماليت الى الاستانة في مهمة غامضة لاستطلاع رأى الباب العالي على ما يظهر وتبين مقدار استعداده لاتخاذ ما يلزم من الاجراءات لصد عرابي واتحاد فتنة العيش (١) ولا بد أن تكون قد دارت وقتذاك مفاوضات سياسية كثيرة لا تزال في طي الكتمان فان مراسل التيمس الاسكندري المطلع على الاحوال اعترف فعلا في شهر أغسطس أي قبل الرحلة بانه « لا يوجد مصرى خبير يخالجه أدنى شك في أن بريطانيا وفرنسا تتلازمان الان من أجل امتلاك مصر النهائي وان هذا التلاكم يجرى الآن بالقفايز » (٢)

على ان ثورة ٩ سبتمبر كانت هي التي اثارت ثائر سياسة اوربا عامة وانجلترا وفرنسا خاصة . وكأنما كان صيحة في واد ذلك المفسور الذي وزعه عرابي في ذلك اليوم المصيب على ممثلي الدول العظمى يشرح لهم فيه العوامل التي دفعت الجيش الى فعل ما فعل ويؤكد لهم ان النظام الجديد « سيستمر على حماية مصالح جميع رعايا الدول الموالية » (٣) ولقد شعر القوم بحق ان القائمين بالحركة الوطنية مهما حسنت نياتهم لن يستطيعوا عدم مساس مال الاجانب من المصالح المتعددة التي تمثلها

(١) مصر رقم ٣ (١٨٨٢) ص ٢٤

(٢) التيمس يوم ١٧ أغسطس سنة ١٨٨١

(٣) مصر رقم ٣ (١٨٨٢) ص ٤ - ٥

المراقبة الاوربية وكثرة الموظفين الاجانب والرخص المدة التى يتمتع بها الاجانب بعثهم بالامتيازات الممنوحة لهم . وكانت اوربا على يقين من أن مصالحها المزعومة في مصر قائمة على مجرد التهب والسلب وانها ستضحي عاجلاً أو آجلاً في سبيل ما هو أهم منها الا وهو مصالح الامة المصرية متى اصبحت مصر مستقلة عزيزة الجانب . وبهذا اعترف مراسل التيمس الاسكندري اذ قال « ان من العبث اخفاء هذه الحقيقة فان القائمين بالحركة لاغرض لهم سوى هدم التدخل الاجنبى فى الادارة المصرية واذا جاز القول بان تلك النية كانت منذ اسبوعين قاصرة على لفيق من الضباط فانها ليست كذلك اليوم . ان سكان الاسكندرية والقاهرة المدنيين على الاقل - وهم المعروفون عادة بعدم الاهتمام بما يحدث من الامور - يجذبون عمل الجنود كل التحييد وهم الآن أشد جرأة من غيرهم على الجهر باغراضهم » . (١) وهذه أقوال مبالغ فيها طبعاً لان « هدم التدخل الاجنبى » ما كان يعقل ان يكون النرض الرئيسى من الحركة الوطنية بل كان غرضها المباشر الاستقلال بحكومة البلاد .

واذ كان التدخل الاجنبى حائلاً دون تحقيق تلك الغاية فقد كان يعتبر بلا ريب عقبة يبنى ازالها بمنتهى السرعة . ففى الحال شرعت الصحف الوطنية التى تقاظم شأنها كثيراً - كما هو المعتاد فى اوائل أيام الحرية - توجه انتقاداتها الى ما كان من الاعمال الادارية فى عهد

(١) التيمس رسالة من الاسكندرية بتاريخ ٢٧ سبتمبر سنة ١٨٨١

المراقبة (١) بل ان البرلمان نفسه قام بعد ذلك يطلب الى المصالح المختلفة ان توافيه بالتقارير المسببة ليفضح بها المساوئ التي ارتكبتها من كانوا مسيطرين على تلك المصالح ولهتدى بها في ادخال ما يراه لازما من الاصلاحات : والواقع أن الحركة كلها وماتبع عنها من الثورة كانت تكون عديمة المعنى اذا هي لم تؤد الى تحرير البلاد من النير المزدوج نير الاستبداد الوطني والمراقبة الاجنبية وان البرلمان ما كان ليكون ذا فائدة مطلقا ان لم يكن بمثابة مدفع يدك حصون هاتين القوتين الرجيمتين فلا جرم اذن ان احدثت انباء الثورة شيئا من الذعر في اوربا عامة وانجلترا وفرنسا خاصة . فتد خلع اسماعيل لم يدر في خلد رجال السياسة أو حملة القراطيس ان مصر قد تسبب لهم متاعب جديدة في المستقبل . ثم ها هي تدابيرهم الجميلة تنهار دفعة واحدة . ولكن ماذا عساهم يصنعون ؟ فالشرذمة الصعبة المراس من الجمهور ويدها من كان منذ عامين يندد

(١) راجع ما ورد في ص ١٦٤ من كتاب مستر بلنت الآنف الذكر اذ قال : « الآن وقد أصبحت الصحافة حرة فلها بدأت تتدد بما حدث من المساوئ الشنيعة في العهد الماضي مثل الخور في تمرير الضرائب وعماة الاوربيين على حساب الاهالي في صد المراقبة المالية الاجنبية وكثرة عدد الوظائف الكبرى غير الضرورية واشغالها بالانجليز والفرنسيين وسيطرة هؤلاء على ادلة السكة الحديدية ومصلحة الدومين التي أصبحت في أيدي وكلاء آل روتشيلد وتلك النضيعة وهي اعادة دار الاوبرا الاوربية بالقاهرة يبلغ و ٩٠٠٠ جنيه في العام في حين ان البلاد كانت في حالة فقر مدقع . ولقد حلت الصحف حملة شعواء . . على المواخير وبيوت الخمر ودور الفناء المنحطة التي أخذت تنشر في انحاء العاصمة في ظل الامتيازات والمفضيت كل مسلم غيور على دينه . وقد أشار البرد كرومر في المجلد الثاني من كتابه الانف الذكر ص ١١٢ الى تلك الحملة الصحفية فقال : وفي الوقت نفسه كانت الصحف الوطنية تستعرض حيلة الاهالي اذ جعلت تعمل على الاوربيين وطريقتهم في الحكم بشكل يحرك الشعب الديني الاسلامي . »

بمطلع اسماعيل تنديداً شديداً وينحى باللائمة على إنجلترا لتدخلها في شؤون مصر - غيرت رأيها الآن وأصبحت تمحض على احتلال مصر في الحال (١).

وفي خلال عامين من هذا التدخل الذي لا مسوغ له وإنشاء المراقبة السياسية اعتادت آذان الجمهور على سماع ان مصر لم تعد بعد دولة مستقلة فترتب على هذا ان الفريق الآنف الذكر لم يلقى معارضة تذكر عند ما اشار باحتلال وادي النيل بل اكتفى المعارضون بزعمهم ان الاحتلال الانجليزي سيلاقى معارضة حتمية لا من فرنسا فحسب بل من اوروبا على الاربع ومن ثم يصير الاحتلال محفوفاً بالخطر . كذلك رؤى من ناحية أخرى ان فكرة الاحتلال المشترك بواسطة إنجلترا وفرنسا لا تقل في خطورتها عن الفكرة السابقة اذ كان معنى ذلك احتلال إنجلترا وفرنسا لمصر احتلالاً دائماً وهو ما يقضى قضاء مبرماً على مطامع بريطانيا القديمة الاستعمارية فلم يبق والحالة هكذا الا ان تختار إنجلترا اخف الضررين فتعود الى حيلها العتيقة وتدعو تركيا للتدخل مع تربص الفرصة المناسبة للقيام بعمل حاسم (٢).

ومع ذلك قد حبط سعيها لتنفيذ تلك الفكرة جبوطاً مخزياً ذلك أن اللورد غرانفيل بمجرد أن سمع بالثورة اراد ان يسبق فرنسا الى

(١) راجع خطاب سِر جوليان جولد سميث للتيمن بتاريخ ١٥ سبتمبر سنة ١٨٨١
(٢) كانت التيمن بصحة خامة من هذا الرأي مما اها كانت الى عهد قريب تعتبره ضربة من الحيلالات

العمل فكلف القائم بأعمال السفارة البريطانية في باريس بمقابلة السيور بار تليسي
سنت هيلير وزير خارجية فرنسا اذ ذاك ليباحثه في الحالة الجديدة
« بحرية » وليبين له « ماتفقه حكومة جلالة الملكة من الامة الكبرى
على خطة التهدة والمسألة من جانب حكومتى انجلترا وفرنسا في الازمة
للمصرية الحاضرة » (١) بيدان سنت هيلير لم يكن اقل مهارة من لورد
غرانفيل . فقد صرح للمستردامز بأن « سياسته نحو مصر اشهر من نار
على علم لم يطرأ عليها اي تغيير وتلخص في وجوب استعمال الصراحة
للمطلقة بين الحكومتين في المستقبل كما كانت حالهما في الماضي مع استمرار
اشتراكهما في العمل مهما كانت الظروف » . وهو على استعداد —
كما اعترف المستردامز في تقريره عن هذه المحادثة « للاتفاق مع فخامتكم
في الوقت المناسب على اتخاذ ما يستقر عليه رأى الحكومتين من
الاجراءات وانه اشار فعلا الى بسط رقابة عسكرية انجليزية فرنسية
على مصر . وقد عارض سعاداته معارضة شديدة في ارسال جنود تركية
الى مصر في الظروف الحاضرة لان ذلك يؤدي الى تعزيز نفوذ السلطان
في مصر » ولشد ما كان وقع هذه الصدمة العنيفة التي تركت اللورد
غرانفيل حائرا مرتبكا فعمد الى مناورة سياسية بان زعم انه نمي اليه ان
الخدوي قد طلب الى الباب العالي ان يتدخل في النزاع فيرسل جنودا
تركية . ومع ان الحكومة البريطانية تمنع في الوقت الحاضر في استعمال

(١) يجد القارىء هذه المفاوضات بنهاها في مصر رقم ٣ (١٨٨٢)

وسائل القمع والعنف الا انها مع لك « لا ترى بأساً من ان يرسل السلطان بموافقة إنجلترا وفرنسا قائداً تركيا الى مصر ». ولكن سنت هيلير لم يكن ليوافق على هذه الفكرة أيضاً بل أثر « بسط رقابة عسكرية مشتركة يضطلع باعبائها قائد فرنسي وآخر انجليزي في ميدان النظام الى الجيش المصري ». ثم اضاف الى ذلك قوله « ان ارسال قائد تركي قد يؤدي الى اجراءات اخرى تكون خاتمتها احتلال تركيا لمصر بصفة دائمة ». فلم يسمع اللورد غرانفيل الا الفناء الامر الذي سبق ان ارسله الى لورد دوفرين السفير البريطاني في الاستانة وطلب اليه « ان يقنع السلطان بالمدول عن ارسال قائد تركي الى مصر » وعلى العموم « ان ينصح للباب العالي بأن لا يتسرع في امر من الامور » .

وقد حدث كل ذلك في خلال الخمسة الايام التي اعقبت الثورة وكانت النتيجة ان إنجلترا اقتصمت بمعجزها عن عمل اى شيء حاسم ضد الثورة الا اذا رضيت عن فكرة الاحتلال الفرنسي الانجليزي لمصر وبذا تقضى الى الابد على كل فرصة قد تسنح لها في المستقبل للانفراد باحتلال مصر . وقد ظل استياء الصحف من هذه الحالة ماثلاً بطريقة غريبة الى وقت طويل فقد كتب مراسل التيمس الاسكندري يقول (١) « لقد تمكنا في خلال عامين اثنين من اصلاح الفساد الذي ترتب على اسراف عشرة اعوام ثم اننا حسنا حالة الفلاح المالية وخلصناه من الظلم

والاستبداد فكانت نتيجة كل ذلك انه وجد نفسه اليوم اشقى منه في عهد اسماعيل باشا . فاذا ما استمعت له شكاك اليك من ان الموظف الانجليزى يتناول مرتبا يزيد اضافاه مضاعفة عن مرتب الموظف المصرى وان غاية الانجليز الحقيقية هى تعظيم الادارة المالية التى يهتمون اويهم انجلترا امرها وانه ينبغى عليهم ان يعملوا بلا أجر أو ان يتقاضوا هذا الاجر من انجلترا ... فان كنا لا نريد الا فعل الخير لذاته فنجدير بنا ان نتنحى عما نحاوله ولا سيما ان الشعب ييفضنا ولا يثق فينا مطلقا هذا فضلا عن اننا نتسبب في إثارة القلاقل عن غير عمد ، وان هذا المويل ليدكرنا بقصة الثلب المذكورة فى خرافة ايسوب ولكن عنقود المنب فى هذه الحالة لم يكن بطبيعته بعيدا عن متناول القوم بل ان السياسة الفرنسية هى التى اقضته عنهم . وقد كتبت التيمس تعليقا على اقوال مراسلها فقالت (١) « وسواء اكان ذلك هو الشعور العمومى أم لم يكن فقد كان ينبغى ان يحسب حسابه . وان وجوده الآن ليجعل دفاع احدى الدولتين (انجلترا وفرنسا) عن الاستقلال المصرى مهمة شاقة . فاذا ما اظهرت انجلترا ارياحها لتلك السياسة التى قد تكون من جهة ائبل الاعلى للسياسة التى ينبغى اتباعها فانها تكون قد اقرت نفس السياسة التى كانت تميل اليها فرنسا والتى كان آخر من عمل بها المسيو دى رنج ممثل فرنسا الذى لا يزال العهد به قريبا » .

ولعمري ان مثل هذه الاقوال من صحيفة استثمارية انجليزية لمحو عنوان التشاؤم الصريح ولكن الانسان لا يسمه الا ان يسلم بوجود مسوغ لهذا الشعور فحسبك ثورة تنطوي على الجرأة الشديدة لا تهدد مصالح انجلترا المالية بل تهدد مصالحها السياسية أيضاً ومع ذلك فليس ثمت من وسيلة لدفع الاذى وذلك نظراً لموقف فرنسا . وقد كتبت التيمس (١) تقول « وبما نحتم علينا الظروف قريباً أن نسير على اللبداً الذي أساسه ان انجلترا مادامت مهيمنة على الهند فانها لا تستطيع أن ترى مصالحها السياسية في مصر في المقام الثاني » . وهي كلمات تدل على الجرأة ولكنها مع الاسف ذهبت صيحة في واد لان انجلترا لا يمكنها أن تشتبك في حرب طاحنة مع العالم كله من أجل مصر فلم يبق أمامها غير أن تدعن للمقادير وتترقب الفرص .

ومع ذلك فقد كانت ثمت بارقة أمل ضئيلة أشار السير اوكلند كلفن وتشد إليها في مذكرة خاصة . ذلك أنه كتب بعد الثورة بعشرة أيام يقول (٢) « أما فيما يختص بالحالة العامة فهي في نظري أشبه بمجرد هدنة . فالاتفاقيات التي توصلنا الى عقدها تفسح لنا الوقت قليلاً لنستطلع فيه كنه القوى التي تعمل حولنا وما ينبغي علينا عمله للاستفادة منها أو للقضاء عليها ... فالجيش ثمل بما ناله من ظفر والضبباط

(١) التيمس في ١٩ أكتوبر سنة ١٨٨١
(٢) راجع كتاب لورد كرومر الالف الذكر من ٢٠٦ وما بعدها . ولا توجد هذه الوثيقة بين الأوراق البرلمانية المنشورة ويظهر انه رؤى من المحكمة اغتافها .

دخل في روعهم أن مهمتهم هي تخليص مصر واثباتها الحرية . أما الاعيان الذين يوجد منهم الآن في القاهرة عدد عظيم فاتهم وان كانوا قد استباحوا لانفسهم حق المطالبة بتوسيع الحرية المدنية وأنكروا على الضباط الحق في تقديم العرائض أو التدخل في المسألة - الا أنهم كانوا لا يقلون عنهم رغبة في الحصول على بعض الحقوق . وتسير الأمور في طريق التسوية بشكل منظم يدعو الى الاعجاب ولكن يترتب الأمل في النجاح النهائي على (١) تفرق الجنود الى المراكز المخصصة لهم (٢) وعلى ما يظهره الاعيان في مطالبهم من روح الاعتدال (٣) وعلى مهارة الوزراء وحزمهم في سلوكهم مع الجيش والاعيان ... والى هذه الناية أريد أن انصرف فأقدم لشريف باشا النصيحة متى حان وقت المناقشة . وصفوة القول هي أننا نرجو بالنصيحة التعجيل في تنفيذ الاجراءات الخاصة بالجيش ومناقشة صرائض الاعيان مناقشة معقولة هي أن تتوصل الى تحويل هذه الهدنة الى سلام دائم .

ومن هذا يرى الانسان ان كل ما كان السير او كلند كلفن يؤمله هو أن تكون العناصر المدنية في الحركة الوطنية أكثر اعتدالا وأسلس قياداً من الجيش حتى اذا تحقق هذا الامل وأمكن التخلص من الجيش وقواده امنت عواقب الثورة . وفي الواقع لم يكن ثمت

شيء يستحيل تنفيذه في هذه الخطة فان الحزبين اللذين قاما بالحركة الوطنية كانا في الحقيقة يمثلان طبقتين متضادتين مختلفتين عن بعضهما اختلافا شديداً كبيراً. فالأعيان كانوا يمثلون طبقة الاغنياء أصحاب الأراضي الواسعة ومعظمهم من الأتراك أو الجراكسة. أما الجيش فقد كان رجاله من الفلاحين. علي ان شريف باشا نفسه كان رجلاً تركياً من كبار الملاك في مصر وربما كان آخر ما يروق له هو أن يدافع عن حقوق الفلاحين. وفي التاريخ أمثلة عديدة على ثورات يرجع جذورها الى نفس الطبقات التي رفعت على اكتاف الثورة الى منصة الحكم. ويوجد ما يحمل على اعتقاد ان يتكرر هذا في مصر. بل ظهرت بوادره فان شريف باشا أكد فعلاً للسير ادوارد ماليت في يوم ٢١ سبتمبر أى بعد يومين من ارسال المذكرة السالفة الذكر الى لندن بأنه « ينوى فيما بعد أن يدعو مجلس شورى النواب للاجتماع وانه يأمل أن هذا المجلس يصبح تدريجياً الممثل الشرعي لحاجات البلاد الداخلية وبهذا يجرّد الجيش من الصفة التي انتحلها لنفسه في الحركة الاخيرة (١) ». ولمعمرى ما أبلغ كلمة « انتحلها » هذه ان صح أن شريف باشا نطق بها فعلاً إذ تدل على مبلغ استعداد الناس لتناسي الاسباب التي كانت سبباً الى تبوؤهم منصة الحكم. وفضلاً عن ذلك فإنها دلت على فحاشة السير

(١) كتابات اللورد كرومر الاله الذكر ص ٢٠٦. وقد أحست حكومة ذلك الوقت هذا المستند أيضاً

أوكلند كلفن في امكان التفريق بين الاعيان والجيش الذى كان الجماعة الحقيقية الوحيدة للثورة^(١)

وهكذا لم يسع انجلترا بعد ان رأت استحالة استعمال الشدة في هذه الظروف الا أن تستمر في مكاتها مؤقتاً وترقب ما تأتى به الحوادث مؤملة أن تكون النتيجة خيراً مما كان يتوقعه الانسان من استقرار الحالة السائدة وقتذاك . ولقد كان هذا الامل ضعيفاً بلا ريب كما أن ثقله في نفسها كان ماساً بكرامتها ولكن ماحيتها اذا كان ذلك جهد استطاعتها . ولمرى إنه لموقف لا يجدى معه القوة شيئاً .



(١) ذكر اللورد كرومر في كتابه الالف الذكر هي ١٨٨٨ » انه كان في استطاعة الديالى ذلك الاستمادة من ميل الخريف الى العرق . فلهذا كان أهم ما في الامر أن لا يتحدا

الفصل العاشر

وقفة أنجلترا بين السلم والحرب

في خلال الأشهر الثلاثة الأخيرة من سنة ١٨٨١ بدأت الأمور في مصر تسير سيراً هادئاً كان في ظاهره مطابقاً لرغبات السير أوكلند كولفن فلم يبد من عرابي ما يدل على الجنوح للديكتاتورية بل أظهر من أول الأمر استعداده للتزول على حكم العقل واتباع رغبات الفريق المدني من القائلين بالحركة الوطنية. فما كادت الثورة تخمد نارها حتى وجه بنفسه دعوة للاعيان يستحضرهم فيها للقاهرة للاتفاق معهم على ما يجب اتخاذه من التدابير الأخرى. ولما تولى شريف باشا رئاسة الوزارة أظهر عرابي رغبته في مناصرة القاهرة بصحبة فرقته تنفيذاً لأوامر الوزارة السالفة. وقد غادرها بالفعل في يوم ٦ أكتوبر حيث احتشدت الجماهير الخفيفة لوداعه بالمحطة. وقد خطب الناس فغنى بالثورة السلمية التي قاموا بها وامتدح «مأمله الجيش الذي يتجه نحو الغاية الوحيدة التي تصبو إليها البلاد ألا وهي خير الأمة (١)». ولقد حضر 'لى القاهرة فيما بعد يصحبه من ضباط الأورط الأخرى ضابطان برتبة أميرالاي لمقابلة السير أوكلند كولفن لمقابلة خاصة فكان

(١) راجع كتاب لورد كرومر السالف الذكر ص ٢٥٨ وكتاب بلنت المذكور ص ١٧٠

لكلامه - باعتراف السير ادوارد ماليت نفسه - « وقع حسن في النفوس » وقد أنكر عرابي - كما قرر السير ادوارد ماليت - « وجود أى عداء نحو الأجانب قائلًا إن كل ما عرفه المصريون عن الحرية ومعظم ما نالوه منها إنما يرجع الفضل فيه للأجانب^(١) . ولم يخف السير اوكلند كولفن نفسه دهشته المنطوية على السرور لهذه المقابلة فقد كتب يقول « ان ماتركه عرابي في نفسى من الاثر باعتداله في الكلام ورزائته ولهجته السلية - جعلنى أعتقد بأنه رجل مخلص ماضى العزيمة ولكنه ليس بالرجل 'الملى' ^(٢) » . وهى حقيقة لا ريب فيها وفي الواقع فإن أنصار الاحتلال فيما بعد كانوا هم وحدهم الذين تخيلوا أن ذلك الفلاح الساذج والوطنى النيور ليس الا مشاغبا يرمى الى أن يكون كقيصر . على أن عرابي كان فى الحقيقة - باعتراف كل من عرفه شخصيا - فيلسوفا خياليا أكثر منه جنديا أو ثوريا سواء بنزعته أو عن عقيدة^(٣) . نعم كان عرابي قبل كل شئ رجلا خياليا كما لاحظ ذلك السير اوكلند كولفن - ولكنه لم يكن خياليا بالمعنى الذى يقصده الموظفين الانجليزى الهندي الماكر بل بالمعنى الاسمى

(١) مصر رقم ٣ (١٨٨٢) ص ٧٢

(٢) راجع كتاب اوردكومر السالف الذكر ص ٢١٠ . أشار مراسل التيمس الاسكندري في ٢٤ نوفمبر ١٨٨١ الى المطالب الذى قدمه عرابي وتشدق فقال « ان مطالبهم ليست زورا بل من الاحوال على ان كى ما يريدوه هو أن يحل العدل والنظام محل الظلم والاستبداد . وقد وصف عرابي به لسان الحرية العربية الصريح »

(٣) راجع وصفه باله - وكان « مرة جيدة » - فى كتاب التاريخ السرى ص ١٣٩ و ص ١٤٠ .

الذى يراد به أن يكون زعيم كل ثورة عمليا . ولقد أظهرت الحوادث
فيما بعد أن لرجل لم يكن بحال ما أهلا للمبء الذى ألقاه التاريخ على
عاتقه فى أحوال غريبة . وقد جاء ذلك مؤيدا لرأى عارفيه فيه وهو انه



لورد غراى

وزير خارجية إنجلترا

كان خياليا عظيم الثقة بالاس لا مأرب له عدا خدمة بلاده ولكنه لم
يكن مثال العمل ومضاء المزيمة .

علي أنه برهن فى ظرفين آخرين علي انه ليس بذلك المشاغب

الخطر الذي ملأ نفس السير اوكلند كولفن رجلاً في الماضي . فعند ما صدر الامر العالى الخديوء بدعوة مجلس النواب الى الانعقاد اشتد الخلاف بين شريف باشا وعرابى فقد أراد الاول أن يكون انعقاد المجلس على القاعدة الضيقة التى حددها قانون سنة ١٨٦٦ بينما أصر الثاني على تنفيذ قانون الانتخاب الذى وضعه شريف باشا نفسه فى الأشهر الأخيرة من حكم اسماعيل باشا ولكنه لم يعتمد بسبب خلع الخديو . وهذا القانون أكثر ديمقراطية من الاول . ولا جدال أن فى الحق كان بجانب عرابى . فقد كان عدلاً ان يستأنف النظام الجديد الذى قرره ثورة ٩ سبتمبر السير بالانظمة السياسية من النقطة التى وقفت عندها بسبب تدخل أوروبا العنيف . وقد ناضل عرابى عن رأيه أشد نضال وأيده فيه عدد كبير من الأعيان . ومع ذلك فإن شريف لما أبى التحول عن رأيه - عملاً بوصية السير اوكلند كولفن - وهدد فعلاً بالاستقالة لم يمثل عرابى دور الديكتاتور بان التلجأ الى حكم القوة بل رضى فى النهاية ووافق على احياء قانون ١٨٦٦ (١)

أما الطرف الثانى فكان وقت تقرير اعتمادات الجيش فى سنة ١٨٨٢ . افان الخديو كان قد وعد فى ٩ سبتمبر بزيادة عدد الجيش الى ١٨٠٠٠ وقد رأى محمود سامى - ناظر المالية ان تلك الزيادة تتكلف ٦٠٠.٠٠٠ جنيه فعارض السير اوكلند كولفن محتجاً بأن حالة الخزنة لا تسمح بأكثر

من ٥٢٢.٠٠٠ جنيه وهو مبلغ كاف لا يبلغ عدد الجيش الى ١٥٠.٠٠٠ وتلا ذلك نزاع طويل ينطوى على الخطر بين ادارة المراقبة والجيش. لو أن صراحي كان حقيقة يريد أن يلعب دور الديكتاتور لانهز تلك ففرصة وأصر على رأيه لاسيما ان الجيش كان سنده الوحيد فضلا عن انه كان عماد الثورة. الا أنه عدل عن رأيه بعد مفاوضات طويلة أتملة على أمل ان يسد ذلك العجز بالامتداد في جهات أخرى (١)

ثم ان العناصر المدنية في الحركة الوطنية أظهرت بشكل لا يمارى فيه استمداها لانهاج طريق الاعتدل. وقد توفر شريف باشا في خلال فصل الخريف على وضع القانون النظامى الذى تحدده ساعة البرلمان واعترزم عرضه على مجلس النواب عند انعقاده فى أواخر ديسمبر. وبعد استشارات عديدة بينه وبين المراقبة قرر أن لا يتناول اختصاصات البرلمان البحث فى الانادة للفروضة للباب العالى ولا فى الدين العام وجميع ديون الخزانة مما ترتب على قانون التصفية أو المقود الدولية الاخرى. فلم يسمح لممثلى الامة بتناقشة هذه المسائل بل تقرر تركها بتاناً للمراقبين وللوزارة. وقد رخص للبرلمان بأبداء رأيه فى الابواب الاخرى من الميزانية بدرز أخذ الاقتراع. أما فيما يخص بسن تشريع جديد أو فرض ضرائب جديدة فقد خول البرلمان حق

(١) راجع مذكرات لمر من ١٧٧٠ دكا، مستر امت ، وهو موجود فى الاوصاف
المراد كلكد كولمن وعرايى.

اعطاء صوت قاطع فيها بمعنى أن القوانين أو الضرائب الجديدة لا تصبح نافذة ما لم يصادق عليها المجلس . ولكن حتى في هاتين المسألتين لم تكن للبرلمان سلطة البدء في العمل من تلقاء نفسه بل كانت هذه من اختصاص النظار وحدهم وهم ضلاع ذلك لم يكونوا مسؤولين مسئولية تامة أمام البرلمان (١) .

ذلك كان مشروع دستور شريف باشا ومنه نرى أنه كان غاية في الاعتدال . بل ان اعتداله كان بمثابة تنازل الامة عن حكم نفسها بنفسها وهو أهم ما أحرزته الثورة التي لم تحمد بعد . اذ كيف تستطيع أن تحكم أمة من الامم متى نفسها حرمت من كل سيطرة على مالية البلاد ؟ بل إن مجلس الدوما الروسى نفسه وهو أقرب مجالس العالم النيابية الى الوهم بسيطر فعلا على قسم كبير من الميزانية فلا ينفذ الا بعد موافقة المجلس عليه اما في الحالة التي نحن بصدددها فقد اريد اخراج نصف الميزانية جملة من اختصاص البرلمان مع جعل رأيه استشارياً فقط في النصف الثاني . فلا عجب اذا تذر من هذا الترتيب الفريق الاكبر من المصلحين وطالبوا أن تكون للبرلمان السيطرة التامة على قسم الميزانية الذي لم يخص لسداد الدين العام أو لاستيفاء التبعات الدولية الاخرى على الاقل . . . ومع ذلك فتعلم بيد من ذلك الفريق ما يدل على أنه متشبث برأيه . اذ تشبثا صحيحا . وقد قال بهذه

(١) اليمس رسالة من الاسكندرية بتاريخ ٢٦ يناير سنة ١٨٨٢

المناسبة الشيخ محمد عبده أحد كبار الزعماء الوطنيين «لقد لبثنا مئات السنين في انتظار حريتنا. قفى وسعنا انتظار بضعة أشهر أخرى» (١) أى ان المسألة كانت فى الحقيقة مسألة مصابرة يصحبها شيء من المساومة من الجانبين لذلك كان يؤمل الوصول فى النهاية الى تسوية ودية .

ولقد كان كل شيء يدل على اتجاه الامور فى سبيل حل الازمة حلا مرضياً كما خطر للسير اوكلند كولفن . وفى ٤ اكتوبر عاد مسيو دى سانت هيلير الى محادثة اللورد ليونز السفير البريطانى فى باريس فى استصواب ارسال قائدين لمصر « ليكون لهما فى الجيش نفس المركز الذى للمراقب الانجليزى وزميله الفرنسى حيال المالية » (٢) ولكن اللورد غرافيل كان الآن أقل ميلاً منه فى أى زمن سابق لسماح مثل هذه الاقتراحات فلم يجر جواباً بل أكد لموزورس باشا السفير التركى فى لندن فى حديثه معه فى اليوم نفسه « بأننا بقطع النظر عما هو دائر من الاشاعات لا نرغب بالمرّة فى القيام بأجراءات ما ترمى الى الاحتلال الانجليزى أو ضم مصر إلينا . ومن باب اولى لا نرغب فى أن تحتلها دولة أخرى أو نضربها اليها » (٣) على أنه حدث وقتئذ حادث كان كافياً لبيان هذه الامانى الكبيرة التى كانت الحكومة البريطانية تمنى نفسها بها لحل الازمة حلا «مرضياً»

(١) راجع كتاب بليت الاغف الذكر ص ١٨٠

(٢) « مصر » رقم ٣ (١٨٨٢) ص ٣٤

(٣) المصدر نفسه ص ٣٣٠

فان السلطان - مع أنه طلب اليه ألا يتدخل في الازمة - زين له أن
أن يرسل الى مصر مندوبين للمحافظة على مالباب العالي من حقوق
السيادة . فما كاد المندوبان تطلأ أقدامهما أرض الاسكندرية حتي خطا
لورد غرانفيل نفسه - وكان يخلق به أن يعتبر الحادث محققاً لأمنيته -
الخطوة الاولى بأن اقترح على فرنسا الاحتجاج على عمل السلطان
وذلك بأن يقدم السير ادوارد ماليت وزميله الفرنسي « مذكرة
مشتركة الى الخديو وشريف باشا منزاها أن لديهما تعليقات تنص على
بان يقدموا لحكومة سمو الخديو ما يريد من المساعدة للاحتفاظ
استقلال مصر الداخلي كما حددته فرمانات الشاهانية »

بل ذهب لورد غرانفيل الى أبعد من هذا . ففي ٢٥ سبتمبر أى
بعد عودته من الاستانة اقترح السير ادوارد ماليت على حكومته
بمناسبة ما كانت عليه الاحوال عقب الثورة مباشرة أن ترسل بارجة
حرية لتربط في مياه الاسكندرية خلال فصل الشتاء « لتخفيف وطأة
ما يشعر به الاوريون في القاهرة والاسكندرية من الفزع لعدم وجود
مكان مأمون يلتجئون اليه وقت حدوث قلاقل » . ولم يكن هذا طبعاً
سوى مجرد تلميح ولكن بطريقة سياسية الى استصواب إيجاد وسائل
الدفاع الكافية على مقربة من محل الحوادث للتدخل في الامر اذا
جد جد الثورة مرة أخرى . ولم يفت هذا التلميح اللورد غرانفيل ففي
نفس الوقت الذي قدم فيه اقتراحه السابق الى سانت هيلير « لصيانة

استقلال مصر الداخلي من الاختلاس الذي يحاوله السلطان اقترح أيضاً أن ترسل كل من الدولتين بارجة حرية لتخفيف « وطأة الفزع » وقد ابتهج السيودي سانت هيلير أيما ابتهاج بسنوح تلك الفرصة لتحقيق فكرة العمل المشترك ومن ثم صدرت الاوامر للبارجتين بالسفر الى الاسكندرية . وسرعان ما ظهر تأثير ذلك التصرف . فان الجمهور في القاهرة وفي الاستانة فزع أيما فزع وجعل الناس بعد ما رأوه من البرقيات المقلقة الواردة من العاصمتين يتساءلون عن معنى تلك المظاهرة البحرية الفجائية . وقد أبرق السير ادوارد ماليت متأسياً نصيبه من المسئولية الى اللورد غرانفيل يسأله كيف يفسر للخبديو ورجال الحركة الوطنية هذا العمل المدائى الذى لا مسوغ له . وهنا وجد اللورد غرانفيل نفسه في ورطة فقد كان حسب لتأثير المظاهرة في الاستانة حساباً أكبر من تأثيرها في القاهرة . لان سياسته الاخيرة كانت تقضي بقدر الاستطاعة بعدم إثارة وساوس المصريين . وما لبث أن اقترح اللورد دوفرين اقتراحاً أخرجه من ورطته ويتلخص في ابلاغ السلطان أن سحب البارجتين يتوقف على إعادة مندوبيه الى الاستانة . فقبل الاقتراح وفي عشية وصول البارجتين اضطر المندوبان الى أن يستأنفا السفر عائدين ادراجهما الى سيدهما

قبل أن يفعل شيئاً يستحق الذكر . ثم ما لبث أن عادت البارجتان (١) الى محطتيهما البحريتين ولم يكن قد مضى على وصولهما الى مياه الاسكندرية اربع وعشرون ساعة .

وان هذا الحادث ليفضح 'السياسة التي كان يقوم بها وزير خارجية بريطانيا وتذاك في أقبح مظاهرها وانه ليدلك في الوقت نفسه على أن السياسة التي كان ينفجها القوم وقتئذ هي أن يتركوا حبل الحوادث في مصر على النار دون أن يتدخل أحد فيها أملا في أن يتمكن رجال من أمثال السير ادوارد ماليت والسير أوكلند من تحويل الثورة في اتجاه غير مؤذ وقد حان الوقت الذي بلغ فيه الرضا عن الحالة ميلنا كبيرا الى حد أن صار يتغنى به القوم صراحة وأن يؤكدوا لمن عسى أن يهمهم ذلك التوكيد - انهم لو اطلبوا على السير كما بدأوا فلا يلبث أن يتحول ذلك الرضا الى فعل الخير حتما . وفي ٤ نوفمبر سطر اللورد غرانفيل الى السير ادوارد ماليت تلك الرسالة التي أصبحت منذ ذلك الحين أشهر من نار على علم . فقد أشار اللورد فيها الى ثورة ٩ سبتمبر واستبدال وزارة رياض بوزارة وطنية فقال (٢) « انك تقول انه كان ثمة اعتقاد عام بأن رياض كان يهتد على تأييد انجلترا الخاص وان الخديو لم يستبقه في الوزراء الا ناديا من اغضاب حكومة جلالة

(١) مسرورة ٣ (١٩١٢) ص ٥١ - ٦ -

(٢) المصدر نفسه رقم ١ (١٨٨٢)

المللكة . ولكن ينبغي أن يفهم المصريون حق الفهم ان انجلترا لا تبقى قيام
وزارة مشايمة لها لان حكومة جلالة الملكة تعتقد ان وزارة كهذه لا تقوم
الا على تأييد احدى الدول الاجنبية او على مالا احد المعتمدين السياسيين
الاجانب من النفوذ الشخصى لا محالة مخففة على السواد فى خدمة بلادها
وخدمة الدولة الاجنبية التى نظن انها قائمة لخدمة مصالحها ، وان حكومة
انجلترا التناقض اسمى قالايد التاريخ الوطنى ان هى رغبت فى ان تقيد الحرية او
تثبت بالانظمة التى هى وليدة تلك الحرية ... ان الظرف الوحيد الذى نجد
فيه انفسنا مضطرين الى العدول عن تلك الخطة هو ان تضرب القوضى
اطناها فى مصر . ولعل القاريء الذى مشى معنا الى هذه النقطة من
الحكاية يلاحظ ان كل كلمة وردت فى تلك الرسالة تفاد لا مثيل له .
فان رغبة انجلترا ليست فى حادث اسقاط وزارة رياض القربية العهد فقط بل
فى كافة الاحوال . نذ ان عزل المفتش لافساح الطريق لاتفاقية غوشن جوير
وانصرفت الى تشكيل وزارة « حزبية » خاضعة لاوامر حملة القراطيس
متفذة لما آربهم السياسية . وبدلا من ان تتحاشى العبث بالحرية المصرية
والمعامدة التى هى وليدتها ، لعبت دورا كبيرا فى خلع الخديو انتقاما منه
لعزله وزارة ولسن واستبدالها بوزارة وطنية مسؤولة أمام البرلمان
م لا تنس ان انجلترا اساعدت على فرض رقابة سياسية على الادارة المصرية .
ما ثودة ، مبتبر فلا يرجع الفضل فى نجاحها الى اى تقصير من جانب
الحكومة البريطانية فقد نصح معتمداها بقتل الثوار رميا بالرصاص ولم

يسلما بالامر الواقع الا باعتباره « كهلة » يستأنفون بعدها تنظيم تدابير أخرى . ولعمري ان تاريخ مصر بأسره منذ عام ١٨٧٦ لدليل ناطق على تفاق ماخطه اللورد غرانفيل في رسالته واحسب ان كل ما لا قوله هذه من قيمة انها بمثابة اعلان بان المجتهد من الآن فصاعدا على الاقل ، مستجنّب العبث بالوزارة الوطنية مادامت سائرة في السبيل الذي لا يؤدي الى تكرار « حالة القوضى » أو بعبارة اوضح مادامت ملتزمة الصمت ومتوخية الاعتدال وقابضة ييد من حديد على ناصية الجيش الثائر واحسب ان مما يدعو الى العجب ان تنقلب الحسنيات سيئات اذا لم يتوفر حسن النية . ففي النصف الاول من شهر ديسمبر تقلد المسيوليون غاميتا وزارة الخارجية بدلا من بارثليمي سانت هيلير فبادر من فوره الى استئناف المفاوضات التي قطعها سلفه والتي كانت غايتها التدخل في شؤون مصر . وكان غاميتا يقدر تماما ما يترتب من العواقب الوخيمة على انهيار سياسة الاحتفاظ بالحالة الراهنة التي تسكّفت الحكومتان على العمل بها ففي ١٤ ديسمبر فأنح اللورد ليونز لافتا نظره الى قرب انعقاد مجلس الاعيان (١) واستحالة التكهن بما يقر عليه رأيهم . فقد تسود بينهم روح الاعتدال فيعملون على توطيد سلطة الخديو وقد ينضمون الى الجيش ويصرون على المطالبة بمشروعات احزاب الوطنى المعادية للاجانب . لابل قد يقرون او يطلبون تدخل السلطان ضد المجتهدا وفرنسا . فهلا

يحسن ان تستشير كلتا الحكومتين الاخرى فيما ينبغي ان تعملاه بالاشتراك فيما بينها لو وقع ما يحتمل حدوثه من الحوادث ؟ الى ان قال « فاول وأهم شيء هو ان لا تكون الحكومتان على اتحاد فقط بل ان تظهر ائتحاكما ذلك بشكل لا يدع للشك سبيلا في نفوس اصدقاءهما في مصر » .
وفضلا عن ذلك قد كان من الاهمية بمكان ان تقوى سلطة وفاق باشا « وان تزيده ثقة بتأييد فرنسا وانجلترا وان نبث في نفسه روح الثبات والنشاط .
واخيرا يستصوب قطع الطريق على الدسائس في الاستانة وافهام الباب العالي انه لا يمكن الصبر على اى تدخل لامسوخ له من جهته » .
ثم مرت أربعة أيام قبل ان يرد للورد غرانفيل على هذا الاقتراح الذي يعتبر طبيعيا في نظر الفرنسيين وان كان الانجليز يعدونه غير ذلك .
وفي نفس هذا الوقت كان عرابي يساوم المراتبين في اعتمادات الجيش وكانت الصحف البريطانية حافلة بالاشاعات المقلقة عن الحالة في مصر .
فقد قيل ان وزارة شريف وشيكة السقوط وان محمود سامي سليمين بدلا من شريف وان عرابي قد وطد عزمه على القيام بثورة ثانية (١) ان لم يوافقه المجلس على ماطلبه من زياده اعتمادات الجيش وابلاغها لنهايتهم العظمي وكانت هذه كلها مجرد تهويلات ملففة ولكن للرد على قيل اعارها اهتمامه . فما كاد يقف على : اح غامبيا حتى دأب ان يوجب ان يستفسر من السير ادوارد ماليب عن حقيقة الحاله . وكذا رد عنده البريطاني

باعثا على أشد الاسف . فانه شرح حقيقة مطلب عرابي ولكنه سخر من احتمال استقالة شريف وتعيين محمود سامي في مكانه الى ان قال « ان المعروف ان لشريف باشا نفوذاً كبيراً في البلاد بحيث لا يحتمل ان يفكر الضباط في خلعه بالوسائل العنيفة وفضلاً عن ذلك لا أخاطبهم الا عارفين الآن ان مهل ذلك العمل يؤدي حتماً الى التدخل » (١) . وربما كان ذلك صحيحاً وان كانت الفقرة الثانية تتنافى مع التأكيذ الذي اعطته انجلترا اخيراً باسما لاتريد وزارة حزية ومن ثم شرع السيد اوارد ماليت في ابداء رأيه ملاحظاً ان « الحاة العامة لا يمكن مع كل تلك الاعتبار ان يقال انها باعثة على الرضا . ثم ان عرابي موجود في القاهرة لزيارة قريته المراضة في الظاهر ولكنه في الحقيقة لمقابلة الاعيان وقت افتتاح المجلس » . وختم السيد ماليت رساله قائلاً : ومن المشكوك فيه كثيراً ان يسطيع شريف او يذبل طويلاً ان يكون رئيساً للحكومة مادام عرابي متمسكاً بمسكبه بل دور المتصرف في مستقبل البلاد » .

ولاريد في ان هذه الرسالة كتبت تحت تأثير المتاعب المؤقتة التي نجمت عن مسائل اعتبار الجياشر ولكن وصولها الى يدى اللورد غرنفيل في نفس الوقت الذي ذكر يفكر فيه في وضع الرد على اقتراح غامبيا كاذل اثر فعال . فتمخضت ان اللورد غرنفيل ان ترسل الحكومة من ان المختار انذاراً للبريد كلاً من ١٠٠ كلمة لمدة اربعة ايام في رسالتهما

المؤرخة في ٤ نوفمبر . وفي اليوم التالي ارسل الى اللورد ليونز يقول دان
حكومة جلالة الملكة توافق تماما على ان الوقت قد حان لان تنافس
الحكومتان في الخطة التي يحسن بهما اتباعها « (١) » ولقد كان هذاردا
موقفا ومما يظهره بمظهر السخف بنوع خاص ان السير ادوارد ماليت
اصبح بعد يومين ثنين يستطيع ان يخبر رئيسه بأن مسألة اعتمادات الجيش
سويت تسوية مرضية باذعان عرابي لمطالب المرافقين . ولكن كان
الوقت قد ازف واصبح التkov مستعجلا . وفي ٢٤ ديسمبر جرت
محادثة ثانية بين لورد ليونز ومسيو غامبيا رأى الثاني في خلالها « ان
خير وسيلة لمنع وقوع قتن جديدة في مصر هو ان تعلن فرنسا وانجلترا
في صراحة تأمة انهما مصممات على ان لا تسكتا عليها » واقترح ارسال
مذكرة تشبه المذكرة السابقة على ان تكتب بلهجة خاصة « يستدل
منها دلالة محسوسة على اتحاد فرنسا وانجلترا فيكون فيها تعزيز لموقف
توفيق باشا وتثبيط لعزائم المهيجين » (٢) . فافر اللورد غرانفيل ذلك
الاقتراح وفي ٣١ ديسمبر بعث ايه لورد ليونز بصورة المذكرة المشتركة
التي سطرها غامبيا لارسالها الى متمدن الدولتين في القاهرة ورفعها
للخديو والوزارة . وقد جاء فيها « ان الحكومتين الانجليزية والفرنسية
تعتبران بقاء سموه على العرش بتمتضي الشروط المنصوص عليها في

الفرمانات الشاهانية والمعترف بها من الحكومتين المذكورتين. كافيا بمفرده في الحاضر والمستقبل لان يكفل النظام وينعش رخاء مصر العام وهو ما تهتم له كل من فرنسا وبريطانيا العظمى على السواء» ثم استرسلت فقالت « ان الحكومتين المذكورتين نظرا لتصميمهما على التضامن في مقاومة كل ما يدعو الى حدوث ارتباك سواء في الداخل او في الخارج مما قد يهدد نظام الامور في مصر لا يخجلان من ان يجربا في ان جبرهما رسميا بما تنويانه في ذلك الصدد سيؤدي الى تلافى الاخطار التي قد تعرض لها حكومة الخديو والتي ستقاومها انجلترا وفرنسا معا حتما». ثم ختمت المذكورة « بأن الحكومتين المذكورتين على يقين من أن سموه سيستمد من هذا التأكيد ما يحتاج اليه من الثقة والقوة لتسيير شؤون شؤون شعبه» (١)

وقلما يتصور الانسان مذكرة أشد خبثا من هذه. فهذا التدخل الذي لامسوع له في ذلك الطرف الخاص كان في نفسه بمثابة استعزاز لاسبيل الى احتماله وكان المراد منه على ما يظهر تذكير الامة المصرية ان عهوداتها لتوطيد أسس الحكم الذاتي بلغت ما بلغت يجب ان تظل تحت اشراف هاتين الدولتين الغريبتين الواقفتين لها بالمرصاد المتفحزتين للوئبة عليها عند سنوح الفرصة للامنة. ثم ان تشرق المذكرة وعنايتها الغريبة بسلطة الخديو مع انه ما تعرض لها انسان وتلييحها لارتباك

فامضة « داخلية أو خارجية » ستقاومها الحكومات - كل ذلك كان بمثابة تحريض مباشر للخبير ليحاول قلب الحكومة فيحل مجلس النواب ويعيد الاوتقراطية السابقة « كما تنص عليها الترمانات الشاهانية » . ولقد كانت هذه للذكرة مناقضة تماما لرسالة اللورد غرانفيل في ٤ نوفمبر فان هذه اشارت الى وجود « حالة فوضوية فقط وكان نصها عليها بطريق الحدس والتخمين البعيد في حين انها باركت في النظام الجديد وأسبغت عليه حلة دعواتها الصالحة . ثم ان المذكرة ناقضت أيضا مشورة السير ادوارد ماليت نفسه فانه بعد ان زال عنه ما اعتراه من الفرع منذ بضعة أيام كتب الى اللورد غرانفيل في ٣٠ ديسمبر يخبره « انه ليس من الصواب في شيء ان نشجع الخبير على التطلع الى مساعدتنا اذا التزم خطة التحفظ والحذر حيال المجلس » اذ ان مقاومة المجلس تلقى مصر في احضان الباب العالي وتقوى نفوذ الحزب العسكري وتضعف ما نستفيد به الان من النفوذ باخذنا بناصر الاصلاح المعتدل (١)

وقد يخطر للانسان ان اللورد غرانفيل لا يمكن ان يصادق على مثل تلك المذكرة في الظروف التي بينها ومع ذلك رأينا في نفس اليوم الذي تسلم فيه صورتها من اللورد ليونز تسلم أيضا مذكرة مطولة

« ١ » لورد كرومر الكاتب السالف الذكر المجلد الاول ص ٢١٨ لم تظهر هذه الرسالة ضمن الوثائق الرسمية التي نشرت

من السير أو كلند كولفن أسهب فيها ذلك السيد في وصف ماتعرض له المراقبة الاجنبية من الاخطار متى اصبح للمجلس رأى قاطع في بعض أبواب الميزانية كما وصف ما قد تعرض له الموظفون الاجانب المديدون اذا امتدت الرقابة الدستورية الى الادارة ثم بين خطته فقال « يرى من هذا ان الخططة التي اقترح اتباعها هي ان تعترف الدولة على لسان وكلائها السياسيين في هذا الوقت العصيب الذي أخذت فيه مصر تنظم أدارتها الداخلية اعترافا صريحا حازما بالمصالح المادية التي لها في الادارة المصرية والتي تنوى استيقاها وأن تترك المصريين بعد ذلك احرارا في وضع ما يشاؤون من الخطط لحكومتهم الداخلية مادامت هذه الخطط لا تتعارض مع المركز الذي نالته الدول ». ثم أورد زعمها هو غاية القحة مما يدل اوضح دلالة على مقدار ما أصاب مركز مصر الدولي من جراء سن نظام المراقبة الثنائية في سنة ١٨٧٩ - فقال « وفي الواقع فان الادارة المصرية هي عبارة عن شركة ثلاثية . فاذا لم يكن في نية الدول ان تعدل نصيبها فلا أقل من ان تمززه في الحال وتقويه لاسبان المصريين الآن في حالة انتقال وتطور فان الدول بطبيعة الحال لا يدعها ان تقف وقفة المتفرج تاركة الامور تبعت وتقرر بدون رأيها فاذا لم يكن الامر جليا واضحا من مبدئه فلامفر من حدوث كثير من سوء التفاهم فيما بعد وهذا في رأيي يكون أشد تكديرا للعلاقاتنا بالمصريين مما لو اعلنت الدول

نيتها بطريقة رسمية وقد أصبح المجلس على وشك الانعقاد (١)

ومن هنا يتبين للانسان ان مذكرة السير او كلندكولفن هذه الملوثة خبثا ومكرا والتي ورد في فقرتها الاخيرة من افتيات وخيم العاقبة كعادت الحوادث على ذلك فيما يمدى الى دفعت اللورد غرانفيل الى قبول مذكرة غاميتا التي ناقض فيها ما صرح به اخيرا وتحتم على انجلترا ان تشترك مع فرنسا اشتراكا ندعوها تقليدها السياسية الى تجنبه. وكل ماتمسك به اللورد من التحفظ عند موافقته على ارسال المذكرة ٦ يناير هو ان الحكومة البريطانية لا تعتبر نفسها مقدمة بهذه المذكرة وباتباع خطة عمل معينة اذا تبين ان العمل لا يفي عنه « وقد اغتبط غاميتا بهذا الفوز وأجاب « متعجبا » بان هذا تحفظ تشاركه فيه الحكومة الفرنسية (٢)

على أن المؤرخين كثيرا ما اشبهوا اللورد غرانفيل لوما وتعنيفا لموافقته على تلك المذكرة لالاتها آذت مصر بل لانها سببت ضررا مزعوجا. لمصالح انجلترا ولانها قيدت انجلترا مرة أخرى بوجود الاشتراك في العمل مع فرنسا وثانيا لانها عرقلت نمو الحزب الوطني نموا هادئا كان يرجى معه القضاء على كثير من نتائج الثورة ولعمري لقد كان اللائون على حق في هذا. فان المذكرة يوم سلمت في القاهرة في ٨ يناير وقعت وقوع الصاعقة فلقد كانت الحالة وقتئذ على النقيض

(١) لورد كرومر الذاب الا الى الذكر من ٢١٨-٢٢٠ وهذه الوثيقة حفظتها حكومة ذلك الوقت

(٢) مصر رقم ٥ (١٨٨٢) ص ٥ و ٦

مما وصفها السير اوكلاند كولفن في مذكرته فقد افتتح الخديو المجلس في ٢٦ ديسمبر ثم ان سروده مما أجاب به رئيس المجلس سلطان باشا واحد كبار الاعضاء كان عظيما الى حد جعل السير ادوارد ماليت يقول في تقريره الذي أرسله بعد ذلك بايام «حادث الخديو يوم ٣١ الماضي فوجدت صموه لاول مرة منذ هودنى في سبتمبر مسروداً ينظر الى الحلة بتفاؤل تام . وقد تكلم بكثير من الارتياح عن نزعة الاعضاء . للمتدلة وقال انه يعتقد أن البلاد ستأخذ بأسباب التقدم الآن ، (١) ثم كانت لاتزال نقطة الخلاف الرئيسية وهي الخاصة بحوقف المجلس حيال الميزانية باقية فقد كان عدد كثير من الاعيان لا يزال يطالب بأن يكون للمجلس القول الفاصل في الجزء الذي لاعلاقة له بالدين العام . ولم يك ثمت ما يدعو الى الأس من تسوية هذا النزاع تسوية مرضية بدليل أن وكالة روتر أذاعت بين الجمهور في نفس المساء الذي سلمت فيه المذكرة المشتركة « أنه لاينتظر أن يصر المجلس على طلبه » . (٢) ومع ذلك فان تسليم المذكرة قد غير كل ذلك بسرعة البرق . فلقد كتب السير ادوارد ماليت الى رئيسه في ٩ يناير يخبره « ان المذكرة قد أبعدت عنا كل ثقة » ثم زاد على ذلك قوله « لقد كان كل شيء سائراً على ما هوئى وكانت إنجلترا تبتبر الصديقة الصدوقة حامية البلاد . أما الآن فيظن الناس هنا ان إنجلترا قد انضمت

(١) مصر رقم ٥ (١٨٨٢) من ٤٢

(٢) راجع التيس ٨ يناير سنة ١٨٨٢

نهائياً الى فرنسا وان فرنسا - لاعتبارات تتعلق بالحلة التونسية - قد عقدت نيتها علي التدخل في مصر . « (١) أما الاشارة الى الحلة التونسية التي كانت فرنسا مشتبكة فيها وقتذاك فينبغي أن يحمل معناها على ان فرنسا كان يظن أنها تخشى أن يؤدي عطف العالم الاسلامي علي التونسيين الى قيام حركة من حركات الجامعة الاسلامية ثم الى وقوع الحرب بين الهلال والصليب . بيد أن غامبيتا كان رجلاً عملياً لا تخيفه أمثال هذه الاوهام والخيالات . ومع ذلك من الجائز أن كثيراً من المصريين ظنوه خائفاً وعزوا عمله في التدخل الاخير الى ذلك الباعث .

ولقد أكد لنا المستر بلنت - وكان وقتئذ في القاهرة - أن السير ادوارد ماليت دهش لاصدار المذكرة المشتركة (٢) . فهذا الرجل الذي كان قد نصح من قبل « بأن لا يشجع الخديو على التطلع لمعوتنا اذا التزم خطة التحفظ والحذر حيال المجلس » وجد نفسه الآن بفتة وجهاً لوجه أمام دعوة صريحة الى توفيق بأن يتلاعب بالدستور . ولطالما حاول عبثاً أن يؤكد للزعماء الوطنيين عن طريق

(١) كتاب لورد كرومر السالف الذكر المجلد الاول ص ٢٢٨ . وقد حدد رب السير ادوارد ماليت عدة مرات عن اراء مشابه لهذا الرأي ولكن كل ذلك ظل مكتوماً (راجع بلنت الكتاب السالف الذكر ص ١٨٨) ولكن اللورد كرومر كان « في حالي وزارة الخارجية فاقطف هذه الوثيقة وعبرها بما أودع في ١٥ . وهو « يدل على اللوم على اني لم ألتزمها بالسياسة المصرية للتأثير في الرأي العام ولا بدري ذلك وثيقة انصت يترعاها الانسان لو أن هذه البزة التي تمتع بها لورد كرومر - مع ما يتمتع بها غيره من لا يهتم ستر مساوي - ووزارة الاحرار وقتئذ .

(٢) راجع كتاب بلنت السالف الذكر ص ١٨٨



امماعيل باشا المفتش

مستر بلنت « أن معنى المذكرة كما تفهمها الحكومة البريطانية هو أن الحكومة الإنجليزية لاتسح بأى تدخل من جهة السلطان فى شؤون مصر كما أنها لاتسح أيضاً للعدو أن ينكت بوعوده أو بما كس البرلمان » وقد أجاب هراي على هذا الهذيان والتناقض بقوله « لاجدال فى أن السير ادوارد ماليت يعتقد حقيقة أننا أطفال لانهم معنى الالفاظ » (١). ان الزعماء الوطنيين فهموا تماماً أن المذكرة اريد بها ان تكون ضرباً من ضروب الحرب على طالبي الاصلاحات الدستورية الحقيقية التى تضم حداً لسفه رجال الادارة الاوربيين وكانت نتيجتها النتيجة الطبيعية فى أمثال هذه الظروف اذا انضمت العناصر المعتدلة من الوطنيين الى جانب الفريق المتطرف (٢). وفى ١٠ يناير كتب السير ادوارد ماليت يقول « يتسرع من بخبر الآن بالنتيجة النهائية لما حدث بيد ان أثره فى الوقت الحاضر أنه وثق عرا الاتحاد بين الحزب الوطنى والجيش والمجلس وجعل من هذه القوات الثلاث المتحدة وحدة تقف موقف المعارض لانجلترا وفرنسا وجعلها أشد شعوراً منها فيما مضى بأن فى الرابطة التى بين مصر والامبراطورية التركية ضماناً لا يسما الا أن تمسك به أشد تمسك لتأمن على نفسها » (٣).

وهو تطور لم يحسب السير اوكلند كولفن حساباً به بالمرّة فالتقارىء

(١) كتاب بلنت السالف الذكر ص ١٨٩

(٢) فى كتاب بلنت المذكور ص ١٩٠. يوجد وصف بليم للأثير الذى احدثته المذكرة

(٣) الكتاب السالف الذكر للورد كرومر. المجلد الاول ص ٢٢٩

يذكر انه أكد للورد غرانفيلد بأنه اذا لم يكن الامر جلياً واضحاً من مبدئه فقد يؤدي ذلك الى كثير من سوء التفاهم الذي يكون أشد تكديراً لملاقاتنا بالمصريين فيما لو أعلنت الدول نياتها بطريقة رسمية، وقد أدرك لورد غرانفيلد الآن الخطأ الكبير الذي ارتكبه باصنائه الى نصيحة المراقب الانجليزي فاقترح - بناء على ارشاد السير اهوارد ماليت وشريف بلشا - على غاميتا ارسال « برقية مفسرة للسير اهوارد ماليت متزاها أن للذكرة الثنائية قد اسيء فهمها » . ولكن غاميتا عارض في ذلك وقد أبرق للورد ليونز يقول « ان غاميتا يعتقد تماماً أن ارسال أى تفسير للذكرة الثنائية عمل غير صائب بالمرة » ومن ثم أملت المسألة (١) .

فبغلطة طائشة واحدة أفسد لورد غرانفيلد اللعبة التي ظهرت زمناً ما أنها كانت تقلل ما يتهدد للطامع الانجليزية في مصر من الاخطار .

أما أنه لم يتدبر فيما يترتب على عمله من العواقب فهو ما نسلم به بدليل ما حدث في اليوم الذي أرسلت فيه المذكرة المشتركة . ففي هذا اليوم زاره موصورس بلشا مستفهما عن مبلغ نصيب الاشاعات للتواترة عن نيات الدولتين من الصحة . فأرسل له لورد غرانفيلد نص المذكرة واحاله على رسالته المؤرخة في ٤ نوفمبر مؤكداً « اننا متمسكون

تمام التحسك بهذا البولنج (الموضع في الرسالة) وبما جاء فيها من
انكار كل مطمع لنا في مصر، كذلك أنكر دما أشاعته الصحف من
أن الحكومة الفرنسية اقترحت أن يوعد الخديو بالمعونة المادية أو اتنا



الامير الاي زميل عرابي على فمعي

قبلنا هذا الاقتراح، (١) ولما كانت هذه التأكيدات تناقض ما في
المذكرة التي بيد موصوروس باشا تناقضاً تاماً فلا يسعنا الا أن نقول
ان اللورد غرانفيل لم يكن يفقه حقيقة عمله الاخير وقد يظهر ذلك غريباً

ولكنه كان طبيعياً لان الدولتين كانت قد تدخلتا كثيراً في شؤون مصر في الماضي بحيث أصبح كل زيادة أو نقص في التدخل لاقية له الآن في نظرها وأن مذكرة : نوفمبر على حسن قصدتها لم تكن في الواقع سوى استعمال للسلطة لا يمكن أن يسوغ في حالة أية دولة مستقلة غير مصر . والحق أن مصر كانت عبارة عن « شركة ثلاثية » فكل درجات التدخل - ما لم يصل الامر الى الضم والاحتلال الفعلي - كان ينظر اليها كما ينظر الى الاشياء المتكافئة في المشروعية والقيمة .

ومما يجدر ذكره ان الباب العالي لم ير ضه تفسير لورد غرانفيل المظمن للنفوس فأرسل منشوراً الى الدول العظمى احتج فيه على عمل إنجلترا وفرنسا . وكان رد الدول خطيراً اذ قالت « انها ترى ان الحالة الحاضرة (في مصر) لا يمكن تغييرها إلا بالاتفاق بين الدول العظمى والدولة صاحبة السيادة » (١) . فهذه الكلمات التي لم ينقضها أحد والتي أقرتها إنجلترا وقتئذ تمام الاقرار لجديرة بالذكر اذ تبين حقيقة الموقف الذي اتخذته إنجلترا لنفسها باحتلال مصر من وجهة نظر القانون الدولي .



الفصل الحادي عشر

وسائل التدخل

كان اول مظهر محسوس لانضمام شقى الحزب الوطنى على اثر نشر المذكرة المشتركة- وقوف مجلس الاعيان موقف المعارضة الشديدة ازاء القانون الاساسى الذى قدمه شريف باشا وخاصة ما كان يتعلق منه بالميزانية . وقد اعلنت وكالة روتر بهذه المناسبة (١) « ان المذكرة المشتركة كانت بلا ريب سبباً في تحول مجلس النواب عن المسألة للحكومة » وكتب أيضاً السيد اودارد ماليت مشيراً الى الخلاف الذى نشأ حول مراقبة الميزانية فقال « لقد سنحت الفرصة لحسن التفاهم ولكنها قد ضاعت الآن » (٢) فان المجلس قرر بالاجماع ان لا يقبل القانون الاساسى كما وضعه شريف بل ان يتولى هو وضع مشروع من عنده ينص فيما ينص عليه على ان يكون للمجلس حق مراقبة ابواب الميزانية التى لم تخصص لسداد الدين العام . فلما علم اللورد غرانفيل بذلك اجاب فى الحال « بان حكومة جلالة الماكة لا تريد ان تمنع المجلس بصفة تامة أو دائمية من معالجة الميزانية ، بل تريد ان يحتاط المجلس عند النظر فيها بان ينظر بعين

(١) التيمس في ١٧ ابريل ١٨٨٢
(٢) كتاب لورد كرومر الدرافت الذكرى ٢٨٨

الاعتبار الى المصالح المالية التي تعمل حكومة جلالها لصيانتها» (١).
ولعمري لقد كانت هذه صراحة طيبة قلما اظهرت الحكومة البريطانية
نظيرها حتى الآن وكأنما أراد اللورد غرانفيل ان يؤكد ان « المصالح
المالية » حلقة الاسهم هي كل ما يهيمه الدفاع عنه فقد ارسل الى السير ادوارد
ماليت في الرسالة عينها يستفهم منه « عما عسى ان تكون النتيجة بالاضبط
لو ان الاعيان حصلوا على ما يطلبونه من الاشراف على المالية » . فاجاب
السير ادوارد ماليت على هذا بأن المجلس لن يكون من حقه وقشد ان
يناقش في اتاوة الباب العالي ولا في الاموال المتعلقة بالدين العام ولا
الديون الاخرى الناشئة من قانون التصفية ولا الاتفاقات الدولية اما
« مرتبات الموظفين التي لم تحددها عقود فلها تكون تحت اشراف
المجلس فيستطيع ان يلغي مسح الاراضى . . . وأن يعزل عدداً
من الموظفين الاجانب في الادارة » (٢) . ولقد كان هذا كافياً
في نظر لورد غرانفيل . نعم كان لا يخشى من حدوث ما بهدم مصالح حملة
القراطيس ولكن الاقارب العديدين من ابناء الاعمام والاقوال والاخوة
والابناء والاصدقاء قد يحرمون مرتباتهم وهو امر لا يمكن الصبر عليه .
وفي نفس اليوم الذى كان لورد غرانفيل يستطلع فيه رأى السير
ادوارد ماليت كلف اللورد ليونز استطلاع رأى غاميتا ايضا في هذه
المسألة فوصله الرد في الحال بأن غاميتا « يعارض في اى تدخل في

(١) مصر رقم ١٧٨٢ ص ٤٤

(٢) مصر رقم ١٨٨ ص ٤٥

الميزانية من جهة مجلس النواب المصري . ويرى « انه يخلق فرنسا
وانجلترا ان تذكروا بالحزم والا فان النظام بالتدريج من جانبها جدير
بأن يشجع الاعيان على وضع ايديهم على الميزانية » الى ان قال « ان



الميرالاي زميل مرابي عبد المال حلمي

تدخلهم في أمر الميزانية لا بد حتما ان يؤدي الى قلب النظام الذي وضعت
لجنة التصفية وهدم كيان المراقبة الفرنسية الانجليزية وخراب المالية

المصرية» (١) اما السير ادوارد ماليت فقد كتب بخصوص النقطة الاخيرة الى اللورد غرانفيل يومين قبل ذلك بعد ان اتضح له مبلغ ماحدثته المذكرة المشتركة من الضرر وما تمنى عوائدها شكل كان يقول «ان مجلس النواب باق وسيظل باقيا الى ان يحل بالقوة وهو مالا سبيل اليه الا بالتدخل وهذا آخر سهم في كائناتنا ولا يمكن ان يبرره ماقد يقع من البعث بقانون التصفية ... اني اعترف بانى افضل تخويل المجلس ما يطلبه من الحق على أن نرجى التدخل الى ان يسيء استعمال ذلك الحق وينبى ان لا ننسى ان المصريين قد بدأوا يسرون في طريق الحكم النيابى خيرا كان ذلك أو شرا وأن قانون المجلس الاساسى هو صك حریتهم» (٢). ولعمري لقد كانت هذه كلمات صادقة ومما اكبر معناها صدورها من شخص هو مثال البير وقراطية القمح كالسير ادوارد ماليت. ومع ذلك فان لورد غرانفيل اعارها اذنا صماء وراح يأمر لورد ليونز أن يجهز غاميتنا بأن الحكومة البريطانية متفقة معه فى رأى .

وتنويهما بفضل السير ادوارد ماليت فى هذا الدور نقول انه عمل كل ما فى وسعه لايجاد حل وسط يرضى الفريقين بعد ان أبصر بيمد نظره ما يمكن ان يؤدى اليه التشاد حول الميزانية من العواقب الوخيمة التى كان يحرص على تجنبها فلما ان ثبت عنده من مساعى المستر بلنت

(١) مصر رقم ٥ (١٨٨٢) ص ٤٥

(٢) المصدر نفسه رقم ٥٠

الحبيدة بان الوطنيين لا يتنازلون مطلقا عن كل مطالبهم (١) ابرق في ١١ يناير الى اللورد غرانفيل يقول « أنى أدى لحل الاشكال ان يمنح المجلس هذا الحق وينص على ذلك فى القانون الاساسى بشرط ان لا يباشر النواب استعماله من تلقاء أنفسهم لمدة ثلاث سنوات (٢) وبعد مرور أسبوعين ابرق ثانيا الى اللورد غرانفيل يسأله «هل يبحث بصفة غير رسمية فيما عرضه عليه رئيس المجلس من الاقتراحات للوصول الى تسوية تمحول تمثلى المجلس حق الاشتراك مع النظار فى الاقتراع على الميزانية وخصها» (٣) ثم رأى ان يجرب آخر سهم فى كنانته فابرق الى رئيسه بأنه يلوح له «ان المجلس لابد ان يستمع لصوت العقل معنى ابت عليه الدول نقل السلطة اليه بشرط أن تجهر بانها مع احتفاظها بالحالة الراهنة كماهى تضمن ان يكون الدستور متفقا والتعهدات الدولية وانها تتخذ مايلزم من الوسائل للوصول الى تسوية هذا العدد» (٤) فلم يرد اللورد غرانفيل على شىء من هذه الاقتراحات وعشنا اضاف السير ادوار ماليت الى الرسالة السالفة الذكر هذه العبارة المنكودة « ان هذا فى اعتقادى هو الحل الوحيد لحالة تسوقنا نحن والمصريين الى ارتكاب متن التطرف والشطط » ولقد ذهب صبيحة فى وادما نذريه اللورد غرانفيل من ان « التدخل المسلح يصبح ضروريا اذا نحن تشبثنا

(١) كتاب مات السالط الذكر من ١٩٠٤-١٩٠٥

(٢) مصر رقم ٥ ١٨٨٢ ص ٥٠

(٣) المصدر نفسه ص ٥٤

(٤) المصدر نفسه ص ٥٢

بعندم السماح للمجلس بالاقتراع على الميزانية ومع ذلك فانه بهم جميع
الحكومات ان تجتنب كل ما يؤدى الى التدخل وهو مالا يبدان قرب
عليه عواقب وخيمة في هذا البلد لو قامت به الدولتان المذكورتان فقط (١)
ويظهر ان اللورد غرافيل كان قد استقر رأيه على التدخل المسلح اذا



على فعمى الديب عرابى على الروبى

تشبث المجلس بحقوقه ولذا أمر مرؤوسه بان يعمل لهذا الغرض
وكان هذا فى الحقيقة بدء النهاية لانه لم يكن ينتظر مطلقا ان

الحزب الوطني بعد ان صار الآن يمثل الامة على بكرة أبيها يتنازل كلية عن ثمار ثروة سبتيمبر . وهكذا أصبح احتلال البلاد أمرا لا مفر منه . ومن ثم شرع السير ادوارد ماليت - بصفته موظفا لا رأى له فيما يصدره اليه رئيسه من الاوامر عهد الطريق للتدخل المسلح بينما السير اوكلند كولفن عقد نيته على العمل لضم مصر الى انجلترا (١)

وفي ٢٠ يناير ناب السير ادوارد ماليت وزميله الفرنسي عن دولتيهما في ابلاغ الحكومة رسميا « ان المجلس ليس من حقه الاقتراع على الميزانية الا اذا تقضى الاوامر المالية التي انشئت المراقبة بمقتضاها » (٢) ولما كان شريف باشا لا يزال وقتئذ متمسكا بالمشروع الذي وضعه للقانون الاساسي ذهب وفد من المجلس في ٢ فبراير الى الخديو وطلب اليه اقالة وزارة شريف وتعيين أخرى محلها تكون اكثر موافقة لرغبات المجلس فابدى الخديو شيئا من المقاومة طبقا للخطة المرسومة من قبل ولكنه وافق في النهاية ثم دار الحديث حول من يمهّد اليه بتشكيل الوزارة الجديدة فصرح الوفد بأن هذا من حقوق الخديو ولكن توفيق باشا عملا بتوصيحة مستشاريه الانجليز طلب الى المجلس ان يختار الشخص الذي يثق به . وقد ظن الناس ان هذا معناه ان المجلس أصبح من الآن فصاعدا يضطلع بمحمل عبء تبعة ما ينتظر وقوعه من الحوادث السياسية بينما يظل الخديو محتفظا بمجريته في العمل على ان ذلك لم يكن

(١) راجع الحادثة التي دارت به وبين المستر بلنت حوالي ذلك الوقت « كتاب التاريخ

السري من ١٩٩-٢٠٠ »

(٢) مصر رقم ٥ (١٨٨) ص ٧١

عملاً مستورياً بالمعنى المفهوم بل كان بالعكس ينذر بسوء مسلك الخديو في المستقبل ومع ذلك فإن المجلس قبل المسؤولية ووقع اختياره على وزير الحرية محمود سامي .

ومما ينبغي ملاحظته أن المجلس لم يقع اختياره على عرابي مع أن هذا الأخير أصبح الآن عضواً في الوزارة وكان قد عين وكيلاً للحرية في ٥ يناير على أن المراقبين عللاً ذلك بقولهما « أن من الأصوب أن يظل عرابي في الحكومة لا أن يكون خارجها » (١) وعلى ذلك ادخل عرابي في الوزارة الجديدة حيث عين وزيراً للحرية فقط ومع ذلك فإن كتاب الاحتلال لم يترددوا في ادعاء أن الوزارة الجديدة تمثل الديكتاتورية العسكرية وقد بدأت وزارة سامي أعمالها في ٥ فبراير أما برنامج الوزارة كما يؤخذ مما أجمله رئيس مجلس النواب الجديد في الخطاب الذي بث به إلى الخديو يوم تعيينه (٢) فقد تضمن عدة إصلاحات داخلية كتتنظيم الحاكم وإصلاح الإدارة وإدخال تحسينات في المعارف العمومية إلخ وأهم من كل هذا وفي طليعته طلب إقرار القانون الأساسي الذي وضعه مجلس النواب . وقد ذكر محمود سامي في خطابه إلى الخديو « أن هذا القانون يحترم سائر الحقوق الشخصية كانت أو دولية كما يحترم كافة التعهدات سواء في ذلك ما كان خاصاً منها بالدين العام أو بما يعرض على خزانة الدولة من جرائمه . ثم أنه

(١) مصر رقم ٥ (١٨٨٢) من ٣٥

(٢) جاء مستر بلت على الترجمة الإنجليزية لهذا الخطاب في كتابه السالف الذكر من ٥٦١

سيتوخي المحكمة في تحديد مسئولية النظار أمام المجلس كما سيحدد طريقة بحث القوانين ، ولقد نصت المادة ٣٤ من القانون الاساسى على اخراج مسألة الجزية التى للباب العالى والدين العام وكل ماله علاقة بالدين او نشأ عن قانون التصفية أو الاتفاقات الدولية من دائرة أبحاث المجلس كلية أما بقية أبواب الميزانية فتبحثها وتقررها لجنة من النظار ومن عدد مساو لهم من النواب يختارهم المجلس وبهذا كفلا وحقوق الدائنين تماما ونقصوا من حق المجلس في بحث الابواب التى لاتمس الدين العام على أن المادة العشرين الواردة فى القانون كانت شجى فى حلق الفريق الآخر فى هذه الشركة وهو الفريق الأوربى . فقد نصت على «أن يكون للنواب الحق فى الاشراف على أعمال كافة الموظفين العموميين فى خلال دور الانعقاد وان يقدموا بواسطة رئيس مجلسهم الى الناظر المختص كل ما يسن له من النقد على ما قد يبدى من أى موظف مهمومى من سوء الادارة أو الخلل أو الاعمال فى تأدية الواجبات » . فهذه المادة مضافة إليها المادة الاخرى التى تقضى بأن يحظر على الحكومة ان تعقد معاهدة أو اتفاقا مع طرف ثالث أو أن تمنح امتيازاً زراعياً أو خلافه ما لم يقره المجلس - كانت نذير السوء على فريق كبير من الموظفين والمقاولين الاوروبيين ممن كانت كل مصالحهم فى مصر من النوع الذى ينطوى على الانتهاب والصوصية فلا فرو عند مابداً المجلس يعمل على تنفيذ هذه المواد ان رأينا تقارير التفاصيل بدأت تلهج « بتزايد

الخطر ، في كافة أنحاء البلاد وبدأ السير ادوارد ماليت يتدد بسياسة الحكم الوطنى المنطوى على « العداء للأوربيين »

وفى ٦ فبراير (١) اقر الخديو القانون الاساسى وواصل المجلس انعقاده الى نهاية الدور البرلمانى فى ٢٦ مارس ولم يك ينتظر طبعاً خلال تلك الفترة الوجيزة ان يتمكن المجلس من عمل شئ يذكر فى سبيل التشريع سوى ازالة بعض ما خلفه العهد الماضى من المساوى الفظيمة أما النظر فقد جعلوا همهم وضع مارق لهم من مشروعات لمرضاها على البرلمان فى دور انعقاده الثانى فقد عنوا بسن قانون انتخابى جديد وآخر لالغاء السخرة وثالث لاصلاح المحاكم المختلطة التى كانت ضيماً فى شقاء كثير من الفلاحين فى الماضى وراح لانشاء بنك زراعى وغيره وغيره (٢) وكان عرابى بصفة خاصة منهمكا فى اصلاح نظارته التى كانت فى شدة الخلل واعدادها لمواجهة كافة الطوارئ. ولقد أظهر نشاطاً عظيماً فى جعل حصون السواحل صالحة للعمل ونظم احتياطى المدفعية ووزعه بين هذه الحصون (٣) اما المجلس فكان من ناحيته منهمكا فى بحث نصوص المعاهدات العمومية والمصرية التى عقدت بين الحكومة وبين الحكومات الاجنبية أو بينها وبين الرعايا الاجانب واستجواب

(١) يجد القارىء النص الكامل لهذا القانون فى « اتيس » يوم ٢٣ فبراير سنة ١٨٨٢ وفى كتاب بلنت السالف الذكر ص ٥٦٤ - ٥٧٠
(٢) بلنت السالف الذكر ص ٢١٠
(٣) مصر رقم ٥ (١٨٨٢) ص ٨٢

النظار هما وصل الى اسماعه من مساوىء الادارة وفضائحها وكان اهم ما فى هذا الباب الاخير المسألة الخاصة بمسح الاراضى فلقد عهد بهذه المهمة الى لجنة يشرف عليها بعض الموظفين الانجليز تم اقتضت أعوام ثلاثة دون ان يظهر لاعمال اللجنة اثر ما اللهم عدا مبالغ طائلة ضاعت بين مرتبات وأجور وقفقات سفر وغيره وغيره . فرأى المجلس فى النهاية



اسماعيل باشا راغب

رئيس الوزارة المصرية سابقاً

أن تكون لجنة خاصة لبحث الامر مما نهلت له قلوب « المساكين المختصين » (١)

ومن السهل قصور ما كان ينظر به الرجال الموجودون « فى ذات

السكان ، الى تلك الاجراءات . لقد اول سقوط وزارة شريف في الخارج رسميا بلسان السير ادوارد ماليت وغير رسمي بما كتبه مراسلو الصحف (١) بأنه نشأ عن ارهاب عرابي الذي هدد سلطان باشا ايضا لو توانى في تقديم استقالته . وعبثا جاهر سلطان نفسه بتفنيده هذه القرية لان السير ادوارد ماليت اصر على عدم الاقتناع بالتكذيب . ولقد وصف السير اوكلند كولفن النظام الجديد بأنه « تحت رحمة جيش متمرد فاجع » (٢) . اما المستر كوكسون الذي حل مؤقتا محل السير ادوارد ماليت في اثناء تنبيهه في نزهة نبيلة مع انجال البرنس اوف ويلز فقد قرر « ان الاماني الطويلة المريضة عن توطيد العدالة والحرية الدستورية كانت خاتمها احلال ارادة الجيش محل السلطة الشرعية » (٣) . ثم استرسل فقال ان عرابي رقى عددا كبيرا من رجال الجيش لاحق لهم في الترقية وان الخديو اقر هذه الترقيات خوفا من الفتنة وكانت الوزارة قد نشرت قانونها الانتخابي الجديد وهو يقضي بان تكون الانتخابات بطريقة غير مباشرة اى علي درجتين . ولكن المستر كوكسون كان رأيه ان ذلك المشروع الشيطاني ليس الا مجرد وسيلة لتمرير النظام العسكري فقد قال « ان هذا القانون انما يراد به وضع القوة الانتخابية في ايدي مرشحي الحزب الذي له التفوق في الوقت الحاضر وهو الجيش » .

(١) كتاب بلنت السالف الذكر ص ٢٠٢ وما بعدها

(٢) مصر وثم ٧ ١٨٨٢ ص ٨٠

(٣) المصدر نفسه ص ٦٥

وتكلم في تقاريره الأخرى عن « حالة القلق والفوضى في الأرياف »
 وابلغ رئيسه في حينه « ان كثيرا من النواب ممن لهم مصالح في البلاد
 اخذوا ينسلكون الآن من الائتلاف الذي تمجّلوا في عقده مع الحزب
 المسكوري » وهناك غير من ذكرنا أنهم عرايى بأنه مأجور للسلطان (١)



عرايى وولده في المنفى

بينما ذهب السير ادوار ماليت الى حد الأرتياب « في امكان بقاء
 المراقبة بعد أن أصبحت اسما بلا مسمى (٢) » وكانما أراد السير ادوارد

« ١ » خطاب السير وليام حربجورى في « التيمس » ٢١ ديسمبر سنة ١٨٨١ وهو يتضمن
 رواية حديث له مع عرايى
 « ٢ » مصر رقم ٧ « ١٨٨٢ » ص ٢٦

ماليت أن يزيد الطين بلة فقد عمد الى خطة ضيقة بان أوعز الى وكلائه القناصل برفع عقيرتهم ومن ثم قدم الى لورد غرانفيل عددا كبيرا من التقارير وصلته من داخل البلاد متضمنة وصف ما آلت اليه الحالة في الارياض من القوضي والخلل في خلال الشهرين اللذين اشرفت فيهما الوزارة الوطنية الجديدة على شؤون البلاد^(١) وقد تبين ان الغاء السكراباج المعروف - وهو الذي عدوا الغاءه فيما بعد احدى حسنات اللورد كرومر سلب السلطة الشرعية من كل حول وطول وصير طبقة الفلاحين في حالة تمرد دائم ضد ساداتهم وقد كتب المستر روسويل مدير مصلحة الدومين يقول^(٢) ان الحاكم في أى إقليم شرقي متى جرد من كراباجه وسلب من القدرة على السجن يصبح عاجزا عن فعل شيء مع اناس القوا قررنا طويلا حكم الفرد المباشر المنطوى على القوة... ان الحركة في خلال العام المنصرم كان مرماها افهام الفلاح أن في استطاعته الوصول طرفة الى ما يخبروه بأنه الحرية بينما أن ما اكتسبته الحركة من قوة الاندفاع بسبب تربع عدد من الخياليين غير العمليين في مقاعد الحكم لم يكن له أى أثر في السلطة الا كالذى ينشأ من اضافة قليل من الماء الى قطعة من السكر، ولمصرى لقد كانت هذه حكاية مستغربة ومما يزيد في استغرابها ان قائلها باظهاره الاسف لآل «الخياليين غير العمليين» قد جردوا احكام الارياض مما كانوا يتمتعون به من السلطة الاستبدادية

(١) مصر رقم ٧ (١٨٨٢) ص ٤٠ وما بعدها

(٢) المصدر نفسه ص ٤٢

قد كشف القناع عن حقيقة معارضة الاجانب في النظام الجديد . وقد اردف السير احوارد ماليت هذا التقرير وغيره . بخطاب ارسله الى رئيسه قال فيه : يؤخذ من أول هذه الخطابات انه قد تقام عدم الطمأنينة بسبب عدم اكتراث الاهالي بالسلطات المدنية . وهذا يعزى الى عمل رجال العسكرية الذين لا يعاملون زملاءهم المدنيين بالاحترام الذي يقتضيه سير الادارة في الارياض . أما الرشوة بين الموظفين فقد عادت الى سابق عهدها وكانت من اكبر أسباب تفشيها التنقلات للتكررة بين رؤساء المصالح . . . ويصف الخطاب الثاني مبلغ ما وصل اليه الملاحون من الضيق في سبيل الحصول على الاموال ويمزوا الملاك هذه الضائقة المالية وما هم فيه من السر الى ما بعته الحكومة الحاضرة من عدم الثقة في النفوس وهم يجاهدون بكل جرأة ان التبعة تقع على الوزارة فيما لو جزوا عن دفع الضرائب» (١)

ونحسب اننا في غنى عن ان نقول ان معظم هذه الامور والتهم للروعة التي راجت ضد الوزارة لم تكن سوى محض أوهام اختلقها الوهم الرسمي . بل كانت أشبه بتوطئة «ماهرة» لاساليب الهياج التي تلجأ اليها الصحف الصفراء مما لم يعد يخفى على أحد منا الآن لان الوقت الذي قامت فيه هذه الوزارة الوطنية في مصر هو بلا ريب من خير الاوقات التي مرت بالبلاد فلم يكن بعيدا فحسب عن أية صبغة عسكرية بل كان

الوقت الوحيد الذي لم يشبه أى أرواح من الجهات العليا . نعم لقد
كان الجيش موجودا ولكنه كان فقط ركننا - وركنا حيويا -
من أركان الحركة الدستورية . على أن ما كتبه السيرويليام جرميهورى قبل



اسماعيل باشا مختل بملوك أوروبا بمناسبة
افتتاح قناة السويس

فلك بشهرين لينسحب بحق على الفترة التي نحن الآن بصددوها .
 فقد أعار الى مافله الجيش في ٩ سبتمبر قائلا (١) « ان الرأى العام في مصر
 مهما كان أمره قد تعزز كثيرا بهذا العمل واني لشديد الامل بان
 المساوىء القبيحة التي ازدحمت بها ادارة البلاد ستزول تدريجيا ولارب
 في انه ما كان ليحدث شيء يستحق الذكر لولا تدخل قوى من هذا
 القبيل فقد طالما لعلت الاسن هنا بالاصلاحيات كما حدث في تركيا ولكن
 الامر لم يتجاوز حد الكلام فقط ... أما الان فتمت اصلاحات قيمة
 بدىء بتنفيذها وهذا مرجعه الشعور بوجود هيئة قوية مصممة على
 تنفيذ هذه الاصلاحيات ، اما فيما يخص المساوىء المزعومة التي يرتكبوها
 الجيش دائما (٢) فقد بحث عنها الى التيسر بخطاب مطول فدفيه كافة
 التهم وختمه بهذه العبارة « لا اتردد في القول بانه وقعت في لندن وحدها
 خلال شهر واحد اعتداءات عسكرية تفوق ما وقع في مصر كلها منذ
 يوم ٩ سبتمبر المشهور . وهو يوم انتصار الضباط ومع ذلك
 لا يمكن ان يوصف الجيش الانجليزى بانه في حالة تمرد ... انى أقرو
 ان هناك حزبا وطنيا يشمل الامة المصرية على بكرة أبيها ما خلا طبعا
 الطبقة الرسمية المصرية » (٣)

(١) « التيسر » ٩٠ يناير سنة ١٨٨٢

(٢) ان ما أديم وتشدد من تمرد الجيش من الحكايات التي تقشمر لها الابدان قد ردد
 صداه في كتاب لورد كرومر . فقد أحرأ بتمرد من الجود بسبب قتل أحدهم بسد أحد
 الايطاليين وتوقف جوة موسيقى المرة عن العزف في أحد التيارات (مصر الحديثة المجلد
 الاول ص ٢١٠)

(٣) « التيسر » ١٦ مارس سنة ١٨٨٢

ولا يمكن أن يكون ثمة ريب في أن مالميت وكولفن واضراهما كانوا يعرفون ذلك جيد المعرفة ولكنهم وقد ادركوا أن الحكومة البريطانية تريد التدخل بذلوا كل ما في وسعهم من الجهد لتحقيق هذه الناية المرجوة . ولمعمرى لقد كان هذا الحادث خير تعليق على « تقاليد » الحكومة البريطانية في معاملاتها مع مصر ورغبتها في عدم قيام وزارة حزبية ، فلم تكذب ترى أمامها وزارة غير حائزة لرضاها حتى شرعت تدس لها الدسائس وتعمل ضدها بكل ما في وسعها من الوسائل .

يبد أن السياسة البريطانية كانت في الوقت نفسه جادة في تنفيذ قرار الحكومة بتهديد الطريق للتدخل العسكري . ففي أول فبراير أى في مساء اليوم الذى قدمت فيه وزارة شريف استقلالها ابرق السير ادوارد مالميت الى رئيسه كانه كان يتوقع ما يحدث يخبره بلخص محادثة دارت بينه وبين احد الوزراء المستقيمين (١) . وربما كانت المحادثة مختلفة من أولها الى آخرها أو على الأقل لا يمكن أن يكون ذلك الوزير شخصا آخر عدا شريف نفسه وهو مصدر شكوك في نزاهته (٢) . وقد كان ام مالميت المحادثة « ان المخلص الوحيد من الورطة الحاضرة هو ان يرسل الباب العالي مندوباً من طرفه الى مصر على ان يتبعه بقوة تركية » . ولقد كان هذا . كما ذكرنا من قبل نفس ماخير لورد

(١) مصر رقم ٥ (١٨٨٢) ص ٧٨
 (٢) لقد صيغ حديثا . فقد ذكر لورد كرومر (في كتابه السالف الذكر المجلد الاول ص ٢٢٤) اسم وزيره بأنه صاحب هذه المحادثة السرية

غرافيل الحكومة الفرنسية فيه منذ زمن اوفى الاحتلال المشترك ولا ريب في ان توارد الخواطر هذا بينه وبين ذلك الوزير المصرى المجهول كان باعنا على الاستنراب . ولقد زاد الوزير . كما اخبرنا السير ادوارد ماليت . فقال ولا يمكن التهديد بالتدخل المسلح من جهتنا (بريطانيا) ولا تنفيذ التهديد بدون تعريض الجاليات الاوربية الى اعظم المخاطر او بدون احداث مقاومة قد تؤدى الى اطالة امد اهراق الدماء . وفي رأى (الوزير) اننا مع استعمال الحصافة وقبولنا الوزارة التى يختارها مجلس النواب لا يضرنا الا انتظار بدون احداث قلائل عمومية . وهو يرى ان المستقبل لا يشر بالأمل بمد ان عاد الجيش الى الظهور بمظهر الديكتاتورية الا اذا اكبح جماحه بالقوة .

وعلى اثر تسلم لورد غرافيل هذه الرسالة « من الدوائر الوطنية » التى تتفق اتفاقا يمت على الدهشة وارهه الشخصية يمت بها الى الحكومة الفرنسية مستطلعا رأيا . ولكن غاميتا كان قد سقطنى فرنسا وتسلم السيوفريسنيه مقاليد وزارة الخارجية مكانه وكانت ارأوه متناقضة لاراء سلفه فى السياسة التى يجب على فرنسا اتباعها حيال مصر . فقد كان من رأيه ان الحل الوحيد للمشكلة المصرية هو ان تمتنع الدول العظمى من التدخل فى الامر وترك مصر تنقذ نفسها بنفسها . وبديهي انه لم ير هذا الرأى حبا فى مصر بل لانه كان يرى ان مصر لو تركت وشأنها لما صارت ملكا لانجلترا وهذا فى الظروف الحاضرة

كل ما كانت تخفيه فرنسا حقيقة . بيد انه اخطأ في اعتقاده ان انجلترا
قد توافق على عدم التدخل وانها متى اجمعت فرنسا لن تنفرد بالتدخل
فلقد ظهر فيما بعد ان ذلك كان مجرد وهم منشأ خطأ مسيو فريسينيه
نفسه على الارجح فقد كانت تنقصه الشجاعة الكافية لتنفيذ سياسته
تنفيذاً صادقا

وعلى كل فان ما أجاب به مباشرة على الرسالة التي ارسلها اليه لورد فزانفيل



بطرس باشا غالى

في ٢ فبراير يلخص (١) دفي عجزه عن ابداء رأى حاسم في الموضوع الآن
بسبب حداثة عهده بالوظيفة ولكن هناك نقطتين يرتاب فيهما الاولى
انه لا يميل مطلقا الى فكرة التدخل المسلح في مصر لافرق بين ان يكون

التدخل على يد انجلترا وفرنسا او على يد احدهما. الثانية انه يعارض اشد معارضة في اى تدخل من جهة الباب العالى . و لزيادة التوكيد سأل لورد ليونز ان يوضح له بالدقة معنى التحفظ الذى وضعه لورد غرانفيل عند مصادقته على المذكرة المشتركة القائل بان الحكومة البريطانية « لا ينبغي ان تعتبر مقيدة بهذه المذكرة باتباع خطة معينة للعمل متى تبين ان هناك ضرورة لذلك » . وبما قاله المسيو فريسينيه لورد ليونز « ان حكومة جلالة الملكة على ما قيل قيدت نفسها بالعمل مبدئيا وانكنا ابت ان قيدت نفسها مقدما بنوع خاص من العمل » . فلم يسع لورد ليونز الا ان يجيبه بالجواب المرضى قائلا ان الحكومة البريطانية لم تحتفظ فقط لنفسها بحق اختيار نوع العمل اذا مست اليه الحاجة بل وفيما اذا كانت هناك حاجة اليه بصفة عامة .

ولا يمكن ان نقول هل فهم لورد غرانفيل ما تاحه تغير موقف فرنسا فجأة بالنسبة لمصر من القصر الجديدة امام السياسة البريطانية « والعمل » البريطانى . لقد قيل اعتمادا على رواية احد الثقات الصادقين ان هذه كانت المرة الاولى التى فكرت فيها وزارة الحربية الانجليزية فى غزو مصر ومن ثم راحت تضع خطة الحملة (١) . وهما يكن نصيب هذه الرواية من الصحة فقد رد لورد غرانفيل على مسيو فريسينيه قائلا « انه يدرك تمام الادراك الصعوبة التى تحول دون ابداء رأى حاسم فى

(١) راجع المعاهدة الممتدة التى دارت بين مستر بلنت (كتابه السالف الذكر ص ٢٢٨) بين لورد ولسلى

مسألة مصر وأكد له - ارتكانا على رسالة تسلمها في ساعته من السير
أدوارد ماليت ولها صلة ببرنامج الوزارة الجديدة - بأن حكومة جلالة
الملسكة لا ترى أن الحالة التي تقتضى التدخل قد وجدت بعد فقد أعلن
الاميان والحكومة الجديدة اعتزام احترام التمهيدات الدولية ، ثم أضاف
الى ذلك قوله « فان وجدت الضرورة فنها (الحكومة) ترغب في أن
يمثل ذلك التدخل سلطة أوروبا واتحادها في العمل . ونرى الحكومة



اللورد كيرزون

وزير خارجية انجلترا سابقا

أيضا أن السلطان في تلك الحالة يكون له الحق في الاشتراك فيما قد
يحدث من الاجراءات أو المناشآت ، ثم أنه سأل هل يعارض المسيو
فريسينيه في دعوة الدول العظمى لابتداء رأيها في الموضوع (١)
وقد تقبل مسيو فريسينيه تأكيدات لورد غرافيل بالارتياح ولم
يبد اعتراضا على ارسال منشور للدول للاستفهام منها عن مبلغ استعدادها

للاضفاق على اتباع سياسة مشتركة نحو مصر اذا دعت الضرورة لذلك .
ثم صرح لورد ليونز في فرصة أخرى (١) « بأنه يعارض بشدة في أى
تدخل مسلح . . . فلتكن غاية الدول العظمى بعد تبادل الرأى في شأن
مصر الاستثناء عن مثل هذا التدخل العنيف » . ثم أضاف الى ما سبق
قوله « والمأمول أن يكون ذلك هو أيضا رأي حكومة جلالة الملكة ،
ولم يكن ذلك رأيا طبعا بيدان لورد غرايفيل لم ير ما يقتضي



اللورد ملر

اطلاعه على جلية الامر وفي ١١ فبراير أرسلت الحكومتان منشورا
مشتركا الى الدول تدعوانها فيه « الى تبادل الآراء في موقف مصر »
وقد جاء في المنشور (٢) أن الحكومتين لاتفنان « أن قد حدث بعد
ما يدعو الى البحث في وجوب التدخل بيد أنهما ترغبان فيما لو حدث
هذا أن يكون التدخل ان دعت اليه الضرورة - برأى أوروبا ورغبتها
المتحدة في العمل وان « يشترك السلطان فيما قد يحدث من اجراءات أو

(١) مصر رقم (٢٨٨٢) وكذا مصر رقم ٧ (١٨٨٢) من ٣٤

(٢) مصر رقم ٧ (١٨٨٢) من ١٠

منافشات» فأجابت الدول بعد شيء من التردد بأنها راغبة في الاشتراك في مثل هذه المناقشات اذا دعت الضرورة الى ذلك . وعلى انه سيتبين لك بوضوح تام متى جاء وقت البحث في ضرب الاسكندرية بالتقابل عدم اخلاص الحكومة البريطانية لهذا المشروع المراد به ترك مسألة مصر بيد أوروبا أو بيد السلطان بيد أننا لا ينبغي أن نقس أن السير ادوارد ماليت وأتباعه حتي في ذلك الوقت كانوا يعملون بمزجة لا تعرف اللل لا يجاد رأي عام معاد للوزارة الوطنية ومؤيد للتدخل . وبعد مرور عدة أسابيع أى في ٢٩ مارس قاجاً لورد غرانفيل للسيو فريسينيه ناسياً أن للسألة فملا قد أصبحت الآن من اختصاص أوروبا باقتراح مؤداه أن يرسل الى مصر « مستشاران فنيان » « لمساعدة » الوزارة على القيام بادارة البلاد (١) بيد أن مسيو فريسينيه عارض في ذلك قائلاً « انه لا يرى ما يحمله على أن يرسل مصر شخصاً خاصاً يزوده بتقارير أخرى » لان مسلك الحكومة الفرنسية وقتئذ كان على العموم مسلكاً جديراً بالاعجاب ومناقضاً لما كان يضمه لورد غرانفيل ومروؤسوه من الخطط المنطوية على الخبث والمكر . واذ ذاك أرسل مسيو سينكويكز قنصل فرنسا العام في القاهرة الى رئيسه في ١١ مارس يخبره بأن الفكرة متجهة الى تشكيل وزارة من رؤساء المصالح أو من أعضاء مجلس النواب برئاسة عرابي مع تأليف مجلس للدولة يمثل فيه

العنصر الاجنبى أوفى تمثيل . على أن اسم صاحب هذا المشروع لم يذكر
ولكن مسيو فريسينيه رد على مندوبه « بأن لا يفعل شيئا له مساس
بالائتلاف المزمع وان يكون مع التزام خطة التحفظ حريصا على العمل
بصفة ودية مع أية وزارة تقوم في مصر مادام شعارها احترام التعهدات
العولية والمحافظة على النظام » وقد طلب مسيو فريسينيه أيضا أن
ترسل الحكومة البريطانية تعليمات كهذه الى معتمدها « وبعد بحث
المسألة في حينها » أرسل لورد غرانفيل تعليمات مشابهة لتلك حذر فيها
المستر كوكسون المعتمد البريطانى بالنيابة من التدخل (١)

على أن مسيو فريسينيه ذهب الى أبعد من ذلك الحد فقرر
استدعاء المسيو دى بلنير لما يملئه تمام العلم عن أخلاقه وآرائه وقد كان
خلال المدة السالفة كلها يشغل وظيفة المراقب الفرنسى العام . فكاد
يصل الخبر الى اسماع لورد غرانفيل حتى أسرع الى الاعراب عن أملة
بأن لا يتضمن هذا الاستدعاء أى تبدل فى سياسة فرنسا . ولكن
مسيو فريسينيه رد على ذلك قائلا « لقد حان الوقت للملامح لاستبدال ناسيو
دى بلنير برجل آخر بعيد عن التأثير فى الشؤون المصرية تأثيرا
سياسيا » ثم زاد على ما تقدم قوله « . . ان تدخل المراقب الفرنسى فى
الشؤون السياسية طامعا أدى الى ارتباك العلاقات بينه وبين القنصل
العام وقد تنجم عن مثل هذا الارتباك عواقب وخيمة وخاصة فى

الظروف الحاضرة (١)

ولقد كان هذا بمثابة اعلان صريح عن الخطة السياسية التي ينتوى
المسيو فريسينيه اتباعها ولو تجلت مثل هذه الروح فيما عملته الحكومة
البريطانية لتغير مجرى الحوادث التي وقعت فيما بعد. ولكن الحكومة
البريطانية لم تحفل بما تضمنته كلمات المسيو فريسينيه من التلميح بل ظل
السير اوكلند كولفن والسير ادوار ماليت يواصلان السعي لتحقيق
التدخل. ولا ريب في أن السياسة البريطانية أحست بأنها وقعت في
مأزق حرج لان فرنسا باعلانها الحياد قد كشفت للعالم الستار عن
المعتدى الحقيقي. ولقد كان المأمول - كما أمل مسيو فريسينيه فعلا - أن
أوروبا والحالة هكذا ان تسمح لانجلترا بتعقيق ما ربهها السرية. ولكن
أتت الرياح بما لا تشتهي السفن لسوء الحظ اذ ما أسرع مالاحت لانجلترا
الفرصة للخروج من عزلتها وهكذا لم تخدم فرنسا فحسب بل أوردت
بأسرها.



الفصل الثاني عشر

الساسة بصفتهم محرضين على الاجرام

في أواخر ابريل منحت الفرصة التي كان لورد غرانفيل ووكلاؤه في القاهرة يترقبونها للاعتداء الفعلي على مصر. فقد اكتشفت الحكومة المصرية حوالى ذلك الوقت مؤامرة يبتها بعض ضباط الجيش لاغتيال عرابي وزملائه. فالتأريء يذكر أنه حدث عدة ترقيات في خلال الشهرين اللذين قضاها عرابي في منصبه الجديد وكان انصار الوزارة وقتذاك يسوغون هذه الترقيات بحجة أنها لازمة لتفاد القانون العسكري الجديد فقد قضى بان يحال على الاستيداع الضباط الذين يبلغون سنا معينة^(١) ولا ريب في صحة ذلك القول من الوجهة القانونية الرسمية على أنه قد يكون من أكر البواعث على فصل الضباط الطاعنين في السن وترقية الضباط الجدد أن القائمين بأمر الإصلاح رغبوا في تطهير الجيش من العناصر التي لا يركن اليها والمعروفة بمناوأتها للنظام الوطني والتي كان معظمها من الاتراك والجرأكسة. ولا ينكر احد أن هذا العمل كان عملا مشروعا وخاصة بعد الذي جربته فرنسا في حادثة

(١) راجع خطاب الشيخ محمد عبد الو المسترطلت (التاريخ الدري ص ٢٥٠)

دريغوس (١) أوبعد ما أجرتة الحكومة التركية الجديدة . على أن ممثلي الحكومة البريطانية الرسميين في مصر قد نظروا الى ما حدث في مصر بين أخرى كما رأينا فقد اعتبروا تلك الترقيات عملا من أهمال الاستبداد العسكري ودليلا على انتشار الفوضى . وليس ثمت رب في أن هذه النظرة كان لها أثر كبير في ازدياد سخط الضباط المبعدين الذين احسوا بوجود قوة ممثلي أوروبا وراءهم فتوت عندهم الاعتقاد بأنهم لو نجحوا في قلب الحكومة والقضاء على النظام الوطني فان يحدوا من الدول الاوربية سوى الحمد والثناء .

ولقد زعموا (٢) أن المؤامرة انما دبرها أعوان اسماعيل باشا الذي كان مقبلا وقتل في نابولي والذي جاء سكرتيره راتب باشا الى مصر منذ عهد قريب . وكان راتب صهرا الشريف باشا ويلوح أن المؤامرة دبرت في منزل الاخير . وانجبت الفكرة الى اغتيال عرابي وبعض أصحابه على أن تسبق المناذاة بعودة الحكم المطلق . ولكن احدا المتأمرين أفتنى السر قبل وقوع المؤامرة فادى ذلك الى القاء القبض على عدد كبير من الضباط وكلهم من العنصر الجركسي وبينهم عثمان ذققي - ناظر

(١) حادث دريغوس من الحوادث التي اقامت مرسا واقعتها ميما بين سني ١٨٩٥ — ١٩٠٦ . فقد اتهم ذلك اليهودي الرسمى ما به بيم الاسرار الحربية لالابا ما أدى الى محاكمة وسخط الرأي العام على طا احسن مرسى . وقد كان السيوكليسم شديد الحق على انهم في بدء الامر ولسكه عاد مبر رأيه فيه واحد يقاوم ما ذهب اليه الجمهور من الرأي .

(٢) بليت الكتاب المذكور ص ٢٥٢

الحرية السابق . وقد حوكموا امام المحكمة العسكرية فقررت بجرئهم من القابهم وقيهم الى اقليم النيل الابيض . ثم رددت الالسن اشاعة طيرها مراسل التيس الى صحيفته بل اشار اليها السير ادوارد ماليت في تقريره الرسمى - بأن للسجونين قد زارهم عرابي في السجن وبالغ في ايلام شعورهم (١) ونحن في غنى عن القول بأن هذه كانت محض اختلاعات لا تقل في سخافتها عن اشاعات فطائع الرئيس كروجر التي روجتها الصحف الصفراء في زمننا هذا

ففي ١١ ابريل اكتشفت المؤامرة وفي ٢ مايو صدر الحكم ولقد خطر للسير ادوارد ماليت في الفترة التي بين هذين التاريخين أن هذه الفرصة يمكن استخدامها لجعل المسألة المذكورة ذريعة لقلب الوزارة البنيضة لا بل سببا للتدخل اذا اقتضى الحال ذلك ولقد كان كل تدخل الى الآن من ناحيته أو ناحية زملائه في شؤون مصر الداخلية هو بحجة الاتفاقات الدولية الرسمية . أما الآن فقد جاهروا بالمدول عن تلك الحجة وتذرعوا بحجة أخرى هي «الانسانية» و«العدالة» . فقد زعموا أن القبض والمقبوبات كانت من اعمال الانتقام السياسى . وقد استمرت المحاكمة وراء الستار فلما قرأ الخديو أقوال الشهود تبين له أنها غير كافية لادانة المتهمين الذين أرادوا فقط عرض شكواهم ولذا لم ينهض الدليل على تأمرهم

على أعمال الاغتيال (١) فكان على الخديو اذن ان لا يصادق على الحكم بل يأمر باجراء المحاكمة من جديد تلك كانت نصيحة السير أودارد ماليت وهي نصيحة يصح أن توصف بأنها تطفل فطبع هذا فضلا عن أن الموقف القانوني لا يسوغها بتاتا . فلقد كانت سائر المحاكم العسكرية حتى في ابان عهد المراقبة الثنائية سرية ولم يكن للخديو الحق مطلقا في التدخل في اجراءاتها كما لم يكن يجوز استئناف احكامها . فكل ما كان في وسع الخديو أن يفعله هو أن يستعمل ما للعرش من الحق في تخفيف العقوبة بعد اقرار الحكم . وكان هذا عين مانصحه السيوسينكو بركز ميل السير أودارد ماليت لتوفيق باشا بان يفعله . ولكن ذلك لم يحقق ما رآه السير أودارد ماليت فانه كان يريد ايجاد نزاع بين الخديو وبين وزرائه الدستوريين ولذا أصر على الغاء الحكم . فلما أبدى الخديو تردده لعلمه أن الوزراء لا يمكن أن يعتبروا عمله فذلك الاتحديا مباشرا لهم نصح له السير أودارد ماليت باستشارة ممثلي الدول الاربع الاخرى . ولما أبى هؤلاء الممثلون — ما خلا الممثل الايطالي — أن يسلموا بهذا أحال المسألة بمخافيرها الى الباب العالي بايعاز السير أودارد ماليت .

ولقد كان هذا خطأ من السير ادوارد ماليت ذلك لان الباب العالي لم يكن له شأن ما في الامر سوى أن عثمان رقي كان يحمل لقباً تركيا

(١) مصر رقم ٧ ١٨٠٢ ر - سائر احتياقي اسامة - سنة المؤامرة الحركية والمدكورة في الكتاب في هذه الوثيقة البرنامية . على أن الارى ليس متنا بوقراً الفصل الحادي عشر من كتاب مستر بلت فهو عظيم الاهمية ويشتمل على تفاصيل عديدة

هو لقب « فريق » فلا يجوز بحال من الاحوال تجريد منه بدون موافقة السلطان . وفلا من ذلك فان تدخل الباب المالى فى هذا الوقت المصيب كان معناه احداث تحويل سياسى لا يمكن ان تستحسنه الدولتان وخاصة فرنسا . وعلى ذلك كانت النتيجة ان اللورد غرانفيل نفسه رأى من الاصوب ان يخطر وكيه الشديد النيرة « ان يعمل بقدر المستطاع بالاتفاق مع القنصل العام الفرنسى » بمعنى ان يكف عن مشروعه الاصلي ويسمح للخدو بالمصادقة على الحكم مع تخفيفه فى الحال . ولا بد ان يكون هذا الاستنكار قد ترك اسوء الاثر فى نفس السير ادوارد مالت كيف لا وقد انهارت كل احلامه فى لحظة واحدة وخاصة لان الوزراء اقسهم رغبة منهم فى انتهاء حادث كهذا ينذر باوخم العواقب بشوا عريضة للخدو فى ٦ مايو يلتسون منه فيها بصفتهم مستشاريه الدستوريين أن يستعمل حقه فى تخفيف حكم المحكمة العسكرية ويجعله مقصوراً على مجرد اللنى من مصر بدون تقيض مقام المحكوم عليهم من رتبهم والاكتفاء بحذف اسمائهم من قائمة الجيش المصرى . وكان هذا حلا وسطا واعترافا من جهة الوزراء بالخذلان . ثم كان ايضا خاتمة للدور السياسى الذى كان السير مالت يلعبه وهو ما لم ترشح له نفسه

ولكنه بدلا من المبادرة بتنفيذ اوامر رئيسه ساورته الشكوك جأة فيما ينبغي ان يشير به على الخديو فابرق فى طلب تعليمات اخرى من لورد غرانفيل . وفى الوقت نفسه تبرع باثبات رأيه الشديد عن الحالة

قائلا « وفي رأبي انه ينبغي انعام النظر في الحالة العامة عند تقرير ما ينبغي ان يفعله الخديو حيال حكم المحكمة العسكرية ولا بد ان نذكر ان الوزارة الجديدة مصممة الى الان (كذا) على تفويض اركان الحماية الانجليزية الفرنسية (انظر كيف اقبلت المراقبة حماية ١) « ان هوذا في الواقع آخذ في الثلاثي من يوم الى آخر وليس في استطاعتنا ان نستعير ما كان لنا من التفوق اذن » (اذن ليس للقصور هو توطيد سلطة الخديو ١١) « ما لم تتعلم هذه السيادة العسكرية التي ضربت رواقها على البلاد... وفي اعتقادي انه لا بد من حدوث مشكلة يمسر حلها قبل الوصول الى تسوية المسألة المصرية تسوية مرضية . وعليه فالاصوب التمسيل بها بدلا من العمل على ارجائها » (١)

وليس مما يشرف « سياسة » لورد غراڤيل في شيء أن يسمح بطبع رسالة السير ادوارد ماليت الفرية هذه ضمن الاوراق التي قدمها للمجلس في سنة ١٨٨٢ (٢) ففي هذه الكلمات فصح السير ادوارد ماليت - كما يقول المثل - السر كله . فلا سلطة الخديو ولا الفرمانات الشاهانية كما زعموا أولا وآخرأ - كانت هي سبب اهتمام أولئك الذين طالما تدخلوا في شؤون مصر حتى انتهى الامر باحتلال البلاد - كلا بل كان كل مطعمهم التفوق «والنفوذ» الذي قوضت «السيادة العسكرية» اركانها الى هذا الحد على ان الجملة الاخيرة لتفصح تماما الدور القديم الذي كان يلعبه السير

(١) مصر المصدر سنة ١٠٧

(٢) « كان لورد كرومر احكم من رئيسه اذ لا توجد هذه الرسالة في كتابه »

ادوارد ماليت منذ ان ادرك ان الحكومة البريطانية كانت ميالة
لفكرة التدخل - فلقد كان يرى الى « تعجيل » حدوث « مشكلة يصير
حلها » كالتى اثاروها في صدد احكام المؤامرة الجركسية (١)

ومع ان لورد غرانفيل كما يطلب الظن ادرك الناية من هذا التلميح
الا انه لم يستطع ان ينقض قراره السابق ولذا عاد هو ومسيو فريسينيه
الى ارسال التعليمات مرة اخرى لقبول التسوية التى وضعت فلما استياس
السير ادوارد ماليت مهد الى خطة اخرى . ذلك انه حمل الخديو على
تخفيف الحكم وجعله مقصورا على مجرد النفي بدون حذف اسماء المحكوم
عليهم من قائمة الجيش ولعله بتردد توفيق اغلق الباب فى وجه من
يمتثل حضوره من الزائرين وظل هو ومسيو سينكوبكز مجتمعين بالخديو
حتى فرغ من توقيع امر التخفيف . ولقد كان هذا فى الواقع بمثابة تحريض
على الاجرام . لابل كان اهانة كبيرة للوزراء وخاصة لمرابى وهو الرجل
المستول عن الجيش وتدخلأحر به ان يشير ناثر الوزراء اجمعين . وهو

(١) كان لورد سالبرى على حق بعد ضرب اسكندرية بالقنال عند ما هزا هذه الازمة
الى مسائس السير ادولرد ماليت اذ قال « ان السبب الرئيسى لازمة هو محاكمة الضباط الجراكسة
ولا يتجلبى الشك فى برامة الضباط الجراكسة . . . ولكن لم تكن هذه المسألة مما اعتدنا
التدخل فيه بين حاكم شرقى وبين رعاياه » هانسارد « المناقشات البرلمانية » المجلد « ٢٧٢ » ص
١٥٠٠) ويجدر ان ثبت هنا مصر اولئك الضباط « البراءة » . فاتهم غادروا مصر فى ٢٠
مايو - ولقد قرر السير ادوارد ماليت « ان حزم الخديو ادى الى تخفيف الحكم الى الحد
الادنى وفى وسع سموه اذا توخى هذا الحزم - ان اصبح مطلق الارادة مرة اخرى والى
جانبه وزارة ترمى العدالة - ان بين المقيين الى عائلاتهم ومنزلهم مصر رقم ٨ (١٨٨٢)
ص ٤٦ » وفى ٣١ مايو اضطر لورد دوغرين رئيسه ان الضباط وصلو الاسكندرية وان الحكومة
تتولى الاتفاق عليهم . « مصر رقم ١ (١٨٨٢) ص ١٦ » وفى ٧٥ يولية اى بعد اطلاق
القتال على الاسكندرية . عاد الضباط الى مصر .

ماحدث بالفعل . فقد طلبت الوزارة في الحال سحب الامر العالى واصدار أمر آخر مكانه يكون متفقا مع المريضة بيد ان السير ادوارد ماليت كان يعلم انه قابض على المصفور ولذا نصح للخدوي بعدم الاذعان . وهنا ادرك الوزراء أن جميع ما بذلوه من الجهود لتوصل الى توفيق قد ذهب ادراج الرياح وان الوقت قد حان للفصل بينهم بصفتهم ممثلى الامة وبين الخديو بصفته ممثلا للفضولين الاجانب . وهنا وجدت حالة كانت خليقة بتدخل الجيش لو ان مصر كانت حقيقة خاضعة للدكتاتورية . كما ادعى اعداؤه السوء وتشدق الثورة هي اخر ما يلجئ اليه الشعب المغلوب على امره وليس ريب في ان الجيش لو قام بمثل ما قام به في يوم ٩ سبتمبر فاعلن خلع توفيق لافر الشعب المصرى هذا العمل ولكن مما يدلك على ان الديكتاتورية العسكرية لم تكن سوى مجرد خرافة اخترعها الراضون في « تسجيل » المراقيل مافورته الوزارة ومن ضمنها هرايى من دعوة مجلس النواب الى الاجتماع لتعرض عليه ما بيننا وبين الخديو من النزاع . وقد اعلنت الوزارة « ان الخديو سلك مسلكا يشوه استقلال مصر بدون استشارة ورائه في كثير من الظروف » . وقرر الوزراء ايضا الاتجري بينهم وبين الخديو مخاطبات اخرى الى ان يعرف قرار مجلس النواب . وفي الوقت نفسه ضمنوا له سلامته الشخصية كما ضمنوا الاحتفاظ بالاحتفاظ بالامن العام .

ولا بد ان يكون السير ادوارد ماليت قد داخله الكبرياء والنزور

قد تمكن هذا التدبير السياسي الخسيس من استفزاز الوزراء الى القيام
 بثورة ضد الخديوي وهي ثورة يسهل على القوم ان يصوروها للعالم الاجنبى
 الذى لا يعلم شيئاً من امر ما سبقها من المسائل بأنها ليست سوى
 الفوضى الصريحة. ألم تكن دعوة مجلس النواب بناء على امر الوزراء
 خرقاً للقانون الاساسى الذى نص على ان تكون الدعوة بموافقة الخديوي؟
 ألم يكن ينبغي للوزارة ان تبادر بتقديم استقالتها بمجرد ان رأت نفسها
 على اختلاف مع الخديوي؟ لقد كان هناك كثير ممن قالوا هذا القول
 وقتذاك وكان أكثرهم زديداً له السير ادوارد ماليت الدساس الاكبر
 نفسه. بيد ان ذلك ما كان يردده الجاهلون ببواطن الامور او الذين
 وقفوا على كنهها تماماً اذ لا ريب انه كان يكون من الخيانة ان يعنى
 الوزراء بالرسميات الدستورية بينما العدو يتآمر على قلب الدستور
 بمخاديفه من اجل انهم كانوا يكونون قد قضوا لبائة ماليت واخوانه
 الدساسين وانالوهم ما كانوا يطعمون اليه من النصر بلا كفاح ما
 وبالطبع ادى قطع الملاقى بين الوزراء وبين الخديوي الى احداث
 زعر كبير فى كل من انجلترا وفرنسا ولقد كان ينتظر ان ينادى مجلس
 النواب بعزل الخديوي فى الحال وهناك تنشأ حالة لا تهدد حياة
 الخديوي غصب بل قد تهدد ايضا حياة كثير من الاجانب ومنهم
 مثلاً الدول العظمى السياسيون انفسهم. وقد كتب السير ادوارد ماليت
 مستجلاً قال ان الضمان المقدم من الوزارة بسلامة الخديوي والاجانب

لا يعد ضمنا فعلا،^(١) ثم اشار الى «القلق العظيم السائد في كل مكان ومنادرة الكثيرين للبلاد». ويظهر ان الوقت الحاسم لقيام الدولتين التريتين بعمل ما اخذ يدنو تدريجا فقد هاج الرأي العام في فرنسا اشد هياج وطلب التدخل. ومع ذلك لم يخرج الميسو فريسينيه عن حدود الرزاة. وفي يوم ٧ مايو ابرق الى سينكو يكر يطلب منه «ان يسلك سبيل الحذر وان يعمل بقدر الامكان بالاتفاق مع ماليت وأن يراجع باريس في حالة الخلاف مع زميله وان ينضم الى جانب الخديو بصفته السلطة الشرعية الوحيدة وان يسير بالحصافة والرزاة المطلوبتين لتجنب ما يثير النزاع او يزيد الشقاق الموجود في داخل الحكومة»^(٢) وكان هذا على عكس ما كلف لورد غرانفيل وكيه به. قى الوقت الذي وصل فيه الى اسماع الميسو فريسينيه أن الخديو أحال قضية المؤامرة الجركسية على السلطان قدم احتجاجا على تدخل الباب العالي وطلب الى لورد غرانفيل ان يجاهر هو أيضا بالاحتجاج «لان حكومة جلالة الملكة» هكذا قال للورد ليوز «ترددها في المبادرة بالاحتجاج القرون بالحزم انما يجعل مثل ذلك التدخل امرا لا مناص منه»^(٣).

ومع ذلك لا بد ان يكون الميسو فريسينيه قد رأى انه لا يسعه ان يبقى طويلا ملازما الخطة السلبية البحتة بل لا بد ان يصبح بمدقيل

(١) مصر رقم ٢١٨٨٢٥٧ من ١١٧

(٢) المصدر نفسه من ١٠٧

(٣) المصدر نفسه من ١٠٩

من الزمن أمام احدا من ائمة السلطان واما تتدخل في شأني -
الفرنسي - وهو ما كان يطالب به فعلا فرين من الرعام ترنسي وعي
رأسه غاميتا . وفي الواقع كان مسلك لورد غرانفيل يدفعه لاختيار احد
الامرين . وفي يوم ٨ مايو ورد اللورد غرانفيل على احتجاج مسيو فريسييه
فبعد ان بقي وجود اي ميل خاص للتدخل التركي اضاف هذه العبارة
التي تنذر بما سيقت .

« ولسنا نريد اذا اقتضى الحال أن نبقى احرارا لبحث كافة انواع
التدخل الممكنة فنختار اقلها مضايقة وتعرضا للمخاطرة » (١) وكان هذا
بمثابة تصريح بأن انجلترا ترفض من الآن الاسترشاد برغبات الحكومة
الفرنسية اذا ماقررت هذه مواصلة سياسة عدم التدخل ، وانها - اذا
اقتضى الحال - لا بد ان تعمل بمفردها . وفعلا لم تمض ثلاثة ايام حتى
رجع لورد غرانفيل الى اقتراح كان « قد بداله » مرة في بدء الازمة
فاشار على المسيو فريسييه ان يطلب الى الباب العالي ارسال قائد الى مصر
« تعطى له سلطة تامة لاعادة النظام في الجيش المصري » علي ان يصحبه
قائدان آخران احدهما انجليزي والاخر فرنسي وان يخضع القائد التركي
لرأيهما وان تسبق هذه البعثة ببلاغ ينذر بتدخل تركيا . وفي الحال رأي
المسيو فريسييه ان ليس ثمة مناص من ان يختار احد أمرين فاما ان
يقبل التدخل التركي وإما أن يقبل اشتراك انجلترا وفرنسا في العمل

فاختار الامر الثانى باضباره اخف الضررين . وقد قرعه الراديكاليون الفرنسيون وتشذابا تقرير لتراجمه هذا عن موقفه الاول واتباعه خطة لا تختلف كثيرا عن خطة غامبيتا . وليس ثمت ريب في ان ما أعقب ذلك من الحوادث سوغ ذلك اللوم تماما . فان تحول سياسة ميسو فريسينيه لم يتخذ مصالح فرنسا ولا نجى مصر ثم اضطر في نهاية الامر ان يعود الى موقفه الاول . ومع ذلك فقد كان للميسو فريسينيه ان يرجو انه مادام تدخل إنجلترا سواء أ كان صريحا أم وراء الستار التدخل التركى امرا لامناص منه وما دامت سياستها كلها كانت ترمى الى تلك الناية فان فرنسا باشتراكها معها قد تنجح في اعطاء هذا التدخل شكلا عديم الضرر نسبيا . وقد خيل الى الميسو فريسينيه أن هذا يكون التوافق الجوهري بين سياسته وسياسة الميسو غامبيتا وهو الذى كان يرمى الى ان تحتل إنجلترا وفرنسا البلاد احتلالا فعليا (١) .

« اما الشكل المديم الضرر نسبيا » الذى كان الميسو فريسينيه يريد ان يكون عليه التدخل الانجليزى الفرنسى فهو ان ترسل كل من الدولتين ثلاث بوارج الى الاسكندرية بحجة صيانة ارواح رعاياها في الظاهر ولتخويف

(١) « لقد كما دائما ولا مرال مهمين فامرين » هكذا قال ميسو فريسينيه في البرلمان الفرنسى في ١١ مايو سنة ١٨٨٢ « أولا بان يخطط لمرساة مركزها الخاص ومركزها المتنازع بحق ومصر والامر الثانى الذى ترمى اليه سياستنا فهو رغبتنا في الاحتفاظ باستقلال مصر كما قرره العرمان المستوف بها من الدول الاوروبية فان يجرى مصادم الامر متوقفا على عملا أى اعتداء على تلك العرمانات . ولكن رضى بان يجرى مصر من آية أزمة تحدث فيها اقل حرية واستقلال مائة اليوم » الوثيقة المصرية رقم « ١٨٨٢ » ص ١٤٥

لوزارة المصرية في الحقيقة اوحلها على الاذعان وبذا تنتهي الازمة ولا تكون هناك حاجة لاي عمل آخر وطبعا كان مسيو فريسينيه مطلعا على حقيقة النزاع القائم بين الخديو والوزارة ولا ريب في انه كان يئنه وبين نفسه يمتط على الوزارة ولكن هنا كانت حالة تقضى بان يضحي فيها بصاحب الحق تلافيا لاضرار بالنة . وعلى ذلك رد المسيو فريسينيه على اقتراح اللورد غرافيل في ١٢ مايو مقترحا ان ترسل بدل القواد الثلاثة بوارج حربية الى الاسكندرية قائلا « ان موقف الخديو يتوطد ويصبح تدخل تركيا لا لزوم له . وبالطبع كان هناك احتمال أن هذا العمل قد لا يكون كافيا واذا ذاك يستحسن ان تنزل الجنود الى الير فلذلك قال: ان الحالة اذا وصلت الى ذلك الحد فهو لا يعارض في دعوة الجنود التركية الى مصر للعمل فيها تحت الاشراف الانجليزى الفرنسى لغاية ديسمبر وشروط تكون فرنسا وانجلترا قد عينتاها من قبل » الى ان قال : انه لا يوافق بحال من الاحوال على استخدام الجنود الفرنسية او الانجليزية (١) ولم تأت الرسالة التى اورد فيها لورد ليونز هذا الرأى على ذكر المناسبة التى عرض فيها المسيو فريسينيه هذا الاقتراح الاخير وليس شك في ان الاقتراح لم يصدر عن المسيو فريسينيه من تلقاء نفسه بل كان ردا على سؤال من اللورد ليونز استغفهم فيه مما عسى ان تكون النتيجة اذا تبين ان ارسال البوارج لم يأت بالنتيجة الموعوبة . اما لورد

غرانفيل فمع قبوله الاقتراح انخلص بالمظاهرة البحرية - كان متفهماً
لرفض مشروعه انخلص بالتدخل التركي العاجل واقترح ان يبلغ الباب
العالي مع التحفظ في القول انه يرجع ان تمرض عليه فيما بعد اقتراحات
اخرى . ولم يشأ المسيو فرسينيه ان يقيد نفسه بخطة غامضة لا يرتاح
لسلوكلها فرفض الموافقة على اقتراح لورد غرانفيل

ثم اصدرت كلتا الحكومتين امرها ان تذهب ثلاث بواخر الى
اسكندرية فوراً . وينبغي بهذه المناسبة ان نذكر حادثاً يزيد خطه السير
ادوارد ماليت ورئيسه وضوحاً . فلعل القارئ يذكر ان السير ادوارد
ماليت سبق ان حذر اللورد غرانفيل مرتين من أى تدخل ماعدا
التدخل التركي بحجة ان ارواح الاجانب في الفترة التي تنقضي بين
اعلان التدخل وبين وصول الجنود تصبح في خطر عظيم (١) ثم ان
المسيو فرسينيه ايضا قبل عرض اقتراحه سأل من ممثلة في القاهرة
هل هناك خطر على ارواح الرعايا البريطانيين والفرنسيين في مصر من
ارسال الاسطول ولا نعرف بطريقة مباشرة ماذا كان جواب للسيو
سينكويكز على ذلك السؤال ولكن اللورد غرانفيل لما سأل السير
ادوارد ماليت السؤال نفسه اجاب عليه بالبرقية التالية (٢) « اتشرف
بان ابلغ فغامتكم أنى وزميلي الفرنسي نرى ان ما يترتب على وصول

(١) راجع ص ١٦٢ و ١٧٠

(٢) مصر رقم ٧ (١٨٨٢) ص ١٣٢

العمارة المشتركة الى الاسكندرية من الفوائد السياسية يفوق في اهميته
الخطر الذي يمكن ان يصيب من في القاهرة من الاوريين، وسواء كان
السيو سينكويكز وفاق حقيقة على الرأي الذي عرضته زميله الانجليزى
ام لم يوافق فان الرسالة ستبقى دليلا على سياسة السير ادوارد ماليت
وبره بالانسانية وطبعا لم يكن في النية اظهارها . وان السماح بنشرها
فيما بعد لنفطة كبيرة اخرى تؤخذ على «مقدرة» اللورد غرانفيل^(١) وان
فيها دليلا واضحا على أن كل ما كانوا يخافونه من الخطر الذى يترضى له
الاوريون بسبب السيادة العسكرية لم يكن الا اثره وثقا يرا ديهما
تهديد الطريق للتدخل المسلح . ومهما يكن شئ فالامر لا يخرج عن
احدى اثنتين فاما ان هذه المخاوف لا اصل لها واذا ذلك تبين لنا مقدرة
السير ادوارد ماليت - واما انها كانت صحيحة واذا ذلك تبين لنا مبلغ بره
بالانسانية . وان ما قاله ادوارد ماليت في كلا الحالين كاف للحكم عليه
بانه من احط طبقات الساسة الدسائين

ولم يكن لورد غرانفيل خيرا من صاحبه . وان الموافقة على عدم
الاهتمام بما يهدد الارواح من خطر طالمسا طنطنوا به في الصحف
والرسائل الرسمية متى اصبحت المزاي السياسية ومصلح حملة القراطيس
عرضة للخطر - لما لا ترتاح له ضمائر الناس . ولكن ماذا تقول في

(١) في هذه المسألة ايضا ملك اللورد كرومر . اكا احتل من مسلك رئيسه الدائف وذلك
سعد نشر تلك الرقية السبية للشبهة

وزير انجليزى استهان مرة باره اح' الوعايا البريطانيين ثم لا يخجل من ان يرسل فى الوقت نفسه الى مندوبه بان يبلغ الوزراء المصريين عامة وعرايى بصفة خاصة انهم مسئولون شخصيا عن ماعسى ان يحدث من الاضطرابات وقد كان هذا هو عين ما فعله لورد غرانفيل فى يوم ١٤ مايو وهو يوم وصول برقية السير ادوارد مالت الشهيرة فان لورد غرانفيل لم يفتح باختيار خطة تنذر الاوريين بالخطر حتما بل من له فى الوقت نفسه ان يحمل الاشخاص الذين كان يعمل على مناوأتهم مسؤولين عن هذه الارواح ! وكان من البديهي ان يرد عرايى بانه مسئول عن النظام العام وعن سلامة الخديو ما دام فى الوزارة ولكنه لا يصبح مسئولاً عن شيء اذا جاء الاسطول الانجليزى الفرنسى على ار هذا لم يقل منه طبعاً بل كانت النتيجة ان بقيت على عرايى واصحابه تبعاً منة لـ من الاوريين فيما حدث من القلاقل بعد ذلك والتي لم تكن لاطوائى يد فيها تلك كانت اساليب المدالة التى انطوت عليها سياسة غرانفيل مالت وتلك كانت آدابها . وفى الوقت نفسه كان الاعيان قد استمعوا فملا وبدأوا يتباحثون فى الحالة . ولا تسلم عن مبلغ من الشعب من الخديو الذى كان يمكن خلمه لولا الخوف من انتمى او غرنا له لهذا تردد كثير من الاعيان فى الافدام على هذه رددتم هذا سبباً فى اتقسام الكلمة (٢) واخيراً نفهم ! مجلس النواب الى العدو

(۱) ۱۴۰۰ - ۱۶ - ۱۷
(۲) طاب اربکات عهه ص ۱۶۸ - ۱۶۹

وشرع يدرس الدسائس لقلب الوزارة. بينما ارتأى غيره ان لا بد من التساهل اذا اريد بذل مجهود آخر للمصلحة وانهاء الازمة

وفي يوم ١٥ مايو وصل الاسطول الفرنسي وفيه ايضا ابرق اللورد غرافيل للسير ادوارد ماليت يقول انا بنض النظر عن المظاهرة البحرية « نحتفظ لانفسنا بحق استخدام ما نراه لازما من الوسائل الاخرى لصيانة النظام وسلطة الخديو » (١) ثم رأى عرابي واخوانه ان ينزلوا على رأى القائلين ببذل مجهود آخر للمصالحة (٢) فذهبوا جميعا الى الخديو « واعلنوا امامه طاعتهم التامة » ومن ثم انطلقوا الى ماليت فاكذوا له انهم صمموا على بذل كل ما في وسعهم لصيانة الامن العام (٣) ولمعرك كان هذا منظرًا محزنًا لا بل كان بيذا عن الكرامة منظر « الطاعة التامة » وبما زاد الطين بلة انه لم يكن هناك ما يدعو الى ذلك على ان السير ادوارد ماليت رفض ان يتقبل الخديو تأكيدات الولاء الصادرة من الوزراء اذصف الى ذلك ان هذا العمل لم يرض اللورد غرافيل ولا المسيو فريسينيه وهو الذي كان يتطلع لان يضع حدا نهائيا لهذه الحالة فقد كتب هذا من فوره الى سينكويكز يخبره بأن الخديو ينبغي ان ينتهز فرصة وصول الاسطول فيسقط الوزارة ويعين أخرى مكملها برئاسة شريف مثلا .

(١) مصر رقم ٧ (١٨٨٢) ص ١٣٦

(٢) في يوم ١٣ مايو ارسل ستر بلنت برقية ات عرابي وتوصل اليه فيها أن يتلزم بالصبر ويرجى بالعمل ضد الخديو (بليت الكتاب ٤ ص ٢٠٧)

(٣) مصر رقم ٧ (١٨٨٢) ص ١٤٣

وعندئذ يصبح من المستطاع اصدار عفو عام على ان يكتفي بحرمان عرابي واخوانه من وظائفهم فقط وعدم التعرض لرتبهم العسكرية أما اللورد غرانفيل فقد ارسل للسير ادوار ماليت تعليمات كهذه ولكنه كلفه فوق ذلك «ان لا يتفوه بشيء» قد يحول دون اصدار الامر الى عرابي وزملائه بمخادرة البلاد اذ ارأت الوزارة الجديدة ضرورة لذلك ، (١) وبناء على ذلك شرع السير ادوارد ماليت في اقتناع محمود سامي وعرابي وثلاثة قواد آخرين بوجوب مخادرة مصر من تلقاء أنفسهم في مقابل معاش يصرف لهم مع استبقاء رتبهم العسكرية وقد طلب الى المسيو مونج - احد موظفي القنصلية الفرنسية وكان يجيد العربية ان يقوم بهذه المهمة الدقيقة مهمة ابلاغ عرابي واخوانه هذه للتسوية لحل الازمة . ولكن المسيو مونج رفض رفضا باتا ثم عهد الى سلطان باشا بالقيام بهذه المهمة للشرفه ولكن كانت النتيجة سيئة ذلك ان عرابي ابى ان يصنى الى ذلك الاقتراح . وعليه اشار السير ادوارد ماليت على لورد غرانفيل ان يكلف هو وزميله الفرنسى بان يطلبابصفة رسمية استقالة وزارة محمود سامي وقد طلب ايضا «أن يؤذن له بانذار الوزارة بما يترتب على رفض الاستقالة من العواقب» الى ان قال «ان الوزراء والجمهور على يقين من أن الدولتين لن توسلا جنودا الى مصر محال ما يضاف الى ذلك أن معارضة فرنسا تحصل تدخل تركيا أمرا

مستحيلا، (١) الا أن هذا لم يكن معناه سوى نزع النقاب والظهور في وضع النهار . ومع ذلك قد وافق اللورد غرافيل . ففي يوم ٢٥ مايو قدم التفصيلات العمومية مذكورة متشابهة بطلب استقالة الوزارة ورحيل عرابي عن مصر وذهاب القائدين الوطنيين الآخرين على فمى وعبد العال الى الارياض وهكذا كان بر اللورد غرافيل بتأكيده ان بريطانيا لا تريد وزارة حزبية وهكذا عد هذا العمل خاتمة ما احرزته سياسة السير ادوارد ماليت من النجاح .

ولم يبق للوزارة امام هذه الظروف القهرية الا ان تستقيل ففي اليوم التالي قدمت استقالتها بعد ان احتجت بأن الخديو يسامحه للدول الاجنبية بالتدخل قد اعتدى على حقوق سيادة السلطان . ولكن الخديو بأيعاز السير ماليت رد على ذلك بأنه إنما يعمل « طبقا لارادة الامة » وانه يعرف كيف يمنع السلطان وفي الحال طير الخبر الى حكام الاقاليم بأنهم بسقوا الرزدة ويأمرهم الى السهر على صيانة الامن العام كذلك طلب اليهم ابلاغ جنود الاحتياطى بالاستثناء عنهم من الان ووقف التجنيد للجيش وقد قيل لهم أن « الاسطول الاجنبى ما جاء الا لمرورهم » وقد غنت هذه الاجراءات كلها بناية السرعة بيد ان الانباء ما كانت تزل الى الاسكندرية حتى هاجت جنود الحامية ورحال .

إذا لم تعد الى مرا كزها خلال اثنتى عشرة ساعة فهم غير مسئولين عن الامن العام وحذا سكان القاهرة حذوهم فى الاحتجاج فما بزغت شمس اليوم التالى حتى ذهب وفد من رؤساء الطوائف الدينية قوامه العلماء والبطريرك والحاخام لمقابلة الخديو وهناك طلبوا اعادة عرابى واصحابه الى كراسى الوزارة فوراً ولعمرك كانت هذه ظاهرة فجائية « لارادة الامة » فلما ان جاء سلطان باشا وهو فى حالة اضطراب وانزعاج و اشار على الخديو بارجاع الوزارة تلافياً لما يهدد حياته من الخطر لم يسع توفيق و ناصحيه المخلصين الا الاذعان والتسليم فأعيدت الوزارة وارسلت الاوامر على الفور الى الاقاليم بالغاء ماسبق اتخاذه من الاجراءات لنزع السلاح (١).

ولم يطل امد هذه المأساة الهزلية الا ثلاثة ايام فقط على انها كانت كافية لاظهار كنه الشعور الوطنى . الا ان ما استعمل من السرعة فى اصدار الاوامر الى حكام الاقاليم بوقف كافة للمعدات الدفاعية لدليل آخر على سر مقت الساسة البريطانيين لمرابى واصحابه ذلك ان مصر لن تقع غنيمة باردة فى ايدي الممتدين مادام اولئك الرجال فى مقاعد الحكم .

(١) هذه الحقائق كلها مذكورة فى عصر رقم ٨ (١٨٨٢) ص ٣٨ - ٤٩

الفصل الثالث عشر

مذبحة الاسكندرية للمدبرة

كان الاخفاق في التخلص من وزارة سامي هزيمة مؤلمة للسير
أدوارد ماليت ولو كان الرجل يعرف للكرامة معنى لاستقال من
منصبه فوراً

ولكن المسألة لم تكن مسألة كرامة بل العمل على تحقيق التدخل
المسلح فان جبطت خطة من خططه السياسية فلاحرج من تجربة غيرها
عسى أن يكون فيها أكثر توفيقاً منه في تلك . على أن ما أصابه من
اعطية لم تكن له نتيجة الا مضاعفة رغبته في قضاء لباته . فقد كتب
الى رئيسه في يوم ٣٠ مايو يقول ان الجمهور هنا يتخذ ارجاع الوزارة دليلاً
على قرب طرد المسيحيين من مصر واسترجاع ما يبيع أو رهن من أراض
للاوربيين والنساء الدين الاهلي (١) كذلك كتب صاحبه المستر كوكسون
قنصل انجلترا في الاسكندرية بمثل هذه اللهجة للزعجة عند ما وصلت
الى رئيسه المريضة التي دفعها التجار الانجليز مطالبين فيها « باعداد
ما يكفي من الوسائل لحماية أرواحهم » (٢)

(١) مصر رقم ٨ « ١٨٨٢ » ص ٥٥

(٢) المصدر نفسه ص ٥٤

وفي اليوم التالي كتب السير أودوارد ماليت يقول « ان الملع استولى على الجاليات الاجنبية وانها تطالب بتعزيز قوة الاسطول » وقد أجيب الى هذا الطلب الاخير فوراً ولكن ذلك لم يكن كافياً على ما يظهر وما كان لورد غرانفيل ليحفل كثيراً بوجود هذا الملع او عدم وجوده لانه كان يعرف بالتجربة ان كثيراً من الارجيف التي ابلته اياهامندوبه هو محض افتراء وانما كان جل اهتمامه بطريقة تنفيذ التهديدات التي صعب بها السير اودوارد ماليت مذكرته الرسمية في ٢٥ مايو بطلب استقالة الوزارة وهنا ظهرت مشكلة . على أن السلطان بمجرد ان نفي اليه ارسال هذا الاسطول للترك الى اسكندرية ارسل بمحتج على هذا الاعتداء على حقوق سيادته وكان يوشك ان يلج طلب الخديو فيرسل مندوباً من قبله ولكن تبين له أن من التناقض بمكان « ان يعلن من جهة ان حقوق سيادة السلطان ينبغي احترامها ثم يحظر عليه في الوقت نفسه ان يتدخل في امر ما » . (١) ولكن لورد غرانفيل اكد له أن ارسال الاسطولين لا يراد به الاتيان بعمل من اعمال الاعتصاب وانه « اذا دعت الحاجة الى القيام بعمل يكون مظهره الحق من حقوق السيادة فليس امامنا من نرفع له الامر الا الباب العالي » (٢) كذلك ابلغت الدول في مذكرة مشتركة ان ارسال البوارج الحربية لا يراد به اتباع سياسة تنطوي على الاثرة والافتراء في العمل بل ضمان مصالح الدول الاوربية

(١) مصر رقم ٨ (١٨٨٢) ص ٥

(٢) المصدر نفسه ص ١٢

في تلك البلاد بلاميز في الجنسيات ثم للمحافظة على سلطة الخديو، الى ان قالت « ولم يخطر ببال الحكومة البريطانية ان تنزل جنودا الى البر او تحتل البلاد احتلالا عسكريا بل تنوى حكومة جلالة الملكة بعد استناب السكينة والاطمئنان على مستقبلها ترك مصر لنفسها وتسحب السفن الحربية » فان جاءت الرياح بما لا تشتهي السفن وتعذر الوصول الى تسوية سلمية فان حكومة جلالها تتفق مع الدول العظمى ومع تركيا على ما ترى هي والحكومة الفرنسية انه انجح الوسائل (١).

ولهذه المذكرة التي تنطوي على الرياء اهمية عظيمة اذا نظرنا اليها في ضوء ما عملته الحكومة البريطانية وماستعمله فلقد ارسلت في يوم ٢٣ مايو مع ان لورد غرانفيل كان في ٨ و ١١ من هذا الشهر ينذر الحكومة المصرية بالتدخل للسلاح ويفاض الميسو فرسينيه في ازال الجنود التركية . كذلك سيرى القارىء كيف برت انجلترا بالنهضة الذي يقضى عليها بالاتفاق مع الدول العظمى ومع تركيا على الاعمال الحربية عندما حان الوقت لان تفتح باب الشر وتنزو وادى النيل .

ولكن بينما كان لورد غرانفيل يعد الدول العظمى هذه الوعود الخلابية كان في الوقت نفسه يلح على فرنسا بالموافقة على مشروع ارسال الجنود التركية تحت رقابة الدولتين المذكورتين كما اسلفنا عليه القول وفي يوم ٢٤ مايو قدم للميسو فرسينيه اقتراحا رسميا بهذا المعنى ولما لم

يأته الرد كمر اقتراحه بعد ثلاثة ايام . واذ ذاك ورد عليه السيوفريسييه ردا جافا . فقال بمنسوبة ما اذيع عن استقالة وزارة سامي انه لا يوجد ما يدعو الى التدخل في تلك اللحظة خاصة . وكتب السيوفريسييه سفير فرنسا في لندن بالنيابة عن رئيسه الى لورد غرايفيل يقول . « يرى للسيوفريسييه ان من المستحيل الا يهرك سداد هذا الرأي والا ... تتمرفوا يا مولاي بعدم فائدة الخطوة التي اقترحت عليه تخافها من بدء الامر » (١) فاستشاط لورد غرايفيل غيظا لهذا الرد . وكان ما يعرف في انجلترا بالرأي العام قد غضب منذ امد طويل مما يسمونه استسلاما لفرنسا فاصبح ميالا الى الانفراد بالعمل . وقد كتبت التيمس تقول (٢) « اذالم تنظم مصر من جديد بشكل تراعى فيه مصالحنا فانها حتما ستأخذ شكلا معرزا المصالح اخري تناقض مصالحنا » واذ ذاك قرر لورد غرايفيل ان يقوم بالعمل بنفسه وفي يوم ٢٨ مايو اي في يوم رجوع الوزارة امر لورد دوفرين ان ينصح "سلطان بتأييد الخديو وذلك بان يستدعى الى الاستانة ساميا وكذا القواد الثلاثة بما فيهم عرابي وكتب في الوقت نفسه الى السير ادوارد ماليت بان ينصح الخديو باستدعائه مندوب تركي « ليحافظ على حياته » . ثم اباح السيوفريسييه بعد ذلك بما قد فعله (٣) .

هكذا تمت الخطوة التي سبقها من طول التفكير ماسبقها فاصبح

(١) ١٠ ردم ٨ (١٨٨٢) ص ٣٧

(٢) اليمس ١٥ ايو سنة ١٨٩٢

(٣) مصر ردم ٨ (١٨٨٢) ص ٤٢

على فرنسا ان تختار أحد أمرين: اما ان تشترك فيما فعلته إنجلترا او تترك سياسة التعاون معها ولا ريب في ان اتباع الامر الثاني كان نذيرا بالخطر الشديد لاهل مصر بحسب بل وفرنسا ايضا بينما كان معنى الاول ان تنهج فرنسا سياسة تدخل عسكري لا تردد فيه ولا نكوص .

ورأى المسيو فريسينييه بعد استشارة زملائه ان ينهج الخطة الاولى على نحو ما فعل عند ارسال الاساطيل وقد يكون الباعث واحدا في الحالتين فهما يكن في الموافقة على تدخل تركيا من الخطر فلا يزال في ملازمة إنجلترا في كل خطوة تخطوها بحال لتجنب الطامة الكبرى وعلى ذلك ارسل المسيو فريسينييه في يوم ٢٩ مايو الى السفير الفرنسي في الاستانة والى المسيو سينيكى يكون تعليمات تشبه تعليمات لورد غراڤيل ولكنه اقترح في الوقت نفسه على اللورد غراڤيل بناء على وعده الحديثة ان يرسل الدعوة لمقدم مؤتمر اوربي .

وما كاد اهل القاهرة يسمعون بان إنجلترا وفرنسا والخديو طلبوا تدخل السلطان لحسم ما بين الخديو والامة من خلاف حتى ثارت ثائرة غيظهم الكامن فجاهر عرابى بانه لن يذعن لاوامر السلطان وانه يقاوم بالقوة كل محاولة لغزو مصر . والنف الملاء والاعيان الا قليلا منهم حول الوزارة وطلبوا جهارا خلع توفيق . واصدر شيخ الجامع الازهر فتوى وافق عليها رجال ذلك المعهد بان الخديو لم يمد اهلا للحكم بمدان باع البلاد للاجانب ونهب الخطباء الى الاسكندرية فنصبوا في جامعي

تزيد من ١٠٠٠٠ شخص منوهين بالقضية الوطنية . ولما وصل للندوب التركي درويش باشا في يوم ٧ يونية ذهب لمقابلته كبار مشايخ الازهر يصحبهم اثنان وعشرون من الاعيان وقدموا اليه عريضة موقعا عليها من ١٠٠٠٠ شخص يطلبون منه الوقوف الى جانب الامة في وجه الدول وان يخلع توفيقا . وارسلت اليه من جميع أنحاء البلاد من هذا القبيل عرائض أخرى موقع عليها وطفقت النساء والاطفال يطفن الشوارع مطالبات برفض طلبات الدول (١)

اما البعثة التركية فقد حبطت من حيث تقدير المفسدين حبوطا كلياً . نعم كان درويش باشا من اجراء رجال الحاشية السلطانية وكان ينتظر منه أن يحمل عرايا ورفاقه بالخوف والارهاب على الاستقالة من مناصبهم وقبول النفي الى الاستانة أو ان يتخلص منهم بالطريقة التي اقترحها سير اوكلند كولفن على الخديوي في أحد مواقفه المشهودة (٢) ولكي ما يجعله الخديوي أكثر مرونة واسلى قيادا اعطاه بقشيشا جسيما قدره ٥٠٠٠٠ جنيه (٣) ولكن درويش باشا على ما يظهر لم يكن مغفلا فقد قبل الهدية ووجه الى مرابي والعلماء بعض كلمات الارهاب على أنه لما رأى أن هناك أمرا غير « الفتنة العسكرية » التي ندب لقمعها

(١) يوجد وصف شامل لهذا الوقت الصعب في كتاب « بات التاريخ السرى » من ٣٠٠ وما بعدها

(٢) اقتطع المسترطنت في الكتاب نفسه من ٣٠٢—٣٠٣ نبدا مهمة من صحيفة البال مال غلزيث التي كان يجرها ٢٥ متر (والآن لورد مورلي) لايصاح البواص الحمية لبشت درويش باشا (٣) بليت الكتاب منه من ٣٠٧

أثبت عليه نفسه العالية أن يجري على يديه شيء مما كان ينتظر منه وفي يوم السبت ١٠ يونية قرأه على أن يعقد يوم الاثنين التالي مجلساً يحضره قناصل الدول والخديو للنظر في الحالة وأبلغ عرابي في الوقت نفسه أن يستند للاستقالة.

وفي يوم الأحد وهو اليوم السابق ليوم الاجتماع حدث ما قضى على كل ما كان ينويه درويش باشا. ففي ذلك اليوم حدثت مذبحة المسيحيين في الاسكندرية بإيعاز الخديو وعمر باشا لطنى محافظ الشر للبوليس وبعض الاشرار المأجورين - وهو مثل صحيح لما يقع من « مذابح » اليهود في وقتنا الحاضر (١)

فقد كان الخديو يعرف تماماً ماذا يكون وقع أى شغب تسوقه العناية الالهية مهما كان صغيراً في السياسة البريطانية وهي التي طالما تمكنت بما يصيب الاوربيين من المحن لو استمرت « الفوضى » التي تركز الى ما لحزب سامي وعرابي من السيطرة « العسكرية » ولقد أبلغ السير أدوارد ماليت لورد غرانفيل في يوم ٣١ مايو ان « المراكين المسلمين والمسيحيين قد يحدث في أى لحظة » (٢) فكانت نتيجة ذلك

(١) يوجد وصف شامل للمذبحة الاسكندرية في كتاب باب منه من ٣١٠-٣١٥ كذلك يجد القارىء في المجلد الثاني من ٤٩٨-٥٣٢ كافة الأدلة الدلوة وقد قال لورد كرومر كتاب « مصر الحديثة » (المجلد الاول من ٢٨٧) ما نصه « بعد ذلك في بعد محض المسألة من وحوها ان الأدلة لا فيه لها ملزمة واحب ان ليس من الضروري ان اسبق ذكر الاسباب التي جعلتني استخرج هذا » وما كان اللورد ادنى الى الصواب لو قل « ليس من الملائم » بدلا من « ليس من الضروري »

(٢) مصر رقم ٨ (١٨٨٢) ص ٦٠

تعزير الاسطولين كما رأينا . ولقد صحت نية الخديو سواء بعلم مستشاريه الاوربيين أم بدون علمهم على انه اذا لم يقع ذلك الحادث المطلوب من تلقاء نفسه فلا بد من التعميل به ببعض التدابير الماهرة . ولقد رأى أن القاهرة لا تصلح لهذه للسكائد لان عرابي ورفقاه واقفون بالرصاد هذا فضلا عن وجود الجيش الذي يمكنه قمع الفتنة في لمح البصر . اما في الاسكندرية فالامر على عكس ذلك .

قد كان المحافظ لطفى باشا معروفا بميله الوطنية يوما من الايام ولكن الخديو عينه وزيراً للحرية في اليوم الوحيد الذي تخلل استقالة الوزارة ورجوعها الى العمل . وعليه يمكن القول أن مصلحته الشخصية قد تدفعه الى العمل على اسقاط عرابي اضافة الى ما سبق انه بصفته محافظ المدينة يستطيع أن يمنع جنود الحامية من التعرض للمشايخين بان لا يكلفهم بقمعه وان يحول بسهولة دون وصول انباء برقية الى الوزارة من الاسكندرية .

بناء على ذلك ارسل الخديو في يوم ٣ يونيه الى المحافظ برقية جفرية جاء فيها : « لقد تعهد عرابي بصيانة الامن العام ونشر هذا التعهد في الصحف وجعل نفسه مستولا أمام القناصل عن ذلك . فان وفق في تعهده وتقت به الدول . ونصبح نحن في زوايا النسيان ثم لا يرب عن بالك أن أساطيل الدول لا تزال راسية في مياه الاسكندرية ولا تزال الخطوط متهيجة ولذا لا يستبعد حدوث مشاجرات بين الاوربيين وغيرهم

والآن فاختر لنفسك هل نخدمنا أم تساعد عرابي على تحقيق تمهده ، ولم يعرف هل كانت هذه البرقية إحدى برقيات مدينة من هذا القبيل أم انها هي التي أثارَت الفتنة فعلا وعلى كل كانت تيجتها ان دارت محادثات أخرى كان حيدر باشا ابن عم توفيق وسيطا فيها فقد تردد مرات عديدة بين القاهرة والاسكندرية حاملا المراسلات بين هذين المتآمرين . وفي يوم ٩ يونيه حضر عمر لطفى الى القاهرة لتدير للؤامرة بنفسه . واغلب الظن ان الاتفاق قد تم في ذلك الاجتماع على احداث القلاقل في يوم الاحد التالي - ١١ يونيه ولكن المدة كانت قد اعدت لكل شيء . فقد سمح لمصابة من مأجورى البدو أن يدخلوا المدينة مسلحين بالنبايت واصدر الاوامر السرية لرجال البوليس بان لا يتدخلوا لقمع الاضطراب بل يقفوا موقف المتفرج .

نم بدأت « القلاقل » حوالى الساعة الواحدة واستمرت الى الساعة الخامسة . وكان منشأها شجاراً قام بين أحد الحمارين الملطيين وبين أحد المسلمين وعلى ذلك تجمع لقيف من السابلة فلما لبثوا ان اطلقت عليهم بضع رصاصات من منزل مجاور يقطنه بعض المالمطيين وفي غضون ذلك ظهر البدو بنبايتهم في مكان الحادثة واذا ذاك اقلب الشجار العام الى مذبحه ضد الاوربيين طاحت فيها ارواح بضع مئة شخص وجرح نحو هذا العدد وفيهم المستر كوكسون وبعض القناصل الآخرين . كان كل هذا يجري ورجال البوليس جامدين في مواقفهم أو اتهم اشتركوا

فلا في المذبحة . اما عمر لعنى فانه وقف التفراف على المخابرة بينه وبين الخديو ولم يسمع قومندان الحامية - سليمان سامي - بالقتل الا في الساعة الرابعة بعد الظهر ومع هذا فقد كلف باحضار الجنود بغير سلاح . علي انه لم يقف جامداً بل ما كاد يظهر في مكان الحادثة الساعة الخامسة حتى قم هذه « المذبحة » للدبرة

واذا اراد القارئ أن يرى صورة من هذه المؤامرة الشيطانية وما صاحبها من سفك للدماء فليبه أن يذهب الى روسيا المعاصرة الى مملكة كروشيغان وغيره من زعماء جمعية « اليد السوداء » علي ان أشد ما يدعو الى الاستغراب انهم حاولوا فيما بعد أن يشركوا عرابي فيها فعلا مع انه أول من اكتمى بنارها . فقد زعموا انه عرابي هو الذي دبر المؤامرة من أولها الى آخرها واصدر أمر المذبحة وكلف جنود الحامية بعدم التدخل . ولكن هذه التهمة ما كادت تشكون في رؤوس القوم حتى سقطت سقوطاً مخزياً لا بل خيف ان كثرة التنقيب في الموضوع قد تؤدي الى فضيحة المسؤولين الحقيقيين عن هذه الجريمة المدومة النظير . علي أن السر انكشف بالرغم من ذلك وفي هذا يرجع الفضل الى المستر بلنت . وفي سنة ١٨٨٣ عرض اللورد راندولف نشر شيل المسألة مجدافيرها على البرلمان (١)

ولم يكن احد يعرف وتعدادك شبيهاً من اسرار هذه المسألة. فعرباني نفسه لم يشتبه في شيء. ثم ان الذي كان ينبغي ان تلقى عليه التبعة من الوجهة القضائية بصفته محافظاً للاسكندرية لم يستمر فقط في منصبه لابل اختير فعلاً لرئاسة اللجنة التي شكلت للتحقيق في اسباب القلاقل. نعم لقد منح عمر لطفى اجازة فيما بعد ولكنه ظل مقبياً في مصر الى ان نشبت الحرب فعين عند انتهائها وزيراً للحرية. وهذا يدل كرنا من جديد بما يحدث في روسيا في مثل هذه الاحوال. ذلك ان المسئولين عن المذابح يكافأون فوراً بالترقية (١).

على ان نتيجة المذبحة جاءت حتى الآن بعكس ما كان يتوقعه مدبروها اما الجاليات الاوربية التي ساورها التناق من دسائس السير ادوارد ماليت لانها داعية الى اهاجة خراطر الاهالى وباعثة لهم على الانتقام فقد عدت المذبحة كنتيجة طبيعية للسياسة المذكورة وعلى ذلك بدأت تلح في استدعاء المتمد البريطاني وسحب الاساطيل. ثم رأى الاوريون في الوقت نفسه ان الغمان الوحيد لسلامتهم هو ان يتصالح الخديو مع وزرائه وعرباني بصفة خاصة باعتباره الزعيم المحبوب من الجيش ولانه الرجل الوحيد الذي يستطيع المحافظة على الامن العام. ولقد اصبحت جلياً ان التشاجر مع الوطنيين ليس من الهنات الهيئات وان السواد الاعظم من الشعب يؤيدهم فهو لا يخلد الى السكنة الامتى خلى بين الزعماء

(١) بات الكتاب نفسه ص ٣١٤

وبين كرامى الحكم فكان من اثر ذلك ان ألح فواصل فرنسا والمانيا والنمسا
العموميون - وان كانوا الى الآن تركوا جبل السير ادوارد ماليت على
الغارب ولكن لا الى حد ان نعيمهم المحاملات السياسية عن رؤيته ما يهدد
مواطنيهم من الخطر - على الخديو ان يتصالح مع عرابى فورا وان يطلق
يده - امامهم وامام درويش باشا في المحافظة على الامن العام (١) فلم يسع
الخديو الا ان يذعن لهذا الطلب . وهكذا اصبح عرابى فجأة ديكتاتور
مصر الحقيقي . فكانت باكورة اعماله اصدار منشور للشعب حث فيه
على الخلود الى السكينة واطاعة القانون . ثم تلى بارسال الاوامر الى قواد
الجيش يجعلهم مسئولين عن حالة الامن العام كل في جهته . واصدر شيخ
الاسلام - بايماز من عرابى منشورا كهذا للشعب موقعا عليه من علماء
الازهر كافة (٢) . وهكذا اصبح « عرابى » فجأة في يومين اثنين « منقذ
الهيئة الاجتماعية » وهو الذي قدروا له ان يتردى برصاص درويش باشا
او بما ولدته المذابح من الخزي والعار . ولمعرك فقد كان هذا الانقلاب
داعيا الى الدهشة بقدر ما كان بغيضا في اعين الدسائس .

وقد ادرك السير ادوارد ماليت مؤقتا بأنه قد سقط في يده . فان
ظهور القنصلين الاجنبيين على المسرح السياسى لم يكن من العوامل التى

(١) رسالة جئت بها المستر بيلت الى لورد ديمرس من ال-١٢ بتاريخ ١٦ يونية ان السلطان
هو الذى سعى في مسألة الصلح لانه كان شديد الحرس على مسماعطه اوروبا اية دوية لتدخل اور
» مصر رقم ١١ (١٨٩٢) ص ٨٧
(٢) بيلت السكتات خمسة ص ٣٤٣

حسب حسابها . ولذا شكا الى رئيسه في ١٤ يونيو من أن زميله قنصل
المانيا والتسابرقا الى حكومتيهما « بأن لا أمل في تلافي العواقب الوخيمة
الا باستدعائي وسحب الاساطيل من مياه الاسكندرية » (١) . وفي
اليوم التالي ارسل برقية تم عبارتها على اليأس قال فيها « لقد توترت الحالة
هنا الى حد صار لا مناص معه من عمل شيء حاسم . فلا أمل هناك في
عجبي الجنود التركية الى الاسكندرية في المستقبل القريب لان الحكومة
الفرنسية مصممة على بذل قصارى جهدها لمنع ذلك . يلاحظ الى
جانب ذلك ان ما أبداه زميلاي الالماني والنمساوي الى حكومتيهما
من الاراء سيجعل هاتين الحكومتين على ارجاء . ووافقتهما » اي انه
وعو ذلك البطل المقدم الذي خيل اليه حتى اللحظة الاخيرة ان الفريسة
صارت في قبضة يده يستحسن بعد ان تطورت الامور هذا التطوران
يشير على الخديو « بدعوة مجلس الاعيان الى الاجتماع والاستفسار عن
ارادة البلاد » ثم قال انه تبين له من حديثه مع سموه في الموضوع في
هذا الصباح « ان سموه مرتاح لهذه الفكرة » (٢) .

لقد كان هذا منتهى الفشل والاختناق لسياسة السير ادوارد ماليت
ولم يكن يجتئى على احد ان الرجل قد سدت في وجهه المسالك بعد ان
نفدت حيلته فلم يبق امامه الا الاستسلام . وكان جل همه ان يتلمس مخرجا

(١) مصر رقم ١١ (١٨٨٢) ص ٥٦

(٢) المصدر نفسه ص ٧٤

شريفاً من الوردية التي اوجدها فظن ان دعوة البرلمان الى الاجتماع تصلح ان تتخذ جسراً ذهبياً للفرار عليه ولا بد ان يكون اللورد غرا تقيلاً قد سب ما يبداه مرؤوسه من الجبن إذ كلفه في برقية موجزة في اليوم التالي « بأن لا يوصي بمعد المجلس في الظروف المعصية الحاضرة » (١). كذلك



السير ادوارد ماليت

وزير المجتراء العام في مصر

لم يكن الخديو شديد الابتهاج بمسك مستشاره لانه دل في هذا الوقت الخطير على انه ممن لا يعتمد عليهم. اما القنصلان فانهما لم ينجعا فقط ان يعيدا لمرأى ما كان له من الحقوق برغم معارضة السير ادوارد ماليت بل اتهما طلبا من الخديو ارضاء للفريقين ان يوافق على الوزارة الجديدة

التي لم تكن وطنية بمحتة على شرط ان يمين فيها عرابي للحرية . وكان هذا رغبة منها في انتهاء الازمة وليسدا الى الابد باب التدخل الاجنبي ومع عدم ارتياح الخديو والسير ادوارد ماليت الى هذا الترتيب فقد قبله راغبين ومن ثم تشكلت الوزارة الجديدة في يوم ١٧ يونيه برئاسة راغب باشا - وهو شخص لا شأن له - وعين عرابي وزيرا للحرية . ولم يستطع السير ادوارد ماليت عند ما أبلغ رئيسه بأمر هذا الانتصار الجديد الذي أحرزه منافسائه الا أن يقول ان الخديو أرغم على الموافقة بعد أن أمهله الفصلاان الالماني والنمساوي أربعاً وعشرين ساعة لتنفيذ ما طلباه (١)

ففى دون الاسبوع الواحد لم تنتد القضية الوطنية فحسب بفضل هذا التدخل مما كان يهددها من التلاشى بل لقد قوى ساعدها فعلا . ولما

(١) مصر رقم ١١٨٨٢٥ ص ٩١ . كتبت هذه الرسالة بتاريخ ١٧ يونيه وفي اليوم نفسه غادر السير ادوارد ماليت القاهرة . وبمم شطر الباخرة في الاسكندرية حيث لبث فيها بعض الوقت وهي مصادفه غربية . ذلك ان المستر بلنت يحدنا في كتابه (ص ٣٣٦ — ٣٣٧) انه تسلم في يوم ١٥ يونيه من وكيله في القاهرة المستر صابونجي « رسالة برقية يستحلفه فيها بأفله » ان يعمل على ابعاد السير ادوارد ماليت الى ان قال « ان الناس حثما يلتمونه وقد صمموا على قله ان هو واصل سياسته . واد ذلك ذهب المستر بلنت الى وزارة الخارجية « وطلب اصدار الاوامر الى ماليت بالانقال الى احدى البواخر » وهو ما حدث فعلا كما يقول المستر بلنت فيما ذكره في كتابه عن الحادث . ولكن السير ادوارد ماليت قبل وقاته بقليل كسب هذه الرواية فقد ذكر في خطاباته الى الشمس بأن ما حمله على الاتجاه الى الباخرة لم يكن منشأه اوامر رئيسه بل لانه اعيب فجأة بتوع من الحمى اشرف منها على الهلاك . ولما وقف من كتاب المستر بلنت على ماورد في برقية المستر صابونجي استنتج السير ادوارد ماليت ان بعض الناس عملا على دس السم له فعلا وعندنا ان ماظه السير ادوارد ماليت كان خياليا بمحتا والذي يطلب على النظر ان الرجل سد ما منيت به سياسته من الحبوط والقتل حوالى ذلك الوقت قد خاضه قواء من السم على جده العاتر

رأى درويش باشا انه لم يبق ما يصنعه في مصر كتب الي حكومته
ينبذها بزوال خطر القوزي نهائيا وقال المسيو فريسينييه من جهته «ان
في الاستطاعة التعجيل بحل المسألة المصرية بالاتفاق مع عرابي»
فورا^(١) لا بل ان فكرة المؤتمر الاوربي الذي تقرر عقده في أواخر
مايو كما امر بك أصبحت الآن لا معنى لها . فقد ارتأى السلطان بحق
ان المياه قد عادت الى مجاريها فلا حاجة اذن لعقد مؤتمر دولي لوضع
خطة للتدخل . وبالفعل كانت ظواهر الاحوال تحمل على الظن بزوال
الخطر . ولكن كان هذا في الظاهر فقط . فان الحكومة البريطانية
كانت مصممة على القيام بعمل جاسم وانما كانت تترقب الفرص
المناسبة لاستئناف المدوان . فقد جاهرت في ردحا على المسيو
فريسينييه بصدد « تسوية المسألة المصرية » «أن من المتعذر وضع
تسوية مرضية أو دائمة الا بالقضاء على عرابي باشا والحزب السكري
في مصر»^(٢) هذا بينما أخذ وكلاؤها يرسلون تقارير مفزعة وصفوا
فيها حالة التلق في البلاد وما أثاره الارهاب السكري من جانب
عرابي من السخط في نفوس الاهالي^(٣) وفي ٢٠ يونية ابلغ لورد
غرانفيل بسمارك رسميا بواسطة لورد امفيل سفير بريطانيا في برلين
« ان حكومة جلالة الملكة لم يكن لها منظم في النظام الحالي في مصر

(١) لورد كرومر الكتاب نفسه لبيد السابع ص ٣

(٢) الكتاب نفسه ص ٢٩٣

(٣) مصر رقم ١١ (١٨٨٢) ص ٨١ و ٨٨

أى فى تشكيل وزارة راقب - عرابى ومع انها تسلم بأن هذا النظام لم يكن سوى تدبير مؤقت لا تقاذا أرواح الاجانب واموالهم من اعمال العنف الا انها لا ترى ان هذا الترتيب يسوى المسألة المصرية بشكل ما، (١)

على انه كانت هناك مصاعب حمة فى سبيل حل «المسألة السياسية» بالطريقة التى تهواها انجلترا . فهناك كانت الوعود الالتزامية التى قطعها حديثا بان اوربا وتركيا تشتركان مع الدولتين الغربيتين فى تقرير مايلزم من وسائل الضغط يضاف الى هذا الدعوة التى ارسلت الى الدول بناء على هذا التمهيد لحضور المؤتمر المشترك . وان المرء ليسهل عليه من تتبع رسائل اللورد غرانفيل فى اوائل يونية ان يعرف مبلغ تبرمه بهذه الوعود وعظم سروره لو استطاع التملص منها وفى اليوم الاول من شهر يونية اى فى اليوم التالى لارسال الدعوة لحضور المؤتمر اعاد لورد غرانفيل اقتراحه على مسيو فرسينيه بان تطلب الدول العظمى الى السلطان ارسال جيش الى مصر . فلم يكن من المسيو فرسينيه الا ان اجاب بطبيعة الحال بانه يستحسن قبل القيام بشي من هذا القبيل التثبت من موافقة الدول على حضور المؤتمر اولا وهنا عاد لورد غرانفيل فاقترح ادماج هذا الطلب

(١) الكتاب نفسه ص ١١٨ امر لورد غرانفيل تمزيقا لحجته الا بخضر المراقبان جلسات مجلس الوزراء من الآن فصاعدا (ص ١٣١) هذا مع انه كان من المفروض ان المراقبين موطنان فى خدمة الحكومة المصرية ومع الاسف لم يحكما لخرتهما نظام الاستخدام

ضمن ما يرسل الى لوردة دوفرين من التلميحات الخاصة بادارة المؤتمر . وهذا أيضاً لم يوافق للسيو فريسينيه عليه الا اذا وصلت ردود الدول العظمي . على ان هذه الردود لم يكن ينتظر ورودها بسهولة لان السلطان ظل مصراً على رفض فكرة المؤتمر مادامت بعثة درويش باشا لم تنته من مهمتها . واذا ذاك صمم لورد غرانفيل ان يستقل بالمل مرة أخرى ففى يوم ١٣ يونية كلف سفراء بريطانيا لدى الدول العظمي ان يطلبوا الى الحكومات المذكورة ان تقترح على السلطان « ان يعد العدة لافراض الخديو قوة عسكرية كافية لمعاونته على الاحتفاظ بسلطته » بشرط ان لا تبقى القوة المذكورة الا شهرا واحدا في بادىء الامر وان لا يبعث احد بحرية مصر وان لا تبقى الحالة الراهنة كما هي عليه ريثما تضع اوربا متاراه من الاصلاحات (١) وهنا رأى السيو فريسينيه نفسه مرة اخرى أمام امر واقع وانه مخير بين امرين : اما الرفض أو القبول . فابلغ اللورد ليونز في يوم ١٤ يونية انه غير موافق بتاتا على ما فعله لورد غرانفيل لان الباب المالى لا بد ان يصل الى علمه اقتراح تسخيل السلطان بصفة عملية فيزداد ترددا وامرارا على عدم الاشتراك في المؤتمر . ثم اظهر عظيم استيائه من اغفال النص على الا تقوم الجنود التركية باعمال عسكرية في مصر الا بامر عال من الخديو (٢) ولكيما يزيل اللورد غرانفيل وساوس زميله الفرنسي تظاهر بالموافقة على هذا الاعتراض وظل الى لورد

(١) مصر رقم ١١ (١٨٨٢) ص ٥٥

(٢) مصر رقم ١١ (١٨٨٢) ص ٦٨

دوفرين عند ما كرر له التعليمات ان يضمنها ذلك النص ان رأى ضرورة لذلك ولما كان المسيو فريسينيه لا يريد كما قال حرفيا « ان يخلى الجو للوزارة البريطانية في هذه الظروف » فقد زود السفير الفرنسي فيما بعد بتعليمات تشبه تعليمات لورد غرانفيل ولكنه ضمنها النص القائم حوله اخلاف اذ ذكره بشكل صريح (١).

ولعل القارىء قد لاحظ ان كل هذا حدث قبل تشكيل وزارة واغب التي تركت ماتسميه انجلترا بالمسألة السياسية بلا حل وان ما استقل لورد غرانفيل بفعله في يوم ١٣ يونية لم يكن الا نتيجة لاشاعة مذبحمة الاسكندرية للدبرة . وقد كان جليا أن اللورد غرانفيل لم يكن ينظر بعين الارتياح الى المؤتمر المقبل وانه بذل قصارى جهده لتعجيل قراراته وتسوية عدة من النقاط الواردة في برنامج سلفا . وبذل المسيو فريسينيه من ناحيته كل ما في وسعه لاجباط ما عدهته الحكومة البريطانية من الخبط التي كانت من الواضح بحيث ان معظم الدول تشككت بسببها في فائدة المؤتمر العملية او كما اعترف (٢) . لورد غرانفيل نفسه اذ قال « يظهر ان معظم تلك الدول لم يقتنع بسداد هذه الخطوة وملاءمتها » وفي يوم ١٤ يونية اقترح المسيو فريسينيه لاخذ ضمان آخر ان توقع الدول العظمى قبل الشروع في اعمال المؤتمر عهد « براءة » كالذى وقعته

(١) مصر رقم ١١ « ٨٨٢ » ص ٧٣ ، ٧٩

(٢) المصدر نفسه ص ٤٦

في سبتمبر سنة ١٨٨٠ في مشكاتي اليونان والجبل الاسود تتعهد فيه بان
لا تعمل على ضم اراضي تابعة لمصر او الحصول على ميزات خاصة « (١) .
وقد اجاب اللورد غرانفيل على ذلك بمخشونة قائلا انه موافق بعد ان
اظهر تأمله العميق من هذا الارتياح في مقاصد الانجليز واذذاك شرع
المسيو فريسينيه في تمهيد الطريق لعقد المؤتمر باقضى ما يمكن من السرعة
ولما كان يدرك خطورة التباطؤ في وضع انجلترا تحت رقابة الدول بذل
تصاري جهده لازالة كل ما كان قائما في سبيل عقد المؤتمر من العقبات
ونظرا لرفض اللورد غرانفيل مطالبة الدول العظمى مرة اخرى باقناع
السلطان بالموافقة على المؤتمر صمم المسيو فريسينيه على مطالبتها بالموافقة
على الاجتماع اشتركت فيه تركيا ام لم تشترك وتلافيا لاي اعتراض آخر
من جانب لورد غرانفيل رأى أن يجتمع المؤتمر - اذ اقتضى الامر ذلك .
في مكان آخر عدا الاستانة (٢) . ونظرا لمعارضة بسمارك في تهديد اعمال
الجيش التركي لمدة شهر كما كان مقترحا وافق أخيرا المسيو فريسينيه
على ترك هذه المسألة للمؤتمر واكتفى بان يبلغ الماركيز دي نوايه سفير
فرنسا لدى الباب العالي « بأن يتفاهم مع زملائه فيما لودعت الحاجة الى التدخل
التركي على الشروط الصحيحة حتى لا يتحول هذا التدخل الى احتلال

(١) مصدر رقم ٩١ (١٨٨٢) ص ٨٢ و ٨٤

(٢) المصدر نفسه ص ٥٨

ضار باستقلال مصر « (١) ان ما فعله المسيو فريسينيه اخيرا اتنا حدث
فى يوم ١٧ يونية وهو نفس اليوم الذى اعيد فيه تشكيل الوزارة الوطنية
فلم نجد انجلترا مناصبا من الذهاب الى المؤتمر لتسوية « المسألة السياسية »
التي سيبت لها كل هذا التعب .



الفصل الرابع عشر

سياسة المدافع الضخمة

اجتمع المؤتمر الذي كانت مهمته وضع حل نهائي للمسألة المصرية وهي المسألة التي ما كان ينبغي ان تبقى بلا حل لولا ما آرب انجلترا المدائية - في الاستانة عاصمة الدولة صاحبة السيادة على مصر والتي أظهرت في يوم ٢٣ يونية سنة ١٨٨٢ امتناعها من هذه التصرفات جميعها وعدتها ماسة بحقوقها ولا سبيل الى الشك في أنه كانت توجد على الأقل دولة واحدة بين هذه الدول العظمى التي اشتركت فيه ورأت أن الامر على جانب عظيم من الخطورة . فلقد لفت المسيو دي جييرز وزير خارجية روسيا الانظار بصفة خاصة فيما أرسله الى سفرائه من التعليمات بمناسبة عقد المؤتمر ، الى أهمية الاحتفاظ بالوفاق الاوربي فيما قد يقرره بالنسبة لمصر قائلا : لا ينبغي أن تسوى المسألة الا عن طريقه فان لم يكف هذا العمل الادبي لتذليل المصاعب فلي الوفاق أن يقرر بالاجماع ما ينبغي اتخاذه من التدابير الاخرى الى أن قال . فان أصبح لا مفر من الامر الثاني فان تركيا تكون البق دولة يطلب اليها اعادة المياه الى مجاريها في مصر . فان هي رفضت ذلك كلفت انجلترا وفرنسا بهذه المهمة بشرط أن يصعب قواتهما مندوبون عن الدول العظمى حتى اذا

استتب النظام ينظر في تعديل كافة ما قطعت على نفسها من التعهدات الدولية توطئة لالغاء المراقبة الثنائية وإيجاد نظام دولي يحول دون عبث الوكلاء الشخصي ويجعل أى تدخل آخر في شؤون مصر الداخلية مستحيلا (١)

ولا حاجة الى القول بأن انجلترا لم تذهب الى المؤتمر بمثل هذه النيات أو المشروعات فلم يكن ابنض اليها بين الوسائل العديدة لاسقاط الوزارة الوطنية المكروهة من العمل الاوربي المشترك ذلك لان السماح بتدخل أوروبا في الامر يمرض انجلترا لصنيع مركزها الفريد في مصر فتلت من يدها الى الابد فرصة تحقيق مطامعها القديمة . فتلافيا لذلك الحث انجلترا على تركيا بالتدخل في مصر أملا في أن تتمكن فيما بعد من تحويل عمل تركيا الى ما يطابق مصالحها . على انها لم تكن مخطئة الخطأ كله في هذا التقدير . والآن وقد خابت في تحقيق هذه الغاية واجتمع فعلا المؤتمر الذي يمثل الدول العظمى رأيت انها بين أمرين فاما أن تدعن صاغرة لاحكام القدر واما أن تستقل بالعمل متحيلة تبعة عملها هذا فبما لو أصرت تركيا على عدم التدخل أو قررت الدول العظمى سلوك خطة أخرى لا تتفق مع ما ردها (٢)

(١) مصر رقم ١٧ (١٨٨٢) ص ٧٨

(٢) عند ما قدم الرئي لوباروف المذكورة المتضمنة آراء السيد جيزز المذكورة انفا الى اللورد غرايميل أكد له هذا « ان سياسة انجلترا لا تنوى سوءا بمصر وليست لها فيها اطماع ذاتية » ثم انه اعرب أيضا عن رغبته في « أن لا يعمل شيء الا باتفاق أوروبا » على انه لم يكرر « لان انجلترا تتخذ من المصالح ما يمكنها من الاشتراك فيما قد تدعو اليه الضرورة من الاعمال »

وطبعاً كان هذا معناه التشاجر مع فرنسا وربما مع الوفاق الاوربي على أنها علت نفسها بأن لا يؤدي الامر الى قطع الملائق وفيما عدا ذلك فقد كان معمولها على سياستها وعلى طبيعة الزمن في التثام الجروح على أن الواقع أظهر ان الخطر لم يكن بالجسامة التي كانت تخشاها . فأنها وجدت حليفاً غير متظر في بسمارك الذي رأى في الامر فرصة نادرة لايقاع الشحنة بين انجلترا وفرنسا فيوقع هذه في عزلة ويضم تلك الى جانبه وعندئذ تصبح لالمانيا الزعامة السياسية في أوروبا بلا مدافع ولقد كان من أسوأ ما أتتجه سياسة بريطانيا المدائية من حيث علاقتها بمصر ان فرقت قوى أوروبا الديمقراطية الممثلة في ارقى شعوب زمنا أي في انجلترا وفرنسا وكان من وراء هذه التفرقة التي استمرت أكثر من عشرين عاماً أن أصبحت الزعامة في أوروبا لروسيا وهي أقوى دولة رجعية في العالم كما كان من ورائها أيضاً أن فرنسا رمت بنفسها في احضان روسيا على ما في هذا من الضرر لاهل هاتين المملكتين . كل هذا قامت به السياسة البريطانية في خلال هذين الشهرين المشؤمين اللذين انعقد فيهما المؤتمر شهرى يولييه وأغسطس من سنة ١٨٨٢ على أن بريطانيا قبل أن تدرك ذلك الفوز قدر لها أن تذوق

مصر (رقم ١٧) (١٨٨٢) (ص ٨٢) . وبالرغم من ذلك قد أكد اللورد غرايفيل لسمير الابن في احدى عدداً له قبل ذلك بالسبعين عن حقيقة الاشاعة بان انجلترا تعد المندات لارسال الجنود الى مصر بان الاشاعة المذكورة « لا أساس لها من الصحة » (مصر رقم ١١ (١٨٨٢) ص ٩٠)

شيئا من الذلة والهوان فان بسمارك نفسه لم يكن راغباً في أن تنفرد
انجلترا باجتلاع مصر دون الدول الاخرى ففي أول جلسة للدوئمر عرضت
مسألة « بروتوكول البراءة من الازمة » وفي الجلسة الثانية التي عقدت
بعد يومين وقعه مندوبو كافة الدول الممثلة في المؤتمر. وكانت نص
البروتوكول هكذا « تتعهد الدول التي يمثلها الموقعون على هذا أنها في
كل تسوية يقتضيها عملها المشترك لتنظيم شؤون مصر لا تسمي لامتلاك
شيء من أراضيها ولا الى أى اذن بأى امتياز خاص ولا الى أية فائدة
تجارية لرعاياها الا ما كان عاما يمكن أن تناله رعايا الدول الاخرى (١)
ولقد كان هذا البلاغ من الخطوة يمكن . فان انجلترا باشتراكها
فيه . وقد كانت هي المقصودة به طبعاً . تهادت بألا تقيم مصر بل
بالاتاحتها . بالطريقة التي خولت بها معاهدة برلين للنمسا احتلال
البوسنة والهرسك اما تعمل فقط كاحدى الدول التي يهبها
تسوية المسألة المصرية بالنيابة عن جميع الدول ولمصلحتها جميعا . على أن
الطريقة التي انفذت بها انجلترا هذا الاتفاق تمد من أشنع المخازى في
تاريخ القانون الدولى لذلك لا غرابة في أن المؤرخين الذين ينتعرون
لها يتعاشون ذكر هذه الوثيقة القاطعة لحجبهم (٢)

وبالرغم من هذا فان للمؤتمر قبل ان يبت في شيء حاول مرة ان

(١) مصر رقم ١٧ (١٨٨٢) ص ٣٣
(٢) لم يرد ذكر ما لهذا البروتوكول في « التاريخ المريح » الذى وضعه لورد كرومر

يمنع انجلترا من ان تحملها الاثرة على القيام بعمل عدائي آخر. ففى جلسته التالية التى انعقدت يوم ٢٧ يونيه عرض مندوب ايطاليا اقتراحاتضمن العبارة الآتية: «ينبغى ان يكون مفهومنا ان لا تقوم الدول بأى عمل انفرادى فى مصر مادام المؤتمر منعدا» . وكانت انجلترا هي المقصودة بهذا أيضا اذ كان معروفا انها تقوم باستعدادات حرية . وقد تم الاتفاق على هذاولكن بعد أن أضيف اليه التحفظ الذى اقترحه اللورد دوفرين والماركيز دى نواى باستثناء ما تقتضيه « الظروف القاهرة » تحتم على كل دولة حماية ارواح رعاياها . وقد كتب لورد دوفرين الى رثيده يجبره بأن « المراد من اضافة هذا التحفظ هو اطلاق ايدى حكومتينا فى العمل اذا طرأ طاريء » . ثم استرسل هذا السياسى الدهية فقال « وفى الحقيقة ان اقتراح السفير الايطالى لم تعد له اهمية مطلقا بعد ان اضيف اليه ذلك التحفظ الذى يمكن استخدامه عند الحاجة » (١) .

على ان لورد غرافيل لم يقتنع بهذا التأويل الذى كان لاشك مبائنا فيه . فابرق الى لورد دوفرين يكلفه أن ينتهز اول فرصة ليدكرز ملامحه انه يفهم من لفظ « الظروف القاهرة » معنى أوسع من المحافظة على ارواح الرعايا الانجليز . (٢) رقد صدع لورد دوفرين بهذا الامر من فوره فى جلسة المؤتمر الرابعة . فاقتد سأل سائل عما يمكن ان يحدث

(١) مصر رقم ١٧ د ١٨٨٢ ص ٢ من ٤٨ ٤٧

(٢) مصر رقم ١٧ د ١٨٨٢ ص ٤٩

إذا لم يمتدح السلطان بال مؤتمر وارسل من تلقاء نفسه جنودا الى مصر؟ فلاحظ احد المندوبين ان مثل هذا العمل لا يتمدح احباطه على الاسطولين الانجليزى والفرنسي الموجودين فى مياه الاسكندرية . ففى وسعهما ان يحولا دون انزال الجنود التركية الى البر وهنا قال الماركيز نواى « لم بعد هناك محل لتدخل الاسطولين المذكورين بالطريقة المشار اليها بعد ان اجتمع المؤتمر » . هنا لاحت الفرصة للورد دوفرين فقال « ان السلطان لو اقدم على امر كهذا لكان عمله احد « الظروف القاهرة » التى شملها التصفى المرفق بالاقتراح الايطالى . « فامره كامر قناة السويس سواء بسواء لو اصبحت مهددة بخاطر او لو طرأ على الموقف السياسى تغيير فجائى خطير قد تضرر منه بعض المصالح الخاصة للخطر » (١) . وهو لمعرك تفسير يجمل الاقتراح السائف المذكور عدم الاهمية . ولكن المندوبين لم يميروا قوال للورد دوفرين اقل اهتمام اما غباوة منهم واما ان يشارك او عزاليهم بذلك . وعليه فاز للورد دوفرين بامنيته .

على ان البحث كان متواصلا فى الوقت نفسه فى المسألة الاساسية التى من اجلها عقد المؤتمر . لقد كانت عادة اللورد دوفرين ان يفتح جلسات المؤتمر بتلاوة ماوصله من القاهرة من البرقيات العديدة المتضمنة وصف الحالة المزعجة السائدة هناك مع التنديد بالمسلك الشائن الذى

تسلكه « الوزارة الميزلية » - كما كان لورد دوفرين يسمى وزارة راغب وبشراصة الحزب العسكري الذى كان « يتدرج من عنف الى عنف » الى ان اصبح ديدنه اشعال نار الفتنة والثورات واغتصاب السلطة وازدياد الفوضى والحرب المنتشر وبانتظار نبذ التمهيدات الدولية الى غير ذلك باللهجة التى ألفها سياسة آخر الزمان وقد اظهر زملاؤه الارتياح فيما يسمونه لابل ان احدهم قال انه يستبعد ما ذكر فى تلك الرسائل (١). وقد ابى الماركيز دى نواي (٢) الانضمام الى اقتراح لورد دوفرين بمطالبة السلطان بالتدخل العسكري فى مصر لانهم كانوا واثقين من تصميم انجلترا على تبديل الحالة فى وادى النيل : ثم دار البحث حول كيفية منع هذا التدخل من ان يتحول يوما ما الى اعتداء من جانب السلطان أو من جانب انجلترا . فقال لورد دوفرين ان هذا لمن أبسط الامور . فليس على الخديو الا ان يقبل الوزارة الحاضرة ويعين درويش باشا لوزارة الحرية ويولى قيادة الجنود التركية ويعيد المراقبة الثنائية وبذا تحل المعضلة . ولكن الاقتراح لم يصادف هوى فى انفس المندوبين لانهم رأوا بحق . ان السلطان لن يرسل جنوده على هذه الشروط المهيئة . اما اقتراحات الماركيز دى نواي فقد كانت اشد قبولا فى نفوس المندوبين فقد اقترح السفير الفرنسى ان يقرن طلب ارسال الجنود التركية الى

(١) مصر رقم ١٧ « ١٨٨٢ » ص ٣١ — ٣٢

(٢) المصدر نفسه ص ٥٦ . اكسد الماركيز دى نواي صراحة ان الاقتراح جاء من الحكومة الانجليزية فلا دخل لمرساييه

مصر بالشروط الآتية وهي : ان ترسل الدول العظمى طلباً رسمياً الى السلطان ، بان يتعهد هذا باعادة الحالة الى ما كانت عليه ، ان لا يتعرض لفرمانات الخاصة بمصر والامتيازات الممنوحة لها . ان لا يحدد مدة عمل الاحتلال ان لا يتعرض لشؤون مصر الداخلية ما بقى الجند بها ، ان لاتمس حقوق الخديوي وكرامته (١) . ووافق التندوبون على هذه الشروط ماعدا ما كان خاصا باطلاق مدة الاحتلال «والطلب» المزمع ارساله الى السلطان فلقد لاحظوا ان الباب العالي لن يقبل «طلباً» وانه خشي على مصر من اطلاق مدة الاحتلال وعدم تحديدها . ولكن لورد دو فرين عارض اشد معارضة في الشرط الاخير . وفي النهاية تم الاتفاق على ارسال مذكرة مشتركة الى السلطان يسأل فيها ان يرسل جيشاً تركياً الى مصر وتلطف له فيها عند ذكر الشروط التي تـرجو الدول العظمى ان تم هذه المهمة بموجبها . وفي جلسة المؤتمر السابقة التي عقدت في ٦ يولييه تم الاتفاق على الصيغة المتضمنة لهذه الشروط وهما ك نصها (٢) . ان الدول العظمى مقتنعة اقتناعاً تاماً بأنه اثناء وجود الجنود العثمانية بمصر سيمحتفظ بحالة البلاد المعتادة ولا يتعرض للامور التي اعفيت منها . مصر ولما خصت به من الامتيازات بموجب الفرمانات السابقة ولا لعمل الادارة المعتاد ولا لتنظيم والاتفاقات الداخلية الاشنة عن ذلك وان

(١) مصر رقم ١٧ «١٨٨٢» ص ٦٥

(٢) مصر رقم ١٧ «١٨٨٢» ص ٩٤

تكون مدة بقاء الجنود الشاهانية التي سيعمل احتياطها بالاتفاق مع الخديو ثلاثة أشهر مالم يطلب الخديو مد هذا الاجل الى اجل آخر يتفق عليه مع تركيا والدول العظمى وان تحتل مصر ففقات ذلك الاحتلال .. فان وافق السلطان كما أرجو الدول على هذا النداء الصادر من الدول العظمى فان انفاذ المواد والشروط المذكورة آتفا يكون موضوع اتفاق اخر يعقد فيما بعد بين الدول الست وبين تركيا ،

وقد وقع جميع المندوبين هذا النداء وارسلوه الى حكوماتهم المختلفة لاعتماده . وليس شك في أن ما اشترط فيه لاحتلال تركيا مصر لم يكن ليروق في نظر الحكومة البريطانية . فانجلترا صاحبة الصولة والبطش التي دبرت مسألة التدخل برمتها لم يقيموا لها وزنا بل أدجوها في « الدول الست » اصف الى ذلك ان حلول الدول محل الحكومة البريطانية في التعاقد مع تركيا على التفاصيل المتعلقة بانفاذ مواد المذكورة المشتركة جعل تسخير تركيا لخدمة المصالح البريطانية الخاصة من أشق الامور . ولم يبق شك في أن تركيا ستقبل الشروط المذكورة أولا لان هذه الشروط قد صانت كرامة تركيا صيانة تامة بصفتها سيادة مصر وثانيا لانها كانت تعرف انها ان رفضت فان الدول العظمى تبدأ العمل بدونها . والحقيقة ان المؤتمر بحث فعلا في هذا الامر الاخير ولم يؤجل البت فيه الا بحاملة للباب العالي (١) .

لهذا كله صممت انجلترا على أن تعمل قبل ورود اعتماد الدول على المذكرة المشتركة وتقديمها . وليس في الاوراق الرسمية التي نشرت بعد ذلك ما يدل على ان انجلترا كانت وقتئذ متواطئة فعلا مع بسمارك على أمر من الامور . ومحتمل أنها كانت كذلك واخضت الاوراق التي تثبت هذا الامر . ومهما يكن من شيء فقد تبين ان انجلترا صممت على ان تجاهه الدول بأمر واقع يحمل المذكرة المشتركة مجرد قصاصة ورق لا قيمة لها وان تربها ان كل مسعى يبذل لحل القضية المصرية يجب أن يكون لانجلترا النصيب الاوفي فيه . ولعمري لقد كانت هذه خطوة يخشى منها على انجلترا نفسها ولكنها افلحت كما تفلح عادة كل خطة ومحة تقوم بها كل دولة ذات بطش وسلطان .

أما هذا الامر الواقع الذي أثنى انجلترا فلم يكن غير ضرب الاسكندرية بالقنابل بحجة ان المصريين كانوا يقيمون تحصينات تهدد الاسطول الاجنبي وهي حجة اجاد المستر ريتشاردس في تسخيفها في البرلمان اذ قال . « يا عجباً ! أرى رجلاً يحوم حول دارى وعلائم الاجرام بادية عليه فبادر الى احضار الاقفال والمتاريس وأحكم سد نوافذى فيبعد ذلك امانته له ويحطم على أبوابى ويجاهر بانه لم يفعل ذلك الا دفاعاً عن نفسه » (١) . وفي الحقيقة لم يكن أحط ولا أسفل ولا أشد نقاقاً من الحجة التي تذرع بها الانجليز لضرب

(١) مجموعة المناقشات البرلمانية لها تسارد المجلد ٢٧٢ سنة ١٨٨٢ ص ١٧٧٨

الاسكندرية وهي كالا يخفى مدينة تجارية مهمة ينيف غدد سكانها
عن ١٠٠.٠٠٠ نسمة . أخبر السير بوشامب سيمور (الذى أصبح فيما
بعد اللورد السستر مكافأة له على أعماله) وزارة البحرية في ٢٩ مايو
بان المصريين ينشئون التحصينات في مرفأ الاسكندرية . فأتخذ لورد
غرانفيل من هذه الاحتياطات القانونية التي لاغبار في اتخاذها على اية
دولة مستقلة مهددة باسطول أجنبي ذريعة لمناقشة الباب العالي في شأنها
في يوم ٣ يونية . فجاءه الرد بعد ثلاثة أيام بانه لم يجر انشاء أو تسليح
حصون جديدة وكل ما في الامر هو رم بعض الحصون وقد امر الباب
العالي بوقفه . وقد اضاف الباب العالي الى ما تقدم انه يؤمل « ان يجتنب
قائدا الاسطولين الانجليزي والفرنسي جهدهما كل ما يثير ادنى نزاع » (١) .
ثم مر شهر بأكمله دون ان يحدث شيء . وفي اول يولية استؤنفت
التحصينات واعدت العدة لسد المرفأ فابرق اللورد غرانفيل الى اللورد
دوفرين من فوره مظهرا تبرمه ببطء العمل في المؤتمر (٢) ومما قاله ان
الدول ينبغي عليها ان ترسل بلاغا نهائيا الى السلطان او تنظر فيما هو
اشد من هذا . ثم انه كلف الاميرال سيمور بان يبلغ قائد جامية
الاسكندرية ان « محاولة سد المرفأ تعتبر هملا عدائيا » (٣) تؤدي حتما
الى ضرب الحصون بالقنابل . اى ان الحكومة البريطانية كانت في

(١) مصر رقم ١١ > ١٨٨٢ > من ٢٢

(٢) مصر رقم ١١ > ١٨٨٢ > من ٢٢ > رقم ١٧ > ١٨٨٢ > من ٧٠

(٣) المصدر نفسه من ٧٤

الوقت الذي بدأت فيه بالعمل الاتقرادى تمحض المؤتمر على دعوة الباب
المالى الى العمل . وكأنا اراد اللورد غراڤيل توكيد الانفراد فى العمل
المقصود فأشار على الاميرال سيمور بأن بدعوز ميله الفرنسى الى الاشتراك
معه قبل القيام باى عمل عدائى مضيفا الى ذلك قوله «وعلى انه لا ينبغي
ان تؤخر العمل بمقتضى التعليمات المرسلة اليك اذا ما ابى الفرنسيون
الاشتراك فى الامر» (١)

ولقد ابى الفرنسيون الاشتراك فى الامر فعلا لان اللسيو فرسينيه كان
قد اجاب قبل ذلك بايام قلائل على سؤال وجه اليه فى البرلمان بشأن
الاسطول الفرنسى الموجود فى الاسكندرية فقال انه هناك لحماية مصالح
« بنى وطننا » ليس الا « ومع تكتته ما سيتخذ من الاجراءات قال « غير
ان هناك وسيلة واحدة ارفضها تلك هى تدخل فرنسا فى مصر
حرىا » (٢) . وعلى ذلك اعلن لورد ليونز ان الاميرال الفرنسى قد
لا يستطيع « ان يشترك مع الاميرال الانجليزى فى ان يقف بالقوة نصب
البطاريات والمدافع بالاسكندرية » (٣) . على ان قائد الحامية قد اكد
من جانبه انه لم يفكر مطلقا فى سد المرفأ . ولكن الاميرال سيمور
كالذئب المذكور فى الخرافة لم يشأ ان تغلت الفريسة من قبضة يده
فارسل فى يوم ٦ يولية الى القائد المذكور مذكرة اخرى طلب فيها

(١) رقم مصر ١١ ص ٧٤

(٢) المصدر منه ص ٨

(٣) المصدر منه ص ٨٣

بإيجاز وقف الاستعدادات الحربية ثم ارسل اليه بعد اربعة ايام بلاغا نهائيا امهله فيه اربعا وعشرين ساعة لأجابة ماطلب .

وهنا ينبغي ملاحظة امر هام . فقد كان المؤتمر ينظر فعلا في كيفية حمل السلطان على التدخل - لابل انه فصل نهائيا في هذا الامر وانما كان ينتظر فقط موافقة الحكومات على ماقرره . فلم يكن يمكن والحالة هكذا تسوين ما ظهر من جانب الحكومة البريطانية من التطفل الذي لانظير له الا بأن « الظروف القاهرة » قضت به . وعلى انه لم يكن في وسع تلك الحكومة ان تتحجج بوجود خطر على الرعايا البريطانيين وعلى املاكهم لاشيء اخر سوي ان هذا الخطر لم يكن موجودا وقد ظل رجال التفصلية البريطانية طوال شهر يونية يخرجون بالاتفاق مع الاميرال سيمور كافة الرعايا البريطانيين من مصر الى البوارج الانجليزية او يرسلونهم الى بلادهم (١) . وهذا يؤيد ما اتصل بنا من احد المصادر بان النية كانت مقودة على ضرب الاسكندرية من اول يونية (٢) . اما الحجة التي تنزع بها القوم في رسائلهم الرسمية وفي البرلمان لتسوين هذا الاعتداء فهي الدفاع عن الارواح البريطانية كما قمنا . والى هذا اشار لورد غرانفيل في المذكرة العامة التي ارسلها في ١٠ يولية الى السفراء البريطانيين في الخارج اذ قال « ليست الخطة التي سلكها الاميرال سيمور سوي مجرد دفاع عن النفس وهو امر مشروع . لذلك قد قام بما

« ١ » مصر رقم ١٧ « ١٨٨٢ » ص ٩٨ ١٠١٤ ١١٠٤

« ٢ » باب التوقيع السري ص ٣٦٤

قام به ... لتحقيق هذا الترض لا لحاجه اخرى في قوسنا » (١) . وان اردت ان تعرف نصيب هذا الادعاء من الاخلاص والصدق فعليك بالرجوع الى رسالة لورد دوفرين الى رئيسه في ٨ يولية التي اشار فيها الى الحديث الذي دار بينه وبين وزير الخارجية التركية . فقد قال ان الوزير المذكور قد جاءه ليشرح عليه بان يطلب الى لورد غرافيل ان يكف يدي الاميرال سيمور عن اي عمل طائش في الاسكندرية . فما كان من لورد دوفرين الا ان قاطعه بهذا السؤال : « لماذا لم يتدخل السلطان وجنوده لحفظ النظام هناك ؟ » . الى ان قال « ثم افهمته بانه لو استطاع ان يضمن لي ان السلطان سيمعمل طبقا لما تريد لكان ما اقله لفخامتكم بشأن تأكيد خليفنا بانعام النظر وحسن الروية . اما والامر لا يمد مجرد ابلاغ التماس فهو ليس بذي شأن كبير » (٢) او بمعنى آخر كانت الحاجة الى الدفاع عن النفس بالغة والخطر على الاسطول من مدافع القلاع في الاسكندرية جسيما بحيث ان اللورد دوفرين كان على استعداد - وله الحق ان يقول ذلك - لان يوصى بالناء التعليمات الصادرة الى الاميرال سيمور بضرب القلاع لورضيت تركيا ان تعمل وفق ما يطلبه انجلترا منها ١١ ولعل للقارىء لا يريد دليلا اقوى من هذا على ان ضرب اسكندرية لم يكن يراد به الا الاحراج فحسب ومواجهة الدول

« ١ » مصر رقم ١٧ > ١٨٨٢ < ص ١١٤

« ٢ » مصر رقم ١٧ > ١٨٨٢ < ص ١٠٤

الآخري « بحقيقة واقعة » مرة أخرى .

ولابد من ذكر مسألة أخرى . فبينما كانت الحكومة البريطانية منهمكة في دس الدسائس ونصب الاشرار كانت الوزارة الوطنية تدير شؤون مصر بمنتهى الهدوء . فان هذه الوزارة لم تعد تحسب حسابا لا تدخل من الخمارح بمدان انتقل السير ماليت - كما قدمنا - الى بارجة الاميرال سيمور وبعد ان اضرب للراغبان عن العمل في يوم ٢٢ يونية بإيعاز السير ماليت ومواقفة لورد غرافيل وبعد حبوط السي لحل عرابي على مغادرة مصر في نظير رشوة تدفع اليه (١) . وهكذا استراح بال الوزارة من المستشارين والمراقبين الذين جاؤوا لتطفلا وفضولا . اما الخديو فقد ظل في القاهرة متصلا بالانجليز سرا . فلما قدم بلاغ الاميرال سيمور النهائي كان الخديو اشد المعارضين فيه (٢) . ومن المرجح - لابل من المحقق - ان الخديو حتى لو ماجاء في ذلك البلاغ لما تحولت الوزارة عن عزمها على مقاومة الانجليز ومع انه كان من انصار الدفاع فهذا لا ينفي انه كان احد المعارضين على الاجرام وان ماتهمو به الوطنيين فيما بعد من التمرد على الخديو لم يكن سوى محسن اقتراء (٣) وفي ١١ يولية ضربت الاسكندرية بالقنابل . ولقد بدأ الضرب

« ١ » بلنت « التاريخ السري » ص ٣٣٤ . عرض يت روتيلد على عري اعانة سنوية قدرها ٤٠٠٠ جنيه وعرضت الحكومة الفرنسية اعانة سنوية قدرها ١٠٠٠٠ جنيه . لاهك ان ماليت الرشوة لا يبرها غير الشريين !

« ٢ » المصدر نفسه ص ٣٧٩

« ٣ » المصدر نفسه ص ٣٨١

في ساعة مبكرة في الصباح واستمر نحو عشر ساعات متواصلة فاستكنت للدافع المصرية وما وافى المصر حتى انسحبت الحامية المصرية. وبعد ذلك يومين نزلت الجنود البريطانية المدينة وما جاء يوم ١٥ يولية حتى كانت الاسكندرية رسميا في ايدي الغزاة الفاتحين . ولقد حدث في فترة اليومين السالفين ان اشتعلت النار في المدينة فمن قاتل ان الحريق نشأ عن قتال الاسطول - وهو الارجح - ومن قاتل انه من عمل الحامية المصرية في حين تراجعوا وهو قول ضعيف على ان هذا لا يهنا كما لا يهنا ماتلا ذلك من حوادث الفوضى التي قتل وجرح فيها عدد من الناس. وانما الذي يهنا تلك الحقيقة الساطعة وهي ان انجلترا قد اتمت عملا وحشيا واتهمكت حرمة القانون الدولي بشكل لا نظير له . ولا جدال في ان هذا لو فعلته دولة اخرى اضيف من انجلترا الحوسبت عليه حسابا عسيرا . حدث ما حدث فكان اثره ماتمته انجلترا الى حد يميند . ومن ثم ادرك العالم باسره ان غزو انجلترا لمصر واقع حتما . ومما ايد هذا الرأي التحمس الشديد الذي لقيته من الاحزاب الانجليزية فكرة انفاذ حملة عسكرية الى مصر . فالاحرار والرايكياليون ومعتزلو الكنيسة المقردة والاخوانيون كل اولئك جعلوا يتبارون في طلب حرب عاجلة مع « الطغمة » العسكرية « للتمردة » الموجودة في القاهرة . كذلك انضم اليهم المحافظون خافتة اصواتهم شأن الحزب الممارض ولو انهم لم يكونوا اقل من اولئك تحمسا وصلابة . ولم يجرؤ على الوقوف في وجه

تلك النعمة الوطنية سوى افراد كرام النفوس متنوعى الاراء السياسية كالستر بلنت من جهة والستر فردريك هارينسن من الجهة الاخرى . على ان معارضة هؤلاء قد ذهبت صيحة فى واد . واستقال المستر جون برايت من الوزارة احتجاجا على ضرب الاسكندرية اما الذين اشتهروا بالتطرف فى الديمقراطية كالستر (والآن اللورد) مورلى وكان وقتئذ محرر جريدة « البال مال غازيت » والسير تشارلس ديلك وكيل وزارة الخارجية وقتئذ فقد كانوا جميعا من دعاة الحرب . فباله من تدهور فى عالم الشهرة والمبدأ مؤلم للنفس وقد يكون اشد مما شاهدناه فى ايامنا مدة حرب البوير وبعد ضرب الاسكندرية مباشرة وافق البرلمان ماعدا اقلية محترمة يقودها السير ويلفرد لوصون والسير جورج كامبل على الاعتمادات الحربية الضرورية وسيرت الجنود فى الحال من مالطة والهند والجهات الاخرى . اما مصالح حملة لقراطيس التى كانت مصدر هذا الارتباك والسبب الذى من اجله ستوقد نار الحرب فقد تنوسيت مؤقتا . وقد بذل من كان يهمهم امرها كل جهد فى اخفائها عن نظر الجمهور . وعلت الصيحة بأن شرف بريطانيا يقضى بتأييد سلطة الخديو وعدم المساس بالتعهدات الدولية التى قطعها مصر . ومع ان هذين الامرين لم يكن يخاف عليهما الا من الانجليز انفسهم ومع ان الجمهور لم يكن يعنيه منهما اكثر مما يعنيه من اعمال الضباط الصينيين فى البلاط الصينى فان الصيحة (شأن كل صيحة جوفاء) قد تأدت الى اسماع النوغاه واخذوا يرددونها فى الشوارع

والطرق . ولقد حدث وقتئذ بمصر ما لبس هذه المزام لباس الصديق وذلك انه لم يكد الانجليز يستولون على الاسكندرية حتى كان الخديو الذى حض على المقاومة تمكن بالحيلة من الهرب من قصر الرمل والاتحاق بالاميرال سيمور . ثم بلغت به الجرأة وهو بمأمنه بقصر رأس التين ان ارسل الى عرابى يستقدمه ليستشيره فى الظاهر فى تسليم الاسكندرية الى الانجليز وفى الحقيقة للقبض عليه ان اتى او اعلان انه عاص ان لم يأت كما شهد بذلك المستر كارتريت القائم باعمال السيرادوارد ماليت (١) . على ان عرابى لم يجب هذه الدعوة الفرارة فلما ان هرب الخديو وكان عرابى لا يزال بالاسكندرية فقد اجتمع بالقاهرة كبار ولاة الامور من الامراء وحكام الاقاليم وممثلى الطوائف الدينية كلها ومنها القبطية والاسرائيلية والقوا مجلسا وطنيا لادارة البلاد والدفاع عنها وعهدوا بالشؤون العسكرية الى عرابى بان ولوه نظارة الحرية والقيادة العامة (١) .

فلما حدث هذا اصدر الخديو فى ٢٢ يولية امرا عاليا بعزل عرابى وتأليف وزارة جديدة تضم الرجلين المتشيعين للانجليز هما شريف ورياض الاول لرياسة الوزارة والثاني نظارة الداخلية . ولم يحفل احد بهذا الامر طبعاً لان المجلس الوطنى اعلن ان الخديو بتركه شعبه وانضمامه

« ١ » بلنت كتاب السالف الذكر ص ٣٨٨ ، ٣٩٢ و ٣٩٣

« ٢ » بلنت « التاريخ السرى » ص ٣٨٤

الى العدو اضاع سلطته . وعندئذ صور عرابي وزملاؤه في صورة «عصاة»
خارجين على ملكهم الشرعى . اما ان مليكا شرعيا يجوز له ان يخلد
شعبه في ساعة الشدة اولا يجوز فهذا مالم يخطر لاحد ببال .
والآن بقى علينا ان نبين للقارىء ما كان لضرب الاسكندرية
من الاثر فيما يسمونه مؤتمراً أوروبا الدولى وان تقتبع المراحل الاخيرة
التي قطعها انجلترا للتملص من مراقبته وبلوغ الغاية التي كانت تنشدھا
الا وهي الانفراء باحتلال مصر .



الفصل الخامس عشر

الاستيلاء على مصر

عند ما سلم لورد غرانفيل برقية الاميرال سيمور بالبدء في ضرب الاسكندرية بمت الى لورد دوغرين برسالة مطولة كلفه بابلاغها الى زملائه وفصل فيها الحوادث التي ادت الى ضرب الاسكندرية . وقد اختتم الرسالة بهذه الكلمات الخطيرة « ان حكومة جلالة الملكة لم يعد لها من استعمال القوة في القضاء على حالة اصبحت السكوت عليها مستحيلا . وفي رأياها ان الاصلاح والاقترب الى مبادئ القانون الدولي والعرف ان يكون الجيش الذي يستخدم في هذا الغرض هو جيش الدولة صاحبه السيادة فاذا لم يتيسر ذلك لتمنع السلطان فلا بد من التفكير في طرق اخرى . ولا تزال حكومة جلالة الملكة على رأياها الذي ابدته في منشورها في ١١ فبراير بان كل تدخل في مصر ينبغي ان يكون مظهرا لارادة اوربا وتضامنها » (١) .

علي ان الاشارة الى مبادئ القانون الدولي والعرف ثم ترديد الرغبة في تضامن اوربا في مصر - تقول ان هذا كله لقاء عمل الاميرال سيمور لما يهيم القارىء ملاحظته وسنرى عما قريب قيمة ما صرح به من

الحرص على ان تتولى تركيا بنفسها تأديب عصاة الوطنيين المصريين .
ولست الكلمات السابقة خطيرة لما ورد فيها من تصريح وتلميح كلهما
وباء وتفاق انما هي خطيرة لما صرح به فيها من ان الحرب مع مصر اصبحت
ولامناص منها وانه اذا لم تقم تركيا بهذه الحرب وجب النظر في « طرق
اخرى » ولم يبين اللورد نوع هذه الطرق لئلا ترتبه به ما غامضا . غير اننا
اذا نظرنا الى العمل الحربى الذى وقع في ١١ يولة والى الاستعداد الحربى
الذى اتخذ بعد ذلك مباشرة لما خاثرنا الشك فى ان انجلترا قد اعترمت
احد امرين اما الحصول على تفويض رسمى من الدول يجعل كلنا هي
العليا فى الحوادث التى اصبحت على وشك الوقوع واما القيام بعمل يضمن
لها ذلك .

واقف اظهرت روسيا تأثرها الشديد من بنى انجلترا هذا ورأت
الافائدة من المؤتمر اذا ظلت انجلترا تفتئت على جماعة الدول . ولذلك
أوعزت الى مندوبها بالانسحاب من المؤتمر معلنة « ان صاحب الجلالة
الامبراطورية يرغب فى الاشتراك فى المؤتمر على ان تكون قراراته
ذات قيمة وتأثير لان يكون مجرد موافق على امور واقعة » (١) . اما
الدول الاخرى وفى مقدمتها بسمارك فكانت الين جانبا . على انها لعدة
اسباب لم ترد ان تعهد الى انجلترا بمفويض رسمى والاقتضى ذلك اعطاء
تفويض الى فرنسا فيجبط المشروع السياسى الذى رسمه بسمارك فى ذهنه .

هذا من الجهة ومن الجهة الاخرى رأيت الدول ان الاحسن لها ان لا تتحمل
تبعة ما قد تقوم به انجلترا من الاعمال وبذا نحفظ لنفسها الحق في كبح
جهاها عند الضرورة . وبعد ان كان بسمارك يتحاشي اعطاء انجلترا هذا
التفويض الرسمي اخذ يفوضها فعلا في اطلاق يدها في العمل على
مستوليتها . واستطاع لورد دوفرين ان يخبر رئيسه في ٢٠ يولية بمحادثة
دارت بينه وبين القائم باعمال السفير الالماني مضمونها « ان دول الشمال
لن توافق على التفويض وخير لنا ان تقدم الى العمل وحدنا من غير
إبطاء . لقد اصبح كل انسان يعلم ان التحفظ الذي ائتمناه باسم « الظروف
القاهرة » يشمل كل ما قد نضطر الى عمله في الديار المصرية » . وقد ضرب
على هذه النعمة الكونت كالنوكي وزير خارجية النمسا فقال انه لا يمارض
في ان تتقدم الى العمل انجلترا وفرنسا بشرط ان لا يفهم من ذلك أنها
تعمل بتفويض من اوربا . الى ان قال « لقد سلكت كل من انجلترا
وفرنسا حيال مصر سياسة خاصة لم يستحسنها دائما . وقد ادت هذه
السياسة الى المصاعب الحالية التي لا يريد التورط فيها الى حد استحالة
النجاة منها » (١) .

كانت هذه النتيجة اكثر مما ظمئت به انجلترا . نعم انها كانت
تفضل ان تدخل مصر بتفويض صريح من الدول كما دخلت النمسا

البوسنة والمهرسك منذ سنوات فتكون حريتها في العمل آمن واحتلالها البلاد اسخ . والآآن وقد اصبح ذلك مستحيلا لم يبق للحكومة البريطانية الا ان تشد غرار عزيمتها وتتقدم الى العمل على مسئوليتها . وقد دارت المحادثات المذكورة في يومى ٢٠ و ٢١ يولية وفي هذا اليوم الاخير طلبت الحكومة الى البرلمان الموافقة على الاعتمادات الحربية الضرورية . فأجابها اليها في الحال .

يبد انه كان لا يزال ثمت للمسألة التركية . والى القارىء ماتم بشأنها .
ففى يوم ١٥ يولية تلقى مندوبو الدول اعتماد حكوماتهم للمذكرة المشتركة . وفى اليوم نفسه قدمت المذكرة الى الباب العالى . وعلى الرغم من ان عمل انجلترا كان واضح الخطر الا ان الباب العالى كان لا يزال يقدم رجلا ويؤخر اخرى . وفى ١٩ يولية ابرق لورد غرانفيل الى لورد دوفرين يكلفه بان يقترح على المؤتمر احد امرين اما ان يعهل الباب ١٢ ساعة او يشرع في البحث عن وسائل اخرى (١) غير ان الباب العالى كان قد احس بالمفاوضات الدائرة بين انجلترا والمانيا فابلق السفراء فى اليوم نفسه بانه قبل المذكرة وانه هول على ان يرسل الى المؤتمر فى جلسته المقبلة من يمثلونه فيه .

وهكذا زال « تصلب » تركيا وأصبح يستطاع من الآن ان تسير الاعمال باطراد طبقا للبرنامج الذى وضعه المؤتمر فتعباً الجنود ويمتد

اتفاق بين الدول العظمى الست وبين تركيا على تفاصيل المذكورة المشتركة وتطبيقها . وفي يوم ١٤ يولية ظهر مندوبو تركيا في قاعة المؤتمر لاول مرة وقبلوا رسميا اقتراح ارسال الجنود الى مصر . ثم اعلنوا في الجلسة الثالثة التي انمقدت بعد يومين ان الجنود على اهبة السفر .

يبد ان تركيا قدرت فلم تحسن التقدير . ذلك ان انجلترا كانت قد اطمانت فعلا من جانب بسمارك وكالنوكي فلم تعد ترغب ان ترى تركيا تحمل عليها على صنف النيل . فجهزت جيشا عرمرما لا يقل عن ١٥٠٠٠ مقاتل ارسلته الى الاسكندرية وما هي الا ايام قلائل حتى نزلت فصائله الاولى الى البر وعندئذ انقلبت لهجة الحكومة البريطانية فجأة وصارت عنيفة . فما كاد لورد غرانفيل يسمع بموافقة تركيا علي المذكورة المشتركة حتى ابرق من فوره الى لورد دوفرين معلنا ان السلطان « لا يمكنه ان يؤمل في استعادة ثقة حكومة صاحبة الجلالة (البريطانية) الا اذا اصدر بسرعة بلاغا يؤيد فيه الخديو ويعلن فيه عصيان عرابي » (١) وهكذا ضرب بالمؤتمر الاوربي عرض الحائط مع انه احد الطرفين المتعاقدين وحل التظاهر بالاخذ باصر الضيف محل الاعتراف السابق بسلطة الباب العالي التي لم يكن فيها نزاع . وجيء عنوة بشرط لم يمهّد البتة في شروط المذكورة التي وضعها المؤتمر وبالطبع ثارت تأثرة السلطان لهذا العمل ولمكن احتجاجاته ذهبت صبيحة في واد لأن حكومات الدول

المعظمي - بما فيها الحكومة الروسية - كانت قد قررت ان تترك حبل انجلترا على الغارب وتدعها تفعل ما يمن لها على مسئوليتها وابت ان تعطى تفويضا حتى في ما طلبته من حق حماية قناة السويس . وفي يوم ٢٧ يولية ابلغ لورد غرانفيل الميسو فريسينيه « ان حكومة جلالة الملكة وان كانت تقبل اشتراك تركيا فيما يختص بالتدخل في مصر فانها ستمضى فيما شرعت فيه من الوسائل » (١) ولقد كان هذا بمثابة تصريح بان الحكومة البريطانية صمت على ان تعتبر قرار المؤتمر كما جاء في للذكرة المشتركة لتوا لاقيمة له وانها ستقوم هي بما عهد الى تركيا القيام به وان اقصى ما يسمح به لهذه هو « الاشتراك في العمل » فحسب . وقد اشار لورد غرانفيل الى نياته هذه في الرسالة التي بمت بها الى لورد دوفرين في يوم ٢٨ يولية وهي مكتملة لرسائله بتاريخ ١١ يولية . فبعد ان استعرض فخامته ما وقع من الحوادث منذ ضرب الاسكندرية قال « ان حكومة جلالة الملكة مع احتفاظها بحرية العمل التي قد يوجبها الحاح الحوادث ترحب بكل اشتراك في العمل من اية دولة من الدول (٢) . فلم يذكر هنا اسم تركيا بل اندرج في مدلول اللفظ العام « اية دولة » ترحب الحكومة البريطانية « باشتراكها » متى وجد . ولم يكن المراد بأية دولة غير ايطاليا التي كانت انجلترا تفاوضها فعلا في الاشتراك في العمل معيى وادى النيل . وفي يوم ٢٢ يولية اقترح

(١) مصر رقم ١٧ > ١٨٨٢ < من ٢٣٤

(٢) المصدر نفسه من ٢٤٠

لورد غرانفيل على السيوفريسييه مع علمه برأى الحكومة الفرنسية في التدخل العسكري في مصر اذا لم تقبل تركيا الشروط التي وضعتها إنجلترا فان إنجلترا وفرنسا أملتان الى المؤتمر « انهما تريان ضرورة الاسراع بالعمل حقنا للدماء وحصا للفوضى » ولذلك عزمنا ما لم يكن للمؤتمر رأى اخر على ان تضما بالاشتراك مع دولة ثالثة - اذا امكن ذلك - ان نخطط الحرية التي تحمل للسالة » (١). وقد ابى السيوفريسييه طبعاً ان يسمح « باكثر من المساعدة للمينة لحماية قناة السويس ». على انه لم يعارض في ان تطلب إنجلترا الى ايطاليا (وهي الدولة الثالثة التي اشار اليها لورد غرانفيل في سياق رسالته) ان تشترك معها في التدخل الحربى (٢). فلما احست إنجلترا انها اصبحت قابضة على ناصية الامر طلبت الى ايطاليا جادة غير هازلة ان تفي مجيشاً لمرافقة الجيش البريطانى الواحف على مصر . وبديهي انها فعلت ذلك وهي عالة ان الاشتراك في الجريمة اشتراك في تبعها . على ان الحكومة الايطالية لم تكن لتصاد ييدها العقارب . ذلك ان السنيور مانسينى وزير خارجيتها اجاب في ٣٠ يولية على ما طلبته إنجلترا « بانه لا يستطيع بغير مناقضة لما هو واقع ان يفاوض خارج المؤتمر في تدخل آخر لم تجر مناقشة ما في صدره » (٣). ولم يكن هذا الجواب الاجواباً بصور ياخسب لان المؤتمر كان على علم بكل

(١) مصر رقم ١٧ < ١٨٨٢ > ص ١٩٤

(٢) المصدر نفسه ص ٢١١

(٣) المصدر نفسه ص ٢٥٥

ما كان يجرى خلف الستار . ولكن لما كان عمل انجلترا غير رسمي فقد تحاشت ايطاليا - كما تحاشت حليفاتها النمسا والمانيا - ان تتظاهر بمظهر الموافقة رسميا على هذا العمل وذلك لتقع التبعة كلها على عاتق انجلترا . وهكذا انقطعت المفاوضات مع ايطاليا . وفي غضون ذلك كانت المفاوضات دائرة مع تركيا . ولم يكن يسع الحكومة البريطانية ان تقطعها بلامسوخ معقول وخاصة وهي محتاجة الى اكتساب الوقت ريثما تقبل الجنود وتبدأ الاعمال العسكرية يضاف الى هذا ولعل ذلك هو اهم ما في الامر انها كانت تحرص على ان تنادي تركيا صاحبة السيادة على مصر بان عرابي عاص لتتخذ من ذلك مبررا لتدخلها بأنه لتأييد حاكم مصر الشرعي ومولاه السلطان . وفي يوم ٢٨ يولية قبل الباب العالي ان يلين عصيان عرابي مصر حافي الوقت نفسه برغبته في العدول عن الاحتلال الاجنبي بمجرد وصول الجنود العثمانية الشاهانية الى مدينة الاسكندرية « (١) . على ان لورد غرانفيل لم يوافق على ذلك بل طلب ان يعرف هل الباب العالي على استعداد للاشتراك مع الجنود البريطانية وهل يقبل اصدار البلاغ الخاص بمرابي قبل سفر الجنود العثمانية . واخيرا وافق الباب العالي على بقاء الجنود البريطانية ولكنه اصر على انسحابها مع الجنود التركية في آن واحد بمجرد استتباب الامن . اما فيما يتعلق بالبلاغ الخاص بمرابي فان الباب العالي قال انه على استعداد لاصداره قبل نزول الجنود التركية

الى البر في مصر (١) ألا لاشيء فوق هذا يمكن عمله دفعا لدوان الانجليز ولكن اللورد غرانفيل لم يحفل به بل اصر على اصدار البلاغ فور اقبل تحرك الجنود . اما فيما يخص بقاء جنود الدولتين فقد قال له انه امر يتفق عليه الفريقان فيما بينهما (٢) . اما ما عمل بعد ذلك فان لورد غرانفيل اشار على سفيره (في ٢ اغسطس) بان يعلن للمؤتمر « انه بعد نيل الغرض الحربى المراد ستستعين الحكومة البريطانية بالدول على وضع نظام قويم للحكومة مصر المستقبلية » (٣) . وقد تبادر الى ذهن لورد غرانفيل ان هذا كاف لتبديد شواف تركيا من اعتداء انجلترا على حقوقها . بيد ان تركيا ما كانت لتقبل هذه الوعود الضمنية من دولة طالما نقصت وعودها . وكان لتركيا الحق في ذلك فان نفس طلب عقد اتفاق خاص بقرطريقة تعاون جنود الدولتين وتحديدده لم يكن الا افتئاتا جديدا على المؤتمر الاوربى الذى اشترط في المذكرة المشتركة ان هذا التقرير لا يكون الا باتفاق الدول الست مع تركيا . على ان انجلترا لم تقتصب حق التوكيل الذى كان بنص المذكرة المشتركة لتركيا وحدها بل اغتصبت حقوق المؤتمر باجمعه . وعبثا احتج المندوبون الاترك على مطالب انجلترا الجائرة . ثم اعلن اللورد دوفرين الى المؤتمر ما كلفه به رئيسه وانصرف المؤتمر الى اعمال الجلسة وكانت تتضمن الكلام فى مسألة قناة السويس . وقد

(٢) مصر رقم ١٧ ١٨٨٢ ص ٢٦٢

(٣) المصدر نفسه ص ٢٦٥

(٤) المصدر نفسه ص ٢٦٠

كتب لورد دوفرين الى رئيسه يقول « بما ان هذه التصريحات لم تلق معارضة من الدول ولا من تركيا فن الواضح ان تصرفاتنا قد صادفت قبولا من جميع من يعنيه الامر » (١) ولعمرك قد كان هذا تأويلا غريبا لموقف الدول وموقف تركيا غرابة شكوى ذلك السياسى الداهية نفسه للمؤتمر بعد ذلك ببيعة ايام بأن الباب لم يرد على المذكرة المشتركة ردا صريحا (٢)

واخيرا سلم الباب العالي بكافة النقط التي اثارت الخلاف . ففى يوم ٦ اغسطس قدم بواسطة سفيره فى لندن مشروع اتفاق عسكري اشترط فيه ان تبقى الجنود التركية لمدة ثلاثة اشهر وان يكونوا م القائمين بالاعمال العسكرية بينما تبقى الجنود الانجليزية فى الاسكندرية وان تسلم الاسرى الى الخديو وان تترك جميع تفصيلات الحرب والادارة التي ستعقبها للقواد الانجليز والأتراك ليضعوها معا . فلم تقابل هذه الشروط الا بالاستخفاف والازدراء . وعارض لورد غرانفيل هذا المشروع بمشروع من عنده اشترط فيه ان ينزل جيش تركى لا يتجاوز عدده ٥٠٠٠ مقاتل فى نقطة معينة ويظل تحت امره قائده العام الذى يكون الى جانبه مندوب انجليزى ولا يتحرك اية حركة ولا يخط اية خطة الا بموافقة القائد الانجليزى العام وان ينجلي هو والجنود الانجليزية

(١) مصر رقم ١٧ (١٨٨٢) ص ٢٢٨

(٢) المصدر نفسه ص ٣٢٤

بعد انتهاء العمل في آن واحد (١) او بمباراة اخرى يكون الجيش التركي مجرد تكملة للجيش الانجليزي . اما تصرف شؤون الحرب وما يعقبها من الاتفاقات فتترك للانجليز وحدهم .

وليس من الضروري ان تفصل ما ترتب على هذه الاقتراحات من مفاوضات مملّة باطلّة بطلانا تاما . قول باطلّة لانه بينما كانت هذه المفاوضات دائمة كانت الجنود البريطانية منهمكة فعلا في الاعمال العسكرية في وادي النيل ولان كلا الفريقين المتفاوضين كان عالما بان كل لحظة تمر تجعل بضائع الفرض من الاتفاق الذي تجري المفاوضات من اجله وبالرغم من هذا لم تشأ الحكومة البريطانية ان تنزل عن شرط واحد من شروطها في حين ان الباب العالي . لكي يتي على حقوق سيادته كان لا يبالو جهدا في حمل خصمه على تعديل هذه الشروط . واستمرت المفاوضات شهرا . وفي يوم ١٣ سبتمبر اذن للورد دو فرين ان يوقع الاتفاق ولكن كان هذا هو نفس اليوم الذي وقعت فيه معركة التل الكبير التي ختمت بها المسألة المصرية كلها !! في هذا اليوم استطاع لورد فرونتيل ان يبرق الى لورد دو فرين يقول بلهجة التهم الصريح « اما وقد قضى الامر فليس لصاحب الجلالة السلطان ان يرسل جنودا الى مصر » (٢)

وهكذا انتهت المسألة انتهاء مضحكا . ولقد أراد السلطان أن

(١) مصر رقم ١٧ ٥١٨٨٢ من ٣١٦

(٢) مصر رقم ١٨ (١٨٨٢) من ٦٧

يحمل مركزه مشروعا في مصر بان يرسل الجند على الرغم من قوات
الفرصة ولكن الحكومة البريطانية عارضت في ذلك وكتب اللورد
غرانفيل الى لورد دوفرين بعد موقعة التل الكبير بخمسة أيام يقول
« اما وقد فات ما يوجب عقد الاتفاق العسكري المذكور بين هذه
البلاد وبين تركيا فان حكومة جلالة الملكة يسرها زوال دواعي البحث
في المصاعب التي ارتآها جلالة السلطان . وبناء عليه لفخامتكم أن تبلغ
جلالته بالطف عبارة انكم اذتم بقطع المفاوضات في هذه المسألة »
هكذا اختتمت هذه الرواية الهزلية رواية التدخل التركي . ولقد
أذيع على أثر ذلك في مشارق الارض ومغاربها عدة معاذير تنفي عن
السياسة البريطانية تهمة الشن والخداع وتنفي باللائمة على تركيا
التي أضاعت بعنادها مركزها في مصر . وليس للانسان أن ينتصر
لتركيا ليظهر اشمئزازه من مسلك الحكومة البريطانية . فلا شك في
أن تركيا قد أضرت أيما ضرر بمصلحتها بعدم تسجيلها بالموافقة على التدخل
في شؤون مصر . ثم ان فرنسا ارتكبت خطأ نفسه عند ما أعلنت
على لسان المسيو فريسينييه بان ارسال الجنود الى مصر هو آخر وسائل
التدخل عندها . فبعد أن تخلت البولتان اللتان يعنيهما الامر أصبحت
انجلترا التي لم تكن مثلها في التعرج والتأثم حرية بالفوز والانتصار
على أن النقطة الجوهرية التي لا ينبغي اغفالها هي أن انجلترا لما أحست
بأن تركيا صممت على التدخل في نهاية الامر تدخلت هي في مصر

بعمل وحشى وبند لم يسبق لها مثيل وبذا أصبح كل تدخل من جانب تركيا يعتبر مجرد مساعدة لا تشعر بشيء من حقوقها بصفتها الدولة صاحبة السيادة على مصر . فلا غرو اذا رأينا الباب العالي يقدم رجلا ويؤخر أخرى بعد ذلك ولا يرضى أن يوقع على اتفاق لا يترك له الا عمل خادم لا يجلس منفذ لمشيئتها . ولمترك ليس الا نقاشاً أن تعلن انجلترا أن تركيا هي التي أضاعت بطلانها السياسية مكانها السامية في مصر . فلقد ضاعت هذه المكانة في يوم ١١ يولية عند ما أطلق الاسطول الانجليزى قنابله على مدينة الاسكندرية .

وقبيل انتهاء مهلة المفاوضات الانجليزية التركية انتهت مهلة مؤتمر الاستانة . فلقد أصبحت أعمال ذلك المؤتمر لا معنى لها منذ أن أذن بسمارك لانجلترا ان تعمل على مسئوليتها . وعلى ذلك ابلغ القائم بأعمال السفارة النمساوية في لندن اللورد غرانفيل في ١١ اغسطس ما تراه حكومته على أثر تسوية مسألة الاتفاق مع تركيا من أنه يجب تأجيل جلسات المؤتمر ريثما تنتهي الأعمال العسكرية « (١) . ولم يقترح سوى وجوب موافقة المؤتمر قبل ارضاضه على بلاع يضمن تأكيد اللورد دوغرين في ٣٠ يولية « ان التسوية النهائية للمسألة المصرية يجب تركها لنظر اوربا وحكمها » وما أسرع ما وافق لورد غرانفيل على ذلك . وفي الجلسة التالية التي عقدت في ١٤ اغسطس قال المندوب الايطالى ان الوقت قد حان

لتأجيل أعمال المؤتمر فوافق المندوبون جميعا على ذلك ما عدا المندوبين
الأتراك فاتهم احتجاجوا على ان خذلوا في موقف من أخرج المواقف
وحفظوا لانفسهم الحق في تعيين ميعاد الجلسة التالية لزملائهم (١).
ولكن جلسة تالية لم تعقد قط . نعم كانت هناك نية لعقد جلسة رسمية
خاصة يضاف فيها الى « اتفاق البراءة من الآثورة » « ان الوزارات
الاوربية قد تفاهت بطريقة ودية على أن التسوية النهائية للمسألة
المصرية لا تتم بغير اشتراك الدول كلها (٢) » . ولكن لم يرق هذا في
عيني الحكومة البريطانية . وليس يخفى أن تلك الدولة كانت على النوام
مستعدة للاذعان لرأى الدول عند ما كانت لا تستطيع انفاذ ما تريد
فان كان الامر على عكس ذلك فاتها كانت أحذر من أن تولى وجهها
شطر الدول . لذلك قال لورد غرانفيل عند ما سمع بما يراد اضافته الى
الاتفاق « ان حكومة جلالة الملك لا ترى حاجة الى هذه التصريحات
المتكررة » (٣) . فلما تشدد الكونت كالنوكى فى الامر وم بأن يدعو
المؤتمر من تلقاء نفسه الى عقد جلسة أخرى وافق اللورد غرانفيل
على عقد الجلسة بشرط أن تغير كلمة « اشتراك » بكلمة « اطلاع »
أو « استشارة » . وهنا اتضح حرص اللورد على التخلص من الوعود
التي قطعها على نفسه فيما مضى . وأراد الكونت كالنوكى التوفيق

(١) مصر رقم ١٧ (١٨٨٢) ص ٣٣٥ - ٣٣٦

(٢) مصر رقم ١٨ (١٨٨٢) ص ١

(٣) المصدر نفسه ص ١

فاقتراح كلمة « الموافقة » وهذه أيضاً لم تعجب اللورد غرانفيل وقال
 انها تسمى « ان امتناع دولة واحدة قد يحول دون التسوية » ثم انه
 « بعد تصديق الوزارة » عرض رسمياً للفظين اللذين اقترحهما وهما
 « اطلاق » أو « استشارة » مؤكداً قوله « بعد تصديق الوزارة »
 واعلن ان « ليس في نية حكومة جلالة الملكة أن ترجع في تصرحيحاتها »
 وأنه اذا كانت العبارة التي ينظر فيها الآن قد رأتها تافهة بعض الشيء «
 فهي مع ذلك « مستعدة لأف توافق عليها اذا اختير اللفظان اللذان
 اقترحا » (١) ومتى تكلم وزير الخارجية « بعد مصادقة الوزارة » فعنى
 ذلك أنه يعطيك بلاغاً نهائياً . ولما كان الكونت كالنوكي من غير شك
 قد تداول الرأي هو وبسارك فقد رضى بالدول عن الامر كله مفضلاً
 تركه رسمياً على ما كان عليه في ٣٠ يولية . وهكذا انتهى المؤتمر اثناء
 غير طيبى ونجحت انجلترا من ورطة غير جميلة .

وهنا يتساءل الانسان طبعاً وماذا كان موقف فرنسا ؟ والجواب
 سهل ميسور : ان فرنسا منذ أن قررت عدم متابعة انجلترا في اصطناع
 القوة لحل مايسى على سبيل التلطف في القول بالمسألة المصرية
 وانسحب اسطولها في ذلك اليوم المشهود يوم ١١ يولية لم يكن أمامها
 الا أحد أمرين . اما أن تعلن الحرب على انجلترا أو أن تقيدها بكل
 ما يمنع استئثارها بمصر دون سائر الدول وفيهن فرنسا . ولقد اصاب

في اختيار الامر الثاني الذي ساعدها فيه بسمارك على ما يظهر . وبلغ من اعتقاد الاحرار الفرنسيين بصحة هذه الخطة انه عند ما طلب المسيو فريسينيه الى مجلس النواب اعتمادا مالياً لحماية قناة السويس أبي المجلس أن يصنى لادته ورفض اقتراحه فاستقال لذلك في أول أغسطس وقامت وزارة جديدة برئاسة مسيو دكلرك

وهكذا تمكنت انجلترا من ان تخلى الجو لنفسها . وكان اكبر الفضل في ذلك الى بسمارك من جهة ومن جهة أخرى الى جرأتها على الاستهانة بالقوانين الدولية ونكاتها بما قطعته من المهود على نفسها . وتلت ذلك غارة سريعة فعالة امدت الى حد كبير بما اجادت الصحف الفرنسية وتشنق تسمية «فرسان القديس جورج» (اي الجنيهات الانجليزية) (١) . وفي يوم ١٣ سبتمبر شنت السير جارنيت وولسلي في جهة التل الكبير ما كان لدى عرابي من قوات ، مثلة النظام فاسدة القلوب سيئة القيادة . وما هو الا يومان حتى سقطت القاهرة في ايدي الانجليز وقضى على ما كان لمصر من حرية واستقلال .

وهكذا صدقت الاحلام . واحسب اتنا لو جارينا ماذاعه انصار الاحتلال من سخافات لقنا ان مصر انما صارت للانجليز مصادفة واثاقا

(١) اذا أراد القارئ وصفا كاملا صحيحا لهذا الحاح المهم من تاريخ الحملة المصرية فليرجع الى كتاب طست السالف الذكر من ٤٠٠ - ٤١١ . ولقد كانت الحرب أصلح حاتم لسنوات طوال كانت كلها اعتداء على مصر . فالسياسة البريطانية في مصر كانت حقيرة المشأ ديث الوسائل والالوب

لا عن طريق الكيد والدس . بيد ان الذين تتبعوا هذه القصة بشيء من العناية والاتفات يقولون معنا ان الساسة البريطانيين والجمهور البريطاني لم يهملوا قط الاتفاع بكل حادث من شأنه اسلام مصر لانجلترا وانهم كانوا اذا ما اعوزتهم الحوادث خلقوها بالكيد والاحتيال وان انجلترا في جميع علاقاتها بمصر لم تخفف عنها الوطأة بل كانت بالعكس تضيق عليها الخناق بكل مافي استطاعتها وبأحلال نفسها محل فرنسا التي كانت تنافسها وتباريها وانه لم يكن من سبب لعدائها لاسماعيل باشا ثم لرأى فيما بعد غير خوفها بحق ان مصر اذا كانت دستورية سهل عليها الافلات من قبضتها وانها لم يتمتعها ان تفلظ على مصر ويضطرها الى استمالة الباب العالي غير ظننا ان كل محاولة منها لضم مصر توقعها في حرب مع اوربا لو على الاقل في مشاكل لا يستهان بها وانها عندما رأت ان هذه المخاوف لا اساس لها اغتبطت بتلك المفاجأة اللذيذة . هذا ولا ينبغي أن تنسى الى جانب هذا كله لها هي نفسها كانت عاملا فعلا في الامر فقد سعت الى تلك المفاجأة « عندما نزلت الى الميدان ونحمت بضربها الاسكندرية دول اوربا جميعها .

ولا حاجة بنا الى تفصيل بقية ما وقع في مصر من الحوادث في تلك السنة . فقد « وطد » السيرجانيت دولسى النظام في القاهرة وحجى بلورد وفرين من الاستانة لينظم حالة البلاد السياسية وفقا للمصالح الانجليزية الاستعمارية المالية فكانت باكورة اعماله في هذا السبيل انه التى للمراقبة

الثنائية بالرغم من كافة الجهود الحديثة باعادة الحالة الى ما كانت عليه والقيام مع الاخلاص بالتعهدات الدولية . وقد احتجت الحكومة الفرنسية على هذا الالغاء اشد احتجاج ولكن فهب احتجاجها صيحة في واد . فان انجلترا بعد ان اصبحت صاحبة الحول والطول لم تعد تحفل كثيرا بامر منافستها السابقة وعرضت عليها على سبيل التعميض ريلسة صندوق الدين فرفضته فرنسا مع الاحتقار . وفي الوقت صدر امر مال بالناء الدستور والبرلمان المصرى دفعة واحدة وعهد الى لورد دوفرين بوضع مشروع جديد « لنظم نيابة » يكون ستارا لسواة الحكم المطلق الذى اعيد الى الخديو والذى اصحح في الواقع حكما استبداديا انجليزيا . وقد قام اللورد دوفرين بالمهمة بكفايته الموهوبة . وقد كتب فيما بعد يقول (١) « لقد كان فى نيتنا ان تكون علاقتنا بالمصريين بحيث تجعلهم يمدوننا بمليمة الحال افضل اصدقائهم ونصحائهم ولكننا لم نجعل بخاطرنا ان نأخذهم فى سبيل ذلك باتباع ارائنا وان نحجر عليهم حبرا يستثير حفاظهم : لقد رغبتا ان يحيا المصريون حياتهم التى القوها وان يدبروا حكومتهم من غير ان يعوقهم عن ذلك شاغل خارجي ما » . وقد نفذ هذا البرنامج الجليل باشاء مجلسين نيابين يعينان باغراض الحكم الذاتى احدهما يعرف بمجلس شورى القوانين والاخر بالجمعية العمومية . ويتألف الاول من ثلاثين عضوا تعين الحكومة منهم اربعة

(١) مرقم ٣ (١٨١٢) ص ٣٠

عشر. وتنتخب مجالس المديرية بقيتهم. وانما سمي مجلسهم « بشورى القوانين » لانه لم يكن لهم الحق في اجازة اى قانون بل يدون اوامم فيها تعرضه عليهم الحكومة من المشروعات القانونية وللحكومة بعد ذلك ان توافق على القانون أولا وان تقبل رأى المجلس او ترفضه . يضاف الى ذلك انه ليس من اختصاص المجلس ان ينظر في بعض ابواب الميزانية الخاصة بالايادات والمصروفات التى عينتها المعاهدات الدولية. اما الجمعية العمومية فتتألف من اثنين وثمانين عضوا ينتخب منهم اهل البلاد بطريقة ضيقة ستة واربعين عضوا فقط والباقيون هم عبارة عن الستة النظار واعضاء مجلس الشورى الثلاثين . ومن اختصاص هذه الجمعية الا تفرض ضرائب مقررة جديدة الا بموافقتها وفيما عدا ذلك فرأيا كراى مجلس الشورى استشارى بحت . وهي تجتمع مرة كل عامين وجلساتها كجلسات المجلس سرية لا علنية .

هذا هو الدستور الجديد الذى وضعه لورد دوفرين ليتمكن المصريين من « ان يحيوا حياتهم التى القوها وان يدبروا حكومتهم الخ .. » ولقد صدق من وصفه في مجلس العموم بانه « صورة كاذبة للحكم الدستورى » (١) ومع ذلك فقد وافقت عليه الحكومة البريطانية بمنتهى الارتياح والسرور وهنا انتقل كل ما فى مصر من السلطة الى القنصل البريطانى العام الذى ظل محتفظا بهذا اللقب الوضع ، والى اعوانه مستشارى النظارات المختلفة.

(١) هكذا وصفه المستر لا بو شير . هاسارد . للمناقشات البرلمانية الصادر ٢٧٦ سنة ١٨٨٣

ومع انه لم يكن هناك تمهد كتابي من الخديو ولا من نظاره باطاعة
 المعتمد البريطاني وموظفيه (١) لكن هذه الطاعة اصبحت توقعها امرا
 معلوما والتشدد في طلبها واجبا احيانا . وقد انكر لورد دوفرين هذه
 النية وكتب بريائه اللذيذ بعد ان اتم تجديد النظام الدستوري يقول «لو
 كنت ندبت لان انظم شؤون مصر على الاساس الذي تقوم عليه ولاية
 هندية تابعة لنا لتغيرت وجهة النظر . اذن لا خضعت يد المعتمد القادرة
 كل شيء لارادته ولا استطعنا في خمس سنين ان نزيد ثروة البلاد للمادية
 ورفاهتها بتوسيع الارض الزراعية وما يترتب على ذلك من تعاظم الايراد
 ولكن المصريين والحالة هذه كانوا يرون بحق انهم اشتروا هذه المزايا بمن
 غال هو استقلال بلادهم » . ولم يكن المراد بهذه العبارات الخلافة غير
 الرماد في عين الجمهورين البريطانى والاوربى والافهى في الواقع تثبت
 ما تريد فيه . فان قنصل بريطانيا العام قد اصبحت بالضبط عميد امن طراز
 حكام الولايات الهندية الاهلية وانحطت مكانة الخديو الذى طالما عنيت
 الحكومة الانجليزية باعادة سلطته واصبح مجرد الله صماء ليس له من الامر
 شيء واصبح النظار وعامة رجال الادارة خاضعين للموظفين الانجليز .
 والحقيقة ان ما جاء به اللورد دوفرين هو الحماية المقنعة ليس الا (٢) .

(١) رد السير ادوارد غراي في مجلس العموم على سؤال من السيد كاتل يوم ١٤ مايو سنة ١٩٠٨
 (٢) يقول كاتب المقالة المسومة « هل كانت الحرب المصرية ضرورية » المنشورة في مجلة
 الكوارترلى ريفيو المجلد ١٥٠ سنة ١٨٨٢ ص ١٢٣٣ ان تدخل بريطانيا بالقوة في مصر كان
 صراحة لاعادة سلطة الخديو والحال التي كانت عليها البلاد ولكن هذا التدخل قد قضى على
 هذين الامرين بطريقة ضالة وهو ما كان يكون لو اقتصر غراي

ولقد كان من الضروري ان يختار رجل يعمل عمل المعتمد . اما السير ادوارد ماليت فلم يكن اهلا لهذا العمل من عدة وجوه . فن جهة كان يفضا الى المصريين . ومن جهة اخرى كانت تنقصه قوة الخلق وسعة الحيلة اللازمة . واما السير اوكلند فقد كان يقعد به اول السبيين المذكورين وان رباطة جأشه قد تتحول الى وحشية مذمومة . فلم يبق ممن خبروا شئون مصر الحالية غير السير ريفرز ولسن والسير ايفلن بارنج . وربما كان الاول كالثاني اهلا للمنصب لولا شدة اتصاله بالمالين الفرنسيين . وعلى ذلك وقع الاختيار على السير ايفلن بارنج . وفي ١١ سبتمبر ظهر المعتمد الجديد في القاهرة للمرة الثانية . وقد ظلت مصر ستا وعشرين سنة تحت « يده القادرة » مسلوبة الارادة بل مجرد آلة تسيرها الادارة البريطانية الاستعمارية كما تشاء .



الباب الثالث

ادارة مصر

ان قولهم (المسألة المصرية) لا يراد منه - كما يتبادر الى اذهان
بعض من لا يعرفون اساليب التلاعب الحديث بالالفاظ ، كيف تدار
مصر بحيث تضمن مصالحها الخاصة ورفاء اهليها ، ولكن يراد منه هل
تدار وكيف تدار منذ الآن بحيث تصبح حالتها وحالة اهليها السياسية
خاضعة لمصالحنا وسعادة قومنا . - المستر و . ا . غلادستون « الاعتداء
على مصر والحرية في الشرق »

الفصل السادس عشر

اعمال اللورد كرومر المالية

ان الجاح في حياتنا الدنيا كالصدقات يذهب بكثير من السيئات . فالمنظر الخلاب لعمل انجلترا في مصر كان عاملا كبيرا في اطمئنان الذين ثارت نفوسهم في بدء الامر سخطا على الطريقة التي اتبعتها انجلترا لتوطيد مركزها في هذه البلاد . وقد يقول هؤلاء : « ماذا عساكم تريدون ؟ فلنسلم معكم باننا لم نتل هذا المركز في مصر بطرق شريفة . ولكن تعاملوا فانظروا النتائج . لم ننقذ مصر من الخراب ؟ لم نصلح ماليتها اصلاحا باهرا ؟ لم نتقدم مصر خلال السبعة والعشرين عاما الماضية قدما عجيبا ؟ فاذا يهكم اذن من امر عيئتنا الى مصر اذا كان مقامنا بها قد عاد على الشعب المصرى باجزل الفوائد ؟ لقد جعلنا مصر من اكثر بلاد العالم رخاء وسعادة وحسبكم هذا لتسوين ماعملناه » . وهذا التدليل يؤيد عادة بارقام تبين تقدم البلاد من نواح عديدة - زيادة في الدخل والخرج ، رواج في التجارة الخارجية ، كثرة في السكك الحديدية والتلغرافات . اتساع في مساحة الاراضي الزراعية ، ازدياد في عدد السكان وهم جرا (١) . واحسب ان هذا التدليل لا يشف الا عن امر

(١) في اليوم (٢٨ اكتوبر سنة ١٩٠٨) الذي منح فيه لورد كرومر حرية مدينة لندن نصرت التيس « بيانا » غلبا يدل على تماطم دخل مصر وخارجها ووارداتها وصادراتها ولوباح رؤوس اموالها بل واعمال يبردها فيما بين عامي ١٨٨٤ - ١٩٠٦

طبيعى هو اعجاب العامل بعمله وانه لمن الطبيعة البشرية ان ينطلى هذا الاعجاب على شعور اخر - شعور الخيرة وعدم التثبت أكان الاحتلال البريطانى مشروعا فى اصله ام غير مشروع .

ولم يكن مسلك انجلترا ازاء اوربا بوجه عام يختلف عن هذا المسلك نفسه . فلقد لبثت فى مصر اكثر من ربع قرن من الزمان من غير توكيل وعلى الرغم مما قطعت من العهود المدينة للجلاء عن البلاد بمجرد استتباب النظام فيها بئث هذه المدة وهى حريصة كل الحرص ان لاتمس مال الدول اوربا من حقوق اساسية ومنتفعة فى الوقت نفسه بسلطة تكاد تكون مطلقة ومناقضة لاتفاق البراءة من الاثرة المبرم فى سنة ١٨٨٢ . فكيف استطاعت انجلترا ذلك كله ؟ لاجرم انها استطاعت ذلك بقدرتها على الاستفادة مما للنجاح ومزاياه من منظر غلاب لأنها لما نجحت فى تنظيم مالية البلاد وادارتها سمحت لها الدول الاوربية التى كان رعاياها يهتمون بشؤون مصر المالية والتجارية بالاحتفاظ بمركزها الباطل فى وادى النيل . سمحت لها بذلك وكأنها قد غضت الطرف عن كافة الاتفاقات السالفة غير انه قد صرح ذات مرة لانجلترا بانها ان لم تنجح فى تنظيم مالية مصر فى مدة وجيزة (قد عينت بالفعل) تنسحب من البلاد وتختص مكانها للجنة ادارية دولية . . ولكن انجلترا اضطلعت بالمهمة فسمح لها بالبقاء فى مصر . وكان نجاح لورد كرومر فى اتقاذ انجلترا من تلك الورطة المخزية مما اكسبه شكر انجلترا الرسمية وعاد

عليه بشهرة السياسى العظيم .

فى كل تاريخ يكتب لمصر الحديثة ينبغي ان يكون تحليل عمل الانجليز فى مصر ركننا اساسيا هاما . فما الذى عملوه ؟ وكيف عملوه ؟ هذان سؤالان لا بد من الاجابة عنهما قبل المحرول على صورة كاملة لعمل انجلترا فى مصر . ولما كان الاصلاح المالى الذى قام به لورد كرومر هو اهم اعمال انجلترا فلنتكلم عليه اولاً .

لقد جرت المادة عند تقدير اعمال لورد كرومر ان يقارن بين حالة مصر فى اواخر حكم اسماعيل باشا وما صارت اليه بعد ان حكمها القنصل المسيطر العام ستا وعشرين سنة . اما صاحب هذه الطريقة فى المقارنة فهو اللورد كرومر نفسه فقد كتب فى سنة ١٨٨٥ (١) يقول « ان ما أدت اليه المجهودات التى بذلت فى اصلاح الادارة المصرية حتى يومنا هذا من النجاح والتقدم تتوقف قيمتها على المقياس الذى يختار للمقارنة . وعندى ان المقياس الصالح الوحيد هو ان تقارن بين الحال الحاضرة بحال مصر منذ سنوات قلائل » وقد كرر فيما بعد للمقارنة بهذه المقاييس فى تقاريره السنوية لا بل ان مرؤوسيه نسجوا على منواله . مثال ذلك ان المستر ف . س كلارك كتب فى سنة ١٨٨٨ يقول . « . . . للوقوف على مبلغ ما تم من التحسن أبسط لتقاريء ما كانت عليه حالة الفلاحين فى أواخر عهد اسماعيل باشا (٢) »

(١) مصر رقم ١٥ « ١٨٨٥ » ص ٤

(٢) المصدر نفسه ص ٢

وقد ينجح الى الانسان لاول وهلة ان لاشيء أعدل من أن نجري المقارنة على هذا الاساس . ولكن قليلا من التأمل كاف لانتفاع القارى بان هذه الطريقة مضطربة تماما . فإذا كانت السنوات الاخيرة من عهد اسماعيل باشا ؛ انها لم تكن من سنوات حكمه كلية بل كانت من سنوات حكم وكلاء حملة القراطيس الاوربيين الذين كان كل مهمهم الحصول على «الكوبونات» الباهظة كاملة غير منقوصة وفي مواعيدها مما ضحوا الاجل بكل فرع من فروع الادارة الاخرى . ولا ريب في أن الباحث الذى يتخذ هذا العصر من تاريخ مصر الحديثة مقياسا للمقارنة بينه وبين اى عصر لاحق انما يسلك في بحثه طريقا مؤدية حتما الى نتائج غير صحيحة . ان المقارنة الحققة ينبغي أن تكون بمقاييس أخرى فالما أن تكون بمقياس العصر السابق على سنة ١٨٧٦ قبل أن تستبد الكوبونات بالادارة المصرية أو تكون بمقياس العهد القصير الذى ينتهى بسنة ١٨٨٠ وينتهى بسنة ١٨٨٢ ايام كان قانون التصفية لحسن حفظ ادارة ذلك العهد وحكم اللورد كرومر فيما بعد ، قد قص الضحايا التى استتبعها الكوبونات . فلذا ما قارنا بهذين المقياسين وهما على ما نعتقد المقياسان الوحيدان الصالحان للمقارنة . وان كان هذا ليس رأى اللورد كرومر . لجاءت النتيجة مختلفة كل الاختلاف هما ذهب اليه اللورد . ولقد رأينا في فصل سابق (هو الفصل الثالث) أى تقدم وأى نجاح أحرزتهما مصر في عهد اسماعيل باشا ولا حاجة

بنا الى أن نكرر هنا ما أوردناه هناك من أرقام وأدلة . ولكن لا جدال في أننا لو جعلناها نصب أعيننا لوجدنا ان تقدم مصر في عهد لورد كرومر ليس على أكثر تقدير الا استثناءفا واطراداً للتقدم السابق الذى قطعته غارة الحكومتين الانجليزية والفرنسية على البلاد ولا يختلف عن ذلك تقدم مصر المالى فى عهد لورد كرومر اذا قورن بحال مصر المالية فى عهد المراقبة الثنائية . وقد رأينا فى هذا المجال أيضا انه بتنفيذ قانون التصفية - وتلك مرحلة طالما سألها اسماعيل باشا فلم يجب سؤله - قد نجح المراقبان فى ايجاد التوازن بين باقى الميزانية نجاحا كان من أثره أن ختمت سنة ١٨٨١ بزيادة تقدر بـ ٨٠٠,٠٠٠ جنيه وان ميزانية سنة ١٨٨٢ التى وافق عليها شريف قد قدر أن تعطي زيادة وأن كانت أقل من زيادة العام الماضى . فقد قدرت الإيرادات بـ ٨,٨٤٦,٠٠٠ جنيه والمصروفات بما لا يزيد عن ٨,٤٦٣,٠٠٠ جنيه (١) وهنا يتضح مرة اخرى ان الاصلاح الذى أدخله لورد كرومر على مالية مصر لم يكن الا استمراراً للاصلاح الذى بدأ فى عهد المراقبة الثنائية ، وان النقطة التى بدأ الانجليز أعمالهم منها لم تكن بعيدة ولا التقدم الذى تم فى عهدهم كان مستحدثا كما خيل الى اللورد كرومر وإلى الجمهور . لقد جاء قبل اجمنون ملوك وما كانوا ملوك سوء .

وفي الواقع ان الانجليز لما اخذوا على عاتقهم ادارة مصر لم يروا

الحالة حرجية كما صوّرها اللورد كرومر فيما بعد ليعظم من شأن أعماله .
فلقد نظر اللورد دوفرين ومن جاؤوا في بشته او الحق بها فيما بعد الى
الحالة نظرة تفاؤل واستبشار رغبة منهم دون شك في ان يؤكدوا لجمهور
الاوربي النجاح الذي ستؤدي اليه مجهودات انجلترا في اعادة النظام
وحسن الحال . فهوروا من نكبة المصريين وفداحة الضرائب واجتهدوا
في ان يظهروا للعالم ان من السهل تذليل العقبات باتخاذ الوسائل الادارية
اللازمة . فذكر (١) لورد دوفرين مثلاً ان ضريبة الفدان التي تراوح
بين ١٦ شلن و ٣٢ شلن لا تعتبر ثقيلة على ارض ينتج الفدان منها في
الوجه البحري ما يختلف قيمته بين ١٥ جنيه و ٣٠ جنيه وانه ان كانت قوة
الانتاج في الصعيد اقل بكثير منها في الوجه البحري فان شر الضرائب هناك
لا يرجع الى فداحة الضرائب نفسها كما يرجع الى عدم المساواة في توزيع
الضرائب والى نظام المساحة العتيق الذي يعضى مع الزمن الى عهد محمد
على . ولقد ذكر المستر فيليز ستيوارت الذي رافق لورد دوفرين في
بشته ان الضريبة المفروضة على الفلاح المصري ليست فادحة بل هي في
الواقع دون الضريبة التي يؤديها الفلاح الانجليزي ، (٢) ونفي وهو غضبان
أشف ما شاع في انجلترا من ان « الضرائب في مصر قد زادت اجابة
لمطالب حملة السندات » . قال : « ان جميع من حادثهم من المصريين
يجمعون على ان الضرائب الحاضرة قد وضعت في بدء عهد الخديو

(١) مصر رقم ٦ « ١٨٨٣ » ص ٦٢

(٢) مصر رقم ٧ « ١٨٨٣ » ص ٣

الاسبق اى قبل وجود الدين الاجنبى،^(١) واكد القنصل كوكسون للجمهور في تقريره عن تجارة الاسكندرية سنة ١٨٨٣ ان «حال الفلاحين قد تحسنت بالاجمال تحسنا ظاهرا كما يستفاد من ادائهم ديونهم الفادحة الى المرايين»^(٢). بل ان لورد نورثوك الذى ذهب الى مصر بعد عام بصفته مندوبا ساميا ليفحص حالة البلاد المالية لم ير وجها للتفكير فى ان ثمة «فقرا مدقما» وكان يعنى بالفقر المدقع «الحاجة الى الكفاف من العيش». وصرح بان المصريين «على الاجمال احسن حالا من فلاحى الهند». وان كان ثمة ديون كثيرة فليس ذلك راجعا الى قلة الضرائب ولكن الى «تهور الفلاحين فى شؤون الزواج وغيره من وجوه الاتفاق ثم الى اقتراضهم على اراضيمهم الذى سهله تدفق رؤوس الاموال الاجنبية على البلاد»^(٣)

كانت هذه الاقوال لاشك اقوال تفاؤل واستبشار وربما كان بعضها على اقل تقدير يرمى الى خدعة الجمهور الاوربى الذى كان يتلطف الى معرفة مصير الكوبونات الثمينة بعد ان جعل الانجليز انفسهم مسئولين عن ادارة مصر. ومع ذلك فان هذه الاقوال ترى كيف كان الانجليز فى السنة الاولى او نحوها من سنى الاحتلال يبيدين عن تلك النظرة السوداء التى اقتصت سياستهم فيما بعد ان ينظروها الى حال

(١) مصر و م ٧ « ١٨٨٣ » ص ٥

(٢) الصحيفة البرلمانية التجارية رقم ١ « ١٨٨٥ » ص ١٣

(٣) مصر رقم ١ « ١٨٨٧ » ص ٨٧

مصر وقت مجيئهم اليها . لقد اعتقدوا ان الفلاح بقليل من الاصلاح الادارى يصبح قادرا على تأدية الضرائب التى فرضها عليه قانون التصفية وتوقعوا ان الميزانيات الجميلة - ميزانيات ١٨٨٠ - ١٨٨٢ ستستمر بلا انقطاع .

اما ان الرياح جاءت على عكس ما اشتها فلا تقع تبعته على الحسكام المصريين السابقين ولا المراتبة الثنائية . بل على مأساة التدخل البريطانى التى حدثت فى الفترة التى كانت بين وزادة شريف وعجىء لورد كرومر وهى مأساة ادت بدورها الى رزايا جديدة اصاب مائة البلاد ولاربب فى ان ما بذلته البلاد من التضحيات الجسيمة من مائة وغير مائة فى سبيل مقاومة العدو كان كافيا لاحداث الارتباك الاقتصادى فى وادى النيل لسنوات عديدة . على ان الامر لم يقف عندهذا الحماق ان انجليز تذبوا باحد القرارات التى وضعا مؤتمرا الاستانة (وهو القرار الاوحد الذى قوبل منهم بالاحترام) فحملوا الخزانة المصرية ما تكبدوه من النفقات بسبب الحرب وكأئما ارادوا زيادة العطين بلة فلهظوا عاتق الخزانة بمحاولتهم الباطلة استرداد السودان من « المتمردين » . ثم جاء دور الترويض عما اظففته النيران او تناولته يد التخريب على اثر ضرب الاسكندرية وهنا اظهر الانجليز سخاءهم المنقطع النظير اذ أعلنوا ان لا بد من التجميل بترويض منكوبي الحريق عما تكبدوه من الخسائر تعويضا تاما . واذاك تشكلت لجنة للنظر فيما يقدم اليها من طلبات

التعويض فأخذت تباشر أعمالها بسرعة مدهشة حتى أنها اقرت في احدى الايام ما لا يقل عن مائتى وعشرة طلبات (١). ولقد بلغ مجموع ماقرر دفعه لاولئك المنكوبين ١٠٠٠ و ٩٥٠ و ٣ جنيه اولما حان وقت الدفع لم تنشأ الحكومة البريطانية ان تأخذ على عاتقها هذه الغرامة الفادحة باعتبارها المسئولة عن ضرب الاسكندرية ولا أن تكلف بها حملة القراطيس كما ألح البعض في ذلك بل قررت ان تبسطها على عاتق المكلف المصرى . ولمعرك ليس يمكن ان يتصور الانسان ما هو ادنا من هذا على انه لم يكن اول ولا آخر ما ارتكبته وزارة الاحرار ضد مصر .

وكان بديها ان تؤثر هذه الاعباء الباهظة الجديدة في مركز الخزانة المصرية الدقيق . وفي الواقع لقد ختمت ميزانية سنة ١٨٨٣ بعجز ينيف عن ٦٠٠٠ ر ٦٠٠ جنيه بينما قدر العجز في سنة ١٨٨٤ ! ٢٠٠٠ ر ٢٩٤ ر ١٠٠ جنيه (٢) . وفي خلال حملة السودان اى - بعد هذا التاريخ - ذكر اللورد كرومر انه لا ينتهى عام ١٨٨٤ الا ويصير العجز دينا سائرا جديدا يبلغ مقداره ٢٠٠٠ ر ٨٠٠ ر ٨٠٠ جنيه بما يتراكم من ثغرات الحملة السودانية وجيش الاحتلال (التي كلفت الخزانة المصرية بدفعها) والتعويضات لضحايا حوادث الاسكندرية وغيرها (٣) . وقد كان هذا معناه وقوع ارتباكات مالية اخرى او حدوث افلاس جديد .

(١) خطبه السير جورج كابل في مجلس العموم هاسارد - مجموعة المناقشات البرلمانية المجلد ٢٧٧ (١٨٧٣) ص ١٤٨٩

(٢) مصر رقم ٨ > ١٨٨٥ ص ٢

(٣) مصر رقم ٢٨ > ١٨٨٤ ص ٥٢

فانت ترى ان اللورد لم تحمل طريقته من بعض العقبات نعم كانت هذه العقبات اقل بمراحل مما قام في وجه اسماعيل باشا اوفى وجه المراقبة الثنائية قبل انفاذ قانون التصفية . وبما انها كانت تعتبر عقبات على كل حال فيحسن بنا ان نبين كيف ذلها اللورد كرومر .

ان الفكرة الشائعة في صدد الاصلاح المالى هي ان العقبات زالت بسحر ساحر وان الجمهور الذى يتوهم أن عمل اللورد كرومر ابتداءً من ذلك للمستوي المنحط المقرون (تقبل مرة أخرى خطأ) بعهد اسماعيل باشا - يجزم الا شئ غير عبقرية اللورد كرومر المالية والادارية كان يستطيع تذليل الصعاب التى لقيها اللورد عند قدميه الى مصر . وكثيراً ما صرح اللورد كرومر نفسه بهذا الرأى . فقد كتب بعد سنين يقول . « ان من المتعذر ان نبالغ في وصف الخراب الذى كان ينزل بالمصريين وكل من تهمهم الشؤون المصرية لو بقى نظام العهد السابق على الاصلاح ولو سنوات قلائل . . . ان اصلاح طرق الرى . . . والمساعدات المالية القيمة . . . وعلى الاجمال ان احلال سياسة ادارية ممدنة محل سيادة ادارية ظالمة نصف همجية ، ان هذا كله قد اشترك في جعل مصر تنهض بالعبء الذى ألقى على عاتقها واني أقول غير متردد انه لولا هذه التنثيرات لكانت الخزانة المصرية قد ودرت منذ حين من الافلاس موردًا لا صدر له ولسامت حال الناس من جميع الوجوه » . لقد عرف القارىء مقدار الحقيقة التى تنطوى عليها

التأكيدات الخاصة بالنظام السابق على الإصلاح فهما كان في هذا النظام من خراب فانه لا يرجع الى النظام نفسه بقدر ما يرجع الى ضغط المدنيين الاوربيين الذين لم يتخرجوا من شيء . ومع ذلك فهذا الخراب كان على وشك أن يزول من الوجهة المالية على أقل تقدير ، ولولا تدخل إنجلترا وفرنسا عنوة في سنة ١٨٧٩ لاستقامت حال مصر المالية والاقتصادية على أيدي المصريين أنفسهم دون احتياج الى المراقبة الثنائية ، ولولا تدخل إنجلترا عنوة في سنة ١٨٨٢ لما وجد اللورد كرومر نفسه عملا يعمله .

وسيرى القارئ فيما يلي الى أين انتهت « السياسة الادارية للمدنة » بكل ما تطوى عليه من مساعدات مالية ومنع للظلم والارهاق وحسبنا في هذا المقام أن نذكر هذا المدح الذي كاله اللورد كرومر لعبقريته التي أتت بهذا التخيير المحير للالاباب . نعم انه غير لمجة فيما بعد وخفف من غلوائه على ما يظهر ولكن كلامه لا يشف في الواقع الا عن التنويه بعبقريته والا كبار لشأنها . فقد كتب عشية سفره الاخير من مصر يصف حالة الادارة في عهده فقال « ان النجاح للمالى يرجع من غير ريب الى ما للبلاد من قدرة على النهوض عجبية ، ثم الى جهد الاهلين ومثابرتهم . وانه ان يكن للحكومة فضل فهو انها على عكس الحكام السابقين قد أعطت الطبيعة فرصة للعمل ولم تساعدنا

تغيير مساعدة محدودة، (١) هنا يجد القارئ تكراراً صريحاً من كل فضل اللهم الا من فضل سلمي هو « اعطاء الطبيعة فرصة العمل ». وان هذا الفضل السلمي قد ذكر على هيئة متاع خاص باللورد كرومر ياله من نظر في المسألة بعيد ما كان أحوج القوم اليه ليعلموا ان ليس الا أن تعطى الطبيعة فرصة العمل حتى تحل المسألة وتسير الامور على اذلالها ١١ وقال اللورد كرومر في سياق آخر « قد ينب عن الاذهان اننا في تاريخ مصر الطويل لا نجد الطبيعة مع قليل من عمل الانسان قد وجدت فرصة لاطهار حيويه البلاد الا في ربع القرن الاخير .. ولا نبالغ اذا قلنا انه لو كان عمل ولاية الامور سليماً محضاً - أى لو انهم قصرُوا انفسهم على نزع القبود التي قيدت الناس فيما مضى في أعمالهم ولو انهم قصرُوا الحكومة على وظيفتها الاساسية ، بلغت الامه من التقدم والفلاح مبلغاً عظيماً » (٢) اعظم هذا العمل عملاً والقيام به قياماً ١١ انه لأول مرة في تاريخ مصر قد نزع عن الامه قيودها التي كانت تضيقها ثم قامت الطبيعة بما وراء ذلك ١١ لمر الحق اننا لا نعرف حكومة اسدت الى قطر من الاقطار مئة مضاعفة كهذه المهنة ١١

على ان المسألة بحذاقها لم تكن وبالألف الاحديث خرافة . فان اللورد كرومر لم يمتص على وصوله الى مصر بضعة شهور حتى ادرك ان المصاعب المالية الجديدة لا يمكن تذليلها ما لم يساعد الطبيعة مساعدة

١٦ مصر رقم ١ ١٩٠٧ ص ٥٨

٢ مصر رقم ١ ١٩٠٦ ص ١٨ ٢

كبري . ذلك بان مصادر الناس الاقتصادية مبعثت الى الحضيض بعد الخراب الذي سببته الحرب . ثم سرعان ما ازداد الطين بلة من جراء الكساد التجاري . الصناعي فتضي على كثير من صغار الملاحين واثري كبار الملاك تأثيرا سيئا جعل التفكير في زيادة الضرائب لسد هذه الديون الجديدة وهما من لاو هام . نعم ان الجزء المخصص من الميراثية اي قسم حملة الاسهم قد راج في خمس هذه الشهور البصيرة رواجاً جعل ميزانية سنة ١٨٨٤ تبشر بزيادة تبلغ ٤٠٠.٠٠٠ جنيه . ولكن هذه الزيادة لم يتفع بها قط لانهما بمقتضى قانون التصفية يجب ان تنفق في شؤون بعض سندات الدين الموحد . وهناك تبين ان لامناس للخروج من هذه الوضعية الا بالاجراء الى الطريقة الصالحة القديمة طريقة عقد قرض جديد لتفاد ما راكم . ازواح الدين ثم ان يعدل قانون التصفية تعديلاً لئلا لا يلا . هـ . من ما وصلت اليه لجنة جديدة فحست الامر وكان لورد . و مرعشرفها . وقد رفعت هذه اللجنة الى اللورد غرانفيل . و قد اذاع على حازب عظيم من الاهمية بقصد عينها الى وزارة . () و قد اذاع هـ . الاقتراحات يرمي الى ان تقدم من الميراثية ١٠٠.٠٠٠.٠٠٠ جنيه بفائدة ٤ ونصف في المائة على ان الديون السائرة مع العلم بانها بكماء . طاعة هـ . ٥٠٠.٠٠٠.٠٠٠ جنيه وان الميزانية حتى

بالرغم من شدة السناية بمصادر البلاد المالية تنذر بسبب هذا القرض بعجز دائم قدره ٣٧٦٠٠ جنيه هذا اذا لم يفرق بين الإيرادات المخصصة والإيرادات الحرة . والى هذا يشير تقرير اللجنة إذ جاء فيه . « وقد قررنا ان زيادة الإيرادات المخصصة ستقتصر على نفقات الادارة لا على شراء ما في السوق من سندات الدين الموحد كما هو جار الآن » فاذا لم يقدر هذا فان النتيجة ستكون زيادة فاحشة في العجز العادي وزيادة الدين السائر حتى سنة ١٨٨٤ ، ولذلك تقترح اللجنة عدم الفرقة بين الإيرادات المخصصة والإيرادات الحرة (١) .

وبمباراة اخرى أن الانجليز انفسهم قد اعترفوا بضرر شرط من أهم شروط قانون سنة ١٨٨٠ الا وهو الشرط الذي رأى فيه المصريون وسيلة جهنمية لوقف تقدم البلاد المادي والادبي ليحوض حملة الاسهم مما خسروه من النفوائد الفاحشة فاحتجوا من أجله احتجاجاً شديداً . وقد فعل الانجليز ذلك لا رفقاً بالمصريين بل لانهم أصبحوا برون هذا الشرط عقبة في سبيلهم من حيث هم المديرون لشؤون البلاد . ليت شعري كم من بلاء كان يتقوى لو عمل بذلك سنة ١٨٨٠ اذ لما نشبت الثورة ولا كان يكون تدخل ولا احتلالاً على ان العقدة لم تحل بعد حلاناما اذا ما هي الوسيلة للتخلص من عجز الـ ٣٧٦٠٠٠ جنيه وقد أصبح لا مفر منه حتى لو عدل قانون سنة ١٨٨٠ التعديل الآف

الذكر؟ لقد رأت اللجنة أن السبيل الوحيد لذلك هي تخفيض أرباح الديون كلها بمقدار نصف في المائة أو بعبارة أخرى إعلان إفلاس جديد. وكذلك نحمد اللجنة تقترح لهذا السر للمالي علاجاً هو نفس العلاج الذي سددت إليه سهام النقد وقما كان المصريون هم المريدون له. إن اقتراحاً كهذا اقترحه إسماعيل باشا قد أدى إلى تدخل أيديته الحكومية البريطانية والمستر غوشن وصاحبه الفرنسي الميسو جوير وكان السبب فيما حدث على أثره من أعمال بربرية ولكن ما يسمح به لجوئيتير لا يسمح به للثور.

ولم تقصر الحكومة البريطانية في الاهتمام باقتراحات اللجنة. ففي إبريل سنة ١٨٨٤ طلب اللورد غرانفيل إلى الدول العظمى أن ترسل مندوبين من قبلها إلى مؤتمر يراجع قانون التصفية على حسب الشروع الجديد: ولكي تكون الدعوة أشد وأوقع ولكي يحتاط لما عساه أن يكون من ممانعة الدول في تصفية أخرى مع صالح حملة الأسهم رجع الانجليز إلى ما ألفوه من طرق إثارة العواطف والشعور فخالفوا صراحة ما ملأوا به مشارق الأرض ومغاربها منذ أشهر قلائل وأقبلوا يصفون جوع الفلاح ودماره وبؤسه. فكذب المستر (والسير فيما بعد) ادجار فنسنت «المستشار» للمالي الجديد الذي خلف السير أوكلند كولفن المستقبل يقول: «لند راعى ما رأيت خلال رحلتي في الصعيد من املاق الفلاحين.... إن بؤس الفلاحين في تلك الجهات... ليفوق

كل ما رأيت في غير مصر من البلاد « ومع ان ضرائب هذه الجهات لم تحتل زيادة ، اذ ان « يجب ان يكون لها اذا أريد أن تجي زيادة .. طمة (١) » ورأى سلطان باشا رأيا يشبه ذلك فقال « ان بلادكم تبلغ من الناس مبلغها الحاضر فالفلانيون بالنظر لديونهم وهبوط اسعار محصولاتهم قد غدوا في ضنك يستحيل معه أن يجي أكثر من نصف ضرائب السنة القادمة » (٢) . وكان من رأيه أن تخفض الضرائب بنحو ٢٠ في المائة في الصعيد و ٢٥ في المائة في الدلتا . ورأى نوبار باشا الذي خلف شريف باشا في رئاسة الوزارة أن ينقش مليون جنيه على الاقل من مجموع ضرائب الاراضي قائلا : ان كل تخفيض - دون هذا حرجي بأن يبقى الفلاحين في غلب الدائنين (٣) . وعمل المسر جيسن رئيس مصلحة المساحة الجديدة حسابا مفصلا لحمل وخرج فلاح حقير متوسط الحال ثم استنتج انه « لا بد من تخفيف عاجل » (٤) .

وعلى ذلك الخط كتب الكولونيل (والسير فيا بعد) سكرتير مونكريف الذي جعل باظر الاشياء العمومية في تقريره في ١٨٨٠ . حالة البلاد كافية لاثارة القلق الشديد وان طاعة من دونهي « ط الاسعار كالطاعون البقرى ودودة القطن وغير ذلك قد جعلت الناس أسعف

(١) مصر رقم ١٣٩ ٨٨

(٢) مصر رقم ٢٥ ٨٨

من أن يهتموا عبء الضرائب الثقيل (١) وشكا من أن « فروعاً من أكثر فروع الإدارة نفقة قد وجدت لمصلحة حملة السندات دون مصلحة البلاد » وطلب من أجل ذلك نقص فائدة الدين (٢).

ولقد كان من دواعي العجب حقاً أن ينتبه الحكام الجدد فجأة إلى ثقل الأعباء التي كان يرزح الشعب المصري تحنها مع أنهم هم الذين طامسوا تجاهلوا ما في الماضي أو أنكروها. ولم يكن مذهبهم في تحليل حرج الموقف بأقل عجبا. هبوط في الأسعار وطاعون بقرى وهلم جرا كان مصر لم تشهد شيئاً من ذلك في تاريخها الماضي كأنها لم تشهده مثلاً في سنة ١٨٧٨ - ١٨٧٩ عندما أودت الفاقة بالآلاف النفوس وكانت الضرائب مع ذلك تعجبي بمتعبي الصراحة والشدة (٣) ومما تبني ملاحظته شدة حرص القوم على ألا يثيروا أية إشارة إلى أقوى دواعي هذا الازدباك الجديد إلا وهو تدخل إنجلترا وحلها المصريين على دفع ثمن إخضاعهم. على أن الأغرب من كل ذلك أن اللورد كرومر أرسل مذكرة صرح فيها ببناء على المقابر التي وصلتته من الهند (وقتش فقط) وعلى الرغم من تأكيداته المؤثرة التي أكدها منذ سنوات قليلة بأن

(١) المصدرة رقم ٢٩ (١٨٨٤) ص ١

(٢) مصر رقم ٣٩ (١٨٨٤) ص ٤

(٣) ان الجموع المصرية السابعة عشر « ١٨٨٥ » ملأى بمذكرات وتقارير خاصة تبين نتائج الهبوط الحديث في معظم أمان المصارف المصرية. وقد كتب اللورد كرومر عنه يقول « ان الهبوط القاحش في أمار الجيوب هو الذي اقترأ إلى الصيد ... وهو الذي يجعل تخفيض ضرائب المناطق التي تزرع القمح أمراً لازماً كل الزم » « مصر رقم ١٥ » « ١٨٨٥ » ص ٤١ « بأسفا على أنه لم يرد ذلك الزم في الستين التي كان اسماعيل باها يسأل عن التخصيف ولو بتأجيل دفع السكوبون بضعة أشهر مثل هذه الأسباب

« متوسط الضرائب المصرية المفروضة على الاراضي الخراجية يفوق كثيراً متوسط الضرائب المفروضة على أراضي الهند النادرة الخصب (١) الا انه ما يتغير حكم الانسان على الاشياء اذا قضى منها لباته .

على أن هذا الاسترحام المدبر ذهب صبيحة في واد . فأن فرنسا التي كان يسرها ان « تخرج » انجلترا رفضت بتاتا أن توافق على أى قرض تقرضه انجلترا وعلى أى تقص لفائدة الدين واشارت بحق الى انه منذ أشهر قلائل فقط كان الموظفون البريطانيون في مصر يكتبون تقاريرهم بلهجة تختلف عن لهجتهم الحاضرة كل الاختلاف . ولا ريب في انها ذكرت اللورد غرانفيل برسالة مؤرخة في ٢٣ يولية سنة ١٨٨٢ (٢) أكد فيها للسيو فريسينيه في معرض تسوينه عزمه على غزو مصر عاجلا انه بناء على مصدر من أوثق المصادر « اذا اعيد النظام قبل انتهاء شهر اغسطس فان عودة رخائها ستكون عجيبة ، اما اذا استمرت الفوضى شهرى اكتوبر ونوفمبر فان خراب البلاد يكون تاما . » ومن الثابت ان اعادة النظام لم تتم الا في منتصف سبتمبر فكان ينبغي ان لا « يتم » الخراب الذى يحق في اكتوبر ونوفمبر وقد اضطر المؤتمر الذى عقد في لندن في شهر يونية أن ينفذ في أقل من شهرين دون أن يصل الى نتيجة ما .

(١) مصر رقم ٣١ > ١٨٨٤ < ص ٢١

(٢) « امد ر فقه » تم ١٧ > ١٨٨٢ < ١٩٩

فلما أن أبصر اللورد كرومر خيبة مسماة من هذه الجهة استقر رأيه على أن يحتذى حذو اسماهيل باشا فيقوم بكرة سياسية على مسؤوليته صارفا نظره عما أخذ على مصر من التزامات دولية « مقدسة » فأمر بمرسوم خديو أن تذهب كافة الإيرادات المخصصة لا الى صندوق الدين بل الى وزارة المالية واجل استهلاك الدين ولقد كانت عملة هذا غاية في الجراءة ولكنه انتهى بالفشل الذريع فان مندوبي صندوق الدين اقتدوا بما فعله زميلهم من قبل في سنة ١٨٧٩ فرغموا قضية على وزير المالية ورئيس مجلس النظار وحكام الاقاليم المخصصة أمام المحاكم المختلطة . فحكم على الحكومة المصرية بأن ترد الى صندوق الدين ٢٧ مليون فرنك وقد حاولت انجلترا أن تسوغ فعلتها ولكن الدول أخذت بناصر فرن فاضطرت انجلترا أن تقنع من الغنيمة بالاياب (١)



(١) مصر رقم ٣٦ < ١٨٨٤ > ص ١٧ - ٢١ . مما تحسن ملاحظته ان الفكرة اتجهت أولا الى الاستيلاء على جزيرة الباب العالي . ولكن اللورد نورثوك رفض تلك الفكرة رفضا باتا لان الحزبة كانت مسمومة سمه السدات التركية من البريطانيين وبعده اعترف اللورد كرومر ورقاقته ان يضوا ايديهم على صندوق الدين

الفصل السابع عشر

اعمال لورد كرومر المالية

(تمة)

لقد أصبح موقف الانجليز بعد فشلهم في الحصول على موافقة اوربا على المشروع المالى الجديد قبيحا للغاية . وفى شهر اكتوبر ارسل اللورد نورثبروك الى لندن مرة اخرى اضيافة من التقارير القنصلية المشهورة التى اصبح ارسالها عملا سياسيا مطردا يصف فيها حال القطر التى تفتت الاكباد وتذيب انقلوب . وقال فى رسالته الملحقة بهذه التقارير « تصف هذه التقارير الفلاحين بأنهم قوم يعيشون فى اكواخ من الطين فاذا خرجوا منها خرجوا وهم يكادون يكونون عراة الاجسام واذا تلبثوا بشئ من الزاد فليس غير خبز الذرة والبصل ذلك بان قيمة حاصلاتهم الاسمية لا تكاد تكفى لاداء الضرائب ولأن تمسك عليهم حياتهم النعمة » (١) . ولم يتحرج لورد كرومر وهو يجتهد فى افهام الجمهور بأن الفلاح قد املق حتى اصبح يستحيل الحصول على شئ منه ، من ان يذكر التجاهل الى افسى الطرق فى اقتزاع الضرائب من الفلاح وهكذا سوغ ما أخذ به « الحكام السابقين » من نظام « ظالم نصف

بربرى ، وقد جاهر احد رجاله في القنصلية بالامر فقال « كانت الضرائب في السنوات الماضية ائفل واكن اسعار الحاصلات كانت احسن كثيرا وكانت الحكومة تجي اكثر ما يمكن من الضرائب دون ان تغذ اوامر كالتى نفذت في هذا العام » (١) . كذلك وصف المستر جيسن الحالة بكلمات لا تقل عن هذه صراحة اذ قال « لاجدال في ان حالة الفلاحين اردانت سوءا عما كانت عليه منذ عامين . ثم ان ايراد السنة الحاضرة (١٨٨٤) قد جبي بالطريقة المعتادة وان الدائنين قد نجحوا في ارتجاع ديون قبل حرب ١٨١٢ ولكن لا ينبغي ان يتخذ هذا كله دليلا على وجود رخاء يضارع ما كان موجودا في السنوات الماضية . لقد احتيج الى منط شديد في تحصيل الاقساط ولقد بيعت اراض كثيرة للحصول على الاموال التى تريدها الحكومة ويقتضيها اداء الديون الخاصة » (٢) .

وبلاخذ النظرى انهم في هذا المقام ايضا يسيروا بكلمة واحدة الى ان هذه الازمة المالية يرجع منها الى الاعباء الجديدة التى انقلت بها اجلنا كاهل الخزانة للسرية بل عزوا كل ارتباك منها ان امور ليس للانسان عليها من سبيل ومهما يكن من شيء فنلحق كما اعرف السير اذ جاز قدسيت انه في دفعتين مختلفتين في سنة ١٨٨٤ لم يكن بين الخزنة المالية وبين دفع المطالب منها سوى ان

تحتاج الى ٥٠٠٠ جنيه فقط (١) .

ولما اعيت الحكومة الانجليزية الحيل ارسلت اللورد نورثبروك الى مصر في سنة ١٨٨٤ ليرى هل الحالة حقيقة اسوأ من ان تستقيم على شيء دون الاصلاح المالى الذى يريده اللورد كرومر . ولكن اللورد نورثبروك كان من اقرباء بارنج فنظر الى الموقف نظرة كرومرية مع هذا الفارق وهو انه لم يصور الحال تصويرا مغزما كما فعل اللورد كرومر (٢) . ولقد كان مسلكه هذا الشدا انطباقا على حكم العقل اذ لارب في ان اللورد كرومر قد اسرف كثيرا حتى جعل الجمهور يهويله يظن ان الحال قد صارت من الفساد بحيث يستحيل اصلاحها . وسرعان ما ادرك اللورد كرومر غلطته السياسية فعمل على تداركها فقد صور الحال في اوائل سنة ١٨٨٥ فى تقرير مطول عن « حال مصر والاصلاح الادارى » تصويرا اجمل وادعى الى التفاؤل والاستبشار . وقد اشار بصفة خاصة الى ما سيحققه المستقبل من الامانى الباهرة (٣) . ثم اضاف الى ذلك قوله « ولكنى ابدى القول واعيده انى انما اتكلم بهذه الثقة على امل انه سيتوصل قريبا الى حل عاجل مقبول للمشاكل المالية التى طال امداءها » (٤) . وقال فى تقرير آخر مرم التاكيد الشديد « ليس هنا كما

(١) « مصر رقم ١٧ » ١٨٨٥ « ص ٥١ ٥٢

(٢) « يوجد تقريره فى مصر رقم ١ » ١٨٨٥ «

(٣) « مصر رقم ١٥ » ١٨٨٥ «

(٤) « المصدر نفسه ص ٤٥

في الهند مسألة اقتصادية معقدة سلطان الحكومة عليها ضعيف ، (١) .
وهكذا دفع اللورد الاعتراضات التي اوردتها في تقريراته السابقة
كانت هذه الحيل انجح من سابقتها . ولكن التمويضات التي
يستحقها منكوبو حريق الاسكندرية من الاوربيين لم تكن قداديت
بعد لنفاذ المال وكان رعايا الدول بالاسكندرية حريصين على تحصيلها
عاجلا . فارسل اللورد غرانفيل في نوفمبر سنة ١٨٨٤ الى الدول مرة
أخرى منشورا ذكر فيه بناء على تقرير اللورد نور ثبروك عدة
اقتراحات جديدة اهمها (٢) . ان يعقد قرض بضمان الحكومة البريطانية
صافيه ٤٠٠٠ ر ٥٠٠٠ جنيه وفائدته ٣ ونصف في المائة وان تخفض فائدة
الدين الموحد وسندات الدائرة السنوية بمقدار نصف في المائة وان تؤجل
تأدية اقساط الاستهلاك ، وان تباع اراضي الدائرة السنوية والدومين ،
وان تفرض الضرائب على الاجانب ، وان ينقص من ضرائب الاراضي
نحو ٤٠٠ ر ٥٠٠ جنيه . ولقد كانت المفاوضات ايسر واسهل في هذه
المرّة لان نقطة الخلاف الجوهرية الوحيدة كانت من يضمن القرض ؟
وقد صرح اللورد نور ثبروك في معرض الجواب عن هذا السؤال
والدفاع عنه بان نتيجة ضمانه انجلرا ونتيجة بقية الاقتراحات ستكون
« من غير شك اقامة الاشراف الانجليزي مقام الاشراف الدولي » ثم
قال بشيء من السذاجة « وماذا على الدول الاوربية الاخرى لو عهدت

« ١ » مصر رقم ١٥ ١٨٨٥ ص ٤٦

« ٢ » مصر رقم ٤ ١٨٨٥ ص ٢٠

بهذا الاشراف الى انجلترا بعد الضحايا التي بذلتها في سبيل المحافظة على سلامة مصر وسلمها» (١). ولكن «الدول الاخرى» رأت اورا كثيرة تمنع من اسلاء مصر جلة الى انجلترا، وطلبت ان يكون القرض بضمانة الدول كلها. فمز على الحكومة البريطانية ان تفوتها هذه الفرصة الثمينة ومدت اجل المفاوضات بضعة اشهر اخرى. واخيرا وقعت الدول بلندن في ١٨ مارس سنة ١٨٨٥ على اتفاق يعد على الحكومة المصرية المعونة الضرورية ولكن على غير الشرط التي كانت انجلترا متشبث بها وشروط هذا الاتفاق على جانب عظيم من الاهمية بخاطر الشأن (٢) مضمونها ما يأتي: (١) ان الدول قد وافقت على الحصول على قرض من بيت روتشلد بضمان الدول كلها تكون قيمته الاسمية ٩٠٠٠٠٠٠ ر. ٩٠٠٠٠٠ جنيه وفائدته ٣ ونصف في المائة (٣) ان يخصص المقترض منه بدفع تمويلات الاسكندرية وتغطية ماثر كم من العجز في السنتين الماضيتين (وقدره ٢٠٠٠٠٠٠ ر. ٢٠٠٠٠٠ جنيه) وتغطية العجز المتوقع لسنة ١٨٨٥ (٢٠٠٠٠٠٠ ر. ١٠٠٠٠٠٠ جنيه) واعمل الرمي (١٠٠٠٠٠٠٠ ر. ١٠٠٠٠٠٠) وبعض وجوه اخرى (٣) ان ترض ضريبة قارها في اقاليم الكويفات لمدة سنتين. وبعبارة اخرى ان «حزب» في اقامة من الاقساط المستحقة على الدين (٤) ان تجاردها في اقساما لا تتعدى ١٠٪ على معظم الدين مدة سنتين كذلك. (٥) ان ترض في تلك شروط

١٥ «المجلد الثاني من كتاب الاورد» والآلهة ٣٧٠

٢٢ «مردقم ٨١٥٥٦» ر. م ٣٧ «١٨٥٥» ر. ١٢ و. ١٢

قانون التصفية الخاص بالتصرف في الوارد من الابراد ويستماض عنه
 بأخر يقضي بأن صجر المبرانية الحرة ينطلي من الابرادات المخصصة
 وان تقسم الزيادة العامة قسمين قسم يذهب لصندوق الدين والاخرى
 الابرادات الحرة للحكومة المصرية . ولكي ينفذ هذا الشرط الاخير
 على حقيقةته حددت قنات ادارة البلاد تحديدا وانما بمبلغ ... ر ٢٣٧٠
 جنيه . والى ذلك اعطى الاتفاق الحكومة المصرية على هيئة معونة
 مالية اخرى حق بيع اراضى الدائرة السذية والدومين والمفاوضة في
 فرض ضرائب على الاجانب .

ان النظر في هذه الشروط يرينا مقدار المعونة التى اسديتها الى من
 تولوا حكم مصر حديثا ثم ان فائدة الدين لم تخفض تخفيضا دائما ولكن
 تأجيل دفع أثمان الالهلاك وضريبة هـ فى المائة التى فرضت على
 الكوبونات: والاعظام الجديد المتعلق بالزبادات وحق فرض الضرائب
 على الاجانب ثم ذلك الشرط الدائم الهام المتعلق بتعيين حد ادنى لابراد
 ادارة البلاد، كل ذلك معونة ترجع ثمراتها كثيرا كل ثمرة تأتي من
 مجرد نقص الفائرة كما حدث في سنة ١٨٨٠ . لقد أصبح فى وسع الادارة
 المصرية ان تدرك ان نجاح البلاد الاقتصادى لن يعود بالخير . ان ذلك
 المهد على حملة السندات ، حدم واكن عليها هى ايضا . وفوق ذلك فان
 ما كانت فيه وتمتد هذه الادارة من ارتباك مالى ستقضى عليه شروط
 القرض البديمة والضريبة المفروضة مؤقتا على الكوبونات .

علي انه كان تمت طريقة اخرى للمساعدة قيمة جدا قد اجازها الاتفاق ولم تعرض لذكرها بعد . لعل القارئ قد لاحظ من الاقتباسات التي اوردناها فيما تقدم اهتمام القوم بضرورة نقص ضرائب الاراضي تفنيسا عن الفلاحين البائسين . هذه المرحلة قد تشبت بها اللورد نورثبروك واقرها الاتفاق . قدر الاتفاق ضريبة الاراضي كلها بمبلغ ١٠٠٠ ٦٦٨ ر ٤ جنيه بدلا من ١١٨ ر ٥ جنيه كما كانت في سنة ١٨٨٤ . فاجاز ذلك للحكومة المصرية ان تضع عن كاهل الفلاح الفرق الذي يبلغ ٤٥٠ ر ٠ جنيه . ولكن الحكومة المصرية ونصت بها اللورد كرومر قد وجدت سبيلا لتخصيص هذا المبلغ كله بعض الشؤون الادارية . ذلك بانه لم يكدا الامر العالي يصدر باعتماد هذا التخفيف حتى ظهران الميزانية تحتوى دائما على مبالغ وهمية كبيرة هي عبارة عن ضرائب لا يمكن تحصيلها لتقرر الجهات التي يجب ان تؤديها . وقد بلغ المتوسط السنوي لهذه الضرائب نحو ٢٠٠ ر ٠ جنيه . فرأى اللورد كرومر انه اصبح جائزا له بل محتما عليه ان يأخذ من ٤٥٠ ر ٠ جنيه المراد تخفيفها عن الفلاحين بمبلغ ٢٠٠ ر ٠ جنيه اراحة لهم عن هذه الضرائب الموهومة وبعبارة اخرى انه بدلا من ان ينقص من الضرائب ٢٠٠ ر ٠ جنيه قد حذف من حساب ضريبة الاراضي مبلغا موهوما يعادل المبلغ اللذ كور تاركا الضرائب في الوقت عينه نجي كما كانت (١) . وقد وصل

بهذا العمل الساذج الى غرضين اولهما انه لم يخسر قرشا واحدا من ضريبة الارض بل كسب ٢٠٠.٠٠٠ جنيه ثانيهما انه استطاع فيما بعد ان يفخر بان الضرائب في عهده قد خففت عن كاهل الفلاح ، وهو ما لم يحدث في عهد النظام السابق « الظالم النصف بربرى » .

ثم يتبقى ٢٥٠.٠٠٠ جنيه ، وهذه ايضا ذهب بها اللورد بنفس الطريقة التى ذهب بها للمائتى الف جنيه . ولبيان ذلك ينبغي ان تعرض هنا لاحد الاصلاحات العظيمة المشهورة التى قام بها اللورد كرومر . نعى « منع » السخرة . اننا سنخصص هذا الموضوع بكلام مفصل في فصل آت . ولكننا في هذا المقام لابد ان نشير الى أن الـ ٢٥٠.٠٠٠ جنيه بدلا من ان تخفف عن كاهل الفلاح بحذفها من ضرائب الاراضى قد استخدمت اجورا لعمال احرار يحملون عمل العمال المسخرين . وقد قال اللورد كرومر واعوانه في معرض الدفاع عن عملهم هذا انه لما كان القيام بهذا الاصلاح يقتضي اموالا لا تأتى الا بفرض ضرائب جديدة فانه يمكن الاستغناء عن هذه الضرائب الجديدة بالـ ٢٥٠.٠٠٠ جنيه التى جمعت مرحة لدافعي الضرائب . وقد تم ذلك بعد موافقة الحكومة البريطانية . وهكذا سلب الفلاحون ربع مليون جنيه آخر (١) . ولقد حاولت الحكومة الفرنسية ان تخرج على هذه المخالفة لشروط الاتفاق ولكنها سرعان ما عدلت عن ذلك عند ما تدخلت روسيا في الامر تدخلا سياسيا

متعمدا (١).

على هذا النحو قد توافر للورد كرومر وسائل قوية جدا تمكنه من ان يصلح الادارة المالية اصلاحا جوهريا . وان القارىء ليرى ان هذه الوسائل كانت اكبر من « التقليل من عمل الانسان » كما سماها اللورد فيما بعد . والحق انه لولا هذه الوسائل لما نجح اللورد كرومر في عمله قط ، ولو انها اتبعت للحكومة المصرية منذ سنوات خلت لاغنتها عن مساعي اللورد كرومر الخيرية (٢) .

ولكن كان معظم هذه الوسائل لا يؤدي الى العاية المرجوة منه عاجلا ، وكان الواجب وقتئذ ان يؤدي كرومر غير عادى الجسامة ولا منقوص الفائدة ، فقد كان الموقف قبيحا جدا . ومما زاده قبحا ان الاتفاق قد اشترط بناء على طلب فرنسا انه اذا عجز اللورد كرومر عن اصلاح المالية في ظرف ثلاث سنين حلت محله لجنة دولية تتولى ادارة مالية البلاد لذلك كان أمام اللورد كرومر عمل مالى سياسى ، وقد نجح في

(١) ممر رقم ١١ (١٨٨٧) ص ٦٠ — ٧١

(٢) ولكلا يشوه اللورد كرومر صورة مساعده الطبيعة معها تدعى هذا الموضوع هام
موضوع اتفاق لندن مصحح حل لاسى لها . فهو يقول في ص ٣٦٦ من المجلد الثاني من كتابه « ممر الحديث » « عقد مؤتمر الدول ببلد سنة ١٨٨٤ ليعطى في احاطة المالية . غير انه ادى دون الوصول الى اى نتيجة عملية » . ثم يصف لى ذلك حاشية فيها « ثم ادى عدة قرارات تنطق بالاور الى ماقتها المؤتمر وبيع منها اتفاق ومع عليه مدونة الدول العسكرية ببلد في مارس سنة ١٨٨٥ » . هذا دال على حصول اللورد كرومر واصفاه التاريخ : وجاء في فهرس الحوادث الذى اوردته في نهاية الجزء الثانى مقال ١٨ مارس سنة ١٨٨٥ مالى مصرى مصرى تدره ٩٠٠٠ ر ٩٠٠٠ حيه عقد بصلان الدول « ولم يذكر شيئا غير ذلك هذه الطريقة ولشاهها قامت شهرة اللورد كرومر

القيام به ، وان نجاحه هذا ليدل دلالة واضحة على همته ومقدرته .
ليس من السهل بطبيعة الحال ان نشرح بأى وجه من الوجوه جميع الطرق
التي احرز بها هذا النجاح فغالبيتها داخل في باب الاداة ، ومصادر هذا
الباب غير موجودة بالمرة أو مدفونة في دور الدفاتر . ثم لم يكن ثمت
لجان تحقيق تكشف النطاء عن عمل اللورد كرومر الادارى كما كان
في عهد اسماعيل باشا واللورد كرومر نفسه شديد الكتمان بالطبع فيما
يتعلق بذلك . بيد ان الانسان لا يعدم أن يتصيد من نفس تقريراته
تتأ تتلصق بالطرق المتنوعة التي وصل بها الى تعويم أود الميزانية ، وان
الامر الذي يفرج به الانسان من عمله هذا لا يمكن أن يوصف بأنه
مدوح جداً . فبإزانية سنة ١٨٨٥ مثلاً قد ختمت بزيادة ٥٠٠٠٠٠٠ جنيه^(١)
ومع ذلك قد اضطر اللورد كرومر أن يعترف في تقريره للورد روزبرى
بأن « ضرائب الاراضى قد جيئت بضغط عظيم »^(٢) أى بالطرق التي
زعمها قاصرة على ما كان في الماضي من نظام « ظالم نصف بربرى » ثم
نحن نعلم انه في هذه السنة عينها قد شرع في تلك السياسة البربرية سياسة
ييم أراضى الدومين والدائرة السنوية وهى سياسة قد صرحت الحكومة
المصرية بأنها ليست مصدراً للثروة عظيماً ثابتاً على الرغم من انها عادت

(١) مصر رقم ٤ ١٨٨٦ < ١٧٨

(٢) مصر رقم ١٧٩

عليها بدخل وغير عدة سنوات (١) وكانت شبيهة بسياسة اسماعيل باشا في مسألة المقابلة سياسة بيع الآجل بالماجل . وقد بيع من أراضي الدومين والدائرة السنية في سنة ١٨٨٥ مالا يقل قيمته عن ٤٣٧.٠٠٠ جنيهه وبيع في خلال العامين التاليين اقل مما بيع سنة ١٨٨٥ ومع ذلك حصلت الحكومة على ١١٨.٠٠٠ جنيه (٢) .

ثم استكشف بعد سنة مصدر مالى عجيب في بدل الخدمة العسكرية . فقد صدر سنة ١٨٨٦ أمر عال بأن كل شخص قابل للتجنيد يحفى منه متى دفع للحكومة مبلغاً يختلف بين ٤٠ جنيهاً قبل الاقتراع و ١٠٠ بعده . وقد كتب اللورد كرومر الى حكومته يقول « ان الامر العالى لن يقابل بالاستحسان في جميع انحاء القطر فحسب بل سيكون سبباً في اضافة مبلغ جسيم الى دخل البلاد » (٣) . أما توقع استحسان المشروع فذلك قول اللورد كرومر وحده فان المشروع انتقد حتي في انجلترا نفسها انتقاداً مرأ ، ولها من حيث الدخل فقد أصاب رأيه شاكاة الصواب . والحقيقة أن المشروع كله ما كان يرمى الا الى أغراض مالية وانه في أصله ليس الا سبيلا الى فرض اناوة على المصريين سداً للحاجات

(١) مصر رقم ٦ « ١٨٩٨ » ص ٥٣ وقد بيع اخر قطع دائرة السنية سنة ١٩٠٨ وبلغ صافي ثمنها ٣٦٢.٠٠٠ جنيه . وبيع معظم أراضي الدومين بنحو ١٢,٠٠٠.٠٠٠ جنيه مع ان المصريين يقتدرون القيمة الحاضرة للأراضي المبيعة بمبلغ ٢٠٦.٠٠٠.٠٠٠ جنيه « الأهرام » يولييه سنة ١٩٠٧ »

(٢) مصر رقم ١ « ١٨٩٨ » ص ٥٣

(٣) المصدر نفسه رقم ٢ « ١٨٨٢ » ص ٢٦

DERABAD ١١٢

المالية المتنوعة . وقد دعي للخدمة العسكرية في سنة ١٨٨٦ نحو ١١٤,٠٠٠ شخص وأدى البديل ٣١٤١ شخص فكان صافي الحاصل بهذه الطريقة ١٥٩,٠٠٠ جنيه (١) . وفي العام التالي بلغ صافي الحاصل ١٠٠,٢٨٨ جنيه (٢) . وقد حاول اللورد كرومر تسويق هذه الطريقة بحجة أن أكثر الذين دفعوا البديل إنما هم من أبناء الأغنياء ذاكراً أن المبلغ الذي جمع سنة ١٨٨٦ قد دفع منه أبناء المشايخ وملوك الأراضي اللوسرين (٣) ما لا يقل عن ٩٥,٠٠٠ جنيه وبصرف النظر عن استهجان فرض اتاوة ولو على الطبقات الموسرة فإنه يتبقى ما يزيد على ٦٠,٠٠٠ جنيه دفعها طبقة الفلاحين . ولا شبهة في الدمار الذي جره هذا المبلغ على فقراء الفلاحين الذين كانت شباك القرعة تصيد أبناءهم لتعصر منهم البديل اعتصاراً .

إلى جانب هذه الطرق المعونة كان لا بد من وجود عدة طرق قانونية أخرى غير مدونة . وكلها مكن اللورد كرومر من أن يخرج ظافراً منصوراً من الثلاث السنين الحرجة سنة ١٨٨٥ و ١٨٨٦ و ١٨٨٧ فلا نعرف مثلاً ألتق شيء من المليون جنيه التي خصصها الاتفاق بشؤون الري في غير هذا الوجه أم لا ؟ لانا لا نرى في الأوراق

(١) مصر رقم ٣ < ١٨٨٧ > ص ١٠٨ وفي حسابات أخرى نرى هذا المبلغ يصير ٢٤٩٤,٠٠٠ جنيه

(٢) مصر رقم ٤ < ١٨٨٨ > ص ٢

(٣) المصدر نفسه رقم ٣ < ١٨٨٧ > ص ١٠٨

الرسمية غير ذكر بعض مبالغ زهيدة نسبياً اتفقت في تجديد القناطر
الخيرية وبعض أعمال صغرى تنطق بالترع (١). ثم ان الاموال ردت
فيما بعد الى وجوها ولكنها قد تكون وقتئذ استخدمت وهو المحتمل
في ضبط الميزانية. ثم انا نعلم انه من حين لا آخر كانت تستقرض من
صندوق الدين مبالغ طائلة - وهو ما لم يكن يسمح به بالطبع في أى
نظام سابق. فقد صدر أمر حال في ٢٢ يوفية سنة ١٨٨٦ «يجوز»
للمندوب صندوق الدين أن يعيروا الحكومة رصدهم مضمونة (٢). وفي
الوقت عينه شنت الغارة على المندوبين المذكورين رغبة في التخلص
منهم. فالسير هنرى درموند ولف الذي كان وقتئذ بمصر شكاً الى
اللورد روزبيري مر الشكوى من تدخل صندوق الدين في شؤون مصر
قائلاً ان ذلك يكون «غالباً بالمعارضة المباشرة لسياسة الحكومة التي
تؤيدها اقتراحات المستشار للمالى» واستتبع يقول وما أشبهه في ذلك
عن بري القذى في عين أخيه ولا يرى الجذع في عينه «الى أى حد
يحسن منح هذا النفوذ لهيئة أجنبية؟ ذلك أمر من غير شك حرى
بالنظر والتفكير... اننى أسلم بأن الواجب يقضى ببعض السعى في
التوفيق بين عمل صندوق الدين وبين مصالح الشعب المصرى» (٣).

(١) لم تبلغ النفقة في هذا الباب ٥٠٠ ر ٤٧٠ جنيه الا في ١١ يناير سنة ١٨٨٧ مصر
رقم ١١ «١٨٨٧» ص ٢٢

(٢) مصر رقم ٣ «١٨٨٧» ص ٤٧

(٣) مصر رقم ٥ «١٨٨٧» ص ٢٥

لعمر الحق ان ادراك الانجليز ظلم تدخل هيئة اجنية في شؤون مصر الداخلية في سنة ١٨٨٦ فقط لما يقضى له الانسان دهشة وعجبا . علي ان ذلك المسي لم يأت بشرة ما . فان فرنسا ابت الموافقة على ان تستولى الحكومة المصرية على اموال صندوق الدين ولم يسع اللورد كرومر الا ان يقنع بمارية « مضبونة »

ومع هذا كله فانه عند مادخلت سنة ١٨٨٧ كان المتوقع ان يكون العجز ختام ميزانيتها . ذلك بانه فيما بين عامي ١٨٨٤ و ١٨٨٧ قد ارتفعت قيمة الضرائب المقررة من ٤٠٧٠٠٠ ر ٥ جنيه الى ٤٦٨٠٠٠ ر ٥ جنيه فقط على الرغم من ان الاجانب وضعت عليهم لاول مرة ضريبة المساكن . ولم تزد قيمة الضرائب غير المقررة في المدة المذكورة الا زيادة يسيرة فانها ارتفعت من ١٠٦٢٩٠٠٠ ر ١ جنيه الى ١٠٧٤١٠٠٠ ر ١ جنيه ، ولذلك منخفضة الإيرادات الاخرى في هذه الفترة من ١٠٨٦٥٠٠٠ ر ١ جنيه الى ١٠٧٨٨٠٠٠ ر ١ جنيه (١) . هذا التقدم البطيء كان من غير شك راجعا الى الخراب الذي اصاب البلاد على اثر الحرب وهبوط الاسعار العام . من اجل ذلك كان لابد من سلوك عدة طرق استثنائية لعرض حساب ختامي خال من العجز وللقيام فوق هذا بما فرضه الاتفاق من سد نقص الكوبونات الذي بلغ ٤٣٧٠٠٠ ر جنيه . وقد عزم اللورد كرومر على ان يحل المشكل بشيء من الشجوة وخفة اليد . فبعد أن كانت مرتبات الموظفين تدفع

اليهم في آخر الشهر قرر ان تدفع اليهم في اول الشهر فنتج عن ذلك ان ميزانية سنة ١٧٨٨ لم تسد غير مرتبات احد عشر شهرا فقط وان الحكومة استفادت مؤقتا بمبلغ ٧٠٠.٠٠٠ جنيه (١). وسلك هذا المسلك في حسابات الدائرة السنية ومصالحة الدومين، فيعد ان كانت حسابات هاتين المصلحتين للمالية تعمل قبل اول ابريل قرر ان تقفل الدفاتر في آخر ديسمبر وان ينقل حساب الثلاثة الاشهر البالغ ١٤٠.٠٠٠ جنيه الى حساب سنة ١٨٨٨ (٢). وبهذه الطريقة امكن تخفيض نفقات سنة ١٨٨٧ من ٩٠٣.١٠٠ جنيه الى ٩١١.٠٠٠ جنيه والحصول على زيادة قدرها ٤٥٠.٠٠٠ جنيه التي ساعدت على سد نقص الكوبونات (٣). وفي ٢١ مارس سنة ١٨٨٧ اخبر اللورد كرومر ولاية الامور بانجلترا وهو هادىء مطمئن البال ان الحكومة المصرية قد ادت الى صندوق الدين جميع المتأخر له وانها لم تعد تري حاجة الى ضريبة ال ٥ في المائة المفروضة على الكوبونات (٤).

وهكذا بفضل عدة حيل هي غاية في الغرابة والشنوءة مشفوعة باجراءات مالية متهمه اخلاقيا كل الاتهام قد طاب الموقف في مصر لانجلترا وللورد كرومر. ثم ان ميزانية سنة ١٨٨٨ جاءت بصعاب جديدة

(١) مصر رقم ٤ (١٨٨٨) ص ٦

(٢) المصدر نفسه ص ٦

(٣) المصدر نفسه ص ٦

(٤) المصدر نفسه رقم ١١ ١٨٨٧ ص ٨٥

نشأت من أن تقلت إليها أموال كانت خاصة بالعام المنصرم ، ولكن تذليل هذه الصواب كان أمرا هينا . فبحجة وقوع ما يدعو إلى الخوف على الحدود دعى إلى الجندية عدد عظيم من الأهلين وفي الوقت نفسه أنزل مقدار البدل العسكري من ٤ جنيها إلى ٢٠ جنيها ليكون « امتياز » الاعفاء في متناول الطبقات الفقيرة . فكان من وراء ذلك الحصول على ١٥٩٠٠٠ جنيه (١) . وعلى مثال البدل العسكري فرض بدل للسخرة كان مقداره ٣ قرشا في الوجه القبلي و ٤ قرشا في الوجه البحري . فادى ذلك إلى نتيجة باهرة . أدى إلى أن دخل خزانة الحكومة في العام المذكور من ضريبة السخرة الخاصة (٢) كان ٨٨٠٠٠ جنيه تقابل ٦٠٠٠ جنيه في سنة ١٨٨٨ . وفي هذا العام أيضا فتح باب دخل جديد في شكل رسم يؤخذ على الدخان المصري . كان يدفع حتى ذلك العهد عن كل اقة من الدخان عشور قدرها ٣ قروش وكان يؤدي عن كل فدان مزروع دخانا ضريبة قدرها ٢٥ قرشا ولما كان متوسط ما يعطيه الفدان المزروع دخانا هو ٢٥ اقة فإن خزانة الحكومة كان يدخلها عن كل اقة من الدخان المصري ٤ قروش . فرأى اللورد كرومر أن هذه الضريبة الزهيدة تكاد تكون « حماية شديدة » ولا سيما أن الدخان الذي يجلب من بلاد اليونان أو من تركيا كان يؤدي عن كل اقة منه ضريبة قدرها

(١) مصر رقم ٤ « ١٨٨٩ » ص ٢٥

(٢) المصدر نفسه ص ٢٥

١٢ قرشا ونصف القرش . ولم يطق وهو المتشعب بروح التجارة الحرة على هذا صبرا . وفوق ذلك كان جزء كبير جدا من دخل السكارك اخذ يتسرب من يد الخزنة المالية لان ازدياد زراعة الدخان للمصرى واستهلاكه قد منعا بطبيعة الحال استيراد الدخان الاجنبى (١) وعلى ذلك الفيت العشور القديمة ورفعت ضريبة فدان الدخان من ٢ جنيه ونصف الى ٣ جنيهات . فترتب على ذلك ان حصلت الحكومة فى سنة ١٨٨٨ من الرسم الكركى المأخوذ على الدخان الوارد وبما صافيا قدره ... ٣٣٣ جنيه فى حين ان دخل ضريبة الدخان انحط الى ... ١٠٠ جنيه (٢) . الا ان ذلك اصلاح مالى قد قمرن بالتشفي والانتقام . ثم رأى اللورد كرومر فى سنة ١٨٩٠ ان الدخان المصرى لا يزال دمحيا حماية شديدة ، لانه لا يزال يزرع على الرغم من ثقل ضريبته ، فاصدر بلاغا رسميا حدد فيه مساحة الاراضى التى تزرع دخانا بـ ١٥٠٠ فدان (٣) . وبعد اشهر قلائل من ذلك حظرت زراعة الدخان حظرا باتا وانذر من يقدم عليها بفرامة فادحة وبمصادرة محصوله . وفى الوقت نفسه رفع الرسم الكركى على الدخان الوارد الى اكثر من ٤٠ فى المائة فبلغت رسوم الدخان الوارد فى هذه السنة ٢٠٠٠ ر ١٠٠ جنيه (٤) وهى نتيجة مالية باهرة حرية

١٢ مصر رقم ٤ < ١٨٨٨ > من ١٩ - ٢٠ ، رقم ٣ < ١٨٨٥ > من ٧٩ - ٨٣

٢٣ مصر رقم ٤ < ١٨٨٩ > من ٢٣

(٣) المصدر نفسه رقم ١ < ١٨٩٠ > من ١٤

(٤) المصدر نفسه رقم ٢ < ١٨٩٠ > من ١٦١ - ١٦٢

بالا ينتجها اصلاح ساذج كهذا الاصلاح . على ان المصريين لايزالون حتى يومنا هذا يأسفون لضياح صناعة كانت من احسن صناعاتهم . ولا حاجة الى ان نصف فوق ماتقدم الطرق التي سلكها اللورد كرومر ليقوم اهوجاج الميزانية في السنوات الحرجة ١٨٨٥ - ١٨٨٨ فقيا قلناه الكفاية . انها طرق لايمكن ان تباع في اى مملكة متحضرة ، وانها مما كان يعد في تقرير لجنة التحقيق الدولية القديمة دليلا قاطعا على خرق اسماعيل باشا في ادارة المالية المصرية . وان تحمل البلاد اثار هذه الطرق السيئة انما كان بالما من قدرة على الهوض صادقة وفريدة في بابها . ومع ذلك فلا نزاع في ان الفلاح المصرى لايزال من افقر اهل الارض جميعا .

فلما ذلت تلك الصعاب اصبح كل ما بعد ما هنا لنا . ففي سنة ١٨٨٧ حاولوا يجد تخفيض فائدة الدين فكتب السيد درومند ولف - الذى سنصف بعثته - تقريرا ضافيا عن نظام مصر المالى اسف فيه « للمصائب الفادحة التي حاد بها هذا النظام على اهل البلاد » ومضى فيه يقول « انه لنظام مقرر معيب ذلك الذى لا يحاول بعض الشيء تخفيف العبء الثقيل الذى اتقاء على كواهل الفلاحين دينهم دمر صناعاتهم وطالما جردهم من املاكهم ووسائل ارتزاقهم » وقد قدر « ما يتقاضاه الاجانب وينفقونه خارج البلاد مع انه مستمد من عمل المصريين واملاكهم » بما لا يقل عن نصف الدخل . ثم صرح قائلا « لو ان الدين كان نتيجة حروب واسراف

رضى عنه المصريون لجاز الاستمرار في اقتاض ظهورهم بهذا العبء الباهظ، ولكنهم لم يكن لهم صوت مسموع في الامر وكانوا مجرد الات صماء اوحياونات مسخرة للحكام الذين يرجع تراكم هذا الدين الى رذائلهم وطموحهم وتبذيرهم» (١).

لاشك ان السير هنري درو مندولف حسن النية وأن كلامه كلام ولى حميم. ولكن المعجب الشديد ان تذكر هذه الازاء بعد ان درجت السنون على استقرار النظام الذى تشير اليه، وبعد ان جر هذا النظام على المصريين آلاما لا تحصى وسلبهم حريتهم نفسها !! الا ان الذى يرمى اليه السير هنري درو مندولف انما هو الحصول على تخفيض لقائلة الدين ليجعل عمل اللورد كرومر اسهل وايسر. وان امرا كهذا لو طلب في عهد النظم السابقة لكان خليقا بان يثير سخط اوربا كلها لان فيه سعيًا لنقض «الالتزامات الدولية» اما الآن فهو كله رحمة وعدل وما شا كل ذلك على ان المحاولة لم تجد شيئا. فقد اصمت اوربا سمعها عن داعي الرحمة والعدل وبقي سعر الارباح مدة من الزمان كما كان منذ سنة ١٨٨٠.

يبد ان اللورد كرومر لم يعد شديد الحاجة الى مثل هذه الاصلاحات فان الطرق التى ذكرناها آفقا، والمعمونة التى قدمها اتفاق سنة ١٨٨٥ واداء جميع الديون السائرة، كل ذلك كان كافيا لان ينهض بالميزانية على اساس متين. وفوق ذلك انشئ في يولية سنة ١٨٨٨ صندوق الاحتياطي

العام لتوضع فيه الزيادات حتى اذا ما نكوت منها ٢٠٠٠ ر. ٢٠٠٠ ر. استخدمت في استهلاك الدين . واجيز للحكومة ان تستير من هذا الاحتياطي ، وقد فعلت ذلك غير مرة فيما بعد ^(١) وقد بلغ الاحتياطي في اول سنة ١٨٨٩ اكثر من ٦٠٠٠ ر. ٦٠٠٠ جنيه . وفي اثناء السنة المذكورة اضيف اليه ٢٣٧٠٠٠ جنيه . وكانت ميزانية هذه السنة كما قال اللورد كرومر نفسه « من غير شك احسن ميزانية رأتها مصر » ^(٢) فقد بلغت الرسوم الكمركية دلي اندخان الوارد ٤٤٢٠٠٠ جنيه ، والبذل العسكري ٩١٠٠٠ جنيه ، وايمان الاراضى المبيعة ٤٢٠٠٠ جنيه ، وبذل السفرة ١٢٣٠٠٠ جنيه ، وبلغ الدخل كله ٩٧١٩٠٠٠ جنيه مقابل نفقات تبلغ ٩٠٥٣٠٠٠ ر. ٩٠٥٣٠٠٠ جنيه ^(٣) . بل ان السنوات التي تلت كانت اشد رخاءا ويسرا الي حد ان زادت نفقات الادارة بفضل الزيادات عن المبلغ الذى قدره اتفاق لندن باكثر من ١٠٠ ر. ١٠٠ ر. ^(٤) وهذه هى الفائدة التى جناها اللورد كرومر في عهد الاتفاق والتى لم يظفر

(١) مصر رقم ١٨٩٢٢ من ٦ وقد استعادت الحكومة من الاحتياطي حتى سنة ١٨٩٢ اكثر من ٧٥٠٠ ر. ٧٥٠٠ جنيه وهى ميزة لم تظهر بمثلا اشارة من الادارات السابقة . وكان هذا الاحتياطي في عهدة صندوق الدين اما الحكومة فقد عهد اليها باحتياطي خاص لاجل الاعمال الكبرى خاصة . ولكن احتلست منه في سنة ١٨٩٢ اكثر من ١٨٣٠٠ ر. ١٨٣٠٠ ر. جنيه لاجل حملة دنقة . فلما كشف الغطاء عن ذلك السل اصطرت الحكومة البريطانية الى اعادة المبلغ . وكان الورد كرومر قد اقنع صندوق الدين بان يقدم اليهم من الاحتياطي العام ٥٠٠ ر. ٥٠٠ ر. جنيه للحرب السودانية ولكن حملة السادات وقبوا الامر الى المحاكم والزمّت الحكومة المصرية رد المبلغ . مصر رقم ١ (١٨٩٧) ، ورقم ١ (١٨٩٨) من ٤

(٢) مصر رقم ١ (١٨٩٠) من ١٢

(٣) للصدر ع. من ٧

« ٤ » مصر رقم ٣ (١٨٩٣) من ٥

بمثلا مراقبا سنى ١٨٨٠ - ١٨٨٢ فبتزايد الايراد امكنه ان يحصل بعنة
دائمة على نصف الزيادات للشؤون الادارية علاوة على الحاصل من بيع
الاراضى والريع الناتج من استثمار اموال الحكومة . فلما دخلت سنة
١٨٩٠ عادت الثقة بالحكومة المصرية الى حد ان اجازت الدول تحويل
الدين الممتاز القديم ودين الدائرة السنية فزادت ديون مصر اسميا ولكن
فائدة الدينين المذكورين نزلت الى ٣ ونصف فى المائة وحصلت
الحكومة من وراء ذلك للرى وغيره من المرافق (١) على ١٣٠.٠٠٠ ر
جنيه وفى سنة ١٨٩١ استطاع اللورد كرومر ان يكتب الى حكومته
يقول « ان التوازن المالى اصبح مضمونا . وقد يقال مع الثقة ان الخزنة
المصرية لن تعجز عن وقاء ديونها الا اذا وقعت سلسلة حوادث سيئة » (٢)
ولما كتب فى العام التالى عن الزيادة البالغة ٩٥١ ر جنيه اعاد ذلك
التأكيد فقال « لست مبالنا اذا قلت ان حال المالية المصرية الآن
يمكن مع وجود ادارة حازمة ان توصف بالاعتدال ، وليس هذا الاعتدال
فى حاجة الى ان يعزى الى اسباب شاذة خارجة عن طوق الانسان » (٣)
وهكذا احرز الفوز فى « مسابقة الافلاس » (٤) المشهورة .
وبعد فن التواعد المبرزة فى فن السباق أن يتبدى المتسابقون

(١) مصر رقم ٢ « ١٨٩١ » ص ٦ - ٧

(٢) للصدر رقم ٢ « ١٨٩١ » ص ٢

(٣) للصدر رقم ٣ « ١٨٩٣ » ص ٥

« ٤٤ » لتدكان الصراخ طه يلا غدا ... وبقا قال ان الله فى الايام تراعى الى عام ١٨٨٨ .
وفى هذه السنة احرز ما يقب السبق احراوا صعيحا باور - كرومر كما « المسابقة المذكورة » ص ٤٤

كلهم من نقطة واحدة ، ويجهدوا في احراز قصب السبق بشروط واحدة وطرق واحدة . وقد يكون من المتعذر أن تعد المألية حلبة سباق ، ومع ذلك فإن المعجبين باللورد كرومر لم ينصفوه (١) عند ما أطلقوا على عمله على سبيل المجاز كلمة « سباق » ، فانه مهما كن مقياس المقارنة الذي تقارن به بين نجاحه ومجاح من تقدموه فانتا لا نصل الا الى نتيجة واحدة وهي انه قد حاز قصب السبق بشروط ممتازة امتيازا نادرا . فهو لم يتبدى من النقطة التي ابدأ منها الآخرون ولكن من نقطة تتقدم نقطة ابتدائهم تقدما كبيرا . فكان بذلك أقرب منهم الى الغاية . ثم هو بالاضافة الى الامتيازات التي منحت من تقدموه مباشرة وضمنت لهم بالذلل حيازة قصب السبق قد ظفر بعدة امتيازات جديدة تألف له منها كلها فضل على كل مسابق سواه . وفرق هذا وذاك فانه ليزيد من تقدمه قد سمح له باستخدام طرق تكفى الواحدة منها لاجراج كل مسابقة غيره من حلبة السباق . الا اننا بكل اخلاص ونزاهة لا يمكننا ان نعد اللورد كرومر قد حاز قصب السبق بمقدارة واستحقاق . لقد كان من السهل على اسماعيل باشا أن يحرز قصب السبق لو أنه سمح له ولو بنصف الطرق التي سمح بها للورد كرومر ، وان اللورد كرومر نفسه بغير هذه الطرق ما كان يستطيع أن يعمل شيئا .

(١) المبالغة : اعظم عبارة : اللورد ملر

الفصل الثامن عشر

النساء السخرة والكرباج

اشتهر اللورد كرومر شهرة طبقت الافاق بانه مالى كبير، واشتهر فوق ذلك بانه ادارى مستير الفكر رحيم القلب قد اتى للعالم بمثل من اروغ الامثلة يدل على المزايا الادبية الجليلة التى تعود بها حكومة متحضرة على شعب خامل شبه همجي . والحق ان معظم المصلحين فى هذا البلد وغيره لا يرون اكبر مفاخر الرجل نجاحه فى الادارة المالية ، ولكن قضاءه على اقبح بقايا الحمجية التى ورثها مصر عن تاريخها الفار الطويل فقد درجت الاحقاب الطوال وآية القانون والعدالة فى مصر هي تلك الاداة الجهنمية المعروفة «بالكرباج» بها كانت تجبي الضرائب ، ويقرر المتهم ، ويعاقب المفسد ، وتنفذ مشيئة الحكام كبارا كانوا او صغارا . هذه الاداة المريية اختفت من الوجود بمجيء اللورد كرومر

وخير من ذلك واجبى اختفاء نظام همجي آخر هو نظام السخرة الذى جر آلاما لا تحصى على عشرات الآلاف واحيانا مئات الآلاف من الفلاحين الذين كانوا يخرجون كل سنة من بيوتهم وهم كارهون ليظهروا الترع ويقوا الجسور مما عساه ان يكون من طفيان النيل . كان هؤلاء التعمساء يلزمون العمل على اعين نظار مسلحين بالكرباج ليلا ونهارا اسايعا وشهورا

من غير ما طعام ولا وقاء ولا أجور ولا عدد صالحة ، ثم يحصد الموت
 زمرا زمرا مجرد ما ينالهم من الجهد والحرق والجوع اولئك هم الذين قاموا
 ليما مضى باكثر المرافق العامة وأولئك هم الذين كانوا احيانا يسخرهم ولاية
 الامور من الوالى الى شيخ البلد فى مزارعهم ومعاينتهم الخاصة وراء
 ستار الضرورة العامة ، ولم يكن لفلاح منهم ان يعد نفسه بمنجاة من
 السخرة . الا ان من السهل أن تصور ما قد يؤدى اليه هذا النظام من
 اللبس وسوء التصرف . هذا كله قضى عليه اللورد كرومر ولأول مرة
 فى تاريخ مصر الطويل تنسم الفلاح المصرى روح الحرية ولأول مرة
 قضى على آثار ما كان فيه من الاستعباد

هذان الاصلاحان وحدهما كافيان لان بقنا اللورد كرومر فى
 مصاف كبار الاداريين ، ولكن اللورد بالاضافة اليهما قد افلح فى
 القيام بعدة اصلاحات اخرى كتطهير الخدمة للملكية من الرشوة وتخفيف
 الاعباء المالية عن جمهور الامة وبذلك ازدادت قيمة حكومته الادبية ولم
 تعد مصر مملكة قد انتظمت ماليتها خصب ، بل مملكة متحضرة ينال
 العدل فيها الرفيع والوضع قد ظهرت ادارتها من رجس الرشوة ونيل
 جمهور اهلها حق التمتع بثمار عمله غير مننص ولا منقوص .

ذلك ما يروى لنا عن حكومة اللورد كرومر فى عشرين سنة .
 واهربنا من حيث نحن مؤرخون عدول ان نتعرف حقيقة الامر
 فاعلمناه حتى الآن فى شؤون التاريخ المصرى من الصلة بين الحقيقة

والخيال يجيز لنا ان نقول من غير حرج في هذه القضية ايضا . ما كل
احمرار لحم ولا كل ابيضاء شحمة وقد لا يكون ثمة لحم ولا شحم
على الاطلاق .

واذ كنا متكلمين اولاً عن السخرة فمن المفيد ان نلاحظ ان
السخرة ما كان ينظر اليها قبل الاحتلال كما صار ينظر اليها بعده ثم
ان السياح كثيرا ما ذكروا السخرة بالفاظ تشف عن بلاء واقع ولكن
المعارفين بشؤون البلاد كانوا اميل الى عدما امر الامناس منه في تلك
الاحوال . فقد كتب القنصل البريطاني الذي كان بالاسكندرية سنة
١٨٧١ يقول « لما كان حفظ الترع في منسوبها الضروري امرا واجبا
تصبح هذه البلاد بدونها صحراء قاحلة فاقى لا ارى اى ظلم في حمل كل
انسان على الاخذ بنصيبه مما هو قوام حياة البلاد » (١) . وكتب هذا
القنصل نفسه بعد عامين يأسف لما كانت تصل اليه السخرة احيانا من
المبث وسوء التصرف فقال « لما كان نجاح زراعة البلاد بل وجودها لها
موقوفا كل الوقوف على حفظ مياه الترع في منسوب معين فاقى لا ارى
من القسوة ارغام الاهلين على العمل في تحقيق هذه الغاية ولا سيما اذا
تولت ذلك ادارة حازمة قوية » (٢) . هذا اقوم رأي يعول عليه في
الموضوع فاما من حيث صفتنا الاجتماعية مضطرون للاخذ بنصيبنا من
الحافطة على كل ما نقوم عليه حياتنا الاجتماعية . اما كون هذا النصيب

(١) التبريرات القنصلية ٥٦٣ (١٨٧٢) ص ٢٧٩

(٢) المصدر نفسه ١٠٠٩ (١٨٧٤) ص ٨٢٨

يؤدي قدا او عينا او عملا فذلك ما تفصل فيه الحال الاقتصادية السائدة وحدها . ففي بلاد كالبلاد المصرية كان السائد فيها الى عهد قريب هو « الاقتصاد الطبيعي » اى الاتاج من اجل الاستهلاك العاجل وكانت العملة فيها نادرة والعمل المأجور غير معروف بالفعل في بلاد كهذه تكاد تكون الضرائب العينية الى حد ما على الاقل والواجبات العملية امرا لا مناص منه . نعم لاشك أن هذا المذهب في اداء الجماعة واجبها اعط بكثير وادل على التأخر الاقتصادي من المذهب الذى يقضي باداء الضرائب قدا ولكن من الجهل ان نتمته بانه ضرب من ضروب الاستبداد . والحق ان السخرة في مصر لم تكن أقرب الى الاستعباد من النظم الحرية الشائعة في اوربا في زمننا هذا وما اصدق اللورد دوفرين حين شبهها « بالنفير العام لدعدوم غير » (١) . نحن نسلم بطبيعة الحال ان السخرة كثيرا ما اسيء استخدامها ، وان اساءة استخدامها كان لامفر منها في ظل حكومة غير مسئولة وقائمة من اولها الى آخرها على الاستبداد ولكن متى ذكرنا ما يقع من الخلل في جيوش كثير من اشد الحكومات الحاضرة تحضرا خففنا من حدة سخطناعلى بلاد اخذت في الخروج من الحمجية . . والحق ان هذا السخط انما ظهر في الجمهور البيطاني في اواخر عهد اسمايل عندما اصبح ضروريا اعداد الرأى العام للموافقة على التدخل في شؤون مصر ماليا ثم سياسيا . في ذلك الوقت

كان امثال المستر فيليرز ستيوارت يملأون انهار الصحف بوصف فظائع السخرة (١) غافلين بالمرّة عن الفظائع التي كانت اقرب اليهم في بلادهم في معامل لانكشير ومصانع الفخار واعشاش العمال .

فلما اخذ البريطانيون بزمام مصر توقع العالم ان هذا النظام الممجي سينقطع وشيكا . بيد ان ماعمل في الماضي لتحقيق هذه الغاية لم يكن مما يقوى الأمل ويبعث على حسن الرجاء ، ففي عهد المراقبة الثنائية حاولت الحكومة محاربة السخرة فاجازت اعفاء الاشخاص الذين تمحق عليهم السخرة بشرط ان يدفعوا للحكومة اموالاً معينة نظير هذا الاعفاء وان تنفق هذه الاموال اجورا لعمال احرار كفأة يستمينون في عملهم بالعدد والآلات (٢) ولكن التجربة اخفقت وكان ام اسباب اخفاها ماقالوه وقتئذ من رسوخ السخرة وحاجة الوزارة الى القوة والنظام (٣) لذلك ارتاب اللورد دوفرين نفسه في فائدة سمي الحكام الجدد الالفاء ذلك النظام عند ما نظرفيه سنة ١٨٨٣ وقال « انه لسوء الحظ من المساوىء التي يستحيل القضاء عليها قضاء مبرما » وكل الذي رجاء انه « بتنظيم قوة البلاد العملية تنظيما علميا ... سينخفض عدد المستخرين الى نصف ما هو عليه الآن » (٤) ومع ذلك لم تمض على هذا التصريح سنون كثيرة حتى فوجيء العالم بان السخرة قد بطلت واصبحت نسيا

(١) انظر ايسا مصر رقم ٧ (١٨٨٣) ص ١٢ حيث وصف هذا السيد تلك الفظائع

(٢) مصر رقم ٣ (١٨٨٧) ص ٦٨

(٣) « دولات الادارة المصرية » لروزلي في مجلة « القرن التاسع عشر » نوفمبر سنة ١٨٨١

(٤) مصر رقم ٦ (١٨٨٣) ص ٦٨

منسيا . ذلك لعمر الحق ابتصار الحكومة اللورد كرومر ولكن ليت
شعري كيف احرز هذا الاتصار ؟

لقد علمنا مما تقدم انه بدلا من ان تخف الضرائب في سنة ١٨٨٦ بمقدار ٤٥٠ ر ٠٠٠ جنيه كما قرر اتفاق لندن ، قد اتفق من هذا المبلغ ٢٥٠ ر ٠٠٠ جنيه في استبدال العمل الحر بالسخرة وقد قدر الكولونيل سكوت مونكريف انه لما كان متوسط عدد الاشخاص القابلين للسخرة في اربع السنوات السابقة سنة ١٨٨٦ هو ١٥٥ ر ٠٦٨ شخص لمدة ١٥١ يوما من كل سنة اى ١٥٣ ر ٢٣٤ شخص لمدة ١٠٠ يوم ، فان هذا العدد سينخفض في سنة ١٨٨٦ الى ١٠٢ ر ٥٠٧ شخص لمدة ١٠٠ يوم لو اتفق ٢٥٠ ر ٠٠٠ جنيه في العمل الحر المأجور أعني أنه ينخفض بنسبة ٥٦ في المائة (١) ولكن الاشخاص الذين سخرؤا بالفعل سنة ١٨٨٦ كانوا اقل من ذلك كثيرا ، كانوا ٩٣ ر ٠٩٥ شخص (٢) . فهذه اذا خطوة الى الامام واسعة . هذا تقدير الكولونيل سكوت مونكريف ولكن الحقيقة التي لا ريب فيها انه لو كان للمراقبة الثنائية او لاسماعيل باشا نفسه مبلغ سنوى قدره ٤٥٠ ر ٠٠٠ جنيه لنجح كل منهما نجاح اللورد كرومر . ذلك ان نعمة عاملا آخر غير مالى قد حط من شأن هذا الاصلاح المذكور . ذلك ان نظام السخرة كان وقتئذ آخذا في الزوال صائرا الى الفناء من غير مجود اللورد كرومر واعوانه . فقد قرر

(١) عمر رقم ٣ (١٨٨٧) ص ٤٩

(٢) المصدر نفسه رقم ٣ (١٨٨٨) ص ٣٨

الحال ان تؤدى جميع الاعمال الضرورية بواسطة السخرة ، وان موظفى
الاقالم يرون زيادة المسخرين بدون الكرباج امرا مستحيلا (١)
لنصطنع الصبر على هذا التلميح الى الكرباج ، فسرى عما قليل
ان منع الكرباج وقتئذ كان حبرا على ورق وان تعليلهم زوال السخرة
التدريجى بابطال تلك الاداة القهرية انما هو مغالطة وتضليل . لقد ذكر
الكولونيل سكوت مونكرىف نفسه ان الظاهرة قد لوحظت فى سنتى
١٨٧٩ - ١٨٨١ اى قبل الاحتلال ، وان اشارته الى قيام التفاتيش الواسعة
وتناقص اهل البلاد ادل على الحقيقة من غير شك واهدى الى وجه
الصواب . ومع ذلك فأنكيدم ان لاسييل الى السخرة بغير اكراه
صادق كل الصدق ويدل على ان السخرة كانت قد عدت وقتئذ امرا
مقضيا عليه بالعناء لعوامل ليس للطاقة البشرية للألوفة عليها من سبييل
وقد أيد نوبار ذلك بعد بضعة أشهر فقال فى دفاعه امام صندوق
الدين عن اتفاق ال ٢٥٠٠٠٠ جنيه بغير مسوغ قانونى أجورا للعمال فى
الاعمال العامة « لقد كانت الحكومة مقتنعة بأنها تعمل عملا مشروعا
يقتضيه العدل والقانون وحسن الادارة . وفوق ذلك (١١) فانها لولم
تعمل ما عملت فربما عرضت البلاد للشرق حين انخفاض النيل والفرق
حين ارتفاعه . » وبعد أن ذكر الاسباب التى يرجع اليها فى رأيه

« ١ » مصر رقم ٤ ص ١٣٥ وما يليها . ويقول المستر روزل فى مقاله السابقة الذكر ان
السخرة « على ما هو عليه الآن » من اضف المولود العامة وانتهى

زوال السخرة والتي سنشير اليها فيما يأتي قال « يكاد يكون فرض السخرة مع وجود الاحوال الجديدة أمراً مستحيلاً ، وقد عرفت نظارة الاشغال ذلك فتعصت مشروعات سنة ١٨٨٥ لتقدر الحصول على المسخرين المحتاج اليهم . ومع ذلك فانا بعد الجهد الجهد لم نحصل من العدد المطلوب وهو ٦٠٧ ، ١١٦ شخص الا على ٣٤٦ ، ٨٣ شخص . وينبني ان نلاحظ فوق ذلك ان الحكومة لهذه الاسباب حينها قد احتاطت لتنفيذ مشروعات الاقليمين اللذين هما ام اقليم الوجه البحرى بمقدار برمته في سنة ١٨٨٥ (١)

هذه العبارة تفسر نفسها بنفسها . فلولا ما عرض من اضطراب اللورد كرومر واعوانه الى ان يدفعوا عن انفسهم امام صندوق الدين تهمة المبت بالـ ٢٥٠ ، ٠٠٠ جنيه لما عرفنا البواصت الحقيقية على هذا الاصلاح « العظيم » الا وهو الغاء السخرة . اما الامر كذلك فانا الآن نعلم انه لم يكن ثمة اصلاح على الاطلاق وان السخرة كانت وتثبت قد بطلت بالفعل من تلقاء نفسها ، وان الـ ٢٥٠ ، ٠٠٠ جنيه لم تنفق في عمل حر مأجور يستمد السخرة ولكن في ملء الفراغ الذي خلفه زوالها . الا قد يثاب المرء رغم انفه . ولو تأنت الاقدار بمجيء اللورد كرومر الى مصر بضع سنوات لما انطلت الحيلة ابداً ، ولكن اللورد كرومر لحسن حظه جاء في الوقت اللئيم فنال فخرأ حيث لا فخر . وانا لنلصق في العبارات

الآفة المذكورة الأسباب الصحيحة للضجة الشديدة التي حدثت سنة ١٨٨٤ - ١٨٨٥ وكان الغرض منها تخفيض ضرائب الاراضى . لقد رأى اللورد كرومر ان لا بد من المال للحصول على العمال الذين يستأجرون في تنفيذ للمشروعات العامة التي يقوم عليها كل شيء سواها . ولما كان من المستحيل فرض ضرائب جديدة فقد أصبح تجنب جزء من الضريبة الارضية التي فرضت لهذا الغرض أمراً لا بد منه . وهكذا تظاهر بالشفقة والانسانية توصلنا الى هذا الغرض الهام .

مما سبق تبين لنا قيمة هذا الاصلاح المشهور الذي قام به اللورد كرومر . وهناك أمر ثانوى آخر قد يدعش له بعض القراء ولكنه يزيد هذه القيمة وضوحاً ذلك ان السخرة على الرغم من هذا التباهي كله لا تزال قائمة حتى يومنا هذا . فن سنة لاخرى نرى المسخرين - الذين لم يقل عددهم عن ٢٤١٥٢٨ شخص سنة ١٩٠٤ ولا عن ١١٢٤٤ شخص لمدة ١٠٠ يوم سنة ١٩٠٣ ولا عن ١٥٤٣٩ شخص لنفس المدة سنة ١٩٠٠ يستنفرون من القرى جماعات لوقاية الجسور تارة ولكافة دودة القطن تارة أخرى وهكذا . (١) وكثيراً ما أهمل اللورد كرومر هذه

« ١ » عندما خيف طباق الليل سنة ١٨٨٧ صدر امر عال يميز لحكام الاقاليم في حال طباق الليل ان يدعوا الى العمل كل شخص سليم الجسم في اقاليمهم « مصر رقم ٢ « ١٨٨٨ » ص ٧٨ » وصرح السيد الدون هورست الذي خلف اللورد كرومر في تقريره من سنة ١٩٠٨ بأنه بالنظر الى فترات دودة القطن « سيجب الى الطريقة التي اتبعت فيما مضى في ايجاد عمال اخفاء يقومون بإبادتها » « مصر رقم ١ « ١٩٠٩ » ص ٢١ « . وقد « حشد » بالنقل في سنة ١٩٠٩ ١١٠,٠٠٠ طنل لجم الاوراق التي اصابتها الدودة « مصر رقم ١ « ١٩١٠ » ص ١٨ »

البقية من السخرة بحجة انها ليست بذات بال فكان مشله مثل الفتاة المشهورة التي أرادت أن تعتذر عن طفلها الذي حملت به سفاحا فقالت انه أصغر من أن تؤاخذ به . من ذلك انه ذكر مرة على سبيل الاستدراك في احدى حواشى تقريره عن سنة ١٨٩٢ بعد أن أشار في المتن الى عظم اصلاحه ما يأتي د دفعا لما عساه أن يكون من التباس القول اني حينما أنكم عن السخرة انما أنكم عن استبدال العمل الحر في تطهير الترع السنوى بالعمل الجبرى الذى كان يهبط الناس فى السنين الماضية . على أن العمل الجبرى لا يزال موجودا لمنع الفرق اذا كان ارتفاع النيل غير عادي ، ^(١) . ولا يخفى وجه الموازنة فى هذه الطريقة طريقة التنبيه على أن العمل الجبرى لا يزال موجودا على الرغم مما ملا به العالم اشادة وتنويعا . ولقد أرسل اليه اللورد سالسبرى قبل ذلك بخمس سنين عريضة من جمعية مقاومة الاسترقاق البريطانية الاجنبية تطلب فيها ان يلغى نظام السخرة المهلك الناء تاما ، وقالت الجمعية فى عريضتها هذه « ان الاحتلال البريطانى لمصر لا يكون قد قام بشيء نحو تحرير اهليها اذا لم يحورم أولا من هذا الظلم الاليم ، ^(٢) . فلم يقل اللورد كرومر فى رده على هذه المريضة ان الناء السخرة جملة أمر مستحيل أو غير مرغوب فيه بل أعلن أسفه لانه « لا يمكن مع حال مصر الحالية

(١) مصر رقم ٣ ١٨٩٣ ص ٤

(٢) مصر رقم ٢ ١٨٨٣ ص ٢٣ — ٤٤

الحاضرة الحصول على الاموال التي بها يقضى على العمل الجبرى ويستبدل به العمل المأجور» (١). ووعد مع ذلك انه باطراد تحسن للمالية سيمصع الفلاح المصرى فى قليل من الزمن « وقد وضع عنه المبع الذى يثن منه الآن » وسرعان ما تحسنت للمالية . ففى سنة ١٨٩٠ حول جزء من الدين العمومى كما رأينا ، وحصلت الحكومة للشئون الادارية على ١٣٠٠٠٠٠ جنيه ووافقت فرنسا على أن يؤخذ من هذ المبلغ ١٥٠٠٠٠ جنيه تضاف الى ٢٥٠٠٠٠٠ جنيه التى سبق تخصيصها بالسخرة فيزداد بها المبلغ المخصص بالسخرة وتنفق أجورا للعمال (٢) الامر الذى جعل اللورد كرومر فيما بعد يفتخر بأن الناء السخرة كان يكلفه سنويا ٤٠٠٠٠٠ جنيه . ومع ان المال كان متوافرا ومالية البلاد آخذة فى التحسن والاتساع على أثر ما جاءت به السنوات التالية من التقدم المالى فان اللورد كرومر لم يف قط بما وعد به جمعية مقاومة الاسترقاق . بل انه على العكس من تصريحاته المتكررة بأن ذلك النظام الشنيع يجب أن يلغى وسوف يلغى كتب فى سنة ١٨٩٦ يقول « انى أشك فى امكان الناء السخرة فى شكلها الحاضر المذهب الناء تاما . ان المصائب التى تترتب على تلف جسيم يصيب الجسور وقت ارتفاع النيل تبلغ من الهول

(١) مصر رقم ٢ > ١٨٨٨ > ص ٥٨

(٢) لقد ارغموا فرنسا على الرضا بتخصيص ١٥٠٠٠٠٠ جنيه بالسخرة وذلك بان اندبروها بانها ان لم تقبل فرضوا ضرائب ارضية جديدة تطعيم اجور العمال . وذلك لتعذر السخرة « مصر رقم ١ > ١٨٩٠ > ص ١٢ ، ص ٢ ورقم ٢ > ١٨٩٠ > ص ٨٠

والعظم ما يمنع في رأيي كل سلطة تعرف ذلك من أن تتحمل تبعه
استحسان العمل. ثم قال « ان العمل الذى يقوم به خفراء النيل بوجه
عام من أسهل الامور وأيسرها » (١) نحن لا ندعي اننا تعلم اصادقة
هذه العبارة الاخيرة أم كاذبة ولكننا اذا سلمنا بصحتها فإن العمل
الجبرى لا يزال كما كان ضرباً من الاسترقاق وان جمعية مقاومة
الاسترقاق واللورد كرومر نفسه لم يقصر مجهوداتها قط على محاربة
العبث بالسخرة فضلاً عن الغائبين وانهم حكموا فيما مضى بأن هذا
النظام أيما كانت درجته مناقض لحرية المصريين ثم أصبحوا يرون الناه
التام (٢) ضرباً من المستحيل لامور ان صحت فقد نصح في كل ما
يتعلق بنهر النيل . ومع ذلك فانا نرى كل انسان تلوح عليه أمارات
الرضا بالامر وكل انسان يشكر اللورد كرومر الناه السخرة !!

لقد افضنا القول في تاريخ هذا « الاصلاح » لانه يبين لنا كيف
تنشأ الخرافات حول اعمال اللورد كرومر ، وكيف تنتشر بواسطة
اللورد كرومر خاصة ومساعدة صحافة مسخرة له وجمهور جهول . ولنا

« ١ » وتوصل اللورد كرومر وتثبث الى ان الانهاء التام « لا ترضى عنه البلاد ابداً »
« مصر رقم ٢ » (١٨٩٢) ص ١٤ - وهو رأى أدلى به المستر فيلرذ ستيلورت سنة
١٨٨٣ في مرض الاعتذار عن عدم اهتمام اللورد دوغرين بالامر فقال « ينبغي ان نؤمن بان
العمل الجبرى قائم على رضا السواد الاعظم من المصريين . » « مصر رقم ٧ » (١٨٨٣) ص ١٢
« ٢ » وقد حاولوا في سنة ١٨٩٣ التنازع حتى في حيازة جسر النيل . ومع ان كل خبير كان
يعطي كل يوم قرشين لجميع حاجاته فان السخرة كانت كثيرة النفقة وابت على اللورد كرومر
انسانيته ان يبيد هذه المحاولة مرة أخرى « مصر رقم ١ » (١٨٩٤) ص ٩ « وكتب اللورد
كرومر نفسه قبل ذلك بسنوات الى اللورد سالسبرى يقول « قد يكون الناه السخرة مسألة
مالية اقتصادية أكثر منها انسانية » « مصر رقم ١١ » ١٨٨٧ « ص ٤٢ - ٤٣ »

متكلمين بمثل هذا التفصيل عن « الإصلاح » الآخر الذى هو الناء
الكرياج . فقد كذب اللورد كرومر نفسه الخرافات المتعلقة بهذا
الموضوع والتي اجتهد هو وواعوانه فى نشرها زمنا طويلا . لقد كان من
باصورة اعمال الاحتلال ان صدر امر عال او منشور يحظر استعمال
الكرياج . صدر هذا المنشور سنة ١٨٨٣ بطلب اللورد دوفرين الذى
قال مفتخرا عند ما كتب عنه « لأرى هذا العمل الا دليلا على ان قد
سرى فى ادارة البلاد الاهلية روح اكثر انسانية ومدنية » (١) . فكان
ذلك مما سر كل انسان ووقع من نفسه موقع الاعجاب وفى اكتوبر
سنة ١٨٨٤ امر اللورد كرومر بصفة خاصة عماله فى الوكالة ان يكتبوا فى
اثار هذا الإصلاح ولما ارسل ما كتبوا الى حكومته كتب يقول .
« لقد حدث تغير جسيم قد لا يقدره حق قدره الا من كان مثلى يستطيع
مقارنة حال مصر اليوم بحالها منذ سنوات قلائل . . . ان نظام الحكم
الاستبدادى المتيق لم يكده ينتهى فحسب بل قد انتهى بالفعل ، واني
لأشك فى امكان رجعته . وفوق ذلك فأنه قد عوجل عجلة اقر مع الاخلاص
انها لم تخطر لى ببال . هذا وقد اخذ نظام حكم جديد ينمو بتجاح وسرعة
لا يتوقمها الا اكبر المصلحين المثاليين . » (٢)

ينبنى ان نذكر هذه السورة الشعرية انما اتقلت بعد سنة

(١) مصر رقم ٦ « ١٨٨٣ » ص ٣٦

(٢) مصر رقم ١ « ١٨٨٥ » ص ٤٠

واحدة من صدور امر اللورد دوفرين بالناء الكرياج . ومن السهل ان تخيل وقعها من تقوس وطني الانجليز الحكوميين وغير الحكوميين الذين كانوا منذ سنتين اما داءين الى الحرب او مسوئين لها . علي ان ذلك كله لم يكن غير نهوئش متعمد مقصود فان امر اللورد دوفرين لم يكن دليلا على بداية عهد جديد لامر واحد هو ان رياض باشا قد سبقه الى الموضوع في سنة ١٨٧٩ . فقد كتب المستر روزل الذي كان وقتئذ بمصلحة الدومين يقول « لقد حظرت استعمال العصا حظرا قد لا يرغب اوردن الرجوع فيه ، والى رياض باشا يرجع الفضل في القضاء على الاستعمال الوحشى العام للكرياج والعصا ومظالم اخرى كثيرة » . (١) وهنا ايضا نجد ان قد جاء من قبل اجمنون ملوك . بل ان ديباجة الامر العالى الذى صدر سنة ١٨٨٣ قد استهلّت بذكر « المنشورات المكررة العريجة » التى صدرت في هذا الصدد من قبل . (٢) ولعمري اذا كان امر اللورد دوفرين حقيقة فائحة الاصلاح العظيم الذى اطراه اللورد كرومر بالفاظ مسولة خلافة فلا اقل من ان يتقاسم اللورد دوفرين ورياض باشا شرف هذا الاصلاح وان يخلع

« ١ » روزل : كتابه السابق الذكر وذكر القارىء « الجزء ١٥٩ من هذا الكتاب » كيف غصب هذا السيد منه من عراق وغيره من « لطرين » لعلم استعمالهم الكرياج في الاحتياط بسلطة حكام الامالم وطبقة الملاك ويشير المستر ماك كوان « كتاب مصر كما هي من ١١٧ » الى انه قد شرع ذلك مرة في عهد اسماعيل باشا في الناء الكرياج « ٢ » مصر رقم ١ « ١٨٨٣ » ص ٣٦

الحقيقة على الحاكم المعتادة ورجعت الى نظام التمييز القديم » وقد ايد كلامه هذا بعبارة اقتبسها من تقرير النائب العمومي عن سنة ١٨٨٩ (١)

من هذا نرى ان البناء الكرياج في معظمه خرافة اخرى ناسرها هو اللورد كرومر وانه طالما قرر تنفيذه رسميا قبل مجي اللورد كرومر، وانه قد ظل حبرا على ورق بعد ان نطقت السلطات البريطانية بحكمها عليه (٢) مدة طويلة من الزمن وبعد فلتن كان الكرياج قد بطل حقيقة مع انا نعلم انه لا يزال يرجع اليه في الاحوال الاستثنائية كما تدل عمادة دنشواي - فذلك راجع الى ذهاب الحال الاجتماعية التي كان وليدها ورمزها اذا صح هذا التعبير . ذلك بان المجتمع المصري كسائر المجتمعات الشرقية قائم على الحكم الشيعي وهو ضرب من الحكم تكون السلطة فيه كسلطة الاب في منزله بجميع مميزاتها من سيطرة تكاد تكون غير محدودة وواجبات نحو الجماعة غير معينة وحقوق في تمثيل الجماعة مطلقة غير مقيدة . وكان مشايخ القرى الذين هم محور النظام الاجتماعي كله

(١) « مصر الحديثة » المجلد الثاني ص ٤٠٤ - ٤٠٥ وان تربية اللورد كرومر بسلطة الارلندي الجسور » عندما اصدر منشوره من الامور المستطرفة متى قورن باساليه « الحادعة » وطريقة ترجمه هذا المنشور - ١٨٨٣ .

(٢) كتب المستر روزل في كتابه السالف الذكر عن الكرياج يقول « انه قد منع بتاتا وهناك ما يحمل على العان اقطاع استعماله وة . اما كونه بطر نهائيا فصادق صدق قولنا ان الضابط البحري لايجب في حديثه ابانا » لتعليمات الملكة » قارن هذا الكلام مصراة اللورد كرومر عندما اعترف بمثل منتصر اللورد دوقرين فقال « والسبب الاقوى في عدم اخلاص المجتمع الريتي تبنا لهذا المنشور هو ان المنشور كان الي حد ما لا يمكن العمل به » مصر الحديثة : المجلد الثاني ص ٤٠٤ » ادن طر يطن ان « اللورد دوقرين قد ضرب الكرياج ضربة عنيفة » لقد ضرب اسماعيل باشا ورياش من قبل ضربة عنيفة كهذه

يمولون على هذه السلطة في قرام بدليل ما كتبه المستر ادوارد ديبى منذ اكثر من ثلاثين سنة يقول « ليس الشيخ من رجال الحكومة ولكنه زعيم على مسؤول امام رأى الجماعة العام ، ويمد نفسه الحارس لمصالح الجماعة وحقوقها وهو الجماعة فى جميع ما يتعلق بشؤون الجماعة الخارجية ... والادارة المصرية الداخلية قائمة على مبدأ ان الحكومة لا تتصل بالفرد رأساً ولكنها تبسط عليه نفوذها من طريق الشيخ . واما فيما بين الشيخ والفرد فان استبداد الاول يقبض من ظله سلطة القاضى الذى ينفذ أحكام القرآن » (١) . هذه الصورة يعرفها كل من درس نظام المجتمعات الاولى سواء اكانت فى اواسط افريقية ام فى بقايا عشائر « اللير » الروسية (٢) . هنالك تجدد السلطة الشيخية ومما الكرياج باشكاله المختلفة عشها الذى تدرج فيه . وليس نفوذ الكرياج فى هذه الحال راجعا الى تأثيره الطبيعى كمصا الشرطي الحديث ولكن الى ماللمشايع الذين هم الارادة الحية للجماعة من سلطة اديية .

فلما انحلت حياة القرية الاجتماعية على اثر التغييرات الاقتصادية وظهر القانون الشخصى الاوروبى كان من الطبيعى ان يضمحل نفوذ الشيخ ويضمحل معه الرضا الادبى بالكرياج لذلك نجد نوبار باشاعند دفاعه امام صندوق الدين عن الميث بالـ ٢٥٠٠٠٠ جنيه يستطرد الى

(١) مقالة ادوارد ديبى المنونة « مستقبل مصر » والمنشورة فى « مجلة القرن التاسع

عشر » اغسطس سنة ١٨٨٢

(٢) مصر رقم ٣ (١٨٨٧) ص ٦٣

ذكر الامور التي ادت الى ذهاب السخرة فعلا فيقول «لا سباب يعلمها كل انسان قد ضعفت بالتدريج الصلات التي كانت تربط الفلاحين بمشايخهم والتي كانت تربط هؤلاء بعمال الحكومة .. ولقد جرد نظام القضاء المشايخ الذين كانوا فيما مضى قوام الادارة من سلطتهم المطلقة التي كانوا ينتفون بها في علاقتهم بالملاحين ، والتي سهلت حشد هذه الجموع » (١) . هذا هو الحق الصراح . فانه عندما حرم الشيخ وعصاه رضا الجماعة الادبي اصبحا لا يستطيعان حمل الفلاح على اطاعتهم وضاعت سيطرتها عليه . ولم يكن الكرباج ليبقي بمد ذلك الا اداة ضغط وارهاق لحسب . على انه اخفق في ذلك بطبيعة الاحوال . فقد قضى عليه ألا يستعمل في جباية الضرائب سنة ١٨٧٥ ليس بمدى عندما انشأ اسماعيل باشا المحاكم الجديدة التي جمعت بين اقملاص والقانون ، وقضت بذلك على نفوذ مشايخ البلاد واذا كان الكرباج قد بقي في المحاكم اكثر مما تقتضى الظروف فذلك راجع الى الانجليز انفسهم لانهم لم يعرفوا مناشئ الاجتماعية وراحوا يستعملونه اداة قصاص انسياقا منهم مع الفكرة الساذجة القائلة بان شعبا لا يزال على الفطرة لا يفهم من وسائل الاتعاع غير هذه الحجة واشباهاها . فلما امسكت الحكومة عن استعماله بطل من تلقاء نفسه .

مما تقدم نرى ان القضاء الذي يستحقه الغاء الكرباج ليس باكبر

من الثناء الذى يستحقه الثناء السخرة . ان الغاء الكرباج من حيث هو
اصلاح على الورق قد انجز قبل منشور اللورد دوفرين ومن حيث هو
اصلاح فعلى لم يحدث الا بعد عدة سنين من هذا المنشور . فلما بطل
واصبح بطلانه امرا مقضيا لم يكن ذلك نتيجة الامر المالى ولكن كان
نتيجة تطور اجتماعي جعل استعماله مستحيلا من جهة ومستغني عنه من
جهة اخرى وجملة القول ان استعمال الكرباج قد بطل بعض الشيء
فى عهد الانظمة السابقة وما تبقى منه فقد تعمد الانجليز انفسهم
الابقاء عليه .



الفصل التاسع عشر

سياسة اللورد كرومر الاقتصادية

مما يتصل اتصالا وثيقا «بالاصلاحين»، اللذين مرضنا لهما في الفصل السابق مسألة ترقية البلاد اقتصاديا بوجه عام وتحسين أحوال الفلاح المصري بوجه خاص. فقد كان الفلاح الي قبيل مجيء الانجليز مضرب الامثال في الفقر والاملاق حتى ان رسائل اللادي دف غوردون التي وصفت فيها حالة البؤس التي كان الفلاحون يرزحون تحتها في أواخر العقد السادس من القرن التاسع عشر، كانت مادة الخطب وكتابات أولئك الذين غفلوا عن البؤس السائد في عقر د'رهم في ايرلندا، مثلاً أو في انجلترا نفسها وراحوا يشوهون حكم اسماعيل في السنوات العصيبة في النصف الأخير من العقد السابع من القرن الغابر (١). ثم كان هناك بعض من الناس سخروا وقتذاك من الحكايات المنفرة التي تداولتها اللسن عن بؤس الفلاح وعدوها من اقايصيص السامعين وذهبو يثر كدون «ان حال الفلاح المصري بوجه عام

(١) صرح السير كيف في مجلس الموم. «هناك» «في حالة الملاحين غير مرضية بالمرء ولو اني اوتاب في ان تكون حالتهم قد ساءت الى الحد الذي يحدده معنى الكتاب . . . ان الذين اتبع لهم من بيننا ان يدسوا ثمرات اللجان المختلفة عن احوال النساء والاطفال الذين يساون في الماحم أو في اللصاف او عن احوال السال المشتكين بالاممال للزراعية في هذه البلاد - اقول - ان من درسوا هذه التقارير د لمون مما بان لامسوغ ان اللشد في نقداة خارطة من الحمجية هانساد «بجربة الماقتات البرلاي» المجلد ٢٣١ (١٨٧٦) ص ٦٢٥

لو قورنت بحال الفلاح في اى بلد شرق آخر لرجعت عليها « (١) .
لا بل ان المنشيعين للفلاح بلغ بهم الامر ان اشاروا - ذلك سبق منهم
الى مذهب اللورد كرومر في الجدل - الى اطراد رواج تجارة مصر
الخارجية واحتجوا بأن ماوردوه من الحقائق « يثبت تقدم الطبقات
المنتجة تقدما ماديا ليس له مثيل في غير اوربا » (٢) ولا جدال في ان
حال الفلاح كانت بالرغم من هذه الشواهد سيئة جدا في عهد اسماعيل
باشا وفي عهد المراقبة الثنائية وانها قد تحسنت نوعا فيما بعد ان لم يكن
لشيء اصلا فيسبب تخفيف فائدة الدين العام والقضاء السخرة .

ومن الصعوبة بمكان ان يبين الانسان المدى الذي بلغه ذلك التحسن
في خلال الثمان والعشرين سنة التي حكمها الانجليز . لان البيانات التي
يوردها اشياح الاحتلال وفي طليعتهم اللورد كرومر نفسه - من هذا
الاصلاح قد بولع فيها كثيرا بحيث لا يمكن الاعتداد بها او الركون
اليها ثم اتنا لانستطيع ان نعكس على القوم حكمهم في القضية لان
القضية لم تبحث بحثا منظما شافيا . على ان الشيء الذي يقوم بذهن
الباحث الذي جثم نفسه فخص البراهين التي يبنى انصار الاحتلال دعواهم
عليها من حيث تقدم المصريين وترقيتهم هي انها اما ان تكون غرارة
او قليلة حتى لو سلمنا بحدوث بعض التقدم فن المؤكد انه كان يكون
اعظم لو لم تتبع تلك السياسة الضيقة سيااسة اخضاع كل شيء للمصالح المالية

(١) ماك كوان « مصر كما هي » ص ٢٥ .

(٢) ماك كوان الكتاب نفسه ص ٢٦ .

او بالاحرى لسوق السندات .

ومن العجيب انه في سنة ١٨٨٨ اى بعد قليل من الازمة الشديدة
ازمة ١٨٨٥ - ١٨٨٦ التى صورها جميع الموظفين البريطانيين تصويرا
مكذرا ، قد اخذت تقارير هؤلاء السادة اتقسم تترى حاملة احسن
البشرى عن حال الفلاح المصرى فقد قال السير ادجار فنسنت مثلا
« ليس ثمة شك فى ان الغاء السخرة الغاء جزئيا قد حسن حال صغار
الفلاحين » واستدل على ذلك « باختفاء مزارى القرى شيئا فشيئا » (١)
واستمر يقول « ولا ادل على تحسن حال مصر فى السنوات القلائل
الآخيرة من اداء الفلاحين معظم ديونهم الى صغار المزارعين ... وان ما
استطعت جمعه من المعلومات يجهلى اقول ان ما على الفلاحين للمزارعين
من ديون قديمة اقل من ٣٠٠٠ ر ٣٠٠٠ جنيه ، وان الديون الجديدة
قليلة ليست كبيرة ، وان القضايا التى غلقت فيها رهان الفلاحين استثنائية
محصنة لاتشمل غير جزء يسير من الاراضى الزراعية » . وقد نسج على
هذا المنوال المستر كلارك كاتب سر الوكالة فقال « لقد حسنت حال
الفلاح كثيرا فى السنوات القلائل الآخيرة . فهو الآن اجود غداء
واحسن لباسا ولم يعد يخاف الكرباج وليس ثمة ما يحمله على الخوف
الشديد من السخرة والخلمة العسكرية ... وقد اعين الى حد كبير على
التحرر من ربقة المزارعين . والحق انه خارج شيئا فشيئا من العسف

والبؤس الذين طوح بهما من اقدم الازمان» (١)
 لوعلم القارىء كم مرة قيل هذا الكلام مموها بهذه الشواهد عنها
 لعرف ان تلك الصور البديعة لم تكن لتبت على الثقة بها والاطمئنان
 اليها (٢). والافكيك ينهض شب مؤلف من عدة ملايين من اقصى
 اعماق البؤس الى مثل هذا النعيم فى سنتين او ثلاث؟ ولكن لاجب
 فقد عرفنا الالاعيب التى شغفت السياسة البريطانية فى مصر بترويجها
 على جمهور ساذج يقبل الاخبار على عواهنها والحقيقة انه بعد سبع سنين
 من هذا العهد، اى عند ماصار من الضرورى الدفاع عن استمرار
 الاحتلال رغم هذا التقدم المجيب، قد خفت نعمة هذا التناؤل خفوتا
 واضحا، واقبل صاحبنا القديم و«الشاهد المستقل» المستر فيليز
 سيوارد الذى سلم بان وطأة الربا قد خفت، يؤكد «ان اقتراض
 الاموال لا يزال موجودا» وان الدين الاهلى المصرى لا يزال يبلغ
 ٧ جنيه، وان الفلاح «ما برح يمد ١٢ فى المائة فائدة مدهشة
 الانخفاض» بل يبلغ به الامر ان يؤكد «انه لابد من مضى جيلين

(١) مصر رقم ٦ «١٨٨٨» من ١٣
 (٢) فى هذه السنة عينا كتب المستر بورتال بقول: «ان عدد ملاك الاراضى من الملاحين
 يتناقص قليلا، والاراضى تستحيل شاة الى مراع واحدة وقد اصبح من كان يملك فى الماضى
 قدانا او قداين يعمل بآخرة يومية للملاك الاراضى». (مصر رقم ٢ «١٨٨٨» من ٨٣)
 حنا ان الاكاديب التى يكلمها للوطنون البريطانوي مصر حزا لما يدهش له الانسان. ومن
 ذلك قول اللورد كرومر (مصر الحديثة) للمجلد الثانى من ١٤٦ — ١٤٧) «ان
 الخاصية الاساسية للعقل الشرقى هى عدم الدقة الذى قد يعنى بسهولة لى الخلط ومخالفة الواقع
 اجتهاد فى ان تشبعت من اى مصرى عادى رواية ساذجة لحقيقة من الحقائق ... فسترى انه
 وما وقع في انتفاض ست مرات قبل ان يتم الرواية»

حتى تستقر قواعد ماتم من اصلاح ، (١)
 فهذا يرينا الى اي حد ينبغي ان نثق بما يقوله الموظفون
 البريطانيون عن تقدم للصريين في عهدهم . فاذا ما خرجنا من التعميم
 الى التخصيص ، فانا نجد الامر هو هو . ولنضرب لذلك مثلا . كثيرا
 ما يبدى اللورد كرومر القول في كتابه ويميده مؤكدا (٢) انه فيما بين
 عامي ١٨٨٣ و ١٩٠٥ كان يخرج للبلاد مرحلة مالية سنوية تقرب من
 ٢٠٠٠ ر ٢٠٠٠ جنيه منها ١٠٠٠ ر ١٠٠٠ جنيه على هيئة تخفيض للاموال
 المقررة . ظاهر هذه الارقام خلاب من غير شك ولكن متى خصناها
 وجدناها تشير الى مبالغ للوم منها نصيب غير يسير . فن ذلك مبلغ
 ٤٠٠ ر ٠٠٠ جنيه الذى ذكر تحت عنوان « الغاء السخرة » وهو يشمل
 مبلتين مبلغ اساسي قدره ٢٥٠ ر ٠٠٠ جنيه ومبلغ اضافي جاء من فرض
 سنة ١٨٩٠ وقدره ١٥٠ ر ٠٠٠ جنيه . والسبب في ذكر هذين المبلتين
 تحت عنوان « تخفيض للضرائب » انه ان لم توافق الدول العظمى على
 اتفاقها في هذا « الاصلاح » لوجب فرض ضرائب يعادل حاصلها
 هذين المبلتين . ولما لم يكن شيء من ذلك (ومن الحزم ان لم ينصوا
 على استعالة فرض ضرائب جديدة بمقتضى اتفاق لندن) فقد اصبحت
 مبلغ ٤٠٠ ر ٠٠٠ جنيه اموالا خففت عن كامل الفلاح !! فالحجة
 غاية في السبك والمهارة ، وكان يمكن الاحتجاج بها مع هذا السبك

(١) مصر رقم ٢ « ١٨٩٥ » ص ٤

(٢) « مصر الحديثة » لورد كرومر المجلد الثاني ص ٤٤٧

وذلك النجاح في كل ما يتطلب مالا كما عمل الرى التي اتفق فيها بضمة ملايين من الجنيهات اقترض اغلبها ولم يأت من زيادة الضرائب . فلو فطن اللورد كرور الى ذلك لدون هذه الملايين بسنوات د اموال خففت عن كاهل الفلاح ،

والى هذين المبلغين اللذين اتفقا اجورا للعمال وعرف باسم « المرحمة المالية » نجد مبلغا آخر يقرب من ٦٠٠.٠٠٠ ر جنيه قد وضع عن الفلاح على هيئة ضرائب ارضية . هذا المبلغ يشمل ٢٠٠.٠٠٠ ر جنيه التي جعلها اتفاق لندن مريحة للفلاحين كما رأينا فقيدت في الحسابات مقابل « متأخرات ميؤوس من تحصيلها » اى انها بدلا من ان تقيد في الحسابات بمثابة اموال وضعت بالفعل عن الفلاح ، قد قيدت مقابل اموال لم تحصل على الاطلاق . ويشمل مبلغ ٦٠٠.٠٠٠ ر جنيه علاوة على ذلك ١٣٠.٠٠٠ ر جنيه كانت منحت في سنة ١٨٩١ تخفيضا لاموال الاراضي . بقي هذه السنة ظهر ان ٢٠٠.٠٠٠ ر جنيه لالغطي « المتأخرات لليؤوس من تحصيلها » التي كانت تذكر سنويا في ميزانية الحكومة ، والتي اصبح مجموعها في عشرين ١٤٠.٠٠٠ ر جنيه ، ولذلك تقرر ان يحذف من هذا المبلغ نحو مليون جنيه دفعة واحدة وان يتقص سنويا من اموال الاراضي ١٣٠.٠٠٠ ر جنيه ، وبذلك يتبقى نحو ٢٠٠.٠٠٠ ر جنيه يجب تحصيلها . هذه الـ ١٣٠.٠٠٠ ر جنيه

(١) مصر رقم ٢ د ١٨٩١ ص ٤ ورقم ٣ د ١٨٩٢ ص ٧

التي لم تحصل قط والتي لم تكن تذكر الا في الحسابات فقط ، قد
اضيفت الى ٢٠٠٠٠ جنيه التي وضعت عن الفلاح في سنة ١٨٨٥
واطلق على المبلنين معا اسم « مرحلة مالية » . (١)

هذه المبالغ كلها دخلت في باب الاموال المقررة ، فلما باب الاموال
غير المقررة فاهم مرحلة مالية فيه هي الغاء عوائد الفرضة التي يقال انها
تنتج سنويا ١٨٠٠٠٠ جنيه على الرغم من ان معظم هذا المبلغ اى
١٢٠٠٠٠ جنيه قد تجاوزت الحكومة عنه سنة ١٨٨٩ لانه كان لا يترتب
على بقائه الا وجود متأخرات « يصعب تحصيلها » (٢) ثم حذفت البقية
الباقية بعد سنة من ذلك ولانها تؤدي احيانا الى غش كبير (٣) والحقيقة
ان عوائد الفرضة كانت عبارة عن ضريبة موضوعة على البائسين من
باعة الليمون ونحوه من المروضات الذين كانوا لا يستطيعون اداء
هذه الضريبة للمضحكة ولا يمكن ان يرضوا على ادائها . وقد انقضى حوالى
هذا الوقت عدة ضرائب تافهة كموايذ رخص الوزارين وعوايد دخولية
الارض التي كان ينفق في تحصيلها معظم المتحصل منها (٤) . على ان عوايد
الدخولية قد بقيت في المدينتين الكبيرتين وهما القاهرة والاسكندرية
لوفرة الايراد الذي كان يأتى منهما في هاتين المدينتين .

(١) مصر رقم ٢ > ١٨٩١ > ص ٤ ورقم ٣ > ١٨٩٢ > ص ٧

(٢) مصر رقم ٢ > ١٨٩٠ > ص ٩

(٣) مصر رقم ١ > ١٨٩٠ > ص ١٣

(٤) مصر رقم ٢ > ١٨٩١ > ص ٣

يتضح مما تقدم ان جل « المرحمة المالية » محض تموية وتضليل وان تخفيف الضرائب لم يكن في اكثر الاحوال الانجازا عن متأخرات بستحيل تحصيلها وفيما عدا ذلك كان الغاء لضرائب نافذة تحصيلها متعب من جهة ويكلف الحكومة اموالا طائلة من جهة أخرى . فبنا ايضا عليها التقارى . يفخر اللورد كرومر بعمل دفعته اليه الضرورة .

وفوق ما تقدم يمكننا ان نثبت ان ارقام اللورد كرومر لا يدول عليها وذلك بالرجوع الى جدول الديون الاهلية المصرية التى ارسلها الى حكومته سنة ١٨٩٥ ليرى نحن حال الامة التى يلى امورها . يدل هذا الجدول (١) على انه من بين ٤٧١,٠٠٠ رء فدان يملكها ٦٦١,٠٠٠ مالك ٣٩٥,٠٠٠ فدان مرهونة بما يبلغ ٧٣٢,٠٠٠ جنيه وان اكثر من ٧١ فى المائة من هذا المبلغ مستحق على ملاك بملك الواحد اكثر من ٥٠ فدان مقابل ٧٨ فى المائة تستحق على ملاك بملك الواحد منهم خمسة أفدنة فاقل . وان للاولين من الارض المرهونة ١٤٦ فى المائة فى حين ان للآخرين ٢٢ فى المائة فهل بعد هذا التحسن شيء ؟ بيد ان اللورد كرومر قد اضطر فى السنة التالية - اى بعد ان مضى على هذه الارقام من الزمن ما مكنها من ان تؤثر تأثيرها المنشود الى ان يعترف بأنه « الى جانب الديون المسجلة يوجد من غير ريب مقدار معين من ديون غير مسجلة ومستحقة على صغار الملاك بوجه خاص » (٢)

(١) مصر رقم ١ ١٨٩٥ د من ٣٠

(٢) مصر رقم ١ ١٨٩٦ د من ٧

ولا يحاول اللورد كرومر ان يبين لنا ولو بالتقريب ذلك «المقدار المعين» من الديون غير المسجلة بل يدع القارىء يذهب الى انه لا بد ان يكون شيئا طفيفا . غير انا نعلم وحجتنا في ذلك المستر فيلر زستيوارت الذى يوثق به فى كل ما يتفق واغراضه السياسية ان «الارض لانزال تنتقل بالوفاة او البيع من مالك الى مالك آخر وان هذا الانتقال لا يسجله الاهلون رغم وجوب التسجيل ولهذا تظل الضرائب تؤدى عن بعض الاراضى باسم انااس توفوا من زمن طويل او قدم العهد بانتقال الارض منهم» (١) . اذن فالجدول الجليل الذى يرى حقارة ديون الفلاح كله تضليل وتمويه ولا يختلف عن الجدول المذكور من حيث عدم الثقة به واسباب ذلك جدول اخر يدل على توزيع الاراضى المقارن فى عامى ١٨٩٦ و ١٩٠٦ وقد نشره اللورد كرومر فى تقريره الاخير الذى كتبه قبل مبارحة مصر . يرى هذا الجدول (٢) ان ما يملكه الاهلوت من الارض الزراعية قد زاد فى هذه السنوات العشر من ٤٢٧ر٤٤٢٧ فدان الى ٤٦٦٦ر٤٦٦٦ فدان وان عدد ملاك الاراضى قد زاد من ٧٦.٠٠٠ر الى ١١٤٧ر١٤٧ر مالك وان عدد الملاك الذين يملك الواحد منهم من ٥ أفدنة الى ٥٠ فدان قد نقص وتقصت مساحة ما يملكون وان عدد الذين يملك الواحد منهم اقل من خمسة أفدنة قد زاد من ٦.٨٠٠ر الى ٩٨٨ر٩٨٨ر فدان الى ١٠٠ر١٠٠ر مالك يملكون

(١) مصر رقم ٢ ١٨٩٥ ص ٥

(٢) مصر رقم ١ ١٩٠٦ ص ٥٠

... ١٢٥٩٠ فدان وذلك مقابل زيادة عدد الذين يملك الواحد منهم أكثر من ٥٠ فدان من ١٠٠٠٠ مالكا يملكون ١٢٦٦٠ فدان الى ١٠٣٠٠ مالكا يملكون ١٢٦٣٠ فدان . فإى حال ادعى الى الرضا من هذه الحال ايضا ؟ نعم قد تكون المزارع المتوسطة الانساع جانحة الى الزوال ولكن ذلك ليس في مصلحة كبار الملاك وخدمهم فان صغار الفلاحين الذين يملك الواحد منهم اقل من خمسة افدنة هم الذين زاد عددهم وزادت مساحة ما يملكون زيادة جسيمة . على ان اللورد كرومر قد اضطر الى تنبيه الجمهور الى انه منذ سنة ١٨٩٦ قد مسحت الاراضى مسحا جديدا اظهر عددا « معينا » من صغار الملاك كانوا معدودين فيما مضى مجرد شركاء ثم ربطت باسمائهم حصصهم لتخفيض رسوم التسجيل وقد سجل عدد عظيم من صغار الملاك عقود ما اشتروه من الاراضى . هذه دعواه ولكن لا يظن القارىء ان الامر ليس بنذى بال نورد له نص ما قاله السير الدون غورست فى هذا الصدد قال (١)

(١) مصر رقم ١ « ١٩١٠ » ص ١٢ ذكر السير الدون غورست هذا التعرّج القادم في تعلقه على اعمال الصرف الزراعى المصرى في سنة ١٩٠٩ وهذا للصرف انشاء السير ارست كاسل في سنة ١٩٠٢ وصعدت احكامه واسماه الى ارضه اباه بمائة ٣ فى المائة وكان من احب الشروعات الى اللورد كرومر لانه اراد ان يوحده في مصر سلطة جديدة من صغار الملاك وقد تكلم به بحماسة عليه في شبيل في ١٢ ديسمبر سنة ١٩٠٩ . فبعد ان وصف زيادة اعمال الملاك والماد كانت النتيجة ؟ النتيجة ان صغار الملاك قد زادوا في عشر سنين .. مالا يقل عن ٤٠٠٠٠٠٠ مارك وانه اصبح من بين السكان الذين يربون قليلا عن ١١ مليون نسمة ما بين رجال وساء وصبيان مالا يقل عن ١٢٤٠٠٠٠٠٠ مارك صغير . لقد محبت المسكرة محاسنها عظيمها « ورى القارىء من عبارة السير الدون غورست

« ان الزيادة السطحية التي ظهرت حديثا في الملكيات الصغيرة واجمة الى تقسيم نلساحين الاراضى بين ملاكها الحقيقيين وقد ترجع بنوع ما الى ان الملاك كانوا اذا وقعوا فى عسر مالى يجزئون اراضيهم للاستدانة عليها » اذن جندول اللورد كرومر كاه تضليل محض ولم يزد عدو صغار الملاك من الفلاحين بل ربما كان الامر عكس ذلك .

قد يكون غير جميل ان تنقض اقوال خصمك ثم لا تكون قادرا على ان تأتى بأى قول ايجابى يحل محلها . ولكن مجرد تقدم فى قضيتنا هذه مفيد لانه يرينا وهن البراهين التى يبنون عليها النفى الجمهور المادى مستقلا عن تقدم الحكومة المالى . ان لدينا فيما يتعلق بتقدم الحكومة الحالى براهين لا يعرف الضعف اليها سبيلا . اما تحسن حال الامة فلدينا فيه مجموعة اقوال لا يلبث كل قول منها ان يتداعى متى مسته يد النقد . افعده هذ نكون غير محقين اذا قلنا ان تقدم سواد الامة من غير شك قليل جدا ؟

على انه غير معقول ان ننفي كل النفي تقدم جمهور الامة من الجانب للمادى . نخير دليل على تقدم بعض الشىء اطراد زيادة الايراد وأداء الضرائب من غير رجوع الى الوئيل الشديدة التى كانت شائعة

التي ذكرناها فى المتن مقدار « اعظم » هذا النطاق ولا بأس بان نضيف الى هذه العبارات التى قبلها النشرة « ان المصروف لا يقرص الا ملاك الاراضى وعلى ذلك لا يمكن ان يوجد ملكيات شخصية جديدة » اما لا درى لم لا يطلع من المتمد البريطانى ان يرجع قبل كتابة تقريره الى ما كتبته سلمه فى الموضوعات المختلفة ؟

منذ ربع قرن من الزمان وان اموال الاراضى التى بلغت (عام ١٩٠٥)
 ٠٠٠ ٩٠٢ ٤ جنيه لم يتأخر منها غير ٠٠٠ ١٨٠ ١ جنيه (١) وان
 الابرار الذى يبلغ ١٢ او ١٣ مليون جنيه اصبح سهل التحصيل (٢)
 كما ذكر اللورد كرومر ذات مرة مع ان ايرادا يبلغ ٠٠٠ ٩٣٥ ٨
 جنيه لم يحصل سنة ١٨٨٣ الا بمجهود عظيم . فمضى هذا كله ان الامة قد
 بلم من تقدمها ان اصبحت تستطيع على اقل تقدير تحمل الضرائب
 وهو امر لم يحدث فيما مضى كما رأينا . ومع هذا فسواء اكان ذلك
 التقدم ناشئا من مجرد خفة العبء على اثر التخفيض المتوالى لفوائد
 الدين العمومى ام لا فن المتنازع فيه انه تذاول ماوراء حقوق الحكومة
 المالية وعاد على الفلاح باكثر مما يضمن الاداء العاجل لما تستحقه
 الحكومة .

ان الامير حسين باشا كامل الذى هو عم الخديو والذى كان الى عهد
 قريب رئيس مجلس شوري القوانين قد وصف (١) في حديث له مع
 احد صحفى القاهرة حياة الفلاح بانها حياة بؤس شديد وجمل مطبق
 وقال ان الفلاح « يقضى حياته مثقلا بالدين لا يزيد كسبه عن الضرائب
 المفروضة عليه وارباح الديون المطلوبة منه وهو لى يسد حاجات زراعته
 في مواعيدها مضطر دائما الى الاستدانة بالربا الفاحش . فلهذا السر من

(١) مصر رقم ١ « ١٩٠٧ » ص ٦١

(٢) مصر رقم ١ « ١٨٩٦ » ص ٣

(١) انظر هذا الحديث وحرمة « دى المحسيان سمارد » في عدد ٢٠ اكتوبر سنة ١٩٠٨

جهة وغلوه من المال من جهة اخرى ولكثرة من يعلم من جهة ثالثة قد بقي الفلاح غرقا في بحار الضنك لا يعرف لنفسه منها غلصا . فهذا كلام رجل اشتهر بأنه خير بحال الفلاح المصرى ويؤيد شهادته هذه غير واحد من السياح الذين امكنهم القمص من زيارة القرى المصرية والبريطانيون انفسهم لا يجهلون هذه الحقيقة ولكنهم يذهبون في تأويلها مذاهب شتى . فقد رأينا (١) انهم كانوا فيما مضى يرجعون فقر الفلاح الواضح للعيان الى اسرافه (في شؤون الزواج خاصة) وولعه بالاستدانة ثم ظهر بعد ذلك ان هذا التأويل ضعيف غير وجيه فقالوا ان الفلاح اشد سذاجة من ان ينمت بالاسراف وعكسوا التفسير الاول وقالوا ان فقره الظاهر راجع الى شحة وكثرة المال . لذلك كتب اللورد كرومر سنة ١٨٩٩ يقول « من الخطأ ان نظن ان الفلاح المصرى ممن يتورطون في الاستدانة » واستتب يقول « لقد كتبوا وقالوا كثيرا عما نشأ عليه الفلاح من الخرق وقصر النظر ... اما انا فلا ادى مسوغا للاعتقاد بان الفلاحين في مجملهم متاليف مبذرون » (٢) . وما ذكره اللورد وقتئذ بحبيطة واحتراس قد جمعه فيما بعد عقيدة ثابتة وامرا حقيقيا ولم يتحاش الاكلام عن الاموال الطائلة التي غرها الفلاحون في الاجربة والقدر

(١) انظر الفصل السادس عشر من هذا الكتاب

(٢) مصر رقم ١ » ١٩٠٠ ص ٦

المخبوءة في الارض (١). غير ان هذا التفسير لسوء الحظ لم يكن بالشئ الجديد فهو يرجع الى عهد اسماعيل ايام كان انصار اسماعيل يذلون جهدهم في تحليل قعر الناس الظاهر ويردون على من يرجعونه الى ثقل الضرائب (٢). بل ان البريطانيين في سنة ١٨٨٨ قد تكلموا عن الاموال التي جمعها الفلاحون حتى في عهد اسماعيل واخفوها عن الميون بدسها في الارض (٣). والدعوى في الحالين باطلة وغاية ما فيها انها ترى حيرة القوم في ثنى حقيقة ليس من السهل ان يجهر بتفتها. ونحن لا يسعنا ان نخرج من الامر كله الا بهذه النتيجة وهي انه برغم تقدم البلاد المالى في الخمس والعشرين السنة الماضية كان التقدم المادي للامة قليلا وربما لم يزد على ما تقتضيه مصلحة مالية الحكومة.

ولا عجب في ذلك متى عرفنا النرض الذي جملة اللورد كرومر نصب عينيه لاول ما هبطت قدمه ارض مصر. لقد كان اول شرط لبقاء الانجليز بمصر ان ترضى الدول عن مصالحها المالية كل الرضاء ولذلك قصر

(١) وجاء في خطبة القاهما اللورد كرومر في جيلد مال في ٢٨ اكتوبر سنة ١٩٠٧ ما يأتي «يجري كثر المال في مصر بدرجة لا يصدقها الاوربي. واني موود بضعة امثلة من ذلك. لقد بلغني منذ قليل من الزمن ان سريا مصريا توى عن ركة مقدارها ٨٠٠ ر ٨٠ جنية ذهب مخبوءة في اغنيته. وبلغني ايضا ان فلاحا ميسورا الحال اشترى ضيعة بنحو ٢٥٦٠٠ جنية وبمد مضي نصف ساعة من توقيعه على عقد المباشرة اذا بقطار من الحمير قد اقبل يحمل المال المطلوب وكان ثناء في حديثه. وبلغني انهم وحدوا عند ما شئت النار في احدى القرى مالا لا يقل عن ٥٠٠٠ جنية في قدر مخبوءة في الارض» (التييس: ٢٩ اكتوبر سنة ١٩٠٧).

(٢) كتب المستر ماك كراون يقول «لقد عرف الفلاس من عهد خوفوا الى اسماعيل بعدم الرغبة في اداء الضرائب كاتبة ما كانت ولقد يفتخر بقدرته على احتال المصا في كان من وراء ذلك رقم الضريبة عنه كلها او بعضها» ثم بين كيف يحضر الملاح الذهب متى اضطرت المصا الى ذلك (مصر كما هي ص ٢٨).

(٣) مصر رقم ٩ (١٨٨٨) ص ٧

اللورد كرومر عنائه على كلها الادارة المالية خاصة ولكي يظفر
با كبر نجاح ممكن في هذا الباب قد عني بكل ماله صلة مباشرة به واقل
ماليس كذلك صارفاً النظر عن صبر الفلاح ويسره اللهم الا من حيث
كونه المنبع الاول لايراد الحكومة اى من حيث كونه دافع ضريبة^(١)
فقد عني اللورد كرومر بتنمية قدرته على اداء الضرائب دون سعادته
المالية العامة . نعم ان الامرين في العادة متلازمان وان قدرة الامم على اداء
الضرائب تكون على اتعاش كانت حكوماتها مهتمة باحوالها الاقتصادية
ولكن من الممكن ان يعنى بحال الامة الى الحد الذى تقتضيه حاجة الخزانة
ليس اكثر كما يمكن ان يعنى بقطع من النعم الى الحد الذى تقتضيه الحاجة
الى صوفه ولحمه . وهذا الحد هو الذى عزم اللورد كرومر من اول الامر
على ان تقف عنده مجهوداته . لقد افتخر بعد ذلك بسنين فقال « كان المبدأ
الذى استمسكت به حينما كنت مندوباً (فى صندوق الدين) ان تكون
مصالح حملة السندات ومصالح المصريين شيئاً واحداً »^(٢) . وهو قول قلما
يصدق على العهد الذى يشير اليه ولكنه يصدق على الزمن الذى انقرد
فيه بحكومة مصر مع ملاحظة ان توحد مصالح الفريقين كان ينظر
اليه من وجهة حملة السندات دون وجهة المصريين ، وان موارد البلاد

(١) وفي عرض الحدث الامم اذكر شك الامر حسين من انه « ليس من يمد الى العلاح
يد المساعدة فيمكنه من الخروج مما هو فيه من اليأس والعاقة ، ليس من يسى سيا مالى اسعاده
او تنعيم عقله او ترمته ، ليس من يمدى اليه نصيحه ، قد ترك وشأه واحكومة لا تبدل
اى محمود فى روية الللاح »

(٢) مصر دم ١٠ (١٩٠٢) ص ٣

الاقتصادية نعى منها ما يمود على المالية بالفائدة العاجلة وان مادون ذلك فاما انه لم يتم مطلقا او قضي عليه من غير رحمة ولا شفقة .

وقد تنين هذه السياسة في زراعة القطن التى تشغل المكان الاول من حياة مصر الاقتصادية وتكاد تذهب بسائر المزروعات الاخرى .

ليس الانجليز اول من عرف الريج الذى يأتى من زراعة القطن فاسماعيل باشا قد عرف ذلك من قبلهم وحث على زرع القطن جهده طاقته حتى ازداد صادر القطن المصرى فى السنوات الشرا الاولى من حكمه من ٨١٥٠٠٠ قنطار متوسط ثمنها ٦٦٠٠٠٠ جنية الى ٢١٠٠٠٠ قنطار ثمنها ١٠٠٠٠٠ جنية (١) وظل متوسط قيمته بقية عهده ما بين ٧٠٠٠٠٠ و ٨٠٠٠٠٠ جنية فى السنة . ولكن الرجل الذى قدر القطن حق قدره من الوجهة المالية الحكومية هو اللورد كرومر . فقد عرف بحق ان زراعة اللواد الغذائية والسكرية وان كانت قيمة كسائر مصادر الثروة لا تقارن من الوجهة التجارية بالقطن الذى تمس اليه الحاجة دائما . نعم ان اللواد الغذائية قد تكون اربح للزراع نفسه اذ تعطيه حاجات معيشته ولكنها من الوجهة التجارية لا تضارع القطن الذى يستلزم تصديره حركة مالية جسيمة ويدعو الى قيام هيئة تجارية ذات شأن كبير .

من اجل ذلك انصرفت العناية كلها الى زراعة القطن وهيت جميع الامور التى تسهلها أو تشجع عليها خصوصا امور الري . ولقد رأينا ان

الانجليز لم يكونوا في ادارة الرى السابقين الى الاصلاح فمقدس بقهم اليه قبل ذلك بزمن طويل ولاية مصر الوطنيون : محمد على ، وسعيد باشا وخاصة اسماعيل باشا . فهؤلاء غشوا تربة مصر بنسيج من الترع وجلبوا اليها الاسكاف البخارية الرافعة ونحوها وانشأوا او اختطوا (١) اشهر مرافق الرى القائمة فى يومنا هذا . ولقد نجح اسماعيل باشا فى ان اضاف الى الارض الزراعية اراضى شاسعة انتزعها من الصحراء وجعل محصول القطن ثلاثة بل اربعة امثال ما كان عليه . والحق ان اسماعيل باشا هو واضع الاساس الذى رفع عليه الانجليز فيما بعد بناءهم (٢) . ومع ذلك فان من السخف ان نشكر مائى به الانجليز فى هذا الباب . ان الانجليز باقتافهم نحو مليونى جنيه اقتترضوها وتخصيصهم جزءا كبيرا من ايراد مصر السنوى بلغ مجموعه عدة ملايين من الجنيهات قد اقلحوا فى استنقاذ نظام الرى من الفساد الذى صار اليه فى اواخر عهد اسماعيل ، اى حينما كان السعي فى تأدية الكوبونات الباهظة القيمة (٣) يأكل

(١) قال السزمالك كوان « فى كتابه السابق الذكر ص ٢٥٠ » مشيرا الى انشاء القناطر الخيرية « وكان من وراء ذلك اثر عاكس لكل من الحاكم والمهندس (البرجون فول) اللذين يرجح اتمامها الي ههنا ومهارةهما »

(٢) وقد صرح اللورد كرومر فى تقريره عن سنة ١٩٠٠ مهلا الخفاق احمالا غريبا يانه « يمكن ان يقال ان اصل تقدم مصر المادى الحاضر قد غرس فى سنة ١٨٨٤ » (مع رقم ١ « ١٩٠١ » ص ٢٠)

(٣) يشتمل تقرير اللورد دوفرين على وصف الحال السيئة التى صارت اليها مرافق الرى عند ابتداء الاحتلال (مصر رقم ٦ « ١٨٨٣ » ص ٥٢ - ٥٣) ولكن اللورد دوفرين لا يذكر ان هذا الساد راجع الى رب حلة السندات والمراقبة الثابتة وبدلا من أن يلقي التبعة على هؤلاء فانه يلقيها على ملاك الاراضى الذين على ايديهم حبطت مشروعات ترع كثيرة « كانت تهدد بالخلل محل الاتهم الرافعة . مد يكون هذا القول من اللورد دوفرين صادقا بمضى

كل مال وكل مجهود كما افلحوا في توسيع نطاق ذلك النظام توسعة شملت انشاء مرافق رى حديث . على ان علمهم هذا لا ينبغي ان يفهم منه انه كله كان مقرونا بالنجاح فيا بعد ما كان بينه وبين ذلك !! كم من مال ومجهود اضاعتها في اوائل الاحتلال تجارب لم تنجح لقيامها على اراء خطأ قد جلبت من الهند التي تختلف احوالها عن احوال مصر !! ولقد كان من وراء ذلك ان انمط ثمن كثير من احسن الاراضي المصرية (١) الى النصف احيانا . على انه لم يثبت ولا في زمننا هذا ان جميع المرافق التي انشأها الانجليز نافعة مفيدة فاعظم بناء قام به الانجليز وهو خزان اسوان لم يسلم من الانتقاد الرمع ان الذين انتقدوه من اعظم مهندسي

الشيء فان آثار الاموال المستثمرة هي في كل مكان كما يدل اضمحلال نظام الترع في انجلترا لمائة شركات السكك الحديدية في توسيعه ومد نطاقه . وقد يكون من العدل أن نذكر في هذا المقام على سبيل التمثيل على من تقع تيمة اضمحلال التناظر الحجرية . فقول انها لا تقم على الملاك ولكن على المراقبة الثابتة التي أجرت رى الاراضى المجاورة لتلك التناظر لشركة انجليزية يرأسها دوق سولند ماربات هذه اقامة نظام عظيم من الالات الرافعة (انظر هذا الكتاب الفصل الثامن) مصر رقم ٢ « ١٨٩٠ » ص ١٥٠ وما يليها

(١) بلوش « مصر والاحتلال » سنة ١٨٨٩ ص ١٧٩ — ١٨١ بالنظر الى ما يحتاجون به على اساميل من الاسراف والتبذير في انشاء المرافق العامة بحسن أن نلاحظ أن نفقات معظم ما انشئ من المرافق العامة في عهد الاحتلال قد تجاوزت كثيرا من المبالغ الاساسية التي قدرت لها فرم التناظر الحجرية قد اهتم المبلغ الذي خصص له ومبينا اضافيا قدره ١٦٩٠٠٠ جنيه . مصر رقم ٢ « ١٨٩٠ » ص ٣٩ و نفقات خزان اسوان بلغت في الحقيقة ٧٠٠٠٠٠ ر ٢٠٠٠٠ جنيه مع ان ما كان قدرها هو ٢٠٠٠٠ ر ٢٠٠٠٠ جنيه وانشاء مجرى جسر فالروضة قد قدر له ٢٨٥٠٠٠ ر ٢٨٥٠٠٠ جنيه ولكنه اتفق فيه ٢٠٠٠٠ ر ٢٠٠٠٠ جنيه وكذلك نفقات جسر زقني طابا قدرت بمبلغ ٤٥٠٠٠٠ ر ٨٥٠٠٠٠ جنيه مع انها بلغت في الواقع ٧٠٠٠٠ ر ٧٠٠٠٠ جنيه وبناء دار السكك الحديدية قدر له ٨٥٠٠٠ ر ٨٥٠٠٠ جنيه قبلت نفقته ١٣٠٠٠ ر ١٣٠٠٠ جنيه . هذه الامثلة يمكن مضاعفتها الى ما لا نهاية يا أسفا على أن لم يكن تحت لجنة دولية تقصى الحسابات !

المصر ومن اقوى انصار الاحتلال (١) ولم تسلم كذلك ادارة مصلحة
الرى من انتقاد الصحف البريطانية المصرية نفسها (٢). ومع هذا كله
فالنجاح السطحي لما قام به الانجليز في دائرة الرى من ادارة وانشاء
مرافق عظيم جدا فقد زادت مساحة ارض القطن فيما بين عامي ١٨٨٤
١٩٠٨ من نحو ٨٠٠.٠٠٠ فدان الى ١٦٤٠.٠٠٠ فدان وزاد محصول
القطن من ١٨١٨.٠٠٠ قنطار الى ٦٢٥٠.٠٠٠ قنطار وزادت قيمة
القطن الصادر من ٦٢٤٤.٠٠٠ جنيه الى ١٧.٠٩١.٠٠٠ جنيه

يبد ان هذا التوسع الهائل في زراعة القطن ليس كبير القيمة
لأمرين اولهما ان ذلك التوسع قد تم على حساب المزروعات الاخرى

(١) وقد خطب اير وليم ويلسكوكس المهندس الشهير في الجمعية الجغرافية الحديثة في
مشرموه تلبية خزان اسوان بضعة أمتار فقال « يكلف هذا العمل الاضافى وحده مصر
١٧٢٠٠.٠٠٠ جنيه مائة لو كان الحزان انتهى وفق الرسم الاصلى لكان في قدرته أن
يجتث مليونين من الأمتار المكعبة ويسكن ما أسق فيه أقل من مليون جنيه . ان الاسراف
العظيم في الاموال العامة لما يسحر منه من بمصر من المهندسين المستقيين المطلعين على جميع
الظروف المتعلقة بتأديم حزان اسوان وبناؤه » « اليس » تأييد سنة ١٩٠٨ وقد نشأ من
تلبية حزان اسوان ان عمرت ابناء حرة اس والحدود بينا كلها القديس الشهيرة وان من الصعب
أن نقول متى يصحى بنا هو جبل وتوحي من أجا، ما هو مفيد ولصكن متى علمنا أية صيحه
تنبث في هذه البلاد كلها بكر السويسريون في مد خط حديدي على جبل صم المرتقى باننا
تحتلنا السج لا لم يطهر في هذه البلاد احتجاج فعال على هذه الاستباحة الجسيمة لحرمة الآثار
(٢) فالابجيشيان غارزب مثلا يقول في استجابة عددها الذى صدر في ٢٩ ديسمبر سنة
١٩٠٩ « مهما تكن براعة مهندس الرى في حرقهم الخاصة بهم ليسوا من زراعيين وذلك لانهم
ينفذون أعمالهم دون أن يحسوا للشؤون الزراعية الحساب اللائق بها ونحن ذا كروني على سبيل
التنثيل أمرا واحدا كثر الشكاوى المعلقة به . كثيرا ما يامر موطو الرى لهم الراعة
تطهير الترع والمصارف في اللحظة التي يكون فيها اقبال الترع والمصارف . وذلك ضروري
لشؤون التطهير . لا بد مؤرأا الحصول اثرا سيئا جدا . قد يقبل مهندس الرى بكل
سعادة ترعة في مارس ومصرقا في بوية فلا يكون من وراء ذلك سوى الحسارة المادية للأرض
المجاورة لهذا المصروف أو تلك الترع . وفي وسعنا ان نتخيل تلك الحال التي لم تملك معها صعيمة
مخلصة للانجليز « كلايبيجيشيان غارزب » أن ترقم عقبتها بشل هذه الشكاوى

حتى ان مصر التي كانت من اهرام العالم في الازمنة القديمة قد اصبحت تعتمد في موادها الغذائية على الاقطار الاجنبية . ففي الفترة التي اشرفنا اليها منذ هنية ازدادت قيمة الوارد من الماشية واللحم والسماك والورد والجن ونحوها من ٣١٤ر٠٠٠ جنيه الى ١ر١٦٢ر٠٠٠ جنيه كما ازدادت قيمة الوارد من الحبوب والخضر والاعذية النشوية من ٥١٠ر٠٠٠ جنيه الى ٣ر٧٨٥ر٠٠٠ جنيه وازداد الوارد من القمح ودقيق القمح والذرة من ٥٠٨٦٤ طن سنة ١٨٩٩ الى ٢٠٩٥٩٧ طن سنة ١٩٠٨ (١) فهذا يفيد ان نمو مصر الزراعى الذى ساعد عليه اتساع نطاق الري واقتضته الضرائب العالية قد اصبغ عبارة عن تعاظم زراعة القطن . وما اشبه مصر في تغديتها بالري لتستحيل كلها فطنا بأوز استراسبرج الذى يلف ويسمن ليستحيل كله كبدا . نعم ان خزانة المالية ومعامل لا نكشير قد استفادت من ذلك فوائد جلية . اما ان الفلاح المصرى الذى يؤدى نظير مواده الغذائية انما هي « اعظم منها ... باوربا » (٢) قد استفاد من زيادة القطن كما استفادت المالية ولا نكشير فذلك مالا يقال به على الاطلاق .

والامر الثانى هو ان اعتماد اهل البلاد ومالياتها على محصول واحد

(١) « تجارة مصر الاجنبية » سنة ١٨٨٤ - ١٩٠٣ - الجدول الثانى . تقرير عن التجارة الخاصة والعامه فى منطقة اكتوبره الفصلى سنة ١٩٠٨ رقم ٤٣٢٤ من السلسلة السنوية ص ١٣ و ١٤
(٢) التقرير رقم ٤٣٢٤ السلسلة السنوية ص ٨

شر اعترف اللورد كرومر نفسه في اواخر عهده بأنه خيف جدا^(١) فإ
هي الا ان يمجز المحصول لانخفاض في النيل او ازمة تسمى سوق القطن
الدولية او حملة منكورة من حملات دودة القطن حتى تقع البلاد في البؤس
والشقاء . وقد حدث سنة ١٩٠٤ ان اتلفت الدودة من محصول القطن
مائيمته مليونان من الجنيهات وافتقر لذلك عدد كبير من صغار الفلاحين
وهلكوا م واسرم جوعا^(٢) واتتأب الفلاحين مثل هذه النائية في عامي
١٩٠٨ و ١٩٠٩^(٣) فقد قيل انهم خسروا في العامين المذكورين ٨ مليون
جنيه^(٤) والى هذا كله قد اصبح من المسلم به ان محصول القطن الواحد
من القطن يتنافس شيئاً فشيئاً بشكل هو غاية في الاخافة والا فزراع وان
زراعة القطن برمتها مهددة بالتلاشي في زمن غير بعيد^(٥) . فمحصول
القطن من اراضى الدومين قد قص فيما بين عامي ١٨٨٥ و ١٩٠٩ من
٢١ رة قنطار الى ٢٤ رة قنطار اى بنسبة ٥ في المائة وتحليل الارقام يرينا
ان هذا النقص مطرد مستمر^(٦) . وقد اخذت عدة لجان رسمية وشبه

-
- (١) مصر رقم ١ < ١٩٠٦ > ص ٢١
(٢) مصر رقم ١ < ١٩٠٦ > ص ٢١
(٣) مصر رقم ١ < ١٩٠٩ > ص ٢٠ < ١٩١٠ > ص ١٨ وقد بلغ ما قص من
المحصول سنة ١٩٠٨ ١٠٠٠٠٠٠٠٠ ليرة
(٤) هذا رأى أعضاء الوفد المصرى الذين قابلوا السير ادوارد غراى في سنة ١٩٠٨
انظر تقريرهم الاسكندرية سنة ١٩٠٩ ص ٣٣
(٥) انظر مثلاً ما لاحظته السير الدول غورست في مصر رقم ١ < ١٩٠٩ > ص ٢٠
(٦) مصر رقم ١ < ١٩١٠ > ص ١٢

وسمية تفحص الموضوع (١). ولكن بما لا شك فيه ان من الاسباب الرئيسية في انحطاط تربة وادي النيل التي ما برحت حتى وقتنا هذا مضرب المثل في الخصب انما هو ارتفاع (٢) مستوى الماء الباطن لاعتساف القوم في مد نطاق الري دون ان يأتوا بما يقابل ذلك من طرق الصرف . فلا ارتفاع مناسب ترع الا واحتباس الماء خلف القنوات العديدة العالية علوا لم يفكر في عواقبه اخذ الماء يتخلل التربة الظاهرة وينمر التربة الباطنة ويختنق جذور البنات ويمنع النبات من النمو الضروري له . وقد تلبأ بهذا المصير - بعض التنبؤ على الأقل - بعض المهندسين انفسهم امثال السير كولن سكوت مونكريف والسير وليام ويلكوكس (٣) . ولكن ولالة الامور كانوا اشدا فتانا بالري وتناقلا في السماح باى مبلغ اضافى من ان ينسوا بطرق الصرف اية عناية فكان من وراء ذلك ما هو حاصل الآن . وقد دعت الحال في بعض الجهات الى استخدام السجاد في مقاومة انحطاط الارض المستمر فعاد ذلك بنتائج مرضية ولكن من الواضح انه لا يمكن بهذه الطريقة ان تستأصل جرثومة الداء اذ اصف الى ذلك ان الاسمدة الكيماوية رغم كونها مفعاة من الرسوم السكرية

(١) وقد نظرت في الامر لجنة من اللجنة الزراعية الحديوية في عام ١٩٠٨ - ١٩٠٩ وفي الوقت الحاضر قد اتمت الحكومة لهذا الغرض لجنتهم اعدادها مكونة من نواب بهم محمول القطر والاخرى من خبراء علميين .

(٢) انظر المحاضرة الحمية التي القاها المستر و . لورنس بولز في جبهة القاهرة الطبية بمستشفى قصر العيني في نوفمبر من السنة الماضية وقتلتها بنصها « الايجيشيان فلويز » واصداد ٢ ديسمبر والايا . التي كتبه سنة ١٩٠٩ « انظر مصر رقم ١ » ١٩١٠ « من ١٨

(٣) « محاضرة المستر بولز في « الايجيشيان فلويز » ٢ ديسمبر سنة ١٩٠٩

جدة النفقات بالنسبة للفلاح . فقد يكلفه سماد القدان الواحد من ٢٠ شلنا الى ٢٥ شلنا ثم ان السماد الطبيعي نادر لان غلاء الملف يحمل اطلعام الحيوانات امرا متعذرا (١)

فمن هذا نرى ان اتساع زراعة القطن الذى عاد بالربح الوفير على خزانة الحكومة لم يحم اي دليل على انه من اسباب سعادة الشعب المصرى . والى ذلك ينبني ان نذكر ان الزراعة الاخرى الوحيدة ، التى هى زراعة الدخان قد قضى عليها عمدا كما رأينا من اجل الايرادات الكمركية في حين ان البقية الباقية من زراعة القصب التى كان لها شأن فيما مضى قد اصبحت بعيدة جدا عن متناول الفلاح الصغير (٢) وان كانت تعهدت ووسع نطاقها

ومما يزيد الموقف شناعة وقبعا ان البريطانيين في الثمانى والعشرين سنة التى حكموا فيها مصر لم يحققوا فى إيجاد ولو صناعة واحدة فحسب بل قتلوا بالفعل كل مامن شأنه ان يعود ببعض التقدم الصناعى . لقد علم القاريء ان الزراعة باكملها كانت قد توطدت دعائمها ونمت نموا عظيما قبل ان يظا الانجليز ارض مصر حاكمين وان القطن وقصب السكر والقمح والدخان قد زرعت بنجاح عظيم في عهد النظام الوطنى وان كل ما عاود به نظام اللورد كرومر فى باب الزراعة هو ان وسع نطاق احدى

(١) مصر دتم ١٩٠٩ س ٢١ و ٢٢

(٢) قبين عامى ١٨٩٠ و ١٩٠٨ ولا نذهب قبل ذلك هبط صادر السكر من ٢٦٨ مليون كيلو قيمتها ٤٢٥ ر ٢٣٨ جنيه الى ٣٩ مليون كيلو قيمتها ١٠٦ ر ٥٠ جنيه

الزراعات المذكورة وقضى على أخرى وحط من شأن البقية الباقية حتى أصبحت لا تذكر . اما في باب الصناعة فعمل اللورد كرومر كان مجرد هدم وتخريب . نعم ان مملكة محتاجة الى الفحم تلقى بطبيعة الحال بعض المشقة في تنمية صناعاتها فاذا ما فرض على الفحم رسم كركي قدره ٨ في المائة من قيمته كما كانت الحال في مصر حتى سنة ١٩٠٤ (٣) فان المشقة تكون اعظم (١)

ولكن على الرغم من هذه الاحوال التي لا تلائم الصناعة قد قامت في مصر صناعة غزل القطن زمنا ما وشرت بمستقبل حسن لقرب المادة الخام وانخفاض اجور العمال . الا ان اللورد كرومر مراعاة لخواطرها لوردات القطن في لا نكشير قد فرض رسما قدره ٨ في المائة على جميع المصنوعات القطنية المصرية وبذلك اندثرت صناعة غزل القطن المصرية . هذا كل ما اتاه الحكم البريطاني في دائرة الصناعة . وقد يستندون عن هذه الفعلة الشنعاء بأنه لما كان الوارد من المصنوعات القطنية تؤدي عنه ضريبة ايراد في شكل رسم كركي قدره ٨ في المائة فان المصنوعات القطنية الوطنية اذا لم يؤد عنها رسم داخلي يعادل الرسم الكركي المذكور تكون محمية حماية شديدة وذلك بعكس ما تقتضيه مبادئ التجارة الحرة التي يؤمن بها اللورد كرومر هذا هو نفس التفسير الاساسي للتجارة الحرة للعمول به في بلاد الهند . غير

(١) ولا يزال الرسم الكركي على الفحم يبلغ ٤ في المائة

ان المعروف عن هذا المبدأ للمالى انه ليس لك ان ترفع اثمان البضائع
 المستهلك بان تمنع بالرسوم الكمركية استيراد نظائرها الاجنبية .
 فاللورد كرومر اذن قد حرف ذلك وفسره بانه يتعين عليك ان تقتل
 صناعتك حتى لا تدمد المستهلك بمصنوعات ارخص من المصنوعات الواردة .
 لقدقات اللورد كرومر ان يعم تطبيق هذا التأويل على كل شيء
 فيفرض رسما على نفس القطن الخام كما فرض على النخاع من قبل .
 ليس من الضروري ان تنهب في الموضوع الى ابعد من هذا
 الحد فما قلناه كاف لان يوضح للقارىء ان نمو مصر الاقتصادي في ظل
 الانجليز امر ظاهر البطلان وان نتائج اعمالهم في هذا الباب سلبية محضة
 اللهم الا ما يتعلق منها بالشؤون المالية . فللمال ونعى بالمال مصالح حملة
 السندات وسوق السندات قد ضحى بسعادة مصر الاقتصادية الحاضرة
 والمستقبلية . ووضع اساس خراب البلاد الذى ليس منه محيص .
 ولكن مادام تمت مطعم في توسيع نطاق الارض الزراعية بعد طرق
 الري وما دامت التربة لم تستنفد بعد قوتها كلها وما دام المعروض من
 القطن في العالم قليلا محدودا فسيبقى بريق النجاح الاقتصادي ساطعا
 على وجه مصر وسيبقى الجمهور المخدوع بارقام الليزانية والصادرات
 المتزايدة على اعتقاده الساذج بأن مصر ترتقى بسرعة عجيبة غير ان
 الساعة التى ينتهى فيها امد ذلك كله ويتقضي فيها على زراعة القطن

لا ريب آتية . ولئن لم يشرع منذ الآن في تدارك اغلاط الماضي
والتكفير عن سيئاته فليعودن وادى النيل المشهور في التاريخ مرة
اخرى صحراء جرداء واذن يرى الانجليز انفسهم ان لا فائدة من
استبقاء مصر تحت حكمهم فيجاولا عنها تاركين وراءهم خرابا يظل ابد
الدهر شاهدا على عهدهم الذي بذرت فيه بذور الاضمحلال وتمهدت
بكل دقة وعناية .



الفصل العشرون.

الآثار الادبية للإدارة البريطانية

بقى علينا في هذا الموجز التاريخي ان نلقى نظرة على تقدم مصر في عهد الاحتلال البريطاني من ناحية غير النواحي التي تكلدنا عليها من ناحيتين الادبية والسياسية . ولما كان هذا الموضوع واسعا جدا لا يمكن ان يوفى حقه من البحث في فصل موجز فسكتفي بالنظر في نقطتين او ثلاث من اهم نقطه .

ومما يسر علينا هنا تيسيرا يذكر ان البريطانيين انفسهم قلما يدعون انهم ادخلوا على حياة الشعب المصري تحسينا ادبيا يستحق الذكر فبيدنا تراهم يفصلون القول في النجاح المادي لادارتهم الطويلة اذا بك تراهم لا يحاولون ان يظهر او بمظهر المصلحين الاخلاقيين غير محاولة يسيرة جدا . وفي حين تجدهم يطنبون في وصف النظم العالمية التي ادخلوها على ادارة البلاد وقضاها وتعليمها اذا بك تجدهم بمسكون عن ان يذكروا بالدقة مبلغ تأثير هذه النظم في عقول المصريين وعاداتهم لاجرم انهم محسون كل الاحساس بعدم وجود اثر ما . ولقد تراهم وهم حيارى في تعليل ذلك تعليلا ينفي عنهم معرفة الفشل يلقون التبعة على ما يتقوله المتقولون على جوهر الدين الاسلامي وطبيعته ثم على الجود

السكان في نفوس الشرقيين . (١) وهذا فذهب مهمل جدا في تحليل
ظاهرة تلحق العار بالدول المسؤولة عن حكومة البلاد . ولكن من
سوء حظ الانجليز ان الشرق والاسلام قد اظهر حديثا من دلائل
الرمز الادبي . ما هدم هذه العقيدة وغادرها اثرا بدم عين .

لعل احسن مقياس « للتقدم » الادبي الذي بلغت مصر في الثمان
والعشرين سنة التي حكمها البريطانيون هو ان الجرائم ازدادت ازدياد
مطردا لاول لحظة جاء فيها اللورد كرومر الى مصر . لقد استطاع
المستركيف منذ ثلاثين سنة ان يقول في مجلس العموم غير خائف
معارضة انه في وسع اية سيده من السيدات ان تجوب مصر دون
حراسة ودون ان يتعرض لها مصري ادنى تعرض (٢) . اما في سنة
١٩٠٦ اى في اخر سنتي حكم اللورد كرومر فقد وقعت ٣٢٠١ جريمة
منها ٤٧١ جريمة قتل و ٣٩٢ جريمة شروع في قتل ، ٤٩٧ سرقة باكره

(١) ان الفصل ال ٣٥ ، ٣٦ من المجلد الثاني من كتاب « مصر الحديثة » للدين جيف
اسها اللورد كرومر عقل المصريين ودياتهم لا — طبع اسان صادق التظيم والتهديت
ان يقرأهما دون صعر واشرار . ولقد صارت السير بيرلوى في كتابه الحديدي (وقفة في)
عندما نقل الاحاديث الالية عن بعض كتبت الحدث وهي كتب شرعية مقدمة عن المسلمين
(اطلب العلم فربما على كل مسلم . طلب العلم اتصل عند الله من الصلاة والصليا والمحج
ولجهد .. اطلبوا العلم ولو باليمين . من سأل عن علم تمكنه الجنة الله لطعام من بار . فصل
العالم على المائد كقصيرة لفة النذر على . اثر الكواكب . ان نسل العالم الذي لا يعلم المراتس
والقرآن كتل الرئيس الذي ك رأس له)

(٢) بلاد ما اعظم امن على الامس والاموال وما حرية الاديان مطلقة كل الاطلاق .
بلاد ما تستطيع السيدات الاوريات ان يحسن بل يحسن ما يصل ما بين الاسكندرية والشلل الثاني
امات كل الامن لا يحرسهن غير الاهليين — ولست شرعى ثم انك مسيحيه يصدق عليها هذا
القول ؟ (المناقشات الرملية لهسارد المجلد ٢٣١ ١٨٧٦ ص ٦٣٦)

٥٢١٠ جرعة احراق متعدد وقعت كذلك ٦٣٨٥٣ جنحة منها ١٦٥٧٩ قضية سرقة (١) فلا عجب اذا سلم اللورد كرومر نفسه بان هذا الازدياد في الجرائم ... اشد ما في موقف مصر كله من وجوه الافلاق ، (٢) . وقد تسكلم بذلك عن هذه الزيادة فوصفها بأنها ظاهرة « حديثة » وهو مجرد تقرير ، ففي سنة ١٨٨٨ ليس بعد انهي وكيله للمستر بورتال الى اللورد سالسبري ان الجرائم ما برجت « اميل الى الزيادة منها الى النقصان » (٣) وفي سنة ١٨٨٤ وجه اللورد كرومر نفسه الى حكومة اصنبارة تقارير تسلمها من اعوانه وقد لفت فيها النظر الى الزيادة العظيمة في الجرائم (٤) وبلغ منه في سنة ١٨٨٥ ان انشأ لمحاربة الجرائم لجان الاشقياء وهي في الحقيقة محاكم عسكرية ظلت خمس سنين سلم اللورد كرومر في نهايتها بان البلاد لاتزال بعيدة عن ان تكون « هدأت » (٥) وقد اطردت زيادة الجرائم طول عهد الاحتلال البريطاني اطراد سير الساعة . وهي الآن ابرز وجوه الحياة المصرية .

ولقد حار اللورد كرومر في تحليل هذه الحال حيرة شديدة فنجده في سنة ١٨٨٤ وهو يلعب النظر الى تلك الظاهرة في التقارير

(١) مصر رقم ١ (١٩٠٢) ص ٨٥ — ٨٦

(٢) المصدر نفسه ص ٨٥

(٣) مصر رقم ٢ (١٨٨٨) ص ٨٣

(٤) مصر رقم ١ (١٨٨٥)

(٥) كتاب الاماود كرومر السامب الذكر المجلد الثاني ص ٢٨٩

الاتفة المذكور يعزوها الى « الغاء » الكرياج وقد كتب بعض وكلائه يقول « لقد كان الالغاء التام للكرياج مشجعا على السطو القرون بالقتل احيانا » وكتب اخر « لقد اعقبت الغاء الكرياج زيادة جسيمة في الجرائم » وكتب ثالث « لقد كان للالغاء العاجل للكرياج اثر سيء في سكان البلاد » . (١) والآن وقد عرفت من لسان اللورد كرومر نفسه ان ذلك الاصلاح الكبير قد ظل زمنا طويلا مطلقا غير نافذ اى ان لجان الاشقياء كانت تستعمل الكرياج من عام ١٨٨٥ الى عام ١٨٩٠ كما تشاء فتارة تستعمله اداة عقاب وتارة اخرى تستعمله اداة تقرير . نقول الآن وقد عرفنا ذلك فاننا لا نقبل هذا التعليل ونعده من لغو الكلام . بيد انه ليس من شك في ان هذا التعليل قد نجح زمنا فيما اريد منه من تخدير اعصاب الجمهور بحجة ان زيادة الجرائم ليست الاثما معجلا لاصلاح كبير هو الغاء الكرياج . ولكن درجت الايام وطال المهمل باطراح الكرياج والجرائم ليست باقية فحسب بل آخذة في التعاضل والازدياد ثم توصل اللورد كرومر فجأة الى تعليل جديد لازدياد الجرائم تعليل هو خليق بأن يبعث في الانسان الدهشة والارتباك فقد كتب يقول « لقد اعتدنا ان نقرن ازدياد الجرائم في اوربا بازدياد الفقر اعتيادا انا مضطر معه الى الاعتراف بانى في السنوات القلائل الاخيرة قد ارتكبت بعض الشيء

عند ما وردت تطيل هذا الشذوذ البين الا وهو اقتران ازدياد محسوس في الجرائم بازدياد في الرخاء العام مطرد وعجيب جدا . ان الذين القوا دروس احصائيات الجرائم في اوربا وحدها سيرون ما نراه من ان رجوع اطراد الجرائم الى اطراد الرخاء تناقض بين « ومع ذلك فهو يصرح بان الحال هي ما يراه فيقول « ان كثيرين ممن كانوا الى عهد قريب مملقين اصبحوا وقد اثروا اثره وسطا . فلما ذاقوا لذة النني رغبوا في الاستكثار منها ، وفي رغبتههم هذه اصبحوا اكثر تعرضا لان يصطدموا باآخريين يسعون سعيتهم » هذا مذهب اجتماعي غاية في الغرابة . وقد ايدته المستر ماشل الذي كان اذ ذلك مستشار الداخلية فقد كتب مذكرة في هذا الموضوع خاصة صرح فيها بان « الرخاء السجيب الذي ادركه الفلاحون قد ادهف شهواتهم ومد صيونهم الى الكسب فكان من وراء ذلك التحاسد والتحاقد والتباغض . ويمكن أن نرجع جل ما يقع في مصر في زمتنا هذا من الجرائم الى هذه الامور رأسا » (١) لم يكن في هذه النظرية الماهرة من صيب سوي انها بعثت الناس على ان يظنوا الخطأ باحدى المقدمات التي تقوم عليها فان قوت الرخاء بالاجرام كان من غير شك تناقضا بينا والمقل العادي الذي لا يعرف السفسة اميل الى اطراحها واعتقاد الدعوى الارجح وهي ان الرخاء الذي يزعمونه كاذب غير صحيح . ولا ندرى

افطن اللورد كرومر الى الخطر الذى تتضمنه عقيدته المذكورة أم لفته غيره اليه .. ومهما يكن من شيء فانه بعد ان ظل ينشر هذه العقيدة سنتين شعر بأنه لا بد من اطراحها والبحث عن نظرية اخرى . وقد جاء هذه المرة بنظرية اسر لحاظه وخاطر جمهوره . فقد كتب فى تقريره الاخير يقول « كثيرا ما يكون ازدياد الفقر سببا فى ازدياد الجرائم . وان من له اقل الملم باحوال البلاد لا يرى ازدياد الجرائم الحديث (?) فى مصر راجعا الى الفقر ... ولكن (سبب ازدياد الجرائم) فيما اظن الى ان القانون لا يمت فى نفوس الاشراذ الرهبة الكافية » (١) هذا اقصى ما يمكن ان يذهب اليه عقل اللورد كرومر فليق القانون سبب ازدياد الجرائم - لذلك زد القانون شدة وارجع اذا اقتضت الحال المحاكم العسكرية تحتىف الجرائم !!

ليس من الضرورى بعد الذى رآه اللورد كرومر بتجاربه ان تفند هذا التعليل البوليى لازدياد الجرائم . ان ظاهرة ازدياد الجرائم فى مصر ترجع الى امور ابعد من اساليب تطبيق القانون - ترجع الى الخراب الاقتصادى والاجتماعى الذى سببه الحكم البريطانى فى الخمس والعشرين سنة التى قضاها فى مصر . لقد قضى دفعة واحدة على سلطة الوطنيين كلها واحل محلها سلطة اجانب لاعلم لهم بعادات المصريين ولغتهم ، اجانب لا يعرفون سوى اصدار الاوامر المشددة والعقوبات

العصاة إذا ما اخل بهذه الاوامر . وان عهد الارهاب الذى ابتدأ سنة ١٨٨٥ كان وحده كافيا لايجاد فوضى قد لا يخفف وطأتها سنوات اصلاح عظيم ومع ذلك فبدلا من ان يمد الاحتلال الى اصلاح ذاته فانه مضى بمنى بالمالية دون غيرها وترك اصلاح الاجتماعى والادبى



اللورد دفرين^{٢١}

وزير خارجية إنجلترا

لنظام البوليسى الذى الف حديثا وهو نظام يقضى بان يكون بين الاهلين والادارة التى الفوها من قديم - ادارة المديرين والعمد وللشايخ

موظفو بوليس انجليز لم تبرح اذعائهم بعد تقاليد البوليس السرى الانجليزى والبوليس الارلندى فكانت نتيجة ذلك ما هو واقع الان وان من المبعث ان نرجو زوال هذه النتائج مع اطراد استعمال الطرق التى كانت سببا فيها (١)

ان الفصل فى تهذئة البلاد لشديد الصلة بالفشل فى تعليمها . والحق ان اهمال التعليم لمن اظهر وجوه حكم اللورد كرومر ومن مميزات ادارته كلها . لقد استفاد الانجليز كثيرا عند ما احتلوا البلاد مما زعموه من عدم استعداد المصريين للحكم الذاتى ووعد اللورد دوفرين باخلاص فى تقريره المشهور بان ترقية التعليم ستكون من ام ما يحرص عليه الحكام الجدد حتى لا تكون صيحة « مصر للمصريين » صيحة جوفاء (٢) . ولكن ما اعظم الخلف بين القول والعمل فى كل معاملة الانجليز للمصريين ، وانه لا عظم فى دائرة التعليم منه فى اية دائرة اخرى لقد وصفنا فى الفصل الذى صدناه لاهمال اسماعيل باشا عناية هذا

(١) وقد سن فى بولية سنة ١٩٠٩ قانون ارهاى لمحاربة الجرائم (انظر الفصل الاخير من هذا الكتاب) ولا يفوتنا ان نذكر ان رأينا الذى ذكرناه فى المتن فى الاسباب الحقيقية للجرائم فى مصر بوافقتنا عليه كل الموافقة الستر جيمس كرى مدير المعارف بالسودان من حيث تطبيقه على السودان . فقد كتب مكاتب فى (التيس) الصادر فى ٢ نوفمبر سنة ١٩٠٩ مشيرا الى التقسيم الاثروبولوجى للسودان الذى عمله حديثا الدكتور (د . ج . هيجرت) « لقد اعترف المستر كرى ان كل محاولة لترقية السودانيين يبنى ان تكون صادرة عن معرفة تامة بالاحوال المحلية والنظم الاجنبية والتشريع الوطنى وافكاره اصر السكان المختلفة ومثلها الملياء ان تصور الاهلين لملافة الفرد باخيه وسلطة رئيس الحكومة المحلية لتختلف اختلافا شديدا عن تصور الاوربيين . وقد يكون غرابا للبلاد ان تقاچاجل نظامها الاجنبى او ان يضاف الاراء الثورية الموجودة او ان تقصر راء نورية جديدة » .

(٢) مصر رقم ٦ « ١٨٨٣ » ص ٦٦

الوالى العظيمة بمسألة التعليم ورأينا انه حتى عند ما ارهقه الدائنون كان يستطيع ان ينفق على التعليم سنويا ٨٧.٠٠٠ جنيه ٢٣.٠٠٠ جنيه منها من خاصة ماله . والآن نقول انه بعد مضى خمس وعشرين سنة على عهد اسماعيل اى فى سنة ١٨٨٨ كانت ميزانية التعليم تبلغ ٧٠.٠٠٠ جنيه فقط ! (١) والبحث عن هذا التفريط فى واجب هو من الزم واجبات الادارات المتحضرة لا يتطلب منه ، فاللورد كرومر يقول « ان الحاجة الى المال كانت اول عتبة فى طريق الترقى السريع » (٢) اوفى طريق كل رقى كما ينبغي ان يقال . ان الاوربيين بمجرد ما اخذوا بزمام الحركة الادارية فى مصر قد ضحوا بكل شئ من اجل حملة السندات وقد مضى السادة البريطانيون على سنتهم هذه ، ففى سنة ١٨٧٧ والسنة التى تلتها خفضت نفقة التعليم الى ٢٩.٠٠٠ جنيه وفى عهد المراقبة الثانية بلغت ٧٠.٠٠٠ جنيه فقط (٣) وقد بقيت كذلك دون تغيير مدة المقد الثانى كما ثم ابتدأت تزداد بعد سنة ١٨٩٠ وبلغت سنة ١٩٠٦ بمداخيل الرأى العام المصرى والبريطانى ٣٦٢.٠٠٠ جنيه (٤) وهو مبلغ لا يستهان به اذا قورن بالـ ٨٧.٠٠٠ جنيه التى ينفقها اسماعيل باشا على التعليم ولكن ينبغي الا ننسى انه قد درج على عهد اسماعيل باشا اكثر من ثلاثين

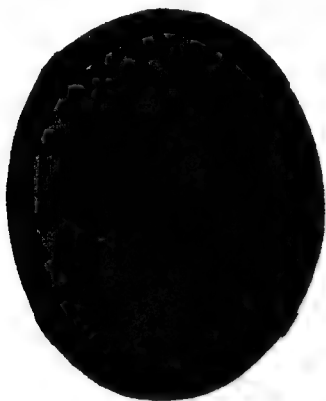
(١) مصر رقم ٤ ١٨٨٩ ص ٩

(٢) اللورد كرومر كتابه السابق الذكر المجلد الثانى ص ٥٢٨

(٣) اللورد كرومر المصدر ص ٥٢٧

(٤) مصر رقم ١ ١٩٠٧ ص ٣٤

سنة تضاعف فيها السكان اوزادوا على الضعف وزاد الابراد نحو ٥٠ في
المائة واصبح للحكومة في سنة ١٩٠٦ بدل الديون الفادحة احتياطي
يقرب مجموعه من ١٦ مليون جنيه . وبعد فأي تقدم نالته ميزانية
التعليم الانجليزية في هذه الثلاثين السنة ؟ ان مبلغ ٣٦٢٠٠٠٠ جنيه



لورد سالسبرى

رئيس الوزارة البريطانية

لايكاد يبلغ في الحقيقة ٣ في المائة من مصروفات سنة ١٩٠٦ في حين ان
انجلترا تنفق على التعليم اكتر من ٧ في المائة من ميزانيتها عدا الضرائب
الحلية الخاصة بالتعليم . ثم انه في الخمس والمشرين السنة الاولى من سني
الاحتلال قد بلغ مجموع الابرادات التي حصلتها الحكومة المصرية ٢٥٨

مليون جنيه ائفق منها على التعليم ٢٠٠٠ ر ٢٨٠٠ جنيه فقط اى نحو ١ فى المائة (١) وفى سنة ١٩٠٦ لم تزد ميزانية التعليم على ٥٠٠٠ ر ٥٠٠٠ جنيه انفقت على ٥٠ مدرسة وكلية اميرية بها ٨٤٩ مدرسا واكثر من ١١٠٠ تلميذ ثم على ١٤٤ كتابا اميريا بها ٤١٢ مدرسا و ١٣٣٦٥ تلميذ وأخذ منها علاوة على نفقات هذه المدارس والكليات والكتاتيب ٣٥٨٢١ مونات ٦٣٥٨ مدرسا و ٦٥١٥٤٢ تلميذا (٢). ووجود الصنف الاخير من المدارس الذي يأخذ من الحكومة مجرد معونات دليل على أن ميزانية التعليم العام ليست فيها الكفاية . وعلى فرض ان هذه المدارس كلها يتفق عليها من اموال الحكومة فان مجموع الاطفال الذين يتلقون التعليم الابتدائى لا يزيد عن ١٦٥٠٠٠ طفل فى امة يزيد عدد سكانها على ١٢ مليون نسمة لقد كتب القنصل البريطانى بالاسكندرية سنة ١٨٨٣ دند ما وصف ما يبذل له والى مصر فى التعليم من المجهودات فقال : لا يزال التعليم فى مصر متأخرا قاصرا ، فعدد تلاميذ المدارس الابتدائية ٩٠٠٠٠ تلميذ اى ١٧ فى المائة من سكان القطر الذين يبلغون ٢٥٠٠٠ ر ٢٥٠٠ نسمة وهى نسبة اقل من النسبة فى اى مملكة اوربية عدا روسيا (٣) فاذا تقول عن التعليم وعن مجهودات حكام مصر الحاضرين اذا كان عدد تلاميذ

(١) انظر حطبة على بك فهمى كامل اخى المرحوم مصطفى باشا كامل رئيس الخزانة الوطنى بالاسكندرية فى ١٤ بول سنة ١٩٠٨

(٢) مصر رقم ١ « ١٩١٠ » ص ٤٠ وما يليها

(٣) التقارير القنصلية ١٠٠٩ ١٨٧٤ ص ٧٢٩

المدارس الابتدائية عبارة عن ١٦ في الالف وذلك بمد مضي ثلاثين سنة شهدت تقدما ماليا رائعا وفي زمن تحسنت فيه حال التعليم في سائر البلدان الاخرى تحسنا باهرا عجيبا (١) والحق ان سكان مصر الذين يزيدون عن ١١ مليون نسمة ليس فيهم



عزابي باشا في سجنه

يستطيع القراءة والكتابة غير ٦٠٠.٠٠٠ نسمة يزيدون قليلا . اى ان الذين يستطيعون القراءة الكتابة في كل الف نسمة (٢) عدا الاجانب عبارة عن ٥٥ ذكر او ٣ اناث وهى نسبة لا يسوغها اى برهان ولا اية حجة ولا سيما اذا لاحظنا القناطر المقتطعة من الذهب التى كانت

«١» قال اللورد كرومر في عرض خطة له لتأميم بادية التمانين و ١٦ ديسمبر سنة ١٩٠٨ « ان جمهور المصريين لا يزال غارقا في بحار الجهل المطبق وستظل الحال كذلك حتى ينتشيل جديد » يالها من شهادة جميلة تمت مزايا الاحتلال البريطانى

«٢» مصر رقم ١ « ١٩٠٩ » ص ٨

تصب صبا على السودان والسكك الحديدية والجسور واشباهها من الامور التي « تعود بالرج ». انه في عهد النظام القديم (الممجي) لم يكن يخلو مركز من مدرسة ابتدائية ، ولا حاصصة مديرية من مدرسة ثانوية وكان الى هذه المدارس الابتدائية والثانوية ست مدارس عالية فضلا عن اربع مدارس حربية فانحط اكثر المدارس الابتدائية الى مستوى الكتاتيب واغلقت المدارس الثانوية غير ثلاث ولم تنشأ مدرسة عالية واحدة حتى زمتنا هذا (١)

قرأ في اخر تقرير كتبه السير النون غورست ما يأتي (٢) « ان الاحداث الذين يحضرون (بالمدارس الابتدائية) ينقون ٧٩٤١ حدثا بنقص ٢٨٣ حدثا عن السنة الماضية ... وقد رفض ٨ طالبا بالقاهرة لعدم وجود محال لهم ، « ان عدد الطلبة (بالمدارس الثانوية) ينمو بسرعة عظيمة ... وقد اصبح من المستحيل ان تزداد الفصول بنسبة هذه السرعة . وقد زاد اتساع بعض الفصول عن الحد المقبول ولاقلال هذه المتاعب قد حدد عدد المستجدين « ان مدرسة المعلمين الناصرية قاصرة على الشيوخ وبها تسعة فصول يشغلها ٢٧٥ طلاب مقابل عشرة فصول ثانت في سنة ١٩٠٨ يشغلها ٣٠٣ طالب . وقد نقص طلبة المدرسة حتى لا يخرج من المدرسين غير العدد المطلوب » خيما التفتنا وجدنا

(١) حلة محمد فريدك « مجموعة اوراق تليت باريس ومحام اخرى ١٩١٠ » ص ١٦-١٧

(٢) مصر رقم ١ « ١٩١٠ » ص ٤٦ وما يليها

النقص والتحديد لوجود المحال كل ذلك وسط سوق قائمة من
المباني والاعمال الهندسية .

على ان التفتت بالتعليم ليس قاصرا على كمية المدارس وعددها
فحسب فقد اقلبت المدارس محض معامل تخرج موظفي الحكومة
 واصبحت الى حد بعيد اداة «نجليزية» المصريين ثم انه ليس في البلاد



طالبة باشا في سجنه

باسرها غير ست مدارس عالية اشهر ما يدرس بها علم الحقوق والهندسة
ومع ذلك فبرناجها في الحقيقة برناج المدارس الثانوية اي فيه الكفاية
لمجرد اخراج من يشغلون الوظائف الثانوية والسبب في ذلك ان المراتب
الضئيلة التي يتقدمها اهل الوظائف الصغرى تحول دون استخدام
الاوربيين في هذه الوظائف ولذلك اصبح من الضروري بقاء المدارس

العالية القديمة حتى يؤخذ العدد المطلوب للوظائف المذكورة من
بناء البلاد .

قد لبثت فكرة انشاء جامعة مصرية زمنا طويلا وهى موضع
السخرية والاستخفاف فلما روج الوطنيون الفكرة وشرعوا يجمعون
المال لينشئوها به جامعة على حسابهم صرح اللورد كرومر مع اظهار
شئ من العطف الثاقه على المشروع بان لا بد من الانتظار قليلا حتى
يتحقق المشروع وكانت نصيحته لاصحاب الحركة ان يبدأوا بدراسة
تاريخ الجامعات فى الاقطار الاخرى وانه يجدر بهم ان يجتهدوا فى تعليم
المصريين عامة تعليما يؤدى بهم الى ادراك الاغراض الحقة التى جعلوها
نصب عيونهم . (١) . على ان الحركة كانت اقوى حتى من اللورد
كرومر وما هو الا عام حتى رأى خلفه بحق انه ان كان ولا بد فلتكن
الجامعة تحت سلطة الحكومة دون سلطة الوطنيين وعلى ذلك وافق
على منع المال الضرورى للمشروع وافتتحت الجامعة من غير عناء كبير
فى اواخر سنة ١٩٠٨ وعلى الرغم من وجود هذه الجامعة فان الشباب
المصرى لا يزال يهرع الى الاقطار الاجنبية (٢) خصوصا فرنسا
وسويسرا شأنهم فى البضع والعشرين السنة الاخيرة لانه من المشكوك
فيه ان تستمر الحكومة على اهتمامها الجدى بالجامعة وان تسيرها وفق

(١) مصر رقم ١ (١٩٠٧) ص ٩٥

(٢) يقدر عدد الشبان المصريين الذين يتلقون التعليم العالي بالخارج بما لا يقل عن ٦٠٠
شاب منهم ٣٠٠ يدرسون بفرنسا (مجلة محمد بك فريد ص ٢١)

اماني الامة ولان الطريقة التي انحطت بها مدرسة الحقوق الخديوية التي لبثت زمنا ما مع هذا نفيسا يشرف عليه مشرعون فرنسيون بارعون الى مستوى مدرسة ثانوية معتادة لنذير سوء بما عساه ان يصيب الجامعة ايضا . وعلى ذكر مدرسة الحقوق نقول لقد اقبل الميسو لاميير الناظر السابق لهذه المدرسة من منصبه بنظرة وبطاطة واحل محله انجليزى كان قد حصل وقتئذ فقط على درجته العلمية . وفي حين ان الحكومة الفرنسية قد اسندت في الحال الى الميسو لاميير منصب استاذ للقانون كان خاليا بجامعة ليون فاز مدرسة الحقوق الخديوية قد عهد بها الى رجل لا يدري شيئا عن القانون المعمول به في مصر (١) هذا ولنة التعليم المقررة في هذه المدرسة وغيرها من المدارس العالية ليست العربية ولكن الانجليزية ثم الفرنسية الى حد ما وهم يحییون عن ذلك التفضيل بان اللغة العربية ليست لغة علمية وبانه لا يوجد بها كتب مدرسية وافية بالفرض وانه

(١) وقد نشر الميسو لاميير المسكوبة باكملها في حردة الطال . ومع ذلك كانت الحادثة موضوع عدة أسئلة طرحت في البرلمان . وكان من اشهر المرائم التي ارتكبها ميسو لاميير ان وقع على عريضة يطلب فيه اطلاق مسجوي دنشواي . أما المستر هل فقد طلبه اول الامر المستر دلوب من كتبنا ليدرس النارج كما دل في المدرسة الخديوية ثم صب فيها بعد استنادا للقانون الروماني . ولكن المستر هل لم يكن وقتئذ حصل على درجته العلمية وكان لا بد له من ان يستمر في دراسته بمدرسة الحقوق الفرنسية . ثم جاء الامتحان فيما بعد بباريس ولكن بعد ان رسب في محاولته الاولى . ولما كان الشيء بالنسبة يذكره ما نقول على ان هذه التفتلات « اللسانة » الانجليز مصر ليست قريبة في بابها . فان رجلا يقال له المستر بنج حاصل على شهادة في الاداب قد عهد اليه المتر دلوب بتدريس الكيمياء . ثم نقل بعد ذلك الى مصلحة المساحة . وسيد اخر حاصل على دبلوم في العلوم قد درس أدب اللغة الانجليزية ثم نقل اخيرا الى نظارة المالية . هذه الامثلة وغيرها مجدها القاري في عدد « الطان » الصادر في ١٧ بوليه سنة ١٩٠٧ مكدونة فيما يتعلق بمسألة الميسو لاميير .

من الصعب الحصول على اساتذة يعرفون اللغة العربية (١). هذا الطعن او ما يتعلق منه على الاقل بطبيعة اللغة والكتب المدرسية سخيصة للغاية امام ذلك التاريخ المجد تاريخ الحضارة والعلوم العربية في القرون الوسطى وبفضل دأب الوطنيين واصدقائهم في هذه البلاد يسمى الآن



البارون ده رنج

قنصل فرنسا العام في مصر

وأحد المنشعبين للحركة العربية

في احادة جعل اللغة العربية في بعض المدارس لغة التعليم ولا يفوتنا ان

(١) جواب السيد ادوارد غراي عن سؤال سئل بالبرلمان في ١١ فبراير سنة ١٩٠٧ وكان السائل هو المستر روبرتسن الذي أشار الى ان دروس الاشياء والجغرافيا تمام في المدارس الابتدائية بالانجليزية وان التاريخ والجغرافيا والحساب والجبر والعلوم الطبيعية تمام في المدارس الثانوية بالانجليزية والمرسية فقط وان التميم في المدارس والمدارس لدية العليا بالانجليزية وحدها

نذكر ان تاريخ المصريين والعرب لا يزال غير داخل في برنامج المدارس الثانوية بحجة انه غير ضرورى لامتحان ما يسمي الشهادة الثانوية وهي الشهادة الوحيدة التى تفتح لحاملها باب الحياة الحكومية فى الوظائف والتدريس .

اما التعليم الابتدائى فيكفى ان يقال عنه انه ليس اجباريا ولا مجانيا ولا زائدا زيادة كبيرة عن القراءة والكتابة والحساب (١) . فلما اخذ الوطنيون يسعون فى انشاء الجامعة شرع اللورد كرومر فى حركة منارضة لحركتهم ورمى الى الاستكثار من الكتائب وذلك ليقف سيل التبرعات للجامعة . فلما تقلبت نكرة الوطنيين تركت الكتائب تنمى من ينالها حتى ليقال ان عددا كبيرا منها قد حوله العمدة الى اصطبلات ومخازن للتبن ونحو ذلك من حاجات القرى . ومن العجيب ان مصر وهي بلاد زراعية قبل كل شئ لا تدرس علوم الزراعة فى مدارسها ومدرسة الزراعة الحالية الوحيدة التى بها لاتسد حاجة البلاد الى درجة ان عددا كبيرا من الشباب المصريين الذين يريدون دخولها يردون كل سنة عن ابوابها وهم خائبون (٢) . وبعد فليس فى العالم حكومة قد صارت من الرقى بحيث تدرك ان المدرسة اشرف معاهد الامة واهمها

(١) لقد انقضى التعليم المجانى فى مدارس الاوقاف

(٢) من القريبان مع طلبة مدرسة زراعة فى الوقت نفسه تشجيبا لهم على الدراسة باللغة الانجليزية حواثر بعضها ١٠ جنيه وبعضها ١٢ جنيا (سؤال سألته فى البرلمان المستر روبرتسن فى ١٥ اغسطس سنة ١٩٠٢)

ومع ذلك فليس في العالم قط تصور الحكومة فيه للمدرسة منقط
أخطاطه في مصر . فالمدرسة في مصر خادمة حقيرة مهينة لا تطلع لشيء
سوى القيام بشؤون مطبخ الاحتلال .

ليس من شك في أن من أكبر أفات التعليم في مصر اسناد وظائف
التدريس الى الانجليز دون المصريين وقد يكون احدى المقطعات ان
قوة قليلة من الانجليز محتلة البلاد احتلالا مؤقتا بزعمهم تجتهد في أن
تفرض على امة عددها ١١ مليون لفتها وطريقة تفكيرها الاجنبية . ومع
ذلك فهذا هو عين ما كان اللورد كرومر يسعى اليه فيما مضى . نعم ان
هذه الفكرة قد تكون حلما من الاحلام وهى في الواقع حلم من
الاحلام ولكن مجرد سنوحها بالذهن أقوى دليل على الروح الذى
شرع به عميد الاحتلال يحقق صيحة « مصر للمصريين » ومع انه لم
يكن بيد الانجليز تفويض كالذى كان بيد النمسا في البوسنة والمهرسك
فلهم جدوا في تحويل مصر خلصة واختالا على ما يظهر الى مستعمرة
بريطانية ولهذا الغرض اتخذوا المدارس وسيلة للنشر لفتهم وطرق
تفكيرهم . وأول من شرع في هذه السياسة سياسة (النجلة) هو المستر
دنلوب الذى كان وقتئذ مفتشا للمدارس والذي هو اليوم مستشار
نظارة المعارف شرع فيها سنة ١٨٩١ بأن ابتداء في عقد امتحانات
مسابقة في اللغة الانجليزية يعطى الناجح فيها جائزة ما . وقد كتب
المستر برتال وقتئذ يقول « اخبرنى المستر دنلوب ان الاحداث كلها

استعنت لهم الفرصة اظهروا رغبة شديدة في تعلم اللغة الانجليزية وانهم
يظهرون ايضا استعدادا عجيبا لتعلمها . والامول بناء على ذلك انه
زيادة عدد المدرسين الانجليز بالمدارس الابتدائية والتي فوقها ستتاح
للجيل المصري الناشئ فرص اضافية تمكنهم من ان يالفوا اللغة
الانجليزية (١) . قد يكون الحرص على الانتفاع باستعداد المصريين



اللورد ليونز

سفير انجلترا في باريس

اللغوي الذي استكشف حديثا مما يقتبط به جد الاغتراب لو قصد الى
الانتفاع به في اللغة العربية او اية لغة اخرى غير الانجليزية . اما الامر
ما علمنا فليس ما يقال من استعداد الناشئة المصرية لتعلم اللغة الانجليزية
الا وسيلة لجلب معلمين من الانجليز يعلمون بلغتهم ويرغمون بذلك كل

(١) مصر ديم ٢ (١٨٩٠) ص ١٦٢

من يريد التعلم والحياة الحكومية على تعلمها . هذا في حين ان اولى الامر والنهي انفسهم لم ينوا بدراسة لغة البلاد - فاللورد كرومر نفسه لم يعرف قط كلمة عربية واحدة - بل كان همهم ان يلزموا الشعب المغلوب على امره دراسة لغتهم ولم يبالوا بالاذى الذى يلحق طلب العلم من وراء هذه الطريقة المنجزة ولقد اشرحت صدورهم عما رأوا انه في عشر سنين من سنة ١٨٨٩ الى سنة ١٨٩٨ قد ازداد عدد تلاميذ المدارس الاميرية الذين يدرسون اللغة الانجليزية من ١٠٦٣ تلميذ الى ٣٨٥٩ تلميذا اي من ٢٦ فى المائة الى ٦٧ فى المائة من المجموع الكلى للتلاميذ في حين ان عدد الذين يدرسون الفرنسية وهى اللغة الماثورة للطبقات المتعلمة قد نزل من ٢٦٦٤ تلميذ الى ١٨٨١ تلميذ اي من ٧٤ فى المائة الى ٣٣ فى المائة من المجموع الكلى (١) . ومع ذلك فلا ندرى لعل الشباب المصري التعلم وقد ارضى على التعلم باللغة الانجليزية قد تعلم في الوقت نفسه ان يحقت الانجليزية ولغة الانجليز (٢)

(١) مصر رقم ٣ « ١٨٩٩ » ص ٤٢

(٢) هذا ما كتبه السيوجان رودز الكاتب الصحفي المعروف في الطائى في عدد ٣١ مارس سنة ١٩١٠ بعد زيارة طويلة للشرق ومصر قال « ان عجزنا انما هو عن فرض مديتها على مصر (يظهر جليا في الله بوجه خاص . فيبد ان مضى على الاحتلال ثلاثون سنة لم تنجح اجلترا بالرغم مما في يدها من وسائل الضغط الشديد من تعلم اميرى ودبلوماسيات مدارس عالية ومناصب حكومية ان تدرس معر لغتها وحضارتها . اما الله الفرنسية فلها لم تفقد مكانها كما كنا نخشى من تزايد نفوذ امه اخرى . بل انها بفضلها عن ذلك قد تقدمت وذلك التقدير لا يرجع الى مجرد ما كان في الماضي من تضامن طويل الامد بين الامم الفرنسية والمصرية وال تزايد اهمية مصالحنا ولكن يرجع فوق ذلك الى الميل الذاتي من الانجذاب المحقق لشعوب البحر الابيض المتوسط نحو مدبنتنا واوتمام حياتنا . وقد يحفظ الانسان في ذلك الى حد ما

حسبنا ما قلناه عن التعليم انك قلما تجد في قطر من الاقطار او على الاقل في الطبقات اليسورة الحال في اى قطر من الاقطار ظناً الى ورود حياض العلم كالذي تجده في مصر . ومع ذلك لا تجد حكومة ما قد سمت الى اطفاء ذلك الظلم سعيًا اضعف من سعى الحكومة المصرية . ان المصريين يسألون خبزاً فلم يعطهم الحكام البريطانيون ولو حجارة ولكن اعطوهم سماً زاعقاً .

ولا يختلف سعى القوم في تربية الامة الاستقلالية بوجه خاص عن سعيهم في تربيتها بوجه عام . انا لذكرتوكيدات اللورد دوفرين الجدية التي ترمي الى ان الانجليز يريدون ان يكونوا المصريين « احسن الاصدقاء والنصحاء » دون ان يفرضوا عليهم اراءهم او يجعلوهم تحت « وصاية تستثير حفاظهم » آذنين - نستغفر الله بل « راغبين ان يحيا المصريون حياتهم التي القوها وان يديروا حكومتهم » (١) . فكان تنفيذ هذه المبادئ الجميلة ان جد القوم في الجرى على سياسة اسناد المناصب المصرية الخطيرة الى الاجانب - الى الانجليز على الاخص بطبيعة الحال - وهي السياسة التي ابتدأت كما رأينا عند ما وضعت الرقابة الاولى على المالية المصرية . وكان ام ما ترمى اليه

امر الروح المادية لكل ما هو بريطاني والتي لا تزال تسلك الى اظهر لنفسها سلاحيه . ومهما يكن الامر فان حال الامة الرئيسية حال لا يمكن معها لاي موظف انجليزى وى اى مصلحة من المصالح مع جواز استثناء مصلحة السكة الحديدية ان يقوم بشؤون وظيفته على وجهها اذا لم يكن ملماً بلفتتها .

(١) انظر الفصل الخامس عشر من هذا الكتاب ص ٣٦٩

قبل الاحتلال إبطاء الاقرباء والاصدقاء مهاد الراحة على حساب الحكومة المصرية فلما جاء عهد اللورد كرومر انضم الى هذا النرض غرض آخر هو حرمان الشعب المصرى من ان يكون له حظ في ادارة البلاد وجعل هذه الادارة جهد المستطاع ادارة بريطانية فن سنة



المسيو تريكو

قنصل فرنسا العام في مصر

واحد مؤيدى الحركة العربية

١٨٩٦ الى سنة ١٩٠٦ ازداد عدد الموظفين الملكيين في الحكومة المصرية من ٩١٣٤ موظف الى ١٣٢٧٩ موظف وازداد من بين هؤلاء عدد الموظفين الاجانب من ٦٩٠ موظف الى ١٢٥٢ موظف اى الى نحو الضعف في حين ان عدد الموظفين المصريين قد ازداد من ٨٤٤٤

موظف الى ١٢٢٠٧ موظف اى زيادة نحو ٥٠ فى المائة فقط . وكان فى سنة ١٨٩٦ من بين الموظفين الاجانب ٢٨٩ موظف برطاني فقط فاصبح عدد الموظفين البريطانيين ٦٦٢ موظف (١) فى سنة ١٩٠٦ وبما يزيد فى قبح هذا الظلم فى التوزيع العددي للموظفين المصريين والاجانب ان احقر الوظائف من نصيب جمهور المصريين وان جل المناصب السنية من نصيب الاجانب فالأ ١٣٠٠٠ موظف مصرى يشملون سعاة البريد وعمال السكك الحديدية والتلغراف ونحو ذلك فى حين ان المناصب الادارية ذات المسؤولية مسندة الى الاروبيين وخاصة الانجليز ولتضرب لك مثلا مصلحة السكة الحديدية . (٢) فى هذه المصلحة ٣٦ مراقبا يتقاضى الواحد منهم سنويا ٦٠٠ جنيه فاكثر . من هؤلاء ٣٢ اوريا و ٤ مصريون ليس غير . وفيها ٩٣ مفتشا يتراوح مرتب الواحد منهم فى الشهر ما بين ٢٩ جنيه و ٤٨ جنيه فى الشهر منهم ٧٤ اوريا و ١٩ مصرى . وفيها ٢٧٩ مساعد مفتش يتراوح مرتب الواحد منهم فى الشهرين ١٦ جنيه و ٢٥ جنيه منهم ١٤٧ اوريا و ١٢٩ مصرى . وفيها ٥٤٢٨ عامل سكة حديدية يتقاضى كل منهم فى الشهر اقل من ١٦ جنيه منهم ٥٢٣٠ مصرى وليس اكثر من ١٩٨ اجنبى . وقس على ذلك سائر المصالح . فاجل المناصب للاجانب واحقرها للمصريين وما كان وسطا تراعى فى اسناده مسؤوليته

(١) مصر رقم ٢٢ > ١٩٠٧ ص ٣٦

(٢) مصر رقم ١ > ١٩٠٧ ص ٤٠

ومرتبه فكلما عظمت المسؤولية والمرتب كان المنصب للاجنبي وكلما قلت المسؤولية والمرتب كان المنصب للمصرى .
 لا حاجة لان نبسط القول فى مقدار التمرين الادارى الذى عادت به على العقل المصرى هذه السنة المتبعة فى اسناد مناصب الحكومة . ان المصريين مابرحوا يرفمون عقيرتهم بان البريطانيين انما قدموا بلادهم ليعلموم كيف يحكمون انفسهم بانفسهم ومع ذلك فان عميدم لا يدخرو سعا فى حرمان المصريين من الاعمال الادارية .



اللورد غوشن

صاحب بنك فريهلنج وغوشن

والحق ان المصريين من حيث توزيع مناصب الحكومة يعاملون كما يعاملون فى التعليم يحرمون المناصب الخطيرة ويؤخذون بتنفيذ اوامر سادتهم الاجاب نظير مرتبات زهيدة ينقدونها . ولقد ذكر اللورد كرومر نفسه مرة ان الوظائف الصغيرة والمرتبات الطفيفة التى هى من نصيب الموظفين تؤدى حتما الى الارتشاء وان الرجل لا يستطيع فى مصر ان يعيش بمرتب شهري قدره ستة جنيهات او سبعة وان من

المحقق في هذه الحال ان يختلس او يرتشى . وسلم اللورد كرومر في سنة ١٩٠٢ ليس قبل بانه « لا يزال يوجد عدد كبير من الرشى الصغيرة لاسبيا في المديرية » (١) وان مقاله في سنة ١٨٩١ لا يزال صحيحا حتى يومنا هذا قال . « اتى اشك في هل ينقد بعض صغار الموظفين حتى وقتنا هذا ما يصدم عن تكثير دخلهم بطرق غير مشروعة » (٢) ضح ايها القارئ كلمة « كل » محل كلمة « بعض » واذكر ان جل صغار الموظفين مصريون تعرف مقدار الذلة التي صار اليها المصريون في عقر بلادهم

ويقابل طائفة الموظفين المضرين طائفة للموظفين الانجليز المترسبين الذين يعلمون انهم قوام الحياة المصرية لقدرجا اللورد كرومر في تقريره الاخير (٣) من للموظفين الانجليز الا تفتزع انهم بمجود المصريين الذين لا يستطيعون ان يقدروا ولن يقدروا سعيهم في صالح البلاد وان لاقت في اعضادهم ما يورده عليهم بنو وطنهم الذين لا يقدرون اعمالهم من انتقادات وحجج باطلة بل عليهم ان يمضوا قدما في القيام بواجبهم المقدس واثقين من ضمايرهم بحسن الجزاء . لا ريب ان هؤلاء الموظفين الانجليز الذين يرجونهم اللورد كرومر هذا الرجاء قد اسروا الضحك في انفسهم من هذه النصيحة الابوية وانهم لم يكونوا اقل تفكها بها منهم

(١) مصر رقم ١ « ١٩٠٣ » ص ٣٥
(٢) مصر رقم ٢ « ١٨٩١ » ص ٢ : « ان هذا لما جاء في مصر رقم ١٥ « ١٨٨٥ » ص ٦٠
(٣) مصر رقم ١ « ١٩٠٧ » ص ١٠١ - ١٠٢

بالأسف الذى أظهره اللورد كرومر فى نهاية رجائه لما لاحظته أخيراً فى دوائر الموظفين الانجليز من تناقص بين فى المطف على المصريين - كأن هذه الظاهرة لم تمهد قط فيما مضى !! تلك النصيحة وهذا الأسف قد ردهما منذ ذلك الحين السير التون غورست من غير ادنى تغيير او تبديل (١) والواقع ان اللورد كرومر وخلفه الحاضر وموظفيهما لا يضمنون للمصريين غير اشد ضروب الاحتقار فى حين أنهم يعدون انفسهم حكاماً موقنين ابراراً ومتقذين اطهاراً



درويش باشا

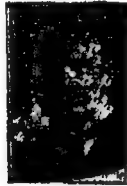
رئيس البعثة التركية

وان فى حادثة دنشواى الشهيرة لدليلا على الروح الغالب على معاملة الحكام البريطانيين للمصريين . ولا بأس بان نميد على القارىء ذكر هذه الفاجعة . فى ١٣ يونية سنة ١٩٠٦ خرج خمسة من الضباط الانجليز الى قرية دنشواى لصيد الحمام . كان الفلاحون فيما مضى

يعارضون في هذا الضرب من الصيد الا انه في هذه المرة قد نشأ عن
 نيران بتادق الضباط ان شبت النار في جرن من الاجران وجرح
 احدى فلاحات القرية فحمل جمع من اهل القرية على الضباط فدافع
 الضباط عن انفسهم بينادقهم فاصابوا اربعة فلاحين في ارجلهم . وكان
 سلاح الفلاحين المصى ليس غير فاصابوا رأس ضابط وكسروا ذراع
 آخر . واخيرا ارسل اربعة الضباط اخام الكابتن بول الذى اصيب
 رأسه الى المعسكر الذى يقع على خمسة اميال من دنشواي ليرسل اليهم
 التبعة . ولكن الحر كان شديدا فاصابته ضربة الشمس فسقط ومات
 في مساء اليوم عينه . وقد حوكم القروديون امام محكمة مخصوصة متهمين
 بتهمة القتل والاعتداء فشنق اربعة منهم بحضور اخوانهم التهمين واقربائهم
 وسائر اهل القرية الذين اكرهوا على شهود المنظر وحكم بالسجن المؤبد على
 اثنين احدهما القروي الذى جرحت امرأته وحكم على واحد بالسجن خمس
 عشرة سنة وعلى ستة بالسجن سبع سنين وعلى ثلاثة بالسجن سنة مع الاشغال
 الشاقة وعلى ستة اخرين بجلد كل منهم ثلثة وخمسين جلدة (١) وهنا ينبغي ان
 نلاحظ ان اداة الاربعة الذين اعدموا قد حكم بها على الزنم مما قرره
 الدكتور نولان من ان جرح الكابتن بول قد نشأ من ضربات عنيفة
 بالة غليظة وان السبب المباشر للوفاة هو ضربة الشمس . ثم انه لشدة
 تهيج الرأي العام في مصر وانجلترا قد اطلق سراح مسجونى دنشواي

في اوائل سنة ١٩٠٨

ولقد بلغ من جراءة المستر فندلى الذي كان وقتئذ وكيل المعتبد
والقنصل العام (١) ان قال عن المحاكمة في رسائله التي تصف الحادثة
« انها روعى فيها الجد والتقيد الشديد بالقانون فلم يكن ادنى اثر للانزعاج
او التشفى والانتقام » بقول هذا مع ان المحاكمة قد تولتها محكمة مخصوصة
وان جميع الاجراءات لم تستغرق اكثر من ثلاثة ايام وانه لم يكن بين



اللورد مورلى

من زعماء الاحرار الذين دافعوا عن مصر

في البرلمان الانجليزى

وقوع الاعتداء وتنفيذ الاحكام غير اسبوعين وان المحكمة لم تتعاش
ان تقول ان الضباط « كان بوسهم ان يصيدوا المعتدين كما يصيدون
الحمام » وان قرية دنشواى جردت من العمدية ووضعت تحت حكم شرطة
ارسلت اليها من القاهرة ١١ ولقد علق اللورد كرومر على الحادثة والمحاكمة
في المذكرة التي شفع بها رسالة المستر فندلى فقال « يمكن ان يقال بحق

(٤) فان اللورد كرومر كان قد سافر الى انجلترا بالاجازة

ان النظام القضائى (فى مصر) قد يكون سابقا على افكار المصريين
ومستوي حضارتهم بنحو نصف قرن من الزمان ،

وقد وقع منذ سنين كثيرة حادث يشبه هذه الحادثة تمام الشبه
وذلك ان ضابطين انجليز من كانا يصطادان قريبا من الاهرام يجوار
قرية كفره فاصابا عرسا طفلا صغيرا . فانتشبت بينهما على اثر ذلك
وبين ابى الطفل عراك انطلقت فيه بندقية احد الضابطين وقتلت
الفلاح التمس . فاحتشد الناس وهجموا على الضابطين ومع ان الضابطين
قد ارتكبا جريمة القتل فانهما لم يؤخذا بجريمتها واحيل الدين هجموا
عليهما على محكمة مخصوصة فحكم على اثني عشر منهم بالجلد على مرأى من
بنى قريتهم وبالسجن مع الاشغال الشاقة ستة اشهر . ذلك مظهر للمعدل
الانجليزى غريب يزيد فى غرابته انه قبل ذلك يومين كان طبيب ايطالى
يصطاد فى حقل قح بشبرا فهجم عليه الفلاحون ونازعوه بندقيته فانطلقت
البندقية فقتلت الطبيب ومع ذلك ففي هذه المرة (١) برئت ساحة الفلاحين .
غنى عن البيان ان المعدل لم يراع فى هذه القضايا الثلاث ، وان التعصب
للموظفين الانجليز والسيادة الانجليزية كان الناب فى قضيتى دنشواى
وكفره وانه كان يرمى الى ان يعاقب « الوطنى » الواقع عقابا يكون فيه
مزدجر له ولا مثاله .

فاذا اعتبرنا هذه الامور لم تكن الشكوى من « تناقص » عطف

الجيل الحديث من الموظفين الانجليز على الشعب الذى يحكمونه الا
نهكاً مؤلماً . ان سادة مصر البريطانيين لم يخالج قلوبهم ادنى عطف على
المصريين وبدلاً من ان يمدوم للاستقلال قد سموا سعيًا حثيثاً وراء
اشد الطرق قضاء على كل ما فيهم من علم وكرامة ورغبة في ان يكونوا
اصحاب الشأن في بلادهم .



الباب الرابع

ثلاث سنين من عهد جديد

« لاشك انه ليس لعدم تحديد الاحتلال البريطاني بمصر ما يمنعه من ان يصير امرا مؤبدا سوى حال لا يكون للحكومة الانجليزية سلطان عليها . ان من شأن الحكومة والجيوش البريطانية انها متى دخلت بلدا اجنبيا تميل الى تقصص حكمه الذاتي . وان ما علمناه عن احداث ماجرى في مصر يدل ... على ان المصالح البريطانية تأخذ حذرهما من كل شيء يشبه استقلال معهد وطني في عمله »

(من خطبة للمستر اودونل في مجلس العموم في سنة ١٨٨٣)

الفصل الحادي والعشرون

سياسة اللين المزوج بالشدة

الآن قد بلغنا المرحلة الأخيرة من رحلتنا . اقد ابتدأنا من عام ١٨٧٥ اى من اول ظهور مايسمى « المسألة المصرية » ثم تتبعنا سلسلة الحوادث الطويلة التى افضت الى احتلال البريطانيين مصر ثم استعرضنا الانوار التى عاد بها الاحتلال المذكور على مصر منذ ابتدائه فعلمنا ان ليست اسباب الحكم البريطانى لمصر ولا نتائجها تعطينا اى مسوغ لاعتداء إنجلترا على مصر . والآن وقد درج على ذلك الحكم ثلاثون سنة فاننا لانرى الانجاز فى مصر اكثر من طفيليين فضولين . غير ان المستر ادوارد ديسى قد قال عندما ابتدأت الملائق الانجليزية المصرية (١) من مجادلة كلية الصفة « اذا قدر لنا ان يتزعزع مركزنا فى مصر لانا لانستطيع ان نورد امام محكمة دولية اى مسوغ قانونى لعلنا فملينا ان نكتب تاريخنا من جديد . اذا كنت تاجرا وكنت لاتريد الافلاس فلا تسر فى عملك على تمايل المسيحية الاولى . وان انجارتا لاتتجر فحسب الخ » وهو قول ان لم يدبر عن رأى الحكومة البريطانية المقرر فانه على الاقل يعبر عن عملها المقرر من اول الامر حتى يومنا هذا . بيد ان القوم

(١) مستقبل مصر « مجلة القرن التاسع عشر » اغسطس سنة ١٨٧٧

في خلال السنوات الاولى من الاحتلال قد شعروا شعورا شديدا
بشدو هذا الاحتلال وفساد منشأه واخذوا يعطرون الجمهور والدول
الكبرى تأكيدات مضمونها ان مقام الانجليز بمصر قصير الامد جدا
من ذلك انه في اثناء نشوب الحرب بين مصر وانجلترا قد صرح المستر
غلادستون عجيبا عن سؤال التي في البرلمان فقال « لقد سألتني السيد
الفاضل هل في نيتنا ان نحمل مصر احتلالا غير محدود ؟ وقد اذهب في
جوابه بعيدا فاقول انا منهما فأت من شيء فلا شك في اننا لن نأتي هذا



يوسف بك نجاني

عبدان ياشا رفقى

مدير الفيوم

وزير الحربية

الامر . انه منافض لمبادئ حكومة جلالة الملكة واراتها منافضة مطلقة
منافض ليهودها التي اعطتها لاوروبا ويمكنني ان اقول انه منافض لاراء
اوروبا نفسها « (١) . وبعد شهر من ذلك صرح اللورد غرافيل للسفير

لايطالى الجنرال منبريا عند ما كان مجادته فيما اشيع من ان الحكومة البريطانية تتوى بسط حمايتها على مصر فقال « يمكنك ان تنفي هذه الفكرة من ذهنك » (١). وفى شهر نوفمبر من السنة نفسها شبه المستر غلادستون وهو يجيب مرة اخرى على سؤال التقي بالبرلمان احتلال مصر باحتلال الدول الاربع فرنسا فى عام ١٨١٥ واعطى تأكيدات مضمونها ان الحكومة الانجليزية ستحدد مدة الاحتلال بشروط تنفق عليها هي والحكومة المصرية (٢) وفى يناير من عام ١٨٨٣ اعاد اللورد غراتفيل هذه التأكيدات فى رسالة بعث بها للدول العظمى وصرح بانه « اذا كان بمصر فى الوقت الحاضر قوة بريطانية تحافظ على السكينة العامة فان حكومة جلالة الملكة ترضى فى سحب هذه القوة بمجرد ما تسمح بذلك حال البلاد وبمجرد وضع الطرق التى تضمن المحافظة على سلطة الخديو » (٣) وفى عام ١٨٨٤ قال السير بيرنج مما كتبه الى رئيسه « ان حكومة جلالة الملكة - وذلك فى رأي اقصى ما يكون من الحكمة - لا تريد ان تأخذ بزمام الحكم فى مصر لابصفة دائمة على شكل ضم البلاد الى املاكها ولا بصفة مؤقتة على شكل بسط حمايتها عليها » (٤) وفى حوالى الوقت المذكور اخبر اللورد غراتفيل المسيو ودنجتون السفير الفرنسى بان « حكومة جلالة الملكة تريد ان يكون سحب الجنود فى

(١) مصر رقم ٢ « ١٨٨٣ » ص ٢

(٢) « سارد » للاقتات البرالية » العدد ٢٧٤ (١٨٨٢) ص ١٤٠٧ - ١٤٠٨

(٣) مصر رقم ٢ « ١٨٨٣ » ص ٣٥

(٤) « سارد » رقم ٢٣ « ١٨٨٤ » ص ٩

أوائل عام ١٨٨٨ بشرط ان ترى الدول اذ ذاك انه لا يخشى من ذلك العمل على السلم والنظام « (١) . وفي سنة ١٨٨٦ صرح اللورد سالسبرى « انه يخلق بانجلترا ان تبر بمهودها المقدسة وتجلوعن الاراضي المصرية » (٢) . وانكر السفير البريطاني ياريس ما قيل من ان انجلترا تريد ان تجعل بقاءها بمصر مؤبدا واكد للحكومة الفرنسية بانه « لم يطرأ تغيير ما على سياسة هذه البلاد بالنسبة لمصر » (٣)

هذه التصريحات وتلك الوعود يمكن ان تضاعف الى مالا نهاية وان الاثر الذى يخرج به الانسان منها كلها هو ان الحكومة البريطانية نفسها لم تكن فى بداية الاحتلال على بينة من الامر هل يسمح لها بان تبقى بمصر الى ماشاء الله وهل بقاؤها بمصر الى ماشاء الله يستحق ان يحرص عليه ؟ علي انه ينبغي الانسني انه فى تلك الايام كانت حال مصر المالية حرجة للغاية وربما كانت الحكومة البريطانية تفكر فى وجوب جلائها عن مصر ان لم يستطع اللورد كرومر ان يصلح تلك الحال ولو كان ذلك الجلاء عكس ماتريد . وبلغ من اللورد سالسبرى ان ارسل الى الاستانة فى صيف عام ١٨٨٥ السير هنرى درومند ولف العضو المشهور بالحزب الرابع الذى كان ينتقد فيما مضى السياسة الرسمية المتبعة فى مصر ارسله ليضع اتفاقا تنظم به المسألة المصرية .

(١) مصر رقم ٢٣ ١٨٨٤ ص ١٣

(٢) فى ولاية جيلدهال ٦ نوفمبر سنة ١٨٨٦

(٣) مصر رقم ٢ ١٨٨٧ ص ١١٠

وقد تم وضع هذا الاتفاق بعد ثلاثة اشهر من بلوغه الاستانة وكان مؤداه ان يرسل الى مصر مندوبان سامين احدهما بريطاني والآخر تركي ليجثا حال مصر من جميع وجوها ويضما فيها تقريراً ثم تنظر الحكومتان في ابرام اتفاق منظم لمسألة جلاء الجنود البريطانية عن مصر في وقت ملائم ، (١) وقد ظهر ان ذلك دليل حسن على رغبة الحكومة البريطانية في حفظ عهودها . ولكن الثمانية عشر شهرا التي اعقبت ذلك قد شهدت تحسناً عظيماً في حال مصر المالية كما شهدت زوال ما كان يخشى من صياح مصر لجرد العجز في ادارتها واستطاع اللورد كرومر في عام ١٨٨٦ ان يكتب فيما شهدته ادارة البلاد المالية من تقدم عظيم وبلغ من حذره ان اضاف الى ما كتب العبارة الآتية « ان العمل على ذلك قد ابتدئ فيه فقط وان استمراره موقوف على استبقاء مالحكومة البريطانية من نفوذ عظيم يقوم الآن على وجود قوة بريطانية بمصر » ثم قال محفراً ان العجلة في الجلاء قد تعبط كل ماصل حتى الآن ، (٢) وكانت هذه الكلمة خفيفة على الاسماع للناية ولذلك عازمت الحكومة البريطانية على العمل بها فندما ان او ان عقد الاتفاق القاضي بالجلاء عن مصر اقترحت الحكومة البريطانية ان تسحب الجيش البريطاني من مصر بعد ثلاث سنوات من تاريخ الاتفاق بشرطه لنفسها حق بقاء جنودها بمصر اذا ما طرأ خطر يهدد مصر

(١) مصر رقم ١ (١٨٨٦) ص ٢٧ — ٢٨

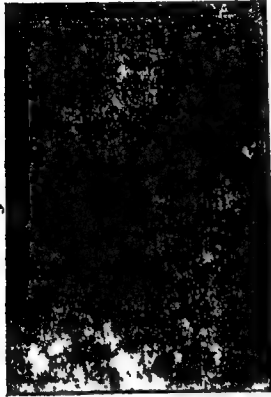
(٢) مصر رقم ١١ (١٨٨٧) ص ٧

من داخلها او خارجها وكان المقصود بالخطر الخارجي هو الانتقبل الاتفاق اية دولة من الدول وخصوصا فرنسا بطبيعة الحال . وفوق ذلك - وهذا سبب اقوى - قد اشترطت انه اذا ما حدث في مصر اى اضطراب في اى وقت بعد الجلاء او حدث اى اخلال بتمهيدات مصر الدولية فللحكومتين التركية والبريطانية ان تميدا احتلال البلاد بمجنودهما فان ائت تركيا ذلك فللحكومة الانجليزية ان نحلها وحدها (١) هذا اغرب مايكون من شروط تشترط للجلاء عن بلاد سبق احتلالها بلا مسوغ قانونى . فهو يبنى كما لاحظ السلطان اذ ذاك انه من الممكن لاية مملكة ان تحتل بعض اقاليم الدولة العثمانية - كأن تحتل روسيا ارمينيا وفرنسا الشام - ثم تتفاوض في عقد اتفاق يقضى بالجلاء عنها ولكنه يعطيها حقاً رسمياً في دخول هذه الاقاليم مرة اخرى . (٢) ولقد اثارت بطبيعة الحال هذه الفقرة من الاتفاق حقن فرنسا وجعلتها تصرح بانها ستجعل انجلترا شريكة في ملك مصر واتها بدلا من ان تقضى على السيطرة البريطانية ستقر بكل بساطة هذه السيطرة الى ماشاء الله . وهذا ضرب خادع من ضروب الجلاء فان انجلترا بدلا من ان تظل مالكة البلاد بوجه غير شرعي ستصبح مالكتها الشرعية لان مقاومة ارادتها يمكن ان تفسر بانها خطر « داخلى » وبذلك تعود الى احتلال البلاد . ومع ان المانيا وحليفاتها كن جانحات الى النصح بقبول الاتفاق

(١) مصر رقم ٧ (١٨٨٧)

(٢) مصر رقم ٧ (١٨٨٧) ودرقم ٨ (١٨٨٧) ص ٥

الوزراء السابقون



من اليمين الى اليسار . الصف الأعلى . رياض باشا وزير الداخلية
شريف باشا رئيس الوزارة ووزير الداخلية
الصف الثاني . حيدر باشا وزير المالية . عمر باشا لطفى وزير
الحربية ومحافظ الاسكندرية الذي حدثت مذبحة الاسكندرية في عهده
فخرى باشا وزير الحفانية
الصف الثالث . نجران بك وكيل الخارجية . ذو الفقار باشا
كبير التشريفات . على مبارك باشا وزير المعارف
الصف الرابع . عثمان بك مدير الشرطة . بورلى بك وكيل
الداخلية

فان فرنسا وروسيا نصحتا للسلطان بان يطلب تحديد مدة حق العودة الى الاحتلال بسنتين فقط فاذا لم يجب الى ذلك فلا يوقع على الاتفاق وقد بلغ من السفير الفرنسي ان اخبر السلطان انه اذا لم يوقع على الاتفاق فانه - اى السفير - يمكنه ان يعطيه باسم الحكومة الفرنسية تأكيذا رسميا صريحا يفيد ان جلالته نحى وتمنع من كل ما قد ينجم عن عدم توقيع الاتفاق (١) ولا ندرى اعلق السلطان على هذه التأكيدات اهمية كبيرة ام لم يفعل ؟ ولكنه كان كأي انسان آخر عارفا بقيمتها . ومهما يكن من شيء فانه ابى ان ينزل لانجلترا عن شيء من سيادة مصر وبعد كثير من التلكؤ والتردد رفض توقيع الاتفاق .

ولا ندرى لعل الانجليز قد ساءم فشلهم في عقد اتفاق ينيلهم حقا طالما طعموا فيه وان استتبع هذا الاتفاق جلاءم المؤقت عن الديار المصرية . ومع ذلك فقد اصبح في وسعهم ان ينفذوا سابق تصداتهم معلنين انه لولا عناد السلطان لانفذوها . وعلى ذلك يمكن اعتبار عام ١٨٨٧ عام تطور في موقف انجلترا اراء مسألة الجلاء . نعم انه من حين لا آخر كان القوم يكررون القول بان انجلترا ستضع في يوم ما حدا لمقامها بمصر . فالستر غلاستون الذي كان شديد العطف على القوميات الصغرى ايام كان في جانب المعارضة قد صرح في عام ١٨٩٦ في رسالة بعث بها الى وطنى مصرى بان « زمن الجلاء قد حل

فما يعلم منذ سنوات مضت «^(١) ولكن هذه التصريحات اخذت ثقل وتندر شيئا فشيئا على حين ان القاهرة اصبحت مصدرا لا قوى ضبط يرمى الى تأييد الاحتلال . فمن ذلك ان المستر (والآن السير) الدون غوردست المستشار المالى قال فى عام ١٨٩٠ فى تقريره عن الاحتياطات المالية المزمع اتخاذها «لابد لتنفيذ برنامج كهذا من شرط واحد ... هو ألا يمتري حال مصر السياسية تغيير اساسى ، وبعبارة اخرى يجب ان يظل جيش بريطانى محتلا للبلاد وان يظل نفوذ الحكومة البريطانية القائم الى حد كبير على وجود جيش الاحتلال صاحب السيادة العليا» ^(٢) وقد ظلت هذه النعمة من ذلك الحين نعمة اللورد كرومر واعوانه فى تقاريرهم كلها تقريبا . ففى عام ١٨٩٥ نرى المستر فيلرز ستيوارت الذى كان يقول بتأييد الاحتلال والذى زار مصر مرة اخرى يخفف من وطأته ويصرح بأنه «قد يحتاج الى جيلين من الزمان فى تثبيت دعائم الإصلاح الذى تم واعطائه صفة الدوام» لانه «لوتركت البلاد وشأنها الآن لانتكست مريعا وانبعثت الشكاوى القديمة

١ وكان الخطاب قد ارسله المستر غلادستون من باوتز الى النائب المصرى مصطفى كامل وهو مؤرخ فى ١٤ يناير سنة ١٨٩٦ وقد قال فيه المستر غلادستون «اى اعطى على ماأنهم اء شعورك صفة كوك مصر» . ولكن لاحول لى ولا طول على الاطلاق ان رأيى لايزال على عهده لم يتغير وهو انه يجب علينا ان نترك مصر بعد ان ادينا العمل الذى من اجله ذهبنا اليها اذاء مرورنا بالمصر والمنصة لك البلاد وعلى ما اظهر ان من الحلاء قد حل مند سوان مضت «لاشك فى ان مااستعادته مصر من امة والشرف عظيم»!

(٢) مصر رقم ١ (١٨٩٠) ص ١٠٠ ح من سرور اللورد سالسرى حصوله على هذا التقرير الطيب من رجال هم على مذهب العمل ان طبع رقية الى اللورد كرومر يحبره فيها ان الرسالة وماحققتها قد تعرض على البرلمان (مصر رقم ١ (١٨٩٠) ص ٢٢)

وعادت تصرفات الماضي السيئة ونسيت الدروس الجديدة وكانت النهاية شرا من البداية « (١) فليس عجيبا من الحكومة البريطانية وقد حذرنا هذا التحذير « رجال على مسرح العمل » ان تصمم على البقاء بمصر مدفوعة الى ذلك باقى البواش الخيرية واخلصها من الشوائب . على ان انفاذ ذلك التصميم لم يكن دائما سهلا عليها . فن حين لا آخر كان بعض الدول الاجنبية وعلى الاخص فرنسا يذكروها بسابق وعودها تذكيرا لطيفا ويسألها عن ميعاد الجلاء عن مصر احاز ام لم يحزن ؟ من ذلك انه عند ما كانت الحكومة البريطانية تسمى فى عام ١٨٨٩ فى تحويل الدين الممتاز قد ابى الميسو سبلر وزير خارجية فرنسا ان يوافق على التحويل المذكور اذ لم تعين انجلترا ميعاد جلائها عن مصر . وقد اجابت الحكومة البريطانية انها يسرها ان تجلو عن مصر لولا ان حال الامور فى مصر مضطربة غير مستقرة فكان رد الميسو سبلر ان قال « اذا فكيف تترحين تحويل الدين اذا كانت الحال المالية مضطربة غير مستقرة ؟ » (٢) ولكن من حسن حظ انجلترا ان الميسو سبلر سقط سريعا وان خلفه الميسو ريبو عدل عن الاعتراض ووافق على تقص فائدة الدين . ولم ينته امد اختلاف بين انجلترا وفرنسا الا فى عام ١٩٠٤ اذ تمهدت فرنسا فى الاتفاق الانجليزى الفرنسى المشهور الا تعرقل عمل بريطانيا العظمى فى مصر

(١) مصر رقم ٢ « ١٨٩٥ » ص ٢

(٢) فلاى « المفاصل الفرنسية الانجليزية بمصر » ص ١٤٥ - ١٤٧

« بأن تطلب تحديد الاحتلال البريطاني او غير ذلك من الامور » وكان ذلك منها مقابل اطلاق يدها في مراکش واعلان الحكومة البريطانية انها « لا تنوي تغيير الحال السياسية في مصر » على ان ذلك الاتفاق لم يكن مقيدا للدول الاخرى في شيء ما ولكن لما لم تر هذه الدول داعيا الى اثارة المسألة المصرية فان انجلترا من ذلك الحين بقيت غير متعرض لها واصبح انجاز تصريحاتها كما قال اللورد ملز ذات مرة « تدل التجربة البشرية العادية بقطع النظر عما في عالم المثال والسكالم على ان انجاز التصريحات التي تبذلها امة شائعة في دخول الحرب غير قابل لان ينتزع انتزاعا من نفس هذه الامة ساعة انتصارها » وظاهر ان « تعاليم المسيحية الاولى » غير قابلة كذلك للتطبيق في الوفاء بالعهود والمواثيق .

وكذلك وصلنا الى حال مصر في الوقت الحاضر وهي الحال التي يتبقى علينا ان نستعرضها استعراضا . قد تكون هذه الحالة بالدقة نفس الحال التي كانت وقت ابرام الاتفاق الانجليزى الفرنسى لولا ظهور عامل جديد غير وجه الامر كل التفسير واصبح المحور الذى تدور عليه الحوادث من لدن ذلك العمل السياسى وبوجه اخص من لدن ان بدل فى عام ١٩٠٧ من كان يشغل منصب المتمد البريطانى وهو السير دون فورست . هذا العامل الجديد هو الحركة الوطنية وبمباراة اصبح هو اتباعات الحركة الوطنية القديمة التى مضى عليها ثلاثون عاما احدث مما

كانت لباسا واكثر اسباب قوة تصرفها كيف شاعت .
 قد يكون اكثر مافى السنوات الاخيرة من حكم اللورد كرومر
 تسلية وتفكهة ان يحىء اللورد نظرا لطول امد الاحتلال وعدم وعزمه
 بخراقة جديدة مؤداها ان المصريين اخذوا يتقدرون « الفوائد » التى
 جنوها من الاحتلال وانه بناء على ذلك لم تعد القوة اساس السيطرة
 البريطانية فى مصر ولكن عاطفة ارتباط حقيقة بين المصريين والبريطانيين
 ان القارىء ليدكر كيف كانت التقارير الرسمية والصحف عامة تجتهد
 فى حمل الناس على الاعتقاد بان عرابى لا يمثل اهل البلاد وانه مجرد
 حاص وخارج على مليكه الشرعى ففى عام ١٧٨٣ كتب المستر فيلرذ عند
 ما كان عضوا فى بعثة اللورد دو فرين تقرير اسبها ليثبت فيه هذه القضية
 فقال « انهم (المصريين) يصرحون بانهم ... يرون انه (عرابى) كان
 منافقا ولا يوجد الآن اى عطف عليه . انهم يرجون اصلاحا على ايدى
 الانجليز ومستعدون للترحيب بهم فى الصعيد والدلتا على حد سواء » (١)
 فدعوى ان المصريين يحبون الانجليز ترجع بذلك الى اقدم ايام الاحتلال
 وان كانت قد عدل عنها كما رأينا منذ هنية الى الاعتراف صراحة بان
 نفوذ الانجليز موقوف على جيش الاحتلال (٢) . على ان هذه الخرافة
 القديمة بمرور الزمن وعدم ظهور من يحمل الانجليز على الجلاء اخذت

(١) مصر رقم ٧ « ١٨٨٣ » ص ١٨

(٢) وحق فى العام انتاخر عام ١٨٨٧ كان المستر برتال لا زال يشكو ويقول « ينبغي
 الا يظن ان الملاح شاكرا للدلالة الحاضرة منه الزيادة وراحتة ان الملاح بعد الاحتلال
 الانجليزى كالأمة وطنية » مصر رقم ٧ « ١٨٨٢ » ص ٨٣

تبعث شيئاً فشيئاً بشهد اللورد كرومر نفسه فقد كتب يقول في عام ١٨٩٢ وقد زال الخوف من انشاء لجنة مالية دولية « قلما تسمع اصوات جمهور أهل البلاد وارايم الحق ومع ذلك فاني اعتقد انهم يقدرون الفوائد التي اصابوها في خلال السنوات الماضية وانهم قد لا يودون ان يروا اي تغيير عاجل في النظام الحاضر » (١). وان الفطنة العجيبة التي مكنت اللورد كرومر من ان يلحظ ما هو قليل سماعه قد اخذت تنمو نموا مطردا في خلال السنوات التي اعقبت عام ١٨٩٢ حتى اصبحت في عام ١٩٠٤ على درجة عظيمة من النمو والتقدم. فقد كتب في هذا العام باسأوبه المتواضع الذي يشبه ان يكون خاليا من التأثير يقول « ان الرابطة التي كانت فيما مضى تربط الحاكم بالحكوم في مصر كانت من جهة عبارة عن الاعتماد على قوة فائقة ساحقة ومن جهة اخرى عبارة عن الخوف الذي نشأ عن سوء استعمال هذه القوة. وان الفرض الاساسي الذي يجب ان نجعله نصب اعيننا هو بوجه اعم ان نستبدل رابطة اخرى مكان هذه الرابطة القديمة التي رثت في آخر الامر حتي احدثت ما كاد يكون في الواقع ثورة - لانه من الخطأ المحض ان نظن انفجار الحركة العراية مجرد عصيان عسكري ليس اكثر - هذه الرابطة الجديدة يجب ان يكون بعضها عبارة عن رضا جمهور أهل البلد وبعض منها اخر عبارة عن الفوائد التدريجي للثمة بنيات الحكم وبعض ثالث عبارة عن إيجاد اعتقاد

بقوة الحكومة وان اختلفت هذه القوة في مظهرها عن القوى السابقة عليها ... اننى لا اتردد فى ان اتول ان ماحل فى سبيل هذه الناية فى العشرين السنة الماضية قد ادى الى الناية المنشودة « (١) .

ان وصف الرابطة « الوحيدة » التى كانت توطد الجاهل بالمحكوم فى الازمنة النابرة بأنها قوة ساحقة وخوف هذه القوة الساحقة لغريب من رجل ظل سنوات عديدة يحكم بواسطة المحكمة العسكرية ثم انى قيل ارتحاله عن مصر فى قضية دنشواي يبرهان ساطع يثبت نزعة الارهاية وفوق ذلك فان الطريقة السهلة التى صرح بها فى جملة واحدة النهمة القديمة التى اتهم بها عرابي واتهم بها الحركة العربية لطريقة عجيبة جدا . على ان اغرب مايكون بهذه الالفاظ من السخرية هو انه فى اللحظة التى كان فيها اللورد كرومر يكتب فى التطور القنى طراً على علاقة الحاكم بالمحكوم فى مصر كانت الحركة الوطنية اخذت تلمن عن نفسها جاعلة من اعلانها دليلاً حياً على كذب هذه الخرافة الجديدة . لم تكن الحركة الوطنية ولها من ماضيا ذكريات ثورة ودستور ان تصير الى العدم المطلق لمزمنة لقيتها وان الاسباب التى ابتعثها فى الماضى وهى سيطرة الاجانب على البلاد واستغلالهم لها - كانت لا بد مبتعثها بمجرد التنب على ما كان من اثر لكلثة عام ١٨٨٢ ثم جاءت

(١) مصر رقم ١ ١٩٠٤ ص ٦ وفى ذلك الوقت كان اللورد كرومر يعتقد اعتقاداً حدياً بأنه محبوب من الشعب المصرى ويقال انه اقترح سراً على وزارة الحرية ان تسحب الحماية البريطانية من القاهرة .

اتتصارات الياباز ومن بعدها فظائع مشائى دنشواى فاعظمت ما كان
خلال الرماد من نيران الحركة الوطنية . ولقد كان من أبسط المصادقات
وايسرها ان يتصدى لرعاية الامة المصرية شاب عبقرى هو مصطفى
باشا كامل ويعبر عن امانها فى خطب بليغة مؤثرة واهمال منطوية على
شجاعة عظيمة . على ان الحركة ولو بدونه كانت لامحالة متبلورة عاجلا
او آجلا وان كانت الفضل فى سرعة تبلورها راجع لاريب اليه .

وما هي الا سنتان حتى تألف حزب عظيم وقامت عدة صحف
واهتاجت البلاد من انصاها الى انصاها طالبة جلاء الانجليز والحصول
على دستور . فكان حدوث ذلك كله فى سنتين فقط عميرا للالباب .
ولشد ما اعتناظ اللورد كرومر عند ما قدمت الجمعية العمومية قرارا بـعدة
مطالب كانت غاية فى الجراءة وكان اهمها طلب دستور ومجلس نيابى
اجترأت « هذه الصورة الكاذبة للحكم النيابى » على ذلك فى ٤ مارس
سنة ١٩٠٧ فى جلستها التى تعقد كل سنتين فكان خنق الحاكم الاكبر
عظيما . وانا لا تزال نستطيع ان نطالع فى تقريره الاخيرين ماعبىه اذ
ذاك على رؤوس الوطنيين من الشائم والسباب . فالوطنيون عنده جهلاء
مستأجرون والأت يحركها مہيجون لاذم لهم ولا يمثلون غير اقلية
شعبية وغير ذلك من هذا القليل ولكن الاحتياج استمر على الرغم من
ذلك كله وتماظمت صفوف الحركة الوطنية وانضمت اليها الطبقة المتعلمة
كلها شيئا فشيئا . وقد بذل كثير من الجهد فى ايجاد وتشجيع الحركات

المنافسة للحركة الوطنية لنى حركات «المعتدلين» الذين كانوا لا يريدون غير الاصلاح وكانوا راضين ببقاء الاحتلال وانتظار الدستور انتظارا غير محدود ولكن هذا الجهد الكثير لم يأت بفائدة كبيرة بل حط في اخر الامر من سمعة الذين بذلوه وتأثروا به . ثم كانت خطبة الوداع التي القاها اللورد كرومر بدار الاوبرا بالقاهرة قبل رحيله الاخير عن مصر فكانت اعلانا رسميا للحرب بينه وبين الوطنيين (١) ولم يتردد اللورد كرومر في الخطبة التي القاها في جيلهال عندما منح حرية مدينة لندن ان يطلب الى اولي الامر اصطناع القوة في قمع الحركة الوطنية (٢) على ان دعاة الاحتلال قد سرى عنهم عندما استسلم مصطفى كامل للنار التي كانت تأكل قواه وتوفى في فبراير من سنة ١٩٠٨ غير ان وفاته جاءت دليلا على عظم انتشار المبادئ التي عمل على نشرها عملا رائعا عجيبا . فقد شعر المصريون في طول البلاد وعرضها بان موته كارثة وطنية وشيع جنازته الى القبر خمسون الفا من جميع طبقات الامة مظفين اعظم ما يكون من الحزن والاسي . وقد بهت الاحتاليون انفسهم

(١) « فصرح بان الحركة الوطنية « من اولها لا آخرها زائلة مصطمة » ووعد بانه وان اصبح بعيدا عن مصر لن يكف عن الحث على مدامتها عما يستحق قائلا « انها لا تستحق غير قليل » اطر نس الخطبة في « الاحبيال ستاندارد » عدد ٦ مايو سنة ١٩٠٧ « قلا عن مجلة « مصر »

(٢) قال « اما انا فلا ارى غير طريقة واحدة للقضاء على هذا الهياج والاضطراب الموجود بمصر والهدوء . هذه الطريقة هي ان نفل منابرنا على القيام بواجبنا نحو اهل هذين القطرين وان نشد الوطاة على المصريين اذا ما سدوا حدود القانون » (التيمس ٢٩ اكتوبر سنة ١٩٠٧)

لإثبات الشعور القومي بهذا الشكل الرائع ولم يسهم وهم في سرورهم المكتوم الا ان يعترفوا بفسوخ المبادئ التي جمعت الامة حول رجل كان اول من اقدم على القول بها مرة اخرى .

ولقد غيرت الحال تغيير السحر هذه اليقظة المصرية القومية التي جاءت بعد رقدة استمرت اكثر من ربع قرن من الزمان . فقد ادرك السادة البريطانيون جفاة ان قد ظهرت قوة جديدة خفية سيكون لهم معها شأن يوما من الايام . ولعل اللورد كرومر نفسه قد رأى ان مشكلة جديدة عويصة قد ظهرت وانه لا يستطيع النجاح في منالبتها بعد ان أصبح علي وشك ان يرحل عن مصر الرحيل الاخير وسواء أكان هذا الرحيل الاخير نتيجة تدبير قديم كما يقول البعض أو لان حكومة الاحرار الجديدة كانت شديدة لرغبة في تسيير السياسة تبعا لتغيير الاحوال كما يقول اخرون فان اللورد كرومر استقال من منصبه في صيف عام ١٩٠٧ بحجة اعتلال صحته وخلفه السير الدون غورست ليس من شك في ان الحاكم الجديد على الرغم من انه كان احتلاليا محضا ايلم كان مستشارا ماليا في عهد اللورد كرومر وانه ظل كذلك حتى تقلد منصبه الجديد قد خرج الى مصر مزودا بمعلومات تقضى بان يخفف من وطأة الحكم الاستبدادي القديم ويسعى في القضاء على الحركة الوطنية باتباع سياسة التسامح والتوفيق فكان عليه ان يخطو خطوة نحو تحرير الادارة والمجالس الشبه تشريعية ليجتذب اليه ما في

صفوف الوطنيين من العناصر الأكثر اعتدالا وكان عليه فرق كل شيء ان يترضى إلتخديو الذى التقته معاملة اللورد كرومر الوحشية فى احضان مصطفى باشا كامل وحزبه حتى صرح بأنه يميل الى الحياة الدستورية (١) ولقد نجح السير الدون غورست فى هذا الترضى نجاحا عاجلا ولكن الامر الاول استعصى عليه . على أن توسيع استقلال مصر الدائى لم يكن امرا جديا فبعد كثير من العمل والاستشارة وضع مشروع تكبير مجالس المديرية وتوسيع اختصاصها وهو عبارة عن فكرة قديمة للورد كرومر ولقد ظهر أن مجالس المديرية الجديدة اذا استثنينا مالها من حق انشاء المدارس الابتدائية تحت اشراف نظارة المعارف هي عين المجالس القديمة القاصرة التى انشئت سنة ١٨٨٣ اى أنها على أكثر تقدير مجالس استشارية لبعض لها حق الابتكار مع كونها خاضعة لسيطرة المدير فالوزارة (٢) ولما قدم هذا للمشروع الى مجلس شورى القوانين لم يرفضه وان كانت لجنته التى تولت درسه لم تردد فى ان تحكم عليه بأنه من الوجهة الاصلاحية يكاد يكون عديم الفائدة . (٣) اما مجلس شورى القوانين نفسه فقد خول حق جعل جلساته

(١) فى حديث من مراسل الطان السيورى ريتو « الطان عدد ٣٤ مارس سنة ١٩٠٧ »
 (٢) تقرير السير الدون غورست عن سنة ١٩٠٩ « مصر رقم ١ » ١٩١٠ ص ٢٧-٢٩
 (٣) اذا اراد القارىء ان يعرف ما لوحظ على مجلس شورى القوانين فليرجع الى تقرير الوفد المصرى فى سنة ١٩٠٨ ص ٢٦-٣٩ يقول هذا التقرير « لقد وجد ان القانون لا يتضمن اختصاصات اوسع من الاختصاصات التى منحتها القانون النظامى فى سنة ١٨٨٣ اى فى الامة لم تخط الى الامام خطوة واحدة فى هذه السبيل والشرين سنة »

علنية يحضرها الجمهور ورجال الصحافة كما خول حق توجيه الاسئلة الى
النظار . وهذه المنحة الاخيرة ليست بشيء من الفتور لان حق سؤال
النظار احيط بعدة قيود جردته من كل مزية (١) . من هذه القيود
وجوب تقديم السؤال قبل الجلسة بخمسة ايام وان للنظار المسؤول الا
يجيب عن السؤال الموجه اليه وان الاسئلة الاضافية غير مسموح بها
وانه - وهذا ام القيود - لرئيس المجلس الذى تعينه الحكومة بطبيعة
الحال والذى هو طوع يدعا تبعاً لذلك ، ان يشرف على الاسئلة وان
يرفضها . امام هذا كله لا عجب اذا قرر اعضاء مجلس شورى القوانين
وهم من اغنى المصريين واكثرهم تعلماً الا يعملوا بهذه المنحة فلم يوجه بذلك
اى سؤال الى اى ناظر من النظار

هذان الامران استنفدا بالفعل كل مجهودات المتمد الجديد
الاصلاحية وكان بهما ان يفشل فى افاذ الشطر الامم من برنامجها الا
وهو القضاء على الحركة الوطنية وان يكن لهذين الاصلاحيين من مزية
فرزتهما انهما ايقظا رأى العام المصرى من غفلته حتى نواحيه التى كانت
لاتزال ترجو ان الاحتلال البريطانى قد يعلم المصريين المتأخرين معنى

(١) « الانجيشيان غازت » ١٦ نوفمبر سنة ١٩٠٩ . انظر ايضا احاديث اساميل باشا
اباطه المتشورة فى الصحيفة المذكورة فى عددي ٢٣ و ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٠٩ وبما كان سدا
فى استياء اعضاء المجلس بسعة خاصة هو ان حق توجيه الاسئلة لم صدر به امر عال ولكنه
اعطى على هيئة منحة اكتفى فى اعلانها بمطلب بسيط من مجلس النظار . هذه « المنحة » قد
قبلت باتفاق ١٤ صوتا على ١٢ صوتا وبما يجدر ذكره ان المجلس يحوى على ١٦ عضوا
معيّنين و ١٤ عضوا منتخبين .

الاستقلال يوما ما . ثم قامت الثورة التركية فازداد صياح المصريين وعزم مجلس شورى القوانين في جلسته التي انعقدت في اول ديسمبر سنة ١٩٠٨ على ان يضم صوته الى صوت الجمعية العمومية الذي اعلته منذ ثمانية عشر شهرا فقرر باجماع الاراء طلب الحكم النيابي (١) .
هنالك اصبحت الحركة الوطنية اجراً مما كانت . نعم ان موت زعيمها الاكبر قد انفضى الى كثير من الخلل في صفوفها كما افضى الى تفرق كثير من كان نفوذ مصطفى كامل الشخصي بربطهم بعضهم ببعض ولكنها مع ذلك اخذت تنبع شيئاً فشيئاً معبرة عن نفسها باجتماعات ومظاهرات لا يحصىها العدد وبصحافة مازالت تنتشر وتنفعل حتى بلغت اقصى قرى الفلاحين . ثم ان مام به القوم ظلما من التعرض لحرية الجامعة الازهرية الاسلامية المشهورة (٢) وادى الى اضراب ١٢٠٠٠ طالب عن تلقى دروسهم واستقالة شيخ هذه الجامعة واستعانة من اعقبه

(١) وهذا هو نص القرار ما نقله « قررت الهيئة ماتفق الاراء ما هو آت : —
ان يطلب من حكومة الجباب العالي اعداد مشروع قانون منح الامة حق الاشتراك المعنى مع الحكومة في ادارة امورها الداخلية وتكبير شؤونها المحلية وان يكون رأها تقريرياً في مشروعات القوانين واللوائح التي تطبق على الاهالى وفي تقرير الصرائ والرسوم بحيث لا يكون لهذا القانون تأثير في صدى الماهدات الدولية والامتيارات القسيلة والدن العمومي واحكام قانون الجمة التصعية ولا في كل ما يتعلق بالاداريين من المصلح والحقوق الواجبة الاحترام ولا في ويركو الاستانة ولا في كل ما ارتبطت به الحكومة من التبهات والانهائيات »
وقد استمرت مامشة هذا القرار ثلاثة اشهر حملت السير الدول غورست بقول مقضجرا « لقد ضاغ وقت طويل في مناقشات عقيمة موزة بها الحكم « لايان » مصر رقم ١٩٠٩ » ص ٥٥
(٢) « البعس » ٢٤ فبراير سنة ١٩٠٩ على ان خير ما كتب في هذا الموضوع مقال لهد فريد بك رئيس الحزب الوطنى وقد نشر هذا المقال في صحيفة « استامبول » في عدد ٢٣ مارس سنة ١٩٠٩

بقوة من البوليس داست حرمة المكان ثم الى خضوع الحكومة
والخديو آخر الامر قول ان هذا قد ادى الى ان انضم حتى المجاورون
وعلماء الدين الى صفوف الحركة الوطنية والى مظاهرات قامت في
الطرق ضد حكم الخديو وحكم من يشد ازره من رجال الاحتلال
البريطاني .

في هذه الحال من الفشل والامتعاض عزم السير النون غورست
على ان يخطط خطة قامة يكون من ورانها كم افواه الصحافة الوطنية .
لقد سبق ان اشار (١) المستر فندلي عند ما كتب الى حكومته في اتر
قضية دنشواي واحكامها الى الحملة « العنيفة » التي قامت بها الصحف
ضد « العدل » البريطاني - تلك الحملة التي جمعت « اتفاق اموال طائلة »
امرا واضحا في رأيه المستنير - وقال منذرا بسوء العاقبة « اذا ظلت
الامور على ما هي عليه ... فليس بعيدا ان تدعو الضرورة الى ايجاد
قانون جديد للمطبوعات والى زيادة جيش الاحتلال زيادة كبيرة » .
وقد انفذ الامر الثاني على الفور . اما الامر الاول فترك امر انفاذه
للسير النون غورست رسول التوفيق والسلام . على ان قانون
المطبوعات الذي جاء به السير النون غورست نيس بالشئ الجديد
فهو قانون صدر سنة ١٨٨١ في عهد المراقبة الثانية وطبق مرة او

مرتين ثم لم يطبق بعد ذلك قط . وقد كتب مراسل التيمس الاسكندري (١) فيه فقال « ان القانون شديد الى درجة انه شفي من نفسه بنفسه وهو اسخف من ان ينفذ ولذلك يتجاهله الجميع على السواء » . ولكن ما كان « اسخف من ان ينفذ » في عهد المراقبة الثنائية بل وفي عهد اللورد كرومر لم يكن كذلك في نظر السير الدون غورست . ولذلك بمت قانون المطبوعات القديم بقرار وزارى مؤرخ فى ٢٥ مارس سنة ١٩٠٩ وبهذا القانون (٢) اصبح متمينا على كل صاحب مطبعة وصاحب جريدة ان يحصل على رخصة من ناظر الداخلية نظير ضمانه جسيمة . فاذا لم يفعل ذلك عوقب عقوبات صارمة وقد يعاقب بمصادرة ماله فى احوال معينة . وهذه الرخصة تد لانه على وقد تسبب على حسب الارادة . وقد تعطل الصحف بمجرد امر يصدر به من ناظر الداخلية بعد اذارين او بقرار من مجلس النظار بدون اى اذار . وقد اصبحت حياة الصحف منذ ذلك الحين حياة خوف وترقب دون ان يكون لها ضمان او شبه ضمان من القانون . نعم ان السير الدون غورست قد قال (٣) ان قانون المطبوعات انما نشر بناء على طلب سابق من الجمعية العمومية ومجلس شورى القوانين وهو صادق كل الصدق ولكن النى طلب لم يكن قانونا يرمى الى

(١) التيمس ٨ وقرنة ١٨٨٩ .

(٢) الاتحاديان غرب ٣٠ مارس سنة ١٩٠٩ . صر رقم ١ « ١٩٠٩ » ص ٤ - ٥ .

(٣) صر رقم ١ « ١٩٠٩ » ص ٤ .

اغراض سياسية بل قانونا يكافح السلب والتهب اللذين يأتيهما كثير من الصحف الاجنبية وراء ستار التهديد والوعيد .

لسنا مبالغين اذا قلنا ان هذا العمل الاستبدادى من السير النور غورست كان له من الاثر فى ازدياد الهياج بمصر ما كان لمشاقق دنشواى نفسها . ولقد عطل ووقف عدد عظيم من الصحف الوطنية وحكم على محرريها وكتابها بالسجن (١) ثم كثرت المظاهرات واشتد القلق العام بشكل مخيف (٢) وانبرى للعمل الشبان التعلّمون فاعلنوا بصراحة فى مؤتمر جنيف الذى عقد فى سبتمبر سنة ١٩٠٩ موافقتهم الثامنة على برنامج الوطنيين للتطرفين .

«١» واول حريدة دعت فريسة لقانون المطبوعات هي بالطبع حريدة « اللواء » لسان حال الحزب الوطنى . وقد ارسل محررها الشيخ حاوش الى السجن فى الحال . كذلك عطلت حريدة « المر » الوطنية مدة شهرين وذلك بعد اسابيع من ابتداء طهورها . واغلقت عدة حرائد اخرى . ولما خرج الشيخ حاوش من السجن فى ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٠٩ سار معه فى الشوارع جمهور عظيم فلما راوا الحدو قادمين هتفوا طالعين الدستور . وقد حكم بعد ذلك على الشيخ حاوش بالسجن ثلاثة اشهر لانه كتب مقدمة لنبولون شر « بيج » ضد النابليين الشاعر الوطنى . وكان « المؤيد » الذى يصدره الشيخ على يوسف هو الذى اخبر البوليس بهذه المقدمة وعلى ذكر المؤيد قول انه كان فى مصرى وطيا صيبا واصطهده القورد كرومى اضطهادا كان وغيره العاقبة . ثم اصبح من ذلك المين صحيفة احتلالية . وقد منع من دخول تركيا لانه كما يقال يميل على نشر دعوة الحدو و بلاد العرب .

«٢» وبمعية هذه المظاهرات ا - - - - - هارفى باشا حاكم دار العاصمة الخرطوم لاول مرة كوسيلة لتفريق المصوم . « والباش » جبر هذه الالة لانه كان قبل ذلك متابعيا صغيرا فى فرقة مطايف الاسكندرية

الفصل الثاني والعشرون

الحركة الرجعية والارهاب

لقد كان اصدار قانون المطبوعات بمنزلة اعلان صريح من السير الدون غورست لافلاسه السياسى والدبلوماسى وظهر من ذلك الحين ان كل تظاهر بالميل الى المبادئ الدستورية او وضع دستور قد انقضى امره وان لا بد من الرجوع الى السياسة القديمة سياسة القمع والشدّة وكان قانون ٤ يولية دليلا على الروح الجديدة التى دبت فى جسم الوكالة البريطانية . فهذا القانون (١) العجيب اصبح كل من يسمونه مخيف الاخلاق اى كل شخص « اشهر عنه الاعتداء على النفس او المال او التهديد بذلك » يجوز ان يحال ، ولولم تثبت عليه جريمة ما ، الى لجنة خاصة مؤلفة من المدير او المحافظ ومن رئيس المحكمة الاهلية والنيابة واثنين ينتخبان من بين عشرين شخصا من الاعيان يمينهم ناظر الداخلية ، وان تحكم عليه هذه اللجنة بعد سماع دفاعه وشهادة الشهود بان يوضع فى محل اقامته تحت مراقبة البوليس لمدة لا تتجاوز خمس سنوات ، وان يقدم ضمانا ماليا او شخصا يكفل حسن سيره فى المستقبل بحيث اذا لم يقدمه نفى الى جهة مصرية معينة يقضى فيها مدة

المراقبة . وقد يطبق هذا القانون « التعوطى » عينه على الذين ارتكبوا جنائيات ثم برأئهم محاكم الجنايات « لعدم كفاية الادلة » . هذا القانون ، كما يرى كل قانونى لاول وهلة ، منطوق على اشنع ما يكون من الخروج على مبادئ حرية الفرد الاولية ومائع من المحاكاة المنتظمة التى تقوم بها المحاكم النظامية فى قضايا ليس الشرط الاساسى لثبوت الجريمة فيها الا معدوما بالمرء او ظنيا على احسن تقدير . ثم هو يجعل للسلطة التنفيذية سيطرة على حرية الاهلين تكاد تكون مطلقة من جميع القيود . نعم انه اشترط سماع الشهود ودفاع التهم ولكن ذلك الاشتراط يظهر مظهر السخرية والتهمك امام ما يوردونه من الجميع على صدق ما يقولونه من انه كثيرا ما تنعذر اداة المجرمين فى مصر لامتناع الجمهور عن اداء الشهادة . (١) فاشتراطهم هذا معناه انه ان كان ثمت شهود على الاطلاق فانهم يكونون مجرد مبلغين تنتفع بهم النيابة وحدها . تدل على صدق ذلك التجربة القصيرة التى اكتسبت من تطبيق القانون المذكور والسير الدون غورست (٢) يقول « لقد ادرك الشهود بوجه عام ان السلطات جادة فى الامر ولذلك اظهروا فى اداء الشهادة شجاعة ادبية لا يستهان بها » .

وفوق ذلك فان القانون لا يبين مقدار ما يقدمه الشخص

(١) مصر رقم ٢ « ١٩١٩ » س ٢

(٢) مصر رقم ١ « ١٩١٠ » س ٢

« المشتبه فيه » ضامنا لحسن سيره بل يترك تقدير ذلك برمته لحكم
اللعان وناظر الداخلية وقد نشأ عن ذلك ان اصبح مقدار الضمان
المطلوب يتراوح بين ١٠٠ و ١٠٠٠ جنيه بالغا في بعض الاحيان ١٥٠٠
جنيه وعلى ذلك كان النفي واقعا بالضرورة (١) في كل قضية تقريبا .
وعلى اثر صدور القانون الفت لجان خاصة في كل مديرية لوضع قوائم
باسماء الاشخاص المشتبه فيهم وفي خلال ستة اشهر دون في هذه
القوائم الاتهامية ١٢٠٠٠ اسم . هذا المدد الهائل خفضه ناظر
الداخلية تدريجيا الى ٢٠٠ ثم ٢٨٣ اسما . فعل ذلك وهو محس
لأشك بأن الامر قد اسرف فيه كثيرا . وما وافي آخر فبراير حتى
كان قد وضع تحت مراقبة البوليس ٢٨١ شخصا ولم يقل عدد من نفى الي
الواحات الداخلية (٢) عن ٢٧٢ شخصا .

لقد كاث للقرض من هذا القانون البديع محاربة ازدياد
الجرائم ولذلك نرى السير الدون غورست يورد في تقريره الاخير (٣)
احصائيات تدل على ما اعتري الجرائم من نقص واضح فيما بين اول
سبتمبر سنة ١٩٠٩ و ٢٥ فبراير سنة ١٩١٠ ولكننا قد يتناجنا شيء من
الشك في صحة هذه الاحصائيات لان اللجان كما يرى السير الدون
غورست استغرقت ستة اشهر في عمل قوائم المتهمين وهذه الستة

(١) جواب الـير ادولرد فرای عن سؤال المستر مكارس في مجلس العموم في ٣ ديسمبر

سنة ١٩٠٩

(٢) مصر رقم ١ « ١٩١٠ » ص ٢٥

(٣) مصر رقم ١ « ١٩١٠ » ص ٢٥

الاشهر تصل بنا الى آخر عام ١٩٠٩ ثم انه يلوح لنا ان من الابتسار والسبق
للاوان ان يستتبط من تجارب أشهر قلائل أن القانون سيكون له في اصلاح
الامن العاجل أثر عاجل الوقوع دائم البقاء (١) على أن أمراً واحداً
نحن متبثون منه كل التثبت هو أن هذا القانون قد أدخل على الادارة
المصرية مبدءاً من أضر للبداية وانه لن يطول العهد حتى يطبق في
الاغراض السياسية . ولعمري اذا كان هذا القانون قد وافق عليه
أعضاء مجلس الشورى كما حصل لانهم من المللك مضعين عن غفلة
منهم بحرية الفرد وعلى مذبح الشهوات الدنيوية فاذا عسى أن نقول عن
أولئك الذين بعثوا « ليعلموا » للمصريين الاستقلال والحقوق المدنية
ثم هم يتكبرون هذا القانون ونفذونه ؟

لقد فصلنا القول ببعض الشيء في هذا القانون لانه خصوصي في
الدلالة على طرائق الحكم المتبعة في مصر ولانه يكاد يكون من الحق
انه ان لم يبلغ فسيؤدي الى عواقب وخيمة (٢) . لقد حل هذا القانون

(١) مصر رقم ١ « ١٩١٠ » ص ٢٦ لقد أورد السير الدول غورست في تذييل له ص
٥٦ وما بعدها « بلدة من تقرير المستشار القضائي « السير مالكولم مكليرت » في
مرض الدفاع عن القانون ولكنه حذف منها بعض عبارات هامة . في بعض هذه العبارات
المحدوفة ، كما تدل برقية لروتر مرسله من القاهرة ومؤرخة ١٣ ابريل سنة ١٩١٠ ونشرت
بعض الصحف اليومية ، يقول السير مالكولم « يدل ذلك الجزء من التقرير المتعلق بقانون
النبي الحديث ان قد حدث قسم محسوس جدا في احصائيات الجرائم في الاشهر الاخيرة من عام
١٩٠٩ وذلك النفس لا شك نتيجة الاحتياطات التي اتخذت بموجب هذا القانون . ولكن
اذا أردنا ان نعرف الى اي حد يحتمل ان تستمر هذه النتيجة فذلك الان ما يراه المستشار
القضائي مفرط الابتسار الآن يرى للتمد السياسي من الواضح أن يمكن اعلاؤه الآن
(٢) يذكر السير مالكولم مكليرت في تقريره باهتمام عظيم انه في انقضاء الحال التي استوجبت
تأليف اللجان الحاضرة بعد أن تمل هذه اللجان مدة أخرى من الزمن وهذا الامر المبكر
٦٩

عمل الإصلاح التعليمي والاجتماعي الذي به وحده يمكن تقص الجرائم
تقصاً دائماً مستمراً (١).

وفي أثناء ذلك كانت قرائح السلطات الاحتلالية قد تمخضت
عن مشروع آخر عظيم أنيج له أن يدفع الجمهور الى أقصى ما يكون
من الهياج ذلك هو مشروع مد امتياز شركة قناة السويس . ان هذا
الامتياز الذي منح في عام ١٨٥٦ كان لا يزال باقياً لانقضاء مدته
ستون سنة أخرى تنتهي في نوفمبر سنة ١٩٦٨ ولكن الحكومة المصرية
أرادت انتهاز الفرصة وأخذ السبيل على ما عساه أن يكون في المستقبل
من ممانعة فارنات مد هذا الامتياز على أيدي الحكام الحاضرين
مدة أربعين سنة أخرى وذلك بشرط أن تدفع الشركة للحكومة
٥٠٠.٠٠٠ ر. جنيه على أربعة أقساط سنوية ، وأن توافق فوق ذلك

الغريب (فقد حاه بعد الشروع في تنفيذ « القانون » باشهر قلال) هو ما ذكره في جمل
سابقة على عبارته الالفة من الخوف من أن يحل « الخلاف » بين أعضاء اللجان عمل الوفاق
الذي ساد بينهم في بداية الامر . لذلك الخوف من غير شك نصيب من الصعقة . فان عمل
السلطان كان لا بد موجهاً هاجاً عظيماً في نفوس عامة الناس ومثيراً لروح التمرد في نفوس
الملاحين . قالوا ايها القاريء ذلك القول عما قال السير الدون غورست في صلب تقريره « من
٢٦ » « لقد لقي القانون من سكان القطر رضى شاملاً » تصور رضى سكان اي قطر من الاقطار
عن ان يروا اصدقاءهم واقرباءهم يقبض عليهم ويساقون الي محكمة غير نظامية تحكم عليهم
بالغنى لمير ماذهب اقربوه !!

(١) لقد اظهر السير مالكولم ماككرت اعظم ما يكون من السخط على قانون النفي وعلى
كل الروح التي تسود الادارة المصرية الحاضرة وذلك حيث يقول « في كل مجتم شرقى
خاضع لنظام قانونى اجنبى لا يفهمه الناس ويقدرونه ... قد نشأ بالتدريج حال من الامور
لا يكون للمحاكم البادية ورجالها قدرة على مقاومتها » (مصر رقم ١ « ١٩١٠ » ص ٦٠)
لقد ادخل في اول الامر نظام قانونى اجنبى لا يستطيع الاهلون ان يفهموه فلما خالفوا ذلك
النظام غير المنهول عوتبوا بالنفى !!

(أولاً) على أن تدفع للحكومة من صافي الإيراد نسبة مئوية معينة تزيد بالتدريج من ٤ إلى ١٢ في المائة فيما بين عامي ١٩٢١ و ١٩٦٨ (ثانياً) أن تدفع للحكومة ٥٠ في المائة مما يزيد الإيراد الصافي عن ٢٠٠٠٠٠٠ جنيه فيما بين عامي ١٩٦٨ و ٢٠٠٨ بشرط أن تنزل الحكومة عن ١٥١ في المائة التي هي نصيبها من المتحصل بموجب الاتفاقية الحاضرة قد يكون من الغرابة بمكان أن تفرص الحكومة المصرية - التي هي بالطبع الوكالة البريطانية - على مفاوضة شركة قناة السويس في الوقت الحاضر مع أنه كان لا يزال باقياً لانتهاء مدة الامتياز ٩٠ سنة، ثم لا تكون هذه المفاوضة لشراء هذه المدة الباقية ولكن لمدها أربعين سنة أخرى. إن تفسير هذا العمل الغريب كما ذكرته الجرائد الشبيهة بالرسمية (١) هو الخوف من أن مصر إذا آلت القناة إليها بعد ستين سنة قد تعمل ما عملته كولومبيا في مسألة قناة بنما فترفض تجديد الامتياز أو تشترط لتجديده شروطاً مثقلة. ومعنى ذلك أنه ما دامت مصر تديرها أيد أجنبية فينبغي أن تنتهز الفرصة لسلها حقها أربعين سنة أخرى. ونحن إذا صرفنا النظر عما في هذا الأمر من الغش والتدليس فإننا نرى ما يوردونه تفسيراً لهذه العجلة الشاذة غير مقنع اللهم إلا إذا اعتبر زعماء لم يقدروا على صحة دليل ما وهو أن إنجلترا عازمة على الانسحاب من مصر في وقت قريب جداً. إلا أن السبب الحقيقي

(١) « الإيجشان غازت » ٢٧ أكتوبر سنة ١٩٠٩

لهذا السبل من الحكومة المصرية يجب أن نبحت عنه في مكان آخر ولن نكون مخطين إذا بحثنا عنه في احتياجات المالية المصرية . لقد سبق ان أشرنا الى الاحتياطين اللذين انشأ سنة ١٨٨٨ لحفظ ما يتجمع من زيادات الميزانية (١) والآن نقول انه بمقتضى الاتفاق الانجليزى الفرنسى فى سنة ١٩٠٤ قد مزج الاحتياطين أحدهما بالآخر والغيت رقابة صندوق الدين لان سرعة اداء الكوبونات أصبحت أمراً موثقاً به فى ظل الادارة المالية البريطانية . بهذه الطريقة اجتمع للحكومة المصرية مبلغ طائل من المال يبلغ مجموعه ١٣ مليون جنيه . ويظن انه فى خلال السنوات التى تلت ذلك المهد قد دخل الاحتياطي ١٣ مليون جنيه أخرى ات من مجموع زيادات الميزانية فى السنوات المذكورة أى انه فى وقت هذا كان ينبغي ان يكون للحكومة المصرية مبلغ من المال يناهز ٢٦ مليون جنيه ، ولكن الواقع غير ذلك فانه كما نقل الحسابات الرسمية (٢) ليس فى الاحتياطي باجمه غير ٦ مليون جنيه تزيد قليلا . فأين ذهبت منذ سنة ١٩٠٤ ٢٠ مليون جنيه الباقية ؟

ذلك سر شديد النموض . ان الحكومة عند عرضها الميزانية على مجلس شورى القوايين لا تذكر مقدار الاموال التى تنوى انفاقها من

(١) انظر الفصل السابع عشر من هذا الكتاب

(٢) مصر رقم ١ «١٩١٠» ص ٩

الاحتياطي بل تشير الى نتائج أعمال السنة المنصرمة في عبارات شديدة الاجمال وكان ذلك منها موضع شكاة مستمرة لمجلس الشورى الذى طلب غير مرة ، ولكن بدون جدوى ، ييانا وافيًا لما يتفق من المال الاحتياطي وأن يكون له حق النظر فى كل باب من أبوابه والتصويت عليه مقدما (١) والحق أن الحكومة قد انفقت كل ذلك المال ولا تزال تنفق غيره من الاحتياطي فى مبان عمومية باهظة النفقة تشمل ثكنات لجيش الاحتلال وفى مقاولات خادعة وسكك حديدية وسندات أجنبية انحطت قيمتها وفوق ذلك كله فى السودان (٢) وعلى ذكر السودان نقول انه قد أثبت انها هاوية لا قرار لها ذلك بان هذا الاقليم المصري الذى تخلى عنه برغم احتجاجات المصريين ثم « فتح ثانية » بفضل مشاركة الجنود المصرية لم يكتف فيه بان حول الى مستعمرة بريطانية سميت على سبيل التلطيف فى القول بالسودان الانجليزى المصرى ولم يكتف فيه بان البريطانيين من ذلك الحين لم يفعلوا عن ترقيته من حيث هو

(١) ومد عقد مجلس شورى القوايم ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٠٩ جلسة عاصمة خاصة بموضوع « قدر المال الاحتياطي . فى هذه الجلسة التى احدى بحى بانها خطة فريدة فى ما بها انحى فيها على سياسة الحكومة المالية (« الانجشيان عربت » ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٠٩)

(٢) راجع الخطط الراضة التى اقامها ابناء ل باشا اناطه فى لجنة مجلس شورى القوايم التى احدثت فى ٣ يناير سنة ١٩١٠ ومد اعيد طبع هذه الخطة على هيئة نشرة بمدينة القاهرة . عند عهد قرب جدا اناق ٢٠٠٠ ٢٠٠٠ ٢٠٠٠ فى الحور « الكارى » و ٩١٢ ٠٠٠ ٠٠٠ حيه فى السكك الحديدية و ٤٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠ حيه فى ثكنات الجنود و ٧٥ ٠٠٠ ٠٠٠ حيه فى مساكن لوطى السودان و ١١٥ ٠٠٠ ٠٠٠ حيه على هيئة اعانات و ٨٠ ٠٠٠ ٠٠٠ حيه اعيرت لشركة الواحر الحديويه كل ذلك بدون بيانات معصلة . وعلاوة على ما تقدم قد صاع — كما يقول السيد الدون مورست حيه فى سنة ١٩٠٩ مبلغ ١٨٥ ٠٠٠ ٠٠٠ حيه وفى سنة ١٩٠٩ مبلغ ٢٢٩ ٠٠٠ ٠٠٠ حيه وذلك فى مصاربات سندات الترسمال .

مستعمرة بريطانية ومصدر من مصادر القطن كل ذلك أيها القارئ. بأموال مصرية حتى انه في عشر الـ واث التي اخرها سنة ١٩٠٨ قد أنفقت الخزانة المصرية في السودان ٤٢٠٠٠٠٠ جنيه كما تقول الحكومة نفسها (١) وان كان مجلس شورى القوانين قد رفض الرقم المذكور لانه غير دال على الحقيقة كلها وكان رفضه اياه في قرار ضمنه ضعف ثقته بالحكومة وتأيدته ما استمسك به أكبر متكلمييه من ان ما اتفق في السودان لا بد أن يبلغ ١٨٧٠٠٠٠ ر. ١٨٧٠٠٠٠ جنيه (٢).

لقد كان ذلك الافتقار من جانب الاحتياطي والاحتياج المستمر من جانب السودان هما اللذين امليا على الحكومة المصرية فكرة كسب المال الحلال بالتخلي عن قناة السويس اربعين سنة اخرى . ولكن في نظير ماذا ؟ ان لجنة الجمعية العمومية التي شكلت لنظر المشروع قد وجدت بعد ان بحثت اراقام اشد ما يكون من البحث

(١) يعتبر السير الدول عورست ما أخذته الحكومة المصرية على النظارة السودانية من ضرائب كمركية ورسوم ونحوها اموالا « مرتحة » من السودان . ومقابلة للاعلانات التي اخرجتها المالية المصرية . هذا ايها القارئ كما لو قيدت الحكومة الالمانية ودعاها الضرائب الكمركية المأخوذة على بضائع استوردت من الجزائر البريطانية ثم اصدرت الى روسيا على هيئة « اموال ارنحت من روسيا ! » وبما عدا ذلك فالحكومة البريطانية هي الاكبر بضمير نور السودان وتمتلا لا اقتصادا على ان تجرم مصر من هذا المصدر الذي هو من مصدر الدخل ولكن تضعي حلة واحدة على تجارة المرور المصرية . وهذا ايضا هو السبب في ان البريطانيين يحامون انشاء خط حديدي ذبا بين اسوان ووادي حلفا قد يكون واسطه لقل الصائغ عن طريق مصر الى السودان ودخل افريقية . لاشك في ان البريطانيين يجهدون في تنمية مصادر السودان اصرارا بمصر وعلى حساب مصر . ولعوق ما تقدم فان سيطرة المحتل على ايام الليل السودانية ستمكنها من ان تقصير يدها على حياة مصر بها .

(٢) راجع خطة بجيجي باشا المذكورة آما والتي اتفاهها بمجلس الشورى (« الانجيسيان غازيت » ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٠٩)

المفصل انه باحسن ما يكون من الاعتدال في التقدير شهدي الخزانة المصرية في هذه المسألة الى الشركة اكثر من ٢٤١ مليون جنيه خالصة لوجه الله تعالى (١) تلك مقابلة مقرونة بالتشفي والانتقام او هي تكرار لما عمله اسماعيل من بيع ١٧٩.٠٠٠ سهم ب ٤.٠٠٠ و ٤.٠٠٠ جنيه مع انها تساوى الآن ٣٥ مليون جنيه .

فلا عجب اذا رأت الحكومة المصرية ان تخفي نبأ ذلك المشروع المالى العظيم عن الشعب المصرى ولكن من حسن حظ الشعب المصرى ان الوطنيين المصريين قد تسقطوا شيئا من المفاوضات وضجوا طالبين عقد الجمعية العمومية في الحال ضجة لم يسمع الحكومة معها الا التسليم بما طلبوا وقد نادى الصحف الانجليزية المصرية اذ ذاك بان هذا التسليم « سياسة منطوية على الضعف » ولكن الوطنيين ذهبوا في الامر الى ابعد مما فعلوا واصروا على ان تقبل الحكومة مقدما ان صوت الجمعية العمومية ملزم الطاعة موجها . ان التاريخ لم يكشف لنا بعد المواقف الخفية التي كانت تختلج في صدر المعتمد البريطاني والنظار المصريين ولكن لما كان اصحاب البواخر البريطانيون في ريب شديد جدا من الفوائد التي قد تعود على السفن

(١) « تقرير مقدم من اللجنة المشكلة لظروف مد امتياز شركة قناة السويس الى هيئة اللجنة العمومية » القاهرة سنة ١٩١٠ وهـ . عارة عن نشره رسمية في حقبة الاهمية ولما كان غير محتمل ان ترجمه الحكومة وتقدمه الى مجلس البرلمان نظرا لاحتوائه المساعدة قاي اشهره في دبل كثنائي هذا ائتم صرح السير ادوارد غراي في مجلس العموم في ٥ يولية سنة ١٩١٠ « بانها مستندات مطولة وان لا يراها تستحق المعة التي تنفق في ترجمتها وطبعا »

البريطانية من مد امتياز شركة عاملتهم فيما مضى بشيء من الشح والكرازة ولم يكن محتملا مع الشروط الجديدة المقترحة ان تعاملهم في المستقبل باحسن مما عاملتهم في الماضي (١) ومن جهة اخرى لما كان النظر بصفة كونهم مصريين لابد ان يكونوا قد قاسوا شيئا من وخز الضمير لتفريطهم في ملك انهم - تقول لما كانت هذه اذالك فانا نستجير ان نظن ان الحكومة المصرية والسلطات الانجليزية لم تكن مقنعة في نفسها كل الاقتناع بحكمة هذا المشروع وضرورته . ومما يكن من شيء قالت الحكومة - وذلك مدهش لكل انسان - قد سلمت اخر الامر في هذه النقطة ايضا واعلنت في ٥ ابريل بعد ما عرفت حال الجمعية العمومية النفسية جد المعرفة انها ستنزل على حكم الجمعية في الامر ، وعلى ذلك اصدرت الجمعية العمومية بعد يومين دون تردد قرارا برفض المشروع وكان ذلك باتفاق ٦٦ صوتا على صوت واحد .

ومما كانت الالاماني او المخاوف التي شعرت بها الحكومة المصرية والمعتمد البريطاني فان هذه النتيجة اقتضت باهر للحركة الوطنية بل

(١) راجع مقال المسترج . ولبن بوتر رئيس الجلسة السنوية التي عقدتها جمعية اصحاب السفن السورية في ٢٦ يولي سنة ١٩١٠ وكذلك المقالة التي نشرها ملحق «التيس» التجاري في ١٨ فبراير سنة ١٩١٠ عن موضوع اتفاقية قناة السويس . والطاهر ان اخوف ما يخافه اصحاب السفن من مد أجل الاتفاقية هو انه « قد يدعى الى ابقاء الرسوم الثقيلة التي تنقضى الآن والتي هي ٢ فرنكات و ٢٥ سنتيا عن كل طن » . رغم الوعود التي بذلت في سنة ١٨٨٣ ومع ذلك فندت الجمعية اقتراح الحكومة أعلن مجلس ادارة الشركة عزمه على تخفيض رسوم القناة من سنة ١٩١١ الي ٢ فرنكات و ٢٥ سنتيا

هـى فى الواقع اول اتحصار لها منذ ثورة سنة ١٨٨١ . من اجل ذلك لم يكن امام السير الدون غورست الا ان يقتبط بتوقيعه مشروعا كان - بقطع النظر عن نواحيه السياسية - مدعا الى ضعف الثقة بإدارته المالية ومعرضا للطعن من جميع الوجوه . ولو حدث فى قطر آخر غير مصر ان وزير ادناي مشروعا كهذا لا يمكن بحال ان يدافع عنه اعزل ذلك الوزير من منصبه موصوما بوصمة الخزي والعار .

وفي أثناء الهياج الذي سببه امتياز قناة السويس قد وقعت
حادثة محرقة للمواطنين، مؤثرة في النفوس تأثيرا شديدا حادثة يمكن
ان ترجعها رأسا الى ما أساءت السلطات الانجليزية المصرية من التخوف
التام لاصدارها قانون الطبوعات وتاميقها مشروع قناة السويس .
تلك هي حادثة اطلاق شاب مصري سماه "الحمادي" الرصاص على رئيس
النظار بطرس باشا غالى وذلك في ٢ دبراري رابعة النهار بمدينة
القاهرة . ويمكن ان نعرف الى اي حكايات هذه النتيجة متوقعة
ومستقده طبعية في تلك الظروف اذا رجعنا الى احدى الحقائق التي
تتنازبها الصحينة الانجليزية
رواية الحادثة
واخيرا لقد حدثت مصر
ورد فعل من نوع
السياسي لامناص من
من طرق

التشفي والانتقام . ثم لقد حذت مصر اخيرا حذو الهند ولكن بعد ان قيدت المطبوعات ومنعت الاجتماعات وجيء فوق ذلك بمشروع فيه من الدلة للشعور القومي مافيه . ولمرى لئن كان بطرس باشا اول من ذهب فريسة القتل السياسى فذلك ايضا طبيعى جدا .

لقد كان لبطرس باشا سجل خدمة طويلة منذ سنة ١٨٧٥ اى منذ صبح اسماعيل صديق المفتش المقتول بصفة كونه كاتب سره الى باب النظارة في ذلك اليوم المشؤم الذى اختطف فيه الرجل . ولقد تقلب في المناصب الادارية المختلفة منذ ذلك الحين وكان مفيدا جدا للجنة الدولية في اعمالها السيئة القبيحة ثم صار فيما بعد ، اى في عهد اللورد كرومر ، ناظرا للمالية فناظرا للخارجية واخيرا نصبه السير الدون غوردست في سنة ١٩٠٧ رئيسا للنظار تنفيذا لسياسة السمي في ترضى المصريين : « اصلاحات زهيدة السيمة » . وكان « الاصلاح » الملحوظ في هذا التنصيب هو انه لما كان بطرس مصرى المولد بخلاف من تقدمه في منصب الرئاسة من الارمن واليهود والجراكسة فقد ظن ان تنصيبه سيكون نحية للامة المصرية تسر الوطنيين سرورا عظيما وتمسحهم على ان يقرروا ويهدأوا . ولكن بطرس للأسف كان معروفا بانه آلة الانجليز وانه ترأس فيما مضى قضية دنشواى الابدية الذكري وباشر اجراءاتها . ولئن بقي باذهان الوطنيين شك في كيف يسلك بطرس باشا في منصبه الجديد فذلك الشك لم يلبث ان تزداد باعادة

قانون للطبوعات تحت اشرافه وبالاحكام والاضطهادات التي تلت ذلك القانون واخيرا بالاندفاع في مشروع امتياز قناة السويس . من اجل ذلك كان بطرس باشا في نظر الوطنيين مذنباً من جهتين من جهة انه الموجد فعلاً لهذه النظم الرجعية ومن جهة انه خائن لأُمته وعلى ذلك استحال ما أريد به أن يكون اداة استمالة واستدراج الى منيع لهياج جديد وكانت النتيجة ان انبرى شاب حي الرأس فاغتيال حياة بطرس باشا .

ان ما عتب هذه الحادثة لتاريخ حديث العهد جدا . لقد فقدت الحكومة المصرية صوابها فقد اءاما واندفعت ذات اليمين وذات الشمال تقبض على الناس وتفتش البيوت تريد استشفاف جميعات ومؤامرات سرية خلقها لها الوم والخيال لذلك لم تبدأ عاكمة الورداني الا بعد شهرين من وقوع الحادثة اي في ٢١ ابريل سنة ١٩١٠ . ذلك التأجيل مكن الوطنيين من ان يجمعوا امرم ويشرعوا في حملة ترمى الى مافيه مصلحة التهم . ولقد كان من رأى كثير من الاطباء الاجانب والمصريين ان وفاة بطرس باشا لم تنشأ مباشرة عن رصاص مسدس الورداني ولكن عن العملية الجراحية التي عملت له بالمستشفى على اثر الحادثة . وعلى ذلك اقبل الوطنيون محتجون بان الورداني لم يرتكب جريمة القتل الفعلي وانه لذلك لا يمكن ان يحكم عليه بالاعدام . وقد

حَكَرَ القول في تأييد هذا الرأي حتى ان المحكمة نفسها (١) رأت من الضروري ان تطلب النظر في الامر الى لجنة طبية خاصة مؤلفة من طبيبين انجليزين وطبيب مصرى . وقد انقسمت اراء هذه اللجنة فكان من رأى الطبيبين الانجليزين ان الجراح التى نشأت من عمل الوردانى جراح قاتله في حين ان الطبيب المصرى قرر انه لولا العملية التى لم تكن نمت حاجة اليها لظل بطرس باشا على قيد الحياة غير ان المحكمة اصغت الى رأى الطبيبين الانجليزين وحكمت على الوردانى بالاعدام .

وهنا نلاحظ حادثة من الحوادث التى تمتاز بها محكمة الوردانى . لقد كان المدافع عن الوردانى هو الملباوى بك الذى كان مدعيا عموميا في قضية دنشواى والذى جلب بذلك على نفسه سخط الامة المصرية باسرها . وانا لاندري أ كان عبء السخط المام اثقل من ان يحتمله ام ان ماجرى بعد من الامور كان اوغظ له وسواء ا كان هذا ام ذاك فانه سرعان ماغير موقفه والتي بنفسه في غمرة الحركة الوطنية وذهب جهارا الى مؤتمر الشبيبة المصرية الذى عقد بمجنيف سنة ١٩٠٩ واعلن ميوله السياسيه . فلما وقعت حادثة الوردانى كان اول المدافعين عنه وبعد مراقبة طويلة اتمتد فيها احوال مصر السياسية استقادا مرا النفث

(١) وكان من بين اعضاء المحكمة المستر بوند أحد قضاة محكمة دنشواى . وقد اء ض الدفاع على حضوره ولكن لم يلتفت الي اعتراضاته .

الى السجين وهو في القفص ودعا له بخير (١)

والى القارئ حادثة رائعة اخرى تتعلق بالمحاكمة المذكورة . لقد رفض المفتى الاكبر لاسباب شرعية ان يصدر الفتوى الضرورية فى المصادقة على الحكم بالاعدام . فما كان من الصحف الانجليزية المصرية الا ان مسخت المستند الذى سيق فى اسباب الرفض لتوهم انه بمقتضى الشريعة الاسلامية لا يحكم بالموت على من قتل مسيحيا . وبعد ان شاعت فى اوربا تلك الصورة المسوخة وعملت عملها فى اثارة الحفيظة الدينية فى انجلترا ارغم السير ادوارد غراى على اظهار المستند الاصل (٢) فاذا هو مستند عادى اتبعت فيه اوضاع اصطلاحية ولا يشير مطلقا الى عقيدة المقتول . ومهما كانت نزعة المفتى السياسية فان فتواه على كل حال قد نجوهلت واعدم الوردانى سرا اتباعا لخطه وضعا للورد كرومر على اثر فضيحة دنشواى وقد منع الجمهور و مندوبو الصحف من تنفيذ الحكم منعا شديدا فكان من وراء ذلك ان اصبح الوردانى معتبرا فى مصر اول شهيد وطنى واضطر البوليس الى ان يجتهد بصفة

(١) ولا بأس بأن نقس هنا الالفاظ الختامية من مراعاة الملباوى بك . تلك المرافعة التى طمعت بسرعة ووزعت منها على الجمهور . ح كثر على الرغم من انها قيلت فى حجرة القضاء الخصوصية . قال الملباوى بك « واقبل بآل الموت بقلب البوابل فالقوتات لا راد له ان لم يكن اليوم غندا . فاذهب يا ولدى الى لقاء الله اقبل الأعلى الذى لا يرتبط الا بصداء الجردة عن الطروف والرمال والمكان . اذهب مودعا ما بالقلب والسررات اذهب فقد يكون فى موتك بقضاء البشرية لامتك أكثر من . . . لك ادب فان قلوب الدياد اذا ضاقت رحمتها عليك فرحة الله واسعة . نستودعك الله الى اللقاء ابه . » خالق هذا الكلام ليجيب من جانب المدعى (٢) ردا على سؤال الذى فى مجلس اليوم فى ٢ يولييه سنة ١٩١٠

خاصة في ان يمنع عن قبره تلك الجموع العظيمة التي تريد الحج اليه (١) ولقد وجد الاحتلال في مقتل بطرس باشا - و عمل يستحيل ان تنكر صفته الارهابية الحجة الضرورية لان يترك الدبلوماسية جانباً ويظهر جبهة سيد البلاد الاجنبي على نحو ما كان منذ عهد طويل. ولقد اجيز للمستر روزفلت او طلب اليه ان يرفع من عقيرته مؤذنا بذلك فكانت هذه الاجازة او ذلك الطلب مؤتلفا مع الطريقة القديمة طريقة اصطناع الرأي العام بواسطة شهود يشبهون ان يكونوا محايدين مستقلين . ثم حذت الصحافة الصفراء حذو المستر روزفلت (٢) واخيرا جاء السير ادوارد غراي فالتقى في البرلمان في ١٥ يونيه سنة ١٩١٠ اعلانا خطير يتعلق « بالوصاية البريطانية علي مصر وختم اعلانه يقول « لقد كانت سياسة حكومة جلالة الملك ان تحتفظ باحتلال مصر لئلا نستطيع دون هاريلحقنا ان نتخلى عن المسؤوليات التي نشأت حولنا هناك » وختاما لهذا كله واظهار الامر من اثار الحال الجديدة اصدرت الحكومة المصرية في هذه الايام بواسطة امر عال ويدون اعتداد بمجلس شورى القوانين ثلاثة قوانين تكسب تصرف السلطة التنفيذية المطلق صفة القانون (٣). اول هذه القوانين يقضى باخراج الجنايات والجنح التي تقع بواسطة

(١) «الانبيشيان غازيت» ١٠ اغسطس سنة ١٩١٠

(٢) وقد سل السير ادوارد غراي في خطبته التي القاها في مجلس العموم في ١٢ يونيه باه كان عارفاً مايقوله المستر روزفلت في خطبته بميجلد هول في ٣١ مايو .

(٣) «الانبيشيان غازيت» ٣٠ مايو و ٢ يولييه سنة ١٩١٠

المطبوعات من اختصاص قضاة التحقيق والمحاكم الجزئية وبحملها كأنها جنایات عادية ارتكبت ضد القانون ، على محاكم الجنایات التي ليس بها محققون وليس لحكمها استئناف . والقانون الثاني متعلق بنظام المدارس وهو يعاقب بمقوبات مختلفة منها الطرد من المدرسة - كل من يشترك في مظاهرات داخل مدرسة او خارجها او يكتب في الجرائد او يمدحها باختيار او يقوم لها بعمل ما . والقانون الثالث وهو اهم القوانين الثلاثة يعاقب على جميع ما يقع من الاتفاقات « الجنائية » بين اشخاصين أو أكثر بالحبس مددا مختلفة . « والاتفاق الجنائي » يتضمن كل انواع التآمر والجمیات السرية والتصميم على العمل بطريقة جنائية . هذه القوانين الثلاثة تشبه ان تكون « قانونا منطليا » بديما تقهيرة الادارة الارلندية في اسوأ ايامها . انها عبارة عن خاتمة واضحة لثمان وعشرين سنة كلها ايها بالحكم الدستوري وفاتحة عصر جديد هو عصر ظلم صريح غير مستور .

وبعد فبتلك الحال تنتهي قصتنا الطويلة . ليس في وسع اى انسان ان يخبر بما تحبوه الاقدار ولكن قد لا يكون هناك شك في ان العلائق الانجليزية المصرية التي كانت في الماضى قلقة كدرة ستكون في المستقبل اقلق واشد كدرا . ان الامة المصرية قد انتهت من رقادها الطويل كل الانتباه وهي وان كانت اليد القابضة عليها الآن قد تجعل اكثر اطياقا واشد كبحا لن تكف عن المجاهدة والقتال في

لو ان احرار الزمن الحاضر - وللغرض الذى نحن بصدده نقول
لو ان المحافظين ايضا - قد اوتوا معشار السياسة التى امتاز بها بعض
زمعائهم الاقدمين لما انتظروا حتى تحمل الكارثة وتجنبوها بانجازهم من
لقاء انفسهم تلك الوعود التى ظلوا مرتبطين بها مدي هذه الثمان
والعشرين سنة .

ان ماضى التاريخ البريطانى كله لا يدل على ان انجلترا تنحسر
شيئا بعملها هذا وكل ما يقال عن المصريين من انهم قوم متعصبون
يكرهون الاجانب ويمقتون البريطانيين ونحو ذلك ، ومن
انهم قد يخرجون الاوربيين من بلادهم بقضيم وقضيضهم وينبذون
التمهيدات الدولية وفيها الدين العمومي ويصعون ايديهم على قناة السويس
ويقفلونها في وجه العالم كله ، كل ذلك لا ظل له من الحقيقة قد اختلق

في شهر يولية من السنة الماضية ليشترك في الاحتمال الدستور - بان الحكومة النهائية لانسى
مصر امدا ولها لامل شيئا بعيد اعتراها بالحالة الحاصرة او جعلها اسوأ مما هي . وقال ان كل
ما في الامر ان الحكومة ليست من القوة بحيث تستطيع فتح المسألة المصرية ولكن من المؤكد
اما ستمتدحها حتى ماضيات قوية . فان ادعى سمو حلمي باشا انكار كلامه هذه فانا اقول ان
الوفد الذى كنت على رأسه كان مؤثما من عفرة اعصاب كلهم على قيد الحياة . وبعد قال هذه
التأكيدات قد اعطاها احمد رضا بك رئيس مجلس المموتان ومختار باشا الغازي وكيل على
الشيخ عدما قالنا في غياب الرئيس سيد باشا كما اعطاها غير واحد من كبار النهابين . وقد
سال صدقى الدكتور - نور عيان بك غالب - من السلطان قبل ذلك بمدة اساميع عن تطبيق
الدستور على مصر وذلك في أثناء مقابلة سمعها للوفد الاول الذى ارسله حزبنا لهذا
المرعى الى الاستانة . وفي اليوم التالى لهذه المقابلة صرح عدد من سواس العثمانيين برحبهم في
ان يروى السلطان النظر للمصرى بصمت حزرا من الدولة العثمانية غير منفصل عنها .
وقد عمت « طين » حلمي باشا على تصريحه هذا تعميما شديدا حتى اضطر في اخر الامر
الى تقديم استقالته .

بصفة خاصة لحماية المصالح الطائفية للجماعات المختلفة التي تستغل الآن مصر لمنفعتيها الخاصة ، نفي مصالح المولدين والمقاولين وسادة القطن الانكشيريين والشبان المتخرجين في اكسفورد وغيرها ، اولئك الذين ينعمون بوظائف سهلة ومرتبات مرغدة للحياة .

ليس المصريون بأشد تعصبا من الانجليز انفسهم لو ان الانجليز قد اقرروا على جنسهم ودينهم ما اقتراء انصار الاحتلال في هذه الثلاثين السنة على المصريين ، كلا وليس المصريون يضمرون عاطفة كره لاوربا رغم الاذى الجسيم الذي اصابهم به بعض الرايين والحكومات باسم اوربا واسم الحضارة الاوربية . الا ان يكن المصريون شيئا فهم قوم مفردون في التسامح امام اثار حضارتنا « الاكالة للحوم البشر » وأمام من يمثلونها ولقد يكون مؤثرا للنفس موجعا لها مما ان يشاهد الانسان ما ينظر به المصريون إلى العلم والتهذب الاوربيين (وفيها العلم والتهذب الانجليزى) من اعجاب ساذج شديد . على ان من يراجع مستندات الاحزاب الوطنية المختلفة وبرامجها يرى مقدار وهن الاساس الذي يقوم عليه الاعتقاد بان مصر ، اذا ما أصبحت حرة ، ستبذل تمهداتها الدولية التي لا تزال ثقيلة برغم الادارة البريطانية الطويلة (١) . اما قناة السويس فان المصريين وان كانوا

(١) راجع القرار الذي اصدره مجلس شورى القوانين في اول ديسمبر سنة ١٩٠٨ والمذكور في اخر الفصل الحادى والعشرين من هذا الكتاب وقول الفقرة الثالثة من برنامج الحزب الوطنى كما بينه المرحوم مصطفى باشا كامل في خطبته التي القاها بالاسكندرية في ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٠٧

يدركون تمام الادراك قيمتها الجسيمة من حيث هي ملك قومي شاعرون
باهيتها الدولية ومستعدون دون تردد لان يتخلوا عنها نظير حريتهم
واستقلالهم (١)

نقول مرة اخرى لو ان الذين ييديم في الوقت الحاضر مصير هذه
البلاد قد اوتوا ولو مثقال ذرة من السياسة لادركوا من عهد طويل
حقيقة هذه الامور المختلفة المتعلقة بالمسألة المصرية ولعملوا وفق ما تقتضيه
كرامة امة عظيمة وتقاليدها . ولكننا نخشى ان تكون هذه السياسة
مما ينقص الحزين اللذين يتقاسمان فيما بينهما القوة السياسية في انجلترا
في الوقت الحاضر . الا ان تحقق امل المصريين ، كامل اكثر الشعوب
الخاصة لغيرها ، موقوف بمعضه على المصريين انفسهم ، وبمعضه على اوربا ،
وبمعضه على الديمقراطية الآخذة في النمو في جميع بقاع الارض . ولئن
كان هذا الامل يبدو الآن ضعيفا فهو مع ذلك لاحالة متحقق زمنا ما
ويجدر بجميع الرجال اولي النفوس الطيبة وجميع عشاق الحرية اللذين

« احترام الماهدات الدولية والائتمانات المالية التي اربطت بها الحكومة المصرية لسداد الديون
وقبول مراقبة مالية كطراقة الثمانية مادامت مصر مدينة لاوروبا وامادات اوربا تطلب هذه المراقبة »
وقد تكلم بهذا المعنى بمحمد بك فريد الرئيس الحالي للحزب الوطني في حديث له مع ادم بلي «الطن»
في ٩ يونية سنة ١٩٠٨ فقال « ان برنامجنا يتضمن احترام الامتيازات والماهدات »
(١) وقد صرح محمد بك فريد في مؤتمر عقد بباريس في ١٣ يونية سنة ١٩١٠ بان « مصر
تميل الى ان تمنح بمحض اختيارها حرية المرور من القناة عند انتهاء مدة الامتياز الحالي الا حقا
هو اقل ما يمكن لمراقبة القناة وادارتها . هذا اذا ضمنت اوربا منذ الآن سلامتها من التدخل
والاحتلال الاجنبي وطلبت الى انجلترا الاسحاب من وادي النيل . وان مصر تضحي بجميع
مناستفده من القناة في مقابل حريتها واستقلالها . هذا رأيي الشخصي اعرضه على اولئك الذين نههم
حرية القناة وعلى بني وطني الذين ليسوا باقل منهم اهميا بمجرة بلادهم » (رحلة محمد بك فريد)
ص ٣٧ — ٣٨)

علمهم حكام هذه البلاد ميراثا من القسوة والمار فملوه عن كره منهم
شديد وبالتحقيق بنير اطلاعهم التام ، نقول يجدر بهؤلاء ان يكون
حلول هذا الزمن عاجلا وسليما من الفتن والكوارث اخلص رغباتهم
واصدق امانتهم .

❦ انتهى ❦

تذیل

تقرير

مقدم من اللجنة المشكلة لنظر مشروع

مد امتياز شركة قناة السويس

الى هيئة الجمعية العمومية

عقدت اللجنة اول جلسه لها في صبيحة يوم السبت ١٢ فبراير
الماضى وراجعت مشروع عقد الاتفاق الذى صار تحضيره بين بعض
مديرى شركة قناة السويس وجناب للستر بول هارفى المستشار المالى
عن الحكومة المصرية

ثم طالعت مذكرة الحكومة المرفقة بهذا تحت نمرة (١) المشتملة
على نصوص التعديلات التى قرر مجلس النظار بتاريخ ٢٧ يناير سنة
١٩١٠ باجماع الاراء ورفض ذلك المشروع الا اذا امكن ادخال تلك
التعديلات عليه وهى مرفقة بهذا كذلك تحت نمرة (٢). ولما كانت هاتان
الورقتان هما كل ماقدمته الحكومة للجمعية العمومية من المستندات
الكتابية وما كان يجب عليها تقديمه اليها من الشروحات الشفهية لتأييد
ذلك المشروع الخطير وليان مايعتقده فيه من المنافع والفوائد للبلاد

ولما كانت اللجنة في حاجة كبرى للإمام بكل ماتراه الحكومة من الزايات التي تعود على الأمة من هذا الاتفاق سواء كان في المصر الحاضر او في مستقبل الزمان فقد قررت غابرة الحكومة باقتداب من ينوب عنها لاعطائها مايلزمها من الايضاحات والبيانات

وبمجلسه يوم ١٤ فبراير سنة ١٩١٠ حضر باللجنة سعادة أحمد حشمت باشا ناظر المالية وجناب السيوشارل دي روكاسير المستشار القضائي لنظارة المالية وجناب السيوليناندر جاسيار روسان السكرتير المالي لسعادة ناظر المالية بصفتهم مندوبين عن الحكومة المصرية واجابوا عن البيانات التي طلبتها اللجنة منهم اجابات جاء من جلئها :

« ان المستشار المالي وضع مذكرة بين فيها مزايا المشروع المالي »
ولما لم يكن قد سبق ارسال ترجمه تلك المذكرة الى اللجنة بصفة رسمية فقد طلبتها من المندوبين فوعدوا بإرسالها مع باقي الاوراق التي رات اللجنة اثناء المناقشة معهم لزوم الاطلاع عليها

وبعد ستة ايام ورد على اللجنة ترجمة المذكرة ومعظم تلك الاوراق فاطلمت اللجنة عليها ثم رأت ضرورة الاجتماع مع مندوبي الحكومة مرة اخرى وقد كان ذلك بمجلسه يوم الاثنين ٢٨ فبراير سنة ١٩١٠

وبعد ان درست اللجنة هذا المشروع وبمحتته من كل وجهه بحسب ما سمح لها به الوقت القصير بالنسبة لهذا المشروع الخطير وبعد المناقشات التي دارت بشأنه بينها وبين مندوبي الحكومة في اول وثاني اجتماع

رأت ما يأتي :

محصل عقد الاتفاق

يتلخص هذا المشروع مع التعديلات التي ادخلها عليه مجلس النظار في ان الحكومة المصرية تمد لشركة القناة اجل الامتياز الذي ينتضي في ١٧ نوفمبر سنة ١٩٦٨ الى ٣١ ديسمبر سنة ٢٠٠٨ اي اربعين عاما واربعه واربعين يوما تقسم ارباح القنال فيها مناصفه بين الحكومة والشركة وفي مقابل ذلك تدفع الشركة للحكومة اربعة ملايين جنيهات على اربعة اقساط متساوية من ١٥ ديسمبر سنة ١٩٦٠ الى ديسمبر سنة ١٩٦٣ وتعمد كذلك بان تجعل للحكومة حصة في صافي الارباح السنوي من سنة ٢١ الى ١٧ نوفمبر سنة ١٩٦٨ على النسب الآتية

٤ في المائة من سنة ١٩٦١ الى ١٩٦٠ سنة

٦ د د سنة ١٩٦١ د سنة ١٩٤٥

٨ في المائة من سنة ١٩٤١ الى سنة ١٩٥٠

١٠ في المائة من سنة ١٩٥١ الى سنة ١٩٦٠

١٢ في المائة من سنة ١٩٦١ الى سنة ١٩٦٨

ثم عند تسوية حساب السنين التالية لسنة ١٩٦٨ لاجل تقدير حصة الحكومة في الارباح لا يدخل في هذا الحساب الا فائدة واستهلاك القروض التي تعقد بعد سنة ١٩٦٠ للأعمال اللازمة لتحسين حالة القنال والمواني الموصلة اليه والتي ستبتدى من سنة ١٩٦١ وبشرط ان يكون

توزع الفوائد والاستهلاك على المساط سنوية متساوية عن كامل مدة هذه القروض وان يكون حساب الحسين في المائة التي تخص الحكومة بعد انتهاء مدة الامتياز عن الباقي من رأس مال الشركة بعد رجوع القناة الى الحكومة وان يكون للحكومة المصريه ثلاثة اعضاء على الاكثر في مجلس الادارة من ابتداء سنة ١٩٦٩

ولقد ذيل هذا العقد بشرط ختامى هو ان العقد لا يكون نهائيا الا بعد تصديق الجمعية العمومية لشركة القناة عليه
شكل العقد

هذا هو محصل المشروع وهو يسمح للجنة بان تفهم لاول وهلة ان الحكومة هي التي تعرض على الشركة مد الامتياز لا ان الشركة هي التي تطلب ذلك لانه قد جاء في المادة ١١ منه انه لا يعتبر نهائيا ولا نافذ المفعول الا بعد تصديق جمعية المساهمين او بعبارة اخرى شركة القناة هي التي لها في النهاية الحق في قبول العقد اورفضه والحكومة المصريه هي المرحبة به والعارضة له

وهذا يتنافى كل المناهضه ما جاء بمذكرة جناب المستشار المالى وبمذكرة الحكومة من ان الشركة هي العارضة للمشروع وهي التي طلبت مد الامتياز

على انه كان في الامكان التفادى من هذا الفهم اذا كانت اللجنة قد تحققت من ان الحكومة وثقت تمام الثقة من قبول جمعية المساهمين

لهذا العقد فضلا عن التعديلات التي ادخلتها على نصوصه
ولكن قد تبين للجنة انه لا يوجد عند الحكومة امل صحيح من
قبول جمعية المساهمين لاصل العقد ولا للتعديلات التي ادخلت عليه
بدليل ما جاء بمذكرة جناب المستشار المالي بخصوص العقد اذ قال «وقد
صادف هذا المشروع معارضة شديدة من مساهمي الشركة لانه في
صالح الحكومة اكثر مما هو في صالح المساهمين . ونحن لاندرى اذا
كان سيحوز قبولهم ام لا »

وبدليل ماورد على الحكومة رسميا بتاريخ ٢٨ يناير سنة ١٩١٠ من
البرنس دارنبرج رئيس الشركة مذ كان موجودا بمصر عند ما ابلغته
الحكومة نصوص التعديلات التي قررت ادخالها على العقد الاصل
لا يمكن قبوله اذ قال «انه يخشى ان شركة القناة لا تقبل هذه التعديلات»
وقد قرر ذلك مندوبو الحكومة بجلسة اللجنة المنعقدة بتاريخ ١٤ فبراير
سنة ١٩١٠ .

واذا كان جناب المستشار قال ما قاله عن اصل العقد قبل التعديلات
التي قررتها الحكومة بالاجماع وبحضور جنابه . فلا بد وان يكون قد
قطع بعد تلك التعديلات بان ذلك العقد لا يحوز قبول المساهمين مطلقا
وعلى الرغم مما مر ذكره فان اللجنة يمكنها أن تفرق بين هذه
الوقائع وبين ما جاء بمذكرة جناب المستشار المالي وبمذكرة الحكومة
من ان الشركة هي التي طلبت مد امتياز القناة وهذه اللجنة حينئذ ان

مديرى الشركة عرضوا على جناب المستشار المالى مشروع اتفاق مشكوكا فى قبوله من الساهمين وان المستشار قبله على علانيته وعرضه على الحكومة طالبا التصديق على مبدئه فرفضت الحكومة ذلك المشروع بالاجماع بحضور جناب المستشار واقترحت عليه تعديلات جديدة لم يقبلها احد بعد وبناء على هذا الاعتبار يمكن القول بأنه لا يوجد عقود لا اتفاق ابتدائى حتى ولا شبه اتفاق بين الطرفين يستحق التمسك به أو الاهتمام بأمره أو يستوجب عقد الجمعية العمومية لاخذ رأيها فيه

هذا فضلا عما أحاط بهذا المشروع من الريب والظنون بسبب طريقة الخبايا التى دارت بشأنه بين الحكومة وبين مديرى الشركة الذين وضعوا الشركة تارة فى موضع المارض المشروع وتارة أخرى فى مركز القابل وطورا يتظاهرون بالامتناع عن قبول أى تعديل عليه وسد باب الخبايا فيه حتى تفتحه الحكومة وطورا اخر بعدم الاهتمام بأمره والتخوف من عدم قبوله وهكذا من التصرفات التى تبادلتها الشركة والحكومة حتى ذهبت الظنون فى سبب اهتمام الحكومة للمشروع كل مذهب وحامت حول فوائده كثير من الشكوك والالهام .

وفوق هذا وذاك فان اللجنة كانت تنتظر أن تجمل الحكومة لجمعيتها العمومية رأى الاخير فى اتفاق مثل هذا سواء كانت الحكومة هى المعارضة كما يؤخذ من حال المقدام هى المعروض عليها كما تفيد

تصريحاتها الرسمية .

ومع ما ذكر فان اللجنة وضعت المشروع في موضع العناية والاهتمام وبمحنته من كل وجوهه بما وصل اليه حد استطاعتها وفقتها وهي تعرض الآن على الجمعية العمومية نتيجة بحثها ورأيها لتقرر فيه ما تراه .

هل للسياسة دخل في المشروع ؟

استحسننت اللجنة ان تبدأ في درس المشروع بالبحث فيما اذا كان ماليا فقط او أن للسياسة دخلا فيه كما هو الشأن في جميع الاعمال المالية الماثلة لهذا العمل الخطير

فرأت ان كل الظواهر تدل على ان المشروع مالى قبل كل شيء وقد يميز هذا الرأى ويوهن فكرة من يذهب الى ان للسياسة دخلا في هذا العمل المعاهدة المعقودة في الاستانة بين الدول الحامية لحيازة القناة في ٢٩ اكتوبر سنة ١٨٨٨ فان هذه المعاهدة تضمنت بحيازة القناة في مدة الامتياز وبعده وسدت باب المطامع والمنافسات السياسية المختلفة التي تحوم حول القناة .

هل للجمعية حق تعديل المشروع ؟

بحثت اللجنة كذلك فيما اذا كان من حقوق الجمعية العمومية ان تعطى رأيها في هذا المشروع بقبوله او رفضه فقط . او انه يجوز لها

ان تدخل تعديلا على التعديلات التي قررها مجلس النظار
وبعد المناقشة في هذا الموضوع رأيت اللجنة انه لا يسوغ للجمعية
العمومية ان تبحث في اى تعديل . وانه ليس لها الا ان تعطي رأيها اما
بقبوله مع التعديلات التي ادخلتها الحكومة على بعض نصوصه ، واما
برفضه

وهذا لان ماجاء بخطبة الجناب العالي الخديو متعلقا ببيان النرض
الذى من اجله دعي اعضاء الجمعية العمومية لهذا الاجتماع يكنى لان
يكون حكما قاطعا في هذا المبحث وهذا نصه

« فالنرض اذن من اجتماعكم انما هو البحث فيما اذا كان من
مصلحتنا مد امد الامتياز الى اربعين سنة على شرط اقتسام الارباح في
هذه المدة بين الحكومة والشركة مناصفة ،

وكذا ماجاء بالخطاب المشار اليه مختصا بالتعديلات التي ادخلتها
الحكومة على المقعد الاصلى وهذا نصه :

« وقد قرر هذه القيمة بعد بحث دقيق اشخاص من قوى الخبرة
الواسعة في الشؤون المالية . وهم يرون انه اذا حصلت الموافقة على
التعديلات المذكورة تكون الفائدة التي تنالها مصر موجبة تمام
الرضاء . وان ذلك غاية ما يصح طلبه من الشركة ،

ولاشك في ان هذا التصريح السام لا يدمع محلا لقائل بامكان
التعديل او مجوازه ومع كل هذا وذلك فان اللجنة تنهب الى انه لو جاز

للجمعية التعديل لكان أشتغالها به ضربا مع العبث لانه ليس من الحكمة ولا من الصواب ان تضع الجمعية أوقاتها في وضع التعديل على تعديلات علمت الحكومة رسميا من الطرف الذي يتعاقد معها بانه لا امل له في قبولها وانه يخشى من رفضها . لاسيما اذا كانت تلك التعديلات واردة على مشروع اتفاق جاء الكلام فيه سابقا لآوانه بعشرات من السنين ولذا لم يستطع واضعوه ان يؤيدوه بحجة مقنعة ولا ببرهان قاطع

لهذه الاعتبارات رأيت اللجنة انه ليس لها ولا من المصلحة ولا من الصواب ان تبحث هذا المشروع باعتبار انه يجوز لها تعديله أو انه قابل للتعديل .

قبول المشروع او رفضه

لم يبق بعد ذلك غير البحث في قبول المشروع او رفضه ولا ريب في ان قبول المشروع او رفضه يتوقف كلاهما على تقدير المنافع والمضار الحاضرة والمستقبلية التي يحتمل ان تمود على مصر في حالتي القبول او الرفض ليكون رأيها مبنيا على اساس ثابت وصحيح

سبب طلب مد الامتياز

يجدر باللجنة ان تشير في هذا المقام الى ما ظهر لها من البواعث والفوائد التي يمكن ان تكون بعنت الشركة على السعي في مد اجل

امتيازها قبل انتهائه بنحو ستين سنة

يظهر في مشروع الاتفاق ومن الظروف التي احاطت به ومن اقوال مندوبي الحكومة بجملة اللجنة ان شركة القناة ترى نفسها في حاجة الى توسيع وتعميق القناة لتسهيل المرور فيه على المراكب الضخمة التي بنيت في هذه السنين الاخيرة والتي يحتمل بناؤها في مستقبل الزمان . ولا بد لمثل هذه الاعمال من قروض اذا وزعت اساطلها على السنين الباقية من مدة الامتياز اثرت في الارباح التي توزع سنويا على المساهمين بخلاف ما لو قسّطت تلك القروض على مائة عام فانه لا يكون لها تأثير محسوس على ربح السهم

لذلك كان من مصلحة الشركة ومن ام واجباتها امام مساهميها ان تسعى في مد اجل امتيازها من الان مما كان سابقا لوانه تستفيد اولا من نتائج اعمال التوسيع والتعميق - ثانيا من تقسيطها القروض التي تعتمدها لهذه الغاية على تسع وتسعين سنة بدلا من ٥٩ سنة - وثالثا من ارتفاع اسعار اسهمها اكثر مما وصلت اليه الى الآن . لان الارتفاع يتبع عادة عدة عوامل اهمها زيادة الارباح وطول مدة الارتفاع بها وهذان العاملان هما اللذان ينتجهما امضاء هذا الاتفاق وتستفيد فوق هذا وذلك تلك الفائدة الكبرى وهي نصف ارباح القناة بعد كل وسائل التحسين مدة اربعين عاما فوق مدة امتيازها

هذه هي البواعث التي يظهر انها تحمل الشركة على السعي في مد

اجل الامتياز من الآن ولا يبعد ان يزيد طمع الشركة في تحقيق هذه الاماني وجود الظروف السياسية الحالية التي قربت مابين فرنسا وانجلترا بعد الاتفاق الودي الذي تم في ٨ ابريل سنة ١٩٠٤ والذي لاتضمن الشركة بالضرورة بقاء زمنا طويلا وخصوصا اذا لوحظ من مطالعة التقارير السنوية لشركة القناة ان الحركة التي كانت تقوم عادة من اصحاب السفن في انجلترا ضد الشركة قد خفت لهجتها وتلطفت حديثها عن ذي قبل بعد الاتفاق الودادي المذكور

وان مثل هذه الاسباب لايقبل معها من مروجي المشروع ان يعتبروه فرصة بالنسبة لمصر وأن مركز الشركة معرض للضرر والخطر في المستقبل فان حجبا من هذا القبيل اولي بها ان تعتبر ضربا من المهارة التجارية ، وخصوصا بمدان ظهران سهوم تلك الشركة اخذت ترتفع من وقت ظهور هذا المشروع بحسب الاطوار التي قلب فيها كما يدل على ذلك البيان الآتي .

كان ثمن السهم الاصلى في شهر سبتمبر سنة ٩٠٩ يتراوح بين ٤٧٥٠ فرنك و ٤٨٦٦ فرنك بالنقد و ٤٨٦٠ فرنك و ٤٩٢٥ فرنك لاجل ولما ذاع خبر مشروع الامتداد في شهر اكتوبر ارتفع السهم الى ٤٩٩٥ بالنقد اي بزيادة ٢٥٠ الى ٥٢٠٠ لاجل اي بزيادة ٢٧٥ ثم لما ابدت الامة رغبتها في عرض للمشروع على الجمعية العمومية وقررت الحكومة ذلك هبط السعر الى ١٩٥٠ فرنك قددا و ٥٠٤٠ لاجل

وكذلك اسهم للتأسيس كانت في شهر سبتمبر تساوى ٢١٦٥ وفي شهر اكتوبر تساوى ٤٢٤٧ وفي شهر نوفمبر تساوى ٢٢١٥ وقد ارتفعت الاثمان ثانية لما تقدم حملة الاسهم بان امل الامتداد لم يتقطع بعد « تراجع جريدة الشركة نفسها وتلغرافات روتر العمومية المتعلقة بالتجارة في تلك التواريخ » .

تقدير منافع الحكومة

ثم لاجل البحث في تقدير منافع الحكومة لابد من ان تتخذ اللجنة مذكرة جناب المستشار المالى قاعدة لاجرائها لانها هي مستند الحكومة الوحيد وخصوصا بعد ان جهر مندوبو الحكومة بجملة اللجنة بان هذه المذكرة تشتمل على مزايا المشروع المالية وان الحكومة تعتمد عليها وتعمل على كل ما جاء فيها وبالمذكرة الاضافية الملحقة بها لهذا ولان المذكرة المشار اليها هي الاساس لحساب الموازنة بين ما تستفيد منه الشركة من هذا المشروع ، كان اهم ما في هذا المشروع مناقشة ما اشتملت عليه المذكرة من العمليات الحسابية والفروض الاحتمالية .

العملية الحسابية

بحثت اللجنة فيما اذا كان مبلغ اربعة الملايين الذى تعرضه الشركة والخصص التى تعهدت بتخصيصها للحكومة من سنة ١٩٢١ الى سنة

١٩٦٨ تكافئ نصف ارباح القناة من سنة ١٩٦٩ الى سنة ٢٠٠٨ اولا حتى لا يوجد عمل للنين ويتم التعادل في الاخذ والمطاء بين الطرفين . ولاجل ذلك يجب تقدير دخل القناة في هذه المدة حتى يظهر مقدار نصف الارباح التي تأخذها الشركة بصفة مقابل لما تدفمه الان مع فوائد المركبة

ليس من الممكن الحكم بوجه قطعى على مقدار دخل القناة بعد عشرين عاما فضلا عن ستين اى بعد سنة ١٩٦٨ وهو المستقبل البعيد . ولكن ذلك لا يمنع من تقدير الدخل على وجه القياس والتقدير وليس لهذه الحالة غير طريقة واحدة اتخاذ الايراد الحالى قاعدة تضاف اليها زيادة مطردة من الايراد سنويا بالنسبة للزيادة في الماضى للحصول على حساب ايراد القناة في المستقبل بوجه التخمين . ولا سيما ان هذه الطريقة فيها هي التي استخدمها جناب المستشار المالى وظهرت له منها فائدة المشروع

بنى جناب المستشار حسابه على دخل القناة في سنة ١٩٠٩ الماضية وحدها ولا ترى اللجنة بأسا من ان تجارى جنابه وتتخذ هي ايضا دخل هذه السنة اساسا لحسابها .

ذكر جنابه ان ايراد السنة المذكورة هو ١٢٠ مليون من الفرنكات ومضروقاتها ٢٧ مليونا قياسا على مضروقاتها سنة ١٩٠٨ فيكون صافى الارباح هو ٧٣ مليونا من الفرنكات وقداقر مندوبو

الحكومة هذه التقديرات بمجلسى اللجنة المنعقدتين في ١٤ و ٢٨ فبراير سنة ١٩١٠ ولم يصححوها

مع ان الحقيقة هي ان مجموع ايرادات سنة ١٩٠٩ بالغ ١٢٤ مليوناً من الفرنكات منها ٩٨ و ٦١٦ و ١٢٠ مليون من رسوم المرور كما هو واضح بمجريدة الشركة الصادرة بمدينة باريس بتاريخ ٢ يناير سنة ١٩١٠ والباقي هو من انواع الايرادات الاخرى باعتبار متوسط مثلها في سنتي ١٩٠٧ و ١٩٠٧ وعلى ذلك لا يكون اساس الحساب لمبلغ الايراد ١٢٠ مليوناً بل ١٢٤ مليوناً من الفرنكات .

وبناء على ما ذكر مع ما فيه من النقص كان من اللازم ان يعتبر جناب المستشار صافي الارباح ٧٧ مليوناً من الفرنكات لا ٧٣ مليوناً كما جاء بمذكرته الاخيرة ولا ٧٠ مليوناً كما جاء بمذكرته الاولى

اما المبلغ المقدّر للمصروفات وهو ٤٧ مليوناً الذي خصمه للمستشار من الايرادات باعتبار مصروفات سنة ١٩٠٨ فلا يكون لمعظمه وجود بمدة سنة ١٩٠٨ اي حينما يرجع القنال للحكومة المصرية لان هذا المبلغ مخصص منه نحو ١٧ مليون لسداد اقساط ديون على الشركة تنتهي كلها قبل انتهاء مدة الامتياز الحالي . ومخصص منه كذلك نحو ١١ مليون فيه فوائد واستهلاك سهام رأس المال . ويبلغ نحو ستة ملايين للاحتياطي القانوني ولحاصل استهلاك الموجودات . فيكون الباقي بعد ذلك من مبلغ المصروفات هو ١٣ مليون فقط وهو

قيمة المصروفات العمومية بجميع انواعها بما فيها مصاريف المرور والحفظ والصيانة والادارة العمومية باوروبا ومصر وادارات المياه الحلوة والاراضي المشتركة والاراضي الخصوصية .

ونظر الان مصروفات هذه الشركة لاثريد بنسبة زيادة الايرادات فن المعقول ان يعتبر مبلغ ١٢ مليون هو الاساس للمصروفات السنوية من سنة ١٩١٩ مضافا اليه مبلغ اثني عشر مليون من الفرنكات لما يحتمل زيادته من المصاريف وغيرها من الان الى سنة ١٩٦٨

وليس هذا الغرض مما يستدعي الاستغراب لانتا اذا رجعنا الى ماضي الشركة وجدنا ان المصروفات في سنة ١٨٠٠ كان ٨ ملايين من الفرنكات فلم تبلغ في سنة ١٩٠٨ الا ١٣ مليون اي انها زادت خمسة ملايين فقط في نحو اربعين سنة

وقياسا على ذلك لا يكون من المبالة في القول ان تعود تقدير ٢٠ مليون من الفرنكات للمصروفات عن كل سنة بمد سنة ١٩٦٨ تقديرأ زهيدا :

قال الميسو شارل رو وكيل الشركة حالا في كتابه المسمى «برزخ وقناة السويس» المطبوع في سنة ١٩٠١ «انه من حسن حظ هذه الشركة انها ليست كباقي الشركات التي تزيد نفقاتها بنسبة الزيادة في ايراداتها كشركات السكة الحديدية وغيرها ولكنها شركة استثنائية من هذا الوجه فقد رأينا ايراداتها تزيد زيادة فاحشة ومصروفاتها

تكاد تكون هي بسببها ١٠ هـ

على ذلك يكون أقرب الفروض الى العدل ان يجعل اساس
الايراد من الان مبلغ ١٢٤ مليون ومقدار المصروفات السنوية بعد
سنة ١٩٦٨ - ٢٥ مليون من الفرنكات

هذا فضلا عن أن ايراد القناة هو عمل للزيادة في المستقبل كما يؤكد
الحال فان ايراد المدة من اول يناير ١٠ الى عشرة مايو من هذه السنة
بلغ ٢٦١٢٠٠٠٠٠٠٠ تبلغ في مقابل ٢٣ مليون عن مثل هذه المدة في سنة ١٩٠٩
٢٠ مليون عن مثلها في سنة ١٩٠٨ كما هو وارد بمجريدة الشركة الصادرة
في ١٢ مارس سنة ٩١٠ فتكون زيادة الايراد في هذه المدة فقط عن
مثلها في العام الماضي ثلاثة ملايين من الفرنكات وليست هذه الزيادة
مجرد صدفة ولا ناتجة عن ظروف خاصة فانه يعمل حساب الزيادة المطردة
عن جميع المدة الماضية من الامتياز الحالي وجدان متوسط الزيادة السنوية
ثلاثة ملايين من الفرنكات . وانه لا مانع يمنع من ايراد مثل هذه
الزيادات في المستقبل حتى سنة ٢٠٠٨ للاعتبارات العامة التي ستجىء
في هذا التقرير وقد رأت اللجنة ان تضع لحسابها فروضا ثلاثة . اولها
ان الزيادة المطردة للايراد ستكون ثلاثة ملايين فرنكات من الآن
الى سنة ٢٠٠٨ قياسا على الماضي والثاني ان يكون مبلغ الزيادة هو
مليونان فقط من الآن الى سنة ٢٠٠٨ كان هو المقول وكما ذكره جناب
الاستشار المالي في مذكرته الاولى . والثالث هو الفرض التحكيمي الذي

ذكره جناب المستشار في مذكرته الثانية وهو ان الزيادة المطروحة تكون مليونين عن المدة الاولى اي من الآن الى سنة ١٩٦٨ ومليوناً واحداً عن المدة الثانية اي من ١٩٦٨ الى سنة ٢٠٠٨ باعتبار ان المصروفات عن كل زمن من الفروض ٢٥ مليون عن المدة الثانية .

يراجع البيان الموجود بين صفحتي ٥٥٢ و ٥٥٣ .

يتبين من هذا ان زيادة ماتأخذها الشركة مما تعطيه يكون مبلغ ٥٩٨٠٠٠ ١٣٠٠ جنيه على فرض ان الزيادة في مدة الامتياز مليونان وفي مدة الامتداد مليون وهي الطريقة الوسط التي قال عنها جناب المستشار المالى انها الطريقة المقبولة وهي التي تعمل عليها اللجنة في حسابها وقد يرد على هذه النتيجة اعتراض وهو ان هذه الحسبة قد استبعد فيها من المصروفات العمومية حاصل الاحتياطي القانوني . وحاصل استهلاك الموجودات . وحاصل استهلاك الديون . وحاصل استهلاك السهوم وهذه الحواصل لازمة في المدة الجديدة متى استمرت الشركة تستغل القناة اربعين سنة اخرى .

ولكن هذا الاعتراض مدفوع بان المبالغ التي خصصت للاحتياطي القانوني باقية على حالها وستبقى الى النهاية مدة الامتداد الجديد ولا حاجة الى زيادتها فضلاً عن ان نظامات الشركة لا تسمح بزيادتها عن اكثر مما وصلت اليه الآن وكذلك حاصل استهلاك الموجودات في ان مقدار ماوضع فيه من عهد تأسيس الشركة الى سنة ١٩٠١ هو

مبلغ ٥٠ مليوناً من الجنيهات والباقي منه لنهاية سنة ١٩٠٨ نحو ١٩ مليوناً من الفرنكات فكانه هو أيضاً باقى على حاله وكل ذلك حسب وارد حسابات الشركة

اما استهلاك الديون فانه بمقتضى هذا العقد لا يكلف الحكومة المصرية من سنة ١٩٢١ الا بمقدار ما يصيبها من القروض التي تمعد بعد سنة ١٩١٠ وتستعمل في الاعمال اللازمة لتحسين القناة من سنة ١٩١١ والمتنظر ان هذه القروض لن تكون باهظة لدرجة ان اقساط استهلاكها بعد سنة يكون لها تأثير يظهر في حاصل المضروفات وهذا للاسباب الثلاثة الآتية :

اولا - لان هذه القروض ستقسط على اقساط متساوية في جميع المدة اى من يوم عقدها الى اتمام استهلاكها والمساهمون الذين يقررون تلك القروض لا يقبلون ان تتحمل مصلحتهم هذه الاقساط مع اقساط الديون الحالية التي يبلغ قسطها السنوى الآن نحو ١٧ مليوناً من الفرنكات الا اذا كانت لا تؤثر في ارباح سهمهم وتأثيرا يذكر

ثانيا - ان جميع ما اقترضته الشركة من الديون التي صرفت في اعمال توسيع القناة وتحسينه الى اول العام الماضى لا تتجاوز ١٣٩ مليوناً من الفرنكات وهذه الاعمال قد اصبحت القناة بها في الحالة الراهنة نحو ضعفيها في وقت انشائها

ثالثا - ان الشركة قد اصدرت في ٩ يونيو سنة ١٩٠٩ قرصاً بمبلغ

٥٠ مليون لمدة ١٣ سنة وجاء في التقارير التي قدمها مجلس الادارة لجمعية المساهمين بمناسبة هذه السلفة أن هذا المبلغ كاف لتوسيع القناة توسيعا عظيما يسمح لسفيتين من أعظم السفن المعروفة إلى الآن أن تمرر معا من القناة بدون تخزين يراجع محضر الجمعية العمومية للشركة سنة ١٩٠٧ على هذه الاعتبارات ونظرا إلى أن مندوبي الحكومة لم يستطيعوا افادة اللجنة رغما عن إلحاحها عن قيمة المبالغ المتتظر اقتراضها ولو على وجه التقريب لاقاقها على إهمال التوسيع من سنة ١٩١١ يمكن تقدير القرض المحتمل للتوسيع الموهوم بمائة مليون من الفرنكات . ولا شك في أن قسط هذا المبلغ بعد سنة ١٩٦٨ يمكن دفعه بسهولة من الاثنى عشر مليونا فرنكا التي قدرت اللجنة احتمال زيادتها على المصروفات الحالية ومما ذكر يتضح أن الحسبة السالفة الذكر مضبوطة من حيث كونها قرضا مقبولا ومبنيا على أساس صحيح من الوجهة المالية

وعلى الرغم من هذا التساهل الذي استعملته اللجنة لصالح الشركة في هذه القروض المتقدمة فإن النتيجة قد جاءت دالة على النعيب الفاحش الذي يحتمل اضراؤه بالجيل المستقبل من غير فائدة عظيمة للجيل الحاضر ولا ضرورة مالية يتمرد دفعها الا بهذه الوسيلة . قد يقال ان لدى الحكومة ضرورات مالية تلجئها لمخاطر قبول تحمل هذه الخسائر الفادحة ومع ان مثل هذا القول لا يصادف قبولا وخصوصا بمدماسثلت

اللجنة مندوبي الحكومة عن هذه النقطة فاجابوها في جلسة ١٤ فبراير سنة ١٩١٠ بان « الحكومة لم تكن مضطرة في الوقت الحاضر للاموال ثم قالوا جوابا على سؤال آخر « لا يوجد اضطرار بالمعنى الذى تقصده اللجنة أى لا يوجد اضطرار شديد للمال » على أنه سواء كان لدى الحكومة اضطرار للمال أو لم يكن فان اللجنة ترى ان هذا المشروع صفقة خاسرة ولايجوز المخاطرة باموال الامة في التعاقد به

الاعتبارات التى يبررون بها المشروع

جاء بمذكرة جناب المستشار المالى ان هناك اعتبارات أخرى تبرر البحث في هذا الاتفاق قبل الاوان وكلها تنحصر في مخاوف يظن أنها محتملة الوقوع وأنها تهدد مصر في مستقبل قناتها وخصوصا عندما تؤول إليها بعد نهاية الامتياز الحالى

والظاهر ان هذه المخاوف هي احد العوامل التى دفعت الحكومة الى تبادل المخاطر مع الشركة في هذا المشروع واستعدادها لقبوله وتحسينه والدفاع عنه وعلى الاخص بعد ان تبين لها انه يمود بفوائد على الخزينة المصرية من سنة ١٩١٠ الى سنة ١٩٦٨

اما تلك المخاوف فهي :

اولا - تقيص رسوم المرور الى خمسة فرنكات عن الطن الواحد

بناء على التعهد الحاصل من الشركة

ثانيا - تعهد الشركة باتقاص تلك الرسوم قبل نهاية مدة امتيازها
اتقاصا يضر بمصلحة الحكومة اذا لم تتفق الحكومة معها من الآن .
ثالثا - منافسة قناة بناما لقناة السويس

رابعا - ظهور اكتشافات علمية واختراع طرق جديدة للمواصلات
تتقص من اهمية قناة السويس

خامسا - احتمال مطالبة الحكومة متى عادت لها القناة بتخفيض
الرسوم تخفيضا كبيرا او طلب جعل المرور من القناة مجانا

ولما كانت هذه المخاوف تظهر في ادىء الامر انها تستحق
الاعتبار والتفكير بحثها اللجنة بحثا دقيقا وتبين لها في كل وجه منها
مايسمح لها بان تحكم بان هذه المخاوف جميعها وهمية ولا تستحق ادنى
اهتمام ولا اعتبار خصوصا وان معظمها سبق نهديد الشركة به
فيبحثه وظهر لها فيه ماظهر للجنة الان وجاهر جناب رئيس الشركة
نتيجة ابحاثه فيه بجلسة الجمعية العمومية التي انعقدت بمدينة باريس في
٣٠ يونية سنة ١٩٠٨ حيث قال عن منافسة قناة بناما او قناة اخرى سواها
وعن ظهور طرق جديدة للمواصلات وعن اتقاص الرسوم مايتأتى : -

د ماذا نخشى في المستقبل ولم يعد يعد محل لذكرى هذه
الحكاية حكاية قناة ثانية فقد ذهب بها الزمان وان سكة حديد
سيبيريا وسكة حديد بناد لا يمكنهما الا ان تسرعا في حركة التجارة

فإذا انقصنا بسببها بعض الركاب فن الحق ان التجار يفضلون دائما نقل بضائهم عن طريق البحر وان مشروح قناة بنامالين يتحقق قبل عشرات السنين ومع ذلك فان الطريق الاقرب والافضل بين الغرب والشرق سيكون دائما طريق قناة السويس . فالنتيجة كما ترون هي مما يمكن من الامر فان ارباحكم لن تقل وانا لننتظر اليوم الذى يمكننا من ان يكون لدينا ما يؤيد به ما وزع على الاسهم وهذه الزيادة لا بد ان تجيء فان الصين تبتدىء الآن فى ان تفتح ابوابها للتجارة وان فيها من السكان ما يزيد على سكان اوربا اجمع ولا شك فى ان حاجة هؤلاء تزيد شيئا فشيئا بما لازدياد التدخل فى تلك الاقطار

ثم قال فيما يختص باحتمال انقاص الرسوم ما ياتى : —

« وان انقاص الرسوم ليس من شأنه ان يخيفنا . انكم لتعلمون حق العلم ان ذلك لا يكون الا بعد ان يزيد ما يوزع من الارباح على الاسهم وانكم لتذكرون أن انقاص الرسم ٧٥ سنتيا فى سنة ١٩٠٦ قد عرض فى اقل من عامين فترون من ذلك أن انقاص الرسم لا يخيفنا فى شيء »

ومع انه فيما مر ذكره تمام الكفاية عن اى رد تقدمه اللجنة لدفع هذه الالوجه الثلاثة الا انها ترى من واجباتها ان تشرح للجمعية كلما ظهر لها ضد هذه المخاوف عند بحثها فيها لتكون الجمعية على بينة منها امامان حيث احتمال انقاص رسم المرور طبقا لتعهد الشركة بمقتضى اتفاقية لندن

قد جاء في مذكرة جناب المستشار المالي ما يأتي

« ولكن سعر مرور كل طن يميل الى النقصان بسبب ما تمهدت به الشركة في هذا الصدد ». ثم جاء مندوبو الحكومة واكدوا بمجلسة اللجنة المنعقدة في ١٤ فبراير سنة ١٩١٠ حصول هذا التعهد

طلبت اللجنة من مندوبي الحكومة ان يرسلوا لها هذه الاتفاقية لتطلع على نصوصها فبحثوا لها بترجمة محضر جلسة عقدت في لندن في ٣٠ نوفمبر سنة ١٨٨٢ بمركز شركة بنسولار اند اورتال حضرها ارباب السفن ومندوب من شركة القناة وتقرر فيها جملة مواد منها اقتصار رسم المرور في القناة

ولم يعمثوا اليها بنص الاتفاقية ولا بشيء يستدل به عليها . ولما لم تكتف اللجنة بهذا المحضر الذي لا يربط الشركة بادنى تعهد الا اذا صدق عليه من جميعتها العمومية ، فقد اعدت الاستعلام عن ذلك من مندوبي الحكومة بمجلسة ٢٨ نوفمبر سنة ١٩١٠ فاجابوا بانه لا يوجد غير هذا المحضر . سألت اللجنة عما اذا كانت الجمعية العمومية لمساهمي الشركة قبلت العمل بنصوص هذا المحضر فاجابوا بما يأتي : « نعم قبلت العمل به وقضته فعلا »

يستنتج مما ذكر ان الحكومة كانت ولا تزال تقول وتصر على ان هناك اتفاقا مع شركة القناة صدقت عليه جميعتها العمومية واخذت في تنفيذه . ولكن الحقيقة غير ذلك لان اللجنة عثرت انما

أبحاثها على أن الجمعية العمومية لمساهمي الشركة المنعقدة في ٢٩ مايو سنة ١٨٨٤ لم تصادق على محضر الجلسة المذكورة ولم تعتبره اتفاقاً بل قالت عنه ما يأتي نصه :

« أنه لم يعمل عقد ولا اتفاق ولا تمهد بل كل ماتم هناك إنما هو في الحقيقة بروجرام لا يمكن تطبيق أى مادة من مواده في المستقبل إلا بقرار يصدر بذلك من جمعية المساهمين »

وفضلاً عن هذا فإن الشركة وزعت أرباحاً عن سنة ١٩٠٤ على مساهميها باعتبار السهم ٢٨,٢ في المائة كما يؤيده ما جاء بالمذكرة الملحقة بمذكرة جناب المستشار المالى مع أن محضر جلسة سنة ١٨٨٣ البادى ذكره يقضى بأنه لا يجوز للشركة أن توزع أرباحاً أكثر من ٢٥ في المائة وإن كل ما زاد عن ذلك يستعمل في تنزيل الرسوم إلى أن يصل الرسم عن الطن الواحد خمسة فرنكات

فهل بعد ذلك التصريح الرسمى وبعد هذا الإيضاح يمكن أن يقال بأن شركة القناة مرتبطة باتفاقية تقضى بتنزيل سعر المرور إلى خمسة فرنكات عن كل طن واحد ؟

على أننا لو جارينا الحكومة وقدرنا أن الشركة مرتبطة بهذا المحضر فما الذي يحصل لو اقتضت الشركة الرسوم تدريجياً ؟

يمكننا أن نقول وتؤيد بالبراهين المديدة أن انقاص الرسم تدريجياً لا يؤثر مطلقاً على زيادة الأرباح . بدليل أن الرسم قد نقص في مدة

الاربعين سنة للماضية ٤١ في الملاية من قيمته اى انه اصبح الان ثمانية فرنكات الاربعا بعد ان كان ١٣ فرنكا ومع هذا فقد زادت الابرادات زيادة هائلة لا تقل سنويا عن ثلاثة ملايين فرنكا في المتوسط كما سبق القول

كان الرسم في سنة ١٨٧٤ ١٣٤ فرنكا عن كل طن وكان اليراد ١٤٥ و ٧٢٦ و ٢٦ فرنكا فلما انقضى الرسم تدريجيا الى ان صار ثمانية فرنكات الاربعا عن كل طن زاد اليراد خمسة اضعاف فصار في سنة ١٩٠٩ ، ١٢٤ مليون فرنكا . وبعد ذلك فان زيادة الابراد لاتتعلق بقيمة رسم المرور فقط بل تتعلق ايضا بمقدار البضائع التى تمر من القناة سنويا

اذن يكون ايراد القناة مرتبطا بمالين متعاكسين احدهما قوى ينتج زيادة مطردة فى كل عام وهو البضائع التى تمر من القناة وتقدم الملاحة التجارية بين الشرق والغرب والاخر ضعيف وهو ميل شركات الملاحة المعضدة من الدول الى تنقيص رسم المرور

فاما الملاحة التجارية بين الشرق والغرب فان تقدمها راجع الى سببين عظيمين اولهما تقدم الاقطار الشرقية فى الحركة الاقتصادية بزيادة المحاصيل المختلفة ونشوب طرق المواصلات فى انحاءها . والثانى توجيه عناية واهتمام الدول المتقدمة الى تقوية بحريتها التجارية اما الاقطار الشرقية فلا يزال اطبقها فى مبدأ تقدمه الاقتصادي

ولا يزال استقلالها في طفولته فان الجهات المنصورة ما بين السويس وكششتما اغلبها تفتح للتجارة الان خصوصاً ملكة الصين التي هي اوسع مساحة واكثر سكانا ولا تزال فيها الحركة الاقتصادية والمعاملة مع الغرب في ابتدائها ومن المحقق انها سائرة الى الامام بدليل ان مجموع تجارتها الخارجية يزيد زيادة محسوسة فانه كان في سنة ١٨٩٩ على نحو ضعفيه في سنة ١٨٩١ ومن وقت معاهدة (تونكين) الانجليزية الصينية اى من سنة ١٨٤٢ الى الان - قد فتحت للتجارة ثمان وثلاثون مدينة صينية ولا شك في ان سيتبعها غيرها الى ان تفتح جميع المملكة الصينية الكبرى للتاجر الاجنبية هذا فيما يتعلق بالتقدم المنتظر للاقطار الشرقية في حركتها الاقتصادية اما الدول الاوربية فانها تهتم كثيرا بتقوية بحريتها التجارية وانماء علاقاتها المالية في الشرق . فان للانيا قد تقدمت من ثلاثين عاما في هذا السبيل قدما عظيما كاديزاحم التجارة الانجليزية التي كانت منفردة بأسواق العالم وكذلك انجلترا وروسيا وجميع الدول الاوربية تتنافس على تقوية بحريتها التجارية في الشرق . كل ذلك يدل على ان مقدار التجارة التي ستمر من قناة السويس سيزداد في السنوات الالية زيادة كبرى لا يؤثر عليها انقاص الرسوم بل بالعكس ستوالى الزيادة في الايراد كلما انقص الرسم في المستقبل كما كان الحال في الماضي لم ان لكل ايراد حدا لا بد من ان يقف عنده متى وصل اليه ولكن ايراد قناة السويس لا يزال في دور الطفولة ولا ينتظر ان يبلغ

حده الا بعد زمن طويل مادام العالم في تقدم وارتقاء

تعهد الشركة انقاص الرسم

قال جناب المستشار المالى في مذكرته « ان تقيص الرسم موكول للشركة وحدها فاذا انقصت السعر في اخر مدة الامتياز يستحيل على الحكومة المصرية ان ترفعه بعد »

واللجنة ترى ان اساس كل عمل تجارى هو التبادل في المنفعة اى ان ما يعطى يكون مساويا بقدر الامكان لما يأخذ فاذا كنا لا نقبل مع شركة القناة بالشروط المعروضة علينا الآن فذلك لاننا نرى في مد الاجل الان خطأ واضحا وفي الشروط غيبا فاحشا . وان اللجنة لا تستبعد مطلقا ان يأتى يوم تقدر فيه الشركة الفوائد التى تعود عليها من ائتمانها مع الحكومة المصرية تقديرا صحيحا بمثل تقديرها الحالى ولكن تستبعد كل البعد ان شركة دولية كبرى كشركة القناة تعمل عملا يضر بمصالح مساهمها قبل ان يضر بمصلحه المصريين وهو تخفيض سعر المرور تخفيضا هائلا لرغبة في النكاية بمصر او انتقاما منها لاملة غير كونها لم تقبل ان يتعامل معها معاملة كلها غبن وضرر ومع ذلك فان اللجنة ترى ان اليوم الذى يتوقع فيه جناب "مستشار المالى ان الشركة تعمل على الانتقام من الحكومة المصرية بانقاص رسم المرور وهو اليوم الذى فيه تعتقد كل الاعتقاد بان الشركة تكون اكثر امتثالا

واستعدادا لقبول مطالب الحكومة المصرية والاتفاق معها على شروط
رضيها حفظا لمصالح مساهمينا التي تكون مهددة في ذلك الحين اكبر
من مصالح المضربين بدليل سعيها من الان الي هذا الاتفاق اذ ليس
من السهل ابداء على شركة القناة ان تترك يوما هذا الكنز العظيم
وتحرم مساهمينا من خيراته التزيرة مهما تكبدت من المشاق والمساوي
وباھظ النفقات

لذلك لا ترى اللجنة محلا مطلقا لما تطير به جناب المستشار في هذا
الموضوع .

جعل المرور مجانا

جاء في مذكرة جناب المستشار

« ان الحكومة المصرية لا تقدر على المعارضة في طلب تنقيص
رسوم المرور عند عودة القناة اليها او في طلب جملة مجانا »

لأنعلم ان الدول الاوروبية تعرضت قبل الان لتحرير قناة صناعية
من رسوم المرور بل كل ما فعلت في الماضي انها تعرضت للبوغزات
والانهر الطبيعية التي من شأنها ان تكون عامة لمرور جميع المتاجر ولم
تكن تحرر تلك الممرات الطبيعية غبنا بل حررتها في مقابل تعويضات
مالية دفعتها فانه لما امتمت بواخر الولايات المتحدة عن دفع رسوم
المرور في ممرات الدينمارك الثلاثة دعت هذه الاخيرة الدول للمفاوضة
فيما اذا كان من الممكن جعل السويد والبلت الكبير والبلت الصغير

ممرات حرة في مقابل تعويض تدفعه لها فاتفقت بناء على ذلك على عقد اجتماع دولي في مدينة كوبنهاج وبعد المداولة قرر المجتمعون اتفاقية مارس سنة ١٨٥٧ التي نتج عنها جعل هذه الممرات حرة وبجانا وقررت الدول لها مبلغا كافيا رضىته تعويضا

وكذلك لما ارادت الدول ان تجر الملاحاة في نهر الاسكند من الرسوم دفعت للمملكة الهولندية تعويضا ماليا كافيا لتلك بمقتضى معاهدة سنة ١٨٦٣ هذا ما حصل في الابر والبوغازات الطبيعية التي شتمها يد القدرة لتكون مباحة للجميع بخلاف قناة السويس الصناعية المحاطة من كل جانب بملك مصر والتي ساعد المصريون في انشائها بعشرات الالوف من العمال والملايين من الفرنكات لذلك لا ترى اللجنة عملا للتغوف من هذه الجهة

ومع ذلك ان مصر قبل انتهاء الامتياز الحالي لاتعدم حيثثد عشرات من الشركات الدولية الاوربية والامريكية التي تطلب الربح في اى مكان وتتفق معها على الاستغلال بشروط مادية لاغين فيها فيكون لمصر منها مساعد دولي قوي لا يقل عن قوة الشركة الحالية وربما كان اعظم قوة منها

فاذا اخلفت الدول سنهها في عدم التعرض للقنوات الصناعية وتعرضت لتحرير القناة من الرسم فلن يكون بغير مقابل بل ان الدول على كل حال ستعوض على مصر مقدار الخسائر التي خسرتها في القناة

خطر اختراع طرق جديدة للمواصلات

لاريب في ان قناة السويس هي اقرب طريق للتجارة بين الشرق والغرب فليس من المنتظر ان يتنافسها طريق الرجاء الصالح لان الفرق العظيم بين الزمن اللازم لقطع الطريقين يسقط هذه الفكرة مهما كانت الظروف المستقبلية

وهذه مقارنة مأخوذة من الجدول الرسمي للبحرية الفرنسية فتقطع سفن البضائع بالسرعة المعتادة المسافة من مرسيليا الى هونغ كونغ في ٧٣ يوما وثلاثة ارباع اليوم عن طريق الرجاء الصالح و١٧ يوما عن طريق القناة

ومن مرسيليا الى بومباي في ٦٢ يوما ونصف عن الطريق الاول و٧٧ يوما عن طريق القناة

ومن مرسيليا الى كولومبو في ٦١ يوما عن الطريق القديم و٢٩ وثلاثة ارباع عن طريق السويس

ومن مرسيليا الى تيمبث في جزيرة مدغشقر في ٤٧ يوما وربع عن الطريق الاول و٣٠ وربع عن الطريق الثاني

كذلك من المنتظر ان تزامم قناة بناما قناة السويس مزاحمة جديدة كما ذكر الـهـرنس ارنبرج وكما يؤخذ من الاوضاع الجغرافية للقناتين

وكما ان قناة السويس لن تزامم بطريق الرجاء الصالح ولا بناما

فاتها لن تزام كذلك بالسكة الحديدية كسكة حديد سيبيريا أو سكة حديد بغداد فإن المتاجر الكبرى التي تنتقل من أوروبا إلى آسيا وبالعكس لا تنقل مطلقاً في السكة الحديدية مادام في الوجود طريق بحري مختصر يمكن نقلها فيه نظراً للفرق الهائل في كلفة شحنها وتفريغها مراراً إذا قلت بطريق البر فضلاً عما في الطريق البحري من وسائل الحفظ والصيانة

والواقع يؤيد ذلك لأنه لا مصلحة للتجار في أن يحملوا بضائعهم في البحر من ثنور أوروبا المختلفة إلى شطوط آسيا الصغرى ثم يفرغونها ثم يحملونها في السكة الحديدية ويدفون عليها أضعاف الأجرة البحرية ثم يفرغونها مرة أخرى على ضفاف الخليج الفارسي لي شحنوها مرة ثالثة في سفن تحملها إلى سواحل أفريقيا الشرقية أو ثنور آسيا داخلاً وقاصياً مع أنهم لا يستفيدون لقاء تحمل هذه الشحنات اقتصادي من الوقت ولا من المال .

وقد جاء في كتاب السيوشارل دووكيل الشركة بخصوص هذه المسألة ما يأتي :
 « انني اشك في ان انشاء السكة الحديدية في آسيا الصغرى يعود بضرر حقيقي على قناة السويس (ولا يمكن ان اكرر ماقلته عن سكة سيبيريا) ان هذه السكة ستفتح الاقطار الشاسعة في آسيا الصغرى لمأصل الغرب وبضائمه وتمطيه كذلك محصولاتها ولكن التجارة ستستمر (في علاقتها مع الشرق الأقصى) بفضل الطريق البحري

المصريين عن طريق آسيا الصغرى والخليج الفارسي الذي هو طريق
لنفه بحري ونصفه برى وعلى ذلك يمكننا ان نحكم من الآن انه
ان يكون لسكة حديد بغداد أو اى سكة اخرى تنشأ في آسيا
الصغرى والخليج الفارسي تأثير مالى مركز القناة التجارية
بقيت فكرة اخرى متممة للاختيارات التي رأى جناب المستشار



المنفور له مصطفى كامل باشا

المالى أنها مؤيدة للشروع وهى احتمال ظهور اكتشافات علمية
الامر الذي ينقص من اهمية القناة في تجارة العالم
ان هذه الفكرة ليست مستحيلة عقلا بل هى تدخل في حيز
الإمكان العام ولكن هذه الاكتشافات والاخترعات مبهولة

يطبعها الى الآن وان احتمال امور مبهمه غير معينة لا توجد لها بشائر
تدل عليها حتى ولا خير الابحاث العلمية لا يمكن ان يعتبر اساسا لتقدير
الاشياء الموجودة بالفعل فليس يوجد من الآلات الصالحة
لنقل البضائع الكثيرة الا طريق السكة الحديدية وطريق البحر وقد
ثبت ان طريق السويس هو اقرب هذه الطرق واقلها نفقة فلم يبق
الا طريق الهواء وهو مما تقدم لا يسلكه الا المستطعم او المتنزه
او المسافر على الاكثر وليس صالحا لحل الاقبال كما تدل على ذلك
بواحد هذا الاختراع الحالية

على ان تقدم العالم يسير بنسبة واحدة في كل الاشياء فاذا
تقدمت الاختراعات العلمية الى درجة يخشى منها على اكثر المرات
مواقفة للتجارة كقناة السويس مثلا تقدمت كذلك حركة التجارة
وموادها حتى تشغل جميع طرق المرور

. واذا كانت القناة بعيدة عن ان تنافس بطرق اخرى فانها عن التأثير
بالحوادث السياسية ابعد . لانها من الوجهة السياسية متفق على حيادها
ولأن الحوادث الماضية لم يكن لها عليها من الاثر ما يحمل على الخوف
من امثالها في المستقبل .

قد نشبت الحروب الكبرى سواء التي قامت في اوربوا واسيا
وافريقيا منذ افتتاح القناة وطلعت الثورات الهائلة التي حدثت في العالم
في هذه المدة بعيدة عن القناة فلم تؤثر مطلقا على ايراداتها بل بالعكس

كانت في الحروب ودام ولم يرجعنا الى الاحياء لوجدنا انه كلما اشتدت دمج
الحروب واشتعلت نيران الحروب زاد ايراد القناة عن مثله في اوقات
السلم والصفاء

زادت ايرادات القناة في سنة ١٨٨٢ (وهي سنة الحوادث العراية
التي كادت تسد فيها) تسعة ملايين من الفرنكات عن السنة التي قبلها
وزادت في سنة ١٩٠٤ سنة الحرب الروسية اليابانية ١٣ مليوناً تقريباً
عن السنة التي قبلها

كل هذا البيان لا يدع محلاً للتطير والتشاؤم من الحكم على القناة
وتقدير امور مظلمة لا يدل عليها دليل في ماضى القناة ولا في حاضرها
ولا يمكن استنتاجها من اى ظرف اخر

البواعث الرغبة في قبول المشروع

بعد ان بحث اللجنة الفروض الحساية والاعتبارات العامة التي
تقدم ذكرها رأيت وجوب البحث في الادراء والافكار التي امتتها الحكومة
في مذكرة جناب المستشار المالى ولسان مندوبيها في اللجنة للترغيب
في قبول هذا المشروع حتى لا يفوت الجمعية العمومية شيء مما قيل
في موضوعه او في حواشيه وللعلم بطريقة واضحة كيف تدرس
الحكومة مشروعاتها التي تستأثر باقضاءها عادة من غير ان تسمع للامة
بمشاركتها فيها برأى قطعي

قال جناب المستشار

« إن الحالة التي عليها القناة الآن مضرّة بالنسبة لنا لأنها تقضي بأن الجيل الحاضر التي يحتمل معظم نفقات القناة لا يستفيد منها شيئاً في حين أن الأجيال القادمة ربما تنجى منها بعد مرور ستين عاماً أرباحاً طائلة ، فمن العدل ومن المفيد لمصر اقتصادياً اشتراكها الآن



المفوض له محمد بك فريد

والجيل القريب في أرباح القتال المستقبلي

واللجنة ترى أن من واجبات الأفراد والجماعات مهما أسرفوا

أن يدخروا من حاضرم شيئاً ينفع الأعداء في مستقبل الأيام

القريبة أو البعيدة مادام ذلك في الاستطاعة

إذا قرر ذلك ورأينا شركة القناة تجرى على هذا المبدأ بطلبها مد
اجل امتيازها أربعين سنة قبل نهايته بمائة وخمسين عاما سعيًا وراء
مصلحتها ومصلحة أبناء مساهمها وأحفادهم . فلماذا لا يكون « من
العدل ومن المفيد اقتصاديا لمصر » ان تدخر ارباح القناة لابنائها
وأحفادها الذين هم أبناء الاجيال الالة لا لتركهم في مجبوحة السعادة
المالية ولكن لتعوض عليهم بعض العبء الثقيل من الديون الاهلية
والاميرية التي يتركها لهم الجيل الحاضر والذي يليه وقد تبلغ قيمة
تلك الديون مئات الملايين من الجنيهات وتعوض جزءا مما تصرف فيه
الحكومة في هذا العصر من ثروتها المالية والمقارية التي باعها للشركات
ولغيرها وانفقت أثمانها

يقولون ان الحالة الحاضرة مضرّة بالنسبة لنا نظرا لحرماننا من
ارباح القناة التي ستمتع بها الاجيال القادمة ويراد بهذا القول ان نبيع
لاتقنا :

اولا — الاعتداء على حقوق الابناء والاحفاد في هذه القناة
بعد ان اضاعت الحكومة ما كان للبلاد فيها من الحقوق والسهم
باسعار يقدرونها بجزء من عشرة من اعمارها الحاضرة

ثانيا — ان تصرف تصرف الميزرين يستدينون مبالغ
يصرفونها في غير حاجاتهم بفوائد فادحة لا يتعامل بها غير المضطرو
السفيه

ثالثا — لان تراحم الاجيال الالية (مقابل تعويض لا يذكر) في نصيبها من ثروة ربما كانت تلك الاجيال اقدر منا على التصرف فيها بصورة او سلطة انفع للبلاد مما نستطيع ان نتصرف به نحن الآن مادام لا يوجد لهذه الجمعية العمومية ولا لهيئة مجلس شورى القوانين رأى قطعى فى الشؤون المصرية البحتة فضلا عن صرف الاموال الطائلة التى تزيد فى كل سنة بمد سداد اقساط الديون العمومية وسداد كل ما قضت به المعاهدات الدولية.

ولا شك فى ان كل سبب من هذه الاسباب المتقدمة يمتنعنا من ان نتأخر بما يقال ويحتم علينا ان لا تتبع الا طريق الحق والصواب وقال جناب المستشار

« ان العملة المشروعة لا تبرر فى نظرا لاجيال القادمة الا اذا كانت المبالغ المتحصلة منها تستعمل فى مشاريع تعود على البلاد بالنفع والكسب قترىح البلاد بذلك ربما فى المنة بساوي على الاقل سعر خصم الارباح المستقبلية »

واللجنة توافق جنابه على صحة هذه الفكرة من الوجهة النظرية ولكنها مع الاسف لا توافق على صحتها من الوجهة العميلة . وذلك قياسا على الماضى الذى دل على ان الحكومة وجد لديها فى فرض امتعدة اموال طائلة فلم تفكر عند صرفها فى مثل هذه المشاريع شار اليها جناب المستشار ومع ذلك فان تلك المشاريع التى نتصرف

فيها المبالغ المتحصلة من هذا المشروع اما ان تكون مزارع كمالية أو
حاجية فان كانت كمالية كان من سوء التصرف ان نبيع مملك وما
ينتظر من ربح عظيم يساعد اجيالنا الآتية على تحمل نتائج التصرفات
الحاضرة لتقوم باعمال كمالية يمكن تأجيلها إلى الوقت الذي نصير ت
الاهمال في حاجة اليها . اوالى ان يتيسر المال اللازم لها من طريق اخر
افضل اقل ضررا من هذا الطريق .

وام اذا كانت تلك المشاريع حاجية . فلا تعدم الحكومة مالا
يقوم مقام الاموال التي ستأخذها من هذا المشروع . بان تقدم تلك
المشاريع على غيرها من المشروعات الكمالية المحضة التي ينفق عليها
سنويا مئات لالوف بل الملايين من الجنيهات رغما عن مراضه مجلس شوري
القوانين الذي يبر عن رغبات الامه كمد السكك الحديدية من
مجاهل افريقيا وهي التي أخذت لها الاموال لاحتياطية في الشهور
الاخيرة مبلغ ٦١٤ الف جنيه رغما مما أبداه مجلس شوري القوانين من
المعارضات الشديدة والآراء السديدة وكافة تكلمات لجيش الاحتلال
بالعاصمة وهي التي أخذتها من المال لاحتياطي كذلك أربعمائة ألف
جنيه مصري في العام الماضي لاعمالهم الابتدائية فقط . وغير ذلك
كالتسائر الفادحة التي تنجب من المضاربة بمشتري اسهم غير مصرية
ولا مضمونة من الاموال الاحتياطية والاعمال الاخرى التي هي فوق
الشؤون الكمالية المملوءة بها صفحات الميزانية العمومية المشتعلة على بانغ

يتراوح بين ١٥ و ١٧ مليوناً من الجنيهات في كل عام وليس للامة في صرفها رأى قطعى ولاشورى مقبولة معها كان معقولا
ولقد فطن جناب المستشار الى الشعور العام (الذي لا يجهله) وهو تألم الامة المصريه من صرف اموا لها التى هى فى حاجة لها فى مثل تلك الوجوه الكمالية دون صرفها فى شؤونها الحاجية كالتمليم والامن والقضاء ووسائل نظام الرى والصرف والسكك الحديدية المحروم منها للان كثير من جهات القطر الداخلية واستهلاك الدين العمومى الذى ازدادت قيمته مما كانت عليه فى سنة ١٨٨٢

وخشى جنابه ان هذا التألم يدفع الامة لمقاولة هذا المشروع بمثل ما يابلته به من عدم الاستحسان والاشمئزاز وانه لا يشجع الجمعية العمومية على التصديق عليه فاحتاط لذلك وجاء بما يطمئن الخواطر ويهدى النفوس من هذه الجهة فقال مانصه « ان الارباح التى تعود على مصر من هذه العملية يجب ان لا تنفق فى حاجات الميزانية العمومية . وانما يجب ان تصرف على اعمال تقدم البلاد كالرى والسكك الحديدية وغير ذلك وعلى استهلاك الدين العمومى »

ولكن هذا القول ليس من شأنه ان يدفع الخوف الذى تأصل فى النفوس من تصرف الحكومة فى مال الامة من غير رقيب عليه وليس هنا محل اقامة الدليل على ذلك بذكر تفصيل الوجوه التى اتفق فيها معظم المال الاحتياطى الذى كان متجمدا وسحب من صندوق

الدين عقب اتفاقية ٨ ابريل سنة ١٩٠٤ الا بذكر الطريقة التي تعطى بها للقاوالات والمشتريات المطروحة بين ايدينا تكفى لمعرفة الطريقة التي تسلكها الحكومة في تدبير اعمالنا المالية لان هذا المشروع الخطير الذي اوقعه حسن الطالع في يد الجمعية العمومية يجب ان يعتبر عند من لا يعرف حقيقة ادارة امورنا واموالنا . كقياس ثابت للاعمال التي اجرتها الحكومة في الماضي والتي ستجرها في المستقبل ما بقيت على حالتها الحاضرة تعمل في المصالح العامة مستاثرة بدون ان تشرف الامة معها برأى قطعى فيها

كيفية تحضير المشروع ومجته

جاء بمذكرة جناب المستشار المالى وبمذكرة الحكومة المشتعلة على نصوص تمديلاتها انه حصلت مخابرات طويلة مع الشركة حال تحضير هذا الاتفاق فرات اللجنة ان من صالح المشروع مراجعة تلك المخابرات لتعرف اعم النقط الاساسية التي دارت عليها واجابات الشركة عنها حتى تتحقق كما تحققت الحكومة من عدم امكان الوصول الى منافع اكثر وحتى تكون على يقين من انه ليس في الامكان احسن مما كان فطلبت اللجنة من مندوبى الحكومة بجلاسة ١٤ فبراير سنة ١٩١٠ احاطتها علما بمضمون تلك المخابرات او تمكينها من الاطلاع عليها فاجابوها على الفور بما يأتى

« لم يكن هناك مخبرات تحريرية يمكن عرضها على اللجنة ، فكان هذا الجواب موجبا لاندهاش اللجنة واستغرابها لتحضير مشروع خطير دقيق كهذا بدون حصول مخبرات كتابية بشأنه مطلقا حتى ولو بصفة مذاكرات مع تكرار القول بمذكرة جناب المستشار وبمذكرة الحكومة بحصول مخبرات طويلة انتهت بتحضير هذا المشروع ولما لم يتحقق امل اللجنة في وجود اثر للمخبرات والمفاوضات الاولى لدى الحكومة رأيت أن تكتفي عن تلك المخبرات بالاطلاع على الرسائل التي ذكرها المستشار المالى في اخر مذكرته المؤرخه ٢١ اكتوبر سنة ١٩٠٩ اذ قال

« وهناك مسائل دقيقة تختص بالاتفاقية الجديدة لاعمل الان للاشارة اليها في نص الاتفاقية وسيتم الاتفاق عليها بتبادل الرسائل مع الشركة وستعرض صور هذه الرسائل قريبا على مجلس النظار »
 فطلبت اللجنة في جلستها المنعقدة في ٢٨ فبراير سنة ١٩١٠ من حضرات مندوبي الحكومة ان يخبروها عن تلك الرسائل وعما يكون قد تم فيها فاجاب سعادة ناظر المالية بما يأتي حرفيا :-
 « لا رسائل ولا مسائل قدمت لمجلس النظار ولا أعلم خلاف مسألة الاربعة والاربعين يوما ثم مسألة الاراضى التي سيخلفها البحرومع ذلك فالكلام كان فيها شغفيا .

ولما يشت اللجنة من عدم وجود آثار للمخبرات ولا للرسائل

التي تبودلت بين الشركة والحكومة ارادت أن تكتفى بالاطلاع على
تقارير الخبراء الذين أشير اليهم في خطبة الجناب العالي يوم افتتاح
الجمعية العمومية بالبارة الآتية

« ان قيمة المبالغ التي ستدفعها الشركة للحكومة مقابل هذا
الامتداد قد قدرها بعد البحث الدقيق اشخاص من ذوى الخبرة الواسعة
في الشؤون المالية »

فطلبت اللجنة من مندوبي الحكومة محاضر اعمال أولئك الخبراء
وتقاريرهم لتستير كما استنارت الحكومة بما جاء بها فاجابوها بما يأتي
حرفيا بجلسته ١٤ فبراير سنة ١٩١٠

« لم اتمكن هناك تقارير تحريره . والخبراء هم نفر من موظفي
الحكومة قاموا بعمل الحسابات اللازمة التي ائتمت نظارة المالية بفوائد
المشروع ومن هؤلاء الخبراء السيوروسيان الموجود الان والسيو
كريج الموظف بمصلحة المساحة »

فارادت اللجنة حينئذ ان تعرف القواعد الحسابية التي بنيت عليها
عمال المستشار وأولئك الخبراء للالام بها ولعرفه مقدارها من الصواب
فسألت مندوبي الحكومة عن تلك القواعد فاجابوها بما يأتي « لا توجد
قواعد وهذه افتراضات »

بمسألتهم اللجنة عن الاقيسة التي ساروا عليها في العمليات الحسابية فاجابوها
فانصه « لا يوجد عندنا حساب يقيني وهذه العمليات كلها افتراضات »

ولما خاب رجاء اللجنة من أن تجد عند الحكومة مخبرات كتابيه أو اثر
لرسلائل الموعود بتقديمها لمجلس النظار أو تقارير للخبراء التي أشارت
إليهم الحكومة في خطبة الجناب العالي . أو أساسا صحيحا للفروض
الاحتمالية أرادت اللجنة أن تعرف كيف حصلت اذن المخبرات في هذا
المشروع وكيف سارت الحكومة في بحثه ودرسه حتي صار تحضيره
ونناء على اى شيء بنى جناب المستشار طلبه في مذكرته في مجلس النظار
فإن يصدق على مبدأ هذا الاتفاق اذ قال

« أننى اعرض المشروع كملى مجلس النظار ولى ثقته شديدة في انه
بعد درسه يصدق عليه المجلس في مبدئه »

فسألت اللجنة مندوبى الحكومة عن الادوار التى تداول فيها
درس هذا المشروع فاجابوا بما نصه

« الادوار التى مر بها المشروع هى كالآتى

عرضت الشركة مشروع الاتفاق على الحكومة ثم تناقش فيه
مجلس النظار وادخل هذه التعديلات عليه وقرر عرضه على الجمعية
العمومية وبعد هذا القرار قد صار امضاء الامر العالي القاضي بمقد
الجمعية من الجناب العالي »

يتضح مما ذكر عدم عرض هذا للمشروع الخطير على خبراء
اختصاصيين من أكابر الخبراء بأوروبا لفحصه ودرسه واعطاء رأيهم فيه
كما فعلت الحكومة في مشروع لاثمة المعاشات الملكية الذى بقى

بين يدي الحكومة تحت البحث والدرس مدة أربع سنوات ثم استحضرت له من انكثرا خيرين شهيرين هما المستروران والمستر ريان ثم عرضته بعد ذلك على شركة انكليزية اخرى بلندن مختصة بمثل هذه الاعمال ويتضح فوق هذا أن الذين ستمهم الحكومة في خطبة الجنب العالي الخديوى « بالاشخاص ذوى الخبرة الواسعة في الشؤون المالية » واهتمت نظارة المالية باعمالهم ثم ففر من موظفيها يشغلون بها وظائف غير الوظائف التي يشغلها عادة ذوى الخبرة الواسعة في الشؤون المالية . كراقب حسابات الحكومة او مدير حسابات نظارة المالية وما أشبه ذلك من الوظائف العالية الرئيسية

وان من العيب ان يلاحظ ان هذا المشروع غير محتاج الى رأي الخبراء بدعوى انه مبنى على قواعد حساية فنية نظرا لما كان فيه على الاقل من الزام الحكومة بمعاشرات المستخدمين بعد انتهاء الامتياز ورفض الحكومة لذلك وهو الامر الذى يحتاج الى خبراء لاجل تقدير مافيه من المنافع فى حالة القبول والضار فى حالة الرفض

هذه الوقائع الناتجة باقوال الحكومة نفسها لا بطريق الظن او الاستنتاج قد ادهشت اللجنة ودلها على ان الحكومة كان فى وسعها ان تهتم بدرس هذا المشروع اكثر مما اهتمت به وانها لم تعطه العناية التى كان يستحقها والتي تعطىها عادة لاي مشروع اخر اقل من هذا المشروع قيمة واهمية وقد زاد دهش اللجنة ما كانت تصادفه في اجابات

مندوبى الحكومة من الابهام تارة ومن عدم انطباقها على الواقع تارة
اخرى فتال الابهام فى الجواب ما يأتى

سألت اللجنة مندوبى الحكومة السؤال الا تى : هل مبلغ الاربعة
الملايين جنيه الذى ستدفعه الشركة للحكومة ستعتبره قرضا بفوائد
تجمل لسدادها ام ساطا سنوية تدفعها من ايرادات القناة فتؤثر حقيقتا
فى حصص الحكومة السنوية او ان الشركة ستدفع هذا المبلغ من
مالها الاحتياطي ولا تأخذ بدله من ايرادات الشركة فاجابوها بعد
اربعة ايام بما يأتى

(يحتمل انه للحصول على اربعة ملايين جنيه تلجى الشركة لعقد
قرض وقد روى هذا الاحتمالى عند تقرير شروط الاتفاق والضح ان
ما تدفعه الشركة من فوائد واستهلاك سيؤثر نوعا ما فى هذه الحالة على
الحكومة فى ارباح المدة التى تبتدىء من سنة ١٩٢١ وتنتهى فى سنة ١٩٦٨
وعلى كل حال لو تقرر ان مطلوب القرض المذكور لا يدخل فى حساب
تقدير حصة الحكومة فهذا الشرط يجعل للشركة وجها فى طلب امتيازات
تكون معادلة له)

فن الفقرة الاولى من هذا الجواب يستفاد بدون أدنى صعوبة
ان الحكومة لم تعرف ما إذا كانت الشركة ستقرض مبلغ الاربعة
الملايين جنيه وتجمعه سلفة تؤثر اقساطها فى الاجزاء التى ستخصص
للحكومة سنويا من سنة ١٩٢١ او انها ستدفعه من الاحتياطي القانوني

او الاحتياطي الخاص

ومن الفقرة الثانية يؤخذ ان باب طلب الامتيازات في هذا المقعد لا يزال مفتوحا في وجه الشركة حتى ولو بعد خروج المشروع من بين يدي الجمعية العمومية كما هو صريح المباداة الاخيرة ولو كان الامر قاصرا على ذلك لكان ولكن الحكومة ترى ان للشركة وجها في طلب هذا الامتياز ولا بد ان يكون عندها استعداد للاتفاق معها عليه

اما عدم انطباق بعض تلك الاجابات على الواقع أحيانا فيؤيده حادثة مر ذكرها في هذا التقرير وهي قول الحكومة بان الشركة تمهدت بتخفيض رسم المرور كلما ازداد دخل القناة وذلك بمقتضى اتفاقية صدقت عليها الجمعية العمومية للشركة وكلما ناقشتها اللجنة في هذا القول ازدادت تمسكا واصرارا عليه على ان الحقيقة هي ان الشركة لم تربط بهذا الاتفاقية ولم تصادق عليها كما مر البيان

هذا فضلا عن الاجابات الاخرى التي اضعفت ثقة اللجنة بالمعاملات الحسائية التي اشتملت عليها المذكرة الاولى والثانية اذ قال مندوبو الحكومة عند ماسألتهم اللجنة عن سبب الفروق في الحساب وبين المذكرتين المتوه عنهما في بعض المعاملات الحسائية ما يأتي :

(ان ما ذكر بالمذكرة الثانية هو المقل والاكثر احتمالا)

وبديهي ان معنى هذا القول هو ان ما ذكر بالمذكرة الاولى

الرسمية غير معقول وانه بعيد الاحتمال بعد ان قيل عنها ان كل ما اشتملت عليه من العمليات الحسابية والقروض الاحتمالية مبنى على حكم العقل والتدقيق هذا فضلا عن انه لم يعض على المذكرة الاولى والثانية اكثر من عشرين يوما واللجنة لاتدرى ما الذى كان يقال عن المذكرة الثانية لو مضى عليها عشرون يوما او اربعون

النتيجة

والنتيجة ان اللجنة كانت تتنى ان تقدم الحكومة السنوية للجمعية العمومية مشروعا محضرا بمجونا حق البحث ، شفووعا بما يشرحه وويده من البيانات والمستندات متوفرة فيه شرائط الحكمة والروية مضمونة فيه مصاححة البلاد في حاضرها ومستقبلها القريب بما يصل اليه حد الاستطاعة والا كان راجحة تلك المصلحة على غيرها او معادلة لها على الاقل اتجيل الجمعية فيه بمعرفة او بواسطة لجنة من اعضائها نظرات قليلة او كثيرة ثم تباعد كل ابتهاج وانسراح للموافقة على ذلك للمشروع او تعديله تعديلا طفيفا ان كن المشروع قابلا لتعديل وكان جائزا لها عمله

ثم ينصرف اعضاء الجمعية الى بلادهم من الثنور الشمالية الى الحدود الجنوبية رافعين الوية الشكر والثناء على حكومةهم لجدها وسعيها الخير امنها وسهرها على مصالح بلادها فتزداد ثقة الاهالى ومحبتهم الخالصة لرجال حكومتهم العاملين فان ذلك اتقى ماتمناء الجمعية وما ترى

أن الهيئتين الحاكمة والحكومة في حاجة قصوي اليه دائماً وخصوصاً في مثل الظروف الحاضرة

ولكن ما الذي تصنعه الجمعية وقد قدمت لها الحكومة مشروعاً مهما خطيراً وضع بسرعة لم تعهد في الحكومة من قبل وباختصار كلي يبرره جناب المستشار بأنه جاء بدافع الضرورة كما جاء بمذكرة جنابه الصادرة في ٣١ أكتوبر سنة ١٩٠٩ غير مبحوث حق البحث ولا مرفوق بإيضاحات ومستندات تؤيده لدرجة أن مذكرة جناب المستشار المالي التي هي أول وآخر مستندات الحكومة في بيان وإثبات منافع هذا المشروع لم تكن حاضرة لديها عند ما طلبتها اللجنة منها بل اضطرت أن تنتظر ستة أيام حتى وصلها مع بعض المستندات التي كانت طلبتها اللجنة من مندوبي الحكومة وفضلاً عن هذه السرعة وعن خطورة المشروع فإنه جاء سابقاً لاوانه بعشرات من النين ومعلوم أن السرعة في العمل والحكم على المستقبل البعيد جداً كلاهما يترتب عليه خطأ والبعد عن ساحل الحقيقة ومحجة الصواب مهما كان الموضوع بسيطاً فكيف يكون الأمر والمشروع هو امتداد امتياز قناة السويس أربعين عاماً قبل انتهاء أجل امتيازها بنحو ستين عاماً

لأرب في أن الخطأ حينئذ يكون جسيماً والضرر الذي يترتب عليه حالاً واستقبالاً يكون أجسام لذلك لم يسع اللجنة أن تكتم عن الجمعية طريقة تحضير المشروع وبمحنة كما سبق ذكره وأمام ما رأته فيه كما

يأتي بيانه .

أولاً - أن مشروع عقد الاتفاق المروض على الجمعية غير مقبول
لا من شركة القناة ولا من الحكومة المصرية وكان يجب أن لا يقدم
للجمعية العمومية إلا بعد الاقرار عليه من جمعية مساهمي الشركة
مادامت الحكومة ليست هي العارضة للمشروع كما تقول
ثانياً - أنه ليس للجمعية العمومية ولا من المصلحة تعديل المشروع
كما سبق البيان

ثالثاً - أنه قد ظهر بالحساب أن في هذا المشروع غبنا فاحشا على
مصر تقدره اللجنة بنحو ١٣٠،٥٩٨،٠٠٠ من الجنيحات أصلا
وقائدة على قاعدة

حساب جناب المستشار

رابعا - أنه لاحقيقة المخاوف التي تتوقعها الحكومة لو لم تتفق مع
الشركة على مد أجل امتيازها ثم ان كان بعض هذه المخاوف محلا للنظر
قد قدمه يمكن قبل وقوعه بخصوص ما متي لوحظ ان الشركة كلما مرت
سنة من مدة امتيازها كانت اقرب إلى التساهل في شروط التعاقد مع
الحكومة لأنها لن تجد الا مصر للتعاقد معها على بقاء وجودها أما مصر
فإنها تجد كثيرا من الشركات الدولية تتعاقد معها على ادارة القناة
واستغلاله

مخافنا أنه لا نجد أننى ضرورة مالية تلجى الى التعاقد بالنهين

الفاحش سبوا وان التماقد واقع على مستقبل بعيد لا بد في الحكم عليه من
الانطلاق العظيم الذي لا يقبل الجيل الحاضر ولا يرضى بان يتحمل مسئولية
أمام الاجيال المستقبلية الا اذا كانت الفائدة مضمونة وواضحة وضوحا
لا ريب فيه

سادسا - ان فكرة استفادة الجيل الحاضر من أرباح القناة كان
يمكن ان يقال عنها انها فكرة صالحة حقيقة لو اقتصرت بما يأتي
أولا - ان لا يوجد مطلقا غبن في التماقد عليها

ثانيا ان يستعمل المقابل في أعدل مئمة تبرر هذا التماقد أمام
الاجيال المستقبلية وان يكون للامة من السلطة على أمرها ما يكفل لها
تحقيق هذا الشريط كفالة فعالة

أما والغبن في الصفقة فاحش والحكومة لم تسمح الى الان باعطاء
الامة حق الاشتراك بها برأى قطعى في تدبير شؤونها المالية والداخلية
البحثة خصوصا وان العقد حاصل على زمان ابعد من ان يكون الحكم
عليه صحيحا فهو سابق لاوانه من كل الوجوه

فبناء على هذه الاسباب
قررت اللجنة بالاجماع رفض هذا المشروع وللجمعية الراى

الاخير

